الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة1

كلية العلوم الإسلامية
قسم الشريعة

نيابة العمادة لما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي

دراسة نظرية تطبيقية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية
تخصص: اقتصاد إسلامي

إعداد الطالب:
نجار عبد الرحمن

إشراف الأستاذ الدكتور:
حمدي محمد صالح

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
01	مناصرة عزوز	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	رئيسا
02	حمدي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	مشرفا ومقررا
03	بلدية محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة1	ممتحنا
04	ارفيس باحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	ممتحنا
05	خالد بابكر	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	ممتحنا
06	شعيب يونس	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1443- 1444هـ/ 2022-2023م

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [سورة المائدة: 87-88].

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ، فَرَأَى كِسْرَةً مُلْقَاةً، فَأَخَذَهَا فَمَسَحَهَا ثُمَّ أَكَلَهَا، وَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ أَكْرِمِي كَرِيمًا، فَإِنَّهَا مَا نَفَرَتْ عَنْ قَوْمٍ قَطُّ، فَعَادَتْ إِلَيْهِمْ»، سنن ابن ماجه.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ بَابًا، فَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَأَرْفَعُهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، سنن الترمذي.

إهداء

إلى معلمي الأول الذي أنار لي الطريق الصحيح وعلمني كلمة اقرأ...

إلى الذي رباني وحبب إلي طلب العلم والعمل الاجتماعي والخيري، الذي تشوق أن يعيش لحظات ختام هذا العمل *والدي العزيز* رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى الصابرة الطاهرة التي أمنت بمكتسباتي وألهمتني الحزم والجهد حفظها الله تعالى وأطال في عمرها ... *والدتي الحبيبة*.

إلى اللذين رافقوني وساعدوني ماديا ومعنويا، كل باسمه وجميل وسمه *إخواني وأخواتي*.

إلى التي آزرتني ووقفت بجانبي وأمدتني بجرعات من الأمل والعمل، وتحملت معي مشاق البحث، *زوجتي الغالية أم عائشة*.

إلى فلذات كبدي الأطهار وقطعة من روحي، *أبنائي الأبرار*.

إلى أصدقائي وأترابي ورفقاء دربي..

إلى هؤلاء جميعا وغيرهم الذين ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي أهدي هذا العمل..

أسأل الله القدير أن يجعل هذا العمل لبنة من لبنات العلم النافع، ونبراسا ونورا لكل باحث...

شكر وتقدير

قال الله تعالى: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ [سورة النمل:19].

لا أجمل ولا أحلى بعد الختام من الحمد والشكر، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وما تم عمل ولا ختم الا بفضله، وتوفيقه وكرم إحسانه.

ثم لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني في إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر:

أستاذي المشرف القدير الدكتور محمد صالح حمدي على مجهوداته الجبارة ومتابعته وصبره وتوجيهاته، ولم يبخل علي بملحوظاته وهداياته، وخصوصا ما تعلمته منه من أخلاق رفيعة وصفات راقية، وما يمتاز به من سمو الروح وعلو الفكر، فله كل عبارات الشكر والتقدير، فجزاه الله عنا كل خير.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقراءة هذه الأطروحة وتقييمها ونقدها، وتمييز الضعيف من الحصيف، ورفعها إلى

مراتب البحوث الجادة التي تترجم أفعالا واقعية، فلهم مني كل التقدير والعرفان.

وإلى كل المؤسسات والأشخاص الذين وقفوا بجانبي لإتمام هذا البحث خاصة حي تاغرما والمؤسسات التابعة للمسجد والمدرسة وجمعية الحي.

المقدمة

إن إشكالية انعدام الأمن الغذائي في هذا العصر لتكتسي أهمية عظيمة في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية الراهنة، خاصة بعد اندلا ع الأزمة الأخيرة بين روسيا وأوكرانيا، والتوترات التي تزامنت بين كل دول العالم، حيث ظل توفير الموارد الضرورية الهاجس الأول والأخير لكل الشعوب، خاصة الموارد الغذائية، إما بإنتاج ما يمكن إنتاجه، أو استيراد ما يمكن استيراده، وما تتطلبه من إمكانات مادية وعلاقات داخلية وخارجية التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي.

في إطار هذه التطورات العالمية فيما يخص تحقيق الأمن الغذائي قد تأثرت الدولة الجزائرية بتلك الاختلالات الأمنية بين الدول العظمى، نتج عن ذلك تحديات شائكة تعترض المسار الصحيح للاقتصاد العالمي، وعليه حاولت الجزائر الاهتمام بقطاع الزراعة والقطاعات المتصلة به، حتى تحمي اقتصادها من الاضطرابات العالمية واختلالات الأسعار الغذائية.

إذ أن قطاع الزراعة يسهم بقوة في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، كما يوفر فرص العمل والمعيشة بنسبة كبيرة من المواطنين بشكل مباشر وغير مباشر، وكما يسهم القطاع الزراعي في توفير النقد الأجنبي من خلال عائد الصادرات أو من خلال توفير سلع زراعية منتجة محليا كانت تستورد من الخارج.

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي، إلا أن إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي لا يزال محدودا وضئيلا جدا –مقارنة بقطاع المحروقات– وغير قادر على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة، مما أدى إلى تفاقم مشكلة العجز، واتساع الفجوة الغذائية.

حيث يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من التحديات الرئيسة التي يعاني منها اقتصاد الجزائر، حيث لم تحقق الزيادة المستهدفة من الإنتاج لتلبية الطلب المستمر على الاحتياجات الضرورية من الغذاء، رغم توافر الأرض والمياه والمعادن وتعدد التضاريس والمناخ، وما تزخر به من الثروات المادية والبشرية في كل المجالات، ومرد ذلك راجع إلى الخلل الاجتماعي المعنوي أكثر من الخلل المادي والاقتصادي، لأن جل المجتمعات تشيد خططها الاقتصادية وبرامجها السياسية وفق المتغير الاجتماعي الذي تحرزه، إلا أن هذا المتغير المحوري يتم تجاهله كلية، ويتم الاهتمام بالمجالات الاقتصادية والسياسية المحضة.

وعليه فالمتغير الاجتماعي له الأثر الكبير على الاقتصاد عامة، لأن بناء الوطن بحاجة إلى بناء أبناء الوطن بداية، من خلال تنمية الإنسان وترقيته، وعند بناء المشروع الاجتماعي المتين، يستطيع التركيز عليه لتشييد الدولة المنشودة، بتعزيز المؤسسات القائمة بكفاءات قوية، تحقق التميز والإبداع، تتمكن من بناء مؤسسات حديثة ذو أهداف استراتيجية قادرة على البقاء والتطور.

جاء الإسلام مؤيدا للاهتمام بالمتغير الاجتماعي من خلال وثيقة المدينة التي أصدرها رسول الله ﷺ عند هجرته، فتطرق إلى حق الأمن واحترام أمان المجتمع، والتكافل بين الناس، وجعل الأمة الإسلامية فوق القبلية السائدة، بهذه السياسات الاجتماعية التي وردت في هذه الوثيقة، أصبحت الدولة الإسلامية تعكس مجتمع المدينة ومجتمع المدينة يعكس دولته الجديدة، مما جعل العلاقة بين مجتمع متعدد الأقطاب قاعدته جد صلبة ومتينة.

حيث عولجت المشاكل الأمنية والاقتصادية عندئذ، خاصة اشكالية نقص الغذاء وسوء التغذية، بالقضاء على المشاكل الاجتماعية من الظلم والتعدي والفقر والبطالة والتسول، من خلال فضيلة طلب الرزق والعمل الجاد، والإنتاج المتقن، وتشجيع التملك الحلال في التجارة والصناعة واستصلاح الأراضي، كما حرم الاكتناز والأنانية البغيضة والسرقة والخيانة وبيوع الغرر والربا، وشجع الصيغ السوية من الاستثمار كالبيع والمزارعة والمساقاة ومشاركة اقتصادية تنافسية نزيهة، إلى أن قال رب العزة في حديث قدسي: "أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما"[1]، وقد حقق منطق هذا الفكر عبر مر العصور أحسن الأمثلة في الرقي والازدهار، وحماية كرامة الإنسان وصون شهامته، وحضه على إثبات وجوده في هذا الكون.

من أجل ذلك نجد أن دين الله كان سببا في تطور أمم كانت قبلنا وكان سببا في رقيهم الاجتماعي والاقتصادي والحضاري، ونحن كذلك إن طبقناه كما طبقوه، واتبعنا ما جاء به دون استثناء، سينفعنا وينتشلنا من براثن الفقر والحرمان، وهذا المنهج الحكيم الذي ارتضاه الله لنا ولكل الخلائق رشيد عادل، يؤدي إلى سعادة البشرية في الدنيا والاخرة.

طبيعة موضوع البحث:

تهدف هذه الدراسة الى إلقاء نظرة فاحصة على الأمن الغذائي وسياسته الاقتصادية في الجزائر من خلال بيان الإنتاج والاستهلاك، وتحديد نسبة الاكتفاء الذاتي وحجم الفجوة الغذائية، والتعرف على واقع القطاع الزراعي، والتطور الذي طرأ عليه، والتعرف على السياسات الزراعية التي اتبعتها الجزائر من الاستقلال.

إشكالية البحث:

إن الجزائر تملك من القدرة المادية والبشرية ومن الثروات الطبيعية ما يمكنها من تجاوز عقبة التبعية الغذائية المحتومة وأخطارها وعواقبها الوخيمة، وبالرغم من الجهود المبذولة في إطار سياسة الإصلاحات الفلاحية التي أقرتها الحكومات المتعاقبة، إلا أن واقع الأمن الغذائي في الجزائر مازال لم يحقق الأهداف المنشودة، حيث

(1) سنن أبي داود، باب: في الشركة، ج3، ح رقم:3383.

أن عملية استغلال هذه الإمكانات التي تزخر بها البلاد لم تستغل الاستغلال الحسن، ولم يحقق الزيادة المطلوبة في الإنتاج، واستمر ضعف المردودية في الهكتار الواحد، مما يستوجب النظر في معوقات الإنتاج، وإيجاد الحلول المناسبة، ومن هنا تحاول الدراسة طرح الإشكالية الآتية:

هل يمكن للجزائر إيجاد حل لمشكلة نقص الغذاء من خلال الرجوع إلى التشريع الإسلامي لتحقيق الأمن الغذائي؟

ومنه تتفرع الأسئلة الآتية:

ما دلالة الأمن الغذائي الاستراتيجي وما أبعاده الأساسية من منظور الاقتصاد الإسلامي؟

كيف تناول الاقتصاد الإسلامي إشكالية عدم كفاية الغذاء؟

ماهي الإستراتيجية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي من خلال الاقتصاد الإسلامي؟

هل منهج الاقتصاد الإسلامي كفيل بتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، بما يضمن لها مواجهة التبعية، وتحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي الحقيقي؟

ما هي أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

أهمية موضوع البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أن انعدام الأمن الغذائي مشكلة إنسانية متفاقمة، تمثل إحدى العقبات التي تواجه طبيعة استقرار المجتمعات والأنظمة، لأنه لم يعد تحقيق الأمن الغذائي اليوم بالفكر التقليدي البسيط، بل صار ارتباطه بعوامل خارجية تؤثر فيه بصورة عميقة ومباشرة، والجزائر لم تكن بعيدة عن هذه الإشكالية التي أثارت اهتمام الكثير من الخبراء والباحثين، فعلى الرغم من كل المقومات والامتيازات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي في الجزائر، إلا أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق الهدف المنشود في تحقيق الأمن الغذائي.

انطلاقا من هذه المعطيات، نحاول من خلال منهج الاقتصاد الإسلامي أن نقترح حلولا ونظريات لمشكلة الأمن الغذائي في الجزائر، والكشف عن هذه الحلول والمقترحات وتحليلها للاستفادة منها.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق أهداف عدة، نوجزها فيما يأتي:

- ✓ معرفة الأسباب المضمرة خلف معضلة انعدام الأمن الغذائي، واكتشاف الصعوبات التي يعاني منها القطاع الزراعي الوطني، التي تعيق رقيه وتطوره.

- بيان منهج الاقتصاد الإسلامي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي.
- كيفية علاج إشكالية نقص الغذاء من خلال الاقتصاد الإسلامي.
- اقتراح بعض الحلول المستقبلية المناسبة لحل هذه المشكلة.
- اقتراح حلول لهذه الإشكالية من خلال منظور الاقتصاد الإسلامي.
- تقديم نماذج حية عن ازدهار الأمن الغذائي من خلال الاقتصاد الإسلامي.

سبب اختياري للموضوع:

إنّ قضية الغذاء تعدّ من أخطر الإشكالات التي عاصرت الإنسان في تاريخه الطويل منذ قدم البشرية، وإلى يومنا هذا، حيث عصر غزو الفضاء واكتساح عالم الانترنت، والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث هي الأخرى تعاني من إشكالية نقص الغذاء، على الرغم من كل التطورات والإنجازات إلا أنها تتخبط في مشاكل مختلفة سببها تحقيق الأمن الغذائي، لهذا السبب كانت الرغبة في لم شتات القضية وتسليط الضوء على مشكلة نقص الغذاء، ومحاولة تقديم حلول مقترحة ممكنة لهذه المشكلة العويصة من منظور الاقتصاد الإسلامي.

الدراسات السابقة:

من خلال الاستقراء واستقصاء الدراسات والأبحاث المتناولة لموضوع الأمن الغذائي على مستوى العالم عامة والجزائر خاصة، تم اختيار أهم الدراسات السابقة وهي كالآتي:

صالح الأمين الأرباح (1996): الأمن الغذائي: أبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز قضية انعدام الأمن الغذائي التي تواجه العالم، وأسباب المشكلة الغذائية العالمية، والانفجار السكاني المسبب لمشكلة الغذاء، وتطرقت الدراسة إلى الوضع الراهن في الوطن العربي، وأسباب المشكلة الغذائية فيه، والتجارة العربية التي يسيطر عليها استيراد معظم الاحتياجات الأساسية، من شركات احتكارية، مما نتج عن ذلك تحكم الدول المصدرة للغذاء، وتبعية قاتلة غير مأمونة العواقب.

خلصت الدراسة إلى كشف الوضع الغذائي ومكانة قطاع الزراعة في اقتصاد العالم العربي، وبيان الأسباب المؤثرة في المشكلة الاقتصادية، والتقديرات المستقبلية لاحتياجات الدول العربية من المنتوجات الزراعية الأساسية، من خلال إجراء بعض التنبؤات الخاصة بنمو السكان وتقديرات الاحتياجات والإنتاج، واستشراف مقدار العجز في تحقيق الأمن الغذائي لتداركه، إلا أن الدراسة لم تتطرق إلى ذكر بعض النماذج الناجحة، ولم تنوه بالنموذج الإسلامي.

العجز في الميزان التجاري، وتحسين استغلال الموارد الوطنية المادية والبشرية، والارتقاء بمستوى التجارة الزراعية البينية، إلا أن الدراسة استعرضت المعوقات والتحديات ولم تتطرق إلى اقتراح حلول واضحة وعرض نماذج ناجحة يمكن الاستفادة منها.

دراسة ابن ناصر عيسى بعنوان (2017): مشكلة الغذاء في الجزائر، دراسة تحليلية وسياسات علاجها، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر: هدفت الدراسة إلى تحديد مشكلة انعدام الأمن الغذائي في الدول النامية ومظاهرها، وأسبابها الاجتماعية والتنظيمية والتكنولوجية، والعوامل المؤثرة في حدوثها، وتطرقت إلى أوضاع إنتاج الغذاء في الجزائر، والفجوة الغذائية التي تعاني منها، بسبب الأنماط التغذوية الخاطئة، وارتفاع الكميات المستوردة من المواد الغذائية، والعجز عن تغطية الاحتياجات الأساسية.

أشارت الدراسة إلى السياسات المتعلقة بالمخطط الوطني والإنتاج الزراعي والاستهلاك الغذائي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وكذا التعاون والتكامل الزراعي العربي، وخلصت الدراسة إلى الإهمال الواضح للسياسات الزراعية المنفذة، سواء من حيث المشاريع الاستثمارية التي حددت لها، أو من حيث تسعير المنتجات أو من حيث توفير الخدمات الأساسية في الأرياف ومناطق الظل، كل ذلك أدى إلى هجرة اليد العاملة في الزراعة، ونقص الإنتاج، واستفحال الأزمة الغذائية، ودخول الدولة في مأزق التبعية والرضوخ للضغوط وسيطرة الدول المصدرة للغذاء، إلا أن الدراسة لم تتطرق إلى نماذج ناجحة في تاريخ الجزائر المشرق، الذي كان يرفل تحت راية الإسلام وأحكام الشريعة السمحاء.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة من أجل تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها على: المنهج الوصفي بآليتيه الاستقراء والتحليل، والمنهج التاريخي والمنهج المقارن.

المنهج الاستقرائي: وذلك بتتبع القضايا المستجدة في الأمن الغذائي في الدراسات الحديثة، سواء في الكتب أو المقالات العلمية أو الملتقيات والندوات.

والمنهج التحليلي: الذي يرتكز على دراسة تقارير الإنتاج، والاستهلاك، استنادا على البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة، والديوان الوطني للإحصائيات، ونشرات البنك المركزي الجزائري، وبيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وكذلك التقارير والنشرات المستمدة من الدراسات والأبحاث العلمية والمجلات المحكمة.

المنهج التاريخي: الذي يرتكز على ذكر الوقائع التي جرت في الزمان الغابر، وذلك بانتقاء المعلومات والبيانات والتحقق من سلامتها وأهميتها.

المنهج المقارن: الذي يرتكز على مقارنة التقارير الاقتصادية والإحصاءات بين المؤسسات الدولية والمحلية.

التدابير المتبعة في كتابة البحث:

اعتمد الباحث في دراسته بعض الضوابط والاختصارات التي تسهم وصول الباحثين إلى المعلومة بسهولة، وقد اعتمد الآتي:

- نسبة الآيات القرآنية إلى سورها وكتابتها في متن الأطروحة المقتبسة من المصحف الرقمي وفق رواية ورش عن نافع، ويكون اسم السورة ورقم الآية بعد الآية مباشرة بين معقوفتين [ ].
- كتابة الأحاديث النبوية مخرجة برقم الحديث والباب والجزء والصفحة، وغالبا ما يكون من المصادر المشهورة الصحيحة.
- تدوين النصوص التي تم الاستشهاد بها في البحث، إذا كان الاستشهاد حرفيا وضع بين علامتي تنصيص، مع كتابة مصدر النص في الهامش، وإن كان الاستشهاد فكرة، تم كتابة مصدر النص في هامش الصفحة.
- التهميش يكون كالتالي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، الطبعة، تاريخ الطبعة، الجزء أو المجلد، الصفحة.

- عند الاقتباس يتم توثيقه في هامش الصفحة، وعند ورود المصدر أو المرجع يتم الإشارة إلى ذلك بكتابة اسم المؤلف، والمصدر، ثم المحقق إن وجد، ثم معلومات النشر، ثم الجزء والصفحة، وإن لم توجد المعلومات الكافية، يتم كتابة الرمز (د.ط) بمعنى دون طبعة، والرمز (د.ت) بمعنى دون تاريخ الطبعة، والرمز (د.س) بمعنى دون سنة النشر، والرمز (د.م.ن) دون مكان النشر.
- وعند ورود المصدر مرة أخرى لا تكرر معلومات النشر، وإذا تم الاعتماد على نفس المصدر مرتين متتاليتين في نفس الصفحة يشار إل ذلك بـ" نفسه".
- إذا تكرر ذكر المصدر ثانية لكن بعد مصدر آخر، فيذكر المؤلف والمصدر دون معلومات النشر، مع ذكر الجزء والصفحة إن تغيرت، ويشار إلى ذلك بـ "نفس المصدر".
- عند كتابة مواقع الانترنت في الهامش يتم ذكر الرابط وتاريخ التصفح.
- لم يتم ترجمة الأعلام المشهورين كالأنبياء والصحابة، تجنبا للحشو وزيادة حجم الأطروحة.
- فهارس البحث تم كتابتها كالتالي: فهرسا للآيات القرآنية، وفهرسا للأحاديث النبوية، وفهرسا للجداول، وفهرسا للأشكال، وفهرسا للمصادر والمراجع، وفهرسا لموضوعات البحث.

صعوبات البحث:

لا يخلو عمل من مشاكل وصعوبات، وطبيعي جدا أن تواجه أي باحث عوائق تثنيه عن تحقيق مراده، ومن أهم هذه العوائق:

- تزامن تحرير هذه الأطروحة مع اجتياح وباء كرونا، ومع فرض الحجر الصحي، وانتشار الاخبار السلبية في الداخل والخارج، أحدث شيئا من الاضطراب والقلق والتشويش على الأفكار ومسايرة البحث.
- الالتزامات الاجتماعية والانشغالات الأسرية التي تستوجب الجهد والفكر والوقت والاهتمام والمتابعة، مما يجعل الذهن شاردا، والأفكار مبعثرة، والاسترسال في البحث صعبا وأحيانا مستحيلا.

خطة البحث:

انطلاقا من إشكالية البحث والتساؤلات التي طرحت فيها، واعتمادا على المادة العلمية المتوفرة، تشكلت أفكار البحث، وتم تقسيم خطته إلى: مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

المقدمة تم فيها إبراز إشكالية الموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث والتدابير المتبعة في كتابته، وخطة البحث التي خصص **الفصل الأول منها** لمفهوم الأمن الغذائي

وواقعه في العالم، في مبحثين، **الأول:** تناول الأمن الغذائي تعاريف ومفاهيم عامة، وتحديد مفهوم الأمن الغذائي، وتوصيف الأزمة الغذائية، والأمن الغذائي المؤشرات والأبعاد وآليات تحقيقه، **الثاني:** تناول تحديات الأمن الغذائي، والعوامل الداخلية المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي، والعوامل الخارجية المؤثرة على الأمن الغذائي، والسياسات الخارجية المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي، والفجوة الغذائية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي، **وفي الفصل الثاني** تم إبراز فكر الاقتصاد الإسلامي وسياسته في تحقيق الأمن الغذائي في ستة مباحث، **الأول:** تناول أسس فكر الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي، و مفاهيم حول الاقتصاد الإسلامي، وأهمية الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي، وأخلاقية النظام الاقتصاد الإسلامي، ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، **الثاني:** تناول منهج الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي، والمحفز العقدي في تحقيق الأمن الغذائي. المحفز النفسي لتحقيق الأمن الغذائي، **والثالث:** تناول سياسة تحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي، وسياسة العمل والإنتاج في الإسلام، وسياسات الإسلام في استغلال الموارد الطبيعية، وضوابط لاستغلال الموارد والثروات من منظور إسلامي، **والرابع:** تناول سياسة تشريع الضوابط والقيم وتأثيرها على السلوك من منظور إسلامي، ودور الضوابط في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستهلاك، ودور القيم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستهلاك، **الفصل الثالث:** تم إبراز آليات لتحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي في مبحثين، **الأول:** تناول آليات فكرية لتحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي، وآليات سياسية لتحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي، **الثاني:** تناول استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي من خلال نماذج ناجحة، والقيادة الرشيدة وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي، ونموذج تجربة سيدنا يوسف في تحقيق الأمن الغذائي، وتجربة عمر بن الخطاب في التنمية وعلاج الأزمات الاقتصادية، وتجربة عمر بن عبد العزيز في تحقيق الأمن الغذائي، **الفصل الرابع:** تطرق الباحث إلى الآليات الإسلامية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ميحثين، **الأول:** تناول واقع سياسات الزراعية في الجزائر وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي، **الثاني:** تناول آليات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور إسلامي، حيث تطرق إلى العمل على تحقيق الأمن والاستقرار السياسي، وسيادة الشريعة والأخلاق، والأمن الاجتماعي وأثره في تحقيق الأمن الغذائي، والعمل على تحقيق الرفاه، وتدارك ثقافة الاستهلاك والإنتاج في المجتمع، وبعد خاتمة البحث تم عرض أهم النتائج، إضافة إلى ذكر بعض التوصيات التي تسهم في إثراء البحث.

وفي الختام أرجو أن أوفق في عرض هذا البحث.

الفصل الأول
مفهوم الأمن الغذائي وواقعه

المبحث الأول: الأمن الغذائي: تعريفات ومفاهيم عامة.

يرمز الأمن إلى الحماية من خطر الجريمة والجوع والمرض والبطالة والتلوث وانتهاكات حقوق الإنسان بصورة عامة، وبالتالي يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم المتعددة الجوانب، ويتكون من حلقات مترابطة ومتداخلة: الأمن الغذائي، الأمن الاقتصادي، الأمن الثقافي، والأمن الوطني ...إلخ، وإذا لم تؤمن أي من هذه الحلقات أمكن من خلالها اختراق أمن المجتمع والإضرار بمصالحه، وبالرغم من أن مفهوم الأمن وتعريفه مرتبط بدرجة كبيرة بثقافة وقيم المجتمع، وتبعًا لذلك تختلف أهمية كل من هذه الحلقات في تحقيقه من مجتمع لآخر، إلا أن هنالك شبه إجماع بأن الأمن الغذائي يعتبر من أهم هذه الحلقات.

إن مشكلة عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي، تنعكس سلبًا على الأمن القومي، نظرا لما يحمله في طياته من أبعاد سياسية وأمنية واجتماعية، وعليه يحتاج تحقيق الأمن الغذائي إلى إرادة سياسية وشعبية، وتوظيف وسائل مادية ومعنوية للحد من انتشار مشكلة الجوع[1]، لأن القضاء على المشاكل والأزمات لا يكون إلا بعزم وحزم من طرف الدولة ومن المواطنين أيضا، لذلك لابد أن تتناغم الصلاحيات بين القاعدة والقمة.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الأمن الغذائي.

الفرع الأول: تعريف الأمن لغة واصطلاحا

كلمة الأمن في مضمونها وفحواها تعني الحياة بما فيها[2]، والأمن من الألفاظ التي اقترنت بالإنسان منذ وجوده على سطح هذه البسيطة، مما جعله يعمل ما بوسعه في إمكانية حفظ ذاته وحمايتها من هاجس الذعر والتوجس وعدم الاطمئنان، والبحث عن الاستقرار لضمان الاستمرار والراحة والأمان[3].

---

(1) قورين حاج قويدر، **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسلية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في صناعات المحلية البلدية، الملتقى التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، بجامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

(2) مصطفى محمود منجود، **الابعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 1996، ص29.

(3)عبد الفتاح علي السالم الرشدان، **الأمن الغذائي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، 2015، ص21.

أولا: الأمن لغة:

إن من المسلّم به بين الناس سواء الأفراد أو المجتمعات إبداء أهمية كبرى للأمن، إلا أن تفسيره وضبط مصطلحه عسير جدا، للوهلة الأولى يبدو المفهوم بسيطا واضحا، بحيث يتداول بكثرة في الميادين البحثية وإنتاج الأفكار العلمية، ولكن في الواقع يحتمل مفاهيم مختلفة[1] يتركب من كلمتين من أصل لاتيني " securus" تتركب من جزأين *Sine* *cura* وتعني دون *without*، ومعناه بدون، *curus* ومعناه الخوف[2].

ولكلمة الأمن مفاهيم عديدة نسبية متطورة بتطور الظروف والأحوال، تتصف بأفكار مركبة معقدة، لأنها معرضة لتأثيرات مختلفة ومتجاذبة، ومعوقات مباشرة وغير مباشرة[3]، ويُجمع المفكرون على أنه مصطلح يشمل مفاهيم مثيرة للنقاش، ويختلفون في دلالاته، هل يخص أمن الأفراد أو المجتمعات في العالم[4].

فإذا رجعنا إلى القرآن الكريم وجدنا أن كلمة "أمن" هي الطمأنينة المترتبة عن الثقة بالله سبحانه وتعالى، وبالتالي ينتج عنه دعة القلب وراحة الضمير[5]، وفي لسان العرب لابن منظور: الأمن والأمنة الطمأنينة[6]، وفي المعجم الوسيط: أمن أمنا وأمانا وأمانة: اطمأن ولم يخف، فهو آمن وأمين[7].

كما يعرف بضديه وهما الخيانة والخوف، أي أن الأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة، ومنه قوله عز وجل ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأمن وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [سورة الأنعام:82].

ويبرز مفهوم آخر للأمن يستخلص من ضده وهو: الخطر: الخطر الذي يتعايش معه الإنسان، حتى أصبح السمة الرئيسة للحياة المعاصرة، واعتادت الإنسانية عليه وصارت تتكيف معه وما ينجم عنه من مشاكل وأزمات متعددة، مما ساعد على ظهور أزمات متفاقمة سببها فشل نظام الأمن الاجتماعي[8].

---

(1) خدام منذر، **الأمن المائي العربي الواقع والتحديات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، سبتمبر 2003، ص17.

(2) رضا شوادرة، **تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية – مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، المركز الجامعي تيبازة، م2، ع5، جوان2018، ص97.

(3) سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**، المجلة العربية السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، جامعة الكويت، ع19، صيف 2008، 09.

(4) جون بليس، ستيف سميت، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، للإمارات العربية المتحدة، ط01، 2004، 412.

(5) نعيمة خطير، **الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية ... إشكالية التعريف والتوظيف**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، م01، ع02، جانفي 2018، ص244.

(6) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة أمن، م 13، دار الفكر، بيروت، ص21.

(7)هارون عبد السلام، **المعجم الوسيط**، دار إحياء التراث العربي، المكتبة العلمية، طهران، (د.ت)، (د.ط)، ج1، ص27.

(8) فيصل المناور، عمر ملاعب، **مداخلة علمية مجتمع المخاطر وتحولات القيم العالمية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، م22، ع1، 2020، ص110.

وكلمة الأمن عظيمة الشـــأن والمكانة تشـــتمل على معاني الســـكينة المقابلة للتوجس والفزع في حياة الناس، ســـواء كانوا أفرادا أو جماعات، في الســـفر أو الحضـــر، وكذا في العلاقات الاجتماعية والمعاملات الاقتصـــادية بين الشـــركاء والمعاشـــرين، يعني أن هذا النموذج من الأمن نحتاج إليه في الدنيا والآخرة[1]، وهذا الأمن ليس إلا مجموعة من القيم، التي يجد فيها الفرد والمجتمع ما يبحث عنه من المنافع الدينية والدنيوية، والمقاصد الشرعية التي تعهد الإسلام باكتسابها[2].

ثانيا: الأمن اصطلاحا:

مصطلح الأمن هو توفر السلام والهدوء وتراجع الخوف والحزن، فهو عنصر أساسي في حياة الناس، على اختلاف درجاتهم ومســـتوياتهم، وما يفرزه الأمن من التنســـيق والتماســـك الاجتماعي بين المجتمع الواحد والمجتمعات المجاورة كذلك، علاوة على ذلك ما يضـــفيه الأمن على الناس من حماية للمصـــالح ســـواء كانت للأفراد او المجتمع وكذلك حماية قيم ومبادئ المجتمع، والاسهام في بناء الوطن ونشر روح العمل والبناء الجاد من أجل الرقي والتطور[3].

وحسب "أبراهام ماسلو"[4] «فإن قضية الأمن قضية مهمة للغاية، لذلك أدرجها ضمن الأولويات في سلم الاحتياجات»، ويقول محمد عمارة: «وكما يكون الأمن في الضـــروريات والحاجيات المادية، يكون كذلك في الأمور المعنوية والنفسية والروحية، وكما يكون للفرد فإنه يكون للاجتماع الإنساني العام» [5].

وللعلم أن الأمن نسبي في هذه الحياة قد تنقص الموارد، وتعز فرص العمل، أو تنشب خلافات وأزمات، إلا أنه لابد من توفر الحد الأدنى من الأمن لكي يحس الإنسان الطمأنينة، لأن الاستقرار والشعور بالأمن قيمة إنسانية مهمة ومطلب أولوي في حياة البشر[6].

لقد كان الأمن على مر السنين يستقطب اهتمام السياسيين وأصحاب النفوذ الذين يولون اهتمام بالغا لاســـتمرارية الأمن وديمومة الســـلام، وعند الباحثين والمفكرين الذين يعتبرون أن الأمن مصـــطلح معقد وغامض إلى حد بعيد، حتى قال عنه روني ليبشتز: «ليس هناك صـــراع حـــول الأمن بين الأمم فحسب، بل هناك صـــــراع حول الأمن بين المفاهيم كذلك» [7]، ويقول بوث وويلز: "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق

---

(1) محمد عمارة، **الإسلام والأمن الاجتماعي**، دار الشرق، ط01، القاهرة، مصر، 1998، ص11.

(2) مصطفى محمود منجود، **الابعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ط01، 1996، ص28.

(3) أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003، ص03.

(4) ابراهام ما سلو عالم نفساني أمريكي، ولد في بروكلين، نيويورك، عاش ما بين (1 أفريل 1908- 8 يونيو 1970)، ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki/أبراهام_ماسلو، يوم: 2021/09/07.

(5) محمد عمارة، **الإسلام والأمن الاجتماعي**، دار الشرق، مصدر سابق، ص05.

(6) مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث والمعرفة، دبي، 2008، ص78.

(7) سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**، دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط01، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص07.

الأمن والاســـتقرار إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"[1].

ومما سـبق نسـتنتج أن الأمن قضـية متغيرة وليسـت ثابتة، وكما أن لها أبعاد متعددة ومختلفة[2]، ولها ارتباط بكل ما يدور حولها، وتتشـكل في ضـوء ما أسـفرت عنه العديد من التأثيرات والعناصـر الاقتصـادية والاجتماعية والعلاقات البنيوية، لأن الأمن والتنمية ظاهرتان متلازمتان إذا وجدت إحداهما وجدت الأخرى لا محالة، وأن انعدام الفرص التنموية والابداعية من الدوافع الكبرى التي تؤدي إلى نشـــوء الصـــراعات ونشـــوب الحروب، ويغيب الأمن والأمان عن تلك المناطق وتختفي التنمية كذلك[3].

نقول إن مصطلح الأمن قد تطورت مقاصده وأهدافه، بسبب انتشار فكرة العولمة والتطور التكنولوجي المتسـارع حتى اتسـعت مضـامينه وامتدت ميادينه، في السـابق كان مفهوما صـلبا يتضـمن القدرة على امتلاك القوة العسـكرية والعتاد المسـلح[4]، إلا أن الأمر تطور فصـار الركود الاقتصـادي والاضـطهاد السـياسـي وندرة الموارد الضـرورية، وانخفاض التعليم والصـحة ونقص المصـادر المائية، المثبط الأول لأمن الشـعوب والمجتمعات، فأصبح المصطلح لينا يشمل القطاعات الأخرى: البيئة والثقافة والاقتصاد والسياسة[5].

اكتشـــف "روبرت ماكنمار"[6]، الارتباط الوثيق بين الأمن والتنمية، ومن غير تنمية فعالة لا يتحقق الأمن في أرض الواقع، والـدول التي تفتقر للتنمية والتطور من الصـــعب جـدا أن تحظى بالأمن والأمـان في أوســـاطها[7]، وقد حذر "أرســـطو" من خطر زعزعة الأمن، وأرجع ذلك إلى الهوة الحادة بين طبقات الناس ومسـتويات معيشـتهم، حيث علق مصـير البلدان وأمنها بإقامة العدل ونشـر التعاون والتآزر ومعالجة التفاوت الشديد بين الناس[8].

---

(1) جون بليس، ستيف سميت، **عولمة السياسة العالمية**، مصدر سابق، ص414.

(2) بحري طروب، الأمن الغذائي، **المفاهيم والأبعاد**، مجلة الفكر، ع7، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص296.

(3) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، السنة 66، الجلسة 6479، نيويورك، 2011، ص08.

(4) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: **مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**، المصدر نفسه، 13.

(5) فيروز مزياني، سارة بخوش، **المتغير الثقافي في بناء الأمن: إعادة تعريف الأمن كثقافة**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، م10، ع02، أفريل 2021، ص37.

(6) روبرت ستراتج مكنمارا، هو مسؤول تنفيذي أمريكي، عاش مابين (9 يونيو 1916 – 6 يوليو 2009)، أخذ منصب وزير الدفاع الثامن من عام 1961 إلى 1968 في عهد الرئيسين جون كينيدي وليندون جونسون .لعب دورا رئيسيا في تصعيد تدخل الولايات المتحدة في حرب فيتنام، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki/روبرت_ماكنامارا، يوم: 2021/09/07.

(7) روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة: يونس شاهين، الهيئة المصرية العمة للتأليف والنشر، القاهرة، مصر، 1970، ص125.

(8) علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، ط01، 2017، ص19.

وأما الأديان السماوية في الحقيقة كانت لها الأولوية في حسم مسألة الأمن، وخاصة في إظهار أهمية الإنسان واحتياجاته الحتمية للأمن باعتباره الحجر الأساسي في التأليف الإنساني والمجتمعي[1]، ولنا في قصة قابيل وهابيل أحسن مثال على الإشكالية الأمنية.

ومن المنظور الإسلامي نجد أنه يركز على سن أحكام وقوانين لحماية الأمن الإنساني والاجتماعي وكذلك سن شرائع زاجرة ورادعة في حال المخالفة والاعتداء على حق من حقوق الغير[2]، وفي هذا الصدد نص الله في القرآن الكريم على فرضية الايمان به وعمل الصالحات وعدها شروطا للتمكين ومتطلبات الاستخلاف في الأرض[3]، قال الله تعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [سورة النور:55]، تلزم هذه الأحكام كل إنسان مسلم على تطبيقها وتنفيذها مهما علا شأنه وغلى قدره، حتى تسري في معاملاتهم الاقتصادية الانضباط والنظام، وعلى معاشراتهم الاجتماعية الالتزام والاحترام، سواء بين الأفراد أو بين المجتمعات والدول، من خلال هذا المنهج الرباني الذي يراهن على صلاح الإنسان الفرد أولا ثم بعد ذلك صلاح المجتمع وإقامة العدل ومحاربة الفساد، كل ذلك من أجل حماية الأمن والطمأنينة وأن يعيش الناس في سلام[4]، ما داوموا على إقامة نهجه واستمروا في شكره وحمده والالتزام بدينه.

وفي هذا السياق ضرب الله لنا مثلا في قرآنه الكريم عن قرية كانت آمنة مطمئنة تتوفر على كل عناصر الحياة ورغد العيش، مع إقامة الدين وشكر الخالق العظيم، إلا أنها انقلب وضعها بين عشية وضحاها إلى حلول الخوف والجوع بما استحدثوا من الكفر بالنعم والإعراض عن دين الله، قال الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [سورة النحل:112]، والأمن في المجتمعات هو الصمام الرئيس للأمن والاستقرار، والأمن هو نتيجة لإيمان صادق وعبادة مخلصة، من خلالها تنتج المجتمعات القيم والمبادئ لتكون سدا حصينا أمام التقلبات والتحولات الفكرية والثقافية، فتحمي أمن البشرية[5].

في ضوء ما أسفرت عنه النصوص السابقة يجد الإنسان الحاذق أن الإسلام في شرائعه وأحكامه يحرص على توفير الأمن والسلامة للناس ويجعله من الأولويات، سواء للأفراد أو المجتمعات، والإنسان المتدين يشعر

---

(1) ذويب العيد، **مفهوم الأمن في الفكر الديني دراسة لأبعاد الأمن الإنساني في الإسلام**، المصدر نفسه، ص244.

(2) إسماعيل عبد النبي شاهين، **دور التشريعات والقوانين في تحقيق الأمن الاجتماعي**، ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر العالمي الذي نظمته جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، يومي 3-4 -2012، ص10.

(3) محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي، مصدر سابق، ص06.

(4) نجدت صبري ثاكرة بي، **الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية**، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، د.ط، د.س، ص35.

(5) فيروز مزياني، سارة بخوش، **المتغير الثقافي في بناء الأمن: إعادة تعريف الأمن كثقافة**، مصدر سابق، ص42.

بنوع من الطمأنينة والهدوء في كل مجالات حياته، لأنه يعتقد أنه أمام قوة الخالق العادل[1]، فقط لأنه يعتقد أن عليه أن يأخذ بالأسباب كأنها كل شيء، ويتوكل على خالق تلك الأسباب وكأنها لا شيء[2]، عندما يحقق الانسان الأمن الداخلي من خلال عقيدته، يستطيع أن يعيش الأمن الخارجي في واقعه.

أولا: الغذاء لغة:

في معجم مقاييس اللغة، لابن فارس: "غذي" الغين والذال والحرف المعتلّ أصلٌ صحيح، يدلُّ على شيء من المأكل، وأمَّا المأكل فغِذَاء، وهو الطَّعام والشَّراب[3]، وفي معجم متن اللغة لأحمد رضا، الغذاء: ما به نماء الجسم وقوامه، وهو ما يغتذى به من الطعام والشراب[4]، ويقول الماوردي في تفسير الغذاء: "والغداء الطعام بالغداة كما أن العشاء طعام العشي والإنسان إلى الغداء أشد حاجة منه إلى العشاء"[5].

وفي لسان العرب: "الغداء الطعام بعينه، وهو خلاف العشاء، ابن سيده: الغداء طعام الغدوة، والجمع أغدية"، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ آتِنَا غَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ [سورة الكهف:62]، ومنه حديث ابن عباس: كنت أتغدى عند عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، في رمضان، أي أتسحر. ويقال: غدي الرجل يغدى، فهو غديان وامرأة غديانة[6].

وأما فيما يخص الذال المعجمة "غذا: الغذاء: ما يتغذى به، وقيل: ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب واللبن، وقيل: اللبن غذاء الصغير وتحفة الكبير، وغذاه يغذوه غذاء، قال ابن السكيت: يقال غذوته غذاء حسنا، ولا تقل غذيته"[7].

ثانيا: الغذاء اصطلاحا:

1- الغذاء هو: "مواد تؤخذ عن طريق الفم للإبقاء على الحياة والنمو، حيث تمد الجسم بالطاقة وتبني الأنسجة وتعوض التالف منها"[8]، ويعرف الغذاء أيضا بالقوة التي تجعل الإنسان قادرا على استمرار الحياة، وتزوده بالطاقة اللازمة للقيام بأعماله الجسمية أو الفكرية[9].

---

(1) مصطفى محمود منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، مصدر سابق، ص208.

(2) محمد راتب النابلسي، **التوكل على الله، أسرار النحل**، ندوات تلفزيونية، قناة انفينيتي، الدرس (20-30)، بتاريخ: 21/03/2008.

(3) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: 395هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979، د.ط، ج04، ص416.

(4) أحمد رضا، **معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)**، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1960، د.ط، ج04، ص275.

(5) أبو الحسن الماوردي، **النكت والعيون**، ج02، ص487.

(6) ابن منظور (المتوفى: 711هـ)، **لسان العرب**، مصدر سابق، ص118.

(7) المصدر نفسه، ص119.

(8) صديق، محمد فهمي ومن معه، **الصناعات الغذائية معجم الصناعات الغذائية والتغذية**، دار العربية للنشر والتوزيع، ط01، القاهرة، مصر، 1983، ص207.

(9) البنا عائدة عبد العظيم، **الإسلام والتربية الصحية**، ط1، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1983، الرياض، السعودية، ص123.

2- مصطلح الغذاء في القرآن الكريم:

قد ورد ذكر الغذاء في القرآن الكريم بمصطلحات مختلفة وكلها تدل على الغذاء والتغذية، منها:

الطعام: مثل قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [سورة آل عمران:93]، وقوله: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ [سورة النبأ:24]، **الشراب:** قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل:69]، **الأكل:** ﴿قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [سورة المائدة:113]، الرزق: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة:233]، النَعمة: ﴿ونَعمة كانوا فيها فاكهين﴾ [سورة الدخان:27]، والنعمة هي المتعة(1) أي: "وتنعم وترفه كانوا فيه يتلذذون، بما بين أيديهم من رغد العيش وكثرة الفاكهة"(2)، وتدل على ما تشتهيه نفس الإنسان من ملذات الحياة، الطيبات: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [سورة البقرة:172].

أهمية الغذاء:

يعتبر الغذاء من القضايا المحورية التي يحيا الإنسان بها ومن أجلها له ولغيره، ومنذ أن خلق الله الإنسان على هذه البسيطة فهو يجد ويكد من أجل الحصول على قوت يومه، وهذا الأمر يشعره بالأمان والاطمئنان، والله تعالى أمده العقل والقوة حتى يخطط لجمع قوته، وأرشده إلى العثور عليه بسهولة ويسر، وجعل ذلك فيه فطرة وغريزة إنسانية.

إن غذاء أي مجتمع يعكس بصورة مباشرة نمط عيشه وثقافته وتاريخه وقيمه ومبادئه، فكل غذاء له قصة وتاريخ يعكس عصارة السنين التي مرت بها الأجناس في ذلك المكان، وأما هذا العصر الذي تطورت فيه التكنولوجيا وانتشرت فيه العولمة فقد خرج الغذاء من دائرة الاحتياجات البدنية والجسمية، وأصبح انعكاسا للبذخ والترف والاستهلاك المظهري، حيث يتم اشتهاء ما هو غريب وعزيز النوعية، وأحيانا تستمرئ أغذية غالية الثمن إشباعا للغرائز وإرضاء للشهوات ليس إلا، فهذا يعني أن غالبية الغذاء لا لإطفاء ألم المخمصة والجوع، ولكن تلبية للغرائز والنزوات المفرطة.

وقد أقرت الأمم المتحدة في منتدى اليونيسكو أن كل وجبة غذائية لها انتماؤها الثقافي لا محالة، إلا أنه نتيجة الانفتاح على العالم بسبب العولمة المتغطرسة فقد الناس أصالتهم الغذائية الأولى، وضاعت معه مواطنتهم

---

(1) تفسير البغوي، آية الدخان 27، ج04، ص177.

(2) محمد سيد طنطاوي، **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، مصر، ط01، 1998، ج13، ص126.

وهويتهم التي كانت أصل وجودهم، فسوء التغذية لا يتسبب في إصابة الناس بالأمراض وتردي معيشتهم فحسب، بل كذلك يؤخر من تطور التنمية في كثير من الميادين مثل التعليم وتطوير العمل[1].

أوضحت دراسات أنه توجد علاقة وطيدة بين التغذية والنمو العقلي للإنسان[2]، فعندما يصبح الغذاء الذي نتحصل عليه حقا لكل إنسان، فإننا نكون قد بلغنا مرحلة راقية في تحقيق القيم الإنسانية، وتعزيز السعادة والازدهار بين البشر[3].

لذلك ضبط الدين أحكام الغذاء وبين نوعية ما يأكله الإنسان وكميته، ورغب الناس في اختيار مآكلهم ومشاربهم، وحذر من أكل الخبائث والابتعاد عن مضارها، وأمر بالطعام الحلال الطيب، الذي يعينهم على إقامة دينهم ودنياهم، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [سورة البقرة:168]، وذم الإسراف والشبع فقال الله تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [سورة الأعراف: 31].

الفرع الثاني: مفاهيم الأمن الغذائي:

تعددت التعريفات والمفاهيم التي تم تقديمها حول الأمن الغذائي، ولا تختلف عن بعضها البعض اختلافا جوهريا[4]، إذ بلغ عددها وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى حوالي مائتي تعريف، فمنهم من يرى فيه تأمين الغذاء لأفراد المجتمع ومنهم من يقول: إنّه الاعتماد على الذات في توفير غذاء الأمة.[5]

وهذه مفاهيم تختلف وتتطور عبر الزمن، ومرد ذلك إلى طبيعة البحث فيها، حيث تجمع بين ميادين متعددة: العلوم الطبيعية والاقتصاد والبيئة والصحة والتنمية، وكما تنطوي على قطاعات عدة: الإنتاج والتوزيع والاستهلاك[6]، وقد كان أول تعريف للمصطلح من طرف لجنة الأمن الغذائي سنة 1974 والتي عرفته بأنه:

---

(1) الأمم المتحدة، برنامج الغذاء العالمي، **إنقاذ الأرواح تغيير الحياة، القضاء على الجوع**، ص1. https://ar.wfp.org/zero-hunger ، يوم: 2021/09/09.

(2) العربي بختي، **أثر الغذاء الكامل والتعليم الجيد في تنمية العقل**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، م05، ع02، جوان 2012، ص70.

(3) نجيب الكيلاني، **الغذاء والصحة**، سلسلة المكتبة الصحية رقم3، دار العلوم للطباعة، القاهرة، مصر، د.ط، د.س، ص38.

(4) محمد ناصف، **دراسة تحليلية وصفية لعلاقة النمو السكاني بالأمن الغذائي في الجزائر**، جامعة الجزائر 03، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا – مجلة علمية دورية متخصصة محكمة (18) 2018 – ع / 14 م البحوث المحكمة لهذا ع.

(5) نعيم معتز، **السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية، دراسة تحليلية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد، جامعة دمشق – م 24 – ع 1– 2008، ص319.

(6) عبد الرزاق بولودان، **الأمن الغذائي الجزائري بين حتمية تطوير سياسات الإنتاج والتسويق واستمرار العجز الغذائي**، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، جامعة الجزائر3، م01، ع02، جوان2020، ص09.

"القدرة على توفير الإمداد الكافي من الغذاء"[1]، وقد عرفه الاقتصـــادي رمزي زكي:" هو مدى الاطمئنان إلى قدرة الاقتصاد القومي على إشباع الاحتياجات الغذائية للسكان حاضرا ومستقبلا، سواء أكان ذلك من خلال الإنتاج المحلي أم من خلال القدرة على الاستيراد"[2].

أما التشـــريع الجزائري: حســـب المادة الثالثة منه فقد عرف الأمن الغذائي كما يلي: "هو الحصـــول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة"[3]، وقد ظهر مفهوم الأمن الغذائي من خلال أهداف المخطط الوطني للتنمية الزراعية الذي أطلق ســـنة 2000 في وثيقة نشرتها وزارة الفلاحة والتي احتوت تعريفا للمخطط بأنه" استراتيجية عملياتية للإجابة على وضعية أزمة في القطاع تهدف تحديدا إلى: تحسين الأمن الغذائي للدولة وتوسيع القاعدة الغذائية بالاستخدام المثالي للموارد الطبيعية"، حتى أصبح مفهوم الأمن الغذائي يستخدم بعد ذلك في مختلف الوثائق الرسمية لوزارة الفلاحة[4].

تعريف الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية للأمن الغذائي: يعني الأمن الغذائي تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي في ميدان الغذاء بحيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها، من التلبية لأكثر قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموعة المواطنين محليا، دون الحاجة إلى طلب المعونة، أو الاستيراد من الخارج[5].

ومما سبق فإن مفهوم الأمن الغذائي الحديث ينطوي على خمسة أركان أساسية[6]:

أولاً: توفير المواد الغذائية الضرورية لجميع السكان سواء من السوق المحلية أو العالمية.

ثانياً: استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة، بالإضافة إلى تأمين مخزون المواد الأساسية القابلة للتخزين، ما يكفي لمدة أربعة إلى ستة أشهر على الأقل.

ثالثاً: إتاحة المواد الغذائية الضرورية للجميع بأسعار تتناسب مع مدخولهم.

رابعاً: إتاحة المواد الغذائية وفق المواصفات المعتمدة عالميا لتحقيق سلامة الغذاء.

خامسا: اتخاذ إجراءات لمساعدة الفقراء والمحتاجين، لتأمين كفايتهم من المواد الغذائية الأساسية.

---

(1) خير الدين شمامة، **البعد الغذائي للأمن الإنساني**، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، م05، ع01، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، جانفي2018، ص48.

(2) رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت المجهر**، دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، ص306.

(3) الجريدة الرسمية لجميورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 9009، الموافق 4 شعبان0292، ع 00،26 أوت، ص6.

(4) زين العابدين طويجيني، **الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله**، مؤشرات كمية دالة، ملتقى الأمن الغذائي الشلف، 2014، ص3.

(5) الأمانة العامة لإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، **الأمن الغذائي العربي**، مؤتمر إتحاد الغرف العربية، 5 إلى 08أبريل 1980، ص12.

(6) نورالدين جوادي، عمر عزاوي، **الأمن الغذائي واقتصاديات الطاقة الحيوية في ظل الاحتباس التجاري في السوق العالمية**، دراسة الإستيراتيجة الدولية للفترة ما بين عامي2000 إلى 2030 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الوادي، ورقلة – الجزائر، ص171.

وحسب إدارة الزراعة الأمريكية للأمن الغذائي فإن مفهوم الأمن الغذائي: هو التوافر السهل والسريع لكميات كافية من الغذاء الصحي، وقدرة الحصول على هذا الغذاء من خلال سبل اجتماعية مقبولة، أي: دون الحاجة للاحتيال على أموال الناس أو النبش في قماماتهم حتى، وأيضا دون التعويل على المساعدات الخارجية[1]، حفظا من كل بلاء وافد أو راكد.

وحسب تقرير مؤتمر روما حول الأمن الغذائي: "عدم حصول أكثر من ثمانمائة مليون نسمة عبر العالم على ما يكفي من غذاء لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية أمر لا يحتمل، ووضع لا يمكن قبوله أو السكوت عليه"[2]، ونلاحظ في هذا التعريف استياء المؤتمر من الوضع الراهن للفقراء في العالم، لكن كمن ينفخ في رماد كما يقال، لا توجد نية صادقة لمعالجة الوضع، خاصة الدول المصدرة المهيمنة.

ومفهوم الأمن الغذائي عند منظمة الأغذية والزراعة العالمية: يتضمن على أبعاد أساسية وهي كالآتي[3]:

1- مضاعفة الإنتاج الزراعي والغذائي بكيفية رشيدة ومستمرة.
2- تخفيض التفاوت في الإنتاج، وفي عرض المنتج الزراعي والغذائي.
3- مساعدة ذوي الدخل الضعيف للوصول إلى الغذاء، وجعله أكثر نقاوة وأحسن نوعية.
4- تحسين النتيجة التغذوية من خلال الاستعمال الأمثل للمنتوجات الغذائية.

وفق اعتبارات **البنك الدولي**، فإن قدرة الاستثمارات الزراعية على الحد من الفقر ضِعف قدرة الاستثمارات في أي قطاع آخر، ونلاحظ أن غالبية السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يعيشون في مناطق ريفية، وهم في الأصل مزارعون ويعملون في المزارع، ولكن يعانون انعداما لأمن الغذائي، إما لأنهم لا ينتجون ما يكفيهم من غذاء، أو لأنهم لا يتكسبون دخلاً كافيًا لشرائه، أو ربما لفساد حصادهم وقت التخزين، أو لتلفه بسبب إصابته بالآفات، وبالتالي فإن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لا يحدثان من فراغ، بل يرتبطان إلى حد بعيد بتحديات تنموية وتحديات أخرى، مثل الفقر في المناطق الريفية، وإدارة الموارد، وعدم مواكبة التكيف مع تغير المناخ، وبسبب تعقيد المشكلة فإن الحد من انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي ليس بالمهمة اليسيرة[4].

---

(1) نشأت مجيد حسن الونداوي، **التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل تأثير العوامل الداخلية والخارجية والبيئية**، مجلة تكريت الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراف، م06، ع20، 2010، ص144. ينظر: بيضون أحمد أمين، **الأمن الغذائي في العالم العربي**، مركز الدراسات لإستراتيجية، لبنان، ٢٠٠١، ص14.

(2) مؤتمر القمة العالمي للأغذية: **"إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي"**، روما، إيطاليا، 13-17 نوفمبر 1996.

(3) نشأت مجيد حسن الونداوي، **التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل تأثير العوامل الداخلية والخارجية والبيئية**، مصدر سابق، ص144.

(4) الأمن الغذائي، **حقائق وأرقام**، https://www.scidev.net/mena/food-security/feature/food-security-facts-and-figures-.html

ومن الباحثين من يرى الأمن الغذائي هو إنتاج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من الغذاء ، بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وأن يتوفر في صادراتها الزراعية أو غيرها ميزة نسبية في إنتاجها، وان توفر للأفراد ما يكفيهم من الغذاء بالكم والنّوع اللازمين للنشاط والصحة، مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل الأفراد في المجتمع لاسيما ذوي الدخل الضعيف، وفيه إشارة إلى الاحتياجات البدنية التي تشمل المتطلبات الغذائية ومستويات الطاقة[1]، والملاحظ في التعريف الإشارة إلى مسؤولية الدولة في تأمين الغذاء، بالإضافة إلى الإشارة التكاملية بين الغذاء والاحتياجات الأساسية للأفراد التي تكون خاضعة للتغير مع مرور الزمن، والقدرة على مواكبة هذه التغيرات والانسجام معها[2].

ومما سبق نقول أن الأمن الغذائي هو فعل منسق، ونشاط منظم، وعمل هادف لحل معضلات سوء التغذية في بلد ما، أو في منطقة جغرافية معينة، وبالإمكان تحديد مفهوم الأمن الغذائي ليشمل ضمان توفير بعض السلع الغذائية في الأسواق المحلية على الطول السنة، وبأسعار مناسبة وذات قيمة غذائية تكفل للإنسان بقاءه وكرامته، تمكنه من أداء مهامه الاقتصادية والاجتماعية بصورة صحيحة مناسبة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تعدد مفاهيم الأمن الغذائي إلا أن التعريف الأكثر تداولا هو: «قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية للأفراد وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام»[3].

والحصول على الغذاء ينبغي أن يكون من الموارد الذاتية للدولة أو المجتمع أو الفرد، وهذا يعني أن تكون هناك حصانة ذاتية في حالات نقص الطعام من الدولة المانحة، إذا ما امتنعت لأي سبب من الأسباب عن بيع الطعام أو تصديره إلى الدولة القابضة التي هي بأمس حاجة إليه[4] ، وكذلك أن تنتج كل دولة أكبر قدر من احتياجاتها الغذائية بالطريقة الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلعة الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وعلى أن تكون منتجاتها منافسة للمنتجات الأجنبية[5].

---

(1) رقية الجبوري، محمد خلف، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، مجلة بحوث اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، عان، 57-58، بيروت، لبنان، 2012، ص123.

(2) نذير طروبيا، **تعثر برامج التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وسبل تفعيلها الجزائر نموذجا**، الملتقى الدولي التاسع: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي،23-24 نوفمبر 2014م، ص3،

(3) محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فيفري، ع230، ص90.

(4) خليفة موسى عوض، **التعاون الأفريقي في تحقيق الأمن الغذائي**، ورقة بحثية لملتقى الجامعات الأفريقية، التعاون والتداخل، الندوة العلمية، محور درء الكوارث، 2006، ص6.

(5) عبد الله الثنيان، **معضلة الأمن الغذائي العربي والاكتفاء الذاتي** http://www.alriyadh.com/Contents/24-10-2004/Economy/EcoNews_13531.php، يوم: 2018/9/9.

ومع تزايد عمليات التبادل التجاري بين البلدان وتوجهها نحو التخصص في إنتاج سلع دون سلع أخرى، حسب الميزة النسبية التي تمتلكها، أصبح هناك مفهوم جديد للأمن الغذائي يتعلق بالفجوة بين الكمية وقيمة المواد المستوردة، وكمية وقيمة المواد المصدرة، فكلما كانت هذه الفجوة أقل كان وضع البلد أفضل[1].

يرى بعض الاقتصـــاديين أن مفهوم الأمن الغـذائي يتولـد من مفـاهيم **الحـاجـة** بالمعنى المـادي والموارد والإمكانيات المتاحة، بحيث نتلمس هنـــا ارتبـــاط مسألة الأمن الغذائي بمتغيرات اقتصادية كثيرة ومتعددة مثل المســألة الزراعية ومســألة الســكان ومســتوى تطور حاجاتهم المادية بشــكل عام، والحاجة إلى الغذاء بشــكل خاص[2]، مما يقودنا بشـكل أو بآخر إلى ربط مفهوم الأمن الغذائي بالمتغيرات الاقتصـادية، وعليه فهم يعرفون الأمن الغذائي بأنه:«أحد المكونات الإســتراتيجية للتنمية الزراعية، والواردة ضـــمن خطة التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسـات والبرامج والمشـروعات التي من شـأنها زيادة إنتاجية السـلع الغذائية الأسـاسـية من خلال الاسـتخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضـاء على كل صـور الفقد والتلف لكل السلع الغذائية وترشيد الاستهلاك وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، ســواء أكانت تصــديرا أم اســتيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صــوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية وتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير هذه الســـلع الغذائية بكميات ونوعية كافية لمجموع الســـكان في مختلف مناطق تواجدهم، وبأســـعار موافقة لمستويات مدخولهم بصورة مستمرة» [3].

لا تعد أزمة الغذاء مســألة طارئة في الفكر الاقتصــادي، فقد تغيرت الأفكار المتعلقة بالغذاء والتغذية في البلدان النامية تغيراً كبيراً وفي مركز تطور الأفكار في الأدبيات الاقتصادية يوجد التمييز بين "**وفــرة الغذاء" من جهة، و"الأهلية للغذاء**" من جهة أخرى، تشـير "وفرة الغذاء" إلى عرض الطعام على الصـعيد العالمي والوطني والمحلي، ويسـتند هذا المفهـــوم (وفرة الغذاء) إلى أفكار توماس، والعلاقة بين الإنتاج والسـكان مما يؤدي إلى توســـيع الفجوة بين العرض من الغذاء والطلب عليه عبر الزمن مع قيام المجاعة بدور آلية إغلاق هذه الفجوة، أما "الأهلية للغذاء" الذي يتحدث عن أسباب المجاعة، حيث أن الناس لا يموتون جوعاً بالضرورة بسبب نقص الإمدادات بالغـذاء، بـل لأنهـم لا يملكون هيمنة كافية على الغذاء أو إمكانية الحصول عليه، والعناصر الجوهرية وهي وفرة الغذاء والقدرة على تحصـــيله، ويتضـــمن هذا التعريف ثلاثة مبادئ هي: توافر الإمدادات الغذائية،

---

(1) عبد القادر رزيق الخادمي، **الأزمة الغذائية: تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**، 2009ن طبعة1، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الجزائر، ص241.

(2) نعيم معتز، **السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية**، دراسة تحليلية، مصدر سابق، ص320.

(3) نشأت مجيد حسن الونداوي، **التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل تأثير العوامل الداخلية والخارجية والبيئية**، مصدر سابق، ص145.

واستقرارها، وإمكانيـــة الحصـــول عليها، ومن ثم فإن انعدام الأمن الغذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء[1].

إن الأمن الغذائي يحدد إسـتراتيجية الغذاء المسـتدام على النحو التالي: المخزون المناسـب، وتدفق الغذاء، والنقد المالي لتلبية الاحتياجات الأسـاسـية، ويشـير الأمن هنا إلى الملكية الآمنة أو الوصـول إلى الموارد وأنشـطة كســـب الدخل، بما في ذلك الاحتياطيات والأصـــول لتعويض المخاطر، وتخفيف الصـــدمات والوفاء بها في حالات الطوارئ[2].

عموما يحدد مفهوم الأمن الغذائي على أساس احتياجات الفرد الغذائية على مدار السنة، وذلك بالحفاظ على الموارد الأرضية المتوفرة وكيفية استغلالها بالشكل الأفضل، والسعي بكل الطرق للبحث عن مصادر أرضية جديدة وتطويرها لتأمين التوازن بين الموارد الغذائية والطلب المتزايد عليها، لأن الغذاء يعد من الأولويات لما له علاقة ببقاء الإنسان من جهة ولعدم وجود بديل عنه[3].

الفرع الثالث: التطور التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي:

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي فكرة تتطور عبر مرور الزمن، وهو متغير تحكمه قيود اقتصـــادية: (أســـعار السلع والموارد محلياً وعالمياً) وطبيعية: (المناخ والبيئة ونوعية الموارد)[4]، واجتماعية: نتيجة للاستغلال العشوائي والجائر من قبل الإنسان غير الراشد، عبر حقب طويلة من الزمن.

لقـــد شهد مفهـــوم الأمن الغـــذائي عدة تطورات منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، حيث كان من اهتماماته الأولية مشكلة انعدام الغذاء، حيث اعترف بالحق في الغذاء باعتباره العنصر الأساسي لمستوى معيشي لائق[5]، وكان التركيز في الوهلة الأولى على تأمين الغذاء من خلال إنتاجه فقط.

---

(1) رانية ثابت الدروبي، **واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– م 24 – ع الأول2008، ص 287.

(2) Majda Bne Saa ، **Food Security for the Food–Insecure: new challenges and renewed commitments** ص1,**Centre for Development Studies**, University College Dublin, Ireland,December 1999

(3) طروب بحري، الأمن الغذائي: **المفاهيم والأبعاد**، مصدر سابق، ص299.

(4) عائشة عميش، **واقع الأمن الغذائي، مؤشراته و ابعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية–دراسة حالة الجزائر**، الملتقى التاسع الشلف، 2014، ص1

(5) **Food Security for the Food–Insecure: new challenges and renewed commitments** ، **Centre for Development Studies**, University College Dublin, , Majda December 1999, cp.cit Ireland

وأما أول عناية رسمية بالأمن الغذائي كان من قبل "لجنة الأمن الغذائي العالمي"[1] في أعقاب أزمة الغذاء العالمية من 1972 إلى 1974، حيث صاحب الأزمة ارتفاعا حادا في أسعار الغذاء، مما أدى ذلك إلى أزمات سياسية دولية جعلت من الغذاء أهم سلعة إستراتيجية في الاقتصاد العالمي.

وخلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1975 جعلت العالم يركز على توفير الغذاء، وأخذ عدة اتجاهات منذ أزمة الغذاء العالمي في عام 1974/73م، وصاحبها ارتفاع حاد في أسعار الغذاء وانخفاض كبير في المخزون العالمي، وتبع ذلك أزمات سياسية دولية، جعلت من الغذاء والبترول أهم سلعتين إستراتيجيتين في الاقتصاد العالمي، ولم يكن أحد يتصور أن أزمة الغذاء كانت وشيكة، لأن عام 1969 كان يسمى "عام تخمة القمح العظيمة"[2]، ومن ذلك الحين كثر استخدام مصطلح الأمن الغذائي.

في البداية اقتصر المصطلح على العناية بحجم إنتاج الغذاء وضمان استقرار أسعاره، فتطور فصار يعبر عن المخزون الاستراتيجي والاكتفاء الذاتي، وشاع استخدام كل من المصطلحين في مقام الأمن الغذائي، ولكن كلا من المصطلحين لا يعني ذلك[3]، لأن الأمن الغذائي هو حالة استقرار غذائي تتظافر فيه جهود الإنتاج الغذائي وتحسن القدرة الشرائية، حتى يكون الجميع في حالة تسمح لهم بالحصول على غذائهم، فأصبح التعريف على أنه «توافر ما يكفي من الإمدادات الغذائية العالمية من المواد الغذائية في كل الأوقات لمواجهة التوسع المطرد في الاستهلاك الغذائي، وتعويض التقلبات في الإنتاج والأسعار»، واستدركت منظمة (الفاو) عام 1973 التعريف ليشمل تأمين وصول المواد الغذائية المتاحة للشرائح المعرضة لمشكلة الجوع.

وفي عام 1986 أصدر البنك الدولي تقريراً بعنوان "الفقر والجوع "، ركز فيه على الأبعاد الزمنية لمسألة انعدام الأمن الغذائي[4]، وعرف التقرير الأمن الغذائي بأنه «قدرة جميع الأفراد على الحصول على مواد غذائية كافية لممارسة حياة صحية ونشطة»، ومنذ ذلك الحين اكتسبت مسألة الأمن الغذائي بعداً جديداً[5]، حيث أصبحت لا تقتصر فقط على توفر المواد الغذائية الكافية، بل أصبح يدخل في نطاقها أيضاً العناصر المكونة لهذه المواد الغذائية ومدى تلبيتها لاحتياجات الأفراد الحقيقية.

---

(1) لجنة الأمن الغذائي العالمي أنشئت في عام 1974، وتم إصلاحها في عام 2009 ، كهيئة حكومية دولية مسؤولة عن مراجعة ومتابعة سياسات الأمن الغذائي والتغذية في العالم، ينظر: موقع لجنة الغذاء العالمي: https://www.fao.org/cfs/ar/?source=post_page----------bd77ae7280d4---------- ، يوم: 2022/10/24.

(2) فرانسيس مورلاييه، جوزيف كولنز، **صناعة الجوع**، 1983، ص53.

(3) خليفة موسى عوض، **التعاون الأفريقي في تحقيق الأمن الغذائي**، مصدر سابق، ص5.

(4) يوسف بن يزة، **محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع38، جوان 2018، ص16.

(5) سمر حسن الباجوري، **مشكلة انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا**، الهيئة العامة للاستعلامات، م الثاني عشر، ع الحادي ولأربعين، جامعة القاهرة، 2014، ص34.

والمتمعن في التطور المفاهيمي لمصطلح الأمن الغذائي يجده انتقل من التركيز على الاعتبارات الاقتصادية الكلية الكمية نحو اعتبارات جزئية إنسانية ونوعية صحية.

وقد تقدمت 194دراسة حول تفصيل وشرح الأمن الغذائي، و172 مرجع حول مؤشرات تقويم الأمن الغذائي وحقيقة وصول الغذاء للأسر[1]، إذ أصدر البنك العالمي تعريفا صار أكثر استخداماً مفاده الأمن الغذائي هو «الوصول من قبل جميع الناس على الإطلاق مرات متعددة للحصول على ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية»، مصطلح "الوصول"، هنا يشمل كل من الجانب العرض (توافر) وجانب الطلب (الاستحقاق)، في تحديد الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، عندما يكون لديها إمكانية الوصول إلى الأغذية اللازمة لحياة صحية لجميع أفرادها "كافية من حيث النوعية والكم والسلامة و مقبول من الناحية الثقافية"[2]، فضلا على ذلك أن يكون الوصول إليه سهلا وآمنا، لا يتولد منه خطر ولا محذور.

فتم تعديل هذا المفهوم واستدراكه وتوسيعه شيئا فشيئا، ليتضمن قدرة الحصول على الغذاء، وهو ما جاء في إعلان روما عام 1996، إذ ركز المؤتمر على أهمية إدارة الموارد الطبيعية وخلع كل ما يعرقل سياسة توفير وإنتاج الغذاء، وفي أشغال مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي سنة 2009، أدرج مفهوم الاستقرار كمؤشر لمساعدة النظم الغذائية على تحمل الأزمات الغذائية[3]، سواء ما له علاقة بالطبيعة والمتغيرات المناخية، أو بسلوك الإنسان الإيجابي أو السلبي على السواء.

بذلك يتبين أن التعريف يتضمن الموازنة بين جانبي العرض والطلب على الغذاء، وبناءً عليه عرف الأمن الغذائي بأنه: " حصول جميع السكان في جميع الأوقات على أغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبي حاجاتهم وأذواقهم الغذائية لكي يعيشوا حياة ملؤها النشاط والصحة[4]، ولا يعني الأمن الغذائي وجود الطعام في الأسواق فحسب، بل التساؤل مهم هو: هل يقدر الناس على شراء الطعام المتوفر في الأسواق أم لا؟.

لذلك في مؤتمر القمة أعيدت صياغة تعريف الأمن الغذائي عام 1996 بأنه: الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمكن جميع الناس في كل الأوقات بالقدرة من الناحيتين المادية والاقتصادية، الحصول على أغذية كافية وآمنة ومغذية تلبي احتياجات الغذائية وتناسب أذواقهم الغذائية، من أجل حياة فعالة وصحية[5]، إذن فالأمن الغذائي يتحقق في أي بلد لما تتوفر القدرة المادية والاقتصادية لسكان هذا البلد، وفي عام 2001 كانت

---

(1) زين العابدين طويجيني، **الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله، مؤشرات كمية دالة**، الملتقى التاسع الشلف، 2014، ص1

(2) Majda Bne ، **Food Security for the Food-Insecure: new challenges and renewed commitments** Saa **Centre for Development Studies**, cp.cit.

(3) حسين قادري، **سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م08، ع01، 2021، ص561.

(4) حاج قويدر قورين، **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مصدر سابق، ص20.

(5) المركز الوطني للسياسات الزراعية، منتدى السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي والتنمية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، سورية، 2002، ص1.

الصـــيغة كالآتي: «يتحقق الأمن الغذائي عندما يكون لدى كل الأفراد في كل الأوقات القدرة الجســـدية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية واللازمة لممارسة حياة صحية ونشطة»[1]، وعليه لابد من التأكد على حصول جميع الناس على احتياجاتهم الغذائية الأساسية، بكل حرية وكرامة وعزة نفس، لأن الرغيف الذي يجر المذلة والعار فالموت أفضل منه.

ووفقا لتعريف منظمة الأغذية والزراعة العالمية لعام 2001، فان مفهوم الأمن الغذائي لابد أن يشـــمل أربعة أبعاد رئيسة وهي[2] :

- أولاً: زيادة الإنتاجية الزراعية والغذائية بطريقة كَفِيَّة ومستدامة، لتلبية الاحتياجات الضرورية للأفراد.
- ثانياً: تعزيز المقدرة الصـــحية والمادية للحصـــول على الغذاء، وتحســـين تغذية محدودي الدخل من السكان.
- ثالثاً: تقليل التباين في الإنتاجية، وتحسين المحصول التغذوي من خلال احتوائه على المكونات الغذائية الضرورية اللازمة لممارسة حياة صحية ونشطة[3].

وقد ظهرت بوادر أزمة غذائية ثانية في بداية القرن الواحد والعشـــرين اجتاحت العالم برمته، حيث زاد ارتفاع أسعار الأغذية، وتفاقمت بشكل سريع لتبلغ ذروتها منتصف 2008، ورغم أن المشكلة كانت عالمية إلا أن إفريقيا والدول العربية كانت الأكثر تضـررا[4]، لأن هذه الأخيرة تعيش ويلات التبعية لما يزرع وينسج خارج ديارها.

الفرع الرابع: مفاهيم ومصطلحات متشابهة.

إن لموضوع الأمن الغذائي مصطلحات له صلة بها، من هذه المصطلحات ما يلي:

مفهوم عدالة التوزيع: قيام الدولة بتوزيع الحقوق والواجبات بين الافراد حســـب كفاياتهم في حدود المصـــلحة العامة[5]، ويشمل التوزيع الذي يقوم به أحد الأطراف للموارد والحقوق والواجبات على جماعة من الفاعلين[6]،

(1) سمر حسن الباجوري، **مشكلة انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا**، مصدر سابق، ص34.

(2) نشأت مجيد حسن الونداوي، **التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل تأثير العوامل الداخلية والخارجية والبيئية**، مصدر سابق، ص144.

(3) سمر حسن الباجوري، **مشكلة انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا**، مصدر سابق، ص34.

(4) عائشة بوثلجة، محمد راتول، **أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية**، اكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، ع15، جانفي2006، ص105.

(5) أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، م1، ط1، عالم الكتاب، 2008، القاهرة، مصر، ص1467.

(6) جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، م2، مراجعة محمد جوهري، ط2، 2000، القاهرة، مصر، ص925،

مفهوم الاكتفاء الذاتي: الاكتفاء الذاتي هو قدرة مجتمع ما على توفير احتياجاته الضـــرورية بالاعتماد على النفس والإمكانات المادية والبشـــرية الذاتية، دون الاعتماد على الغير[1]، وهو نتيجة نســـبة الإنتاج المحلي إلى الاستهلاك الكلي، سواء من الإنتاج الحملي أو من الاستيراد الخارجي، والمعادلة كالآتي[2]:

الاكتفاء الذاتي=(الإنتاج المحلي/الاســتهلاك) *100، والاكتفاء الذاتي فيه النســبي والمطلق، والاكتفاء النســبي تحتاجه كل دولة لتثبت اســـتقلالها وحرية قرارها، وذلك بإنتاج ما يمكن إنتاجه محليا، وأما للاكتفاء المطلق فله مزايا وعيوب، وهو قيام مجتمع ما بتوفير أغلب حاجاته الأســـاســـية ورغباته الذاتية محليا، دون اســـتيرادها من خارج البلد[3]، إذ هناك من يدعي أنها ســياســة غير صــحيحة اقتصــاديا[4]، وأنه توجه غير منطقي في حياة المجتمعات وغير واقعي فيما يخص التجارة البينة بين الدول.

مفهوم احياء الموات: إحياء الأرض التي لم تزرع، ولم يملكها أحد، وذلك بعمارتها وخدمتها، وأصـــل الإحياء بالماء وذلك كحفر بئر أو شــق نهر أو اســتخراج عين[5]، لأن الماء هو أصــل كل شــيء، فإذا توفر كان الزرع والشجر ومظاهر الحياة التلقائية.

مفهوم الكفاف:

من الكف، وقوته كفاف: أي ما كان بقدر الحاجة ولا يفضـــل منه شـــيء[6]، من غير زيادة ولا نقصـان، وسمي بذلك لأنه يكف عن السـؤال ويغني عنهم، قال الازهري: مقدار ما يبتلع به، قال الجرجاني: ما كان بقدر الحاجة ولا يفضل منه شيء[7].

مفهوم التبعية الغذائية:

هي نسبة الاحتياجات المرتكز حصولها من خارج البلد، وتعني استطاعة بلد ما على توفير المستلزمات من الغذاء للسكان، وتجبَر الدول على تلبية الاحتياجات الناقصة من مصادر خارجية، ومن هذا السلوك يصبح البلد يتمتع بسيادة معيبة[8].

مفهوم انعدام الأمن الغذائي:

---

(1) مراد جبارة، محمد راتول، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، إنجازات وتحديات 2012/2000، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، م08، ع15، جانفي 2016، ص72.

(2) ريم بن زايد، **واقع التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مارس، 2020، ص48.

(3) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، (عربي – انجليزي)، ص53.
https://ebook.univeyes.com/7823/pdf-الموسوعة-الاقتصادية-الاجتماعية-اسماعيل-عبد-الكافي، 2021/07/13.

(4) محمد حسن يوسف، **قاموس المصطلحات الاقتصادية**، د.ط، د.س، د.د، ص65.

(5) أحمد الشرباصي، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، دار الجيل، 1981، ص386.

(6) نفس المصدر، ص20.

(7) نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، 2008، ص381،

(8) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص290، ص54.

هو "اضـطراب يسـود جوانب عرض الغذاء أو الطلب عليه أو اللإثنين معا، في زمان ومكان معينين جراء انعطافات طارئة في المناخ والبيئة، أو في البنية الاقتصـادية التي تحيط بها، وهو ما قد يشـوه حالة الأمن الغذائي في دولة ما تتسم بقدر من الاستقرار"[1]، وهذا اضطراب يكمن في عدم القدرة الدولة في توفير الغذاء الكافي، ويكون الطلب أكبر من العرض، ويمكن قياسـه عبر عدة مؤشـرات منها: نقص التغذية أو صـعوبة الوصـول إليها، او ارتفاع أسـعارها، أو من خلال السـعرات الحرارية المتوفرة في اليوم[2]، ومشـكلة انعدام الأمن الغذائي لا يمكن اكتشـافها أو إدراكها بصـورة مباشـرة، بل يتعرف عليها من خلال الآثار التي تخلفها والعواقب الوخيمة التي توصـل إليها[3]، حيث يحيي الناس في حالة الخوف من الجوع ويرتقبون حالة أشـد وهي مصـيبة المجاعة[4]، وعندئذ فات الأوان وانتشرت الوباء في كل مكان.

مفهوم الفجوة الغذائية:

للفجوة الغذائية مفهومان هما كالآتي: الفجوة الغذائية الظاهرية، الفجوة الغذائية الحقيقية (المعيارية):

أولا: الفجوة الغذائية الظاهرية: هي الفرق بين قيمة كل ما يتم استراده وما يتم تصديره من الغذاء، أي أن هذه الفجوة هي بمثابة صـافي الإيرادات، أو أنها الفرق بين إجمالي المتاح للاسـتهلاك من سـلعة معينة وبين الإنتاج المحلي من تلك السلعة في مدة زمنية معينة، وتعرف: بالفرق بين ما تستطيع إنتاجه من السلع الغذائية وبين ما يكفي الاحتياجات الأسـاسـية لتوفير الغذاء لمجموع السـكان[5]، أو "مدى قصـور الإنتاج المحلي عن الوفاء بالاحتياجات البشرية الفعلية من محصول ما خلال مدة زمنية معينة، أو "القيمة الصافية التي يتم استيرادها من مصـادر خارجية لاسـتكمال احتياجات بلد ما من الغذاء"[6]، **ثانيا:** الفجوة الغذائية الحقيقية (المعيارية): تعبر عن مدى كفاية الفرد من الموارد الزراعية المتاحة كما ونوعا، أي: "الفرق بين المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية والسعرات الحرارية الفعلية"[7]، كل هذه التعاريف تصب في مفهوم واحد وهو تعبير عن مشكلة مترتبة من عدم كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة الطلب عليه، من حيث الكم الكافي والنوع المقبول،

---

(1) سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي (مقاربة إلى صناعة الجوع)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص105.

(2) مراد جبارة، محمد راتول، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مصدر سابق، ص73.

(3) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في السكان**، استنادا الى (FIES)، برنامج باريوانت، https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/session_1_-_2.1-food_insecurity_experience_scale_ar_0.pdf، 2021/08/14.

(4) التقرير الصادر عام 2001 عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، http://www.fao.org/3/y1500a/y1500a01.htm، 2021/8/14.

(5) نذير طروبيا، **تعثر برامج التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وسبل تفعيلها الجزائر نموذجا**، مصدر سابق، ص6.

(6) أحمد عبد الغفور، **نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق**، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2008، ص159.

(7) حمد سالمي، **واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري مقاربة تحليلية استشرافية في الفترة (1970–2020)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع12، 2017، ص16.

هناك الفرق بين الفجوة التغذوية والفجوة الغذائية، إذ تعبر الفجوة التغذوية عن القيمة الغذائية للسلع المستهلكة وهذا هو الجانب النوعي، والفجوة الغذائية التي تركزُ على الجانب الكمي منها[1]، وتقاس هذه الفجوة: بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات، وبين إجمالي المنتج منها محليا[2]، لذلك تضطر دول إلى تغطية الفرق عن طريق الاستيراد.

الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

ويعد مفهوم الاكتفاء الذاتي ضيق جدا والأمن الغذائي مفهومه شاسع[3]، بعد أن كان يقتصر مفهوم الأمن الغذائي على تحقيق الاكتفاء الذاتي وكفاية جميع أفراد المجتمع من السلع الضرورية اعتمادا على الإمكانات المحلية، فتطور المفهوم وأصبح ينطوي على أربعة أركان وهي:[4]إتاحة المعروض من المواد الغذائية، واستقراره على مدار السنة، وإتاحة المواد الغذائية للمواطنين كافة وتناسبها مع دخولهم، وسلامة الغذاء وفق المواصفات المعتمدة.

ويعني ذلك أن يحصل كل مواطن على احتياجاته الغذائية الضرورية على مدار السنة، سواء من الإنتاج المحلي أو الخارجي، وقد استبدل بمفهوم الاكتفاء الذاتي بمفهوم الاعتماد على الذات، وهذا يعني قيام الدولة بتوفير الغذاء من إنتاجها المحلي، فضلا عن توفير النقد الأجنبي من إمكاناتها الذاتية، لاستكمال احتياجاتها من سوق الغذاء العالمي[5]، وبالتالي هو مفهوم متعددة الجوانب، ويتكون من عدة حلقات مترابطة ومتداخلة، وتختلف أهمية كل من هذه الحلقات في تحقيقه من مجتمع لآخر.

إن مفهوم الأمن الغذائي وتعريفه مرتبط بدرجة كبيرة بثقافة وقيم المجتمع، ويمكن تعريفه من خلال مصطلحين إثنين: الأول يعرف بالأمن الغذائي النسبي، والثاني يعرف بالأمن الغذائي المطلق، وفيما يلي شرح وجيز لهذين المصطلحين [6]:

الأمن الغذائي المطلق: يتحقق لما تتمكن الدولة من إنتاج كافة الاحتياجات الغذائية محليا لتوفير الغذاء الذي يضمن لسكان هذا البلد الحصول على احتياجاتهم الغذائية، وهذا من خلال استغلال كافة الموارد المحلية

---

(1) جبارة مراد راتول، **الأمن الغذائي في الوطن العربي، إنجازات وتحديات**، مصدر سابق، ص73

(2) عيسى طوش، **مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، رسالة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص14.

(3) ريم بن زايد، **واقع التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي**، مصدر سابق، ص48.

(4) سالم عبد الكريم اللوزى وآخرون، **تحديات الأمن الغذائي العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان**، الأردن، الطبعة الأولى،2009، ص 5-6.

(5) احسين عبد المطلب لأسرج، **الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الخاص في تحقيقه**، دراسة منشورة بالنشرة المصرفية العربية باتحاد المصارف العربية، لبنان، 2014، ص3.

(6) طروب بحري، **الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد**، مصدر سابق، ص299.

وتشـغيلها تشـغيلا تاما[1]، أي قدرة البلد على إنتاج الغذاء بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المسـتوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل الذي تحدث عنه الباحث سـابقا، ويعرف بالأمن الغذائي الذاتي، وهذا المفهوم وجهت له انتقادات جمة إضـافة إلى أنه غير واقعي، وتحقيقه من الصـعوبة بمكان، وتكمن صـعوبته في تداخل مجالات متعددة وتشـابكها[2]، و**الأمن الغذائي النسـبي**: لا يعني بالضـرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الضرورية محليا، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة، ومن خلالها تجلب منتجات أخرى يتمتع بها دولة معينة بميزة نسبية، أي تأمين المادة الغذائية المفقودة، بالإنتاج والاستيراد من خلال التبادل[3]، وهكذا نتحصل على كل الاحتياجات بالتعاون والتنسيق مع الآخرين.

وهذا يعني أن المصـطلح الثاني هو الذي يمكن تنفيذه واقعيا، حتى يتم الاسـتفادة من الإنتاج الخارجي عند الحاجة وتصـدير الفائض عند الاكتفاء، وإمكانية الاسـتفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصـص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية أو التنافسية.

المطلب الثاني: توصيف الأزمة الغذائية.

إن أي أزمة غذائية في الغالب وراءها فسـاد وانحراف عن الجادة، أو مصـالح خاصـة يراد تحقيقها على حسـاب المصـالح العامة، وتتصـاعد هذه الأزمة إلى مسـتويات لا تحمد عقباها، ما لم يتخذ إجراءات فورية وحازمة، ضد الارتفاع المتفاقم لهدر الطعام، والاستهلاك غير المسؤول، وما تتعرض له الموارد الطبيعية من تبذير وإسـراف[4]، وما ينجم من هذه الآفة من حرمان شـريحة كبيرة من حقهم في الغذاء، فتنتشـر سـوء التغذية في أوساط المجتمع، وبالتالي ينتج عن التصرفات عدم استطاعة الإنسان العامل أداء عمله اليومي على أكمل وجه، لعدم قدرته لحصوله على غذائه، وغذاء أطفاله الذاهبون إلى المدرسة وهم جائعون، فيؤثر ذلك على تحصيلهم الدراسـي، وبالتالي ينجم عن ذلك دخول الأفراد والمجتمع ككل في حلقة مفرغة من الفاقة والاحتياج والامراض الفتاكة[5]، وما يصاحب ذلك من انتشار الآفات الاجتماعية من التسول والسرقة واللا أمن في البلاد.

أصـــدر البنك الدولي تقريراً بعنوان "الفقر والجوع "[6]، بين فيه ارتباط انعدام الأمن الغذائي **المزمن** بمشكلات الفقر وانخفاض الدخول، ونقص إنتاجية الغذاء، وانخفاض الموارد المادية التي تسهم في تنمية القطاع،

---

(1) محمد ناصف، **دراسة تحليلية وصفية لعلاقة النمو السكاني بالأمن الغذائي في الجزائر**، مصدر سابق، ص148.

(2) عبد العزيز رشيد، **مساهمة الحاكم في تحقيق الأمن الغذائي للرعية من خلال نماذج من التاريخ الإسلامي**، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، م2، ع4، ديسمبر2018، ص10.

(3) نفس المصدر، ص10.

(4) محمد ترقو، **النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر**، آفاق 2020، ص3.

(5) سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي: مقاربة إلى صناعة الجوع**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص11.

(6) يوسف بن يزة، **محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، مصدر سابق، ص16.

وارتفاع الأســـعار وتقلبها، وإما انعدام الأمن الغذائي **المؤقت** أو العابر مرتبط حدوثه بفترات مؤقتة نتيجة لظروف طبيعية أو اقتصـادية أو سـياسـية، وغالبا ما يعود إلى تدني الأداء الزراعي وكفاءته، وتأخر تراكم رأس المال الزراعي، والاضـــطرابات الاقتصـــادية الطارئة التي تعيق الإنتاج المحلي[1]، بما أن التعزيزات الأمنية من ضروريات تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير الغذاء من أساسيات استتباب الأمن، فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل الأزمة الغذائية سبب أم نتيجة؟

إن المجتمعات الـتي تتفاقم فيها الأزماتالاقتصادية بسبب الفساد تشهد انخفاضا وتعطيلا في النمـو والتنمية، لأن الفســـاد يسهم في عرقلة الاستثمارات الداخلية والخارجية وتدني كميات الإنتاج، وإعاقة التطور والازدهار، ويكرس التفاوت في توزيــع الثروات، ونشر الحرمان بين الناس وإفقارهم، وإضرام نار الفتن والنزاعات والفوضى، وزرع الإرهاب، رغم ما تزخر به البلاد ربما من الثروات والخيرات والكفاءات[2]، وهناك العلاقة بين الفقر ونقص الغذاء وانعدام الأمن والتدهور البيئي، فهي علاقة متداخلـة فيما بينها ومتشـابكة، كلها ترضع من بؤر الفساد مسـتشـري في الأوسـاط وسـوء في التسـيير وخلل في التنظيم، ويعد الفســاد الداء المخرب لمســاعي التقدم والتنمية[3]، مهما كانت التمويلات المالية، ومهما كانت الاستعدادات الأمنية[4]، فلا السياسات الاقتصادية تنفع، ولا المساعدات الغذائية تجدي، بل ستخور القوة الشرائية، ويمنع وصول الناس لاقتناء احتياجاتهم وقضاء مصالحهم[5]، ويجعل البلاد في حالة فوضى وعدم استقرار.

كما قال رئيس مجموعة البنك الدولي "جيم يونغ كيم" في كلمته: "الفسـاد يحوّل الموارد من الفقراء الى الأغنياء، ويزيد تكاليف ادارة وتشغيل الأعمال، ويشوه الإنفاق العام، ويثبط همم المستثمرين الأجانب.. إنه عائق رئيسي أمام التنمية السـليمة والعادلة"[6]، ويعتبر الفسـاد القاتل الصـامت للفئة الأشـد فقراً وعلى المؤسـسـات الأقل حجما.

بالفساد تضعف هيبة الدولة وتنتشر الجريمة، وينتشر الخوف والرعب، وتنعدم الثقة، وتضيع الأموال العامة والخاصة، والطبقة الكادحة هي التي تدفع ضريبة ذلك[7]، لأنها لا تملك ما يخلصها من ذلك المستنقع الخطير.

---

(1) سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي: مقاربة إلى صناعة الجوع**، مصدر سابق، ص17.

(2) إبراهيم سعاد، سفيان فوكة، **الفساد والفقر: طبيعة العلاقة وحدود التأثير**، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، م08، ع03، ديسمبر 2017، ص25-33.

(3) الهيئة العامة لمكافحة الفساد، **آثار الفساد ومخاطره**، الكويت، https://www.nazaha.gov.kw/AR/pages/effects-of-corruption.aspx، يوم: 2021/09/13.

(4) أحمد عبد الله الحضراوي، **الإطعام والأمن ومنهج الدعوة إلى الله**، القاهرة، مصر، دار الأنصار، ط1 ، 1977، ص25.

(5) سليمة بوعوينة، **أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على ارتفاع مستويات الفقر في الدول العربية**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، م04، ع02، ديسمبر 2013، ص318-327.

(6) جيم يونغ كيم، **كلمته حول مكافحة الفساد**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية واشنطن، 2013/30/01.

(7) سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي: مقاربة إلى صناعة الجوع**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص17.

وعليه فإن حل هذه الأزمة الغذائية الجسيمة لا يمكن علاجها إلا بمحاربة الفساد[1]، بتوعية مستمرة للأفراد والمؤسسات، وإرادة سياسية جادة مع عزيمة نخبة المجتمع في الإصلاح والتغيير.

الفرع الاول: أساسيات حول الأمن الغذائي

يعد انعدام الأمن الغذائي من أخطر المشاكل التي تواجه الإنسان في حياته، ويتولد ذلك بعدم مقدرة الفرد في حصوله على القدر الكافي من الرعاية الاجتماعية والاقتصادية[2]، ولا يتم علاج هذه المشكلة بتحقيق الكمية المرغوب فيها فحسب، بل يتعدى ذلك إلى نوعية الغذاء وكميته، بحيث يكون الغذاء كاف وآمنا وصحيا[3]، ففي قلة توفير الغذاء يؤدي إلى نقصه وعدم كفايته، وعدم توفر النوعية المتوازنة السليمة تؤدي إلى سوء التغذية وما ينجر عنها من تفشي للأوضاع الصحية السيئة[4]، وكل ما يحيط بالإنسان في بيئته له علاقة بتعزيز الأمن الغذائي أو عدمه، كما جاء في تقرير اليونيسف[5]: إن سوء التغذية معضلة متعددة الجوانب، ولحلها لابد من جوانب متعددة أيضا[6]، وهناك أمراض وأوبئة تنتشر في الأوساط بسبب انعدام النظافة للأفراد أو الأمكنة، وكذا رداءة قنوات الصرف الصحي وما يصيب المياه من التلوث والتعفن، مما يسهم في تعميق مشكلة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي[7].

لذلك مما سبق نقول أن الأمن الغذائي لا يتحقق بوفرة الغذاء فحسب، وإنما يتحقق كذلك بانتشار الوعي الغذائي بين شرائح المجتمع، الذي يدفع بالناس إلى اختيار الغذاء والبحث عن الجودة والطيبة وسلامة المواد المكونة لطعامهم، فالوعي الغذائي من الأساسيات لمعأجلة نقص الأمن الغذائي وسوء التغذية، فقد أثبتت دراسات حديثة أن سبب حالات سوء التغذية ترجع إلى الجهل بأصول التغذية حتى في أكثر البلاد تقدما، فالفقير يعاني منها لضعف إمكانياته الاقتصادية، والغني يعاني منها بسبب جهله بالأسلوب الصحي في الغذاء[8]، فعندما يتمتع كافة الأفراد في جميع الأوقات على الأمن والحماية من المخاطر، وعلى القدر الكافي

---

(1) شمامة خير الدين، **البعد الغذائي للأمن الإنساني**، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، م05، ع01، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، جانفي2018، ص41.

(2) تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة والستونالبند ٢٦ من جدول الأعمال المؤقت، التنمية الزراعية والأمن الغذائي، 2010، ص3.

(3) أحمد عمر الراوي، **الأمن الغذائي في العراق.. التحديات والآفاق المستقبلية**، مجلة كلية المامون الجامعة، الجامعة المستنصرية، مركز الدراسات العربية والدولية، ع14، 2009، ص87.

(4) محمد البشير، محمد عبد الهادي، **الأمن الغذائي المفاهيم، القياس والأبعاد**، مجلة الحقيقة، أدرار، الجزائر، م6، ع2، 2007، ص2.

(5) منظمة الأمم المتحدة للطفولة. تأسس في 11 كانون الأول / ديسمبر 1946 بفضل تصويت بالإجماع في الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتقرر وقتئذ أن يقدم صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة، موقع ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%81 ، يوم: 2022/10/3.

(6) جوفانا دودوس، **قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة**، منظمة العمل ضد الجوع، اليونيسف، الدليل العملي لزيادة الأثر الغذائي من خلال دمج برامج التغذية، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة العامة، منظمة العمل ضد الجوع العالمية، فرنسا، جانفي، 2017، ص08.

(7) سامية موساوي، **المحددات السوسيولوجية لسوء التغذية لدى الطفل الأقل من عامين لدى الأم الريفية والحضرية في** الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، م04، ع01، 2011، ص 193.

(8) عائشة بوثلجة، محمد راتول، **أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية**، نفس المصدر، 73.

من الأغذية الصحية السليمة التي تلبي حاجاتهم التغذوية بما يتناسب مع رغباتهم، عندئذ يشعر الناس بالحرية، ويعيشوا حياة كريمة مفعمة بالفعالية والحيوية.

الفرع الثاني: أهمية الغذاء في استدامة النوع البشري:

يعتبر توفير الأمن الغذائي من أولى الأولويات التي بها يحمي الناس أنفسهم وأهاليهم من المشاكل الصحية والنفسية وأن يتمكنوا من الوصول إلى أهدافهم وتجسيد طموحاتهم[1]، وأي اختلال في توفيره أو تعزيزه قد يسبب مشاكل على الصعيد الأمني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي[2]، ويشكل تهديدا مباشرا للأفراد والمؤسسات في المجتمع، يمكن أن يؤدي ذلك إلى غضب وهيجان وتمرد مدني ونزاعات دموية تأتي على الأخضر واليابس، لذلك كل فرد له الحق في أن يجد غذاءه كافيا وعلى الدوام، سواء بالإنتاج أو الاقتناء، حيث يجد الإنسان غذاءه ويضمن معيشته وكرامته.

تبرز أهمية توفير الغذاء الكافي والمستمر، فيما يحققه من الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأفراد والمؤسسات في المجتمع، وما ينجم عنه من دعم لفكرة الولاء للوطن، عبر التوزيع المنصف النزيه للموارد، وتكريس التفاهم ونشر المساواة بين جميع عناصر المكونة لشرائح المجتمع ، فمسألة الولاء للوطن والإخلاص له نتيجة مجهودات جبارة تقوم بها مؤسسات وحكومات الدول، من خلال توفير الغذاء الكافي للسكان وسهولة تحصيله مهما كانت الأحوال الاقتصادية والظروف الاجتماعية، حتى يتم الحصول على الرضى الاجتماعي والاستحقاق السياسي.

دراسات أظهرت في استعراضها لمجاعات وقعت في القرن الماضي، كانت سببها لا يعود لعدم توافر الغذاء بتاتا، بل إلى صعوبة حصول الناس عليه، بالأزمات السياسية والاجتماعية وما ينجر عنها من الحروب والنزاعات والعنصرية والقمع ضد بعض الاشخاص أو بعض الجماعات المكونة للمجتمع.

حسب تقارير الأمم المتحدة أن ما يقارب من مليار إنسان حول العالم يعانون من خطر الجوع وسوء التغذية وإصابة الأطفال بالأمراض بسبب رداءة الطعام ونقص الغذاء الصحي الكافي[3]، وقد لفتت الأنظار قضية توفير الغذاء لكل إنسان في العالم، ومنظمات وحكومات عديدة أبدت اهتماما عظيما لما في الأمر من تهديد مصير ملايين الناس الجائعين والغارقين في وحل البؤس والحرمان، ونتج عن ذلك زيادة الطلب على المحاصيل الزراعية والغذائية، ونداءات متكررة للمجتمع الدولي على إلزامية حصول الناس على غذائهم،

---

(1) فراس عباس فاضل البياتي، **الأمن البشري بين الحقيقة والزيف، المجتمع العراقي نموذجا**، مصدر سابق، ص90.

(2) بركان بن خيرة، **إنتاج القمح الصلب في الجزائر، المعوقات والحلول**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، م2، ع2، أوت2008، ص28.

(3) اليونيسكو، **بناء السلام في عقول الرجال والنساء**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 28/12/2016، https://ar.unesco.org،

وأحقيتهم في الغذاء الصحي والكامل، مما تسبب في ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية[1]، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل لاحتواء الأزمة، والمشكلة الغذائية لا زالت قائمة[2]، ولا زال كثير من الناس يرتعون تحت خط الفقر، وبلغت معدلات إلى مستويات حرجة وخطرة جدا في بعض مناطق العالم.

ورغم كل الحقائق السابقة المعتمدة على تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن الأراضي الزارعة في العالم كفيلة بأن تطعم من في الأرض كلهم جميعا، زيادة على ذلك فإنها قادرة على توفير ما يكفي من الغذاء لضعف عدد سكان المعمورة اليوم[3]، وأثبتت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على أن المجتمعات التي يسود فيها الأمن والسلام بين فئات المجتمع كفيلة بأن تحقق الأمن الغذائي، لأن الأمن والاستقرار هو الأساس الذي يمكن الأفراد والمؤسسات على الاهتمام بتوفير الغذاء ومحاربة الفقر والحرمان وسوء التغذية[4]، من هذا يتبين لنا أن توفير الأمن والغذاء، قضيتان متكاملتان، فحيثما وجدت إحداها وجدت الأخرى.

الفرع الثالث: أثر سوء التغذية على حياة الإنسان:

إن سوء التغذية تؤثر سلبا في حياة الإنسان، سواء الجانب الصحي أو النفسي أو الفكري.

أولا: الصحية:

إن سوء التغذية ليشكل تحديا كبيرا للإنسانية، إذ يؤثر سلبا على جوانبها المختلفة[5]، ووصفت نقص التغذية منظمة اليونيسف على أنه: "نتاج التناول غير الكافي للطعام والإصابة المتكررة بالأمراض المعدية"[6]، فيصيب الإنسانية بذلك مشاكل صحية مثل الهزال وضعف المناعة، فيصبح الأطفال يشبون ضعفاء وبمناعة ضعيفة، فيسهل إصابتهم بالأمراض الفتاكة[7]، فتنتشر تلك الأوبئة في المناطق المجاورة بسبب سوء التغذية، مما يولد حلقة مفرغة يصعب الانفكاك منها علتها نقص الغذاء وانتشار الأوبئة والآفات القاتلة.

وأسباب مشكلة سوء التغذية شائكة ومعقدة، وتعتمد على عوامل مختلفة ومتلازمة، ولها علاقة بالبؤس والحرمان، وتتضمن ارتباط بين الأوضاع الحياتية المختلفة، ومن أسبابها الغذاء غير الكافي وغير الصحي،

---

(1) حمزة دبار، حدة رايس، **إشكالية الأمن الغذائي في الوطن العربي والجهود المبذولة لتحقيقه**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، م08، ع01، جوان 2017، ص405.

(2) مكتبة حقوق الإنسان، **الحق في الغذاء الكافي (المادة 11)**، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة العشرون1999، جامعة مانيسوتا، التعليق العام رقم 12،

(3) فوزية فتيسي، **الإقرار الدولي بالحق في الغذاء الكافي كضمانة للتحرر من الجوع**، جملة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، م08، ع03، جوان 2021، ص665.

(4) لحسن بن مهني، **حقوق الأقليات في القانون الدولي المعاصر**، مصدر سابق، ص131.

(5) الأمم المتحدة، **الأنماط الغذائية المستدامة لشعوب وكوكب بصحة جيدة**، اللجنة الدائمة للتغذية التابعة اوت، 2017، ص4.

(6) جوفانا دودوس، **قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة**، منظمة العمل ضد الجوع، اليونيسف، مصدر سابق، ص17.

(7) موقع الأنشطة الطبية، **سوء التغذية**، أطباء بلا حدود، https://www.msf.org/ar/سوء-التّغذية.

والرعاية غيـر اللائقة، في المحيط المتعفن، وعدم القدرة للوصـول إلـى الميـاه العذبة، وانعدام وسائل الصـرف الصحـي، كل تلـك العوامـل وغيرها يفضي إلـى ظهور مشاكل سوء التغذية والإصابات بالأمراض الفتاكة[1]، ويقلل من فرص التغيير والتنمية والازدهار والتطور.

ثانيا: النفسية:

إذ توصلت دراسات إلى تأثير نوعية الغذاء وكميته على حالة الإنسان النفسية، فالغذاء الذي يحتوي على نقص في الكمية أو الجودة يجعل الإنسـان يشـعر بالكآبة والاضـطراب، وبالعكس عندما يكون الغذاء صحيا ومتوازنا[2]، تتحسن حالة الإنسان النفسية، ويحرز على صحة جسمية صحيحة وقوية، فإذا كان سوء التغذية يؤثر سلبا على صـحة الانسـان ونفسـيته، فإن الغذاء الصـحي والكافي والدائم يؤثر إيجابا على صـحة الإنسان ونفسيته كذلك.

إن سـوء التغذية أو نقصها لها عواقب وخيمة على صحة الإنسان البدنية والنفسية، فبسببها تظهر مشاكل نفسية عديدة منها: ضـعف الثقة بالنفس، الكآبة، التوجس، ازدواج الشخصية، ومما يزيد للمشكلة تعقيدا التفرقة الذي تصـنعه هذه التغيرات الفيزيولوجية من التمييز بين قاطني الحي الواحد، وما ينجر عنه من التهميش والاقصاء والاجحاف في الفرص أو تخفيض في العلاوات والمداخيل أحيانا[3]، فالإنسان الفاقد للتوازن الصـحي والنفسـي سـيواجه سـوء المعاملة، فيعيش حياة الذل والمهانة، فتتولد فئة من أبناء المجتمع من الدرجة الثانية، يتعرضون لشتى أنواع التهميش والإقصاء، وخرق لشرفهم وكرامتهم.

فالإنسـان من خلال الغذاء الكافي والصـحي يتم تحديد هويته وطبيعته الذاتية، وتكوين شـخصـيته وميولاته النفسـية، وعليه لابد من الأخذ بعين الاعتبار العملية التغذية التي تؤثر على مخ الانسـان الذي يوجد السعة النفسية والقوة الذهنية لديه[4]، خاصة في الأغذية التي يحتبيها أو يرجحها عن غيرها في جولته السوقية، التي تؤثر على صنع ذكرياته وأفكاره وميولاته وعلاقات الاجتماعية، ومن ثم تصرفاته وأدائه.

ثالثا: الفكرية:

لقد بينت الشـريعة الإسـلامية الغراء أهمية الغذاء الحلال الطيب، الذي يحافظ على صـحة الإنسـان البدنية والفكرية والنفسـية، وفي آيات كثيرة وأحاديث جمة، ترغب الإنسـان في اختيار طعامه والاهتمام بغذائه، وهذا راجع إلى الأثر العظيم الذي يعكسه الغذاء على حياة الإنسان، ولنا في القرآن آيات عديدة تأمر الإنسان

---

(1) جوفانا دودوس، **قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة**، منظمة العمل ضد الجوع، اليونيسف، مصدر سابق، ص19.

(2) أمل محمد مصطفى الفقى، **الغذاء والصحة النفسية والبدنية**، ط01، مكتبة الأنجلوالمصرية، مصر، 2016، ص30.

(3) لجنة الأمن الغذائي العالمي cfs، **التغذية والنظم الغذائية**، تقرير مقدم من فر يق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العاملي، روما، 2018، ص 75 – 115.

(4) أمل محمد مصطفى الفقى، **الغذاء والصحة النفسية والبدنية**، مصدر سابق، ص30.

أن يختار الغذاء النافع الطيب في لطعامه، قال الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ۖ إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ"[1]، أي أن اختيار الغذاء الطيب النافع، يعين الإنسان على العمل الصالح والفعل الحسن الذي ينفع ولا يضر[2]، حيث جمعت الآية الكريمة بين الطيب من الغذاء والحسن من الأعمال والافعال، حيث جمعت بين المتعة الحسية المتأتية من الغذاء الطيب، والمتعة الفكرية التي تنتج فعل الخير والعمل الصالح الحسن[3]، قد أولى الإسلام اهتماما منقطع النظير لمسألة الغذاء، أمر الإنسان أن يصبر ويعزم على ترك ما حرم الله، وعدم انتهاك محارم الله سبحانه وتعالى، حتى يسعد بصحة وعافية في الدنيا ورضى من الله وسعادة في الآخرة، في هذا الصدد يقول سبحانه وتعالى: ﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [سورة طه:123]، والضنك هو الشقاء والضيق والشدة[4]، فإن من المسلم به أن الإنسان الذي يختار طعامه وشرابه، على ضوء العلم والدين والأخلاق، فإنه سيحيا حياة طيبة، خالية من المتاعب والمشاكل الصحية والنفسية، ويتحلى بعقل رصين وجسم سليم، وفكر ثاقب.

المطلب الثالث: الأمن الغذائي المؤشرات والأبعاد وآليات تحقيقه:

الفرع الأول: أبعاد الأمن غذائي ومؤشراته:

إن لمشكلة الأمن الغذائي أبعاد ومؤشرات تتأثر بعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية[5]، وهذه الابعاد والمؤشرات تتشابك وتتداخل فيما بينها، اذ لكل منها دلالتها التأثيرية، تختلف شدتها وتأثيرها حسب الزمن والواقع.

أولا: أبعاد انعدام الأمن الغذائي:

1-الأبعاد الزمنية:

---

(1) سورة المؤمنون: 51.

(2) ابن كثير القرشي البصري (المتوفى: 774هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط02، 1999، ج05، ص477.

(3) نور الدين بوحمزة، **قواعد شرعية في الغذاء الحلال**، مجلة الصراط، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، م11، ع02، جويليا 2009، ص68.

(4) أبو الحسن النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ)، **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ومن معه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1994، ج 03، ص225.

(5) رائد جمال أبو غالي، **قياس الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الأراضي الفلسطينية 2003-2014**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر، م08، ع03، 2017، ص256.

هذا البعد يتمثل في أن مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي بحيث يتأقلم والظروف الاقتصـادية للبلد، ويتفاوت من زمن لآخر وفق المتغيرات التي تطرأ على حاجات الغذائية للإنســـان، وكذا التطورات المتواصلة في حجم الموارد الاقتصادية التي تسهم في إشباع هذه الحاجات الغذائية، والطرق المتبعة لإنتاج وتوزيع الســلع الغذائية بالإضــافة إلى الظروف الداخلية للبلد المؤثرة في تمكين الفرد من تحصــيله لغذائه، فعلى المدى القصير يتوقع الناس من الدولة توفير الغذاء المطلوب بغض النظر عن طبيعة التمويل أو مصدره، هل من الميزانية الخاصـــة لنظام الأمن الغذائي أم من الميزانية العامة، أهو محلي أم مســـتورد[1]، المهم هو تحقيق الغذاء الكافي والصحي والدائم لعموم الناس في البلد.

2- الأبعاد الاقتصادية:

اعتماد الدولة في تعزيز الأمن الغذائي على المصـــادر الخارجية دليل على اخفاق ســـياســـاتها التنموية وخططها الاقتصـادية، مما يجعلها عرضـة لتذبذب الأسـعار، وانخفاض العملة المحلية، واسـتنزاف العملة الصـعبة، ومما يؤدي إلى تضـخيم المديونية[2]، وبالتالي ينتج عن ذلك تبعية اقتصـادية وسياسية، وتصـاب بانخفاض ميزان مدفوعاتها بسبب العجز، وترتكز جل اهتمامها على مشكل خدمة المديونية من جهة، وتكريس ضغوط التبعية من جهة أخرى، ولا حيلة للخروج من هذه المأزق المعقد، فضـــلا عن التفكير في التنمية والازدهار[3]، ونتيجة ذلك تتخلى الدولة العاجزة عن مشـــاريعها التنموية التطورية، وتوقف كل تظاهراتها التنموية[4]، كل هذا الذل والهوان من أجل توفير الغذاء الضروري لسكانها، وإسكات الأفواه الجائعة.

نســـتنتج أن تحقيق الأمن الغذائي هو المحرك للتنمية الاقتصـــادية[5]، الموفرة للتوظيف والعمالة وتحفيز الاسـتثمار الذي بدوره يسـهم في توفير الدخول الكافية للعمال والموظفين[6]، وأما انعدام الأمن الغذائي يؤدي إلى ظهور اضطرابات اقتصادية وانخفاض الإنتاج وتراجع الدخل ونقص الاستهلاك بسبب الفقر والاحتياج أو الاضطرابات الاجتماعية والمشاكل الأمنية.

---

(1) محمد رفيق حمدان، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الاردن، 1999، ص16.

(2) فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016، ص56.

(3) عبد الواحد غردة، **مقومات تحقيق الأمن الغذائي في المنهج الإسلامي**، الملتقى الدولي التاسع: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي،23-24 نوفمبر 2014م، ص4.

(4) خالد بوشارب، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، حالة الجزائر**، ملتقى شلف، ص5.

(5) عائشة عميش، **واقع الأمن الغذائي، مؤشراته وابعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دراسة حالة الجزائر**، الملتقى التاسع: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 23-24 نوفمبر2014، ص7.

(6) محمد رفيق حمدان، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، مصدر سابق، ص17.

3- الأبعاد الاجتماعية:

انعدام الأمن الغذائي يعتبر من أهم المهددات لسيادة وأمن المجتمعات، وسبب تفشي الجريمة والأمراض المشـــاكل الاجتماعية النزوح والهجرة الجماعية في المجتمع، وهذا مما يؤثر ســـلبا على الإنتاج والتنمية[1]، وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة السكانية المرتفعة قد تزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة في تضييق الفجوة الغذائية، وترهق ميزانية الخدمات التعليمية والصـحية، هذا بالإضـافة إلى عدم قدرة أسـواق العمل على اسـتيعاب هذه الزيادة المستفحلة، ويمكن هذه الزيادة أن تؤدي إلى انتشار الفقر والتخلف وانعدام الأمن الغذائي بالتبع.

إلا أن هذه التزايد الســـكاني من جانب أخر لو يحظى بالرعاية الحســـنة والاعداد الجيد من الأبوين والمدرسة والدولة التربوية والسياسية والاقتصادية، سيكون الركيزة الحقيقية للارتقاء والازدهار وتحقيق التنمية، مما يؤدي إلى تحقيق الأمن الاجتماعي والغذائي والإنساني معا، والعلاقة بين هذه العناصر علاقة مكملة ومتكاملة.

لذلك على الدولة تشـجيع التنمية الريفية وتكوينها ومسـاعدتها على التطور والتقدم وتحسـين الاقتصـاد الزراعي، وهذا مما يؤدي إلى تحقيق الرفاه والحياة الكريمة للمزارعين والعاملين، وتحســين وضــعهم، والحيلولة دون تهريم الريف[2]، حيث يعتبر الاهتمام بالريف وتنميته من أسـاسـيات تحقيق الأمن الغذائي في الواقع، إذ تسـكنه وتعمل فيه الغالبية العظمى من القوة العاملة التي تكابد مشـــاق انعدام الأمن الغذائي، لذا لا يمكن الحد من انعدام الأمن الغذائي إلا بتغيير وتحسين الظروف الصعبة التي يترعرع فيها أهل هذه الضواحي.

فإهمال الوضـــعية الاجتماعية للمزارعين الفقراء يجعلهم غير مندمجين في الاوســـاط المجتمع، فبالتالي يشـعرون بعدم الانتماء ويفقدون الثقة، مما يؤدي ذلك إلى التباطؤ في العمل ونقص الإنتاج وزيادة التكاليف في المحاصـــيل، فينجم عنه عرقلة الأهداف التنموية وإعاقة صـــحوة الأمة، وما ينجر عنه من البحث عن اســـتيراد الغذاء من أي مكان ومهما كلف الثمن[3]، وهذا هو تكريس للتبعية وبداية الانحطاط ونهاية نهضـــة المجتمعات والدول.

4- الأبعاد السياسية:

الغذاء يعتبر السلاح الاستراتيجي الذي تستخدمه الدول العظمى للهيمنة من أجل الضغط والهيمنة، ويظهر ذلك جليا من خلال تحكم هذه الدول في المحاصـــيل الغذائية المهمة كالحبوب، فهي المحدد الرئيس

---

(1) محمد حربة، **الواقع الغذائي العربي وأسبابه (التحديات والتطلعات)**، كلية العلوم العربية للعلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2015، ص17.

(2) الخزاعلة رائد محمد مفضي، **الأمن الغذائي من منظور اقتصاد اسلامي**، حالة تطبيقية الأردن، ص15.

(3) محمد رفيق حمدان، **الأمن الغذائي، نظرية ونظام وتطبيق**، مصدر سابق، ص146.

لكمياتها وأسعارها كذلك، وتستخدم ذلك كأداة لتحقيق مصالحها وأغراضها السياسية، وتزايد استخدام الغذاء كسلاح من جانب الدول المصدرة له أو المانحة للمعونة الغذائية، ولا يخفى على أحد تدهور أوضاع الأمن الغذائي تؤثر سلبا في القرار السياسي للدول القابضة والمستفيدة،

فجوهر المشكلة ينبع من كون الغذاء سلعة غير مرنة، أي لا يمكن استبدالها أو الاستغناء عنها، كما أن الطلب عليها يزداد عالميا، وأن هذا الطلب يتفوق على العرض في كثير من الأحيان[1]، وتاريخ الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية تشير إلى بشاعة استخدام الغذاء كأداة من أدوات النفوذ والسيطرة من طرف الدول العظمى، إذ حولت بعض السلع الغذائية الأساسية كالقمح والأرز إلى سلع إستراتيجية تستخدمها كسلاح، لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة[2]، من أجل إخضاعها وإذلالها وتحقيق أغراض خبيثة وسياساتها ألا مسؤولة[3]، وظهر ذلك في تهديد الولايات المتحدة الامريكية لدول العالم التي انتقدت سياستها[4]، بالرغم ما تنص به قرارات الأمم المتحدة واتفاقياتها على إدانة اتخاذ الغذاء وسيلة للضغط والابتزاز السياسي والاقتصادي[5]، ولا شك بهذه الضغوط والخروقات يصبح انعدام الأمن الغذائي من أخطر مهددات الاستقرار والأمن على المستوى العالم.

الفرع الثاني: مؤشرات انعدام الأمن الغذائي:

مؤشر الأمن الغذائي يستعمل لقياس درجة ومستوى الأمن لمنطقة معينة، أو فترة زمنية محددة، وتستعمل هذه المؤشرات[6] لتوفير قاعدة من البيانات الضرورية لرصد حالة الأمن الغذائي أو حالة انعدامه، وتستخدم المؤشرات كذلك لغرضين أساسيين: الأول: في تحديد حجم المشكلة و قياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها، و الثاني: في قياس حجم المشكلة في متابعة الخطة الموضوعة وتقييم الأداء أولا بأول، والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل[7]، وتنقسم المؤشرات إلى بيانات أساسية وأخرى ثانوية.

---

(1) محمد علي الفرا، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978م، ص215.

(2) حسين عبد المطلب الأسرج، **الأمن الغذائي العربي: العقبات والتحديات**، مصدر سابق، ص3.

(3) رائد جمال أبو غالي، **قياس الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الأراضي الفلسطينية 2003-2014**، مصدر سابق، ص257.

(4) حوشين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص239.

(5) محمد ترقو، **النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر- آفاق 2020**، مصدر سابق، ص3.

(6) لجنة الأمن الغذائي العالمي، **مؤشرات أساسية مقترحة لرصد حالة الأمن الغذائي**، طرحت أول مبادرة على المستوى العالمي لتدويل استخدام منظومة مؤشرات تقويم الأمن الغذائي سنة 1997من طرف منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة والتي تتضمن مشاورات فنية لموائمة استخدام مؤشرات تقويم حالة الأمن الغذائي في العالم، والتي تطورت وتم جمعها الآن تحت مسمى: نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام الأمن الغذائي وضعفه (SICIAV)، 2000.

(7) أيمن محمد حافظ الحماقي، **مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها: معايير وخطوات إعدادها**، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، ص02.

1- معايير تحديد المؤشرات الاقتصادية:

تحديد المؤشرات المختارة للبرامج والمشروعات بصفة عامة يقوم على مجموعة من المعايير وهى: حتمية الربط بين المؤشرات والأهداف المحددة في ضوء المشكلات الراهنة، حتمية أن تغطى المؤشرات كافة النواحي السلبية والإيجابية، مرونة المؤشرات ، حيث أنها تتغير وتتطور طبقاً لمراحل المشروع وبالتالي تحتاج في مرحلة من مراحل المشروع إلى استخدام مؤشرات معينة ترتبط بكل مرحلة، حتمية استخدام المؤشرات الكمية والنوعية معاً ووضع إطار زمنى لها، ومما لاشك فيه أن هناك العديد من التحديات الواجب مواجهتها عند تحديد المؤشرات، لعل من أهمها أهمية وجود قاعدة بيانات شاملة ودقيقة يتم تحديثها باستمرار وانتظام، وكذا قواعد البيانات الخاصة بسنوات ماضية حتى يتسنى عقد المقارنات وتحديد الاتجاهات بصورة دقيقة[1]، وذلك بهدف استخدامها في التنبؤ والتخطيط للمستقبل.

قد قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحد "FAO"، بوضع مؤشرات مفصلة للأمن الغذائي المستدام، بالرغم من ذلك إلا أنه لا توجد مؤشرات محددة وواضحة ومتفق عليها للأمن الغذائي، إذ أنها تختلف حسب الحالة الغذائية والاحتياجات والموارد وأولويات كل مجتمع، وبصورة عامة هناك عدة مؤشرات مستخدمة لتحديد مستوى الأمن الغذائي وهي كالآتي:

1- مؤشرات الكفاية:

التغير النسبي في الإنتاج والاستهلاك، ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية ذات الاستهلاك السائد، ونسبة الاعتماد الذاتي، وهذا المؤشر يبين قدرة الدول في اعتمادها على سواعدها الذاتية في مواجهة الاحتياجات الغذائية للسكان، ومدى الاعتماد على غيرها في حصولها على الغذاء، وحجم الفجوة الغذائية[2].

2- مؤشرات القدرة في الحصول على الأغذية:

بالنسبة للدخول: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومتوسط الدخل الحقيقي للأفراد.

والمتعلقة بالأسعار: مستويات الأسعار، ومستويات الأسعار القياسية.

3- المؤشرات المتعلقة بثبات الإمدادات الغذائية:

مؤشرات الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية، والتغير النسبي في حجم المخزون.

---

(1) أيمن محمد حافظ الحماقى، **مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها: معايير وخطوات إعدادها**، مصدر سابق، ص4.

(2) بكدي فاطمة، باشا رابح حمدي، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مصدر سابق، ص54.

متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية ومن المنتجات الحيوانية والسمكية، ومعدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون.

4- مؤشرات تحديد فعالية القطاع الزراعي:

إن قياس إسهام الناتج الزراعي في تلبية حاجيات المجتمع يعتبر من أهم المؤشرات التي تدلنا على مدى فاعلية القطاع الزراعي ودرجة تطوره، وكما يعرب عن القدرات المادية والطبيعية التي تزخر بها المنطقة، ويمكن أن يعكس مدى ما تحقق من تقدم اقتصادي على المستوى المحلي تحت ظل المنهجية المتبعة، وهو يحسب لها في الحالة الايجابية، ويحسب عليها في حالة تسجيل اتجاهات سلبية[1].

-الناتج الزراعي واسهامه في الناتج الداخلي الخام[2]: ويعتبر مؤشرا مهما، في حساب فعالية القطاع الزراعي.

-نصيب الفرد من الناتج الزراعي: يعتبر مؤشرا مهما لقياس مدى نجاح القطاع الزراعي وتمكين الناس من احتياجاتهم الاستهلاكية من الغذاء.

5- مؤشرات التبعية الغذائية[3]:

يمكن أن نحدد التبعية الغذائية من خلال المؤشرات الثلاثة التالية: **مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء:** وهو معكوس نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي وقد تم حساب هذا المؤشر من نسبة الاكتفاء الذاتي لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية، **ومؤشر نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات:** وقد تم حساب هذا المؤشر من نسبة اجمالي مدفوعات الدولة لوارداتها الغذائية إلى إجمالي قيمة صادراتها، **والمؤشر المركب للتبعية الغذائية:** وتم تقديره كمتوسط حسابي للمؤشرين السابقين، وتعتبر الدولة في نطاق الاستقلال الغذائي إذا بلغت نسبة هذا المؤشر أقل من 12 % وتعتبر في نطاق التبعية الغذائية العادية إذا تراوحت نسبته بين 12 %30 %.

6- المؤشرات والمقاييس الاقتصادية التي تحدد الأمن الغذائي:

الغذاء يمثل الجانب الرئيسي للأمن الغذائي، فإن إيصال الغذاء إلى الجانب الآخر هو توفير إمكانية الاتصال والحاجة إليه، وعلى ذلك فإن المقاييس التي تحدد الأمن الغذائي لبلد ما أو لمنطقة جغرافية معينة هي[4]:

---

(1) وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، **الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق، سياسات ومؤشرات**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 10، ع33، 2012، ص190.

(2) حوشين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مصدر سابق، ص218.

(3) مصطفى محمد السعدني، رأفت عمى ملوك، **الفجوة الغذائية بالوطن العربي**، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية بكمية الزراعة بدمنهور، جامعة الإسكندرية، ص54.

(4) فلاح سعيد جبر، **الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي**، مصدر سابق، ص117.

نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية (ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد)

نسبة قيمة الإنتاج الزراعي المصدر إلى الإنتاج الزراعي المستورد.

نسبة قيمة الإنفاق على الغذاء من إجمالي الدخل القومي.

نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي.

ونسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي.

ونصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة.

نسبة المخزونان الغذائية – وبخاصة القمح– إلى مقدر الاستهلاك السنوي[1].

ونسبة قيمة الإنتاج الزراعي إلى الناتج الزراعي المستورد[2].

نسبة إسهام الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي[3].

تطور إنتاج السلع الغذائية ونصيب الفرد منها.

متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي.

7- المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالبحث العلمي:

نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج القومي الإجمالي، وعدد الإجمالي للمهندسين والعلماء لكل مليون نسمة، "لأن التخلف التكنولوجي هو نتيجة عدم الاهتمام بالبحث العلمي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن 90 %من المعرفة تتركز في الدول المتقدمة، 10%في الدول المتخلفة"، وفي مجالات الإنفاق على البحوث العلمية و التنمية التجريبية تتراوح النسبة من الناتج المحلي الإجمالي ما بين 0.5 %، 0.1%، إذ يعتبر البحث العلمي ركيزة أساسية يستند عليها، لإيجاد الطرق الفعالة والكفيلة لتحقيق الآتي[4]:

- زيادة الإنتاج الغذائي على نحو مستدام.
- ضمان الإمداد بأغذية صحية، مغذية، متاحة وبأسعار معقولة.

---

(1) فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في اقتصاد**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007م، ص65.

(2) الطيب منير صديق، **المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية حول: قيم الحماية المدنية في المناهج الأمنية**، مصدر سابق، ص10.

(3) مصطفى محمد السعدني، ألفت عمى ملوك، **الفجوة الغذائية بالوطن العربي**، مصدر سابق، ص47.

(4) ناجية زرمان، **دور البحث العلمي في تحقيق الأمن الغذائي**، مداخلة منشورة ضمن أشغال يوم برلماني، تحت عنوان إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي، يوم: 05ماي 2010، لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة بالمجلس الشعبي الوطني، ص109.

- إنتاج الغذاء على أقل المساحات وباستعمال أقل للمياه والطاقة وغيرها من المدخلات.
- الإنتاج بأقل ضرر ممكن على الإنسان وبيئته.

8- المؤشرات الحديثة :

مع تزايد اهتمام الدول بمسألة الأمن الغذائي تم وضع مؤشرات تتناسب مع تغيراته، وهذا ما صرحت به منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة " الفاو"، بأن هناك لابد من قائمة مؤشرات أساسية تمثل مجموعة التغيرات التي يفترض حاليا أنها الأكثر ارتباطا، على نحو وثيق بالأمن الغذائي، التغذية، والتعرض لنقص الأغذية، لذلك تم إضافة مؤشرات متمثلة في إمدادات الطاقة الغذائية.

وتمت صياغة نقاط تفسيرية، حول المؤشرات التي تم إضافتها وهي كالتالي:

إن متوسط نصيب الفرد يعكس إمدادات الطاقة الغذائية ومدى توافر الأغذية للاستهلاك البشري، وكذلك نوعية الأغذية التي يستهلكها السكان في المتوسط ؛ وتقدر النسبة المئوية لعدد السكان ناقصي التغذية معلومات عن عدد الأفراد الذين يحصلون على كميات من الأغذية تقل عن الحد الأدنى لاحتياجاتهم، وتقدم هذه المؤشرات الثلاثة مجتمعة صورة عن كمية ونوعية الأغذية المتوافرة ونسبة السكان الذين لا يحصلون على كفايتهم من الأغذية، وينسجم مضمون الاقتراح الداعي إلى إدراج الإمدادات من الطاقة الغذائية كمؤشر أساسي مع المنهج المعتمد للاستخدام من قبل مبادرة قاعدة بيانات التغذية في إفريقيا باستخدام هذا المؤشر البديل عن حالة استهلاك الأغذية في حالة عدم توفر معلومات مستمدة من الدراسات لتحديد المتحصل من المغذيات[1].

إضافة إلى المؤشرات المتعمقة بتحديد الحالة الصحية والعمر المرتقب عند الولادة، والتي تعتمدها أغلب المنظمات، أدرجت مؤشرات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وفى حين تعتبر تلك المؤشرات أفضل مؤشرات بمفردها عن الحالة الصحية الشاملة للسكان[2]، فإن المؤشرات الأخيرة تشير إلى الحالة الصحية للأطفال، لعرضة أكثرهم للإصابة بالأمراض.

ويجب أن تتوفر محددات أساسية و تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع مؤشرات قياسية ومن أهم مبادئ الأمن الغذائي[3]: **الإتاحة الكافية والمستمرة:** حيث تمثل جانب العرض وتوفير الإمدادات الكافية من الأغذية ذات

(1) لجنة الأمن الغذائي العالمي، **مؤشرات أساسية مقترحة لرصد حالة الأمن الغذائي**، روما، الدورة السادسة والعشرون، 18-2000/9/21

(2) نفس المصدر.

(3) نذير طروبيا، **تعثر برامج التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وسبل تفعيلها الجزائر نموذجا**، مصدر سابق، ص4.

الجودة الملائمة يتم توفيرها من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد، و**إمكانية الوصول والحصول:** يمثل جانب الطلب، وإمكانية وصول الأفراد إلى موارد ملائمة بصفة مستدامة لا تتعارض مع حقوق الإنسان للحصول على غذاء ملائم لوجبة متكاملة وبصفة مستمرة، والتوفر لبنى التحتية لإيصاله، ويقدر بقدرة الأفراد على تدبير احتياجاتهم من السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية والعوامل المؤثرة على تلك الإمكانات، و**الاستفادة والاستخدام:** من خلال وجبة كاملة ومناسبة وتوفر مياه نظيفة وصالحة للشرب، والصرف الصحي والرعاية الصحية، للوصول إلى الحالة الغذاء الجيد الذي يتم فيه تلبية الاحتياجات الفسيولوجية، ويجب تطبيق معايير الصحة من خلال سن القوانين والتشريعات، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني[1]، **الاستقرار:** لابد من توفر الأمن والاستقرار لتمكين الأفراد والأسر من الوصول إلى مرحلة الأمن الغذائي، واستقرار الأسعار وتوفير الدخل المناسب لاقتنائه في كل الأوقات ولكافة أفراد المجتمع، ولا يجب أن يخاطروا على أنفسهم عند بحثهم عن الغذاء نتيجة الأزماتوالصدمات المفاجئة والأحداث الدورية، ولابد من إدراج الوعي البيئي لدى المنظومة التعليمية وإقامة دورات لتحسيس وتوعية للمزارعين، كما يجب أن يكون الغذاء ملائم ثقافيا أي يتوافق مع عادات وتقاليد المجتمع.

الفرع الثالث: ركائز الأمن الغذائي:

إن سلامة الغذاء متعلق بمراحل إنتاج الغذاء حتى لحظة الاستهلاك بوصوله بين يدي آخر مستهلك، لأنه قد يتحقق الاكتفاء الذاتي في مجتمع، لكن بالمقابل قد توجد شريحة منه تعاني من الجوع ونقص الغذاء، لذلك تطور مفهوم الأمن الغذائي من الاكتفاء الذاتي إلى كفاية جميع أفراد المجتمع من السلع والمواد الأساسية، وأصبح الأمن الغذائي يحمل على ثلاثة مرتكزات[2]: وفرة السلع الغذائية، وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم، أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين، و ليتحقق لابد له من أركان أساسية اعتبرتها المنظمة العالمية للصحة مراحل لتجسيد الأمن الغذائي وهي[3]:

ضمان توافر الغذاء: يمثل جانب العرض، ويقدر بقدرة الدول على ضمان الإمدادات الكافية للناس سواء من الإنتاج المحلي أو السوق العالمي، وهي مرحلة الأولى يتجسد فيها توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكمية دون النظر إلى جودته، لأن الطلب يفوق العرض الغذائي، ويتم احتساب معدل الإمداد اليومي من السعرات الحرارية لاستهلاك الغذاء الخاص عن طريق الإمدادات

(1) نفس المصدر.

(2) المركز الوطني للمعلومات، **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، الجمهورية اليمنية، ابريل 2005، ص4.

(3) سالم اللوزى وآخرون، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، مصدر سابق، ص 141.

الغذائية المقدرة للســـكان[1]، وبقدرة كافة الأفراد في المجتمع على تدبير احتياجاتهم من الغذاء وفق إمكاناتهم المادية، وأيضـا وفق ما يتبع من السـياسـات الاقتصـادية والاجتماعية والبرامج والتدابير ذات العلاقة،

إمكانية الحصـــول على الغذاء: يمثل جانب الطلب، ويقصـــد بهذه المرحلة إن تكون أســعار المواد الغذائية في متناول الجميع، وهذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوســـطى والدنيا أو تخفيض أسـعار السـلع، وهذا يرجع إلى مجموعة من القرارات والإجراءات السـياسـية التي في إطار الشـطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي، وتقاس بقدرة الأفراد على توفير احتياجاتهم من الســـلع الغذائية وفق الإمكانات المادية والعوامل المؤثرة للحصول عليها، كأسعار السلع الغذائية ودخول الأفراد والنمو السكاني ونمو إنتاج الغذاء[2].

اسـتقرار السـلع الغذائية: اسـتقرار الغذاء يرتبط بعنصـر الإتاحة والقدرة على إمكانية الحصـول على الغذاء دون حدوث تقلبات ولا أزمات على مدار السـنة، وفق السـياسـات المتبعة والبرامج والتدابير ذات العلاقة، وتتمثل هذه المرحلة في الاســتدامة والتواصــل للأركان الســابقة عبر مختلف الفترات الزمنية دون انقطاع، ســـواء من الســـوق المحلية، فضـــلا عن توفير النقد الأجنبي لاســـتكمال احتياجاتهم من خلال الاسـتيراد من السـوق الخارجية، وعندما تتحقق هذه المرحل يتم الانتقال إلى مرحلة الاختيار والسـلامة في النوعية الغذائية.

نوعية الأغذية وسـلامتها: يبدأ التركيز في هذه المرحلة على الأبعاد الصـحية للسـلع الغذائية وطيبتها وســلامتها، ويتمثل في الاعتبارات المتعلقة بالنوعية والمواصـفات التي تضـمن سـلامة الغذاء، وقد تفاقم خلال الأعوام الأخيرة على نحو مثير قلق الرأي العام بشـأن سـلامة الأغذية، وقد أبدى المسـتهلكون قلقا بشـأن المنتجات الجديدة مثل الأغذية المحورة وراثيا، وتنشـأ المخاطر الصـلة بسـلامة الأغذية لاسـيما من: البكتيريا والميكروبات الأخرى الناجمة عن ســـوء تداول الأغذية، ومخلفات المواد المســـتخدمة في الإنتاج الزراعي ومعالجته مثل المبيدات، بيد أنه لا توجد حتى الآن بيانات كافية للحكم على مدى ســـلامة الأغذية اليوم مقارنة بما كانت عليه سابقا[3]،

(1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي**، شرق الأدنى وشمال إفريقيا، القاهرة، 2016، ص4.

(2) فالحة قطاب، **إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية**، مصدر سابق، ص25.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب، **الأمن الغذائي في العالم**، نشرة فصلية تصدر عن مجلس النواب، المديرية العامة للدراسات والمعلومات، ع7، الفصل الثالث، 2003، لبنان، ص10.

وفي صحيفة وقائع منظمة الصحة العالمية تعرض بشأن النظام الغذائي الصحي توصيات غذائية، وتتضمن توصيات تتعلق بكل عنصر من هذه العناصر التي تشكل جودة النظام الغذائي[1]: **التنوع:** توصي بتنوع الأطعمة، بما في ذلك ذات الأصل النباتي في إطار نظام غذائي صحي، **الكفاية:** تحدد المنظمة كمية دنيا من الفواكه والخضر وتنصح بتناولها يومياً، وبتناول مستويات معينة من السعرات الحرارية والماء والفيتامينات والمعادن الموجودة في أطعمة أخرى، **الاعتدال:** لدى منظمة الصحة العالمية خطوط توجيهية بشأن الكمية القصوى التي يمكن تناولها من الصوديوم والسكريات المضافة، وتنص على أن الدهون المهدرجة المصنعة ليست جزءاً من نظام غذائي صحي.

زيادة على المفهوم التغذوي الصحي السليم يضاف إليه نشر الوعي الغذائي في الأوساط المجتمع، فهو من الأمور المهمة في تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة سوء التغذية، فقد أثبتت الكثير من الدراسات أن حالات سوء التغذية ترجع إلى الجهل بأصول التغذية حتى في أكثر البلدان تقدما[2].

وبناء على ما سبق يمكن استنباط أن التغذية الجيدة هي خط الدفاع الأول ضد المرض، كما أنها مصدر الطاقة التي نحتاج إليها الناس كي يعيشوا نشطاء فاعلين، والمشاكل التغذوية التي تنتج عن الوجبة غير الملائمة أو غير الكافية يمكن أن تكون سببا للأمراض المميتة، وعندما تصيب جيلاً من الصغار فإنها يمكن أن تخفض قدراتهم على التعلم، وبهذا تعرّض مستقبلهم للخطر، ما يخلق دورة متصلة الحلقات من الفقر وسوء التغذية لأجيال متلاحقة، فتسبب آثاراً خطيرة على الأفراد والمجتمعات معاً [3].

الآليات العملية والقانونية والمؤسساتية لتحقيق الأمن الغذائي:

إن مسألة الأمن الغذائي لها شأن بالغ في حياة البشرية، ويعتبر الباعث الوحيد لحياة سعيدة وآمنة، ولا غرو أن تعزيز الأمن الغذائي وتحقيقه اليوم يعد نتيجة تنسيق محكم وتكامل مضبوط وتنظيم دقيق بين كل الفاعلين المؤثرين في المجتمع من الدولة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني[4]، وتتضمن هذه الإجراءات التنسيقية والتنظيمية الوصول إلى علاج شامل لمشكلة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، والحصول على غذاء آمن وصحي ومستمر لكل فئات المجتمع[5]، ولا سيما حماية الطبقة الضعيفة من

---

(1) اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، **تقييم أثر سياسات دعم بيئات الأغذية الصحية والنظم الغذائية الصحية**، تنفيذ إطار العمل المنبثق عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، أكتوبر/ 2016، ص 35.

(2) مراد جبارة، محمد راتول، **الأمن الغذائي في الوطن العربي، إنجازات وتحديات 2000/ 2012**، مصدر سابق، ص73.

(3) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التغذية، http://www.fao.org/nutrition/ar/، 2018/10/16.

(4) هاجر خلافة، **الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**، دفتر المتوسط، جامعة باجي مختار، عنابة، م02، ع01، جوان 2015، ص21.

(5) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **الحق في الغذاء**، الدورة 68، البند 69 (ب) من جدول الأعمال المؤقت، 2013، ص9.

الأوبئة والأزماتالمناخية والكوارث الطبيعية[1]، ومع تزايد معاناة البشـــر، ارتأت الدول والمنظمات غير الحكومية أن تتخذ مجموعة من الوسائل والاستراتيجيات في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، لتتغلب على مشكلة نقص الغذاء منها:

الآليات العملية: ص21

إن الطريقة العملية الإجرائية تعمل على تشـجيع القطاع الفلاحي بتأمين المتطلبات الإنتاجية من الآلات وأرقى أنواع البذور والأسمدة وما يتعلق بالزراعة من الحيوانات وغيرها، واختيار الكفاءات والاطارات الوطنية والخبرات المتوفرة في البلد، وإعطائها الفرصـــة بدمجها في المراكز الإنتاجية، من أجل الحصول على فائض في الإنتاج والجودة العالية في النوعية، وأيضا تحفيز ومساندة الجمعيات التعاضدية الزراعية، لا سيما فيما يخص تحسين الإنتاج، وحشد الإمكانات المحلية والوطنية[2]، وكذلك العمل على تحســين وســائل الرقابة على الكفاءة الإنتاجية والاهتمام بها[3]، والتي يتم من خلالها الاهتداء إلى طريقة استغلال الإمكانات المتاحة بكفاءة من حيث الجودة والفعالية والتي تعتبر من الأمور الضرورية، التي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لتلك الموارد والثروات، والعمل على توعية الناس بأهميتها[4]، والاستغلال المسؤول للمناطق الزراعية وإمدادها بالموارد المادية والبشرية المتشبعة بالولاء الوطني والتكنولوجيا الحديثة، كل هذه الإجراءات العملية تســـهم في تحقيق الأمن الغذائي الملائم والدائم[5]، ولابد من البحث عن النموذج الإنتاجي القائد، أو النظام الاقتصادي المناسب، الذي يسلط قوته ومنهجه وأنظمته على كل النماذج الأخرى، من أجل إنجاز خطة كاملة متكاملة لتعزيز التنمية، ويتزعم هذا القائد الفذ مسـيرتها المباركة، بما يتمتع به من قدرة وإرادة في تحقيق الأهداف المبتغاة[6]،

(1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **جماعة العمل الحكومية الدولية المعنية بوضع مجموعة من الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري**، الدورة 127، روما، 2004، وثيقة تكميلية، التقرير النهائي للرئيس، الخط التوجيهي 03، الاستراتيجيات، البند 3-3.

(2) هاجر خلالفة، **الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**، دفتر المتوسط، مصدر سابق، ص21.

(3) نفس المصدر، ص17.

(4) نادر أحمد أبو شيخة، **الكفاءة الإنتاجية ووسائل تحقيقها في المؤسسات العامة**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الإسكندرية، د.س، ص 26 ،27.

(5) تقية محمد المهدي خسان، **الأمن الغذائي.. أمانة الأجيال**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، م02، ع02، ديسمبر 2015، ص04.

(6) رمزي زكي، **الاعتماد على الذات**، المعهد العربي للتخطيط، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، د.ط، الكويت، 1987، ص117.

الآليات القانونية:

إن إنشـــاء آليات قانونية وضـــوابط حقوقية تعمل على الرقي بالقطاعات الحيوية خاصـــة القطاع الزراعي، واستنهاضه من خلال تطبيق بعض الإصلاحات التشريعية، هذه قوانين تحمي الإمكانيات المادية والمعنوية من الاســـتغلال الجائر، ومعالجة الهدر وتخفيض المحاذير المحدقة بالإنتاج، وتحفيز الاســـتثمار، من خلال الاعتراف بحقوق ملكية الارض والمياه للمزارعين، وتسمح لجميع فئات المجتمع بالمشاركة في العملية التنموية خاصـــة فئة الشـــباب، الذين يعتبرون قطب الرحى، وأيضـــا فئة النســـاء الاتي غالبا ما تتمتعن بالمسؤولية نحو الأسرة والأبناء والمجتمع[1]، وتعبئة المدخرات المحلية، وتعزيز طرق تبادل الخبرات والمعلومات، من أجل الإسهام في تطبيق نظام يحقق الأمن الغذائي المستدام والمستقر ذو فعالية عالية[2]،

وســـن قوانين وأنظمة صـــارمة، تعمل على اســـتقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتمنح المســـتثمرين حوافز مشجعة وإعفاءات ضريبية وضمانات حازمة تحميهم وتحمي مستثمراتهم، من خلال تنفيذ تلك التشريعات والنصـوص القانونية[3]، وتعزز التوزيع العادل للأراضـي الزراعية الضـخمة على المزارعين المختصـين الراغبين في العمل والإنتاج، وأيضـــا قوانين تســـمح للســـلع والمنتجات والأموال المحلية بالتداول وتحريرها من القيود الجمركية، وتأمين الحماية لها من المنافسة الخارجية[4]، لأن عدم تفعيل تلك القوانين ونصوصـها لا يشـجع على جذب ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، ولا تتمكن الدولة من تحسين سمعتها ومصداقيتها، وخاصة إذا كان اقتصـــادها يشـــكوا من البيروقراطية وصـــعوبة الإجراءات وضـــعف البنى التحتية، وهذه المشـــاكل وغيرها لا يساعد الدولة على جذب الاستثمارات والمشاريع المربحة في المدى القريب والبعيد[5]،

(1) مؤتمر القمة العالمي للأغذية، **إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي**، البند 15-17، روما إيطاليا، 13-17-1996، ينظر: موقع المؤتمر: http://www.fao.org/3/w3613a/w3613a00.htm، يوم: 2021/10/03.

(2) الأمم المتحدة برنامج الغذاء العالمي، **أوضاع التغذية المدرسية على مستوى العالمي**، روما، إيطاليا، 2013، ص02.

(3) حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ع14، 2007، ص17-24.

(4) هاجر خلالفة، **الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**، مصدر سابق، ص18-19.

(5) عماد الامام، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية**، ملخص وقائع ورشة عمل، الكويت، مارس 29-27، 2000، ص10.

آليات الاقتصاد المؤسساتي:

الاقتصـــاد المؤســـســـاتي[1] "هو نموذج للعلوم الاجتماعية أين يمكن أن تكون مختلف الظواهر الجماعية معرفة ومفســـرة من خلال الملكية وأعمال الأفراد وتفاعلاتهم المتبادلة"[2]، إذ تكمن أهمية الاقتصـاد المؤسـسـاتي في إظهار نمط الحكم الجديد المقترح من طرف البنك الدولي، من خلال انسـجام وتكامل أهداف الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذا من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والفعالة للوطن، وتحقيق مطالب الناس واحتياجاتهم[3]، مما تنكس هذا الاقتصـــاد إيجابا على الواقع الاقتصـادي من تفعيل المشـاريع وتشـجيع الأفكار الاسـتثمارية، مما يحفز على اسـتقطاب الاسـتثمارات الخارجية والأجنبية[4]،

حيث يعمل الاقتصـاد المؤسـسـاتي على تفادي غياب التنظيمات المؤسـسـية من كل قطاعات الدولة، ومحاربة الفساد والبيروقراطية والمشاكل الطبقية، والتركيز على التنمية المؤسسية وتشييد الأسواق[5]، والاهتمام بالأنظمة الاجتماعية وحمايتها، وتطوير المشـاريع الوطنية التي تهتم بالفئات الضـعيفة والشـرائح المحرومة من أبســـط ضـــروريات الحياة، والاهتمام بالبرامج التوعوية وتحذيرهم من الأنماط الاســـتهلاكية الدخيلة وما تورثه من ظواهر البدانة وزيادة الوزن والأوبئة الفتاكة، وإصـــلاح مقاييس الوقاية والحماية، وتفادي الوقوع في الحلقة المفرغة من الأمراض المزمنة ومســـتنقعات الفقر والحرمان ومآزق غياب الأمن الغذائي.[6]

---

(1) هو مذهب اقتصادي يرى أصحابه أن تطور المؤسسات الاقتصادية جزء من عملية أوسع، وهي عملية التنمية الثقافية، والمؤسسات لا تعني هنا الأجهزة والمنشآت فحسب، بل تعني أيضا قواعد السلوك والتصرف التي لها طابع العموم والاستمرار، وهي بهذا تشمل: السوق والدولة والقانون ونظام الملكية والدخل والسلطة...، ينظر: رفيق يونس المصري، **المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي**، هذا المذهب الاقتصادي ازدهر بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية، في فترة 1920-1930، دار القلم، دمشق، د.س، ص39.

(2) أحمد صادق زاوي، أسامة خذير، **الإصلاحات المؤسساتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، ع04، اكتوبر2013، ص42.

(3) أحمد صادق زاوي، أسامة خذير، **الإصلاحات المؤسساتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر**، مصدر سابق، ص44.

(4) زوليخة بصدار، فيصل مختاري، **الإصلاحات المؤسساتية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عشور الجلفة، ديسمبر 2015، م02، ع 02، ص197.

(5) فاطمة الزهراء محمدي، **المؤسساتية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، فاطمة الزهراء مصباحي، جانفي 2018، ص179.

(6) الأمم المتحدة، **مراجعة إستراتيجية لأمن الغذاء التغذية في لبنان**، الاسكوا، أيار-مايو 2016، ص63-64.

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/mrj_strtyjy_lmn_lgdh_wltgdhy_fy_lbnn.pdf ، يوم: 2019/11/5.

إن فكرة الاقتصاد المؤسسي تحث على التعاون والتنسيق بين كل الادارات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والعمل على تنفيذ الخطط والبرامج التي تجمع بين الوفرة والجودة، وإقامة برامج تطويرية وتكوينية بين صفوف الموظفين والمستخدمين ، وتعمل على تنمية روح المبادرة والابداع في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة تطبيق النظم والقوانين المؤسساتية والانضباط لأهدافها، وربطها بالبرامج الإنمائية المحلية والوطنية، وإلزامية التكامل الضروري بين المؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي ومخابر البحث والمؤسسات الاقتصادية في القطاع العام والخاص[1]،

وفيما يخص الاقتصاد المؤسساتي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال إيجاد مؤسسات للتأطير التقني والتكوين الاقتصادي للعمال والموظفين، للوصول إلى تنفيذ جيد لسياسة القطاع الزراعي، من أجل الجودة وزيادة الإنتاج، والهدف الاولي من هذا الاقتصاد توفير الغذاء الصحي الطيب كهدف أساسي، وتفادي انعدام الأمن الغذائي أو استخدام أقوات الناس وسيلة للابتزاز والضغوط السياسية[2].

مسؤولية تحقيق الأمن الغذائي: الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني:

لابد من الجمع بين إسهام الدولة والمنظمات المدنية غير الحكومية والفعاليات الاجتماعية في المجتمع، والقيام بعمل منسق على جميع المستويات والاصعدة، حيث تبنى شبكة وطنية صلبة ترمي إلى تحقيق أهداف مشتركة، وهي تقليل من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وأن يوفر إطارا اجتماعيا وقانونيا يعزز من كفاءة عملها، ويرسخ المبادئ لمجالات مختلفة تؤدي إلى تحقيق أهداف اجتماعية مشتركة[3]،

ففي الدولة التي تتكامل فيه المؤسسات والمنظمات وتتعاون، يتم تنسيق الجهود وتقاسم المسؤوليات، والوصول إلى حلول جماعية لمشكلة انعدام الأمن الغذائي، بهذا ستزول كل العقبات وتهين المشاكل وتتحقق جميع الأهداف والمخططات المسطرة من الدولة والمجتمع المدني[4]،

---

(1) تقية محمد المهدي خسان، **الأمن الغذائي.. أمانة الأجيال**، مصدر سابق، ص10.

(2) هاجر خلالفة، **الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**، مصدر سابق، ص20-22.

(3) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، **الترتيبات لاستعراض منتصف المدة في 2006: طريقة عمل الملتقى الخاص**، الدورة 31، روما، 23-26 مايو/أيار 2005، ص07.

(4) اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، **الأنماط الغذائية المستدامة لشعوب وكوكب بصحة جيدة**، أغسطس آب، 2017، ص23، https://www.unscn.org/uploads/web/news/document/Climate-Nutrition-Paper-AR-WEB.pdf، يوم: 2021/10/02.

فالسياســـــات والخطط التي يتم تطبيقها بواسطة المشاريع التعاونية بين فواعل المجتمع، تكون ناجحة ونتائجها مبهرة، لأن الجهود كانت منســـقة ومتكاملة، في نطاق التنافس الحر، لاســـيما في طرق إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وفي مراقبة عملية الاستيراد التي تكون متناغمة مع الإنتاج الوطني[1]،

مسؤولية الدولة:

الدولة مطالبة أن تتعاون، تعاونا متناسقا مع كل الفعاليات الوطنية، ضمن نشاط التعاون الوطني[2]، بان توفر جوا يحفز الابتكارات الفردية والجماعية، ويشجع كل الاقتراحات الجوهرية سواء الفكرية أو المادية، التي تدفع بالعملية التنموية للرقي والازدهار، من المنظمات الحكومية، وغير الحكومية، والقطاع الخاص، وكل المجتمع المدني، والمزارعين والصناعيين والحرفيين الصغار والكبار، وتعبئة كل الكفاءات الوطنية لمواجهة الأزماتالاقتصـــادية والاجتماعية من أجل تحقيق الهدف العام المشـــترك وهو تعزيز الأمن الغذائي الشـــامل الدائم[3]، وهذه المنظمات غير الحكومية من المجتمع المدني والقطاع الخاص صـــارت اليد اليمنى للدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومجابهة المشاكل العويصة، وأحيانا هذه المنظمات غير الحكومية تتوصل لحلول ناجعة لقضايا ومعضلات لم تستطع الدولة أن تجد حلا لها، وكانت مستضعفة أمامها، مع ترســيخ الدور المركزي لســلطة الدولة في ملكيتها لوســائل الإنتاج والتوزيع، وهي المســؤولة على الخطط والسياسات التي تستخدمها لمجابهة مشاكل الفقر والحرمان وانعدام الأمن والغذاء[4]، وهي المسؤولة أيضا على توفير البيئة المشـــجعة على اســـتقطاب الكفاءات والأفكار الحيوية[5]، والتعويل على القدرات والكفاءات الوطنية المادية والمعنوية، التي تساعد على تحسين الإنتاج وتحقيق التنمية وتعزز الأمن الغذائي في كل ربوع الوطن[6]،

---

(1) حمزة دبار، حدة رايس، **إشكالية الأمن الغذائي في الوطن العربي والجهود المبذولة لتحقيقه**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، م08، ع01، جوان 2017، ص416.

(2) هاجر خلافة، **الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**، مصدر سابق، ص23.

(3) مؤتمر القمة العالمي للأغذية، **إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي**، روما إيطاليا، 13-17-1996، ينظر: موقع المؤتمر: http://www.fao.org/3/w3613a/w3613a00.htm، يوم: 2021/10/03.

(4) هاجر خلافة، **الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**، مصدر سابق، ص23.

(5) الأمم المتحدة، **خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية**، أساس العمل، بند 03، http://www.fao.org/3/w3613a/w3613a00.htm، يوم: 2021/10/02.

(6) أوليفييه دي شوتير، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، **تقرير مقدم من المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء**، مجلس حقوق الإنسان الدورة 19، البند03 من جدول الأعمال، 2011/12/26 ،ص12، ينظر الموقع:

https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session19/A-HRC-19-59_ar.pdf

مسؤولية القطاع الخاص:

إن القطاع الخاص يعتبر أداة مهمة للنهوض بالعملية التنموية، وتكمن أهمية القطاع الخاص في تأمين الاحتياجات الضرورية وتحقيق الأمن الغذائي، وما يشغله في الواقع الاقتصادي من مجابهته للعجز ومعالجته لانعدام الأمن الغذائي، لذا لا بد من تمكين القطاع الخاص بالدور المنوط به، وذلك من خلال تفعيل بعض القوانين والآليات التي تساعده على أداء دوره على أكمل وجه، وأيضا على الدولة أن تتعاون مع القطاع الخاص في إيجاد حلول للأزمة الغذائية من خلال إنشاء المخابر المتخصصة والمراكز البحثية التي تهتم بمشاكل الزراعة ومنتجاتها، وتعمل على البحث عن أحسن البذور إنتاجا وملاءمة، حتى يتم ضمان تحسين الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي، وهذا لا يتحقق إلا بتطوير وتحديث الأساليب الزراعية بمشاركة الخواص ولابد أن يكون للقطاع الخاص حصة الأسد فيه، وكذلك مراقبة المنتجات المستوردة، وحماية الإنتاج المحلي بتدعيمه وتحفيزه بتخفيض الضرائب والإتاوات الحكومية، حيث يسهم هذا القطاع المهم في ازدهار الزراعة والصناعة والخدمات وتشغيل اليد العاملة[1]، لذلك على الدولة أن تسن قوانين تقوي كفاءة العمل ورأس المال والأسواق، حتي يحفز الخواص من رجال الاعمال والمستثمرين على تعبئة وتخصيص المدخرات وتوظيف الاستثمارات وتحقيق تراكم الرأس المالي، وتوجيهها بالكامل إلى الاستثمارات الإنتاجية، لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر[2]،

مسؤولية المجتمع المدني:

المجتمع يقوم بدور في تعزيز الأمن الغذائي وتتمثل أدواره في تنوير وتثقيف الناس بأهمية توفير الغذاء لكل فرد في المجتمع وكيفية اختيار الطعام الطيب اذي يزيد للجسم صحة وفتوة، وتحميلهم مسؤولية مراعاة خصائصه وحمايته من الاتلاف والفساد، وهذا من خلال تنظيم إشهاريات توعوية في الإذاعات المرئية والمسموعة والمقروءة، وإشراك المدرسة والجامعة في توعية الأجيال قيمة العمل والإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي[3]،

وتوعية الفلاحين والمزارعين والمستثمرين على ضرورة الإنتاج الوفير مع المحافظة بمقاييس الجودة ومعايير السلامة، وتحفيز النخبة في المجتمع على إنشاء منظمات مدنية غير حكومية تعمل على رصد إنتاج وتوزيع الغذاء، حماية الإنتاج من الهدر والفساد وضمان وصوله إلى كل أفراد المجتمع، وكذلك تعمل على حماية

(1) هاجر خلالفة، **الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**، مصدر سابق، ص23.

(2) الأمم المتحدة، **خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية**، مصدر سابق، 2021.

(3) هاجر خلالفة، **الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**، مصدر سابق، ص26.

المياه والتربة من الملوثات والمخلفات، خاصـــة ما كان مصـــدره من النفايات الذرية التي تدفن عادة في التربة[1]،

والتنســـيق والتعاون بين المجتمع ومنظماته غير الحكومية وبين الدولة بقطاعاتها الحيوية، والتفاعل الفعال بين هذه الفعاليات ومقدرات المجتمع المادية والمعنوية يمكن أن يعزز من توفير الأمن الغذائي، ويدفع بعجلة التنموية إلى الأمام، وإيجاد بيئة تعاونية محلية ووطنية، يمكـــــن من خلالها اختيار أفضـــل السياسات الاقتصادية والزراعية والصحية، وقد يتطلب وضع آليات دقيقة وعميقة لضمان أن تحقق تلك الســـياســـات نتائج ناجحة[2]، وفي أعمال مؤتمر القمة العالمي للأغذية وصـــفة لجنة الأمن الغذائي العالمي مبادرات التنسيق والتعاون في تطبيق توصيات المؤتمر بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية بإنها مبادأة جيدة ومهمة للغاية، وتتطلع إلى إقامة صـــلات وعلاقات تربط بين المنظمة والمنظمات المدنية في المجتمعات[3].

(1) نفس المصدر.

(2) اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، **الأنماط الغذائية المستدامة لشعوب وكوكب بصحة جيدة**، مصدر سابق، 2021.

(3) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي**، مصدر سابق، ص40.

المبحث الثاني: تحديات تحقيق الأمن الغذائي:

إن القطاع الزراعي يعتبر من أكثر القطاعات التي يعاني من المعوقات والتحديات تحول بينه وبين تعزيز الأمن الغذائي، وما يصـــاحب ذلك من التخلف التقني والتكنولوجي والأيكولوجي بصـــفة عامة، وهذه التحديات ما هو أصـــيل فيه وما هو دخيل عليه، وهي كثيرة ومتنوعة ومتشـــابكة فيما بينها، وتعد هذه التحديات جد مؤثرة في عدم تحقيق الأمن الغذائي وفي تدني العملية التنموية، وما للإنســـان من دور مهم في شـدة وتقوية هذه المشـاكل والمعوقات[1]، ولا يتحقق الأمن الغذائي إلا بتوفير عدة عوامل طبيعية وغير طبيعية تساعد على تحقيق الأمل المنشود، منها الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والرضا الاجتماعي، وغزارة الموارد والمصادر الحية، وكذا الأوضاع المناخية الملائمة، والعمل على محاربة الاضطرابات والفتن والخلافات، التي تقوض الاهتمام بالتنمية وتجعلها امرا مســـتحيلا، في غياب الإدارة القوية التي تضـــرب بيد من حديد على المخالفين والمرجفين، هذا وغيره مما يؤثر سلبا على السلام السياسي والتوازن الاجتماعي.

المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي:

يرى بعض الاقتصـاديين، أن الفقراء ترتفع لديهم نسـبة الميل المتوسـط للاسـتهلاك، ونسـبة اسـتهلاك الحبوب إلى إجمالي استهلاك الغذاء، وتقرر النظرية الاقتصادية في مجال الطلب على الغذاء، أنه يتحدد بالعوامل التالية [2]:

الفرع الأول: التحديات الطبيعية:

تتمثل المعوقات الطبيعية في التحديات البيئية والمناخية التي تؤثر في إعاقة تحقيق الأمن الغذائي، كضآلة المسـاحات الزراعية وانخفاض نسـبتها مقارنة مع المسـاحة الكلية، ونقص المياه واعتماد أغلب الأراضـي الزراعية على الأمطار التي تتســم بالتذبذب والتقلب، إذ تعد الأراضــي والمياه الأســاس في العملية التنموية[3]، وزحف التصـحر إليها، والتعرية والتغيرات التي أصـابت الاوضـاع المناخية، ومحدودية نمط المحاصـيل فيها، وتدني أجور العمال في القطاع الزراعي مقارنة بنظرائهم في القطاعات الأخرى، وشـح المياه وعدم كفايتها وسـوء اسـتغلالها،

(1) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مصدر سابق، ص282.

(2) السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية– رؤية إسلامية–دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الاسكندرية، مصر،2000، ص12.

(3) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مصدر سابق، ص282.

وعجز التمويلات المالية التي تعتبر حجر الزاوية، فضـــلاً عن الجوائح الطبيعية وتقلبات المناخ ومواســـم الجفاف وتلاشي المحاصيل بفعل الآفات والحشرات

إن مما يصعب من تحسين الإنتاج وتحقيق الوفرة ضعف قاعدة الموارد البشرية وتدني كفاءتها، وهدرها للإنتاج بفعل الإهمال واللامبالاة، هذا الوضع يجعل المجتمع أمام محن خطيرة ومستمرة، تحول دون زيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي

أولا: تغير وتدهور خصائص الموارد الارضية:

تتمثل معوقات الموارد الأرضية في التقلبات التي تطرأ على الأراضي الصالحة للزراعة، وما تحدثه من أثر ســلبي على إنتاجيتها وخصــوبتها[1]، منها تفتيت مســاحاتها بفعل البيع والميراث، في ظل العادات والأعراف الســائدة، وزحف الاسمنت عليها، من الهياكل المبنية على هذه الأراضــي مرافق تابعة لها، حتى انخفض إنتاجها وقل مردودها الكمي والكيفي، مما يجعل من هذه الأراضي قاصرة الإنتاج وغير اقتصادية، مما تناقصت مميزاتها الجزئية والكلية[2]، وانتشار الاملاح على الأراضي الزراعية من المعوقات التي تعاني منها الأرض الزراعة، حيث ينتفي فيها الإنتاج كلية، من أهم أسبابها استخدام النمط التقليدي في سقي الأرض،

ومن المعوقات أيضا التكثيف الزراعي مع غياب التعويض الكافي من الأسمدة، حيث كثافة المحاصيل في الدورة الإنتاجية الواحدة، مما ينعكس على ذلك ضعضعة الأرض الزراعية وإضعافها، مما يتسبب في ذلك نقصا ذريعا في إجمالي المحاصيل الزراعية، بسبب تراجع خصوبة الأرض الصالحة للزراعة[3]،

وما زاد للطين بلة وزاد من تعقيد الأمور في انعدام الأمن الغذائي هو أن الأراضي الضخمة الصالحة للزراعة – التي تعتبر من أهم الأراضي وتسهم في تألف وحدات اقتصادية ضخمة– تعاني من نتائج معضلات الإدارية التي تنعدم بها الكفاءة وروح المسؤولية ويسود في ظلها النمط الروتيني والبيروقراطي[4]، وهذا مما يجعلها لا تؤدي وضيفتها على ما الوجه الاكمل، على الرغم ما تملكه من قدرات فنية وتكنولوجية،

ثانيا: مشكلة العقار الزراعي:

(1) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مصدر سابق، ص282.

(2) المصدر نفسه، ص284.

(3) المصدر نفسه، ص286.

(4) المصدر نفسه.

تعريف العقار: "يعرف العقار بأنه الشيء الثابت المستقر في مكانه بوضعية تجعله غير قابل للنقل منه الى مكان آخر دون تلف"[1]، وفوضى العقار الزراعي تعتبر من العوامل التي أدت إلى انخفاض تحقيق الأمن الغذائي والاخفاق الاقتصادي، إذ يعتبر نظام ملكية الأراضي له تأثير كبير في كمية الإنتاج وحتى في نوعيته، وسوء تسييره وإدارته يهدد التنمية ويعيق الإنتاج ومردوده، ودون إرادة جدية لتنظيم الحيازات العقارية تلائم وتنسجم مع السياسات المحلية، فلا يمكن أن تتحقق سياسة استراتيجية في أرض الواقع[2]، لأن مسألة العقار الزراعي تعتبر العمود الفقري بالنسبة للتنمية، وتعد السبيل المهم لنحاج كل السياسات الاقتصادية، وركيزة أساسية في التنمية عامة وفي القطاع الزراعي خاصة.

في الدول المتطورة قد عالجت قضية الحيازات العقارية على مبدأ الوضوح والشفافية بين ملاك الأراضي والمزارعين، أو الملاك والدولة، وقد استبدلوا نظام الحيازات المتحولة والمضطربة، بأخرى دائمة ومحكمة مند أمد بعيد، وأما في كثير من الدول النامية فنظام الملكية تحكمه الأعراف والتقاليد القبلية، أو في حيازة الدولة، فهذه العفوية وهذه السطحية لا تحفز المستثمرين على أن يعول عليها في المستثمرات الكبرى والإنتاجية الضخمة[3]،

ثالثا: اتساع مساحات المهددة بالتصحر[4]:

تم استعمال هذا المصطلح (Desertication) في الأوساط العلمية الفرنسية سنة 1949 ويقصد به انخفاض إنتاجية أراضي الغابات في المناطق الرطبة[5]، واستعمله أحد العلماء المصريين سنة 1970 للتعبير عن تدهور قدرة الأراضي عن الإنتاج بفعل تصرفات بشرية[6]، وفي عام 1977 عرفت الامم المتحدة التصحر بأنه: "نقص في القدرة البيولوجية للأراضي مما يؤدي الى خلق اوضاع شبه صحراوية وذلك نتيجة

---

[1] ثوريا الماجي، عبد القادر أوزال، سياسات تسيير العقار الزراعي في الجزائر وانعكاساتها على تنمية القطاع الزراعي، الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف

(2) عبد الله بدعيدة، **العقار الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية**، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، م07، ع01، ديسمبر 2012،

(3) عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر، دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2017، ص114.

(4) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مصدر سابق، ص286.

(5) نشأت مجيد حسن الونداوي، **التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل تأثير العوامل الداخلية والخارجية والبيئية**، مصدر سابق، ص154.

(6) صلاح أحمد طاحون، **التصحر واستعمالات الأراضي في مصر الجديدة**، ط1، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر، 2010، ص42.

لتدهور الأراضي و المياه و المصادر الطبيعية الأخرى تحت عوامل ضغوط بشرية وبيئية"، ثم قامت بتعديله عام 1992 فصار كالآتي:

"تردي الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والجافة شبه الرطبة الناتجة عن عوامل متعددة تتضمن الاختلافات المناخية والانشطة البشرية"[1]، وصار مصطلح التصحر خلف لكل المصطلحات التي وردت في التعاريف السابقة[2]،

إن معضلة التصحر تؤثر على حياة الإنسان كلها وتؤثر على تعزيز الأمن الغذائي، وذلك من خلال النقص الفادح في إنتاج المحاصيل الزراعية بسبب تقلص الأراضي القابلة للزراعة وضعف قدرتها على الإنتاج، حيث التدهور الكبير في كفاءة التربة وانخفاض في خصائصها ومميزاتها، وكذلك يؤثر في الأراضي الرعوية وبالتالي ينعكس ذلك سلبا على الثروة الحيوانية ونموها، حيث تجعل كثير من المزارعين الساكنين في الأرياف إلى الهجرة والبحث عن البدائل الأخرى، إذ ينتج عنه زيادة كثافة المدن وما يترتب على ذلك من تحديات وصعوبة تحقيق الأمن الغذائي في أرض الواقع[3]، وقد كان من اهتمام الدولة الجزائرية مكافحة التصحر بكل صوره، ويتبين ذلك من خلال انخراطها في المعاهدات الدولية وانضمامها إلى أهم اتفاقيتين هما :

الاتفاقية الدولية المتعلقة بتعاون دول شمال إفريقيا في مجال محاربة التصحر، والتي تم التوقيع عليها في القاهرة بتاريخ 05 فيفري 1977، وصادقت عليها الجزائر واعتمدتها بواسطة المرسوم 821 -437 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1982، الجريدة الرسمية، العدد: 51 سنة (1982)[4].

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي تم التوقيع عليها في باريس بتاريخ 17 جوان 1994 وصادقت عليها الجزائر بموجب الأمر رقم 96-04 الصادر بتاريخ 10 جانفي 1996، الجريدة الرسمية 03 (1996)[5]، حيث تهدف هذه الاتفاقيات إلى تكامل الجهود بين الدول لمكافحة هذه الظاهرة التي استعصت

---

(1) الأمم المتحدة، **عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر**، https://www.un.org/ar/events/desertification_decade/whynow.shtml، 2021/08/12.

(2) صلاح داود سلمان، حسن علي نجم، **أثر ظاهرة التصحر على تناقص المساحات الزراعية وتدهور الإنتاج الزراعي**، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بغداد م2012، ع 203، ديسمبر 2012، ص1619.

(3) نشأت مجيد حسن الونداوي، **التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل تأثير العوامل الداخلية والخارجية والبيئية**، المصدر سابق، ص155.

(4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **الاتفاقية الدولية المتعلقة بتعاون دول شمال إفريقيا في مجال محاربة التصحر**، السبت 11 ديسمبر 1982، ع 51، السنة 19، ص3251.

(5) المصدر نفسه، ص15.

على الجهود المنفردة، لذلك نظمة الأمم المتحد هذه الاتفاقية من أجل ربط العلاقات وتناســـق الخطط بين الدول حتى تتمكن من التحكم في الأوضاع والقدرة على القضاء على ظاهرة التصحر.

رابعا: نقص الموارد المائية:

إن المياه في حياة الناس فوق كل اعتبار، وهي الأســاس في مختلف نواحي الحياة، ومثلما يعد مصــدر الحياة فإنه أيضا مصدر النزاعات والحروب وسببا للتوتر الاجتماعي والعرقي، وحسب دراسات علمية تحذر من صراع مستقبلي حول المياه، وأن قطرة من الماء ستعادل قطرة من دمع الإنسان أو دمه العزيز، لأن عصر الثروات الريعية قد ولى، وأن الماء سيتجاوز الثروات الطاقوية أهمية وخطورة، إن على مستوى الأشخاص أو المجتمعات أو على مستوى الدول المشتركة لمنابعه ومناهله، ورغم ارتفاع تكلفة المياه، ونقص توفرها، بسبب تفاقم النمــو ســكاني والعمرانــي، وزيادة رغبات الناس واحتياجاتهم، وما طرأ لهطول الأمطار من التراجع، وانخفاض في نسبة التجميع والتخزين، إلا أن الحاجة على المياه ماسة ولا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال، فعند توفره تزدهر عملية التنمية والتطور والازدهار، وعند فقدانه هناك تكمن المشكلة[1]،

فالمياه التي سخرها الله على الوجه الأرض كثيرة ومصادرها متنوعة، إلا أن هناك أسباب متعددة تؤثر فيها وتجعلها تعاني مشاكل النضــوب والاختفاء، منها ما يمكن اعتباره ناجما من عوامل طبيعية، كخصــائص الأرض والمحيط الطبيعي، وتقلبات حادة في المناخ وتذبذب هطول الامطار والجفاف، ومنها ما كان ناجما من الإنسان وتصرفاته الطائشة[2]، رداءة استغلال **المياه** وسوء ادارتها، وضعف كفاءة إدارة برامج الري، ووضع ترتيبات غير كافية لتوزيع المياه، والاستخدام المتهور للمياه الجوفية مما يتسبب في استنفادها، وهدر كمية كبيرة من المياه الســطحية في البحر، بالتالي هذه الإدارة غير الرشــيد للمياه قد تؤدي إلى التوزيع الجائر للمياه بين المزارعين وعدم وصــول المقدار الكافي إليهم في الزمن المناســب، فهذا لا محالة يفضــي إلى العجز المائي في المستقبل القريب لا قدر الله[3].

(1) عبد الرحمن ديدوح، **الأمن المائي: الاستراتيجية المائية في الجزائر**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2017، ص10.

(2) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مصدر سابق، ص290.

(3) نفس المصدر، ص292.

ولا ترتبط مشكلة المياه بنقصها وهدرها فحسب، بل أيضا ترتبط بنوعيتها ونقاوتها، لأن تلوث المياه يعتبر من المشاكل المتفاقمة التي تعاني منها البشرية، وأشار أحد تقارير الأمم المتحدة أن 5 ملايين وفاة سنويا في افريقيا، وخمس هذه النسبة من الأطفال[1]،

خامسا: تذبذب هطول الأمطار:

إن مواعيد سقوط الأمطار له علاقة وطيدة بإنتاج الحبوب و مردوديته بدرجة كبيرة، إذ أن الأمطار سقوطها ليس كاف للحصول على إنتاج كمي ومردود جيد من الحبوب إذا لم تكن الأمطار المتساقطة متناسقة ومتوزعة بشكل مناسب عبر الموسم الزراعي وبما ينسجم مع نمو النبات، وكذلك نقص سقوط الأمطار في فصلي الخريف والربيع يؤثر على إنتاج الحبوب الشتوية تأثيرا كبيرا، لأن فصل الخريف هو فصل الإنبات، وفصل الربيع هو فصل النمو، ويتأثر كذلك إنتاج الحبوب بالجليد في منطقة الهضاب العليا والجهات المحاذية لها، وهبوب الرياح الساخنة في فصل الربيع، ويؤثر تكون الجليد في الربيع حينما تكون النباتات في فترة الأزهار بشكل كبير على تكوين الحبوب، ويؤدي إلى تلف السنابل وبالتالي ضعف الإنتاج[2]، ونظراً لأن الزراعات المطرية هو النمط السائد لذلك تؤدى التقلبات الشديدة في الطقس إلى تذبذبات كبيرة في الإنتاج الزراعي من عام لآخر[3]، وموجة الجفاف التي لحقت بأجزاء كبيرة من الأرض، منها أستراليا، التي تعتبر ثاني أكبر مصدر للقمح في العالم، حيث واجهت أكثر حالات الجفاف خطورة في تاريخها، وتعرضت دول أخرى للفيضانات كما حدث في الأجزاء الجنوبية والوسطى والغربية من إفريقيا، وفي آسيا ومنها الهند وبنغلادش بصفة خاصة، كما حدثت أيضا أعاصير في أمريكا اللاتينية وفي البحر الكاريبي[4]، ونلاحظ أن المتأثر من هذه المصائب الطبقة الكادحة الذين تعانون من الفقر، ودائما هم يتصدون لهذه الأخطار والنكبات بصورة دائمة، وهم الأقل قدرة على مواجهة آثارها؛ وكثير ما يعيشون في مناطق مهمشة وصعبة ونائية[5].

سادسا: التغيرات المناخية:

إن ظاهرة التغيرات المناخية غير المسبوقة، يترتب عليها تذبذبات في الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، حيث أن هذه التغيرات الحاصلة في المناخ، قد تؤدي إلى ارتفاع لدرجات الحرارة وما ينتج عنها من تغير في الضغط الجوي، والتالي ما نتج عنه من ظاهرة الاحتباس الحراري، الذي يحدث بسبب انبعاثات غاز

---

(1) حمزة قراوي، عبد الحميد دليمي، **تلوث الماء وانعكاساته على صحة الإنسان**، مجلة الباحث الاجتماعي، ع12، ربيع 2016، ص151.

(2) عيسى طوش، **مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، مصدر سابق، ص236.

(3)رائد صلاح، **الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من أثاره**، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إدارة الأمن الغذائي والتكامل الزراعي، الخرطوم، 2009، ص7.

(4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**، جامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص3.

(5) لجنة الأمن الغذائي العالمي، **الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية**، 2017، ص11.

الكاربون CO_2، كل تلك التحولات والتغيرات تؤثر سلبا على المحصول الغذائي وإنتاجه[1]، لأن تفاقم في درجات الحرارة يساعد على عملية تبخر المياه من الأرض وعلى عملية النتح عند النبات[2]، وقد صارت تداعياتها تشكل خطرا محدقا وكارثة متزايدة وذات أبعاد اقتصادية وصحية وأبعاد تتعلق بالسلامة وإنتاج المواد الغذائية الأساسية للبشرية[3]،

الفرع الثاني: المعوقات غير الطبيعية:

أولا: تفاقم النمو الديموغرافي للسكان: تعد قضية النمو الديموغرافي والتغيرات السكانية من المواضيع المهمة لما لها من تأثير على التنمية والازدهار، حيث يعتبر النمو المرتفع لمعدلات السكان معضلة تكابدها مجتمعات عدة، إذ تعد هذه المعضلة في كثير من التصريحات والدراسات أنها من العناصر المحدثة لمشكلة انعدام الأمن الغذائي، وأن هذه الزيادات غير مسبوقة وتفوق معدلات نمو إنتاج الغذاء في نفس المرحلة، مما أدى إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وفي توزيع السكان بين الارياف والحضر، وهذا نجم عنه انخفاض في نسبة عمال المزارع بسبب الهجرة وتفاقم عدد سكان المدن، مما أسفر عنه تدهور في فعالية الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي[4].

وهذا التغير فسوف يؤدي إلى اختلالات على مستوى عرض و طلب الغذاء، لأنه يشكل ضغطًا على الموارد الطبيعية، فينعكس ذلك بصور سلبية[5]، ويقال بأن العالم ينخرط في حرب عالمية ثالثة وهي حرب ضد الطبيعة، فالتهديدات مختلفة مثل الجفاف والتلوث وأزمة الطاقة وقلة الغذاء وارتفاع الأسعار والمجاعة، بما في ذلك الزيادة السكانية والاستهلاك المفرط، وانتشار الفقر في البلدان النامية، وقد وصف العديد من المخططين الاقتصاديين باعتبارها أكبر خطر نواجهه بدون حرب نووية، حيث هذا الخطر البيئي يتناسب طرديا مع الزيادة الهائلة للسكان و ما يصاحبها من استهلاك مفرط و إجهاد على الموارد الطبيعية، وحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة،

(1) المنظمة العربية للتنمية الغذائية، **تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية**، الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الغذائية، فيفري 2010، ص5.

(2) رضا عبد الجبار الشمري، **التحديات التي تواجه الأمن الغذائي**، جملة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، العراق، م12، ع04، 2009، ص241.

(3) فاتح حركاتي، **تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها**، أطروحة دكتوراه، 2018، بسكرة، ص 26.

(4) محمد ناصف، **دراسة تحليلية وصفية لعلاقة النمو السكاني بالأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مصدر سابق، ص152.

(5) ثامر البكري، **إنتاج وتسويق الحبوب وأثرهما على تحقيق استدامة الأمن الغذائي، دراسة وصفية لمحصول القمح في العراق**، ملتقى الدولي التاسع: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي،23-24 نوفمبر 2014، ص9.

فان القطاع الزراعي العالمي سيواجه تحديات كبيرة في العقود الأربعة المقبلة، وسوف يزداد الطلب على الغذاء نتيجة لاستمرار النمو الديموغرافي[1]، حيث تجتمع العديد من العوامل المتنوعة لتأثر على طلب وإنتاج وتوزيع الغذاء على مدار العشرين إلى الأربعين سنة المقبلة[2].

على الرغم من حدوث تطور كبير في القطاع الزراعي من زيادة في الإنتاج المحلى من مختلف الجوانب، إلا أن الزيادة المطردة في السكان تعمل على زيادة الطلب وتزايد الاستهلاك المحلي بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي لكثير من السلع الغذائية الضرورية[3].

والنمو الديموغرافي يؤثر على الأمن الغذائي من جهات كثيرة منها[4]: **أولا:** الحاجة إلى المزيد من الغذاء لتحقيق احتياجات السكان الجدد، وهذا الحمل الثقيل يقع بطبيعة الحال على كاهل الزراعة، كما أن هجرة السكان الريفي إلى المناطق الحضرية يضيف للزراعة أعباء، بسبب تحول نوع الغذاء المرغوب فضلا عن كميته، **ثانيا:** الخصم من الموارد الطبيعية الزراعية لتحقيق احتياجات السكان الجدد في المجالات الأخرى، **ثالثا:** في الكثير من الحالات الاستثمارات وفوائض الزراعة التي يمكن أن توجه للتنمية الزراعية تؤخذ لتنمية قطاعات ليست بنفس الأهمية، تحت ضغط احتياجات السكان الجدد، **رابعا:** يمكن أن يسبب النمو السكاني مشقة شديدة الأثر في البيئة، بدءا بالرعي المتعسف، وإبادة الغابات، ومرورا بتلوث البيئة، وحتى تآكل مورد الوعاء الوراثي، وما يثير القلق على مستوى العالم ليس هو مجرد الزيادة السكانية ولكن الاتجاه المتسارع لهذه الزيادة.

وهذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغير جوهري في توزيع السكان بين الريف والمدن، مما يؤدي إلى تزايد كبير لسكان المدن[5]، حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، مما ينتج عنه تراجع في أداء القطاع الزراعي، مما يحدث إزدحاما وتفاقما للساكنة في المدن، مما ينجم عن ذلك نقص الغذاء وسوء التغذية، و يؤدي ذلك إلى انتشار الأمية وتفشى الجهل والجريمة بين الناس [6]، وفي هذا الصدد أكدت بعض الدراسات على أن سوء التغذية يعطل قدرة الناس على تنمية مهاراتهم كما يخفض

(1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم** ،2011، روما، ص4.

(2) مكتب الحوكمة للعلوم، مستقبل الغذاء والزراعة "نظرة مستقبلية": **التحديات والاختيارات من أجل الاستدامة العالمية**، موجز تنفيدي، لندن، 2011، ص6.

(3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**، مصدر سابق، ص228.

(4) **الأمن الغذائي للوطن العربي**، مصدر سابق، ص14.

(5) عائشة نساب، **إعادة الاعتبار للدور المنوط لسكان الأرياف في استدامة الأمن الغذائي**، الجزائر نموذجا، ملتقى الشلف 2014، ص6.

(6) رائد وصلاح، **الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من أثاره**، مصدر سابق، ص9.

إنتاجيتهم في العمل[1]، ونقصـــه في مرحلة الطفولة يؤثر على النمو العقلي والبدني، ويعطل المقدرة على التعلم وإيجاد فرص العمل.

علاوة على ذلك فإن بعض الدراسات أيضا تطرقت إلى الزيادات السكانية واعتبرتها من الموارد المحلية الثمينة، والمشكل ليس فيها بل في السياسات المتبعة والحكومات المتعاقبة، وإنما النمو السكاني المتوازن له تأثير إيجابي في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، شريطة أن يتم التحكم في هذه الزيادة وأن تكون مستغلة الاستغلال الأمثل وغير المهمش، وأن تكون الزيادة متناسبة مع الخطط والسياسات الاقتصادية والبرامج الاجتماعية والمناهج التعليمية التبعة[2].

وفي هذا الصدد صدر كتاب عنوانه "كيف يموت النصف الآخر من العالم"، حيث قام صاحبه بتنبيه الدول الغربية إلى قضية مهمة، مما جاء فيه: "عوضا من تلقين مجتمعات الدول الفقيرة كيف يعيشون وكم ينجبون الأطفال، يجدر بنا في الدول الغربية أن ندقق النظر في الدوافع والاسباب التي تدفعنا إلى هذا التطفل والفضول، فنحن نخشى بلا ريب من تفاقم عدد شعوب العالم الثالث لأنه قد يقتضي منا في قادم الأيام ما نحن مدينون لها به ويزاحموننا على حد معيشتنا" [3]، وصاحب الكتاب يعلم جيدا خبايا الأمور في المجتمع الغربي.

وفي ضوء ما أسفرت عنه الدراسات السابقة فإن مجتمعات كثيرة أدركت في هذا العصر قيمة الموارد البشرية، وقطعت أشواطا مهمة في اكتشاف قدرات الإنسان وتكوينه ومساعدته ليكون ثروة ثمينة في كل المجالات، وهذا مما يساعد على تحسين مستويات الدخول والقضاء على الفقر، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي في المجتمع[4].

لذلك فإن الجو الاقتصادي الحر العادل سيلعب دور ضابط الإيقاع في التوازن بين التنمية الاقتصادية والتغيرات السكانية، ولا يوجد بينهما تضارب بل هناك تناغم وانسجام[5]، وخاصة إذا ما احتلت فئة الشباب النسبة المرتفعة، وكانت فئة متعلمة وصالحة ولها الولاء للوطن، واستغلت من قبل المجتمع الاستغلال الأمثل،

---

(1)رائد وصلاح، **الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من أثاره**، مصدر سابق، ص9.

(2) خالد علي العجيلي المحجوبي، **السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية**، مجلة المالية والأسواق، ص88.

(3) سوزان جورج، **كيف يموت النصف الآخر من العالم**، ترجمة: خوري كمال، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، 1981، ينظر: هاجر خلالفة، **الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**، مصدر سابق، ص28.

(4) محمد أوصيف، **النمو الديموغرافي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة مسيلة، م06، ع10، جوان 2016، ص107.

(5) خالد علي العجيلي المحجوبي، **السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية**، مصدر سابق، ص89.

فإنها حتما ستسهم في تحريك النمو الاقتصادي، وستؤثر تأثيرا إيجابيا في سوق العمل وفي تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى تفعيل الاقتصاد الوطني[1]،

إن مشكلة الغذاء في العالم ليست مشكلة إنتاج الغذاء فحسب، لأن الإنسان ينتج أكثر مما يستهلك، بل المشكلة مرتبط بتكوين الإنسان الماهر الصالح الذي له ولاء للوطن، والإرادة السياسية الصادقة التي تعمل من أجل الوطن، وحسن إدارة الأسواق الداخلية والخارجية أيضا[2]،

ثانيا: ضعف الكفاءة الاقتصادية ونقص العمالة الماهرة:

الإنسان هو أساس التنمية وعامل رئيسي في الإنتاج، وفي نفس الوقت له دور كبير في استفحال أزمة الغذاء وفي استنزاف للخيرات والموارد وتلويث المحيط، ومن هنا يتبين لنا أهمية إعطاء مكانة للعنصر البشري وتنميته والمحافظة على سلامته لأنه الركيزة المهمة في دفع عجلة التنمية، وتنوه الدراسات إلى أن مستوى التعليم والتدريب على المهارات والتوجيه المتواصل للإنسان، له تأثير إيجابي على الموارد والإنتاج والبيئة المحيطة به، فالعامل الذي لم يتمكن من الحصول على مستوى علمي لائق، تكون إنتاجيته أقل بالنسبة مردودية من غيره، حيث يقل ابداعه وتضعف حذاقته، علاوة على ذلك تضعف حصيلته الإنتاجية، مما يفقده من تحقيق دخل محترم، وإمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة، وصعوبة تكيفه مع تغيراتها وتطوراتها،

فتطبيق الخطط الزراعية وإمكانية استعمال التقنية الزراعية الحديثة في السقي والحصاد، والاستعمال الكفوء للأسمدة والمبيدات والكمية المناسبة والنوعية المطلوبة كل هذا متوقف على وعي الإنسان ومستوى تعلمه ومهارته وخبرته في الزراعة، فجهله قد يؤدي على استعمال المبيدات والأدوية الكيماوية بتهور، وأيضا اسراف المياه واستعمال السيء للبذور[3]، وهذا مما ينجم عنه آثار سلبية ونتائج عكسية.

يعاني القطاع الزراعي من نقص كبير في الإطارات الفنية من مهندسين وتقنيين زراعيين وخاصة ذوي الكفاءة المرتبطين بالأرض والساهرين على تطوير الإنتاج الزراعي ورفع مردوديته، ويرجع هذا النقص إلى امتصاص القطاعات الأخرى لليد العاملة الماهرة وذات التأهيل بما تقدمه من مداخيل وأجور مرتفعة وامتيازات اجتماعية وصحية، وبالتالي ما ينتج عنه من هجرة سكان الأرياف والقرى –وخاصة فئة الشباب– نحو المدن الحضرية وشبه الحضرية، لأن المناطق الريفية محرومة من الخدمات والهياكل التعليمية والصحية.[4]

---

(1) المصدر نفسه، ص95.

(2) بلقاسم الطبابي، **الموت في مصر والشام، النكبات الديموغرافية في العهد المملوكي**، ج1، دار التونسية للكتاب، ص172.

(3) رضا عبد الجبار الشمري، **التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي**، مصدر سابق، ص250.

(4) عيسى طوش، **مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، مصدر سابق، ص240.

والتدهور المتفاقم الذي تشـــهده البيئة راجع إلى الإنســـان الجاهل غير المتعلم، وادارته غير الكفأة وتصرفاته غير الرشيدة، التي احدثت فسادا في النظام البيئي واختلالا في التوازن الوسط الطبيعي، الذي لا يقدر للموارد المسـخرة قيمتها ويقوم باسـتنزافها، والافسـاد فيها، إذ يهدد حياة الكائنات فيها، من التصـرفات التي تهدد الأراضـــي الصـــالحة للزراعة الرعي الجائر من طرف أفراد متخلفين وغير متحضـــرين، حيث يقومون بالاسـتغلال الزائد عن الحاجة للموارد غير المتجددة ولا يعيرون لها أي اهتمام، وهذا الفسـاد يسـهم في ظهور مشـاكل عويصـة في الطبيعة، مما ينعكس ذلك سـلبا على تعزيز الأمن الغذائي في المسـتقبل القريب[1]، وقد قامت جامعة "أكسفورد" البريطانية من خلال علمائها بدراسات فحواها أن أراضي زراعية واسعة، ومساحات رعوية بالقارة الافريقية سـتندثر وتنقرض بحلول 2040، إن لم يوقف الإنسـان تصـرفاته المشـينة اتجاه موارده الطبيعية[2].

تبعا لما سـبق نسـتنتج أن العلاقة بين التخلف الإنفاق على البحث العلمي عكسـية تماما، كلما كان الإنفاق ســـخيا على تدريب الإنســـان وتطوير البحث العلمي، كلما كان التقدم والازدهار وإيجاد الحلول للمشـاكل العويصـة التي يعشـها المجتمع، ويرجع أثر انعدام الاهتمام بمراكز البحث العلمي وتمويلها على صعوبة التواصـــل مع المهنيين واشـــراكهم في العملية التنموية، وللخروج من هذا المأزق على المجتمع أن يبحث بمعية الحرفيين والمتخصصين كل في مجاله عن سبل تطوير الأوضاع عامة وتحقيق الأمن الغذائي خاصة، ومحاولة ربط خطط التطوير والتنمية باحتياجاتهم وتطلعاتهم[3].

ثالثا: التبعية العلمية وعدم امتلاك التكنولوجيا:

لابد من مواكبة العصـــر وتوفير كل الوســـائل الحديثة والتقنية المتطورة حتى نتمكن من تحقق الأمن الغذائي المنشـــود، منها الآلات الزراعية والبذور الممتازة، والاسمدة والمبيدات، وأيضـــا المناهج الحديثة المبتكرة السقي، البحث عن الطرق والوسائل المتطورة في تسويق السلع والخدمات[4].

في حقيقة الأمر لا تعتبر التقنية الحديثة المتاحة وحدها قادرة على تغيير الظروف المعيشـية الصـعبة، فهي متوقفة على رغبة الإنسـان وتضـحياته، مهما توفرت الأسـاليب الفنية والتقنية الحديثة، فإنها تواجه بالفشـل الصعوبات

(1) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مصدر سابق، ص282.

(2) محمد تمامي، مصعب جعفورة، **مشاكل البيئة السهبية في الجزائر، مجلة التمكين الاجتماعي**، جامعة الاغواط، ع04، ديسمبر 2019، ص67.

(3) قاسم صبحي، **تحديات الأمن الغذائي**، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2009، عمان، الأردن، ص71.

(4) رضا عبد الجبار الشمري، **التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي**، مصدر سابق، ص246.

إذا لم تجد الإرادة الصادقة في التغيير وإصلاح الوضع الحالي، لأنه في كثير من الأحيان تكون تكنولوجيا التي تم استيرادها تحمل معها بوادر الفشل والاخفاق، ولا تتناسب مع النظم الزراعية المحلية.

معظم الدول كانت تعول و بشـــكل كبير على اســـتيراد الســـلع الرأسمالية و التكنولوجيا من دول الشـمال، ولم تأل جهدا على استحداث أو ابتكار التكنولوجيا التي تمكنها من إنتاج غذائها بنفسـها، بالكمية والنوعية والتوقيت المناسب الذي تريده، إلا أنها انبهرت بمنتجات الثورة الغربية باحثة عن ما يسمى بالتكنولوجيا الصلبة المجسدة في معدات متطورة، ومناهج مسطرة، و أغفل عن الجانب المعرفي الذي يطلق عليه بالتكنولوجيا الطرية، و بالتالي صار عندنا دول مهتمة بتطوير القاعدة المعرفية الذاتية، والدول تعمل على نقلها بما لديها من إمكانيات مالية، و قد كتب الخبير الاقتصـادي المهدي المنجرة في الموضـوع حيث يقول : "أنه لا جدوى و لا أمل فيما يســمى "نقل التكنولوجيا" فما يتم نقله تحت غطاء هذا المصــطلح هو مجرد مواد عفا عنها الزمن، و بأثمان لا مبرر لها، أما التمكن من التكنولوجيا فهو نتيجة عمل و بحث ذاتي، و ذلك مسـار يسـتحيل بيعه أو شراؤه، و لا سبيل للوصول إليه إلاّ باكتساب المعرفة و تنشيط الابتكار، و فتح هذا المنهج ثغرة واسعة تنفذ من خلالها الشركات و الدول المتقدمة لتفرض شروطها وتبسط سيطرتها"[1]، ونلاحظ أن دول العالم الثالث لم تشـــجع العلوم الابتكارية الحديثة، واعتبرتها علوما تجريدية باهظة التكلفة، لذلك لا تجد لتلك الدول العدد الكافي من العلماء و المؤهلين و الخبراء الذين يمكن اللجوء إليهم لحل المشـــكلات التي تعترض عملية التنمية والرقي الاقتصادي[2].

وهذا أثر بدوره ســـلبا في وتيرة تطوير العلوم التطبيقية التي لها تأثيرها المباشـــر على القدرة في تلبية الحاجات الأساسية بما في ذلك الأمن الغذائي وتوفير الماء والطاقة وتحسين الوضع الصحي، فضلا عن تأثيرها في القدرة على الحفاظ على البيئة،

ولم يحدث هذا الاهتمام بتطبيق هذه العلوم الابتكارية الحديثة إلاّ في أقطار محدودة ومعدودة، كالهند مثلا التي كانت تمثل أكبر مستورد للحبوب، ولكنها تمكنت بسـرعة بتطبيق التكنولوجيا الزراعة الحديثة وخاصـة القمح المكسيكي والذي ساعدها على تحقيق اكتفاء ذاتي في الحبوب منذ منتصف السبعينيات، الأمر الذي عرف "بالثورة الخضـــراء" وهذا نتيجة الاهتمام بالبحث العلمي واكتشـــاف لأنواع جديدة من الســـــــلالات ذات الإنتاجية العالية [3].

(1) محمد محمود الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي المشترك**، المعهد العربي للتخطي، الكويت، ماي 1993، ص 24.

(2) زليخة بلحناشي، **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**، مصدر سابق، ص48.

(3) البلاوي حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ماي2000، ص94.

رابعا: ارتفاع أسعار الغذاء:

من مظاهر انعدام الأمن الغذائي ارتفاعات قياسية في أسعار الغذاء، حيث بلغت ذروتها في منتصف سنة 2008، وأصبح ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وتقلبها يشكلان ظاهرة طويلة الأمد، كما حدث انخفاض الاحتياطي الغذائي العالمي إلى أدنى مستوياته على مدى ثلاثين سنة وكذلك أصبحت أسواق السلع سريعة التقلبات نتيجة للمضاربات[1] حيث تؤثر تأثير مباشرا على الاستهلاك.

كما ونوعا[2]، ومن أهم وجهات النظر التي تناولت هذا الدور للأسعار هي النظرة النيوكلاسيكية[3]، وهي تؤمن بإحداث التنمية بتطبيق النموذج الرأسمالي، وترى أن أسباب التخلف ترجع إلى ضآلة الموارد الذاتية اللازمة للتراكم، ولابد من تحرير الاقتصاديات ورفع الحماية وتشجيع تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، بذلك فهي تحدد أسباب التخلف بعوامل ذاتية فقط[4].

مما أدى إلى انتشار القلق الاجتماعي[5]، والنزوح نحو المدن، وظهور السكن العشوائي في أطراف المدن الأمر الذي يشكل تهديداً مباشراً للأمن الاجتماعي، والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات، وتفشي كثير من الجرائم وأنماط السلوك المنحرف، مثل السرقة والاحتيال والدعارة والتسول، وظهور موجات متعددة من الغضب والاضطرابات التي تهدد الاستقرار في دول كثيرة بسبب مشكلات نقص الغذاء والمواد الأساسية، والعلاقة بين الأمن الغذائي وبقية حلقات الأخرى علاقة تماثلية، حيث يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى تدهورها جميعاً، ويشكل تهديداً خطيراً لأهم المبادئ والقيم المرتبطة بالحق في الحياة والكرامة الإنسانية وبالتالي يعتبر من أهم مهددات الاستقرار والأمن على المستوى المحلي والقومي والإقليمي والدولي[6]

ويعتبر انعدام الأمن الغذائي على المستوى القومي من أهم أسباب التدخل الخارجي تحت مظلة تقديم المساعدات الإنسانية والغذائية وما يصاحب ذلك من تأثير ثقافي وأخلاقي وأمني[7]

---

(1) عائشة بوثلجة، محمد راتول، **أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية**، اكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، مصدر سابق، ص97.

(2) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، ص21.

(3) ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها "ألفريد مارشال Marshall. A"و "فيكسل Wicksell.K"و"كلارك Clark.J"، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، ينظر: عبلة عبد الحميد بخارى، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، ج3، ص34.

(4) عبد الرحمن بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، مصدر سابق، ص35.

(5) كوليانج وكاثرين لونج، **أطعم الجوعى اليوم وغدا**، ص18.

(6) الطيب منير صديق، **المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي**، نفس المصدر، ص3.

(7) نفس المصدر، ص15.

يؤثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية على المستهلك من عدة جوانب أهمها[1]:

- تغير إدارة النفقات الشخصية وتحول أنماط الاستهلاك العامة لدى الأفراد بما يتناسب هذا الارتفاع وضمن سلم المتطلبات الجديدة، بحيث يبدأ بالضروريات ليتدرج إلى المحسنات.
- تأثر البنية الغذائية للمستهلكين بارتفاع الأسعار، حيث بعض الدراسات تشير إلى انخفاض واضح في استهلاك الأسر بفعل ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وخاصة محدودة الدخل من السلع الغذائية الأساسية اللازمة لصحة المواطنين مما أدى الى انتشار الأمراض الناتجة عن سوء التغذية.

ومن العوامل المؤثرة في ارتفاع الأسعار، انخفاض إنتاجية الموارد والتنمية المتذبذبة في الإنتاج الزراعي وتدني القوة الشرائية لدى العمال والفقراء، وانتشار البطالة والافتقار إلى التكنولوجيا وأساليب الزراعة الحديثة واستخدام الأسمدة الكيماوية، وتشغيل آلات الحرث والحصاد، فضلا عن وسائل نقل المحصول، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الغذاء[2]، وهذا يؤدي في النهاية إلى الفقر وعدم إمكانية الوصول إلى الغذاء الكافي الملائم بسهولة، وزيادة على ذلك عدم وجود نظام تجاري منفتح وغير تمييزي يشجّع الزراعة والتنمية الريفية، وعدم وجود بنية تحتية ملائمة لتقليص خسائر ما بعد الحصاد، وتوفير النفاذ إلى الأسواق، مع تفاقم هدر الأغذية[3]،

ومما زاد لطين بلة زيادة استهلاك الغذاء الذي تشهده الدول الكبرى مثل: الصين والهند، وباقي الاقتصاديات الناشئة في العالم، حيث دخلت في منافسة شرسة على الموارد الطبيعية، وهو ما يجعل ارتفاع أسعار لجميع أنواع المواد الخام أمرا محتوما، والافتقار إلى نظم حماية اجتماعية فعالة، بما في ذلك شبكات الأمان وعدم الاهتمام الكافي بدور المرأة وإسهامها في التنمية، واستفحال المسائل الاقتصادية والاجتماعية لقضايا الجوع.

خامسا: فشل السياسات الزراعية:

مفهوم السياسات الاقتصادية: تتمثل السياسة التنمية الاقتصادية في "مجموعة من القوانين والإجراءات الحكومية التي تتخذها بهدف تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة"، ولعل أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على الطلب على الغذاء هي سياسات إعادة توزيع الدخل الوطني، قصد إحداث تغيرات في الإنتاجية الزراعية، وذلك من خلال الدعم الغذائي والمدفوعات التحويلية[4]،

(1) زين العابدين طويجيني، **الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله**، مؤشرات كمية دالة، مصدر سابق، ص10.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**، جامعة الدول العربية، ص3.

(3) لجنة الأمن الغذائي العالمي، **الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية**، 2017، ص9.

(4) فالحة قطاب، **إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية**، مصدر سابق، ص34.

السياسات والخطط والمناهج الاقتصادية تشكل وسيلة من الوسائل التي تضعها الحكومات لدراسة التحديات والمعوقات التي تعرقل تحقيق الأمن الغذائي، والبحث عن حلول ملائمة للتحديات وموافقة مع التطلعات والآفاق المخطط لها، ويعقب ذلك وضع استراتيجيات مناسبة لتعزيز أفضل الأهداف في الأمن الغذائي[1]، لكن العائق الأساسي الأول يكمن في سوء تسيير القطاع الزراعي، وما يسفر عنه من الإدارة المتخلفة المخول لها تسيير هذا القطاع، مما ينتج عنه اضطراب الخطط الزراعية، وعدم تنفيذ السياسات الزراعية، ولا تحقق هذه السياسات قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، وعجزها عن تلبية حاجيات ومتطلبات المجتمع، والبعيدة عن الطموحات والآفاق، وتكريس التبعية للخارج وتعريض الوطن للابتزاز الخارجي،

كون هذه السياسات عاجزة عن حل بعض الإشكالات التي يرفل فيها الاقتصاد من تفتيت الأراضي الزراعية واستنزافها وسوء استعمال الموارد المائية والمشكل العقاري الذي يحد من استغلالها، هذا الواقع الذي يفسر اخفاق الخطط والسياسات المتبعة وعدم استطاعتها في تنمية قطاع الزراعة فضلا عن الارتقاء في تعزيز الأمن الغذائي[2]، وفي تقرير للأمم المتحدة صرحت أن هذه السياسات والخطط قد تكون في بعض الأحيان هي السبب في تفاقم مشاكل انعدام الأمن الغذائي[3]، لذلك لابد أن تكون السياسات المنتهجة مدروسة بعناية فائقة، وأن تستوحى من مكان وزمان المنطقة التي تنفذ فيها تلك السياسات.

ومن أسباب اخفاق السياسات الاقتصادية: إعطاء الاولوية للأهداف السياسية، وإهمال القطاعات الحيوية، والعراقيل التي تصيب القطاع الزراعي وتعتري طريقه، مثل المعوقات الطبيعية والإدارية والفنية، فضلا عن معوقات ضعف التكنولوجيا وتفشي البيروقراطية[4]، وعدم كفاية المختصين في الميدان الزراعي، مما أدي إلى ضعف الاستفادة من التقنية الحديثة[5]، وما نتج عنه تأخر الأساليب المستخدمة في إنتاج المحاصيل وفي استعمال المدخلات المحسنة من الأسمدة والمبيدات، وضآلة المبادرات الاستثمارية الجادة في القطاع الزراعي.

(1) رضا عبد الجبار الشمري، **التحديات التي تواجه الأمن الغذائي**، مصدر سبق، ص247.

(2) ابتسام حاوشين، **السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، م03، ع02، ديسمبر 2014، ص119.

(3) الأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، **التغذية والنظم الغذائية**، http://www.fao.org/3/i7846ar/i7846ar.pdf. مارس 2018، ص48.

(4) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر**، مصدر سابق، ص281.

(5) ابتسام حاوشين، **السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**، مصدر سابق، ص120.

سادسا: تأثير الجريمة المنظمة على تحقيق الأمن الغذائي:

إن انعدام الأمن الغذائي له علاقة وطيدة بتفشـــي الجريمة المنظمة في كل مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتؤثر الجريمة المنظمة في تكريس العجز الغذائي من خلال صرف بعض المزارعين عن الإنتاج الغذاء إلى إنتاج المواد الممنوعة أو المشبوهة التي لا تمت إلى الغذاء الصحي بصلة، أو بتركها وكرائها لأصحاب الجريمة الذين يحولونها إلى حيازات لزراعة الحشائش والمخدرات القاتلة، هؤلاء كائنات لا يرحمون الناس ولا يشفقون عليهم، وهدفهم الوحيد جمع المال بأي وسيلة كانت، وتنشط هذه الآفات في البلدان المتخلفة التي لا يحكمها القانون المطبق فوق الجميع، والتي تكون الحكومات والرقابة غائبة عما يقع في أهم قطاع في البلد، حيث المساومات والتهديدات والاغراءات التي تقدم للمزارعين كبيرة وسخية جدا[1]، ويصل بهم الأمر إلى قتل من يقف أمامهم ويرفض عرضهم، ويستمسك بالقيم والمبادئ الأخلاقية التي تربى عليها[2]،

وكذلك تؤثر هذه الجريمة على الأمن الغذائي من خلال استيراد سلع غذائية متوفرة في البلد لكن بأسعار منخفضة، حتى تكسر ظهور مزارعيها ومنتجيها، حيث تجعلهم يهجرون مزارعهم ويستبدلونها بزراعة أكثر ربحا لهم ومغنما وأقل تعبا ومشقة وهي المخدرات[3]، في ظل بلوغ هذا المستوى من تحول الأراضي الزراعية إلى سلع غير غذائية سيؤثر لا محالة على تحقيق الأمن الغذائي من جوانب كثيرة منها[4]:

-حدوث اضطرابات في إنتاج السلع الغذائية بفعل التحول في محاصيل الأراضي التي ألفت إنتاج مواد غذائية أساسية، ونتيجة ذلك سجل معاناة بسبب العجز الغذائي مرده إلى تغير إنتاج الأراضي إلى زراعة مواد غير غذائية ومشبوهة، والتغير في التركيب المحصولي للزراعة، حيث حل التوسع في زراعة المخدرات مكان المواد الغذائية التي يحتاج إليها الناس في معاشهم، مثل الحبوب والبقوليات والعنب واللوزيات، حيث تشير الدراسات إلى أن مساحة زراعة هذه المواد المخدرة قد تضخمت بصورة رهيبة، وبالمقابل سجل تقلص في الزراعات المهمة مثل زراعة الذرة الممتازة، وتعود أسباب هذا التغير إلى الربح الذي تذره هذه الزراعة والكميات المرتفعة التي تخرجها الأرض، مقارنة بزراعة غيرها من الغلال والمنتجات[5].

---

(1) سفيان كعرار، **تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية**، م04، ع01، جوان 2020، ص62.

(2) RIZZOLI, Fabrice (2010). « **Pouvoirs et mafias italiennes**. **Contrôle du territoire contre** P43.,**État** de droit », pouvoirs, n° 132 : le crime organisé

(3) سفيان كعرار، **تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي**، مصدر سابق، ص62.

(4) المصدر نفسه، ص64.

(5) إسماعيل عبد الله محرم، **الزراعة البديلة للقات**، مركز عبادي، صنعاء، اليمن، 2003، ص19.

-ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية واختلال معدلات إنتاجها، بسبب ميل المنتجين لها إلى سلع بديلة غير مغذية، وهذا ما يؤدي إلى اللجوء للاستيراد لتعويض أثر انخفاض الغذاء، ومما ينعكس ذلك على الجانب السياسي والاقتصادي للدولة ويعرض سيادتها للخطر[1]،

-استنزاف الموارد المائية بمقادير مهولة بفعل زراعة الحشائش والمخدرات، على حساب زراعة المحاصيل الغذائية الضرورية لتعزيز الأمن الغذائي، وهذا ما يؤثر سلبا على مستقبل المجتمع في المحافظة على الأمن المائي الذي هو أصل كل نهضة وازدهار[2]،

هذه العصابات إن لم تحارب وتجزر فإنها تصير لها جذور طويلة هنا وهناك في الداخل والخارج، فتتمكن من استخدام ضد تحقيق الأمن الغذائي المحلي حتى الطائرات والسفن والهياكل التحتية للوطن، وهذا أمر خطير للغاية[3].

(1) هاني عرموش، **المخدرات إمبراطورية الشيطان: التعريف، الإدمان، العلاج**، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1993، ص9.

(2) سفيان كعرار، **تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي**، مصدر سابق، ص64.

(3) المصدر نفسه، ص60.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة على الأمن الغذائي:

شـــهد العالم مجموعة من المتغيرات والتحديات التي أعاقت التنمية الاقتصـــادية، إذ نتج عن تلك المتغيرات آثارا خطيرة على الســـاحة العالمية الاقتصـــادية والاجتماعية[1]، وآثار هذه التحديات على الأمن الغذائي متعددة أيضـــا، من هذه المتغيرات ما يعرف بالعولمة التي تعمل على نقل مركز القرار الاقتصـــادي والاجتماعي إلى خارج الدولة[2]، من خلال النظريات والأنظمة التي اســـتحدثها النظام الرأسمالي العالمي، هذا النظام الذي له علاقة بما يقع اليوم من اندلا ع لحروب ونزاعات ونشـــوب ثورات وحدوث انشـــقاقات وانفصـــالات داخلية وخارجية، وبالتالي ما نتج عن ذلك ملايين من الفقراء والمعوزين في أنحاء العالم، والمجاعات المنتشرة هنا وهناك، والأمراض الفتاكة التي غزت العالم[3].

وكل هذه المعاناة وغيرها من تداعيات التأخر والتقهقر الاقتصـــادي في البلدان المتخلفة مردها إلى ارتباط هذه الدول الوثيق بتلك المنظمات العالمية التي تهدف أصلا إلى تحقيق مصالح الدول العظمى وجر الدول الفقيرة إلى التخلف والتبعية[4]، أو ما يســـمى اليوم بالاســـتعمار الجديد[5]، وما لها من تكتيكات الهيمنة والسيطرة التي تستخدمها محل الاستعمار العسكري المباشر، لذلك معظم دول العالم الثالث اليوم رغم توفرها على الموارد الطبيعية من أراضي زراعية وموارد مائية وبشرية، لكنها لم تستطع تحسين مستوى إنتاجها الغذائي بالشكل الذي يحقق أمنها الغذائي، ولم تستطع الحد من اتساع الفجوة الغذائية ولم يتسنى لها أن تستجيب للطلب المحلي المتزايد[6].

الفرع الأول: آثار الاستعمار على تحقيق الأمن الغذائي:

للمشكلة الغذائية خصائصها في الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة، فهي تتّسم بالحدة بصورة خاصة في البلدان النامية والمتخلّفة، نظرًا للإرث الاستعماري وما خلّفه من نمط إنتاج في هذه البلدان، قاصر بنيويًا عن تلبية الحاجات الغذائية للسكان، لأن الاستعمار مثلا أجبر الفلاحين على زراعة المحاصيل النقدية مكان المحاصيل الغذائية، وإجبار اقوى العمال على ترك حقول قريتهم للعمل كعبيد او بأجور ضئيلة جدا في

---

(1) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مصدر سابق، ص322.

(2) علي خالفي، **الأمن الغذائي وأثر المتغيرات العالمية**، مجلة إدارة، المدرسة الوطنية للإدارة، حيدرة، الجزائر، م10، ع02، ديسمبر 2000، ص173.

(3) علي محمد الله الحوا مده، **نظرية النظام العالمي الرأسمالي وموقع المنطقة العربية منها**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، م02، ع01، جوان 2012، ص248.

(4) ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، دار الحقيقة الدولية، بيروت، ط1، 2000، ص154.

(5) **الاستعمار الجديد**: يطلق عادة على المستعمرات السابقة بعد حصولها على الاستقلال السياسي، إلا أنه تبقى الهيمنة والسيطرة للدول الغربية الاحتكارية على الإنتاج والتسويق في المستعمرات السابقة. ينظر: جوردان مرشال، **موسوعة علم الاجتماع**، مصدر سابق، ص160.

(6) زين العابدين طويجيني، **الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله**، مصدر سابق، ص1.

المزارع، وكذلك شجع الاعتماد على الغذاء المستورد، ومنع الفلاحين المحليين من التنافس مع إنتاج المستوطنين والأجانب[1]، هذه أدلة قاطعة على محاولة تنمية التخلف والفقر والاحتياج للآخر[2]، وعلينا ان ندرك أن الاستعمار يمثل العدو اللدود للشعوب الفقيرة المستعمرة.

لذلك نجد أن معظم الموارد التي يتم استخراجها من الدول الفقيرة ليست لصالح أهل ذلك البلد، وإنما لصالح من تصدر إليهم من الدول الاقتصادية العظمى، وعلى سبيل المثال فإن زامبيا والكونغو ينتجان كميات ضخمة من النحاس ولكن ذلك الإنتاج يذهب لصالح أوروبا وأمريكا الشمالية، ولا يبقى لأصحاب تلك الموارد إلا الفتات، وتعمل الدول العظمى جاهدة على إطالة أمد التخلف في البلاد الغنية بالموارد حتى تتمكن بسهولة الهيمنة عليها، وتجدر الإشارة إلى أن هناك تناقضا ظهر في كثير من دول العالم، كلما كانت الدولة غنية بالموارد الطبيعية، كلما كانت فقيرة الأفكار التنموية في واقع الأمر.

الفرع الثاني: قابلية الاستعمار لدى الشعوب المتخلفة:

ثمة مشكلة كبرى تتمثل في أن الناس في كثير من دول عالم، قد تعرضوا لأزمة نفسية وثقافية جراء الاستعمار الغاشم الذي احتل دولتهم، وأخذ زمام الأمور ردحا من الزمن، حيث أثر فيهم وفي نفوسهم سلبا، حتى قبلوا على الأقل الرؤية الأوروبية لقضيتهم، ويعني ذلك أن الأفريقي ذاته يحمل شكوكا حول قدرته على تطوير بيئته وتحريرها، وفي لحظة معينة من الزمن ظهر استغلال الإنسان للإنسان، وهنا أصبح عدد قليل من الناس أثرياء وعاشوا في رفاهية من خلال عمل الآخرين، وتتمثل إحدى الوسائل المألوفة التي يشاهد فيها استغلال إحدى الأمم أختها من خلال التجارة، وعلى سبيل المثال عندما نتناول صادرات الإنتاج الزراعي من أفريقيا وارداتها من السلع المصنعة من أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، فهي التي تحدد أسعار المنتجات الزراعية وتقوم بإخضاع هذه الأسعار لتخفيضات متكررة، وفي الوقت نفسه يتم تحديد أسعار السلع المصنعة عن طريقهم، وذلك بالإضافة إلى معدلات أجور الشحن على السفن التابعة لهم، وتخضع معادن أفريقيا بالطبع لنفس ما تخضع له المنتجات الزراعية فيما يتعلق بالأسعار، وإن مجمل علاقة الاستيراد والتصدير بين أفريقيا والأطراف التجارية الأخرى عبارة عن تبادل غير متكافئ واستغلال جائر.[3]

إن المشكلة الغذائية ذات بعد عالمي شامل (كوني)، سواء من حيث طابعها الإنساني، أم من حيث ترابطها الوثيق مع المهمة المعقّدة، المتمثّلة بتذليل التخلّف الاقتصادي والاجتماعي في الدول المستعمَرة سابقًا

---

(1) فرانسيس مورلاييه، **صناعة الجوع (خرافة الندرة)**، ترجمة أحمد حسان، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983، ص135.

(2) والتر رودني، **اوروبا والتخلف في افريقيا**، ترجمة أحمد قصير، دار عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص268.

(3) والتر رودني، **اوروبا والتخلف في افريقيا**، مصدر سابق، ص32.

والتابعة، فعدم تلبية الحاجات الغذائية لعدد كبير من سكان البلدان النامية والمتخلّفة لا يشكّل عائقًا أمام فرص التقدّم فحسب، بل هو في الواقع مصدر دائم لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وللنزاعات في هذه البلدان [1].

الفرع الثالث: مصادرة الأراضي الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي:

وتشير المصادر التاريخية الحديثة أن فرنسا حين غزت الجزائر 1830 استولت على الأراضي الزراعية للجزائريين وأراضي الأوقاف واعتبرتها أملاكا فرنسية، ومند ذلك التاريخ عملت الإدارة الفرنسية جاهدة على إصدار قرارات ومراسيم تنص على نزع صفة الحصانة عن الأملاك الوقفية المحبّسة"[2]، والهدف من هذه القرارات إدخال الأوقاف في نطاق التعامل التجاري والتبادل العقاري حتى يسهل للأوروبيين امتلاكها، وهذا ما دفع قادة الجيش الفرنسي للعمل على مراقبة المؤسسات الوقفية وتصفيتها، والاستلاء عليها باعتبارها من العوائق التي كانت تحول دون تطور الاستعمار الفرنسي، وفي هذا يقول الكاتب الفرنسي"**Zeys**": "إن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عيها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر"[3]، وانتهت هذه القرارات إلى نزع ملكية نحو 3.2 مليون هكتار من الأهالي الجزائريين وأصبح جزء كبير من الأراضي في قبضة الادارة الفرنسية، مما أدى ذلك إلى اختلال التوازن في توزيع عوائد عناصر الإنتاج بين الاحتياجات الاقتصادية الوطنية ومتطلبات الاقتصادية الفرنسية، الذي ترتب على التشويه الذي حصل في هيكل الملكية الزراعية وما نجم عنه من تأثيرات الاقتصادية والاجتماعية[4].

وأوجب القانون الثاني تحديد الملكيات التي لها سندات تؤكد ملكيتها، وتحولت جل الأراضي الزراعية التي لم يتمكن أصحابها من إثبات ملكيتها إلى ملكية الدولة، وصدر قانون آخر كذلك يقضي بمصادرة أراضي القبائل، وحددت بموجب القانون أراضيهم ووزعت عليهم بعد أن تم تجميعهم في مجمعات استيطانية (دوار) حتى يضعف الإطار الاجتماعي للقبيلة ويقلل من تأثيراتها القيادية في الريف الجزائري، وقد أعقب ذلك تشريع صدر 1897 أجاز بيع الأراضي للأوروبيين، وهذه القوانين استهدفت عددا من المتغيرات منها السيطرة على الإيرادات المتأتية من النشاط الزراعي، وكذا إتاحة الفرصة الكافية للفرنسيين بامتلاك أراضي الجزائريين في صورة

---

(1) دياب محمد، **المشكلة الغذائية في العالم: جوهرها وأسبابها الحقيقية**، مجلة الجيش للدفاع الوطني اللبناني، ع 85، تموز2013، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content. يوم:13.09.2018.

(2) فارس مسدور، **التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف: التاريخ والحاضر والمستقبل**، مجلة أوقاف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، خبير معتمد لدى وزارة الأوقاف، ص8.

(3) ناصر الدين سعيدوني، **الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر في أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي**، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، 1981، ص70.

(4) النجفي سالم توفيق، **إشكالية الزراعة العربية رؤية اقتصادية معاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص62.

مزارع كبيرة، حتى بلغت نسبة 75% من الأراضي المروية التي تعتمد الزراعة الكثيفة تعود ملكيتها إلى الأوروبيين[1].

وقد روجت الدول المستعمِرة للزراعات التصديرية على حساب الزراعات الاستهلاكية، حتى تكون طريقة مثلى لنقل الغذاء خارج الدول الفقيرة، وما فتئ يروج لها باعتبارها الوسيلة المثلى للتنمية، واعتمدت هذه الزراعة الاقتصادية الحديثة لخدمة المصالح الأجنبية الغنية، فضلت الدول الفقيرة تقدم خدمة للدول الغنية بنفس الطريقة التي ظلت تخدمها بها لمئات السنين الماضية، فكيف يمكن لهذا التبادل غير المتكافئ أن يضفي نشاطا في تنمية البلدان الفقيرة؟[2].

عندما يبدأ السير على درب زراعات التصديرية يصبح مثل ادمان للمخدرات، ويصبح الخروج منها مؤلما وموجعا [3]، ما يجب تذكره هو أن سبب استمرار هذه التبعية ليس عدم فهم البلدان المتخلفة لطبيعة الفخ الذي تقع فيه، بل لأن تلك الزراعة تخدم مصالح مجموعات النخبة من ملاك الأراضي والحكومة[4]، لذلك لم تستطع هذه الدول رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية أن تفلت من تحكم أيادي خارجية على خططها الاقتصادية الإنمائية، وهو ما منعها من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية، مما أدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وإلى ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العالم الثالث.

قد تعددت الوسائل التي فقد بها السكان الأصليين أراضيهم وممتلكاتهم، بالرغم من أن أسباب نزع الملكية التدريجي لبعضهم راجع إلى القروض الربوية التي اقترضوها، حيث يستدين أحدهم لشراء الحبوب اللازمة لزراعة أرضه، حتى يتسنى له كفاية نفسه وأهله، ودفع الضريبة التي فرضها المستعمر عليه، حتى انتشرت ظاهرة الربا بين الناس، فغيرت بشكل مفاجئ كل ظروف الحياة الطبيعية للسكان الأصليين، وكانت هذه القروض الربوية من أكبر المصائب التي أثقلت كاهل المزارعين، وسهلت على المستعمر مصادرة أراضي وممتلكات السكان الأصليين[5].

وقد عمل الاستعمار الفرنسي في الجزائر على إثر القوانين التشريعية وتسهيل الصفقات التجارية للعقّار بإدخال فكرة الملكية الخاصة حيز التنفيذ وزعت أجود الأراضي على الجالية القادمة من الشمال الغربي، والجنوب الشرقي، فخلال مرحلة 1871-1882 أنجز ما يقارب 197 قرية استيطانية، كانت تأوي ما

(1) نفس المصدر، ص63.

(2) فرانسيس مورلاييه، **صناعة الجوع (خرافة الندرة)**، مصدر سابق، ص242.

(3) نفس المصدر، ص251.

(4) نفس المصدر، ص252.

(5) عبد اللطيف بن اشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، ص72.

يقارب30.000ساكن، وبالموازاة لعمليات التعمير الغربي فقد الفلاحون الأصليين ما يقارب "النصف مليون" هكتار من أجود الأراضي التي كانت بحوزتهم إلى نهاية 1870[1].

نلاحظ أن الاستعمار كله ملة واحدة، مقصده الأول والأخير كيف يخدم مصالحه ليس إلا، ولا يلقي بالا للشعوب التي تشقى في الفقر والجهل والحرمان، وإثارة للنزاعات والفتن جراء ما يبتكره من نعرات وحساسيات بينهم، وبعد كل هذا يأتي حاملا شعارات جوفاء تدافع عن حقوق الإنسان وحقوق الحيوان، وأيديهم ملطخة بدماء الضعفاء الأبرياء.

المطلب الثالث: السياسات الخارجية المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي:

إن السياسة الخارجية للدول لها أثر قوي في تحقيق الأمن الغذائي أو عدمه، حيث تعمل الدول المنتجة للغذاء على احتكار منتوجاتها واضعاف منتوجات الدول الضعيفة، إلا بعد اتفاقيات وإملاءات وتدخلات سياسية واقتصادية، إذ تعتبر مثل هذه التصرفات مؤثرة في نمو الدول الضعيفة مثل دول العالم الثالث.

الفرع الأول: تأثير العولمة والشركات الكبرى على الأمن الغذائي:

تعريف العولمة: هي: "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ"[2]، وقد ظهر هذا المفهوم بوضوح في أواخر القرن الماضي، جراء وقائع مهمة حدثت، كانهيار الاتحاد السوفياتي، ونشوء تكتلات اقتصادية مثل تكتل الاتحاد الأوروبي، وقيام منظمات كمنظمة التجارة العالمية[3].

وتعتبر العولمة سببا في تحرر الأسواق العالمية وتهدف إلى تشجيع التبادل في السلع الاقتصادية والموارد البشرية بين الدول المنتجة والمستهلكة، وتحفيز التجانس بين الدول، وتعد هذه العولمة ظاهرة خطيرة تؤثر سلبا على المجتمعات والبلدان، إذ ينجم عن هذا التقارب الاقتصادي من تفاوت غير مقبول في توزيع الدخول والثروات، الذي ينتج عنه في الأخير الحرمان والفقر وانعدام الاحتياجات الضرورية في المجتمعات[4].

---

(1) عثمان فكار، **الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقاربة سوسيوتاريخية**، مجلة جامعة دمشق، م 29 –ع 3، 2013، ص591.

(2) صادق جلال العظيم، **ماهي العولمة**، ورقة بحثية مقدمة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996، ينظر: أسامة أمين الخولي، **العرب والعولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1998، ص28.

(3) عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **آفاق التعاون الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، م02، ع02، جوان2003، ص76.

(4) سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي: مقاربة إلى صناعة الجوع**، مصدر سابق، ص59.

وترتبط العولمة بأزمة انعدام الأمن الغذائي في كثير من الدول من خلال سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تحدثه الشـــركات العالمية الكبرى العابرة للقارات، بدعوى التحرير والتكامل المالي والتقدم التكنولوجي والابتكارات المالية[1]، وهذه الشركات تؤثر في انعدام الأمن الغذائي بما يأتي:

أولا: احتكار للأسـواق العالمية: انقسـام دول العالم الى مجموعتين المصـدرة للغذاء والمسـتوردة له، والوسـيط بينهما الشركات المتعددة للجنسيات، فهي لا تعمل على احتكار سوق المواد الأساسية في العالم فحسب، بل وتحدّد أسـعارها من دون ارتباط بقانون العرض والطلب في غالب الأحيان، ومن دون الحاجة إلى السـوق وإلى "اليد الخفية"، وهذه الشركات تسيطر على الاقتصاد العالمي، وتهيمن على75% من التجارة العالمية، وتتحكم أيضا على التدفقات المالية عبر كثير من حدود الدول[2].

فلسفة هذه الشركات في إنتاج الغذاء ليس من باب إطعام الناس ومساعدتهم، بل مقصدها الواضح هو جني الأرباح القصوى بلا شفقة ولا رحمة، فتُحدد الأسعار بحيث تصبح هذه الأغذية بعيدة عن متناول أعداد متزايدة من الناس في مختلف أنحاء المعمورة، وعليه أن المشكلة لا تكمن في نقص الغذاء فحسب، وإنما في العجز عن الوصـول إليه، فارتفاع أسـعار المواد الغذائية وبنسـب مفتعلة ومبالغ فيها في أحيان كثيرة نتيجة سياسات الاحتكارية لتلك الشركات، وهذا السلوك يسهم في تفاقم المشكلة الغذائية في العالم.[3]

وتعمل جاهدة على تحفيز البلدان النامية نحو إنتاج المنتجات الزراعية المعدة للتصـــدير، والتي تلبي رغبات المسـتهلكين في البلدان المتقدمة لا رغبات المسـتهلكين المحليين في هذه البلدان، كالفراولة والمانجو والموز والاناناس، ونتيجة لهذا النشـــاط الكبير للشـــركات متعددة الجنســـية نجد الآن مقاطعات بأكملها في الفلبين والمكسيك وأمريكا الوسطى، قد تحولت إلى إنتاج وتصدير السلع الكمالية، في حين يفتقد سكان هذه البلدان نفسها إلى المواد الأساسية لمعاشهم، وكذلك احتكارها لمدخلات الإنتاج الزراعي، كتصدير بذور محسنة مقلقة الجنين بحيث يتم اســـتخدامها لمرة واحدة فقط ولا يمكن زراعتها ثانية أو إنتاجها محليا، إلا بشـــرائها هذه الشـركات المحتكرة، وأي بلد لا يخضـع لشـروط هذه الشـركات العملاقة سـوف يواجه عقبات وتحديات في الحصول على الوسائل المهمة لإنتاجه الزراعي[4].

---

(1) أنس مسكيني، سمية صلعة، سايح حمزة، **دراسة قياسية لأثر العمولة المالية على النمو الاقتصادي للفترة 1995-2015، دول المغرب العربي أنموذجا**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة مسيلة، م06، ع01، جوان 2021، ص532.

(2) امينة بن خزناج، منور أوسرير، **تطور استثمار الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة، م06، ع01، جوان 2017، ص103.

(3) محمد دياب، **المشكلة الغذائية في العالم: جوهرها وأسبابها الحقيقية**، مصدر سابق، 10.

(4) حسين عبد المطلب الأسرج، **الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الخاص في تحقيقه**، مصدر سابق، ص9.

وقد عملت بكل ما أوتيت من قوة تحويل سيادة القرار الاقتصادي الوطني –في الإدارة والتسيير والإنتاج وتعيين الأسعار في البيع والشراء– من داخل الدولة إلى خارجها، حيث سماسرة السوق العالمية المتغطرسة[1]، علاوة على ذلك يصرح الكاتب جون بيلجر في كتابه حكام العالم الجدد بقوله: "فإن الحكومات ستقلص من دورها ليقتصر على القيام بدور الخادم المطيع لدوائر الأعمال الكبرى"[2]، حيث تتجرد عن مسؤولياتها الاجتماعية لصالح الشركات المحتكرة، وتراخ في تحمل المسؤولية[3].

وعملت هذه الشركات على احتكارها لوسائل الشحن، ولا منافس لها، علما ان تكلفة الشحن تزيد بارتفاع الطاقة والزراعة الحديثة كثيرة الاعتماد على الطاقة، حيث لا تقتصر آثار ارتفاع أسعار النفط على ارتفاع تكلفة النقل والوقود فحسب بل تمتد أيضا إلى ارتفاع تكلفة المواد البتروكيماوية الداخلة في عملية الزراعة كالأسمدة والتي ارتفعت أسعارها بحوالي 70%[4].

وبمجرد أن تتمكن هذه الشركات من امضاء اتفاقية الإنتاج أو الخدمات مع الدول النامية، فإنها تصبح محتكرة لتلك السلعة بموجب براءة الاختراع، ولا تستطيع – الدولة التي أمضت الاتفاق مع الشركة– إعادة العقد إلا بإذن من الشركة، وتصير بعد ذلك السلع التي ينتجها الإنسان البسيط بوسائل تقليدية في أرضه جريمة لا تغتفر، وغير قانونية في نظر المنظمات العالمية الراعية لها، وهذا ليس حل للفقر بل قتل صريح الفقراء في العالم، واعتداء على مصادر عيشهم وطمس لمجدهم وكرامتهم[5].

ثانيا: إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية:

كثير من دول العالم عمدت إلى استعمال محاصيل هكتارات ضخمة في إنتاج الوقود الحيوي، بإيعاز من الشركات الاستثمارية الكبرى من خلال تقديم حوافز مالية لهم، وبالتالي هذا يجعل أزمة الغذاء عصية أكثر من كانت عليه الأزمنة السابقة، ويستحيل أن تحقق شعوب العالم الأمن الغذائي، وتتجه أمريكا واروبا الى زيادة إنتاجها للوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية والزيوت النباتية، بدعوى انخفاض في تكاليف إنتاجه، وأنها صديقا للبيئة، فقد ازداد استعمال الحبوب لإنتاج هذا الوقود بمقدار الربع بين سنتي (2000-2008)[6].

---

(1) عبد المجيد صغير بيرم، **الشركات التجارية متعددة الجنسية والمسؤولية الاجتماعية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنرست، م07، ع01، جانفي 2018، ص227.

(2) جون بيلجر، **حكام العالم الجدد**، ترجمة: إسماعيل داور، د.ط، مكتبة الأسرة، 2008، القاهرة، مصر، ص181.

(3) نفس المصدر، ص183.

(4) فاتح حركاتي، **تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها**، مصدر سابق، ص25.

(5) نورالدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، **صلف "سلطة العولمة الفاسدة"، قراءة نقدية في ثالوث مؤسسات "الاقتصاد العالمي" الراهن: البنك العالمي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2010، ص19.

(6) حسين عبد المطلب الأسرج، **الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الخاص في تحقيقه**، دراسة منشورة بالنشرة المصرفية العربية باتحاد المصارف العربية، لبنان، 2014، ص9.

رابعا: المضاربات: إن هذه الشركات لها نفوذ في كل مؤسسات الاقتصادية العالمية، وحتى صناديق التحوط وصناديق الاستثمار الخاصة دخلت سوق السلع بكثافة وبدأت في تنويع محافظها الاستثمارية من خلال أسواق السلع منها الزراعية عبر المضاربات على عقودها الأجلة، والقيود على الصادرات في قطاع السلع الغذائية، بحيث أن قيام المؤسسات المالية بتعويض خسائرها من خلال المضاربات، مما أدى إلى رفع الأسعار في القطاع الز ارعي[1].

خامسا: الدعم الزراعي لمنتجاتها: هذه الشركات الكبرى وما تقدمه دولها من تدعيم لمنتجاتها ومزارعها، بحيث يتم تصدير المنتجات المدعمة إلى الأسواق الدول النامية فيتم إغراقها مما يؤثر سلبا على الإنتاج المحلي لهذه الدول، خاصة وأن معظم هذه الدول الفقيرة تتبع برامج البنك الدولي ومنهاج التكيف الهيكلي[2].

الفرع الثاني: تأثير المساعدات الغذائية على الشعوب وسلبياتها:

نشير هنا إلى وجهٍ خفي للمساعدات الغذائية وهو أنها تُستَعمل كوسيلة ضغطٍ، والدول التي تتلقى هذه المساعدات تُفرض عليها إيديولوجية أو اتجاهات سياسية ومواقف معينة. [3]

والأخطر من ذلك كله، هو إقحام مواد استهلاكية غير مألوفة عبر تلك المعونات الغذائية حيث تؤدي إلى تغيير العادات الاستهلاكية التقليدية، وذلك بالقضاء على الأذواق المحلية التي كان إشباعها على ما يوفره الإنتاج الفلاحي الداخلي، لتحل محلها الأذواق الدخيلة أو المستوردة التي أحدثتها المواد الغذائية الأجنبية المقحمة[4]، إذ تحولت هذه المعونات من هدية لمساعدة الدول الضعيفة إلى هدية تساعد بها الدول المانحة نفسها على تجاوز أزماتها.

هذه المساعدات لم توضع لفائدة البلدان المحتاجة، وإنما تعتبر أداة من أدوات ضبط آلية السوق، ومن أجل تخفيض الفائض فقط ليس إلا، وكذلك للوصول إلى نموذج احتكار لهذه المادة الأساسية، وقد أكدت هذه المعلومات دراسة من منظمة الغذاء والزراعة الدولية في المؤتمر العالمي عام 1996، حيث أشار المؤتمر إلى أنه توجد علاقة بين المساعدات الغذائية وحجم إنتاج الحبوب في الدول المانحة، إذ كشفت الاحصائيات أن هذه

(1)فاتح حركاتي، **تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها**، مصدر سابق، 25.

(2) نفس المصدر، ص26.

(3) فرانسيس مورلاييه، **صناعة الجوع (خرافة الندرة)**، مصدر سابق، ص 206.

(4) عبد القادر طرابلسي، **أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية**، وزارة الأوقاف الإسلامية، الدوحة، قطر، 1999، صفحة 48.

المساعدات يقل حجمها وتنقص عندما تتصاعد الفرص البديلة للبيع[1]، والاخفاق الذي يعتري هذه المعونات الغذائية في علاج مشكلة الأمن الغذائي راجع إلى[2]:

- المساعدات لا تصل إلى مستحقيها، حيث يستفيد بالجانب الأكبر منها ذو النفوذ السياسي والطبقات غير المستحقة لها التي تؤدي إلى ظهور آثار سلبية في المجتمع.
- إذا كانت المعونات في الدول المتقدمة ترفع من مستوى الطلب على الإنتاج الزراعي والغذائي، فإنها في الدول النامية تعتبر معوقة للأمن الغذائي حيث أنها تخفض من مستوى دخول المزارعين بسبب زيادة عرض الغذاء وانخفاض الأسعار المحلية.
- يؤدي هذا التوجه الدولي إلى زيادة السلوك غير الرشيد أي الإسراف في استهلاك الحبوب الغذائية.
- تشويه مؤشرات السوق بإغراقها بسلع أرخص من السلع المحلية، مما يلحق الضرر [3].

وفي ما يتعلق بالتصدي للتحديات العالمية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية ينبغي للبلدان التي تقدم المساعدة الغذائية بعد تقييم دقيق للاحتياجات، تشارك فيه الجهات المستفيدة، وأن تستهدف بشكل خاص الفئات المحتاجة والمستضعفة ويجب أن تقدم المساعدة الغذائية فقط حين تشكل هذه المساعدة نفعا وفائدة لدى الشعوب المستفيدة، ويجب أن تؤدي هذه المساعدة دوراً حيويا في إنقاذ التنمية والاقتصاد وحماية سبل المعيشة، ومساعدة الطبقة الكادحة على الصمود، وينبغي أن لا تجر هذه المساعدات أشكالا من التبعية والاتكال لدى المستفيدين[4]، وينبغي أن تكون تلك المساعدات مدروسة ومخططا لها حسب الطلب والحاجة والمصلحة.

(1) سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي**، مصدر سابق، ص99.

(2) سعيد بختة، **واقع الأمن الغذائي العربي في ظل اقتصاد عالمي متغير**، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، م11، ع1، جوان2014، ص34.

(3) مريم كفى، **الصراع الدولي في مجال الدعم الزراعي وأثره على الأمن الغذائي العربي**، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر العولمة والاقتصاديات شمال افريقيا، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البلدية، الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر، ص11.

(4) لجنة الأمن الغذائي العالمي، **الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية**،2017، ص31.

الفرع الثالث: سياسة البنك والصندوق النقد الدوليين:

لقد تم انشـــاء البنك وصـــندوق النقد الدوليين في المؤتمر الذي وقع في ريتون وودز في نيو هامبشـــاير الامريكية عام 1944، وهو الذي حفز المؤسسات العسكرية والصناعية الأمريكية على الاستغلال غير المحدود للمعادن والنفط والأسواق وقوة العمالة الرخيصة في العالم، وكانت الطريقة التي يصوتون بها بين الاعضاء على حسب الثراء والثروة، وطبعا تكون السيادة والهيمنة لأمريكا، حيث هتين المؤسستين ترتبط بعلاقة وطيدة مع الخزانة الأمريكية[1]، حيث يتبع البنك الدولي سـياسـة تناقضـية، فهو يمول زراعة التبغ والقطن التي تحتاجها الصناعات الغربية، ويتغاضى عن تمويل زراعة القمح التي تعد المادة الأساسية لكثير من شعوب العالم، بحجة أن تلك الدول لا تتبع سـياسـاته الاسـتعمارية[2]، وفي حقيقة الأمر أن هذا المؤتمر "ريتون وودز"، ابتكر مشـروعا اسـتراتيجيا وهو إيقاع الدول الفقيرة في مصـيدة القروض الربوية واتخاذ من خدمة الديون كسـلاح بالضـغط والتهديد[3]، وقد أقر بذلك أحدهم، وهو "فرانســوا ميتران"[4] عندما قال في مناســبة ما، "إن تدفق رؤوس الأموال من أفريقيا نحو الدول الصناعية أكبر من تدفقها من الدول الصناعية إلى البلدان النامية"[5]،

رغم ادعاءات منظمة صندوق النقد والبنك الدوليين بنجاعة برامج التكيف الهيكلي[6]، فقد شكلت في مجموعها فشـل ذريع، وتكتنف برامجها قدرا من الإخفاق لتلك البلاد الفقيرة، فجلسـاتها تبدو كسـيناريو مسرحي يتم فبركته قبل الاجتماع بمساند سلطات غير مكشوفة لها نفوذها وهيمنتها في المنظمة[7]، علاوة على ذلك فإنها تتضـمن اتجاهين متعارضـين ومتضـادين بين التكامل والتشـرذم، مما يجعلها تنتج مخرجات متخالفة ومتضـاربة، منها ظهور الجماعات الإرهابية هنا وهناك، والنزاعات والخلافات بين الفرقاء وتفاقم العداء وتنامي التيارات العنصرية من جهة، ومن جهة أخرى شـهود تكتلات اقتصـادية، والتعاون الاقتصـادي بين دول العالم،

---

(1) جون بيلجر، **حكام العالم الجدد**، ترجمة: إسماعيل داور، د.ط، مكتبة الأسرة، 2008، القاهرة، مصر، ص182.

(2) فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مصدر سابق، ص76.

(3) جون بيلجر، **حكام العالم الجدد**، مصدر سابق، ص183.

(4) فرنسوا ميتران: هو رجل سياسة فرنسي (1916-1996)، شغل منصب رئيس الجمهورية لفترتين رئاسيتين بين عامي: 1995 - 1981، كان ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي حيث شغل منصب أمينه العام، ينظر: موقع ويكيبديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/فرنسوا_ميتران، يوم: 2021/08/26.

(5) حسين سرمك حسن، **برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي دمّرت الصناعة والزراعة والصحة والتعليم في أفريقيا**، جريدة منبر العراق الحر، العراق، 2016/2015.

(6) **التكييف الهيكلي**: هو مجموع العمليات المنظمة التي تهدف إلى التغيير في السياسات الاقتصادية بغية إزالة الاختلالات المحلية والخارجية من خلال التغيير في السياسات العامة،كمرتكز نمو قابل للاستمرار، ينظر: علي شتيوي، **إشكالية التنمية في الدول النامية ضمن سياسات مؤسسات بروتن وودز**، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، م03، ع02، سبتمبر 2019، ص205.

(7) نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، **صلف"سلطة العولمة الفاسدة"**، مصدر سابق، ص17.

وتزايد نشـــاط التجارة العالمية في أنحاء المعمورة[1]، وقد تعالت مزاعمها أنها جاءت بهدية للمجتمعات المعدمة، من أجل مســـاعدتها ودعمها حتى تتغلب على مشـــاكلها وأزماتها، وفي حقيقة الأمر لم تأتي بمســـاعدات، ولم يستفد الفقراء منها بياتا، بل كانت هديتها وصفة قاتلة[2]، حيث كلفت فاتورة ثقيلة، إذ اسـهمت في انحطاط الخدمات الاجتماعية، وافلاس المشـاريع التنموية المحلية، وتفشـي السـلع المسـتوردة، كآفة تسـري في اقتصـادات المجتمعات الفقيرة[3]، إلا ان الظاهر في القضـــية أن هذه المنظمات الدولية وأذنابها، يعملون على تمريغ أنوف الدول التي لا تسـير في اتجاهها منها الدول الاسـلامية والعربية، باختلاق مزاعم حقوق الإنسـان وحقوق المرأة، وانشـاء جماعات إرهابية هنا وهناك مثل داعش، ولا يتسـنى لها حماية اقتصـادها فتتجه نحو الدول العظمى من أجل سد رمقها[4]، في هذا السياق أحد رؤساء و م أ يقول في خطابه: "من أجل تهدئة عالم ثالث كثير الحركة، فالترسـانة الأمريكيّة تضـم سـلاحاً صـعباً ورهيباً وذا فاعلية، هو الغذاء"[5]، بهذا القصـد الذي يضـمر الحقد والانتقام، تولد الاحتياج والمسـكنة في البلدان التي كانت مزدهرة يوما ما، فزرعت فيها النزاعات والخلافات وما زامن ذلك من انتشار للأمراض والأوبئة جراء انعدام الغذاء و سوء التغذية[6].

المطلب الرابع: الفجوة الغذائية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي:

إن الفجوة الغذائية مرض عضال يسري في جسم المجتمعات وينخرها ولا يمكن الفكاك منها بسهولة، والملاحظ من التقارير ســـالفة الذكر أن بعض البلدان رغم أنها تعد زراعية على الغالب من ناحية بنيتها الاقتصادية، إلا أنها عاجزة عن ضمان أمن غذائها، فغدت تعتمد بشكل كبير على تلبية حاجياتها الغذائية من غيرها، وقد كانت هذه الدول قبل زمن قريب مصدرة للمواد الغذائية[7]، فقد أمسـت بعد ذلك مسـتوردة لمواد أساسية ضرورية، وصار الدخل فيها منخفضا والميل للاستهلاك مرتفعا، حتى أصبح حجم الاستهلاك لديها يفوق إنتاجها بقدر كبير وملفت للنظر[8].

---

(1) عامر مصباح، **مواقف نظرية: عولمة النظام الدولي: الفواعل والقضايا**، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، جامعة الجزائر 3، م03، ع03، أكتوبر 2015، ص131.

(2) نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، **صلف "سلطة العولمة الفاسدة"**، مصدر سابق، ص20.

(3) حسين سرمك حسن، **برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي دمّرت الصناعة والزراعة والصحة والتعليم في أفريقيا**، مصدر سابق.

(4) فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، مصدر سابق، ص224.

(5) فلاح سعيد جبر، **اتفاقيات الغات ونظام الأيزو 9000-9004 وأثرها على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي**، الجفان والجابي، د.ط، قبرص، 1996، ص23.

(6) علي شتيوي، **إشكالية التنمية في الدول النامية ضمن سياسات مؤسسات بروتن وودز**، مصدر سابق، ص210.

(7) عيسى طوش، **مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، مصدر سابق، ص14.

(8) سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة**، مصدر سابق، ص25.

والجدير بالذكر أن معظم من يعاني من معضلة نقص الغذاء، وسوء التغذية هم من يقطنون الأرياف ويعملون في المزارع، مثل صغار المزارعين وذوي الحيازات الزراعية الصغيرة، والمشتغلين بالرعي، وخلاصة القول أن أكثر الناس تعرضا للفقر وسوء التغذية هم أولئك الذين يعتمدون في نشاطهم الحرفي على الزراعة[1]في أراضي زراعية صغيرة، ويغلب على هذه الفئة النساء[2]، وتعكس الفجوة الغذائية مجموعة من المتغيرات من أهمها: الإمكانات المتاحة، والمستوى التقني السائد، فضلا عن نمط السياسات الاقتصادية ومدى فاعليتها[3]، وهو الأمر الذي يدفع بالحكومات إلى صياغة خطط إستراتيجية.

وسياسات تنموية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية، وهناك علاقة وطيدة بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، كلما زادت نسب تحقيق الأمن الغذائي كلما تقلصت الفجوة الغذائية لا محالة[4].

وما أدى إلى تفاقم الفجوة الغذائية هو ضعف نسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية الإستراتيجية، وضعف حجم الصادرات الغذائية التي لا تعطي إلا نحو 3%من قيمة الواردات الغذائية، وتزايد السكان دون زيادة مماثلة في الإنتاج[5]، لدى نجد الكثير من الدول لا تزال عاجزة عن تقليص هذه الفجوة، وهو ما أوقعها تحت رحمة الشركات الاحتكارية والأسواق الدولية وما يحدث فيها من مضاربات ومساومات.

مما سبق يمكن إبراز ملامح الفجوة الغذائية في عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي، واستخدام الأساليب البدائية، واعتماد جزء كبير من الزراعة على الأمطار مما جعلها تتأثر بمعدلات سقوطها، ومما زاد للطين بلة الاعتقاد الذي ساد لفترة طويلة، أن الدول النفطية هي دول مصنعة بامتياز وليست دولا زراعية ومنتجة للغذاء، الأمر الذي قلل من أهمية الزراعة فيها، هذا مما ساعد على هجرة المزارعين من أراضيهم بحثا عن حياة أفضل ودخول أعلى وأضمن في القطاع الصناعي[6].

---

(1) عيسى طوش، **مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، مصدر سابق، ص26.

(2) تقرير الأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، عام 2012**، صفحة الرسائل الرئيسية، http://www.fao.org/3/i3027a/i3027a.pdf يوم: 2019/12/12،

(3) مصطفى محمد السعدني، **الفجوة الغذائية بالوطن العربي، مجلة العلوم الزراعية والبيئية**، جامعة الإسكندرية، م 9، عدد2، 2010، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية بكلية الزراعة بدمنهور، جامعة الإسكندرية، ص1.

(4) الطيب مزوري، **برامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ع06، جوان 2014، ص236.

(5) مراد علة، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسُبل تفعيل التكامل الغذائي العربي**، الملتقى التاسع، حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر2014، ص2.

(6) امينة بن خزناجي، منور أوسرير، **تطور استثمار الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالأمن الغذائي في الجزائر**، مصدر سابق، ص95.

نستنتج بعد هذا أن تفاقم الفجوة الغذائية وتدهور نسب الاكتفاء الذاتي يسمح لنا بالقول أن الأمن الغذائي مازال حلما بعيد المنال، ويتطلب تحقيقه اتخاذ جملة من المواقف البطولية وشيئا من الإرادة الفلاذية، لإزالة العقبات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي، والتنمية بصورة عامة، والتنمية الزراعية على وجه الخصوص[1].

الفرع الاول: الأسباب المؤدية إلى الفجوة الغذائية:

يكمن سبب تفاقم الفجوة في عجز الإنتاج الزراعي عجز الإرادة السياسية في انقاذ القطاع الزراعي وإعطاء الأولوية للأهداف السياسية[2]، مما نتج عنه ضعف مرونة القطاع وعدم استجابته للطلب الاستهلاكي، بالإضافة الى ارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية، مما أدى إلى صرف مبالغ خيالية من أجل استيراد هذه السلع الأساسية، وهذا مما يكبل البلد في تبعية طوعية، وهذا مما يهدد بانعدام في الأمن الغذائي لحاضر ومستقبل البلد[3]، ومن أهم الأسباب التي ساعدت على تفاقم الفجوة الغذائية مايلي:

- ضعف الكفاءة الاقتصادية وقلة المتخصصين في الميدان الزراعة والتسويق، نتج عنه سوء إدارة القطاع الزراعي، وتسبب في فشل الإصلاحات الزراعية، مما عطل النتائج المرتقبة منها، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية،
- ضعف البنية التحية من النقل والتخزين والتصنيع وكذلك إهمال معايير ومواصفات الجودة، وعدم كفاية وسائل البحث العلمي وعدم توظيف النتائج المتوصل إليها، وضآلة الاستثمارات فيها، وضعف التنسيق بين المؤسسات والهيآت المكلفة بالإرشاد الزراعي، مما أسفر عنه ضعف إمكانية استخدام تكنولوجيا والتقنية الحديثة في الإنتاج، وتدهور المستوى الفني للمختصين في القطاع الزراعي[4].
- القسوة في استخدام الأراضي الزراعية المتاحة، وما يتعرض لها من الانكماش والتقسيم بسبب الإرث وزحف الاسمنت المسلح عليها، وهجرة اليد العاملة المحترفة من الارياف إلى المدن، وانتشار الاستثمارات العائلية، حيث يعتمد فيها على زراعة الكفاف الموجهة للاكتفاء الذاتي العائلي، وكذلك الزيادة السكانية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي، وتوجيه الجزء الأوفر من الدخل نحو الإنفاق على الغذاء، حيث نتج عن هذا

(1) عبد القادر مطاي، **الأمن الغذائي العربي رؤية استشرافية لتحقيق التنمية الزراعية المستديمة**، الملتقى التاسع، حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر2014، ص8.

(2) كمال رزيق، الزين منصوري، **الاستثمار الفلاحي والفجوة الغذائية . الطموح والتحدي**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع28، م01، 2013، ص74.

(3) محمد بن شاعة، علاء الدين عشيط، **أثر الإنتاج الزراعي على الفجوة الغذائية في الجزائر (1980-2015)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، ع09، أفريل 2018، ص118.

(4) كمال رزيق، الزين منصوري، **الاستثمار الفلاحي والفجوة الغذائية . الطموح والتحدي**، مصدر سابق، ص74.

الاســـــتهلاك المفرط والبدانة الزائدة [1]، بسبب ارتفاع الميل إلى البذخ والاستهلاك التفاخري، على حساب الادخار[2] وتوفير ما فضـل من المال إلى اللحظات العصـيبة وأوقات الشـدة، الأمر الذي جعل جهود الإنتاج أقل بكثير من الطلب على الغذاء[3]

الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن تفاقم مشكلة الفجوة الغذائية:

إن تفاقم الفجوة الغذائية أســهم في زيادة قيمة الفاتورة الغذائية بشــكل متصــاعد[4]، مما ينذر بخطر محدق لا يبشـــر بخير، ومن تداعيات هذه الأزمة انخفاض مســـتوى المهارة وســـيطرة الأمية، والتي تمثل العامل الأساسي في التخلف، والخطط التقليدية المتبعة في الزراعة، وظهور وانتشـار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصـحية مما تؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات، وانتشـار المجاعة وسـوء التغذية مما يؤدي إلى انتشـار الأمراض والأوبئة[5]، مما يجعل الناس يزهدون في الابداع والعمل، وكذلك في تعليم أبنائهم، وكثرة الضـــرائب والمكوس[6]، وهذا يؤدي إلى انتشار النزاعات والحروب مما ينتج عنه دمار المجتمعات وانهيارها.

وهذه الأسباب وغيرها نتج عنها ظهور آفات اجتماعية وانتشار الجرائم والفساد الاجتماعي والاداري، وضعف المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والانتفاع بثمار التقدم الحضاري والتطور العلمي التكنولوجي.

الفرع الثالث: وسائل الحد من ظاهرة الفجوة الغذائية:

إن الفجوة الغذائية وتفاقمها بهذه المستويات الخطيرة لعلاجها يتطلب جهودا تكاملية جادة فـي جميع القطاعات والأصعدة وأهمها الجانب الزراعي، إلا أن فكرة التكامل والتنسيق مازالـــت تنقصها الإرادة السياسية لتحقيق هذا الهدف المنشود، الذي أصبح المخرج الوحيد من الأزماتالاقتصادية وسياسية واجتماعية، إن تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة يجب عدم تركها للظروف المتغيرة، ولا للعوامل الخارجيـــة لتـــتحكم فيها، وإنما يجب السـعي وبكل جدية إلى ضـمان أمن مسـتديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسـيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية[7]، من الوسائل المتبعة في حد من الفجوة مايلي:

---

(1) لجنة الأمن الغذائي العالمي، **الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية**، 2017، ص10.

(2) عبد الرحمن بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص265.

(3) حاج قويدر قورين، **الأمن الغذائي في الوطن العربي الواقع والتحديات، مع الإشارة إلى سوريا**، مصدر سابق، ص4.

(4) محمد رجراج، **الأزمة النفطية وآثارها على الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجلفة، ع02، م05، جوان 2012، ص454.

(5) حاج قويدر قورين، **الأمن الغذائي في الوطن العربي الواقع والتحديات، مع الإشارة إلى سوريا**، المصدر السابق، ص2.

(6) محمد عوض المزايمة، **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، ط1، عمان، 2005، ص106.

(7) المركز الوطني للمعلومات، **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، مصدر سابق، ص40.

- توظيف التقنيات الحديثة والتوسع في استخدامها في الزراعة والحصاد، وربط القطاع الزراعي بالقطاعات الأخرى، واستغلال الطاقات الكفأة والقدرات المتاحة، التركيز على برامج التنمية الرأسية، إذ يعتبر تطوير إنتاجية وحدة المساحة أسرع عائدا وفائدة من التوسع الأفقي، وضرورة إتباع سياسة عادلة تحقق للمزارعين تغطية تكاليفهم، وتوفير هامش ربح يسهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم، ولابد من اعتماد مرونة أكبر بالنسبة للتمويل، ومراجعة تكلفة قروض الفلاحين، وتأهيل منافذ التوزيع والترويج، وتطوير قطاع الصناعات الغذائية لاستيعاب فوائض الإنتاج، وكذلك معالجة مشكلة التشتت الأراضي الزراعية وصغر مساحاتها، بسبب برامج الإصلاح الزراعي المتعاقبة من قبل الأنظمة الشعبية العديدة في المنطقة[1]، ونقص الأيدي العاملة الكفأة المتخصصة، وتراجع إقبال الشباب على العمل، وضعف نسبة التأهيل والتدريب المستمر، ومحدودية مساهمة قطاع البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية، مع ارتفاع العوامل الطبيعية والتقلبات المناخية التي تؤثر على مستوى الإنتاج[2]، ولابد من الاستفادة من مخلفات وبقايا المزارع واستغلالها في صناعة الأعلاف التي تكلف الدولة أموالا باهضه عند استيرادها، لسد نقص المواد العلفية وتقليل من تكلفتها، والتحسين الوراثي للسلالات الوطنية.

وللحد من هذه الظاهرة لابد من اتخاذ إجراءات صارمة واستصدار قرارات حاسمة للخروج من هذا المأزق الخطير، ويرى الباحث أن أهم اجراء يمكن اتخاذه لمحاربة هذه الجائحة هو الإرادة السياسية الصادقة متعاونة مع النخبة الشعبية المخلصة، وأحسن مثال على ذلك، ما قامت به الدولة والمجتمعات لمحاربة الأوبئة والامراض الفتاكة في الآونة الأخيرة.

كل الدول حريصة كل الحرص على توفير الأمن الغذائي لأوطانهم ورعاياهم، ويسلكون في ذلك طرقا عدة ويتخذون مختلف الوسائل والاحتياطات من أجل الحصول على ما يسد رمقهم، ويسكة جوعتهم، ولا يمكن ذلك إلا من خلال تنمية شاملة للموارد المادية والمعنوية والاستخدام الأمثل لها، والشروع في مشاريع اقتصادية متنوعة تتوافق مع تطلعات المجتمع وآفاقه، التي تكون من نتائجها تحقيق الإنتاج الوافر والنمو المزدهر في كل قطاعات ومجالات الحياة، وبالتالي ما ينتج عنه زيادة في الدخل القومي وتحقيق الأمن الغذائي[3]،

ئي فجوة عربية بين كثافة الأفواه وضمور الإنتاج، صحيفة البيان، 08 ، 2018م، الإمارات،-https://www.albayan.ae/one-world/correspondents-suitcase/2014-06-07-1.2139761

(3) حمد حمد الشلش، **منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع19، فيفري 2010، ص214.

ومن وسائل التي تتبعها الدول لتوفير الغذاء الإنتاج المباشر في قطاع الزراعة للحصول على المحاصيل الزراعية مثل الحبوب والخضر والفاكهة أو تربية المواشي، وتبادل الغذاء مع غير المزارعين، الذين يتحصلون على الطعام بالشراء أو التبادل، والصيد والجمع الذي اتخذه الإنسان قديماً للحصول المباشر على الطعام، مثل صيد الأسماك وجمع ثمار الأشجار أو بعض النباتات البرية، وعائد الصيد المالي يستخدم جزء منه في شراء لوازم الحياة، وطلب العون الغذائي الخارجي وذلك يحدث عندما يجتاح البلاد مجاعة أو نقص في الغذاء إثر جائحة أو مصيبة، فإن ذلك يدفع إلى طلب العون الغذائي المجاني من الخارج، وهو ما يعرف بطلب الإغاثة، وهو نوع من الاستجداء له مخاطره ومساوئه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

(1) خليفة موسى عوض، **دور المساعدات الإغاثية العالمية في تحقيق الأمن الغذائي لمنكوبي كوارث الحروب**، تجربة عملية شريان الحياة في جنوب السودان، 1989-2001، أطروحة الدكتوراة، جامعة الخرطوم كلية الدراسات العليا، كلية الزراعة، قسم الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، ص 12.

خاتمة الفصل:

إن مشكلة الفجوة الغذائية هذه التي تعاني منها كثير من الدول، تبدأ من العجز الواقع في الإنتاج، مع التعويل الكامل على الاستيراد، وهذا ما ينتج عنه ضغط التبعية الاقتصادية التي تكبل حرية الدولة ومصالحها وقراراتها المصيرية[1]،

وفي هذا الصدد قد أعدت كلا من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، تقريرا مشتركا، يتضمن تحذيرا وقلقا بشأن تفاقم أعداد الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وآثارهما على الصحة الجسدية والنفسية، وعلى دول العالم أن تضاعف من عملها من أجل ضمان حصول هذه الشريحة من أنظمة غذائية مغذية ومنتظمة وآمنة وبأسعار معقولة وفي متناول الجميع[2].

وقد أنذرت هذه المنظمات العالمية بوقوع أزمات غذائية قريب الحدوث، جراء الصراعات النزاعات الإقليمية، والتغيرات المناخية التي تسبب الجفاف والفيضانات والأعاصير والعواصف بشكل متكرر، وتداعيات جائحة كوفيد-19، والحمل الثقيل للديون المتراكمة، كل هذه الإشكالات تتزايد بفعل الأزمات الإقليمية والدولية مثل أزمة حرب بين روسيا وأوكرانيا، مما نتج عن هذه الأزمات ارتفاعا متفاقما في أسعار الأغذية والطاقة في مختلف دول العالم[3]،

(1) حمد سالمي، **واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري مقاربة تحليلية استشرافية في الفترة (1970-2020)**، مصدر سابق، ص13.

(2) أخبار الأمم المتحدة، **تقرير أممي العالم يسير إلى الخلف فيما يتعلق بالقضاء على الجوع وسوء التغذية**، 6 تموز/يوليه 2022، https://news.un.org/ar/story/2022/07/1106332 ، يوم: 2022/6/9.

(3) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **بيان صحفي مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي**، 2022/6/6، https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-and-wfp-warn-of-looming-widespread-food-crisis-as-hunger-threatens-stability-in-dozens-of-countries/ar ، يوم: 2022/9/9.

الفصل الثاني:

فكر الاقتصاد الإسلامي وسياسته في تحقيق الأمن الغذائي.

مقدمة:

إن الاقتصاد الإسلامي يختلف اختلافاً كبيراً عن النظم الاقتصادية الوضعية كالرأسمالية والاشتراكية، فهو يتميز بمميزات خاصة ومهمة، والفرق يكمن في أن النظم الوضعية تسعى إلى الربح المادي وتحقيق الرخاء ولو تعارضت مع المبادئ والقيم الأخلاقية، وأما الاقتصاد الإسلامي فإنه لا يلغي الجانب العقدي والأخلاقي مع مراعاته تحقيق الربح المادي.

وقد قيد منهج الاقتصاد الإسلامي مسألة الأرزاق وجعلها مرتبطة بسلطة القدر، حيث عقد علاقة تعادلية وتبادلية بين القيم وتحقيق الأمن الغذائي، لأن القيم والمبادئ الإسلامية تحرض الإنسان على فريضة العمل وتحمل له المسؤولية من جهة ... ومن جهة أخرى تصون سلوكه وتصرفاته من واللامبالاة والفساد.

كما أن تبني المنهج الاقتصاد الإسلامي يشكل مدخلا هاما في علاج الإشكالات والأزمات التي طرأت على الإنسانية بسبب إهمال دور الدين والأخلاق، مما نشأ عنه العديد من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية الخطرة، ليس من قبيل تقييد حريته أو إنقاص أهليته، وإنما هي معالم توضيحية في الطريق المؤدي إلى السعادة، وإشارات تفسيرية تقوم بإصلاح الإنسان وإعادة صياغته، تحصنه بالنظرة الغيبية التي تمنحه الرؤيا الواضحة للكون والحياة.

ويهدف هذا الفصل إلى إمعان النظر في مضامين الاقتصاد الإسلامي وظهور أثرها في تحقيق الأمن الغذائي، وفي هذا الإطار نضع التساؤل التالي: ما دور الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي؟

هذه الدراسة تميزت بعدة أمور وتتركز على مايلي:

-أهمية تطبيق منهج الاقتصاد الإسلامي في الواقع.

-تثبيت معيارية[1] الاقتصاد الإسلامي، حيث الدين والأخلاق على أنهما الأساس في تحقيق الأمن الغذائي.

-تفوق منهج الاقتصاد الإسلامي عن غيره وامتيازه عن المذاهب الاقتصادية الأخرى.

إن تبني المنهج الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال السياسات الاقتصادية الجديدة، ليشكل مدخلا هاما في تطوير الخطط وتجديد العهد بالعمل والإنتاج وآليات الاستثمار الاسلامية.

(1) الإسلام شريعة معيارية مقاصدية بامتياز، تراعي في أحكامها حفظ المصالح الحقيقية للإنسانية، ينظر: **إسلامية المعرفة**، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، يصدرها المعهد العالي للفكر الإسلامي، ع 78، 2014، بيروت، لبنان، ص42.

المبحث الأول: أسس فكر الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي.

إن منهج الإسلام يحمل بين طياته أسس ومرتكزات لإدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأمم، فبتنفيذ الناس لهذه الأفكار يحصل لهم الاستخلاف والتمكين في الأرض، قال الله تعالى: "وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يعبدونني لا يشركون بي شيئا [سورة النور:55].

ونأي الأمم والمجتمعات عن هذه الأسس التي شرعها الله من خلال منهج الاسلام قد يؤدي بها إلى زاوية الفقر والتخلف وحياة الضنك[1]، وفقدان التمكين وحياة العزة والكرامة، التي يكون فقدانها وخسارتها بسبب الإهمال والإعراض عن الشرائع والاحكام التي أرادها الله منهجا لعباده[2]، وعليه لابد من محاربة الفقر والجهل والتخلف الاقتصادي والاجتماعي بالرجوع إلى الأسس الشرعية والمناهج التي أنزلها الله سبحانه لتنظيم حياة البشر ومعيشتهم، إن في الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، وينبغي على المجتمعات أن تتفهم وتتكيف مع ما يحقق التنمية والوسائل التي تؤدي إلى تحقيقها، وهذا التفهم والتقبل يتحقق بتناسق الأهداف التنموية مع السنن التشريعية والاحكام العقدية والخلقية[3]،

فالمسلمون أصبحوا متخلفين عندما تركوا الإسلام ولم يتركوا منه إلا اسمه، ونسوا القرآن ولم يدعوا منه إلا رسمه، وأصبحوا شعوبا بلا عقيدة، ومجتمعات بدون رسالة ولا هوية، وصاروا كريشة في مهب الرياح، تائهون بين الأفكار الغربية، مستهلكين لكل الأفكار الدخيلة، ومفتقرين لصناعة الفكر والحضارة، ولم يحققوا من هذا الاتباع الاعمى إلا التخلف والتقهقر والهوان[4]، هذا هو مصير الشعوب التي نسيت حضارتها، وساءت فهم دينها وفكرها، واشتغلت بالشعارات الفارغة والمصالح الشخصية[5]،

والملاحظ من واقع العرب والمسلمين أنهم ليسوا فقراء بل متخلفين، يمتلكون كل مقومات الحياة والعيش الكريم، ويملكون أحسن المناطق في العالم حيث تزخر بالموارد والثروات والموارد البشرية، وأفضل من ذلك أنهم يمتلكون منهجا خارقا ونظاما محكما وتراثا مفعما بالفاعلية والدافعية[6]، إلا أنهم: كالعيس في البيداء يقتلها الظماء والماء فوق ظهورها محمول،

---

(1) فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي**، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2003، ص19.

(2) عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، ط1، دار اليعرب، دمشق، 2003، ص279.

(3) سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مصدر سابق، ص247.

(4) عبد المجيد الغزالي، **حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 1989، ص13.

(5) محمد الغزالي، **الإسلام والأوضاع الاقتصادية**، ط3، نهضة مصر، مصر، 2005، ص131.

(6) محمد عبد الحليم عمر، **التفسير الإسلامي للتخلف الاقتصادي في الدول الإسلامية**، ص03، من موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، https://iefpedia.com/arab/?p=30352 يوم:2021/04/22.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاقتصاد الإسلامي.

إن الاقتصـــاد الإســـلامي له اهتام بالغ في حياة المســـلمين اليوم، لما يزخر به من القواعد الاقتصـــادية والاحكام الشرعية، التي تسهم في تسيير الاقتصاد في المجتمعات الإسلامية، وله مفاهيم مستنبطة من الباحثين والعلماء حسب النوازل والمستجدات في حياة المسلمين، وحسب الأمكنة والأزمنة، مما أسفر عنه رصيد من النظريات والمفاهيم لنفس النوازل والاحداث الواقعة.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي

إن الاقتصاد الإسلامي نظام اقتصادي يستخدم في تسيير الموارد والثروات حسب احتياجات الافراد والمؤســـســـات في المجتمع، وهو نظام مُرتبط بالعقيدة والأخلاق والقيم الاجتماعية، يحتوي على تشـــكيلة من القوانين والأحكام التي تهدف إلى تنظيم السلوك الاقتصادي وتسييره.

أولا: الاقتصاد لغة:

الاقتصاد هو القصد بين الإسراف والتقتير، يقال: شخص مقتصد في النفقة، أي متوازن في انفاقه، والقصد يعني: العدل[1]، وفي قوله تعالى: ﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [سورة لقمان:19]، "أي توسط في مشيتك، واعتدل فيها بين الإسراع والبطء"[2]، والاقتصاد "هو المشي الذي ليس فيه غلو ولا تقصير"[3]، قال العز بن عبد السلام: الاقتصاد رتبة بين رتبتين، ومنزلة بين منزلتين، والمنازل ثلاثة، التقصير في جلب المصالح والإسراف في جلبها والاقتصاد بينهما، وخير الأمور أوسطها[4]، وقد استعمل هذا المصلح الاغريق ويقصـــدون به تدبير أمور البيت بإحكام، بالمشـــاركة بين كل الاهل الذين لهم اســـتطاعة على العمل وقضاء مصالح البيت[5]، إذ على صاحب المنزل أن يتحمل كل مسؤولياته من أجل توفير جل مستلزمات البيت الضرورية التي تحقق سبل العيش الكريم لساكنيه[6]، إلا أنهم لم يقصدوا المفهوم الحرفي للكلمة، بل تجاوز

---

(1) زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (المتوفى: 666هـ)، **مختار الصحاح**، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط05، 1420هـ / 1999م، ج01، ص254.

(2) محمد علي الصابوني، **صفوة التفاسير**، ج12، ط1، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، 1401هـ، 1918م، ص28.

(3) أبو عمر بن عبد البر النمري (463)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ، ج21، ص68.

[4] نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، مصدر سابق، ص65.

(5) حمد بن عيد الرحمن جنيدل، **منهاج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي**، م1، شركة العبيكان، الرياض، 1406هـ، ص13.

(6) عبد الرزاق وورقية، **التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي**، المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، ينظمه مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، بجامعة الملك عبد العزيز، 24 – 26 / ربيع الأول/ 1420هـ، الموافق: 1 – 3 / إبريل/ 2008م، ص562.

إلى المعنى الاصطلاحي، ويدل على تسيير شؤون المدينة والدولة كذلك[1]، فالاقتصاد قيمة حضارية مهمة، تجعل الفرد مسؤول على نفسه وأهله، وعلى البلاد والعباد من حوله، ومصطلح الاقتصاد ليست له علاقة بالشح والتقتير والبخل، إلا أنه ميزة رشد وسداد رأي وتدبير، وأما البخل والشح والتقتير فميزة حمق وسوء تسيير وجهل بأمور الحياة[2].

ثانيا: الاقتصاد اصطلاحا:

يعد الاقتصاد من العلوم الاجتماعية التي تدرس التصرف البشري وسلوكه، سواء كان فردا أو جماعة[3]، ويتم انتقاء أفضل الطرق لاستغلال الموارد والثروات التي عز وجودها، من أجل تأمين منتهى الإشباع الذي يمكن أن يتحص عليه الاشخاص[4]، ويتضمن هذا المفهوم الندرة والاختيار، حيث ربط بين الموارد التي عز توفرها نسبيا والاحتياجات المتكررة والمتعددة للأفراد التي ينتظر توفرها، من هنا كانت عملية الانتقاء والاختيار مهمة، حيث من خلالها يمكن حماية الثروات النادرة من الهدر، وأيضا من خلالها يمكن تحقيق أقصى اشباع مكن من الثروة الموجودة[5].

الفرع الثاني: مفهوم علم الاقتصاد:

إن علم الاقتصاد من العلوم الحديثة التي أصبحت علما مستقلا في أوائل القرن السابع عشر للميلاد، حيث يمتلك علم الاقتصاد قدرا من الثبات وعدم التغير[6]، ويعد علم الاقتصاد ضمن مجموعة العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة تصرفات معينة لسلوك الإنسان، والافعال الذي يمارسها، حتى يشبع رغباته المتعددة وحاجاته المختلفة[7]، وقد عرفه عبد المنعم السيد بأنه: "هو ذلك العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين أهداف ووسائل نادرة ذات استعمالات مختلفة"[8].

---

(1) سعيد علي محمد العبيدي، **الاقتصاد الإسلامي**، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011، ص22.

(2) رفيق يونس المصري، **المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي**، دار القلم، دمشق، د.ط، د.س، ص91.

(3) وفي الاقتصاد الوضعي فيه اعتقاد عام وراسخ في الصميم أن الإنسان تصرفاته وسلوكياته كلها رشيدة، مهما كان ذلك الإنسان ومهما كانت تربيته، إلا أن المسألة المهمة هي مفهوم مصطلح الرشد، وقد اختصر هذا المصطلح واختزل في تحقيق الفرد لمنفعته الشخصية، ينظر: محمد عمر شابرا، **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**، ترجمة: رفيق يونس المصري، ط2، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2005، ص61.

(4) محمد أحمد الأفندي، **مقدمة في الاقتصاد الجزئي**، الأمين للنشر والتوزيع، د.ط، صنعاء، اليمن، 2012، ص02.

(5) سعيد علي محمد العبيدي، **الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص22.

(6) حميدة صابرر، كاظم الأعرج، **نظام الاقتصاد الإسلامي بين حفاظه على مبادئ الشريعة وتحديات التطبيق المعاصر**، مصدر سابق، ص189.

(7) عزت قناوي، سلمان نيرة، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي**، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، 2004، ص06.

(8) عبد المنعم السيد، **مدخل في علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الجزئي**، ط1، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1984، ص13.

وقد عرفه محمد خالد جميل بقوله: «هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما أمثل يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، كما يبحث في الطريقة التي توزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية»[1].

ويوضح محمد شوقي الفنجري فيقول: "أن علم الاقتصاد هو الذي يدرس الظواهر الاقتصادية ويحللها بقصد استخلاص القوانين الاقتصادية التي تحكمها"[2]، إلا أنه مع التطورات التي حدثت في بدايات القرن العشرين، فأخذ علم الاقتصاد الاسلوب المذهبي متزامنا مع الاسلوب العلمي[3].

الفرع الثالث: مفهوم الاقتصاد[4] الإسلامي:

لابد للمسلمين من نظام يوجه سلوكهم وينظم معاملاتهم الاقتصادية، وروابطهم الاجتماعية، فحياة المسلم كاملة متكاملة، لأن علاقات الناس وحياتهم لابد لها من تنظيم وتنسيق، من أجل ضبط وإشباع الرغبات ودرء لشهواتهم المنحرفة[5]، لذلك جاء الإسلام بنظام محكم يتضمن أسس وقواعد مستوحاة من الشرع الحكيم، لضبط مصالح الناس واحتياجاتهم الدينية والدنيوية.

مفاهيم عن الاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي هو مذهب ونظام ويشتمل على مجموعة من الأصول والضوابط الاقتصادية المستنبطة من الدين الإسلامي، تراعى فيه مقتضيات مصالح ومنافع الناس[6]، نلاحظ أن التعريف يتجاهل الثروة والمال.

---

(1) محمد خالد جميل، **أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع**، ط1، 2014، عمان، الأردن، ص20.

(2) محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، مصدر سابق، ص49.

(3) حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، **مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص27.

(4) علم الاقتصاد: هو علم يبحث في كل ما يتعلق بالثروة، والتكسب والتملك والإنفاق، والاقتصاد يبحث أيضا في مسائل الانتفاع والخدمات، ومسائل التوفير والادخار، ومسائل الغنى والفقر، ينظر: الشرباصي أحمد، **معجم الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص36.

(5) Kotler et autres: **Marketing Management**, p op-cité, 152-153.

(6) محمد عمارة، **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية**، دار الشروق، ط1، 1993، بيروت، لبنان، ص59.

والاقتصاد الإسلامي هو علم يعنى بدراسة النشاط الاقتصادي وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات، في ضوء أحكام المذهب الاقتصادي في الإسلام[1]، وهذا التعريف ذكر النشاط الاقتصادي ولكن لم يذكر الموارد أو النقود التي من أجلها كان الاقتصاد الإسلامي.

ومن التعاريف أن "الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة، وهو البناء الاقتصادي الذي يقام على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر"[2]، وهذا التعريف كذلك لم يتطرق إلى الطريقة التي تتحكم في الأموال التي يقتنيها الإنسان وينظم حركتها ويضبط نشاطها.

والتعريف الذي يختاره الباحث عن الاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الإسلامي هو أحد العلوم الأساسية المستنبطة من الشرع الحنيف، التي تهتم بدراسة السلوك الاقتصادي في تنظيم حركة المال وتوظيف الموارد النادرة في المجتمع من أجل أهداف اقتصادية في إطار العدالة الاجتماعية.

لأن المقصد من الاقتصاد الإسلامي ليس هو تحقيق رخاء الإفراد وسعادتهم في تحصيل الأرباح والاستهلاك فحسب، بل الهدف الأعلى الذي ينشده هو تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان الإنسان متوازنا في حياته، بين الحاجات الروحية والمادية، وكان سلوكه موافقا لما جاء به الإسلام في مصادره التشريعية[3].

حيث نجد أن أنصار النظام الرأسمالي يعتقدون أن العامل الأهم في تحقيق التنمية والازدهار هو الإنتاج والاستثمار ومضاعفة الأرباح، وأنصار النظرية الحدية يركزون على حاجات الأفراد وحرية التصرف الاقتصادي، وأما في الاقتصاد الإسلامي فالأمر يتعلق بالتخصيص والعدالة في توزيع الموارد[4].

ونستنتج مما سبق أن الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي كل واحد منهما مختلف عن الآخر في المصدر والأهداف، فالاقتصاد الوضعي يتعامل مع المادة والاشياء الملموسة فقط، لا صلة له بالقيم والأخلاق، وإنما يركز على ما هو ماثل وقد وقع، ولا يهمه ما يجب أن يقع[5]، ومصدره من أفكار بشرية وقدرات عقلية

---

(1) عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **تعريف الاقتصاد الإسلامي**، سلسلة مقالات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، 2007، بدون سنة ط، عمان، الأردن.

(2) محمد عبد المنعم الجمال، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنة**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1980، ص14.

(3) محمد عمر شبرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة: محمد زهير السمهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، ط1، 1996، ص13.

(4) محمود الوادي، إبراهيم خريس، **دور الاقتصاد الإسلامي في الحد من الأزمات الاقتصادية**، مصدر سابق، ص4.

(5) مواقف الاقتصاديون الغربيون من القيم والأخلاق متباينة، منهم من فصل الاقتصاد عن القيم والأخلاق، ومنهم من اختار السكوت، ومنهم من جعل الاخلاق والقيم فوق كل اعتبار، ينظر: رفيق يونس المصري، **المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص47.

وتخمينات آدمية وخبرات إنسانية، أما الاقتصاد الإسلامي فيعتمد على الدين الذي مصدره من خالق الاكوان، وأيضا يعتمد على القدرات العقلية والمعرفة البشرية التي لا تتعارض مع الشرع، والمقصد الاسمى منه تحويل سلوك الإنساني من حالته التي يعيشها، إلى الحالة التي ينبغي أن يكون عليها، فالعلم والدين عند تعاونهما وتناسقهما، سيقدمان خدمة جليلة للبشرية قاطبة[1].

الفرع الرابع: مفهوم مذهب الاقتصاد الإسلامي:

إن المذهب يمثل منهجا فكريا، يرتكز على تحديد القواعد والأصول التي تنظم الحياة الاقتصادية وتضع حلولا لمشكلاتها وفق تصورات العدالة الاجتماعية من منظور إسلامي، وتبحث في قضايا الإنتاج والاستهلاك والتوزيع[2]، وقد عرفه باقر الصدر في كتابه اقتصادنا: "عبارة عن الطريقة التي يفضل المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشاكلها العملية"، والوسيلة التي يتم بها تنظيم الحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، بما يحرزه من التراكم المعرفي والعلمي والأخلاقي أو التاريخي[3].

من المفكرين من يزعم أن المذهب في كثير من الأحيان يستند إلى النقل والاحكام الموجودة في نصوص الشرع الحكيم، وله ارتباط بمسألة التوزيع، أكثر مما في الإنتاج، وهو لا يركز على ما هو كائن، بل على ما يجب أن يكون في مستقبل الايام[4]، أي الاستفادة من الاقتصاد بالنظرة المآلية وافتراض ما يجب أن نستفيد منه في المستقبل، بمعنى لا يهتم بترجمة الاحداث الواقعة في الوضع الراهن، بل يتعدى إلى التركيز على الوسائل والطرق التي تنظم الأنشطة الاقتصادية، وتحديد أهميتها واعتباراتها الاقتصادية[5].

والدراسات الاقتصادية ضمن الاقتصاد الإسلامي لا تدرس الاقتصاد كعلم وإنما تدرسه كمذهب أو نظام، لذلك يعتبر الاقتصاد الإسلامي من حيث الأصول مذهب اقتصادي، ومن حيث التطبيق والتنفيذ يعتبر نظاما اقتصاديا[6]، ومن هذا المنطلق لا يمكن في الواقع أن يحيا مجتمع بغير مذهب اقتصادي، والمذهب هنا

(1) محمد عمر شبرا، **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**، مصدر سابق، ص124.

(2) احمد محمد محمود نصار، **مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس، ط1، 2010، عمان، الأردن، ص11.

(3) محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، مصدر سابق، ص29.

(4) رفيق يونس المصري، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، دار القلم، دمشق، ط1، 2010، ص43.

(5) محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، مصدر سابق، ص46.

(6) فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، مصدر سابق، ص83.

الوسائل التي بها يتم تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع[1]، ولكل مذهب مبادئ محددة يتحرك بها في نطاق ذلك النظام الذي يتواجد فيه، ولهذا المذهب ميدان شاسع لتطبيقات مختلفة حسب تغير الاحوال والأوضاع[2].

والهدف من الاقتصاد الاسلامي الدعوة إلى تنظيم الحياة الاقتصادية للناس، وهو ليس علما على غرار الاقتصاد السياسي، ولا يهدف إلى تفسير الوقائع والاحداث، بل وسيلة لإصلاح الفاسد وتغييره إلى واقع سوي، ويسعى إلى هيكلة الحياة الاقتصادية حسب المنهج الإسلامي، ودراسة الأفكار والمفاهيم العامة التي تشع منها[3]، ولا يمكن أن يبزغ نوره للوجود، ويستخرج ثمرته، إلا إذا طبق في حياة الناس بحذافيره، وبأصوله وفروعه، ويتم دراسة الأحداث الاقتصادية والوقائع من خلاله دراسة منظمة ومعمقة[4].

والاقتصاد الإسلامي يمتلك إيجابيات عالية ومزايا سامية، تمكنه من تسيير شؤون الناس الاقتصادية، ومجابهة المحن والشدائد بجدارة واستحقاق، وتمكنه أيضا من تحقيق ما يصبوا إليه الافراد والمجتمعات بمرونة وكفاءة عالية[5]، لأنه يتصف بخاصتين مهمتين جدا تجعله ظاهرا على غيره من المذاهب، ألا وهما الواقعية والأخلاقية، حيث يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية التي تنفع الإنسانية جمعاء، دون عسر ولا إرهاق لأي طرف من الأطراف المتعاملة[6].

والفرق بين العلم والمذهب والنظام هو أن العلم معطياته ثابتة ومستقرة بمرور الزمن، المتمثلة في الأصول والأسس والمبادئ التي يرتكز عليها ذلك الاقتصاد، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتغير أو تتحول، أما المذهب والنظام فهما يتغيران من مكان لآخر ومن زمان لآخر كذلك، المتمثلة في الأساليب والطرق التي يتم بها تطبيق الاقتصاد في الواقع[7]، حيث يطبق المذهب أو النظام الوسيلة الأمثل في تسيير اقتصاد البلد وحسم مشاكله التي تنجم من حين لآخر.

---

(1) محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، مصدر سابق، ص29.

(2) محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص48.

(3) محمد محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، مصدر سابق، ص331.

(4) نفس المصدر، ص334

(5) محمد عمر شبرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، مصدر سابق، ص5.

(6) محمد محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، مصدر سابق، ص09.

(7) حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، **مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص29.

المطلب الثاني: أهمية الفكر الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

إن المنهج الإسلامي في الاقتصاد يعتبر من الحاجات الحضارية اللازمة التي يفتقر إليها العالم اليوم، من أجل أن يستعيد الإنسان كرامته وشرفه[1]، وهذا المنهج هو خلاصة ترابط بين قيم ومبادئ تقوم على الكفاءة والعدالة، هذه القيم تجعل حياة الأفراد آمنة مطمئنة، وتدفع المجتمعات إلى الرفاهية والازدهار، وعلى ضوء هذه القيم نشأت الحضارة الإسلامية ورسمت أسس الاقتصاد في الإسلام، وقننت السلوك الإنساني وجعلته منه الإنسان الرشيد، لا إسراف ولا تقتير ولا إفراط ولا تفريط.

وقد سن المنهج الإسلامي معيارا أساسيا في الاعتقاد، وهو أن العمل والإنتاج عبادة يؤجر صاحبها ويثاب على جهده وجهاده، وفي تفسير آية سورة النور، قوله تعالى: ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [سورة النور:37]، ومعنى الآية: "أنهم كانوا حدادين وخرازين فكان أحدهم إذا رفع المطرقة أو غرز الإشفى فسمع الأذان لم يخرج الإشفى من المغرز ولم يوقع المطرقة ورمى بها وقام إلى الصلاة"[2]خاشعا خاضعا، يعمل بجد ونشاط، ويتحرى الصدق والإخلاص والإتقان في العمل، وقد أعلن الإسلام الحرب على الفقر والحرمان، وشرع الزكاة وآليات الإنفاق للقضاء عليه[3]، وحفز الإسلام نظام الأوقاف الذي هدفها التعاون والتكافل في خدمة المجتمع والإنسانية جمعاء، ومقاصدها عمارة الأرض والتنمية، رغبة في الحفاظ على مقاصد الشريعة ومساندة الإنسان في معترك حياته، الذي هو محور الرحى ومحرك الاقتصاد والتنمية الاقتصادية[4]، لأنه هو الفرد الصالح الذي يصلح غيره ويقود الحياة إلى الازدهار والتطور، لذلك جاء قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة الأنفال:53]، ومعنى هذه الآية: إن الله لا يغير ما بقوم من عزة وسلطان ورفاهة وخفض عيش وأمن وراحة، حتى يغيروا ما بهم من نور العقل، وصحة الفكر، وإشراق البصيرة.

وتعتبر العقائد والطقوس السائدة مهمة في تهذيب سلوك الناس وطريقة عيشهم، ولا أدل على ذلك، واقع الجزيرة العربية في صدر الإسلام، إذ في فترة وجيزة تحول القوم من بدو ضائعين متخلفين، إلى زعماء وقادة

---

(1) جاسم الفارس، **سلطة الاقتصاد والمجتمع في الاقتصاد الإسلامي، رؤية منهجية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، ع12، 2011، ص438.

(2) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، **إحياء علوم الدين**، باب: كتاب آداب الكسب والمعاش، دار المعرفة، بيروت، ج2، ص85.

(3) جاسم الفارس، **سلطة الاقتصاد والمجتمع في الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص444.

(4) نفس المصدر، ص455.

فاتحين، حيث غيروا خريطة العالم وكرسوا الطمأنينة والحياة الرغيدة بين البشر[1]، ومن هذا المنطلق صارت نظرة الإسـلام دقيقة وثاقبة، لاهتمامه بإعداد الإنسـان وترقيته في فكره وحقيقته، ورد الاعتبار إلى قدره وكرامته، ثم بعد ذلك مرافقته وتربيته وتحسـين ظروفه، بترقية ذوقه وتهذيب نظرته إلى الجمال والكمال، بحيث لا يمكن للبشرية أن تعيش في أمن وأمان وسلم وسلام إلا بترقية الفكر وتهذيب الذوق والخيال[2].

وتكمن أهمية الاقتصاد الإسلامي في المقصد الأسمى الذي يحمله في سيرته ومسيرته، وهو الاستخلاف وعمارة الأرض، وتحقيق القوة الاقتصادية، وضمان حد الكفاية لكل إنسان في المجتمع، وإقامة العدل في توزيع الثروة، وتخفيف حدة تباين الدخول بين الافراد، اعتقادا بأن الخالق سيسأل كل راع عما استرعاه، حتى تتحرر غاية الإنسـان وتسـموا نيته ويرقى فكره، فيخلص العمل لخالقه لا لغيره، فيحصـل الخير والنفع ويتحقق العدل والعمارة ومنه تنتج الحضـارة[3]، ولا يكتفي الإسـلام على تدبير السـطحي للمجتمع الإنسـاني فحسـب، بل يخترقه إلى الأعماق ليوافق بين حاجات الإنسان والمبادئ السامية التي جاءت بها الشريعة الغراء[4].

ومما سبق نستنتج ان الاقتصاد الإسلامي له أهمية بالغة في حياة الافراد والمجتمعات، ومن المميزات التي تستفاد منه مايلي: تحقيق العدل، وتحقيق القوة الاقتصادية، وتحقيق التوازن وتخفيف تباين الدخول بين الناس.

الفرع الأول: تعريف الفقر لغة واصطلاحا.

معضلة الفقر من الشدائد التي ابتلي بها بعض الناس، لما لها من آثار سيئة على اعتقادهم وتصرفاتهم، ولا يعد الفقر عيب في الإسلام أو نقيصة للفقير وشرفه، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [سورة الحجرات:13].

أولا: الفقر لغة:

إن كلمة الفقر ضـد الغنى، ورجل فقير من المال، وقد فقر، فهو فقير، والجمع فقراء، والأنثى فقيرة من نسـوة فقائر، وقال ابن الأعرابي: الفقير الذي لا شـيء له، والفقر: الحاجة، وفعله الافتقار، والنعت فقير[5]،

(1) محمد شوقي الفنجري، **ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي**، ط1، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، 1993، بدون ط، ص64.

(2) محمد شوقي الفنجري، **ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص66.

(3) عبد الهادي علي النجار، **الإسلام والاقتصاد**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص16.

(4) محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، مصدر سابق، ص7.

(5) ابن منظور، **لسان العرب**، نشر أدب الحوزة قم، إيران، 1405 هـ، ج17، ص116.

وفقر فقرا: اشتكى فقاره من كسر أو مرض، فهو فقر وفقير، افتقر: صار فقيرا وإلى الأمر احتاج، الفقر: العوز والحاجة[1]، والفقير: الّذي لا شيء له، ورجل فقير من المالِ[2]، افتقر صار فقيرا مثل فقر ككرم[3].

والفرق بين الفقر والحاجة أن الحاجة هي القصور عن المبلغ المطلوب، والفقر خلاف الغنى[4]، والْفَقِير على وزن فعيل بِمَعْنى: فَاعل، يُقَال: فقر يفقر من بَاب تَعب إِذا قل مَاله[5].

ثانيا: الفقر اصطلاحا:

إن مصطلح الفقر له تعاريف مختلفة ومتعددة، ومعظم هذه التعاريف تركز على مستويات المداخيل وحدود الاحتياجات الضرورية للفرد، وكما يأتي الفقر في الماديات كالمأكل والمأوى، أيضا يكون في المعنويات كفقر الثقافة والتعليم[6]، بمعنى أن الفقر يتحقق عند افتقار الإنسان لإحدى الحوائج المادية والمعنوية والثقافية على السواء.

1- عرف الفقر في موسوعة علم الاجتماع بأنه: «حالة نقص الموارد المادية عادة ولكن الثقافية أحيانا» [7]، نلاحظ أن التعريف حصر الفقر بين نقص الموارد المادية والثقافية فقط، وأهمل الجانب المعنوي من حياة الإنسان.

2- وفي تقرير الأمم المتحدة تحت مصطلح الفقر الإنساني إذ عرفته: «حرمان المرء من الإمكانات والفرص» [8]، ونلاحظ أن التعريف عاما، ويشمل على كل نقيصة في حياة الانسان.

وقد شهدت ظاهرة الفقر تطورات عديدة وسريعة، حيث كان الفقر مقرونا بدخل الإنسان وعدم كفايته لاحتياجاته الضرورية، فأصبح يشمل احترام نفس الإنسان ومقدرته على المشاركة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[9].

---

(1) إبراهيم مصطفى ومن معه، **المعجم الوسيط**، موافق للمطبوع، دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية، ج02، ص697.

(2) محمّد بن محمّد الحسيني الزَّبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.س، ج13، ص336.

(3) أحمد فارس أفندي، **صاحب الجوائب، الجاسوس على القاموس**، مطبعة الجوائب، قسطنطينية،1299 هـ، ج1، ص577.

(4) عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997 م

(5) نفس المصدر، ص267.

(6) سحر عبد المنعم السيد قمره ومن معه، **دراسة إقتصادية تحليلية للفقر في ريف مصر، دراسة حالة لمحافظة الإسكندرية**، إعداد: قسم البحوث والدراسات الإقليمية، دراسة مقدمة من وحدة بحوث الاقتصاد الزراعي بالاسكندرية، 2019-2020، ص14.

(7) جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، مصدر سابق، ص1080.

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009**، نفس المصدر، ص12.

(9) حدة أوضايفية، **التنمية الريفية كإستراتيجية لمعالجة مشكلة الفقر في الدول العربية**، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي لإليزي، م6، ع 1، ص 337،

ثالثا: الفقر في الاقتصاد الإسلامي[1]:

كل إنسان في هذه المعمورة يحتاج إلى من يخدمه أو يقدم له يد العون، مهما كان هذا الإنسان، هذا النوع من الفقر لا تعطى له الصدقة ولا تجوز له الزكاة، وهذا يطلق عليه الفقر المطلق، والغنى المطلق عند الله تعالى، فهو الذي لا يحتاج إلى أحد، وكل الخلق يحتاجون إليه، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [سورة فاطر:15].

إن الفقر في الاقتصاد الإسلامي هو: «عدم امتلاك الفرد لما يغنيه من مال مع عدم القدرة على الكسب والعمل»[2]، فالإسلام يعالج الفقر وقلة ذات اليد بالعقيدة والرجوع الى الله، لأنه هو الرازق الخالق وهو على كل شيء قدير[3].

الفرع الثاني: خطر الفقر وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي:

أقر الإسلام بشناعة الفقر وبشاعته، وأثره الفظيع وحصيلته المخيفة على الأفراد المجتمعات، ويعتبره بلية وضيق يستعاذ بالله من شؤمها ومصيبتها، وقد قرن رسول الله ﷺ تعوذه من الفقر بتعوذه من الكفر في حديث فقال: "كاد الفقر أن يكون كفرا"[4].

ولم يكتفي الإسلام بمعالجة مشكلة الفقر في شقها الاقتصادي فقط، بل آزر علاجه لها بتركيزه على الاخلاق والعبادات والعقيدة الصحيحة[5]، والأهمية التي أولاها الإسلام لحل هذه الظاهرة، عندما شرع في القرآن والسنة الشريفة حقوقا واجبة للفقراء والمحتاجين في أموال الأثرياء ترد عليهم، وجعلها ثالثة دعائم الدين، وجاحدها يكفر، والمتهرب منها يفسق، ومانعها تؤخذ منه بالقوة، ومن أبى وامتنع يحارب حتى يستخرجها كاملة مستوفية[6].

يعتبر سياسة التشريع الإسلامي في معالجة ظاهرة الفقر سياسة ناجحة ومهمة للغاية، والمتدبر لحيثيات التشريع الإسلامي وتفاصيله في معالجة الأزمات والملمات، يلاحظ أن استراتيجيته تكمن في اجتثاث المشكل من أعماقه وجذوره ولا يكتفي بظاهره، ويتجلى ذلك في تعامل الإسلام مع مشكلة الفقر والطرق التي انتهجها

---

(1) محمد بن عمر بازمول، **أحكام الفقير والمسكين في القرآن العظيم والسنة النبوية**، ط1، مصدر سابق، ص155.

(2) عبد السلام حمدان، محمود هاشم عنبر، علاج مشكلة الفقر (دراسة قرآنية موضوعية)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، غزة، فلسطين، م17، ع1، جانفي2009، ص320.

(3) محمد محمد الشلش، **منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة**، مصدر سابق، ص194.

(4) الفيض القدير، باب: حرف الكاف، ج4، ح رقم: 6199.

(5) صليحة عشي، **البطالة والفقر في الإسلام بين العلاج والحلول**، مصدر سابق، ص6.

(6) يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، ج1، ط25، د.س، د.م.ن، ص6.

والوسائل التي استعملها نحوه من أجل محاربته ومعالجته، لأن فكرة الفقر عقيدة يعتقدها الفقير قبل أن يطبقها كسلوك في حياته ومعيشته[1].

من حكمة الله تعالى في ملكه جعل اطمئنان الإنسان وتوفر الغذاء مرهون بإقامة شعائر الله وعباداته، فلا سلام لمجتمع يكابد مرارة الاحتياج وشظف العيش، بالمقابل لا أمان ولا اطمئنان لمجتمع ضل الطريق، وخسر الصلة بينه وبين ربه، في هذا الصدد يقول الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [سورة النحل:112].

فالإنسان عليه أن يستفرغ الجهد في سبيل اكتساب رزقه، ولا يكون عالة على غيره، لأن المسكنة وقلة العمل والرضا بالدون والهوان حالة مرضية مرتبطة بعقيدة خاطئة، لذلك يروى عن حكيم بنِ حِزامٍ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال في هذا الصدد: "اليدُ الْعُلْيا خيرٌ من اليدِ السُّفلى، وابدأْ بمن تَعُولُ، وخيرُ الصدقةِ عن ظَهْرِ غنىً، ومن يستعفَّ يُعفَّهُ الله ومن يَسْتَغنِ يُغنِهِ الله"[2]، وأما ما يقع من مصيبة الفقر والافلاس والجوائح فهذا ابتلاء من الله لعباده، ليتبين المؤمن من غيره، والصابر من الجبان الجزوع، فعسى الله أن يرزقهم خيرا مما كانوا عليه من قبل، وفي هذا السياق قال الله تعالى:" وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ * أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ"[3].

الفرع الثالث: آثار الفقر على سلوك الإنسان وأخلاقه:

إن مشكلة الفقر آثار خطيرة ونتائجها وخيمة على اعتقاد الإنسان وسلوكه، إذ ينتهز كثير من المنحرفين شريحة الفقراء وذوي الحاجة والبسطاء والسدج من الناس لنشر الرذيلة والمنكرات وكذا الأفكار المتطرفة، من خلال مدهم الطعام واللباس والمأوى، فقط من أجل ارتكاب الجرائم والقيام بأفاعيل الشياطين، لذلك وضع الإسلام مبادئ وقوانين محكمة تضع حدودا لهذه المشكلة المهولة، التي تكون أرضا خصبة لترويج الجرائم والآفات والأزمات التي تأتي على الأخضر واليابس، وما يتولد منها من الضغينة والحقد والحسد لإخوانهم الأغنياء والموسرين[4]، من أجل ذلك فإن رسول الله ﷺ قد استعاذ من الفقر والكفر معا فقال: وجاء في سنن أبي داود شرحا للحديث: "والمراد بالفقر الذي استعاذ منه ﷺ، هو الفقر المدقع، هو الذي لا يصحبه صبر ولا

(1) صليحة عشي، **البطالة والفقر في الإسلام بين العلاج والحلول**، مصدر سابق، ص6.

(2) صحيح البخاري، الباب: لا الصدقة إلا عن ظهر غنى، ج2، ح رقم:1361.

(3)سورة البقرة: 155،157.

(4) حسين حسين شحاتة، **الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق**، مصدر سابق، ص119.

ورع، حتى يتورط صاحبه بسببه فيما لا يليق بأهل الأديان، ولا بأهل المروءات، حتى لا يبالي بسبب فاقته على أي حرام وثب، ولا في أي ركاكة تورط"[1]، وأمرنا الرسول ﷺ في مواطن أخرى أن نستعيذ من الفقر وقلة اليد، فقال: "اللهم إني أعوذ بك من الفقر، والقلة، والذلة، وأعوذ بك من أن أظلم أو أظلم"[2]، وقد ورد في السنة المشرفة، قصة الثلاثة الذين دخلوا غارا فأطبق عليهم، قال أحدهم: " اللهم كانت لي بنت عم، كانت أحب الناس إلي، فأردتها عن نفسها، فامتنعت مني حتى ألمت بها سنة من السنين، فجاءتني، فأعطيتها عشرين ومائة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسها، ففعلت حتى إذا قدرت عليها، قالت: لا أحل لك أن تفض الخاتم إلا بحقه "[3]، إذ دفعتها الحاجة على أن تبيع شرفها وكرامتها من أجل رد ألم الفاقة والحاجة عن نفسها وأولادها، وقد كان في زمن الجاهلية من يقتل فلذة كبده من أجل قلة المال، في هذا الصدد حذر الله تبارك وتعالى عباده المؤمنين في موضعين من القرآن الكريم من مثل هذه التصرفات، في الآية الأولى ذكر قتل الأولاد بسبب الفقر، قال الله تعالى: ﴿وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [سورة الانعام:151]، وفي الثانية ذكر قتلهم بسبب خشية الوقوع في الفقر، قال الله تعالى: ﴿وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْأً كَبِيراً ﴾ [سورة الإسراء:31].

فالمجتمعات التي ينتشر في الجوع والفقر مجتمعات غير مستقرة وغير آمنة[4]، حيث أن الله تعالى قرن بين الأمن ووفرة الغذاء فقال:﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ ﴾ [سورة النحل:112]، لذلك امتن الله على قريش في القرآن الكريم على ما من عليهم من وفرة الأمن وتوفر الطعام، قال الله تعالى:﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [سورة قريش:04]، فانعدام الأمن وقلة الطعام مصيبة من مصائب التي تعتري الإنسان في حياته، وخاصة إذا كانت هناك جهات مسؤولة عن ذلك الوضع، مثل سوء التوزيع وظلم الناس بعضهم البعض وبغي بعضهم على بعض، فلا أمن يوفر، ولا غذاء يحقق في مثل هذه الأحوال المريعة[5].

لأن قلة ذات اليد والديون المتراكمة تأخذ بصاحبها إلى ما لا تحمد عقباه، يروى عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة ويقول: «اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم»، فقال له قائل: ما أكثر ما تستعيذ يا رسول الله من المغرم؟ قال: «إن الرجل إذا غرم حدث فكذب، ووعد

(1) شهاب الدين المقدسي الرملي الشافعي (المتوفى: 844 هـ)، **شرح سنن أبي داود**، تحقيق: خالد الرباط ومن معه، ط1، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، مصر، 2016 م، ج19، ص335.

(2) سنن أبي داود، ج2، ح رقم:1544، باب: في الاستعاذة.

(3) صحيح البخاري، باب: من استأجر أجيرا فترك الأجير أجره، ج3، ح رقم:2272.

(4) فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، **التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص**، ط1، دار المسيرة، عمان، 1999م، ص122.

(5) أحمد عبد الله الحضراوي، **الإطعام والأمن ومنهج الدعوة إلى الله**، مصدر سابق، ص23.

فأخلف» [1]، من أجل ذلك جعل الإسلام ضوابط وقوانين التي يتبعها الإنسان حتى لا يسقط في براثين الفقر والحرمان، من الإسراف والتبذير والإنفاق التفاخري والمظهري، حيث نجد أننا نعيش في مفارقات عجيبة، منازل فاخرة وفلات واسعة، وبالمقابل أكواخ وبيوت قزديرية منتشرة هنا وهناك، وكلهم مسلمون ويلتقون في الأسواق والمحلات والمساجد، فهذا السلوك يولد عند الفقير والمحتاج الحسد والحقد والضغينة اتجاه الأغنياء والاثرياء [2].

الفرع الرابع: حد الكفاية لا الكفاف في الإسلام.

إن حياة الناس لا تستقيم بغير رزق يليق بهم، لذلك فرض الإسلام توفير حد الكفاية للناس لا حد الكفاف، تحقيقا للمصالح، ودرء للمفاسد.

الكفاف لغة: من كفّ بمعنى: ترك، يقال: كفّ عن الشّيء كفّا: تركه، ويقال: قوته كفاف: أي مقدار حاجته من غير زيادةٍ ولا نقصان، سمّي بذلك لأنّه يكف عن سؤال النّاس ويغني عنهم، أو سأل كفّاً من الطّعام، أو ما يكف به الجوع[3].

وعنده كفاف من العيش: ما كفّ عن الناس أي أغنى، ودعني كفاف: تكفّ عني وأكف عنك.[4]، ونفقته كفاف: ليس فيها فضل، وقال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: وددت أني أسلمت من الخلافة كفافا: لا عليّ ولا لي[5]، والكفاف من الرزق: ما كف عن الناس أي أغنى[6]، وفي الحديث: "اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا"[7]، وفي رواية كفافا، وكفافا: هو سد الرمق[8].

قيل أن الكَفَافُ مِنَ الرِّزْقِ: شِبَعُ يَوْمٍ، وَجُوعُ يَوْمٍ، وقيل هو: الذي ليس فيه فضل عن الكفاية[9]، فمن ابتلي بهذا فهو في ضائقة من أمره وشدة، خاصة من كان له أولاد وعيال كثير[10]، وعن أبي هريرة أن رسول

---

(1) صحيح البخاري، باب: من استعاذ من الدين، ج3، ح رقم:2397.

(2) يوسف القرضاوي، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1985م، ص 18.

(3) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية**، الكويت، ط1، دار الصفوة، 1995م، ج35، ص5.

(4) جار الله الزمخشري (المتوفى: 538هـ) **أساس البلاغة**، التحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998 م، ج2، ص141.

(5) نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت: 573هـ)، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، المحقق: حسين بن عبد الله العمري ومن معه، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1999 م، ج9، ص5715.

(6) ابن منظور، **لسان العرب**، مصدر سابق، ص307.

(7) شرح النووي على مسلم، ج9، ح رقم:5272.

(8) جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**، تحقيق: أبو اسحق الحويني الأثري، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الخبر، ط1، 1996 م، ج6، ص284.

(9) محمد بن عمر بازمول، **أحكام الفقير والمسكين في القرآن العظيم والسنة النبوية**، مصدر سابق، ص155.

(10) بن عبد البر النمري، **الاستذكار**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م، ج2، ص524.

الله ﷺ قال: "تعوذوا بالله من جهد البلاء، ودرك الشقاء، وسوء القضاء، وشماتة الأعداء"[1]، وروي عن بن عمر أنه سئل عن جهد البلاء فقال: كثرة العيال وقلة المال[2].

الكفاف اصطلاحا:

الكفاف هي الدرجة الأولى التي يعيش بها الإنسان، وعندها يبقى الإنسان حيا، ومن هنا يبدأ المستوى المعيشي للإنسان في تحسن نتيجة زيادة قدرته المالية، إلى أن يحقق المستوى اللائق الذي يوفر الحياة الكريمة له ولمن يعول، وهذا يسمى حد الكفاية، وإذا تحسنت قدرة الإنسان المالية أكثر يصبح غنيا[3].

وحد الكفاف والكفاية عند الإنسان مختلفان، لأن في الأولى يقتصر على توفير الحاجيات الأساسية فقط، والتي لابد له منها حتى يبقى على قيد الحياة، أما الثانية فيشمل توفير الضروريات والاساسيات، ويتجاوز إلى كل ما يجعله يعيش حياة محترمة وكريمة[4]، إذ أن الناس في الاسلام متكافئون من حيث الفرص التي تحقق لهم حد الكفاية، وما يزيد عن ذلك فكل قدر طاقته وذكائه وقوته، أما في الحالات الخاصة التي ينعدم فيها الغذاء فان الناس متكافئون في حد الكفاف[5].

الكفاية لغة: من كفى يكفي كفاية[6]، أي ما يحصل به الاستغناء عن غيره، ويقال: اكتفيت بالشّيء: أي استغنيت به[7]، ومنه ما يسد به الحاجة وبلوغ المراد، ومنه الكفيّة: وهي ما يكفي الإنسان من العيش.

وفي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [سورة فصلت:53]، معناه أولم تكفهم شهادة ربك، ومعنى الكفاية هاهنا أنه قد بين لهم ما فيه الكفاية في الدلالة على توحيده[8].

الكفاية اصطلاحا:

(1) صحيح البخاري، باب: التعوذ بالله من درك الشقاء، ج8، ح رقم:6616

(2) أبو محمد محمود الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.س، ج22، ص304.

(3) أحمد خالد عكاشة، **نظرية التفضيل الشرعي في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، م21، ع1، ص355، يناير 2013،

(4) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية**، مصدر سابق، ص6.

(5) عبد الهادي علي النجار، **الإسلام والاقتصاد**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983، ص73.

(6) ابن منظور، **لسان العرب**، مصدر سابق، ص445.

(7) فخر الدين الطريحي (ت: 1085)، **مجمع البحرين**، تحقيق: سيد أحمد الحسني، ط2، مكتب النشر القفافة الاسلامية، د.م ن، 1408هـ، ج4، ص70.

(8) ابن منظور، **لسان العرب**، مصدر سابق، ص225.

الكفاية هي سد الحاجات الأساسية للشّخص[1]، ممّا لا بدّ له منه على ما يليق بحاله وحال من في نفقته من غير إسرافٍ ولا تقتير[2]،وقيل هو توفير القوام من العيش، أي ما به تستقيم حياة الفرد ويصلح أمره ويكون ذلك بإشباع احتياجاته التي تجعله يعيش في مستوى المعيشة السائد[3]، وقد نسب الكاتب هذه المقولة إلى رسول الله ﷺ لكن لم أجد لها أصل.

وحد الكفاية عند المعاصرين كل ما له علاقة بالحاجات الاصلية للفرد، وكل ما لا يستطيع الإنسان أن يستغني عنها في حياته، سواء الأكل والشرب أو المأوى والملبس، أو الوسائل والأجهزة التي تساعده على إقامة حرفة الإنسان واتقان عمله، أو الاستزادة في فن من الفنون أو علم ينفع الناس ويزيد من رقي المجتمع[4].

وعند بعض المتقدمين الحاجة الأصلية هي: "ما يدفع الهلاك عن الإنسان تحقيقا، كالنفقة ودور السكنى والثياب المحتاج إليها لدفع الحر أو البرد أو تقديرا كالدين، فإن المديون محتاج إلى قضائه بما في يده من النصاب دفعا عن نفسه الحبس الذي هو كالهلاك، وكآلات الحرفة وأثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لأهلها فإن الجهل عندهم كالهلاك، فإذا كان له دراهم مستحقة بصرفها إلى تلك الحوائج صارت كالمعدومة، كما أن الماء المستحق بصرفه إلى العطش كان كالمعدوم وجاز عنده التيمم"[5]، وفي واقع الأمر أن الحاجة من الأمور الخفية عند الإنسان، إذ لا يتعرف عليها ببساطة، ولا يعرف عندئذ الزيادة عن الحاجة[6]، إلا إذا اعترف بنفسه عن حاله وحاجته.

ومما سبق نستنتج أن الإسلام ضمن كفالة الحد المناسب للعيش اللائق من الاحتياجات الجسمية والنفسية والاجتماعية، وذلك من خلال إقامة الشريعة التي "وضعت لتحقيق مقاصد الشارع في قيام مصالحهم في الدين والدنيا معا"[7]، حفظ مقاصد العامة من "حفظ النظام وجلب المصالح ودرء المفاسد وإقامة المساواة بين الناس،

---

(1) وقد عرف العلماء الحاجات الأساسية بأنها: "ما يدفع الهلاك عن الإنسان تحقيقا كالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب والثياب المحتاج إليها لدفع الحر أوالبرد أو تقديرا كالدين"، ينظر: ابن عابد محمد علاء الدين أفندى، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، دار الفكر للطباعة والنشر2000م، ج2، ص262.

(2) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية**، مصدر سابق، ص177.

(3) عبد الهادي علي النجار، **الإسلام والاقتصاد**، مصدر سابق، ص62.

(4) يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، ط2، مصدر سابق، ص153.

(5) ابن عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: 1252هـ)، **رد المحتار على الدر المختار**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1992م، ج2، ص262.

(6) علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني(المتوفى: 587هـ)، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، ط2، دار الكتب العلمية، 1986م، ج2، ص11.

(7) إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، (المتوفى: 790هـ)، **الموافقات**، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، دار ابن عفان، د.م ن، 1997م، المقدمة، ص5.

وجعل الشريعة مهابة مطاعة نافذة، وجعل الأمة قوية موهوبة الجانب مطمئنة البال"[1]، ولا بد للناس أن يعملوا جاهدين عل حفظ أمنهم واستقرارهم حتى يتمكنوا من قضاء حوائجهم وخدمة مصالحهم وعبادة ربهم.

المطلب الثالث: عدالة الاقتصاد الإسلامي:

تنبني المعاملات في الاقتصـــاد الإســـلامي على المراقبة الالاهية والرقابة الذاتية، وبالتالي ينتج عنه فعل الخير والإنفاق والتعاون وحب العطاء، لأن الاقتصـــاد الوضـــعي يقوم على الحوافز الذاتية مثل: غريزة التملك والأنانية وحب الذات، ونلاحظ أن الاقتصاد الإسلامي يجمع بين القيم الروحية والمادية، ويشمل على أحكام ومواثيق التي ترعى المبادئ والقيم والأهداف التي جاء من أجل تحقيقها المنهج الإســـلامي، مما يضـــفي توازنا ظاهرا في حياة البشرية جمعاء[2].

الفرع الأول: الضمان الاجتماعي في الإسلام:

إن الإسلام ومنهجه يعملان على ضمان حالة من التوازن في المجتمع وترسيخ فكرة العدالة بين الناس، فشرع ضوابط ومبادئ تسهم في تهذيب التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، من خلال تحريم الظلم وبغي الناس بعضـــهم على بعض واســـتغلال الإنســـان لأخيه الإنســـان، وحرم الربا الذي كان يســـتخدمه الأثرياء وســـيلة لامتصـــاص أموال البســـطاء والضـــعفاء بغير حق، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [سورة البقرة:275]، كما شنع سبحانه ظاهرة اكتناز الأموال واحتكارها فقال: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [سورة التوبة:34]، وحارب الغش والغدر والهدر غير المســـوغ للثروات والموارد المتوفرة، وأوجب شـــكر المنعم عليها، بالمحافظة عليها وعدم الإسراف فيها، قال الله تعالى:﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [سورة الأعراف:31].

ومن أولويات الإســـلام تعزيز الأخوة وتقوية الروابط بين أبناء المجتمع، وإعداد جو من التعاون والتآزر، من أجل ذلك فرض الإسلام وسائل تعمق روح التضامن والتكافل في المجتمع، وآليات تسهم في رد الظلم ورفع معاناة الفقراء والمحتاجين والحاجة عن البائســـين، وعمل على معالجة الفقر واســـتئصـــاله ومحاربة الذل والهوان واجتثاثه من قلوب الضعفاء والمحتاجين، بالتعاون ونشر العدالة والانصاف والغلبة للمظلوم مهما كان حقيرا ورد الظالم مهما كان مقتدرا، من خلال تشريع فريضة الزكاة وعملية تقسيم الإرث والكفارات والنذور والصدقات،

---

(1) أحمد الريسوني، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، ط4، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فيرجينيان الولايات المتحدة الأمريكية، 1995م، ص17.

(2) سامي بن إبراهيم السويلم، **مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي**، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2013، ص29.

وجعل أداء تلك القربات علامة على قوة إيمان صاحبها واخلاصه واستقامته[1]، قال رسول الله ﷺ: "تَرَى المؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى"[2]،

وقد بين رسول الله ﷺ للناس في حجة الوداع حرمة الدماء والأموال والاعراض بغير وجه حق، ودعا إلى نبد الظلم والمنازعات، والعجيب في هذه الخطبة المباركة أن رسول الرحمة ركز على الأخوة والوحدة والتعاون والتكافل وشنع الظلم والتعسف والطغيان، أكثر من تطرقه إلى الجهاد الذي هو سنام الإسلام والعبادات والنسك التي فرضت على الناس وأمروا بالمحافظة عليها.

لذلك ضمن الإسلام للفقراء والمحتاجين كفايتهم المادية وحقوقهم النفسية والاجتماعية، حتى يتفرغ الجميع إلى العمل الدنيوي والأخروي، ونشر الخير والحب والسعادة في المجتمع، وإقامة فرائض الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وردكل ما ينغص حياة الناس من البغض والحسد والشحناء، وفي هذا الصدد يقول رسول الله ﷺ: "لاَ تَبَاغَضُوا، وَلاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، وَلاَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاَثِ لَيَالٍ"[3]،

عندما تتساوى الحقوق والفرص، دون مراعاة العرق واللون والنسب، ودون اعتبارات فردية أو مصلحية، وعندما تلغى الفوارق الاجتماعية وتفرض المساواة بين الناس مهما كانت رتبتهم ومكانتهم المجتمعية، عندئذ تتحقق حرية متساوية لكل الأفراد، ويتجشع كل واحد منهم للإنجاز والعمل، الذي ينفع نفسه وأهله وأمته بالتبع، وضريبة ذلك هو توجيه القدرات والكفاءات الممكنة نحو تحقيق التكافل والتعاون الاجتماعي[4]، بدء بأداء الفروض المادية الضرورية، وانتهاء بالصدقات الطوعية، والاعمال الخيرية والتطوعية، وفي هذا السياق أمرنا الله بإقامة العدل ونشر الخير وإعانة المعوزين، ونهانا عن الظلم والتعدي والعصيان، حتى نكون يدا واحد لردع العدوان الخارجي، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل:90].

الفرع الثاني: التكافل الاجتماعي في الإسلام:

إن الإسلام يحفز الإنسان المسلم إلى مبدأ التكافل الاجتماعي، وإلى تقمص جميع صوره وأشكاله، حتى يحقق مبدأ الاستخلاف الذي خلقه الله من أجله[5]، فهو تعهد بين أفراد المجتمع

---

(1) عفر محمد عبد المنعم، **السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية**، مصدر سابق، ص362.

(2) صحيح البخاري، باب: رحمة الناس والبهائم، ج8، ح رقم:6011.

(3) صحيح البخاري، باب: ما ينهى عن التحاسد، ج8، ح رقم:6065.

(4) عفر محمد عبد المنعم، **السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية**، مصدر سابق، ص356.

(5) عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، **منهجية الاقتصاد الإسلامي (القرآني) الحديث ومعالمه**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م24، ع01، 2011، ص71.

لفائدة شـريحة ضـعيفة بينهم، وتشـتمل على المواسـاة المادية والمعنوية[1]، لقوله ﷺ: "إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا" وشبك أصابعه[2]، في هذه الأحاديث تصوير بلاغي بديع، حيث شبه المؤمن بالبنان المرصوص القوي عندما يتحد مع المؤمنين الآخرين، وشبه المجتمع المتحد والمتراحم والمتكافل بالجسد الواحد، الذي يضل صامدا راسخا أمام عواصف الزمان وأعاصيره،

وتكمن أهمية التكافل في تفاوت القدرات والمواهب بين الناس، فالتعاون وتظافر الجهود وسيلة مهمة لتحقيق كل المصالح الخاصة والعامة في المجتمع، وقد حذر الإسلام بإسقاط الايمان عن الذي لا يشعر بأخيه ولا يشاركه أحاسيسه ومشاعره، عن أنس عن النبي ﷺ قال: "لا يؤمن أحدكم، حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"[3]، والتكافل يشتمل على صور عديدة منها[4]:

التكافل بين الإنسان ونفسه، بتزكيتها وصلاحها، ومراقبتها ومحاسبتها، إلى أن يحضا الإنسان بالتحرر الوجداني الشامل[5]، قال الله تعالى: "بل الإنسان على نفسه بصيرة ولو ألقى معاذيره"[6]،

وبين نفسه وأهله، لأن الأسرة الحلقة الأولى في المجتمع، وهي الحضن الأسري الذي تترعرع فيه القيم والآداب العامة للأفراد، لذلك اهتم الإسلام بالأسرة لعظم دورها وجليل قدرها، ولأن في صلاحها صلاح الأمة قاطبة، يروى عن قتادة، عن الحسن، أن نبي الله ﷺ قال: "إن الله سائل كل راع عما استرعاه، أحفظ أم ضيع، حتى يسأل الرجل عن أهل بيته"[7]،

وأما بين نفسه وجماعته، بما سن الإسلام لكل منهم من حقوق والتزامات، وجعل توافقا وتوازنا بين المصلحتين، ووحد الأهداف الكلية بين الطرفين، وقد رسم رسول الله ﷺ تصورا بديعا لتداخل المصالح وتشابكها بين الأفراد والمجتمع، وبين بيانا دقيقا وعميقا لواجبات لكل منهما، يروى عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: " مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها

---

(1) محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، مصدر سابق، ص177.

(2) صحيح البخاري، باب: تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، ج01، ح رقم:481.

(3) صحيح البخاري، باب: من الايمان أن يحب لأخيه ما يحي لنفسه، ج01، ح رقم:13.

(4) عبد الله الطريقي، **الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف**، مصدر سابق، ص103.

(5) سيد قطب، **العدالة الاجتماعية في الإسلام**، مصدر سابق، ص62.

(6) سورة القيامة:13.14.

(7) صحيح ابن حبان، باب: ذكر الأخبار بسؤال الله جل وعلا، ج10، ح رقم:4493.

إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا، ونجوا جميعا "[1]، وما نستفيده من الحديث الشريف أنه شبه المجتمع بسفينة لها حدود، فلابد للأفراد الذين في وسطها الوقوف عند حدودها من أجل نجاتهم والحفاظ على حياتهم، وفي بهو السفينة مساحة مهمة من حرية الإنسان وفردانيته، لكن بدون أن تتعارض مع مصالح العامة للمجتمع، التي لا قدر الله ينتج عنه خسارة الأفراد والمجتمع جميعا[2]، والمجتمع المسلم مسؤول عن رعاية الأفراد وحراستهم والدفاع عنهم، وعن دينهم وأموالهم وأملاكهم ومصالحهم، خاصة الضعفاء والطبقة الهشة منهم، بصيانة أعراضهم ومساعدتهم للخروج من ربقة الفقر والفاقة والحرمان، وتحفيزهم للعمل والكسب والأخذ بأسبابه والاجتهاد فيه، وتحذيرهم من الظلم والاعتداء وأكل الحرام وجمع المال من غير طرقه الشرعية، فالمجتمع كله هيكل واحد إذا تذمر منه فرد واحد تداعى له سائر من حوله بالتعاون والتعاطف والرحمة والنصيحة، حتى يشعر المرء في كنف الإسلام بالأمن والأمان والسلم والسلام.

الفرع الثالث: تطبيق الزكاة واسهامه في تحقيق العدالة الاجتماعية:

فرض المنهج الإسلامي الزكاة من خلال القرآن الكريم والسنة الشريفة، وشرعها بنظام محكم دقيق، يطمح إلى تحقيق مقاصد سامية وأهداف راقية في الجانب الروحي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع[3] ، إذ أنها تسهم في نمو الاقتصاد وتحقيق الرفاه، من خلال حرمة اكتناز الأموال وحرزها عن التداول، وبسبب الزكاة تستثمر الأموال وتدفع الزكاة من أرباحها وليس من أصلها، والإنفاق المستمر الذي يساعد على تداول الأموال، وهذا يؤدي إلى توفير السيولة في أيدي طبقة مستهلكة، مما ينشط الطلب في الأسواق فتنتعش التنمية وينمو الاقتصاد[4]، وهذا ما ينتج عنه توازن على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة، حيث يقابل كل اقتطاع من الدخل إضافة إليه تعادل هذا الاقتطاع، والزكاة بالنسبة لمن يعطيها تعتبر سحب من الدخل، وهي

(1) صحيح البخاري، باب: هل يقرع في القسمة والاستهام فيه، ج03، ح رقم:2493.

(2) سامي بن إبراهيم السويلم، **مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي**، مصدر سابق، ص35.

(3) عبد الحميد براهيمي، **العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص72.

(4) جمال الدين سحنون، محمد حمو، **تفعيل شعيرة الزكاة لمقاومة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية– نماذج إسلامية ناجحة**، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، تبارزة، ص3.

لمن يأخذها إضـــافة جديدة إلى دخله، والذي يلاحظ في هذه المعادلة الدقيقة، تنامي الإضـــافات الجديدة إلى الدخول أكثر من التي سحبت من دافعيها أول مرة، وهذه هي ثمرة تطبيق هذه الشعيرة الربانية المحكمة[1].

إن الآثار التي تحصل من تطبيق هذه الفريضة في غاية الأهمية، إذا وجدت اهتماما وإرادة قوية وإدارة حسنة، في جبايتها وتوزيعها، فإنها ستحقق المقاصد التي وضعت من أجلها[2]، من خلالها ينتشر التكافل في الأوساط المجتمعية، فهي للمعطي تعويد نفسي على العطاء والسخاء، وللمحتاج إعلام باهتمام المجتمع به ومساندته، وهذا ما يطهر الآخذ والمعطي للزكاة من الأمراض القلبية مثل الغل والحسد والشح، ولا شك أن هذا الحل الاجتماعي يجعل الأمة متماسكة ومتمكنة، وقادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

فقد حرص الإســـلام على توزيع الثروة وتقليل الفوارق بين الناس من خلال فريضـــة الزكاة وجعل إنفاقها في مصارف محددة ومعينة، حتى تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وفي التوزيع العادل للثروة، كما حفز الإسلام الناس على التكافل والتعاون وحث الأغنياء على الصدقات والقربات، من خلال دفع الصدقات التطوعية وكذا منح القروض الحسنة، بهذا يكون الإسلام قد أسهم في تحقيق الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية من خلال تلك المنح والصدقات الاختيارية، وبهذا يكون قد أسس شبكة للضمان الاجتماعي بطريقة سلسة تتناسب مع مداخيل الدولة وإيراداتها[3].

إن عدم تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي في المجتمعات الاســـلامية راجع إلى عدم اســـتوعاب لتعاليم الإسلام، وتقليد المناهج الغربية في كل جوانب الحياة، لأن التنمية في الإسلام قضية تعبدية محضة، قبل أن تكون توفيرا للرخاء والرفاه المادي، وأي محاولة للعملية التنموية إلا ويســـبقها الرجوع إلى الله والالتزام بمعالم الدين الحنيف[4].

لمطلب الرابع: مبادئ الاقتصاد الإسلامي:

لقد اهتم الإسلام بتنظيم مصالح الناس كلها، التي من أهمها الروابط الاقتصادية بين الأفراد، حيث تنبعث من العقيدة والفقه الإسلامي، وهذه النشاطات الاقتصادية ينظمها الإسلام لكي تكون صالحة ومفيدة، ولا يستغني عنها زمان ومكان.

الفرع الأول: الإسلام رفع من قدر العمل والإنتاج إلى درجة العبادة.

---

(1) وهاب نعمون، ساسية عناني، **دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة صندوق الزكاة الجزائري**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص213.

(2) سعيد حوى، **الإسلام**، دار السلام، ط4، 2001، القاهرة، مصر، ص146.

(3) فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص139.

(4) صالح محمد المسعود خريسات، **الزكاة وأثرها في التنمية الاقتصادية**، المعهد العالي لعلوم الزكاة، ص5. www.highzakats.edu.sd

إن الإسلام جعل للعمل الصالح النافع ينال صاحبه ثوابا وأجرا حسب أهمية ذلك النشاط في حياة الناس[1]، طبعا إذا قصد الإنسان العمل لوجه الله وابتغاء رضوانه، وقد عمل الإسلام جاهدا على محاربة العقائد اليونانية القديمة وغيرها في قضية العمل، إذ يعتبرون أن النشاط والعمل الإنتاجي هو للعبيد والطبقة الكادحة[2]، وقد كان صلى الله عيه وسلم يحرض الناس على العمل والاسترزاق، ويحرم الزكاة على القوي الموسر منهم، حتى لا يتقاعس الصحيح، ولا يكسل القوي، فيقول في منح الزكاة: "لا تحل لغني ولا لذي مرة سوي"[3]، وقد رفع رسول الله قدر العمل والكسب الحلال إلى درجة العبادة، عن أبي هريرة قال قال رسول الله : "إن من الذنوب ذنوبا لا يكفرها الصلاة ولا الصيام ولا الحج ولا العمرة، قالوا فما يكفرها يا رسول الله، قال: الهموم في طلب المعيشة"[4]،

وقد قدم الإسلام المتفرغ للعمل بعد الفريضة طبعا، على المتفرغ للعبادة، يروى عن بن الخطاب وجد في المسجد رجلا معتكفا للعبادة فسأله عمن يعوله؟ فقال: أخي يعمل ويسعى لرزقه ورزقي ورزق عياله، فقال له عمر : "أخوك أعبد منك"[5]، وقد جعل الإسلام أي نفقة ينفقها الإنسان ولو على زوجته القريبة منه صدقة يؤجر بها يوم القيامة، أخبرنا الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه قال جاءنا رسول الله ﷺ فقال: .."ولن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها حتى ما تجعل في في امرأتك"[6]، إن العمل والتضحية في الإسلام في نشاطات تنموية من أفضل العبادات، لأن العبادة في الإسلام تشمل الصلاة والزكاة والاعمال التي تتضمن تلك العبادات من الأوامر والنواهي التي شرعها الشارع في القرآن الكريم والسنة المطهرة، وقد قدم القرآن الضرب في الأرض على القتال في سبيل الله في سورة المزمل فقال: ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [سورة المزمل 20]، لأن الأنشطة الإنتاجية في الإسلام لا يقصد منها المصلحة المادية فحسب، وإنما الهدف منها تنمية الأرض وإنشائها، ونفع العباد والبلاد، لتحقيق الاستخلاف فيها[7]، يقول الرسول ﷺ: "لأنْ يأخذَ أحدُكم حبلَهُ فيأتيَ بحزمَةِ حطبٍ على ظهرِهِ فيبيعَها فيَكُفَّ اللَّهُ بها وجهَهُ، خيرٌ له من أنْ يسألَ الناس أعطَوهُ أو مَنَعوه"[8]، فالإسلام لم يهتم بالعمل والإنتاج فحسب، بل ذهب أبعد من ذلك فقد حث

(1) سيد قطب، **العدالة الاجتماعية في الإسلام**، مصدر سابق، ص215.

(2) عبد الهادي علي النجار، **الإسلام والاقتصاد**، مصدر سابق، ص24.

(3) سنن ابن ماجه، باب: من سأل عن ظهر غنى، ج01، ح رقم:1839.

(4) المعجم الأوسط، باب: أول الكتاب، ج01، ح رقم102.

(5) سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللاحم، **حقوق اليتامى كما جاءت في سورة النساء**، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2003 م، ص72.

(6) فيض الباري على صحيح البخاري، باب: قول المريض إني وجع أو وارأسه، ج06، ح رقم:5665.

(7) عبد الهادي علي النجار، **الإسلام والاقتصاد**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص16.

(8) مصابيح السنة، باب: من لا تحل له المسألة، ج02، ح رقم: 1298.

وحرض المؤمنين على الإتقان في العمل، لأن التطور التكنولوجي لا يقصد به استيراد الآلات وجهل كيفية تسييرها والابداع فيها والجودة والإتقان في الإنتاج والعمل، وعليه لابد من الاهتمام بالعقل البشري والكفاءات الوطنية وجلب الأفكار التي تتناسب مع مصالح الأمة وبيئتها، لأن التنمية والرقي الاقتصادي لا يستقدم ولا يستورد نقلا إلى المجتمع وإنما يستخرج من بين أحضانه على حسب رغباته واحتياجاته[1]، وفي هذا الموضوع يقول رسول الله ﷺ: إنّ الله تَعَالَى يُحِبُّ منَ العامِلِ إذا عمل أن يحسن "[2].

الفرع الثاني: مشروعية الملكية الخاصة:

المال في الإسلام هو أصل النشاط الاقتصادي، وتتوقف عليه مصالح الحياة الاجتماعية والاقتصادية، منه يحقق الناس سعادتهم واحتياجهم، ومنه تنبعث النهضة والعمران والرفاه والتنمية والاستقرار[3]، والمال في الإسلام يهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة للأفراد والأمة، وللأفراد حق الملكية بالطرق المشروعة والوسائل التي وضعها الشارع، والإسلام أمن الملكية بنوعيها، الخاصة والعامة، وقد كان ﷺ حريصا كل الحرص على أموال الناس، وقد اعتبر من يقتل دون ماله شهيدا في سبيل الله.

من أجل ذلك سن الإسلام ضوابط وقوانين لحماية التملك، مثل تحريم الربا والغش والغرر والاكتناز والإسراف ووضع عقوبة قطع يد السارق، وقوانين تقسيم الميراث، وأداء فريضة الزكاة، ورغب في إنفاق كل فائض فيما يرضي الله سواء في القربات والصدقات، أو في مشاريع منتجة ترجع على المجتمع بالنفع والفائدة[4]، واعتراف الإسلام بحق الملكية الخاصة، باعتبارها وسيلة تنموية، وتنهار هذه الملكية إذا لم يستخدمها صاحبها فيما يرجع بالنفع على البلاد والعباد من خلال العمل والإنتاج[5]، ويروى عن بلال بن الحارث المزني عن أبيه أن رسول الله ﷺ أقطعه العقيق أجمع، قال: فلما كان زمان عمر بن الخطاب قال لبلال: "إن رسول الله ﷺ لم يقطعك لتحتجره عن الناس، إنما أقطعك لتعمل فخذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقي"[6].

---

(1) محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، مصدر سابق، ص124.126.

(2) فيض القدير، باب:حرف الهمزة، ج02، ح رقم:1862.

(3) محمود شلتوت، **الإسلام عقيدة وشريعة**، دار الشروق، ط18، 2001، القاهرة، مصر، ص252.

(4) محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، مصدر سابق، ص139.

(5)نفس المصدر، ص116.

(6) السيد سابق، **فقه السنة**، م3، ج14، دار الفكر، ط14، 1983، بيروت، لبنان، ص197.

الفرع الثالث: حق التملك بالجهد والفكر في الإسلام.

الإســـلام يقوم على حرية الملكية المزدوجة الخاصـــة والعامة، في نفس الوقت، ويعتبرها من أصـــول الاقتصـاد الإسـلامي[1]، ويعمل على تأمينها وحمايتها، واعتراف الإسـلام بحق الملكية الخاصـة، باعتبارها وسـيلة تنموية، وتنهار هذه الملكية إذا لم يسـتخدمها صـاحبها فيما يرجع بالنفع على البلاد والعباد من خلال العمل والإنتاج[2].

إذ الملكية في الإســـلام توازن بين الحقوق والواجبات، وعلى المالك أن يتصـــرف في ملكيته حســـب الالتزامات التي وضـعها الشـارع، بحيث ترجع بالنفع عليه خاصـة وعلى مجتمعه عامة[3]، وهذه الالتزامات تزيد وتنقص حسـب حالة المجتمع وضـروريات أفراده[4]، وقد حمى الإسـلام حق التملك وصـانه بنصـوص وقوانين صـارمة، وجعل حرية تصـرف المالك في ماله والانتفاع به مقيد بالرشـد والعقل وحسـن التدبير، فالملكية ما هي إلا وضيفة اجتماعية يقوم بها صاحب المال، فإذا سفه ولم يكن حكيما في تصرفه، تحول حق التصرف منه إلى ولي الأمر الذي بدوره يحمي ثروة المجتمع من الاندثار والضياع[5]، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [سورة النساء:05]، وهذا هو الفرق الذي نسـتنتجه مقارنة بالمذاهب الاقتصـادية الأخرى، حيث تعتبر الملكية في الاقتصـاد الوضـعي عموما حق مطلق مخول للإنسـان اتجاه الموارد المسـخرة له دون قيد ولا شـرط، ولو أدى به الأمر إلى التبذير والإسـراف أو تعطيلها عن الاستغلال من الأطراف الأخرى، وهذا لعمري انحراف في التفكير وخروج عن سبل التنمية وتحقيق الرفاه،

الفرع الرابع: الحرية الاقتصادية المتوازنة في الاسلام:

إن الإسـلام يحفز الإنسـان على العمل والتنمية والإنتاج ويشـجع على تحريك عجلة الاقتصـاد، لكن بتطبيق الضـــوابط والقيم التي شـــرعها الشـــارع، وهذا من الفوارق التي نجدها في المذهب الرأسمالي الذي يجد الإنســـان حرية مطلقة في الحياة على حســـاب الاخلاق والقيم وحقوق الغير، وما نجده كذلك في المذهب الاشـــتراكي الذي يقوم على مصـــادرة الحقوق ومنع التملك[6]، وهذه القيم والضـــوابط تدفع الفرد إلى تحري

---

(1) عبد الله المحسن الطريقي، **الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف**، ط11، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص26.

(2) محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، مصدر سابق، ص116.

(3) عبد الجبار السبهاني، **الوجيز في مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، ط2، مطبعة حلاوة، 2014، إربد، أردن، ص153.

(4) محمد عبد الله العربي، **الملكية الخاصة وحدودها في الإسلام**، د.ط، دراسات في الإسلام يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1964، ع34، مصر، ص17.

(5) سيد قطب، **العدالة الاجتماعية في الإسلام**، مصدر سابق، ص91.

(6) الطريقي، **الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف**، مصدر سابق، ص27.

الحلال الطيب وتقص المنفعة والمصـــلحة في الإنتاج والعمل، وهذه الاحكام تجعل من الفرد مرتبطا بطاعة الله سبحانه وتعالى وعبوديته، حتى تتوافق كل أنشطته وسلوكياته مع إرادة الله فتتحقق عبوديته لربه في كل حياته، بمعنى أن الإسلام يجمع بين الدنيا والآخرة، قال الله تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [سورة هود: 61].

فالإنسان له حرية التامة في سلوكه الاقتصادي، ومجال ذلك واسع ورحب جدا، والأصل في العمل والإنتاج والأنشطة الاقتصادية الإباحة والرخصة كما يقول العلماء، إلا ما تعارض مع نصوص وأحكام الشريعة[1]، أو فيه ضرر بالغير، أو له عواقب وخيمة بالحيوان أو البيئة، مثل الاحتكار والاكتناز ومنع الحقوق، يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "إنا والله ما وجدنا لهذا المال سبيلا، إلا أن يؤخذ من حق ويوضع في حق، ولا يمنع من حق"(2)، وقد أعطى الإسلام الحرية في التملك شريطة الصلاح والنفع لخلق الله، في هذا الصدد يروى عن رسول الله ﷺ أنه قال لعمرو بن العاص: "يا عمرو، نعما بالمال الصالح للمرء الصالح"[3]، لذلك نجد أن الإسلام يحض على إقامة توازن سلس في حياة الناس، فيقدم المصلحة العامة على مصلحة الخاصة، ومصالح المجتمع على مصالح الأشخاص، والإسلام يبين أن الإنسان يعيش ضمن مجتمع له أحكاما شرعية قوانين عرفية تسيره، له جانب من الحرية لكنها تنتهي عندما تصطدم بقوانين الجماعة، وإلا أسفر عن ذلك فساد الفرد والمجتمع جميعا، لذلك القرآن جعل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أساسيات التمكين والعزة في الارض، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [سورة الحج:41].

الفرع الخامس: الرضا بالمستويات المتفاوتة في الأرزاق:

الإسلام أجاز التفاوت في الأرزاق المكتسبة، وفي توزيع الموارد والثروات، وفي الفرص الممنوحة، كل حسب كفاءته واجتهاده، إلا أن الاحكام المسنونة من قبل الشارع الحكيم تمنع احتكار الأموال وتداولها بين طائفة قليلة في المجتمع[4]، وفي هذا التفاوت حكمة إلاهية، إذ لو قدر الله أن جعل الناس قدراتهم متساوية لما قامت الحياة، ولما نفع الناس بعضهم بعضا، وقد ذكر الله تعالى الحكمة من هذا التفاوت فقال : ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيّاً وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [سورة الزخرف:32].

---

(1) الطريقي، **الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف**، مصدر سابق، ص27.

(2) جامع معمر بن راشد، باب: الديون، ج11، ح رقم:20038.

(3) موطأ مالك، باب: أحاديث عمرو بن العاص، ج02، ح رقم:1061.

(4) محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، مصدر سابق، ص170.

لذلك شرع الإسلام تنظيمات محكمة ودقيقة جدا من أجل أن لا يكون التفاوت كبيرا بين الناس مثل: فرض الزكاة تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء، وأحكام الكفارات والنذور، ونظام المواريث والوصايا...، وهذه التنظيمات لاشك أنها تسهم في الحد من التفاوت الفاحش وتساعد على العدالة في التوزيع[1]، وفي هذا الصدد يقول تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [سورة الحشر:07]، والمقصود من الآية: لأجل أن لا يكون الفيء متداولا بين الأغنياء فقط، وإحباط ما كان مألوفا قبل الإسلام من استحواذ قائد الجيش بالمغانم، والخطاب في قوله تعالى: بين الأغنياء منكم خطابا للأنصار من المسلمين، لأن المهاجرين آنذاك لم يكونوا أغنياء[2]، لأنهم تركوا أموالهم في مكة، وتوزيع الرسول ﷺ لهذا الفيء على شريحة المهاجرين من أجل إقامة توازن في مجتمع المدينة، وعلاج للتفاوت الفاحش الذي نشأ بين المهاجرين والأنصار.

حيث أن الإسلام حرم السيطرة والغطرسة والأنانية البغيضة، هذه التصرفات كانت سائدة في الجاهلية منها، يقولون: من عز بز[3]، ومعناه: من كانت له السلطة سيطر على غيره، وهذا ديدن كل متغطرس حتى في زماننا هذا الذين يدعون أنهم يملكون الديموقراطية والتمدن والمحافظة على حقوق الغير، إلا أنهم في قرارات أنفسهم يبحثون عن مصالحهم الخاصة، غايتهم الهيمنة على كل شيء[4]، لذلك منع الإسلام طغيان الملكية وأن تستحوذ عليها طبقة دون غيرها، وتكون سببا للاكتناز الفاحش، وهذا أبوكر الصديق الذي قال قولته المشهورة: "والضعيف منكم قوي عندي حتى أدفع إليه حقه، القوي منكم ضعيف حتى آخذ الحق منه"[5]، هكذا تظهر بوادر العدالة والحضارة ويتحقق الأمن والأمان ويعم الاستقرار ويسود الرفاه الاقتصادي في ربوع المجتمع.

---

(1) رفيق يونس المصري، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، دار المكتبي، دمشق سوريا، ط2، 2009، ص206.

(2) محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ج28، 1984م، ص84.

(3) تفسير أبي السعود محمد بن محمد العمادي(951هـ)، **المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، ج08، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.س، ص228.

(4) يونس رفيق المصري، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، 207.

(5) أبو الحسن علي بن محمد البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني**، المحقق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1994م، ص100.

المبحث الثاني: منهج الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي.

إن منهج الاقتصاد الإسلامي يمتاز بعدة أمور تجعله يتميز على غيره من النظم الاقتصادية الأخرى، حيث في الإسلامي لا يعرف الإنسان إلا كادحاً عاملاً مؤدياً دوره كاملا في الحياة، مستجيباً لما أراده الله من الاستخلاف في الأرض، قال الله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [سورة القصص:77].

ويحتسب كل أعماله ونشاطه ابتغاء وجه لله تعالى، وهذا مصداقا لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأنعام: 162]، فليس في الإسلام رهبانية أو انقطاع عن الدنيا، وإنما العمل في الإسلام شرف ورفعة، واستفراغ الوسع في اختيار الحلال شموخ وعظمة، والتوكل على الله يقتضي العمل واستفراغ الوسع وبذل غاية الطاقة ثم التسليم بعد ذلك لقضاء الله وقدره.

إذ وجه الإسلام الأبصار والبصائر إلى عبادة التأمل الراقية، للكون وفي كل مناحي الحياة، حتى اهتم بالغذاء من حيث تكوينه وإنتاجه واستهلاكه، واعتبره آية من آياته الناطقة بتوحيده وتمجيده، فقال في محكم تنزيله: ﴿فلينظر الإنسان إلى طعامه﴾ [سورة عبس: 24] ، وجعل نوعية الغذاء سببا معتبرا في استجابة الدعاء وقبول الأعمال عنده، وقد قال سعد بن أبي وقاص يوما لرسول الله ﷺ، يا رسول الله ادع الله أن يجعلني مستجاب الدعوة، فقال له: "يا سعد أطب مطعمك تكن مستجاب الدعوة والذي نفس محمد بيده إن العبد ليقذف اللقمة الحرام في جوفه ما يتقبل منه عمل أربعين يوما وأيما عبد نبت لحمه من سحت فالنار أولى به"[1]، نفهم من الحديث الشريف أن الغذاء الحلال في الإسلام ارتبط بتشريع الأحكام والتكاليف، و تناول الغذاء ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق غايات أرقى، أولاها تحقيق العبودية لله تعالى، عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: " أيها الناس، إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين[2]، فقال:﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [سورة المومنون: 51]، وقال: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [سورة البقرة: 172]، ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء، يا رب، يا رب، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فأنى يستجاب لذلك؟ "[3].

---

(1) نور الدين الهيثمي، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ج10، ح: 18101.

(2) صحيح مسلم، باب: قبول الصدقة من الكسب الطيب، ج2، ح رقم:1015.

(3) صحيح مسلم، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، ج2، ح1015.

المطلب الأول: المحفز العقدي في تحقيق الأمن الغذائي:

إن أي حضارة في الوجود إلا كان مصدرها عقيدة يستمد منها القوة والحيوية، ويستلهم منها المبادئ والقيم، ومن خلالها يكتشف الطريق والمنهج، بحيث يمتد أثرها إلى ما وراء الحياة البسيطة، لاسيما في مرحلة التشييد والتنمية، التي تحتاج إلى قوة خارقة تتناسب مع شروط التطور والإقلاع[1]، ولنا في الحضارة الإسلامية أحسن مثال: في غزوة بدر مع رسول الله ﷺ، بعد استشارته لهم: فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُخِيضَهَا الْبَحْرَ لأَخَضْنَاهَا وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نَضْرِبَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرْكِ الْغِمَادِ لَفَعَلْنَا[2]، إن الذي كان يدفع إلى هذه الاستماتة في الطاعة هو المحفز العقدي، وتكمن قوته وخطورته في تعلقه بمرحلة الآخرة[3]، إن أي مجتمع إذا امتلك ثروة فكرية عقائدية، وحاول إسقاطها في واقع الحياة، فإنه سرعان ما ينشأ لديه الشعور بالثقة وفرض الوجود، وما يتولد منه الاستقواء والشجاعة في اتخاذ القرار، بالتالي مما يجعله مستطيعا متمكنا، يبحث عن سبل العيش الرغيد، فيصاب بحرقة إنتاجية، فيستقطب الكفاءات وتتدفق لديه الأفكار الإبداعية، وتعمل بإخلاص ونشاط، وهذا لم يكن نتيجة مال ولا غنى، بل هناك محفز فكري عقائدي، جعله يحلق نحو القمة بهمة عالية، هذا ما يحصل عند امتلاك ثروة فكرية وقيم عقدية أصيلة، فهي منطلق لكل حضارة، وإذا ما فقد المجتمع ولاءه للفكرة العقائدية فإنه سيتخبط خبط عشواء، ويفقد ثروته المادية بالتبع لا محالة[4].

إن المنهج الإسلامي جعل من العمل الصالح الذي فيه صلاح المجتمع ونفع العباد أجر وثواب وسببا لعبادته والتقرب إليه، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِين﴾ [سورة الأنعام:163]، إن هذه العقيدة التي يعتقدها الإنسان المسلم تأخذ بيده إلى تجسيد الحياة المتوازنة والمطمئنة، وتدفع به إلى إقامة الخلافة التي خلقه الله من أجلها.

الفرع الأول: ربط السلوك الاقتصادي بالعقيدة:

يصير عمل الإنسان وتحركه عبادة في كل حركاته وسكناته إذا كان مؤمنا ونيته خالصة لوجه الله تعالى، ومن الأمور التي لا يفهمها منهج الاقتصاد الوضعي، منها: وصل النتائج الاقتصادية بالسلوك الأخلاقي، مثل زيادة الرزق في الاستغفار، وربط بعض الأزمات بسبب الانحرافات أخلاقية[5]، قال الله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلِ السَّمَاء عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ، وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل

(1) مالك بن نبي، **شروط النهضة**، ترجمة: عبد الصبور شهين، عمر مسقاوي، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1986، د.ط، ص50.51.

(2) صحيح مسلم، ج3، رقم ح 1779.

(3) وفاء لعريظ، وآخرون، **الفكر الاستشرافي لمالك بن نبي اتجاه أزمات المجتمعات العربية المعاصرة**، مصدر سابق، ص390.

(4) أبو عمر بخارست، **صراع الحضارات في القرن العشرين**، مجلة الوعي، لبنان، ع92، السنة الثامنة، كانون الأول، 1994.

(5) فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص119،

لَّكُمْ أَنْهَارًا﴾ [سورة نوح:12.11.10]، وفي هذا الصدد روىَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عنَ رَسُولُ اللهِ – ﷺ أنه قال: " خَمْسٌ بِخَمْسٍ: قالوا: يا رسول الله وما خمس بخمس؟ قال: مَا نَقَضَ قَوْمٌ الْعَهْدَ إِلَّا سُلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوُّهُمْ، وَمَا حَكَمُوا بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ , إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الْفَقْرُ، وَلَا ظَهَرَتْ فِيهِمُ الْفَاحِشَةُ إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الْمَوْتُ, وَلَا طَفَّفُوا الْمِكْيَالَ, إِلَّا مُنِعُوا النَّبَاتَ وَأُخِذُوا بِالسِّنِينَ، وَلَا مَنَعُوا الزَّكَاةَ، إلا حُبِسَ عَنْهُمُ الْقَطْرُ "[1]، ومما يلاحظ في هذا الموضوع أن الإسلام جمع بين رغد العيش والرفاهية والإيمان والالتزام بضوابط الشرع، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَـكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾[سورة الأعراف:96].

إن تأثير نداء الضمير وتأنيبه على السلوك عامة يسهم في التوعية والالتزام واستحضار مراقبة الله، لأن المسلم يستند في حياته إلى أحكام شرعية تنظم أفكاره وسلوكه، ويستند كذلك إلى النداء الداخلي الذي يذكره بمراقبة ربه، وهذا النداء الداخلي يستمد نوره من الدين القويم والأخلاق الراقية والتربية التي تلقاها الإنسان في البيت والمدرسة، إذ من خلال الضمير الداخلي يدرك الإنسان فحوى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[سورة الحديد:04]، وقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾ [سورة الأحزاب:52].

وقد روى أبو هريرة عن الرسول ﷺ يوم جاءه جبريل يسأله وهو يصدقه، حتى سأله عن الإحسان فقال: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»[2]، وفي هذا الصدد قص الله سبحانه وتعالى عينا في القرآن الكريم قصة أصحاب البستان الذين اتفقوا على أن لا يمنحوا شيئا للفقراء والمساكين، وقد بيتوا هذه النية في نفوسهم فقط، ولم ينفذوا خطتهم، وعندما أصبحوا في الغد لم يجدوا بستانهم ولا ما يبخلون به على فقرائهم، قال الله تعالى: ﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [سورة القلم:19]، وبعد هذه الحادثة تابوا واستغفروا ورجعوا عن نيتهم الخبيثة، قال الله تعالى: ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا طَاغِينَ * عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِنْهَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ﴾ [سورة القلم:32.31].

والملاحظ هنا في هذه القصة أن الذنب الوحيد لهؤلاء الاخوة هو النية الفاسدة التي بيتوها في قلوبهم، وهذا هو العزم على الفعل، وكما يقول العلماء العزم مما يحاسب بسببه الإنسان، والعزم يؤدي إلى الفعل، "لأنهم عزموا على أن يفعلوا فعوقبوا قبل فعلتهم"[3]، لذلك على الإنسان أن يراقب نفسه والأمور التي يعزم عليها، لأن الله مطلع عليه، ويحاسبه على ما عزم عليه.

---

(1) المعجم الكبير للطبراني، باب: طاوس عن ابن عباس، ج11، ح10992.

(2) صحيح البخاري، باب: إن الله عنده علم الساعة، ج6، ح4777.

(3)محمد بن أحمد الأندلسي القرطبي (المتوفى: 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط2، 1964م، ج18، ص241.

الفرع الثاني: اهتمام الإسلام بالحياة الأخروية:

الاقتصاد الإسلامي يهتم بحياة غيبية آتية وهي الأصل والأهم بعد انقضاء الحياة الدنيا الزائلة، قال الله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ [سورة الكهف:46]، حيث أن الإنسان المسلم يجتهد في حياته الدنيا قاصدا تلبية حاجاته ورغباته الدنيوية، وفي نفس الوقت يأخذ بعين الاعتبار حياته الأخروية التي يتم الاهتمام بها بتطبيق التشريعات والأحكام التي سنها الله تعالى في كتابه، في سنة رسول ﷺ الشريفة، وهذه النظرة الواسعة للإسلام التي يهتم بحياة الإنسان كلها سواء الدنيوية والأخروية، ذلك نلاحظ أن الإسلام سن تشريعات تحثه على الاهتمام بالجسم والعقل والفكر والروح، وفي هذا يقول رسول الله ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار"[1]، حيث يحذر الإنسان من أن يضر نفسه أو غيره، ويحفزه ليعمل عقله وفكره وحواسه كلها وله بذلك أجر وثوابا يوم القيامة[2].

وفي هذا السياق قد ثبتت عن النبي ﷺ أنه قال: "سبعٌ يجري للعبدِ أجرُهنَّ وهو في قبرِه بعد موتِه: من علَّم علمًا؛ أو كرى نهرًا، أو حفر بئرًا، أو غرس نخلًا، أو بنى مسجدًا، أو ورَّث مصحفًا، أو ترك ولدًا يستغفرُ له بعد موتِه"[3]، ويتبين لنا من هذا الحديث الشريف أن المنهج الإسلامي يحفز الإنسان المسلم على عمارة الأرض وإقامة المشاريع الإنتاجية، من حفر الآبار وغرس النخيل، والتي لا يتوقف ثوابها وأجرها في الدنيا فحسب، بل يسبق المؤمن إلى قبره، وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن رجلا مر به وهو يغرس غرسا بدمشق فقال له أتفعل هذا وأنت صاحب رسول الله ﷺ، فقال لا تعجل علي، سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من غرس غرسا لم يأكل منه آدمي ولا خلق من خلق الله إلا كان له به صدقة"[4]، مثل هذا الحديث يحفز الانسان المسلم على العمل وإنشاء المزارع والبساتين ليسهم في إطعام المخلوقات، لينال الأجر المنصوص به في الحديث.

إذ أن المؤمن الصادق إيمانه يدفعه إلى أن يكون كثير الإنفاق والتصدق في سبيل الله، في هذا السياق يروى عن أنس أنه قال: لما أنزل الله تعالى آية آل عمران: ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ [سورة آل عمران:92]، قَالَ أَبُو طَلْحَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ، أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بَخٍ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ"، فَقَالَ أَبُو

(1) سنن الكبرى للبيهقي، باب: من قضي فيما بين الناس بما فيه صلاحهم، ج06، ح رقم: 11885.

(2) عبد الهادي علي النجار، **الإسلام والاقتصاد**، ص39.

(3) شعب الإيمان البيهقي، ج3، بار: فضل الاختيار في صدقة التطوع، ح رقم: 3449.

(4) صحيح الترغيب والترهيب، ج2، باب: الترغيب في بر الوالدين وصلتهما والتأكيد، ح رقم: 2600.

طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ"[1]، ولا يفعل ذلك إلا المؤمن المتيقن بوجود الله ومتيقن بالوعد الذي قطعه الله للمنفقين والمتصدقين في سبيل الله يوم القيامة.

الفرع الثالث: أثر الرقابة الذاتية في السلوك الاقتصادي.

إن سياسة الإسلام تجعل الإنسان ينشأ على رقابة ذاتية ناتجة عن مخافة الله وإتباع نهجه في الحياة، طلبا لمرضاته وسعيا لراحة وجدانه وضميره، وقوله تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة التوبة:105]، فمبدأ من أين لك هذا من القيم النبيلة في الإسلام، تطبق على كل من تقلد وظيفة في سلك من أسلاك الدولة، لضمان النزاهة والأداء الحسن للمهام المنوطة بهم، حتى صارت الدولة قوية بهذه القيم وغيرها، ومحافظة على السير الحسن لشؤونها ومصالحها، هدفها تحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمع[2].

وقبل قرون خلت قدم الإسلام أمثلة في إرساء هذه القيمة المهمة في حياة الإنسان المسلم، إذ يعلم الإنسان كيف يحافظ على حقوقه بمحاربة الفساد من القاعدة وهي الأسرة إلى قمة الهرم وهي الدولة، وفي هذا السياق يروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت دخل عليَّ رسول الله والمرجل يفور بلحم فقال: «من أين لك هذا؟» قلت: أهدته لنا بريرة وتُصُدِّق به عليها، فقال: «هذا لبريرة صدقة ولنا هدية» [3]، فرسول الله هو خير الخلق وحبيب الحق، عن قطعة لحم بسيطة حاسب زوجته الطاهرة، بقوله: «من أين لك هذا؟».

المطلب الثاني: المحفز النفسي لتحقيق الأمن الغذائي:

أن تحقيق الأمن الغذائي في واقع الناس يتضمن قبل كل شيء وعيا فكريا وسلوكا حضاريا، وثقافة تراكمية للظاهرة الاجتماعية، واستعدادا لتغيير الذهنية السائدة، قبل أن يكون علما أو بيانات تجمع أو يبدع في تأليفها[4]، وأول خطوة في تحقيق الأمن الغذائي هي نزع الغموض عن قضية الغذاء، فقد اعتبرناها مشكلة عويصة ومستحيلة الانجاز، وأنها القضية الصعبة التي لا يمكن تحقيقها، لكن المتأمل مليا فيها يجدها ليست بهذه الصعوبة، وفي حقيقة الأمر إن المشكلة تكمن في الشعور بالهزيمة والذل الذي يفرض على الأمة، حتى باتت القضية خطيرة وصعبة ولا يمكن أن تحل محليا، ولابد من تدخل خارجي لحلها والنظر في تفاصيلها، ومن

---

(1) صحيح البخاري، باب: الزكاة على الأقارب، ج2، ح رقم: 1461.

(2) ابراهيم بن داود، **البعد الرقابي للأموال من المنظور الأخلاقي الاسلامي**، الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 24 – 23 فيفري 2011، ص6.

(3) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2001، باب: مسند الصديقة عائشة رضي الله عنها، ج42، ح25468.

(4) شعيب شنوف، مداني عصمان، **الاقتصاد العالمي العادل مالك بن نبي نموذجا**، الملتقى الدولي الأول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، فيفري 24-23، 201، ص1.

الأمور التي ثبت وقوعها، أن الدول المنتجة للغذاء ضـالعة في جعل الأمن الغذائي ضـعيفا في الدول المتخلفة، وهذا بإيعاز من بعض أهلها طبعا[1].

إن الشعور النفسي بالأمن والأمان والاستقرار من أساسيات التنمية والرفاه الاقتصادي، فإذا حقق المجتمع قدرا من الأمن والسكينة، أصبح قادراً على أداء مسؤولياته الاقتصادية والاجتماعية[2]، حيث أن النبي ﷺ حصر الحياة الطيبة والراحة النفسية في الأمن والصحة والقوت فقال: "من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسـمه عنده طعام يومه فكأنما حيزت له الدنيا"[3]، يعني من ملك هذه النعم فهو في بحبوحة من العيش الرغيد، شريطة أن يكد ويجد ويعمل ما بوسعه للظفر بقوت يومه.

فلا بد مقامة الهزيمة والاستسلام في العقول والأفكار، ومحاربة الشعور بالإحباط وخيبة الأمل[4]، لابد من السيطرة عليها بالإرادة القوية، والسواعد السوية والعقيدة الراسخة[5]، مع توفر رغبة سياسية واجتماعية على حد سواء[6].

الفرع الأول: الثروة البشرية وتنميتها في الإسلام:

لقد حث الإسلام على الكسب واستثمار الموارد، وأكرم مورد على الأرض هو العنصر البشري، إذ عمل المنهج الإسلامي على تكريمه وتفضيله وتثمين القيم التي تمكنه من العيش الكريم، ورفع من قيمته ومكانته من خلال الحفاظ على مقاصد الشريعة الخمسة وأولها المحافظة على النفس، ومن خلال تطبيقه للضوابط والقيم الدينية والأخلاقية، حتى يضمن الأمن في حياته والكرامة في معيشته[7].

وعمل الإسلام على تكريم الإنسان عندما أنزل أول آية قرآنية وهي ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [سـورة العلق:01]، فكان العمل على تطوير النظام التعليمي والمناهج التربوية يدل على الوجوب، مما يهيئ الطاقات والكفاءات المتنوعة في مستقبل الأمة القريب، وفي كل التخصصات والمجالات التي يحتاجها المجتمع، والعمل على تحسين النظام الإداري والمالي وتطويره، لتشجيع الطاقات المحلية واستقطاب الخارجية وتحسن استغلالها في سبيل مستقبل الأمة والوطن، بعيدا عن المحسوبية والأنانية المقيتة، ومحاولة تمكين كل متخصص

(1) فرانسيس مور لابيه، جوزيف كولينز، **صناعة الجوع (وخرافة الندرة)**، مصدر سابق، ص139-140.

(2) محمد دباغ، **وسائل تحقيق الأمن الغذائي في الفكر الاقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدولي العاشر، الأمن الغذائي الواقع والمأمول، جامعة احمد دراية –ادرار، أيام 18-19-20-2007، ص79.

(3) مسند الحميدي، باب: حديث عبد الله بن محصن الأنصاري، ج1، ح434.

(4) أحمد عز الدين، **عصر الانحطاط الإمبريالية، العودة إلى منطق موازين القوى العسكرية**، مكتبة مبدولي، ط1، 2006، القاهرة، مصر، ص50.

(5) فرانسيس مور لابيه، جوزيف كولينز، **صناعة الجوع (وخرافة الندرة)**، مصدر سابق، ص 16.

(6) قورين حاج قويدر، **الأمن الغذائي في الوطن العربي الواقع والتحديات، مع الإشارة إلى سوريا**، مصدر سابق، ص10.

(7) سهيل محمد طاهر الأحمد، **تنمية الموارد البشرية من منظور إسلامي، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)**، م16، ع01، يناير2012 ، ص145-169.

وكفاءة في مكانه المناسب الذي خلق له، والحذر من إسناد الأمر لغير أهله، كما حذرنا الرسول (ص) من ذلك فقال:" وإذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة"[1].

لذلك لابد من العمل على سد الثغور وملئها في جميع أنحاء الوطن، ونشر الكفاءات في كل الأماكن بالعدل والسوية وحسب الطلب، ومن ثم حماية هذه الثروة البشرية من التغير والفساد، والعمل على تذكيرها تنميتها روحيا وفكريا حتى يعيش الوطن في سلم وسلام وأمن وأمان في الحاضر والمستقبل،

وقد مرت علي الأمة الإسلامية أزمات فكرية وقيمية ومفاهيم خاطئة واستفزازات نفسية شنها عليها الأعداء من كل حدب وصوب، مما ساعد على عدم وضوح الرؤية وسوء الفهم لدى الإنسان المسلم، فنتج عن ذلك سهولة الانقياد، وتكريس التبعية[2]، وأصبح المسلم خجولا من نفسه وأصله، لا يتشجع أن ينظر بعمق في إرثه الفكري والحضاري، أو أن يفتش فيه عن الحلول حتى يشفى مما هو فيه، خاصة عندما بلغت الثورة الصناعية الأوروبية ذروتها ونجاحها في الصناعة والرفاهية، حتى صار المسلم أسير المفاهيم الملفقة والمنطلقات المزيفة، مكبلا لا يجرؤ على تغيير واقعه وإصلاح منهجه[3]، ونتج عن ذلك سيطرة فكرية، مما أدى إلى الإحباط النفسي للأمة قاطبة.

فلا سبيل إلى تغيير هذا الوضع إلا إذ استفاق المسلم وأصلح حاله وغير منهجه وفهم مسيرته الراشدة المباركة، ونظر إلى الحياة بالنظرة الكاملة المبنية على الغيب والشهادة، إذ يتوحد فيها العقل والكون، حتى تستيقظ همته ويرشد فكره، ويأخذ طريقه نحو الإصلاح والنجاح، فهو صاحب السلطة في الكون ولا سبيل إلى ذلك إلاَّ بالعلم والعمل الصالح والسعي للخير في الحياة، فعندئذ يرشد عقله ويرجع إلى صوابه ويتم وعد الله له بالتوفيق والنجاح، فيحقق مهمته ويبلغ هدفه في الدنيا والآخرة[4].

الفرع الثاني: فعالية الإنسان المسلم في الحياة:

الإنسان الرشيد عامة والمسلم خاصة جعله الله متميزا إيجابيا فعالا للخير ومقداما إلى العمل الصالح، وأنه هو صاحب المبادرة، قال الله تعالى: ﴿ إن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ [سورة الرعد:11]، إذ أن الإنسان إذا غير نفسه وأصلحها سيرقى في دنياه وأخراه، وفي هذا السياق يروى عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال: "تبسمك في وجه أخيك لك صدقة، وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة، وإرشادك الرجل في أرض الضلال لك صدقة، وبصرك للرجل الرديء البصر لك صدقة، وإماطتك الحجر والشوكة والعظم عن

---

(1) التنوير شرح الجامع الصغير، ج2، باب: الهمزة مع الذال المعجمة، ح رقم: 880.

(2) دعاء فينو، **قراءات ومراجعات: بين إسلامية المعرفة وإصلاح الفكر الإسلامي**، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، م12، ع 48، ربيع 1428هـ/2007م، ص168.

(3) عبد الحميد أحمد أبو سليمان، **أزمة العقل المسلم**، ط2، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، هيوند، فيرجينيا، و م أ، 1992، ص 145.

(4) نفس المصدر، ص127.

الطريق لك صدقة، وإفراغك من دلوك في دلو أخيك لك صدقة"[1]، من هذا الحديث الشريف يتبين لنا قيمة صلاح الإنسان وفاعليته، وضرورة ربط السلوك بالعبادة، وربط الجهد الذي يقدمه الفرد في المجتمع بقضية مقدسة ألا وهي الجهاد الذي يترتب عليه الثواب والحساب، وقد عبر عنه ﷺ بالجهاد الأكبر، هو مجاهدة العبد هواه، فهي أعظم الجهاد وأكبره، لأن قتال الكفار فرض كفاية وجهاد النفس فرض عين على كل مكلف في كل وقت وحين"[2]،

المسلمون يؤمنون بأن الأحكام والشرائع المنصوصة في المنهج الإسلامي إنما مصدرها الله سبحانه، لذلك تجد في قلوبهم مكانة خاصة ويقدسونها ويحترمونها، بحكم تربيتهم وتنشئتهم وعقيدتهم التي نشأوا عليها، فهذا الايمان وهذه العقيدة تخلق جوا من القوة والدافعية، وتصنع فاعلية ونشاطا في كل جوانب الحياة(3)، لأن الدين إذا فشا في قوم أقاموا أمر الله، وترفعوا عن السفاسف وصنعوا العجائب، واستماتوا على تحقيق أهدافهم مهما كلفهم ذلك، وجمعوا شملهم وسادوا الناس وقادوا الأمم[4]، ونستنتج من النصوص السابقة أن الإنسان الذي فهم نفسيته التي بين جنبيه، والواجب الذي ينتظره لأمته ووطنه، لا يمكث مكتوف اليدين، بل سيشمر على ساعديه ويجاهد بالنفس والنفيس في سبيل الله وانجاح المشاريع التنموية التي يخطط لها المجتمع،

إن الفكرة الاقتصادية عندما توصل بالجهاد المقدس، ستؤتي ثمرتها عأجلا أم أجلا، وهذه الفكرة قد ذكرها الله في القرآن الكريم، عندما جعل تمكين الأمة في إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمعروف الذي نأمر به هو الدعوة إلى العمل الصالح وازدهار التنمية ونفع الخلق، والمنكر الذي نهينا عنه هو التخلف والفساد والجهل والنزاعات والمناوشات[5]، الذي ينتج عنه التبعية والسلبية والانحرافات الاجتماعية.

الفرع الثالث: الوعي الحضاري في الإسلام:

الحضارة هي الحضور والشهادة، وليس كل موجود حاضر، فالحضور بفكرة أو تجربة مهمة بسببها يرقى المجتمع ويدرج في صفحات التاريخ، وتحظى طريقته بالنجاح وتصبح نموذجا يختار للحياة الكريمة، فيسعى الناس إلى اعتناقها وتقليدها لأنها المنهج الأفضل على الإطلاق[6]، وهذه الحضارة تنشأ وتترعرع بعقيدة غيبية، وقيم

(1) سنن الترمذي، باب: ما جاء في صنائع المعروف، ج03، ح رقم:1956.

(2) فيض القدير، باب: حرف القاف، ج04، ح رقم:6107.

(3) محمد شوقي الفنجري، **ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، وأهمية الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص76.

(4) عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، مصدر سابق، ص314.

(5) محمد شوقي الفنجري، **ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، وأهمية الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص72.

(6) نصر محمد عارف، **الحضارة الثقافية المدنية، دراسة أسيرة المصطلح ودلالة المفهوم**، سلسلة المفاهيم والمصطلحات (1)، ط2، 1994، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، و م أ، ص60.

ومبادئ أخلاقية، وثقافة تراكمية، التي تهذب النفس الإنسانية، وتنظم غرائزها وتصقلها[1]، وكل هذه الأفكار والقيم تحرسها

فالمجتمع اليوم مشكلته ليست في فقر الناس أو جهلهم أو تخلفهم، وما هذه إلا أعراض لها، بل المشكلة في انعدام حضارة منبثقة من عقيدة راسخة في ضمائر الأفراد والمؤسسات، ويقينا إنها أساس لحل كل المشكلات التي يتخبط فيها الوطن[2]، ولا ترياق لها مالم يحلق الإنسان بفكره ويفهم مشكلة واقعه ووظيفته نحوها، ويبحث عن مرتكزات الحضارة فيه وفي بيئته وزمنه[3].

(1) مالك بن نبي، **شروط النهضة**، مصدر سابق، ص70.

(2) مالك بن نبي، **وجهة العالم الإسلامي**، مصدر سابق، ص31

(3) الدراجي زروخي، جلول مقرة، **مكانة الإنسان في المعادلة الحضارية عند مالك بن نبي ومدى فاعليتها في القرن الحادي والعشرون**، مجلة المداد، م1، ع2، جامعة زيان عشور الجلفة، ديسمبر 2013، ص125.

المبحث الثالث: سياسات تحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي.

تمهيد: كلمة سياسة تطلق على كل عمل يتعلق بشؤون الأمة، وتسيير أمورها، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، هي "القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح، وانتظام الأموال، وحياطة الرعية بما يصلحها لطفا وعنفا، أو هو استصلاح الخلق بإرشادهم إلى طريق الحق في العاجل والآجل، والسياسة تدبير المعاش بإصلاح أحوال جماعة مخصوصة على سنن العدل والاستقامة"[1].

إن سياسة الإسلام سعي إلى تحقيق الأمن الغذائي وحث الناس على اتخاذ كل الأسباب التي تسهم في تحقيقه والحصول عليه، من توفير الغذاء واستمراريته وسهولة الوصول إليه، وما يستتبع ذلك من شروط الأمن والاستقرار في عموم البلاد.

المطلب الأول: سياسة العمل والإنتاج في الإسلام:

فقد رسم نبي الله محمد ﷺ قواعد للعمل في حياة المسلم، وكل سلوك أو نشاط مهما كان إنّما يكتسب قيمته وقدره من احتياج الأمة إليه، وقد ورد أنّ أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ شاهدوا رجلا نشطا قويا، فقالوا: لو كان هذا في سبيلِ اللهِ؟ فقال لهم رسولُ اللهِ ﷺ: "إنْ كانَ خَرَجَ يَسْعَى على وُلْدِهِ صِغاراً فهو في سبيل الله وإن كان خرج يَسْعَى على أبوَيْنِ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ فَهُوَ فِي سبيل الله وإن كان خرج يسعى على نَفْسِهِ يُعِفُّها فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وإنْ كانَ خَرَجَ يَسْعَى رِياءً وَمُفاخَرَةً فَهُوَ فِي سبيل الشيطان"[2]، العمل في الإسلام شرف ورفعة مهما كان هذا العمل مادام ليس فيه عصيان أو ظلم لنفسه أو لغيره، لذلك يجب على الفرد في شريعة الإسلام أن يعمل ويكد من أجل نفسه وعياله ووطنه ودينه، وأن يحرص على نيته أن يشوبها شيئ، ويجدد عهده كل مرة حتى يسلم من كيد الشيطان ورجسه، ويكون عمله كله في سبيل الله.

الفرع الأول: فضل العمل في الإسلام:

لا شك أن الإسلام حث على العمل وحفز عليه لما للعمل من شرف ومنزلة مرموقة، فالقرآن ربط العمل بالجهاد في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾ [سورة المزمل:20]، وقد جعل الإسلام التعب والجهد من أسباب الثواب والأجر، حيث يقول النّبيّ ﷺ: "مَن أمسى كالاًّ من عمل يديه أمسى مغفورًا له"[3]، وما نفهمه مما سبق أنّ رسول الله ﷺ قد أولى العملَ أهمية رفيعة إذ رغّب أمّته إليه وحفزهم عليه، وحذر من الفراغ والبطالة والكسل والخمول، وكان يستعيذ

(1) محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط1، دار الشروق، 1993م، بيروت، لبنان، ص299.

(2) فيض القدير، باب: حرف الهمزة، ج02، ح رقم:2669.

(3) التنوير شرح الجامع الصغير، باب: حرف الميم، ج10، ح رقم:8513.

بالله من الكسل فيقول ﷺ: "اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل والجبن والبخل والهرم"[1]، أن فحرض الناس في الأكل مما عملت أيديهم، فيقول ﷺ في حديث: " مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ، خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ "[2]، ويؤكّد ﷺ هذه الأفكار والمعاني توعية الناس على السير على ذلك المنهج القويم، الذي أراده لله لعباده المومنين، ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: "والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله، فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلا، فيسأله أعطاه أو منعه"[3]، وقوله عندما سئل ﷺ عن أفضل الكسب فقال: " عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ"[4]، وقولهِ صلى الله عيه وسلم: "إن الله يحب العبد المؤمن المحترف"[5]، وقد كان كل الأنبياء والصحابة والتابعين لهم حرفة يسترزقون منها، عن النبي ﷺ أنه قال: "ما بعث الله نبيا إلا رعى الغنم» ، فقال أصحابه: وأنت؟ فقال: «نعم، كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة"[6]، وكان صلى الله عيه وسلم قبل بعثته عاملا تاجرا في مال خديجة، وشارك الصحابة في بناء المسجد، وكذلك عاملا مبدعا في حفر الخندق، وفلاحا زارعا لنخيل المدينة، ولم يتكبر على عمل شريف ولا أنف عن عمل صالح صلى الله عيه وسلم، ولم يكن متوكلا على غيره في إشباع حاجاته الشخصية، وكان قدوة للإنسان المسلم في العمل والجد والاجتهاد في جمع الكسب الحلال، وقدرة كذلك في الرجل الذي يكفي نفسه وأهله ومن حوله، وسَأَلَ رَجُلٌ عَائِشَةَ؛ ما كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يصنع في بَيْتِهِ، قَالَتْ: "يخيط ثوبه، ويخصف نعله، ويعمل مَا يعمله الرجال في بيوتهم"[7]، فالحرفة يصون الإنسان بها نفسه عن المسالة، ويكف بها نفسه عن المذلة والهوان، وقد فضل رسول الله الذين أفطروا في السفر نهار رمضان، وهم ينفعون الناس ويعملون الخير، على الصائمين، فَقالَ النبيُّ ﷺ: "ذَهَبَ المُفْطِرُونَ اليومَ بالأجْرِ"[8].

وقد قرر الإسلام وجوب العمل والاسترزاق، لأنه لا تتم إقامة الفرائض والشرائع إلا به، وما تدرك به الفرائض يصبح فرضا واجبا[9]، وكما يقال: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وإنّ الاكتساب وجمع الحلال ولو بإيرادات قليلة ومداخيل محتشمة عند الله خير من التذلل والتسول، عن

(1) فيض القدير، باب: حرف الهمزة، ج02، ح رقم:1489.
(2) صحيح البخاري، باب: كسب الرجل وعمله بيده، ج3، ح رقم:2072.
(3) صحيح البخاري، باب: الاستعفاف عن المسألة، ج02، ح رقم:1470.
(4) مسند أحمد، باب: حديث رافع بن خديج، ج28، ح رقم:17265.
(5) التنوير شرح الجامع الصغير، باب: الهمزة مع الام، ج03، ح رقم:1867.
(6) صحيح البخاري، باب: رعي الغنم على قراريط، ج03، ح رقم:2262.
(7) فتح الباري لابن حجر، باب: كيف يكون الرجل في أهله، ج17، ح رقم:5579.
(8) صحيح البخاري، باب: فضل الخدمة على الغزو، ج04، ح رقم2890.
(9) محمد الحسن الشيباني، **كتاب الكسب**، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1997، بيروت، لبنان، ص122.

قبيصة بن مخارق الهلالي، قال: تحملت حمالة، فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها، فقال: أقم حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها، قال: ثم قال رسول الله: " يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة رجل، تحمل حمالة، فحلت له المسألة حتى يصيبها، ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش- أو قال سدادا من عيش - ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلانا فاقة، فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش - أو قال سدادا من عيش - فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحتا يأكلها صاحبها سحتا "[1]، وقد يستمرأ البعض التسول والمسألة، في حين نجد أن رسول الله ﷺ يحذر منها فيقول: "من سأل الناس أموالهم تكثرا، فإنما يسأل جمرا فليستقل أو ليستكثر"[2]، فجعل الرسول (ص) المال الذي يجمعه الفرد من التسول والتمسكن الكاذب جمرا ونارا تكوى بها جباههم وجنوبهم يوم القيامة، ويجعل من العِزّة والكرامة استغناء الإنسان عما في أيدي النّاس فيقول مُخبِرًا عن المؤمن الكريم في حديث جبريل: "يا محمد ، عش ما شئت فإنك ميت"، إلى أن قال: "وعِزُّه استغناؤه عن النّاس"[3]، وكما يقال: استغن عما في أيدي الناس يحبك الناس

الفرع الثاني: سياسة حث الراعي والرعية على توفير الرخاء والحياة الطيبة:

منذ أن خلق الإنسان على وجه الأرض وهو يعمل جاهدا في تجميع رزقه وسد رمقه، حتى يضمن معيشته، وتستقر حياته، ولولاه لما قامت سنة في الكون ولا وجدت معالم حضارة، ولا كان الازدهار والإبداع.[4]

فيحرص الإسلام على العمل كما يحرضه على الإيمان، لأنه يتم من خلاله طلب الرزق وعليه الاعتماد في حصول الإنتاج، لكن الإنسان الضعيف رغم إيمانه بقيمة العمل لا يجرأ على تطبيقه في واقع الحياة، كما يقول بن نبي: "ولا ينقص الإنسان المسلم منطق الفكرة، وإنما ينقصه منطق العمل والحركة، فهو لا يفكر ليعمل، بل ليقول كلاما مجردا"..[5]، لذلك امتدح الرسول -ﷺ- العامل المخلص والمجد في عمله فيقول: " مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ [6].

(1) صحيح مسلم، باب: من تحل له المسألة، ج02، ح رقم:1044.

(2) صحيح مسلم، باب: كراهية المسألة للناس، ج02، ح رقم:1041.

(3) المعجم الأوسط للطبراني، باب: من اسمه عبد الله، ج09، ح رقم:4429.

(4) باقر شريف القرشي، **حقوق العامل في الإسلام**، دار التعارف للمطبوعات، ج1، 1992، ص15

(5) مالك بن نبي، **شروط النهضة**، مصدر سابق، ص96.

(6) صحيح البخاري، باب: فضل الغرس والزرع إذا اكل منه، ج3، ح رقم:2320.

إن الإسلام يعتبر السعي من أجل الرزق الحلال والرفاه والتعمير في الأرض من أفضل العبادات، ورغب الإسلام في الكسب ودعا إليه ولو في الأوقات الحرجة والأزماتالصعبة[1]، إذ يقول الرسول ﷺ قال: "إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فان استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها"[2]، وهذا دليل واضح على أهمية العمل الدنيوي في الإسلام، ولو في آخر اللحظات لا يفرط الإنسان في الإعمار والإنتاج والعمل الصالح، الذي يرجع بالفائدة على الإنسانية قاطبة.

وقد شرف الإسلام المؤمن العامل الذي يجاهد في سبيل اللقمة الحلال، حيث يقول الرسول ﷺ: من بات وانيا "تعبا" من طلب الحلال بات الله ـ عز وجل ـ عنه راض"[3]، ويقول رسول الله ﷺ: "ما أكل أحد طعاما قط، خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام، كان يأكل من عمل يده"[4]، إن الإسلام جعل من العمل ضرورة، وبذل الجهد في العمل الصالح فريضة، فقال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [سورة الجمعة:07]، لا يقف أمام طموح الإنسان وإرادته إلا ما منعه الله تعالى وحرمه عليه، وما بين السماء والأرض جميعا ميدان عمله وحركته على سعتهما، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [سورة الملك:15]، فقيمة العمل والإنتاج والاعتماد على النفس لا يستورد من الخارج و لا تشترى، بل هي اعتقادات ذهنية وسلوكيات اجتماعية في عمق الإنسان وبيئته، فالتخلف والانحطاط مصدره التقهقر في الأفكار و القيم، و لذلك لابد من استثمار السواعد و العقول والزمن لتحقيق الفعالية الاقتصادية[5]، من أجل ذلك الإسلام لم يحرض الناس على العمل والإنتاج فحسب، بل حثهم على الإتقان والإحسان في مهنهم وأعمالهم، كما قال الرسول ﷺ: "إن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه"[6]، ومن هنا كانت الانطلاقة الصحيحة بعد أن يكون الإنسان عاملا نشطا، يؤمر بعد ذلك أن يكون محترفا بارعا،

ومفهوم العمل لا يقتصر على أدائه فقط، وإنما يتعدى إلى المنافع والمصالح التي يجلبها والمفاسد الخطرة التي يدفعها، وكذا القيم والأخلاق التي يرسخها بين جنبات الناس وضمائرهم حتى تصلح نفوسهم ويغير ما بها من شر وفساد، ومن عظمة الإسلام أنه رفع من قيمة العمل وطلب الرزق، وروي عن عمر الفاروق أنه قال يوما:

---

(1) أبو بكر بن أبي الدنيا، **إصلاح المال**، المحقق: محمد عبد القادر عطا، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، 1993، بيروت، لبنان، ص84.

(2) صحيح البخاري، باب: اصطناع المال، ج1، ح479.

(3) السنن الكبرى، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط1، 1354هـ.

(4) صحيح البخاري، باب: كسب الرجل وعمله بيده، ج3، ح2072.

(5) شعيب شنوف، مداني عصمان، **الاقتصاد العالمي العادل مالك بن نبي نموذجا**، مصدر سابق، ص12.

(6) شعب الايمان، باب: الأمانات وما يجب من أدائها إلى أهلها، ج7، ح رقم:4931.

لأن أموت بين شعبتي رحلي أضرب في الأرض أبتغي من فضل الله أحب إلي من أن أقتل مجاهدا في سبيل الله[1] .

وذات يوم صافح رسول الله ﷺ سعد بن معاذ رضي الله عنه فإذا يداه أكتبتا فسأله النبي ﷺ عن ذلك فقال أضرب بالمر والمسحاة لأنفق على عيالي، فقبل رسول الله ﷺ يده وقال: "كفان يحبهم الله ورسوله"[2]، يتبين لنا جليا تحفيز الإسلام للناس على كسب القوت والأكل عرق الجبين، وجعَل الله السعي لكسب المال فرضاً على الإنسان القادر.

الإنسان في الإسلام لا يعرف إلا كادحاً عاملاً مؤدياً دوره كاملا في الحياة، مستجيباً لما أراده الله من الاستخلاف في الأرض، في الإسلام رهبانية أو انقطاع عن الدنيا، وإنما العمل في الإسلام شرف ورفعة، واستفراغ الوسع في اختيار الحلال شموخ وعظمة[3]، والتوكل على الله يقتضي العمل واستفراغ الوسع وبذل غاية الطاقة ثم التسليم بعد ذلك لقضاء الله وقدره.

الفرع الثالث: سياسة تحفيز الناس على الإبداع والإنتاج:

إذ وجه الإسلام الأبصار والبصائر إلى عبادة التأمل الراقية، للكون وفي كل مناحي الحياة، حتى اهتم بالتنمية من كل نواحيها، خاصة الغذاء من حيث تكوينه وإنتاجه واستهلاكه، واعتبره آية من آياته الناطقة بتوحيده وتمجيده، فقال في محكم تنزيله: "فلينظر الإنسان إلى طعامه"[1]، وجعل نوعية الغذاء سببا معتبرا في استجابة الدعاء وقبول الأعمال عنده، وقد قال سعد بن أبي وقاص يوما لرسول الله صلى الله عليه و سلم، يا رسول الله ادع الله أن يجعلني مستجاب الدعوة، فقال له: "يا سعد أطب مطعمك تكن مستجاب الدعوة والذي نفس محمد بيده إن العبد ليقذف اللقمة الحرام في جوفه ما يتقبل منه عمل أربعين يوما وأيما عبد نبت لحمه من سحت فالنار أولى به"[4]، نفهم من الحديث الشريف أن الغذاء الحلال في الإسلام ارتبط بتشريع الأحكام والتكاليف، و تناول الغذاء ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق غايات أرقى، أولاها تحقيق العبودية لله تعالى، عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: " أيها الناس، إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا، فأمر الله سبحانه المؤمنين باختيار طعامهم وانتقاء ما يدخل في أجسامهم، فقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [سورة المومنين:51]، ثُمَّ ذَكَرَ

---

[1] كنز العمال، باب: فضل الكسب، ج4، ح رقم:9856.

[2] نفس المصدر.

(3) موسى اسماعيل البسيط، **الغذاء والتغذية في ضوء الكتاب والسنة**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع6، تشرين الأول، 2005، ص332.

(4) نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج10، ح: 18101.

الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟"[1].

وقد وردت في القرآن الكريم قصة آدم عليه السلام واقتران هبوطه من الجنة بسبب تذوقه لطعام لا يحي له، قال الله تعالى: ﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [سورة طه:121]، لذلك يتضح أن للغذاء أهمية بالغة في الإسلام، فهو فرض عين على الإنسان، فيؤجر على فعله ويؤثم على تركه، ويرقى إلى مرتبة العبادة وطاعة الله تعالى، إذا توفرت فيه الطيبة والحلية والنية الحسنة، وفي هذا السياق نجد أن الإسلام قد اهتم بتوفير الغذاء الصحي الدائم للجميع، بل عد ذلك من مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على النفس، وجعل حد الكفاية واجب على الدولة والأفراد والمجتمع، ويوضح ذلك الامام الغزالي بقوله: "فالمقتصر على قدر الضرورة والمهم لا يجوز أن ينسب إلى الدنيا، بل ذلك القدر من الدنيا هو عين الدين، لأنه شرط الدين والشرط من جملة المشروط"[2].

ومن ناحية أخرى يعتبر الإسلام الجوع مصيبة من المصائب ومأساة من المآسي، وكان النبيء ﷺ يستعيذ منه فيقول: "اللهم إني أعوذ بك من الجوع فإنه بئس الضجيع"[3] ،ويقول: "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر "[4]، وكذلك كان يدع بهذا الدعاء: "اللهم إني أعوذ بك من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء"[5].

فبين الإسلام حقوق الجياع والفقراء والمحتاجين وأمر بتأديتها، ووضع الآليات الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي ومكافحة الأزمات، فحث على مساعدة الفقراء وإغاثة الملهوف فرضًا، ونفلًا، وحث على العمل والانتشار في الأرض والمشي في مناكبها، ونهى عن القعود والتكاسل وسؤال الناس، كما رسم الخطط الكفيلة لمحاربة الفقر البطالة والتدهور الاقتصادي، ودعا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وعدم الاعتماد على الناس على حساب الحقوق الذاتية والكرامة الوطنية، كما شرع الزكاة الواجبة والصدقات والكفارات والفدية والنذور والوقف والإنفاق في سبيل الله، وغير ذلك من التشريعات الفقهية التي تسهم في مكافحة الجوع واستئصال الفقر وأسبابه.[6]

---

(1) صحيح مسلم، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، ج2، ح1015.

(2) الطيب منير صديق، **المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي**، مصدر سابق، ص14.

(3) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجة، عن أبي هريرة مشكاة المصابيح، رقم:2469.

(4) مسند أحمد، باب: حديث أبي بكرة نفيع بن الحارث بن كلدة، ج34، ح رقم:20381.

(5) صحيح البخاري، باب: التعوذ من جهد البلاء، ج8، ح رقم: 6347.

(6) محمد محمد الشلش، **منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة**، أستاذ مساعد، مشرف أكاديمي متفرغ، منطقة دورا التعليمية، جامعة القدس المفتوحة، ص191.

لذلك كان من اهتماماته ﷺ عند دخوله المدينة المنورة إقامة سوق محلية يتحكم فيها المسلمون، حيث كانت سوق المدينة آن ذاك محصورة بأيدي اليهود، مما يشكل خطرا على أمن غذاء المسلمين واقتصادهم، وحفزهم على الإنتاج والزراعة والكد من أجل تحقيق الاكتفاء، فقال صلى الله عليه وسلم: "ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه إنسان أو سبع أو طير إلا كان له صدقة"[1] "، وفي نصوص عديدة يحفزهم على الاستماتة في العمل الدؤوب والإنتاج الوافر الذي يحقق الخير للأمة ولو في الظروف غير الملائمة أو الصعبة، ويظهر هذا جليا في حديث الساعة الذي تطرقنا إليه من قبل، حيث بهذه النصوص البينة الواضحة نستنتج أن الإسلام يحث على توسيع نطاق العمل وزيادة الإنتاج، وإعمار الأرض وإحياء الموات وتحقيق التنمية، لغرض ضمان الأمن الغذائي وتوفير الرخاء والرفاه للناس ولسائر المخلوقات على وجه البسيطة[2]، فقال ﷺ: "من أحيا أرضا ميتة فله فيها أجر، وما أكلت العوافي منها فهو له صدقة"[3].

عن علي رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: "الشاة في البيت بركة، والشاتان بركتان، والثلاث بركات"[4]، ويعني هذا: أنه كلما كثر الغنم في البيت كثرت البركة فيه لما فيها من البركة والارتفاق بالدر والنسل، والشاة بحد ذاتها تمثل سلعة رأسمالية، فهي تنتج سلعا استهلاكية، مثل اللبن والسمن، وما يخرج منها من الصوف للأثاث والمتاع، وكذا السماد للزراعة، وكان الرسول ﷺ يحذر الناس عند ذبح شاة من الحلوب، فيقول: "إياك والحلوب"[5]، وكان يشجع على اقتناء البستان ذات النخل المصطف الكثير، عن سويد بن هبيرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "خير مال المرء له مهرة مأمورة أو سكة مأبورة"[6]، " المهرة المأمورة فإنها كثيرة الإنتاج، وأما السكة هي المصطفة من النخل، وأما المأبورة فإنها التي قد لقحت"[7]، من هذه الأحاديث الشريفة نستنتج أن الاقتصاد الإسلامي يهتم اهتماما بالغا بالمشاريع الاقتصادية ولو كانت صغيرة، والاستثمار الإنتاجي يبدأ من البيت حيث يستفيد منه أهله، ثم يكبر ويعم كل البلد، وهذا يكون بالتخطيط والتنسيق مع مراعات مبدأ الأهم فالموهم[8].

والناظر في أحاديث الزراعة وإحياء الموات، يجد كما هائلا منها بين مشجع ومحفز ومحرض على العمل والإنتاج، لأن عدم توفر الغذاء الكافي سيؤدي إلى استفحال سرطان التبعية، وما ينجر عنه من ضغوطات

---

(1) ابن حجر، فتح الباري، دار المعرفة، ج5، بيروت، دون سنة نشر2 .

(2) مجذاب بدر عناد ومن معه، **تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول الإسلامية في مجال إنتاج الحبوب واللحوم (دراسة تحليلية وصفية)**، مجلة الاندلس العلمية، م3، ع السادس مارس 2011، ص232.

(3) سنن الدارمي، كتاب البيوع، رقم: 2607.

(4) البخاري في الادب المفرد، باب: الشاة في البيت بركة، ج2، رقم ح: 590.

(5) صحيح مسلم، باب: جواز استتباع غيره إلى دار، ج3، ح رقم:2038.

(6) مسند أحمد، باب: الجزء الخامس والعشرون، ج25، ح رقم: 15845.

(7) سنن البيهقي، ج10، باب: من حلف ماله مال وله أرض أو عقر، ح رقم: 19814.

(8) أحمد دنيا شوقي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، مصدر سابق، ص242.

اقتصادية وسياسية، وتعاظم للأطماع الخارجية، وما يتولد عن ذلك من ضياع للسيادة الوطنية والاستسلام لكل قرار.

وعليه فإن الاسلام قد حفز على الزراعة واستصلاح الأراضي، لأن الزراعة هي المصدر الأساسي للغذاء والمحرك الرئيسي للاقتصاد، وتحقيق الأمن الغذائي يتطلب توفر الغذاء الطيب الكافي، وأن يكون عرضه متوفرا ومستمرا وسعره مستقرا، لذلك شجع رسول الله ﷺ المهاجرين على العمل في أراضي الأنصار كراء، ثم تطورت الأمور بعد ذلك إلى استحداث صيغ اقتصادية لتحفيز الإنتاج وتشجيع الناس على التجارة والاستثمار، منها السماح للناس بالمقاسمة والمخابرة والمزارعة[1]، والمخابرة: هي المزارعة على نصيب معيّن، مثل الثلث والربع، وغيرهما، والخبرة بمعنى النصيب[2]، ومن أمثلة ذلك الازدهار والتطور، استحداث الأمويون مصنعا لإنتاج البذور في عهدهم، مما أسهم في زيادة التجارة وازدهار العمارة وظهور الحضارة[3]، وحرص العلماء الربانيون على تقديم النصح لولاة الأمور وترغيبهم في إقامة مشاريع البنى التحتية التي تؤثر إيجابا على زيادة الإنتاج وإيرادات الخراج بالتبع[4]، وهذه النصائح التي يقدمها العلماء، لأهمية الموارد الزراعية والحيوانية والصناعية آن ذاك، ولنا في نصائح القاضي أبو يوسف التي قدمها في كتابه الخراج للخليفة هارون الرشيد أحسن مثال، وقد ذكره في عدل عمر بن الخطاب واحسانه[5]،

لكن من بين هذه الأحاديث التي عثر عليها الباحث أحاديث تذم الجد والاجتهاد في الزراعة وتنهى عن ادخال آلات الزراعة إلى الديار والمنازل، وهذا النهي كما يقول العلماء إنما كان وقت الجهاد والغزو، عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم"[6]، عن أبي أمامة الباهلي، لما رأى سكة وشيئا من آلة الحرث، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل"[7]، ومعنى ذلك ما يلزمهم من حقوق الأرض التي تطالبهم بها الولاة، وكان العمل في زراعة الأراضي أول ما افتتحت على أهل الذمة فكان الصحابة يكرهون ذلك[8].

(1) فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص148.

(2) المطالب العالية، باب: المزارعة، ج7، ح رقم: 1357.

(3) فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص148.

(4) نفس المصدر، 149.

(5) القاضي أبو يوسف (المتوفى سنة 182هـ)، **كتاب الخراج**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1979، ص115.

(6) سنن أبي داود، باب: في النهي عن العينة، ج3، ح3462.

(7) صحيح البخاري، باب: ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع، ج3، ح2321.

(8) فتح الباري لابن حجر، باب: ما يحذر من اشتغال بآلة الزرع، ج7، ح2153.

المطلب الثاني: سياسة الإسلام في استغلال الموارد الطبيعية:

يقصد بالموارد الطبيعية في الاقتصاد الإسلامي كل الموارد التي تحمله الأرض في داخلها وما يوجد عليها وما حولها[1]، والتي سخرها الله لمخلوقاته وليس للإنسان دخل فيها، الموجودة في الطبيعة ظاهرها وباطنها وجليها وخفيها، والتي تقوم بالمال، وهذه الموارد تزداد قيمة ومنفعة باستخراجها واستغلالها وعندما يضاف إليها العمل تصبح إنتاجا[2]، قال الله تعالى: ﴿ وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه﴾ [سورة الجاثية:13].

وقد حفز الإسلام الاستفادة من هذه الثروات والانتفاع بها، عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: "التمسوا الرزق في خبايا الأرض"[3]، والإنسان المسلم مطالب بأن يعمر الأرض وينتفع بها، وفي عمارته تلك عبادة لله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ وهو الذي يجعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾ [سورة الملك:15]، وهنا نلاحظ دعوة للمسلم الجاد من صميم الفؤاد كي ينتفع بالكون وما يشمله من موارد وثروات البلاد، حتى يتمكن من الاستغناء عن غيره في حياته، لأن حاجته الملحة لغيره تكون بقدر تقصيره في استخدام التكنولوجيا والانتفاع بالموارد المادية والبشرية[4]، بمعنى لابد أن يتوفر للأمة من قوة الدراية والإدراك ما يحقق مبتغاها ومطلبها المادي والمعنوي، ويرقع ثلمتها في السلم والحرب، حتى لا تصبح معتمدة على غيرها، ويتحكم في قرارتها وسيادتها، فلا تتحقق العزة والكرامة لأمة تشتري سلاحها من عدوها، ولا تمكين لها ما دامت لا تستثمر في طاقاتها المادية والفكرية وتعتمد على علماء خصمها في قضاء حوائجها ومصالحها[5]، ويقول الإمام النووي في مقدمة المجموع: "إن على الأمة الإسلامية أن تعمل على استثمار وإنتاج كل حاجاتها حتى الإبرة، لتستغني عن غيرها، وإلا احتاجت إلى الغير بقدر ما قصرت في الإنتاج"[6].

ولابد من تعقيب على هذه الفكرة، حيث أن استخراج الثروات والموارد المادية والانتفاع بها اليوم هو أسهل شيء في التقنية والتكنلوجيا، لكن الأمر المهم هو التمكن من التقنية والمعلومات الحديثة في الانتفاع بالثروات الطبيعية والثروات البشرية واستثمار كل ما ينفع الأمة ويدفع بعجلة التطور والتقدم إلى الأمام.

الفرع الأول: سياسة إحياء الأرض في الإسلام:

إن سياسات إحياء الأراضي من المشاريع التي حث عليها الإسلام وحفز الناس على ممارستها وامتهانها، واعتبر إحياء الأراضي من الأعمال الصالحة المقدسة، التي لها علاقة بثواب الآخرة، لما فيها من نفع

---

(1) سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مصدر سابق، ص97.

(2) حسين حسين شحاتة، **الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق**، مصدر سابق، ص67

(3) الآداب لأبو بكر البيهقي، باب: الرغبة في طلب الرزق والاستغناء به، ج 1، ح: 784.

(4) محمد سيد طنطاوي **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، مصدر سابق، ص451.

(5) يوسف القرضاوي، **دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي**، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1995، ص178.

(6) محمد سيد طنطاوي، **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، مصدر سابق، ص19.

وصلاح للبلاد والعباد، وما فيها من الاهتمام بالموارد الطبيعية وتحويلها من حالة الموت والسلبية إلى حالة بعث الروح والإيجابية[1]، وفي القرآن الكريم آيات كثيرةٌ تحث على الزراعة وإحياء الأرض، فمنها قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ* وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ* لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلا يَشْكُرُونَ﴾ [سورة ياسين:33-34]، لأن عزوف الإنسان عن خدمة الأرض واستصلاحها فساد وهلاك للأمن الغذائي، وإعاقة للإنتاج والتنمية، مما يؤثر سلبا على الحاجات الضرورية للمجتمع، واضطراب التوازن الاقتصادي للمجتمع[2]،

وفي هذا الصدد كان صحابة رسول الله ﷺ رغم اهتمامهم بالجهاد والغزو ومحاربة المشركين، إلا أنهم اجتهدوا كذلك في خدمة الأرض واستصلاحها، ويروى أن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه كان أول من زرع القمح بقناة، "وكان يزرع بقناة على عشرين ناضحا"[3]، وكان ينتج ما يغطي احتياجاته وأهله سنة كاملة بالمدينة، حتى استطاع أن يستغني عن الاستيراد من أماكن أخرى، ومما يدل على أن الرعيل الأول يهتمون بإصلاح مزارعهم وأراضيهم، ما روي أنه قيل لأبي هريرة: "ما المروءة، فقال: تقوى الله، وإصلاح الضيعة"[4]، وحث الرسول ﷺ على خدمة الأرض وإحيائها في مواطن كثيرة، وقد ذكرت من قبل.

ولقد جاء في القرآن الكريم ما يلفت النظر إلى أهمية توفير الأمن الغذائي في حياة البشر، وتعد وقائع سورة النبي يوسف عليه السلام، أحسن مثال على ذلك، فقد أشارت القصة إلى أهمية الإنتاج الزراعي وتخزينه وحفظه بطرق مناسبة حتى تمنع فساده وهدره، وإلى أهمية ترشيد الاستهلاك بعد ذلك[5].

فعلينا أن نشجع الناس على الكد والجد في أي عمل شريف عامة، ونهتم خاصة بأصحاب المزارع الصغيرة وهي كثيرة بلا شك، فإنها تسهم في تحقيق التنمية والرفاه بقوة وثبات. وإهمال هذه الشريحة، يسبب في خسارة نسبة كبيرة من قوة العمل الريفية البسيطة، التي نسبتها ليست بالهينة في المجتمع، حيث بينت الدراسة أن المزارع الصغيرة يمكن أن تكون لها إنتاجية عالية ومردود لا بأس به ويؤثر في الاقتصاد الوطني [6]، ولتحفيز هذه الفئة

---

(1) وسيلة شريبط، **سياسة إحياء الأرض الموات في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري**، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، م02، ع04، ديسمبر 2013، ص184.

(2) عبد الحق الأزهري، **تنمية الموارد الطبيعية الزراعية وحسن استغلالها في الشريعة الإسلامية**، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، م02، ع02، اكتوبر2015، ص192.

(3) شمس الدين أبوالمظفر سبط ابن الجوزي (581 – 654 هـ)، **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، تحقيق: محمد بركات ومن معه، دار الرسالة العالمية، دمشق – سوريا، ط1، 2013 م، ج6، ص251.

(4) محمد عبد الحي الكتاني (المتوفى: 1382هـ)، **التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدنية الإسلامية في المدينة المنورة العلمية**، المحقق: عبد الله الخالدي، ط2، دار الأرقم – بيروت د.س، ج2، ص37.

(5) عبد العزيز رشيد، **الأمن الغذائي في المغرب الأوسط في العصر الوسيط الدولة الرستمية نموذجا (160– 299 هـ/ 777– 911م)**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، ع5، م 3(جانفي،2015)، ص141.

(6) فرانسيس مور لابيه، **جوزيف كولينز، صناعة الجوع (وخرافة الندرة)**، مصدر سابق، ص1165.

من الفلاحين، علينا مساعدتهم وحل مشاكلهم ومشاركتهم في صـــنـــع القرارات الحاسمة، حتى يزيد الإنتاج ويتحقق الأمن الغذائي المفقود[1].

يتبين لنا مما سبق، أن إحياء أرض الموات واستصلاحها ضرورة ملحة، لابد من استغلال كل مكان في الارض، والاســتفادة من كل إنســان له فكرة تنفع العباد والبلاد، لنحقق زيادة في معدلات الإنتاج ونســبق معدلات الولادة والسكان، ونطبق الشعار: "الزراعة قاعدة والصناعة قائدة"[2].

فالإحياء للأراضـــي وزراعتها ليس مجرد تقنيات فنية فحســـب، بل لها آثار إيجابية على الجانب الاقتصـــادي والاجتماعي، حيث تزيد معدلات الإنتاج وتنخفض البطالة والمشـــاكل الاجتماعية، ويتحقق الاســتقرار وقوة القرار بتوفير الغذاء[3]، من خلال مضــاعفة المســاحات المســتصــلحة، وإلحاق أراضــي أخرى جديدة للأراضـي الزراعية الصـالحة، وهذا لا يتحقق إلا ببذل قصـارى الجهد في اسـتغلال الأرض بالتكنولوجيا المتطورة والتقنية الحديثة، والكفاءات البشرية، حتى يتم الاستثمار في عوامل الإنتاج أكثر، والاستفادة من السلع والخدمات بتكلفة أقل، لتوفير الجهد والوقت وتحقيق المقصود[4].

الفرع الثاني: الإنسان والمشكلة الاقتصادية:

الاقتصـــاد الإســـلامي لا يعتبر المشـــكلة الاقتصـــادية في ندرة الموارد مثل النظرة الرأسمالية، ولا يعتبرها مشـــكلة التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والملكية الخاصـــة كما النظرة الاشـــتراكية، ولا تعد نظرية مالتوس صـــحيحة، التي رسمت صـــورة متشـــائمة عن المشـــكلة الاقتصـــادية، إذ أثبتت تفاقم أعداد البشـــر ومستلزماتهم، مع الندرة المطلقة للثروات الطبيعية وتلوث البيئة وفسادها من طرف الإنسان فردا ومؤسسات، إلا أن الاقتصاد الإسلامي لا ينفي وجود مشكلة اقتصادية لكن لا يحصرها في الندرة فقط، لأن الندرة ظاهرة مؤقتة[5]، جعل منها دافعا للسـعي والتنمية والإعمار، وشـرع لها حلولا بطرق مشـروعة ومقبولة، مرتبطة بالقيم والمبادئ الأخلاقية وما يخدم الصالح العام.

المشـكلة الاقتصـادية تعد ظاهرة اجتماعية يتسـبب فيها الإنسـان بتصـرفاته غير المسـؤولة سـواء في الاسـتهلاك المفرط وتجاوز حدوده، أو أنانيته وظلمه في توزيع الموارد والدخول، أو عند تقاعسـه عن اسـتخدام

---

(1) نفس المصدر، ص175.

(2) رشيد زوزو، **تجربة استصلاح الأراضي الصحراوية في أبعادها السوسيو اقتصادية**، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس2014، ص164.

(3) نفس المصدر، ص162.

(4) محمد راكان الدغمي، **رغيف لكل فم**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993، ص33.

(5) عائشة موزاوي، عبد القادر موزازي، **الاقتصاد الإسلامي كمنهج لحل المشكلة الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس، المدية، م7، ع4، ديسمبر2020م، ص71.

الموارد كما يجب، أوتعطيله الاقتصـــاد بالاحتكار والاكتناز وفرض الربا[1]، بما يجعل الموارد هزيلة عند جمعها وضئيلة عند توزيعها، لغياب العدالة والانصاف [2]، لذلك بنى الإسلام الاقتصاد على قاعدتين هما: الرشد في الإنتاج والاستثمار، والرشد في الاستغلال والانتفاع[3]، فحفز الإنسان إلى الاستفادة من الموارد المادية والمعنوية المسخرة في الطبيعة، وأرشده إلى حسن استغلالها وتنميتها على ما يرجع بالنفع للحاضر والمستقبل.

إن الإسلام ميز بين الحاجات اللازمة للإنسان والنزوات العابرة، فالموارد التي وضعها الله كافية لحاجاته الحقيقية، لكنها لا تكفي لنزواته وشـهواته غير المتناهية، فالحاجات ما يحتاجه الانســان في معيشــته، كالطعام والثياب والمأوى، إلا أن هذه الحاجات لها قدر من الاشـــباع، إذا كانت الحاجة حقيقية وفي حدود المباح، ومنضبطة بالضابط الأخلاقي والروحي[4]، وما سوى ذلك فهي رغبات وشهوات متسعة لا حدود لها.

لذلك لا بد من ضـبط حاجات الإنســان، وتهذيب ميولاته ورغباته، من أجل ذلك حرم الإســلام مأكولات ومشروبات واستبعدها من احتياجات الإنسان المسلم، وأكد على الاعتدال في الانفاق والاتزان في الاشباع.

كما أن للإنسان حاجات مادية يحرص على البحث عنها والاستمتاع بها، فإن هناك حاجات روحية تدفعه إلى ابتغاء معالي الأمور وصالح الأعمال، وتحبب له فعل الغير والتكافل والإنفاق في سبيل الله.

ويتبين لنا مما ســبق أن الله خلق الكون في تقدير محكم وتوازن شــديد، وكفل أرزاق الخلائق جميعا[5]، فإن لم تكن الموارد كافية والحاجات متوفرة والمطالب محققة فالمســؤولية ترجع إلى ســلوك الإنســان وتصــرفاته المشينة، لذلك عبر عنه بمصطلح ظلوم كفار، يقول الله تعالى: ﴿وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُـوهَا إِنَّ الإنسـان لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [سـورة إبراهيم:32]، فالإنسـان الظلوم الجاحد للنعم التي أنعم الله عليه، والشاكر لغير من أنعم عليه، فيجعل الشكر في غير أهله بتجاهله وإغفاله، أو بعدم الاعتراف به.

فالمبالغة في اشباع الحاجات والافراط في تحقيق الرغبات يوصل إلى معصية التبذير والاسراف والبذخ، ويوصـل إلى أكل أموال الناس بالباطل والتعدي على حقوق الغير، لا لشـيء إلا من أجل تحقيق رغبة عابرة أو شهوة زائلة، لا تفيد الإنسان في أمر من أمور حياته، وقد عبر عن ذلك رسول الله (ص) فقال: «لَوْ كَانَ لِابْنِ

---

[1] عبد الجبار السبهاني، **الوجيز في مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، ط2، مطبعة حلاوة، إربد، الأردن، 2014م، ص179.

[2] فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص143.

(3) أبو عبادة الإمام بله طيب الأسماء حمد، **الرفاية الاقتصادية بين تنظير الاقتصاد الوضعي ومبادئ الاقتصاد الإسلامي**، المركز الجامعي لميلة، م3، ع1، مارس، 2019، ص601.

(4) عائشة موزاوي، عبد القادر موزازي، **الاقتصاد الإسلامي كمنهج لحل المشكلة الاقتصادية**، مصدر سابق، ص74.

(5) محمد صالح حمدي، **فقه الاقتصاد الربحي**، سلسلة فقه الاقتصاد، الحلقة2، ط1، مركز التميز للبحوث والدراسات الاقتصادية، الجزائر، 2017م، ص133.

آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ ذَهَبٍ لَابْتَغَى الثَّالِثَ»[1]، فالجشـــع والحرص الزائد على اشـــباع كل الأهواء والرغبات على حساب احتياجات الآخرين وضرورياتهم، هو السبب الحقيق على تشكل المشكلة الاقتصادية واستفحالها.

الفرع الثالث: تقسيم الموارد الاقتصادية في الإسلام:

تقسم الموارد في الإسلام إلى نوعين، موارد اقتصادية ذات نفع عام وخاص:

1- الموارد الاقتصـــادية ذات النفع العام، و هي ما يحتاج إليها كل من في المجتمع، إذ لا يتمكنوا من العيش بغير أخذ حاجاتهم منها، فهي خاضـعة لملكية عامة، لا يمكن أيا كان أن يسـتحوذ عليها لنفسـه،[2] منها: الماء، الكلأ، النار، ..... يقول الرسول صلى الله عليه و سلم: «الناس شركاء في ثلاث : الماء و النار و الكلأ»، والتمييز بينهما ليس بالعمل والجهد وإنما بالحاجة والاحتياج، حيث أن الإسـلام لم يجعل لملكية الموارد العامة بسبب العمل أو النشاط الذي يقوم به الفرد سواء بالحيازة أو بالاحتجار "التحجير أن توضع لها علامة، أي يضعون الأحجار حولها تعليما لحدودها، لئلا يشركهم فيها أحد" [3]، أو شيء آخر، و قد عبر عن ذلك ابن قدامة فقال: "لا تملك بالإحياء و لا يجوز اقطاعها لأحد من الناس و لا احتجارها دون المســلمين"[4] ، ومن أمثلة ذلك الماء او الآبار التي تحفر هنا وهناك لسقي الناس ودوابهم:

قال الشـافعي رحمه الله تعالى: " وقال النبي ﷺ: «من منع فضـل الماء ليمنع به الكلأ منعه الله فضـل رحمته يوم القيامة»[5]، قال الشافعي: " وليس له منع الماشية من فضل مائه وله أن يمنع ما يسقى به الزرع أو الشجر إلا بإذنه "، فإن كان "يملك البئر فإنه أحق بمائها بقدر حاجته لشربه وشرب ماشيته وسقي زرعه، فإذا فضل بعد ذلك شيء وجب عليه بذله بلا عوض لمن احتاج إليه لشربه وشرب ماشيته من السائلة وغيرهم وليس له منع الماء الفاضل عن حاجته"[6]، "من حفر بئرا حتى وصل إلى الماء، كان أحق بمائها بقدر حاجته لشربه وشرب ماشـيته وسـقي زرعه، فإذا فضـل بعد ذلك، وجب عليه بذله بلا عوض لمن احتاج اليه"[7]، يعني ذلك أن في الإسـلام إذا شـخص حفر بئرا له حق السـبق فقط على غيره في الانتفاع وتحقيق ضـالته ولا يجوز له أن يمنع الآخرين من الانتفاع بالبئر وحصول حاجتهم منه إذا فضل عن حاجته، وليس له أخذ أجر عليه[8]،

---

(1) مسند أحمد، باب: حديث عبد الله بن عباس عن أبي بن كعب، ج35، ح رقم:21112.

(2) أحمد دنيا شوقي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، مصدر سابق، ص265.

(3) عبد الله بن محمود البلدحي الحنفي (المتوفى: 683هـ)، **الاختيار لتعليل المختار**، تعليق: الشيخ محمود أبو دقيقة، مطبعة الحلبي، القاهرة، مصر، 1937، ج3، باب: كتاب إحياء الموات

(4) الإمام شمس الدين بن قدامة، **المغني والشرح الكبير**، ينظر: شوقي أحمد دنيا، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص. 266

(5) مسند الشافعي، ج3، باب: الصلح ونحوه، ح رقم:1495.

(6) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (المتوفى: 450هـ)، **الحاوي الكبير للشافعي وهو شرح مختصر المزني**، المحقق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ج7، باب: المسألة، 507.

(7) محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، مصدر سابق، ص535.

(8) أحمد دنيا شوقي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص. 266.

2- وهي الموارد الطبيعية ذات النفع الخاص والتي تتصف بالخصوصية، ومنها الأرض التي لا تخضع للملكية العامة، وحيازة الخشب بالاحتطاب، والحجر بنقله من الصحراء، وغيرها، وفي ذلك يقول (ص): "من أحيا أرضا ميتة فهي له"[1]، لذلك اعتبر الإسلام إحياء الأرض واستصلاحها شرطا أساسيا لإحرازها، يقول الرسول صلى الله عليه و سلم : "من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لمحتجر حق بعد ثلاث"[2]، ويعني هذا أنه من أخذ أرضـــا معينة واحتجرها ثم تركها ولم يخدمها، كان على الإمام أن تنتزعها منه ويعطيها لمن يقوم بإحيائها، لأن أداة الامتلاك تكون بالعمل والاعمار والتنمية، لا بتحجيرها وحجزها دون إنتاج وإنماء.[3]

بهذا التصنيف الذي جعله المنهج الإسلامي، حدد نظام الامتلاك وصنف الموارد قبل إنتاجها وتوزيعها حتى يضمن عدالة التوزيع بعد ذلك،[4]كما حارب الإسلام الكسل والبطالة، بتحريض الناس على العمل والنشاط، كذلك حارب مشكلة تعطيل الانتفاع من الثروات الطبيعة، بالحث على الاستفادة منها، بالإنتاج والاستثمار والاعمار ونفع الأفراد والبلاد، فمن هنا نفهم أن الإسلام يعتبر قضية إهمال الموارد الطبيعة وأبطال نفعها، صورة من صور بطر النعمة ونكرانها[5]، ومما نستخلصه من الفئة الثانية أن الملكية الخاصة أقرها الإسلام لارتباط الناس بها، وشرط استحقاقها وإخضاعها لملكية الأفراد يتمثل في الجهد الاقتصادي، كاحتطاب الخشب ونقل الأحجار من الجبال، وإحياء الموات، كل هذه الموارد لا تتحقق إلا بالعمل والاجتهاد الذي يحولها العمل إلى نطاق النفع والاستفادة[6].

المطب الثالث: ضوابط لاستغلال الموارد والثروات من منظور إسلامي:

إن المنهج الإسلامي يدفعُ الإنسان إلى نهضة فكرية وعلمية، بإيقاظ ضميره، وإثارة فكره وعقله، وأمره بإن يسير في الأرض ويتدبر الأكوان والمخلوقات من حوله، وقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾ [سورة لقمان:20].

إذ أن الإسلام وضع توازنا دقيقا بين أمور الدين والدنيا، حيث جعل في عملية تسخير الموارد والإعمار قضية مهمة في التمكين للدين الله ونصرته، لكن هذه الموارد توفيرها يحتاج إلى استفراغ الجهد والوقت والفكر،

---

(1) موطأ مالك، باب: القضاء على عمارة المواة، ج4، ح رقم:2752.

(2) السلسلة الضعيفة، باب: أول الكتاب، ج2، ح رقم:553.

(3) أحمد دنيا شوقي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، ص266.

(4) نفس المصدر، ص267.

(5) محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، مصدر سابق، ص620.

(6) أحمد دنيا شوقي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، مصدر سابق، ص268.

لذلك جاء المنهج الإسلامي بمقصد توفير أحسن طريقة لاستغلال الموارد الاقتصادية، وأفضل كيفية لإشباع الحاجات الإنسانية دون إسراف ولا تقتير، ولأن الحاجات مجددة والموارد محددة، توجب على الناس تحسين سلوكياته أمام الموارد والنعم التي سخرها الله له[1]، يروى في هدا السياق عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أن رسول الله ﷺ قال: "الِاقْتِصَادُ فِي النَّفَقَةِ نِصْفُ الْمَعِيشَةِ"[2]، فإدراك هذه الأحكام الرشيدة والأوامر السديدة، تتحقق أهداف الاقتصاد الإسلامي وهي الكفاءة في استخدام الموارد وحسن تخصيصها، والعدالة في توزيعها حسب الاحتياج إليها[3].

والملاحظ أن الاقتصاد الإسلامي جعل كفاية الموارد مرهون بحسن التصرف فيها ومرهون بالكفاءة والعدالة وكل ذلك قيده بالاستغفار والرجوع إلى مسخر الموارد وخالقها وهو الله سبحانه وتعالى، قال الله تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب ﴾ [سورة هود:64] ، الطريف هنا في هذه الآية، لم يقل إنّ الله عمر لكم الأرض وجعلها تحت تصرفكم، وإنّما قال : "واستعمركم فيها"، يعني: فوّض إليكم إعمار الأرض، بمعنى أنّ الأرض وما حوت معدّة لكم، وعليكم إعمارها بالجد والاجتهاد المتواصل والتحكم في مصادر الثروات والموارد فيها، بغير ذلك فلا عز ولا كرامة لكم فيها [4]، وفي قوله: "وَاسْتَعْمَرَكُمْ "، أي جعلكم عمارا للأرض وأمركم بالعمارة، فمن العمارة ما كان واجبا وندبا ومباحا ومكروها [5]، ومعناه أن مصطلح "العمارة" يحمل في طياته تحقيق التنمية الاقتصادية والاسهام في تطور المجتمع في شتى مجالات الحياة، وتتضمن كل عملية اقتصادية نافعة يقصد منها تحسين مستويات الدخول لأفراد المجتمع [6]، ونلاحظ أن الله قرن الاستغفار والتوبة بتكثير الخير لهم وزيادة القوة والتمكين، في قصة ثمود وقبلها مع قصة قوم هود، "اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ"، والغرض استعطافهم وتحبيب الإيمان لهم واستمالتهم إلى التفكر والتدبر، لأنهم كانت لهم قوة الإعمار في السهول قصورا وفي الجبال بيوتا، وإنشاء الجنات والعيون والزروع والنخل، متبجحين بما أتاهم الله من نفوذ واستقواء، فدعاهم إلى الدين وحثهم عليه، من جانب اهتمامهم ورغباتهم [7]، يدعوهم نبيهم إلى الايمان بالله ويذكرهم بأعظم نعمه عليهم، من فرصة الإنشاء والاعمار، ويرغبهم في اتباع هديه ونبد معصيته، ثم

---

(1) محمد عبد الحليم عمر، **الذنوب والعقوبات الاقتصادية**، سلسلة الحلقات النقاشية، جامعة الازهر، مصر، 2003، ص10.

(2) شعب الايمان، باب: الاقتصاد في النفقة وتحريم أكل المال، ج08، ح رقم:6148.

(3) معتز عبد الله مسالمة، **المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، أوجه الاختلاف وأوجه الاتفاق، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، د.س، ص62.

(4) الشيخ مكارم الشيرازي، **تفسير الامثل**، ج6، ص109-113.

(5) نظام الدين الحسن النيسابوري، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تحقيق: الشيخ زكرياء عميرات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج4، 1416، ص30.،

(6) أحمد دنيا شوقي، **التنمية الاقتصادية في الإسلام**، مصدر سابق، ص85.

(7) نظام الدين الحسن النيسابوري، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، مصدر سابق، ص31.

حثهم على الإيمان والاستغفار من الشرك والإنابة إليه، ووعدهم بأن الله سيكون قريبا منهم، فلا بد من المسارعة إلى عبادته وطاعته والرجوع إليه، فهو يستجيب دعاء من اعتذر إليه وأناب [1].

وفي استغلال الموارد واعمار الأرض، نجد أن الإسلام شرع ضوابط وأحكام لابد من معرفتها قبل الشروع في الاستفادة منها، ونذكر أهمها في الآتي[2]:

الفرع الأول: الموارد والثروات ملك لله تعالى:

إن المالك الحقيقي للموارد والأموال هو لله سبحانه وتعالى، وللإنسان حق الاستفادة والانتفاع بشرط الالتزام بأحكامه وضوابطه، ونسبتها له مجازية ومؤقتة[3]، ودليل هذا قوله تعالى: ﴿ وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ [سورة النور:33]، وقد أرجع قارون سبب ملكيته إلى علمه وقوته فقال: ﴿ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي﴾ [سورة القصص:78]، فرد الله عليه بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [سورة القصص:78]، فالقوة والعلم لا يأتي بالسطلة والمال، وإنما بإرادة الله وتوفيقه أولا، ثم تأتي إرادة الإنسان بعد ذلك، وأما سليمان النبي عرف حقيقة نفسه فقال بعد ما حقق نجاحا في القوة المال، قال الله تعالى: ﴿ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾[سورة النمل:40]، ووضع منهجا خاصا للملكية، رغم أن صاحبها تعب في جمعها وحرزها، إلا أنه اعتبرها ملك لله وصاحبها مستخلف فيها، وليست ملكية مطلقة وإنما كأنها وديعة استودعها إياه، والملكية هنا مجازية فقط[4]، قال الله تعالى: ﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ [سورة الحديد:07]، وقال عمر بن الخطاب مؤكدا هذا المفهوم: "الْمَالُ مَالُ اللَّهِ، وَالْعِبَادُ عِبَادُ اللَّهِ،"[5]، من هذا المنطلق مادام المال مال الله فعلى الإنسان التقيد بالضوابط التي شرعها المالك الحقيقي لهذه الموارد، لأنه هو العليم بمصالحهم وحوائجهم[6]،

(1) محمد سيد طنطاوي، **الوسيط للقرآن الكريم**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، مصر، ط01، 1998، ج13، م04، ص216.

(2) عبد الجبار السبهاني، **الاقتصاد الإسلامي: الإنتاج**، الموقع الشخصي، https://al-sabhany.com/index.php/articles/islamic-economy-production ، يوم: 2021/02/18،

(3) يوسف القرضاوي، **دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص45.

(4) محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، مصدر سابق، ص148.

(5) الأموال لابن زنجويه، باب: حمى الأرضين ذات الكلأ والماء، ج02، ح رقم:1110.

(6) عبد الله محسن الطريقي، **الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف**، مصدر سابق، ص28.

الفرع الثاني: وجوب استغلال الموارد حسب الطلب والحاجة:

ومن هذا المنطلق فرض الإسلام على الإنسان استغلال الموارد الطبيعية واستخدامها استخداما يحق بها، وإصدار أحكام وتشريعات لتنظيم استخراجها والانتفاع بها، ومن أهم الأحكام الآتي:

فقد نص الإسلام نصوصا متعددة في كيفية إحياء الأرض الموات واستغلالها، منها نستنتج أن الإسلام يحفز الإنسان المسلم على استصلاح الأراضي وإحياء الموات منها، قال صلى الله عيه وسلم: " مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ. وَلَيْسَ لِعِرْقِ ظَالِمٍ حَقٌّ"(1)، وكذلك النصوص التي تحث على المزارعة والاستزراع، عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيَزْرَعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ"(2).

كذلك استخراج المعادن والأحكام التي تؤمن توظيفها توظيفا عادلا، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: "لا حمى إلا لله ولرسوله"، "لأن رسول الله ﷺ كان يحمي لصلاح عامة المسلمين لا كما يحمي غيره من خاصة نفسه"(3)، نلاحظ أن النبي ﷺ شرع أحكاما وتشريعات في استغلال الموارد المائية لما تتسم به هذه المورد من أهمية في حياة الإنسان والمجتمع، لأن الماء هو أصل الحياة، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الأنبياء:30]، ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "أينما كان الماء كان المال"، وإذا توفر الماء توفر الخير والرخاء، وفشا العمل والازدهار، وإذا نضبت العيون حلت المشاكل والأزمات، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [سورة الملك:30]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ﴾ [سورة المؤمنون:18]، هذه الموارد بيد الله لا ندري متى تنضب، لذلك علينا أن نرعى حقها ونحسن استغلالها، وهذه الأحكام التي وضعها الشارع تمثل تشريعات تنظيمية للناس حتى يحسنوا استثمار أموالهم، واستغلال الموارد التي في أيديهم.

وكذلك الموارد البشرية فهي أهم محاور التنمية في الكون، وإذا رغب الإنسان المسلم على أن يعيش حياة الكرامة والشرف، فعليه بالعلم النافع والمعرفة والتفقه، وذلك يكون بتنمية كفاءاته وقدراته الفكرية، والإسلام حارب الجهل، وأول آية في القرآن، قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [سورة العلق:01]، وهذه الآية دليل على وجوب التعلم والتفقه، لأن الجهل حماقة وطيش للإنسان، وانحراف إلى حبائل

(1) الموطأ، باب: القضاء في عمارة الموات، ج04، ح رقم: 2750.
(2) الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم، باب: ما جاء في كراء الأرض، ج17، حرقم: 3799.
(3) نفس المصدر، ص95.

الشـيطان[1]، عن عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسـول الله ﷺ يقول: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً، اتخذ الناس رؤوسـا جهالاً، فسـئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا و أضلوا"[2]، من هذا الحديث الشريف نستنتج أن الإسلام اهتم اهتماما بالغا بتأهيل العقول، واعتبر الإنسـان هو محور الرحى الذي يدور حوله كل شـيء، وعليه لابد من تطويره وتحسـن الحياة بتكوينه وترقيته.

فالحاجة في الاقتصاد الإسلامي ليست مجرد التمتع والتلذذ بمتع الزمان، وإنما هي حاجة حقيقية نابعة من حاجتي الجسد والروح في الإنسان"[3]، وإحساس الفرد للوصول إلى شيء هو بحاجة إليه في حياته وقيامه لوظيفته[4]، والمقصد من تلك التشريعات المفضلة في الإسلام حماية الموارد من الضياع والمحافظة عليها، وهذا ما يختلف كليا عن الاقتصـاد الوضـعي الذي يدعي أن الإنتاج مرتبط بالطلب في السـوق فقط، وكل إنتاج يدر ربحا، ولو على حسـاب القيم والأخلاق، المهم هو الربح والفائدة الآنية، وأما الاقتصـاد الإسـلامي يركز على الحاجة التي تتميز بعلاقتها بالمصلحة المعتبرة[5].

والبشـرية اليوم بحاجة إلى اقتصـاد يقوم على الأخلاق والقيم، حيث يعيش العالم نوعا خطيرا من سـوء استخدام الموارد ويتم استغلالها بأسلوب جائر، حيث يستحوذ المترفون بنسب كبيرة من الأرباح والفوائد وأما الفتات يبقى لطبقة العمال الذين يقدمون تضـحيات كثيرة جمة، وتوجيه نصـيب كبير من الموارد في العالم إلى إنتاج وصـناعة حاجات ورغبات الطبقة البرجوازية، وهي سـلع أغلبها كمالية تحسـينية، والفقراء في المقابل يعيشـون في بؤس وحرمان ويشـقون ليظفروا على ما يسـدوا جوعتهم وما يسـتر عورتهم، وكذلك تسـخير موارد باهظة وثروات ثمينة في إنتاج وصـناعة الأسـلحة والسـلع الحربية القاتلة، والجوع والحرمان يملأ القرى والمداشـر، ويحصد الأطفال والشيوخ في كل منطقة من العالم[6].

(1) محمد علي حسين، **موقف الإسلام من تنمية الموارد البشرية**، مجلة دراسات، الجامعية الإسلامية العالمية، شيتاغونغ، م:09، ديسمبر 2012، ص349.

(2) صحيح البخاري، باب كيف يقبض العلم، ج01، ح رقم ١٠٠.

(3) **رمضان محمد سعيد البوطي**، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية القانون والشريعة، جامعة الأزهر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1977، ص54.

(4) عبد الستار ابراهيم الهيتي، **الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص113.

(5) نفس المصدر، ص122.

(6) محمد عبد الحليم عمر، **الذنوب والعقوبات الاقتصادية**، مصدر سابق، ص12.

الفرع الثالث: التزام الأولويات في استغلال الموارد:

إن السعادة الحقيقية في نظر الإسلام لا تتأتى بجمع الأموال والاكتساب الفاحش، وإنما بالجمع بين الحجات المادية والروحية على السواء[1]، إذ الإسلام حث الناس أن يكونوا متوازنين في حياتهم، شرع لهم ضوابط ومبادئ وأولويات تحدد كيفية إنتاجهم، لا يصح منهم أن يقبلوا على الربح والفائدة ويهيموا في طلبها دون قيود ولا ضابط، بل غايتهم في العمل النافع الصالح الذي يرجع بالفائدة والنفع على الأمة قاطبة، ليفيدوا ويستفيدوا، لهم أغراض الايجابية في الحياة، مفعمين بالفاعلية والجد والنشاط، بعيدين كل البعد عن حياة السلبية والانزواء، والى ذلك يشير الحديث الشريف :"ليس بخيركم من ترك دنياه لآخرته ، ولا آخرته لدنياه حتى يصيب منهما جميعاً، فإن الدنيا بلاغ إلى الآخرة ، ولا تكونوا كلاً على الناس"[2]، بذلك أقام الإسلام منهجه وحضارته التي شقت التاريخ ونفذت إلى أعماق الضمائر والنفوس، وشرع ضوابط حكيمة وأحكام متوازنة رزينة، فخلّصت الإنسان المسلم من شراسة المادة والرهبانية المقيتة[3].

وكذلك حث الناس أن يكونوا حكماء في استغلال مواردهم، وأن يحققوا العدالة في الإنتاج والاستهلاك، لا إفراط ولا تفريط سواء في الجانب الإنتاج أو الجانب الاستهلاك، في هذا الصدد يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ [سورة الفرقان:67]، نلاحظ أن الآية لم تحدد نوع الإنفاق، لكن ركزت على تحقيق الشرط الأساسي ألا وهو ذم الإسراف والتقتير في الإنفاق والحصول على العدل في كلا الحالتين، والعدل بمثابة الميزان الذي يقاوم كل طغيان وانحراف[4]، لأن الموارد المتاحة على البسيطة محصورة ومحدودة مهما كثرت وتوفرت[5]، إذا لم تكن هناك ضوابط يتم استغلال الموارد وفقها، لا محالة تؤول إلى فساد واندثار، قال الله تعالى: ﴿ ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدة السموات والأرض ومن فيهن﴾[سورة المومنون:71].

ومراعات الأولوية في الإنتاج والوفاء بالحقوق من صميم المنهج الإسلامي، حيث تقدم الضروريات على الحاجيات و الحاجيات على الكماليات[6]، حيث نجد في الاقتصاد الوضعي أن عامل الربح هو المعيار الحقيقي في أي عمل أو نشاط، وتمنح الأولوية للأنشطة التي تصدر فوائد أفضل بغض النظر عن نفعها أو فسادها، وبالتالي نجد كل الأنشطة الإنتاجية والأموال المستثمرة تتجه نحو المنتجات المتزايد ربحها ويكثر الطلب عليها ، والعكس في المنتجات التي تقل فائدة المنتج فيها، وهذا يؤدي إلى المعاناة التي يتكبدها المجتمع جراء نقص

---

(1) محمد عمر شابرا، **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**، مصدر سابق، ص99.

(2) السيوطي، الجامع الصغير، باب: حرف اللام، ج09، ح الرقم: 7576.

(3) باقر شريف القرشي، **العمل وحقوق العامل في الإسلام**، ج1، ص 15.

(4) زيدا نعبد الفتاح قعدان، **منهج الاقتصاد في القرآن، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية**، د.ط، 1990، ص19.

(5) أحمد دنيا شوقي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، مصدر سابق، ص138.

(6) محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، مصدر سابق، ص131.

السلع الضرورية التي لها الأولوية في توفيرها وإنتاجها[1]، لذلك في المنهج الإسلامي مراعات أولويات الإنتاج والاستثمار وتأمين الحاجات الضرورية أولا، أي إنتاج الأهم ثم المهم، يعني في الدرجة الثانية تأتي الحاجيات والتحسينات التي ترجع منفعتها ومصلحتها على الأمة دائما وقبل كل شيء، ويراعى تنويع الإنتاج في كل القطاعات حتى لا يبقى قطاع مهمل وفيه احتياج الناس وحوائجهم[2]، ويقول الدسوقي: "من فروض الكفاية الحرف المهمة التي بها صلاح الناس وإقامة معاشهم"[3]، وكل ما تحتاج إليه الأمة سواء في أمور الدين أو الدنيا فهو من فروض الكفاية، فلا بد من إيجاده واستحداثه، فإن لم يتحقق بأي حال من الأحوال، تحملت الأمة خطيئته ووزره، لأن ذلك خزي وعار يرجع على الأمة بأكملها، ولا ينصرف ذلك الإثم إلا إذا قام المجتمع بإيجاد حلا لغياب ذلك القطاع المهم وإنتاجه[4]، بذلك تكون التنمية الاقتصادية في ظل الإسلام تنمية رشيدة متكاملة موزعة فيها الموارد بصورة تكفل كل مالا يستغنى عنه في صلاح حال المجتمع وتقدمه ورخائه[5].

على الأمة أن ترشد الناس لقداسة العمل والإسهام في الإنتاج، وان النشاط الذي يجلب المصلحة ويدفع المضرة يرقى إلى درجة العبادة، وصاحبه ينال أجر المجاهد في سبيل الله ، لأن من قواعد التمكين في الإسلام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهنا المعروف يتضمن توعية الناس إلى تحقيق الرفاه الازدهار، والمنكر يشتمل على التخلف والتبعية الاقتصادية[6]، وروى عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه، وقد انصرفوا من الجهاد: "أتيتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر"، قالوا: وما الجهاد الأكبر يا رسول الله؟ قال: "مجاهدة النفس"[7]، وقال أويس القرني لهرم بن حيان: "ادع الله أن يصلح قلبك ونيتك فإنك لن تعالج شيئا هو أشد عليك منهما، بينما قلبك مقبل إذ هو مدبر، فاغتنم إقباله قبل إدباره"[8]، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: " مَا جَاءَنِي أَجلي فِي مَكَانٍ مَا عَدَا فِي سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَأْتِيَنِي وَأَنَا بَيْنَ شُعْبَتَيْ رَحْلِي أَطْلُبُ مِنْ فَضْلِ اللهِ "[9]، ويقال

---

(1)جريبة أحمد سنيان الحارثي، **الفقه الاقتصادي لأمير المومنين عمر بن الخطاب**، دار الأندلس الخضراء، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2003، ص76.

(2) أحمد دنيا شوقي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، مصدر سابق، ص239،

(3) محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقي المالكي، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (المتوفى: 1230هـ)**، ط1، مطبعة السعادة، ج2، 1911، ص178.

(4) محمود شلتوت، **الإسلام عقيدة وشريعة**، ط18، دار الشروق، 2001، القاهرة، مصر، ص254.

(5) محمد شوقي الفنجري، **المدخل الى الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص31

(6) محمد شوقي الفنجري، **ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي**، القاهرة، مصر، د.ط، 1993، ص72.

(7) ابن بطال أبو الحسن (المتوفى: 449هـ)، **شرح صحيح البخاري**، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط2، 1423هـ، 2003م، ج10، ص210.

(8) ابن الملقن سراج الدين الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ)، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، سوريا، ط1، 1429 هـ - 2008 م، ج29، ص582.

(9) شعب الإيمان البيهقي، باب: التوكل بالله والتسليم لأمره، ج02، ح رقم: 1198.

أن أفضل العبادات إلى الله بعد الفريضة نفع الخلق، يقول الرَسُولُ ﷺ: "أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعَهُمْ لِلنَّاسِ"[1]، والنفع يكون بتشييد المشاريع وإنشاء العمران والاسهام في تنمية البلد وتوعية الناس وتحريرهم من حبائل الفاقة والتخلف[2]، بهذه العقيدة الصلبة تستطيع الأمة من تحقيق التنمية والازدهار والنجاح في كل القطاعات ولكل أفرادها ومؤسساتها، وتتمكن من نشر السلام والإسلام في ربوع العالمين.

الفرع الخامس: تحريم احتكار الموارد الطبيعية أو تعطيلها:

إن الإسلام منع احتكار الموارد أو تعطيلها عن الانتفاع والاستغلال، بل جعلها مشاعا بين الناس ذات المنفعة العامة، يرزق بعضهم بعضا منها، وكذلك حرم تكديسها وكنزها عند الأغنياء، فقال الله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [سورة الحشر:07]، فقد وضع الإسلام أحكاما وتشريعات لتنظيم المياه، إذ يقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى: "الماء إن كان نابعًا في أرض مباحة، فهو مشترك بين الناس، وإن كان نابعًا في ملك رجل فعليه بذل فضله لمن يحتاج اليه"[3]، يروى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال "لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ"[4]، وقد كره عمر بن الخطاب تعطيل الأرض عن العمل والاستغلال، فعاتب بلال بن الحارث بقوله: "إن رسول الله لم يقطعك لتحجبه دون الناس وإنما اقطعك لتعمر، فخذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقي"[5].

وقد حرم الإسلام احتكار الماء لأن الماء عصب الحياة، وقد جعله الله أصل كل شيء، قال الله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنبياء:30]، والماء مورد حيوي وضروري للحياة والزراعة والصناعة ويقوم عليه الاقتصاد والتنمية المستدامة، ومنعه عن الناس إعاقة للإنتاج وتهديد لحياتهم، يروى عن جابر بن عبد الله، قال: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء"[6]، وعن إياس بن عبد المزني أنه رأى أناسا يبيعون الماء، فقال: لا تبيعوا الماء، فإني سمعت رسول الله ﷺ "ينهى عن بيع الماء"[7]، ويقول الرسول ﷺ

---

(1) المعجم الأوسط، باب: من اسمه محمد، ج06، ح رقم: 6026.

(2) محمد شوقي الفنجري، **ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي**، القاهرة، مصر، د.ط، 1993، ص08.

(3) تقي الدين أبي العباس بن تيمية (المتوفى 768هـ)، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، م17، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971، ص103.

(4) موطأ مالك، باب: القضاء في المياه، ج04، ح رقم: 2755.

(5) ابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، المغني، ص579.

(6) صحيح مسلم، باب: تحريم بيع فضل الماء، ح رقم: 1565.

(7) مسند الحميدي، باب: حديث اياس بن عبد المزني رضي الله عنه، ج02، ح رقم: 936.

في هذا: "لا تمنعوا عباد الله فضل الماء ولا الكلأ ولا النار، فإن الله جعلها متاعا للمقوين وقوة للمستضعفين"[1]، وقد فضل أكثر ﷺ في الموضوع، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: "المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء، والكلإ، والنار، وثمنه حرام "[2]، ويقول ابن تيمية في المجموع مفسرا للماء المشترك والماء الذي لصاحبه، إذ يبذل فضله، فقال: "الماء إن كان نابعا من أرض مباحة فهو مشترك بين الناس وإن كان نابعا في ملك رجل فعليه بذل فضله لمن يحتاج إليه"[3]،

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: " ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: رجل على فضل ماء بطريق، يمنع منه ابن السبيل.."[4]، فيقول له الله يوم القيامة: "اليوم أمنعك فضلي كما منعت فضل مالم تعمله يداك"[5].

نلاحظ من هذه الأحاديث السابقة والأقوال المأثورة، أن التشريع الإسلامي عمل على سن أحكام وقوانين فيما يخص الاستفادة من الموارد الحيوية، حتى لا يجد الانتهازيون والأنانيون فرصة للإكثار والاحتكار، ومنع الناس عن استغلال الموارد والانتفاع بها.

وأكثر من هذا قد عمل الإسلام على تنظيم مياه الأمطار المتساقطة، واهتم بتنظيمها وتوزيعها سوية بين البساتين[6]، عن عروة بن الزبير أنه خاصم رجلا من الأنصار قد شهد بدرا إلى رسول الله ﷺ في شراج من الحرة، كانا يسقيان به كلاهما، فقال رسول الله ﷺ للزبير: "اسق يا زبير، ثم أرسل إلى جارك"[7].

إنه الحس الإسلامي المسئول إزاء الموارد في أروع صورها، فكان عمر بن الخطاب يحذر عماله حذيفة وعثمان بن حنيف رَضِيَ اللهُ عَنْهُما في جمع الخراج: يأمرهم أن لا يحملوا الأرض أكثر مما تطيق من الخراج، ويحذهم عُمَرُ قائلا: "لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق"[8]، وهذا ديدن العلماء الربانيون، حيث كانوا حرصين على تقديم النصح لولاة الأمر من أجل الرفق عند عملية جمع الخراج، وعدم الاجحاف في جبايتها، ونصحهم على اجتناب تحميل الأرض أكثر مما تحتمل[9]، ويقول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في كتابه إلى واليه

(1) مسند الشاميين للطبري، باب: مكحول، عن واثلة بن الأسقع، ج04، ح رقم: 3394.

(2) سنن ابن ماجه، باب: المسلمون شركاء في ثلاث، ج02، ح رقم: 2472.

(3) تقي الدين أبي العباس بن تيمية (المتوفى 768هـ)، **مجموع فتاوى**، مصدر سابق، ص220.

(4) صحيح البخاري، ج03، باب: اليمين بعد العصر، ح رقم: 2672.

(5) تقي الدين أبي العباس بن تيمية (المتوفى 768هـ)، **مجموع فتاوى**، مصدر سبق، ص218.

(6) فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، 144.

(7) صحيح البخاري، باب: إذا أشار الإمام بالصلح فأبى، ج03، ح رقم: 2708.

(8) القاضي أبو يوسف(182هـ)، **كتاب الخراج**، مصدر سابق، ص48.

(9) فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص149.

على مصـــر: " وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في اســـتجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلاّ بالعمارة، ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرب البلاد..."[1].

ونستنتج أن الفكر العام للمنهج الإسلامي هو الحث والحظ على الاستصلاح وتعمير الأرض، من هذا يقول رسول الله ﷺ: "من كانت له أرض فليزرعها، فإن عجز عنها، فليزرعها أخاه"[2]، وفي هذا الحديث الشريف تحفيز لأصحاب الأراضي لخدمة الأرض واستصلاحها، ومحاولة توسيع المساحة المزروعة قدر الحاجة والإمكان.

(1) عبد العزيز أماني، **الإدارة في الإسلام "في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز"**، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 2008، ص30.

(2) السنن الكبرى للنسائي، باب: الأسانيد المختلفة في النهي عن الكراء، ج04، ح رقم:4579.

المبحث الرابع: سياسة تشريع الضوابط وتأثيرها على السلوك في الاسلام:

إن تشـــريع الضـــوابط والقيم أثر كبير في الحفاظ على توازن المجتمع وهويته، وتعتبر ضـــرورة اجتماعية وكقاعدة صلبة تجمع مرتكزات المجتمع وأهدافه وأساسياته، ومن خلالها يتم تربية شخصية الإنسان ونسقه المعرفي، وهويته ومعاييره الحضـــارية[1]، لذلك عمل الإســـلام على تأكيد القيم والضـــوابط والمبادئ التي كانت سائدة من قبل بعثة رسول الله ﷺ، إذ يقول: "إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ مَكَارِمَ"[2]، لأن القيم والمبادئ والضوابط هي أصل وجود المجتمعات الإنسانية، وبدونها يتخبط المجتمع خبط عشواء، ولا سبيل له إلا الاضمحلال والخراب.

مفهوم الضابط: ضبط الشيء حفظه بالحزم، ورجل ضابط: أي حازم[3]، في معجم الوسيط: ضبطه ضبطا: حفظه بالحزم حفظا بليغا، وأحكمه وأتقنه، ويقال: ضـــبط البلاد وغيرها: قام بأمرها قياما ليس فيه نقص، والكتاب ونحوه: أصلح خلله أو صححه وشكله، تضبط فلانا: أخذه على حبس وقهر، والضابط: عند العلماء: حكم كلي ينطبق على جزئياته، جمع ضوابط[4]،

والضوابط الاجتماعية: هي العمليات الاجتماعية التي ينتظم من خلالها سلوك الفرد أو المجتمع، وكل مجتمع لديه معايير وقواعد لتنظيم وضبط السلوك، وآليات لتأكيد الانقياد لهذه المعايير والقواعد، وتجنب الخروج عليها أو الانحراف عنها[5].

المطلب الاول: دور الضوابط في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستهلاك:

الاستهلاك في الإسلام أصله الرخصة المشروطة والحرية المقيدة، حيث تحكمه قواعد وضوابط دقيقة وعميقة بأبعادها الأخلاقية والتشريعية المفصلة، لضمان جلب المصالح ودرء المفاسد للفرد والمجتمع[6]، وهنا تظهر أهمية هذه الضوابط التي تحفز المستهلك لبلوغ حد الكفاية، وتحذره عند الإشباع من الغواية، وشرعت له

(1) الجموعي مومن بكوش، **القيم الاجتماعية، مقاربة نفسية اجتماعية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، ع80، سبتمبر2014م،

(2) السنن الكبرى للبيهقي، باب: مكارم الاخلاق ومعالمها، ج10، ح رقم:20782.

(3) ابن منظور (المتوفى: 711هـ)، **لسان العرب**، مصدر سابق، ص340.

(4) إبراهيم مصطفى ومن معه، **معجم الوسيط**، مصدر سابق، ص533.

(5) جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، مصدر سابق، ص886.

(6) الشاطبي، (المتوفى: 790هـ)، **الموافقات**، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، دار ابن عفان، د.م.ن، 1997م، المقدمة، ج2، ص6.

معايير عامة لحياته عند إنتاجه واستهلاكه واستمتاعه بثمرات جهده واجتهاده[1]، يقول تعالى: ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لَا يُحِبُ المسْرِفِين﴾ [سورة الأعراف:31].

الفرع الأول: التزام الأولوية في سلوك المستهلك:

إن إشباع حاجاتهم الأساسية للإفراد شرعها الإسلام، إلا أن هذا الإشباع مقيّد بمبدأ الأولوية علـــى ثلاث مستويات هي: الضروريات، والحاجيات والتحسينات، وهذا الترتيب المنطقي للسلوك الاستهلاكي يحقق التوافق والتكامل مع السلوك الإنتاجي فـي المجتمـع، ويؤدى إلى ترتيب أولويات الإنتاج بالنسبة إلى المنتج، وإلى توجيه أولويات الاستهلاك بالنسبة للمستهلك، لتأمين الضروريات التي يكون الطلب عليها كبيرا، وهذا يؤدي بالطبع إلى وفرة السلع الضرورية، مما يساعد في تحقيق الاكتفاء وتحسين الرفاه للمجتمع[2].

وهذه الأولويات رتبت وفق الترتيب الآتي: **الضـروريات:** هي النفقات التي لا تسـتقيم الحياة بدونها، وتتضـمن حفظ الكليات الخمس: (الدين، النفس، العقل، النسب، المال)، التي تعتبر عصب الحياة، والوتد الذي يستند عليه الإنسـان في أموره[3]، **والحاجيات:** ما يحتاج إليه دون حد الضرورة، وما يخفف المشاق ويجعل الحياة أكثر يسرا، **والتحسـينات:** وهي النفقات التي تجعل الحياة رغدة طيبة[4]، فترتيبها مهم ويشـكل نسـقا منسـجما[5]، ومن خلال هذه الأولويات يفرض الإسـلام على سـلوك المسـتهلك تأثيرا مباشـرا في تحديد نوعية الطلب، مما يؤدي بصـور غير مباشـرة إلى الحد من إنتاج السـلع الكمالية أو السـلع ذات المحتوى الترفي، من منطلق كراهية التفاخر في الاستهلاك والتظاهر وتفضيل التوازن والبساطة والاعتدال في المعيشة[6].

بالإضافة إلى ما يضمنه المنهج الإسلامي من مستلزمات العصر الحاضر، فروعته تكمن التوازن الذي يحدثه بين حاجات الحاضر والمستقبل، ويحذر من هدر الموارد والثروات المتوفرة، فقد روي عن سعد بن وقاص أن النبي ﷺ قـال: "الثلـث والثلـث كثير، أن تـدع ورثتـك أغنيـاء خير من أن تـذرهم عـالـة يتكففون

(1) سعيد أبوالفتوح بوسيوني، **الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية**، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط1، 1988، ص463.

(2) عبد الحميد بوخاري محمد زرقون، **دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع12، 2012، ص5.

(3) جعفر عبد الله الوردي، **الكليات الخمس حقيقتها وآثارها**، موقع حياة أمة، مكتبة الحبيب المصطفى، نسخة الكترونية، 2007، ص6.

(4) سمير معوشي، **تحليل سلوك المستهلك في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، مجلة المعارف، قسم العلوم الاقتصادية، ع18، 2015، 302.

(5) عبد الله معصر، **الاستهلاك من منظور إسلامي**، **موقع رابطة العلماء السوريين**، https://islamsyria.com/site/show_articles/2277 يوم 2019/9/21.

(6) عباس عبد الرحمن محمد واثق، **دلالة التقييد للسلوك الإنساني في الاقتصاد الإسلامي الاستهلاك نموذجا**، جامعة واد النيل، كلية العلوم الإسلامية والعربية، قسم الاقتصاد الإسلامي، الأفاق للدراسات الاقتصادية، السودان، ع6، مارس2019، ص56.

الناس"[1]، نلاحظ أن تهذيب الحاجات بقيم الدين ومبادئ الإسلام تريح الأفراد والأمة من آفات كثيرة كانت السبب في مشكلات عويصة في المجتمعات الغربية في هذا العصر[2]، خاصة ما له علاقة بثقافة الاستهلاك، تأثيرا وتأثرا، وما يترتب عنه من تبعات وإشكالات أخلاقية وفكرية وعقائدية.

الفرع الثاني: استهلاك الطيبات طاعة وعبادة:

إن السلوك الاستهلاكي قد اهتم به الإسلام اهتماما كبيرا، وأولى له عناية عظيمة، حيث احتل هذا الموضوع في القرآن والسنة موقعا كميا وكيفيا، لما يكتسي هذا السلوك من خطر وأهمية في آن واحد، فهو سبيل الانحلال والترف والإسراف، وهو كذلك عبادة وثواب إن تتوفر فيه شرط النية وتحري الطهارة والحلال، ولذلك فإن فالمستهلك المسلم طعامه طيب وأكله مستطاب، قال الله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [سورة الأعراف:157]، فالإسلام يشجع على استهلاك الطيبات ويأمر بها وينهى عن غيرها، والمغزى من هذه الأحكام حرص الإسلام على الاختيار الأفضل للغذاء والتحسين المستمر في إيجاده وتوفره[3] ، وفق نظام أقره الله تعالى لعباده في ضابطين أساسين هما الحلية والطيبة، بهما يقيم الإنسان صلبه و بهما يتمكن مواصلة عمله الصالح، في عمارة الأرض والانتفاع بخيراتها ومواردها[4]، وفي هذا الصدد يروى عن رسول الله صل الله عليه وسلم أنه قال: " كُلُوا، وَاشْرَبُوا، وَتَصَدَّقُوا، وَالْبَسُوا، فِي غَيْرِ مَخِيلَةٍ وَلَا سَرَفٍ، إِنَّ اللهَ يُحِبُّ أَنْ تُرَى نِعْمَتُهُ عَلَى عَبْدِهِ"[5]، إن الناظر في النصوص الشرعية يجد أنها تحفز على الاستهلاك الطيب في حدود الحلال، حيث لا غنى للإنسان عن هذا الاستهلاك كي يمارس عيشته ويعبد ربه، ويفعل الخير مادام حيا، قال الله تعالى: ﴿كُلُواْ مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءاتُواْ حَقَّهُ يوم حِصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُواْ ﴾ [سورة الأنعام:141].

ولابد للاستهلاك أن يقترن بالشكر للمنعم سبحانه، فهو شرط لتحقيق السعادة والزيادة، و به ينال الإنسان الاطمئنان في الدنيا والآخرة، وأوضح ذلك بقوله سبحانه وتعالى :﴿يَأَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُواْ للهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [سورة البقرة:172]، وفي قوله: ﴿وَلَإِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾[سورة إبراهيم:07]، وعلى هذا الأساس بنى الإنسان شخصيته وبيئته الصالحة، وصار يتمتع

---

(1) فقد روي عن سعد بن وقاص أن النبي ﷺ، فرغب في التصدق بثلثي ماله، فقال له الرسول(ص): "الثلث والثلث كثير، أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس، ولن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها، حتى ما تجعل في في امرأتك" رواه البخاري في صحيحه – باب ميراث البنات – حديث رقم 6381.

(2) يوسف كمال محمد، **فقه اقتصاد السوق**، ط4، دار القلم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص111.

(3) أحمد دنيا شوقي، **نظرات اقتصادية في القرآن الكريم**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جدة ، المملكة العربية السعودية، 1428هـ، ص32.

(4) كامل صكر القيسي، **ترشيد الاستهلاك في الإسلام**، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط1، 2008، ص35.

(5) مسند أحمد، باب: مسند عبد الله بن عمر بن العاص، ج11، ح رقم 6708.

بعصمة من الخبائث وإتباع الهوى والشيطان، وحرر نفسه من العبودية إلا لله، وفي النتيجة صـــلاحه في الدنيا وفوزه في الآخرة [1] ، وعليه لابد للإنســان أن يشــكر نعم الله تعالى بالمحافظة عليها وعدم إضــاعتها وهدرها، واستعمالها فيما يرضي الله، وأن يحذر من كفره وعصيانه، فسنن الله لا تحابي أحدا.

الفرع الثالث: الاستهلاك وسيلة لا غاية:

إن في منهج الإسلام يعتبر السلوك الاستهلاكي وسيلة ليحقق الإنسان أهدافه الدينية والدنيوية، مهما تعددت احتياجاته وتطورت فليس له أن يتوسع فيها خارج إطار "الوسيلة"، وأن لا يتخذ الاستهلاك غاية حتى لا يصــل إلى بطر النعمة، ويقال: أن البطر طغيان في النعمة[2]، وقد حذرنا الله ســبحانه عن عاقبة البطر وقد كان سبب هلاك أقوام عاشوا قبلنا، قال الله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْــكَن مِّن بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ [ســورة القصــص:58]، فالتوســع في المآكل والتباهي في المناسبات والاهتمام المبالغ بالمظاهر يعد خروجا عن حد "الوسيلة"[3]، يقول الرسول الله ﷺ : "ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطنه"[4]،

وقد حرم الإســلام الاســتهلاك التفاخري[5] أو الترفي لأنه انحراف من عملية مرتبطة بالإنتاج ومكملة له، إلى حالة مرضــية تشــبه الإدمان[6]، ويبقى الاســتهلاك في الإســلام وســيلة لهدف أسمى ومقصــد أرقى، فالإنسان يستهلك ليعيش ويعمر الأرض ويعبد الخالق سبحانه[7]، وليس ليستهلك كما تستهلك البهائم التي لا تفهم إلا التمتع والنهم، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ﴾ [سورة محمد:12]، ومن ثم تحت تأثير الاستهلاك يصبح الناس أكثــر تــأثراً بــالآخرين، وتتحول ذواتهم إلى هياكل خاضــعة ذليلة لا تملك من أمرها شــيئاً، والاتجاه نحو المتع الحســية والاعتناء بالجســد الفارغ مواكبة

(1) منى على السالوس، **مبادئ التربية الاقتصادية للمستهلك في الإسلام**، ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، كلية البنات جامعة عين شمس، جامعة الأزهر، مركز الدراسات المعرفية، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، يوليو 27-28- 2002، ج1، ص221.

(2) ابن منظور، **لسان العرب**، ج6، مصدر سابق، ص102.

(3) عمر بن فيحان المرزوقي، **ضوابط تنظيم الاستهلاك في الإسلام**، مجلة الشريعة والقانون، ع 34، أفريل 2008، ص48.

(4) سنن الترمذي، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل، ح رقم: 2409.

(5) الاستهلاك التفاخري: هو قيام طبقات عليا من المجتمع باستهلاك بعض السلع لا لأنها تعطي منفعة مادية معينة، بل لأنها تسمح بإظهار الامتيازات التي تتمتع بها أمام الناس، والقصد منها السلوك الاستعراضي وإثبات الانتماء إلى طبقة اجتماعية أعلى، وبالتالي الحصول المعاملة التي تتناسب معه.ينظر: سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، لندن، بريطانيا، 1990، ص46.

(6) فطيمة سايح، **دراسة وعي المستهلك اتجاه واجباته الاستهلاكية**، دراسة ميدانية، المؤسسة، ع6، 2017، ص37.

(7) عبد الحميد بوخاري محمد زرقون، **دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي**، مصدر سابق، ص10.

للعصـــر، مع كل المغريات التي تهدف إلى تجميل المظهر وإهمال المخبر، وفي الأخير يتحول الإنســـان من كيان منتج إلى آلة مستنزفة ساذجة[1].

الفرع الرابع: العناية بحقوق الغير:

لا يركز منهج الاقتصاد الإسلامي على تعظيم الربح وإشباع الحاجات المادية للأفراد فحسب، بل جاء متضمنا العدالة وتحقيق القيم والأبعاد الاجتماعية عامة، فالإنسان الراشد لا يتجاهل عند إشباع رغائبه حاجة الآخرين ممن يعول، أو حتى عامة المساكين والمحتاجين، "لقوله ﷺ: "مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبْعَانًا وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ بِهِ"[2]، إذ قيد الاســـتهلاك بحالات المجتمع وإمكاناته، وعلى حســـب ظروفه يتم تحديد أولوياته مع ترشيد استخدام موارده، مع تأكيد على توفير الحاجات الأساسية لكافة من في المجتمع[3].

وفقا لهذه الأبعاد فإن الملكية هي أساس الاستخلاف، وبالتالي يجب الإنفاق من هذه الأموال لإسعاد الغير، كما يحرم الجشع فيها، أو استثمارها في الحرام، أو اكتنازها أو احتكارهـــا أو حبسها عن التداول[4]، كما يختص المنهج الإسلامي على غيره بخاصية العدل والإحسان والإنفاق بدلا مـــن تعظـيم ظـاهرة الأنانية المفرطة، وتتضـمن كذلك مبدأ حرمة الاعتداء على الغير بأي صـورة من صـوره، بمقتضـى حديث رسـول الله ﷺ: "كل المســـلم على المســـلم حرام، دمه، وماله، وعرضـــه "[5]، وبمقتضـــى آيات القرآن الكريم التي تحث على العدل والإحســـان وضـــمان حقوق الغير، يقول تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَـانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى﴾ [سـورة النحل:90]، حيث أن الإسلام منح للفرد الحق في الملكيـــــة، ولكنه وضع على ذلك قيودا بحيث لا يتعارض ذلـك مع مصـــــلحـة الغير، كمـا يعترف كـذلـك بالملكيـة العـامـة التي لا تـذوب فيهـا ملكيـة الفرد وحريتـه الاقتصادية[6].

---

(1) السيد حافظ عبد الرحمن منى، **الأبعاد الثقافية في دراسة الاستهلاك مع إشارة خاصة للدراسات العربية رؤية سوسيولوجي واستشرافه مستقبلية**، حوليات آداب عين شمس، م40، 10-2012/12، ص318.

(2) المعجم الكبير للطبراني، باب: ومما أسند أنس بن مالك رضي الله عنه، ج1، ح رقم:751.

(3) عبد الستار ابراهيم الهيتي، **الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص134.

(4) عبد الحميد بوخاري محمد زرقون، **دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي**، مصدر سابق، ص4.

(5) صحيح مسلم، بَابُ تَحْرِيمِ ظُلْمِ الْمُسْلِمِ وخذله، ج4، ح رقم: 2564.

(6) عبد الحميد بوخاري محمد زرقون ، **دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي**، مصدر سابق، ص4.

المطلب الثاني: دور القيم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستهلاك:

تعتبر القيم في حياة الفرد المسلم انعكاس لما يحتك به في بيئته ومعيشته، وتتمثل في مجموعة من المسلمات الشائعة، وتتضمن أحكاما تقييمية في ضوء ما يضعه المجتمع من قواعد وضوابط مختلفة[1]، وتعد القيم المؤثر الأساسي في القرار الاستهلاكي[2]، وهي مرتبطة بالثقافة ومبثوثة في نسيج المجتمع، وتختلف باختلاف الأفراد والمجتمعات[3]، حيث أن القيم تجعل حياة الأفراد أكثر توازنا وسلامة، وتحمي حقوق الآخرين من الإجحاف والاعتداء[4]، لأن البشر امتزاج بين العقل والشهوات، فالشهوة تدفع إلى تحقيق الرغائب دون قيد وشرط، أما العقل فيرشد إلى أفضل الطرق للحصول عليها مع مراعاة الضوابط والقيم وحقوق الآخرين، وينتج عن هذا التوازن والإحساس بالمسؤولية وتحقيق العدالة[5] .

مفهوم القيم: مصدر كالصغر والكبر، وكذلك دين قَويم وقِوام أي مستقيم، والقيمة بالكسر: واحدة القيم، وماله قيمة: إذا لم يدم على شيء[6]، **القيم هي:** الأفكار التي يؤمن الناس بها فيما يتعلق بالسلوك الأخلاقي أو السلوك الملائم، وكذلك ما هو خطأ وما هو صواب ومرغوب فيه ومرغوب عنه[7]، وهي تسهم في تحسين واقع الأفراد والمجتمعات من خلال تفعيل المنظومات الكلية والرؤى النظرية[8]، وتعتبر القيم منظومة متكاملة لضبط السلوك، تتسع لتشمل المعنى الوجداني الذي يرتبط بالإنسان في كيانه ودافعيته وحافزتيه، وهذه القيم ترتبط بكل عوالم الإنسان: عالم الأشخاص وعالم الأفكار وعالم الأشياء[9].

وتعد الضوابط والقيم عبارة عن الأحكام التي يصدرها الأفراد للأشياء في ضوء تقييمهم لها، وتتم هذه العملية من خلال التفاعل بين الفرد بمعارفه وخبراته وبين الإطار الحضاري الذي يعيش فيه، ويكتسب من

---

(1) عبد اللطيف خليفة، **ارتقاء القيم، دراسة نفسية**، مصدر سابق، ص41.

(2) علي مفتاح، حسين بلحاج، **نمط الاستهلاك الأسري بين مظهري (التفاخري/الاعتيادي) في ظل المتغيرات المجتمعية**، مجلة كلية الآداب، ع8، جامعة مصراتة، ليبيا، ص148.

(3) محمد أمين المفتي، **التعليم الجامعي العربي وأزمة القيم في عالم بلا حدود**، مصدر سابق، ص99.

(4) كمال رزيق، خالد راغب احمد الخطيب، **تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال**، المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية عنوان البحث، إشكالية العلاقة بين الأخلاق والاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن، 2009، ص6.

(5) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993، القاهرة، مصر، ص13.

(6) الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 2005، بيروت، لبنان، ص152.

(7) جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، مصدر سابق، ص1135.

(8) نادية محمود مصطفى ومن معها، **القيم في الظاهرة الاجتماعية**، أعمال الدورة المنهجية: في كيفية تفعيل القيم في البحوث والدراسات الاجتماعية، المنعقدة في فترة 6-11 فيفري 2010، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط1، دار البشير، القاهرة، مصر، 2011، ص46.

(9) نفس المصدر، ص45.

خلاله هذه الأفكار والتجارب[1]، ولا يمكـن أن توجد ضوابط ولا قيم اجتماعية إلا إذا وجدت حاجة ملحة إليها، فهي بمثابة قواعد بيولوجية تتحول مرور الزمن إلى ضوابط وقيم اجتماعية[2]، يمكن القول " أن القيم والضوابط هي موجهات للسلوك، وأيضا أداة للحكم عليه" [3].

الفرع الأول: الإنفاق حسب الحاجة والمنفعة:

في المنهج الإسلامي السلوك الاستهلاكي تحكمه قيم شرعية وآداب اجتماعية ومبادئ أخلاقية، غاية ذلك تحقيق المنفعة من كل استهلاك، حيث يشترط فيه العقلانية والرشد عند اتخاذ أي قرار، وله حدود يجب عدم تجاوزها مهما زاد الدخل أو قل السعر[4]، ما يدفع للاستهلاك في الإسلام الحاجة المشروعة أو الحاجة الحقيقية، وليس ما جلب لذة أو دفع ألما نفسيا عابرا فقط، من الناس لا هم لـــه سوى مضغ الطعام ونسج الكلام، كما قال عنهم النبي ﷺ: " شرار أمتي قوم ولدوا في النعيم، وغنو به، وإنما نَهْمَتُهُم ألوان الطعام والثياب ويتشدقون في الكلام"[5]، ولا يمكن أن نستمد الحاجة والمنفعة من الرغائب والشهوات[6]، وإنما الحاجة الحقيقية تجعل من المستهلك يختار الطعام الحلال الطيب الذي ليس فيه حق الغير، ولا ضرر ولا خبث، وليس فيه شيء مما نهاه الله ولا رسوله ﷺ، فهو الطعام الذي قال الله تعالى فيه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُواْ لِلّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [سورة البقرة:172].

الفرع الثاني: الاعتدال في الاستهلاك:

إن المستهلك في منهج الإسلام يرشد إلى الاعتدال والحكمة في الإنفاق، ويحذره من أمواج الانحراف أن تسحبه إلى الترف والبذخ فيكون مسرفا، أو التقليد الأعمى للعادات السيئة فيصير مبذرا ، أو يقتر على نفسه وعياله فيصير عليهم مضيقا ومعسرا، وتصبح حياته عندئذ ضنكا[7]،

(1) عبد اللطيف خليفة، **ارتقاء القيم**، دراسة نفسية، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992، ص51.

(2) نفس المصدر، ص35.

(3) محمد أمين المفتي–، **التعليم الجامعي العربي وأزمة القيم في عالم بلا حدود**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي السنوي التاسع لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2005، ص99.

(4) حسين الزيود وإبراهيم البطاينة، **محددات سلوك المستهلك المسلم**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، عمان، الأردن، م9، ع4، 2013، ص263.

(5) الاصبهاني أبو نعيم، حلية الاولياء وطبقة الاطباء،باب عروة بن رويم، ج6، ص120.

(6) عبد الستار ابراهيم الهيتي، **الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص254.

(7) سمير معوشي، **تحليل سلوك المستهلك في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص302.

لذلك يرشد الإنسان في الإسلام أن يعيش في توسط دائم، لا إسراف ولا تقتير، مساندة للإمكانات الإنتاجية للأمة، وتوفيرا لشروط التنمية، وإحرازا للقدر المناسب من العيش في المستقبل والحاضر[1]،

وقد كشفت دراسة إحصائية للمنظمة الدولية للتغذية والزراعة (فاو) لعام 2010، اعتبار الجزائر من أكثر الدول استهلاكا للخبز والذي يقدر بـــ 49 مليون قطعة يوميا، والعجيب في هذا التقرير أنها احتلت المراتب الأولى في تبذير الخبز، إذ الملايين منها تطرح في القمامة والمزابل، وفي نفس الوقت تصنف الجزائر من أكبر دول استرادا للقمح[2].

السلوك الاستهلاكي للإنسان الراشد يكون في منهج الإسلام، سلوكا متناسقا بين إشباع حاجة الأفراد الفردية، وبين الوفاء بحاجات الآخرين في المجتمع[3]، وبين رذيلتي الحد الأقصى والأدنى، والمستهلك الرشيد الذي يتوازن بين الجوع والشبع، يروى عن مالك أنه قال في وصيته: "ضع يدك على الطعام وانت تريده، وارفع يدك عنه وأنت تريده، فإنك إن فعلت ذلك لا يلم بك مرض إلا الموت"[4]،

قول النبي ﷺ في عدم الإسراف والقصد: "ثلاث منجيات وثلاث مهلكات، فأما المنجيات: العدل في الرضا والغضب، وخشية الله في السر والعلن، والقصد في الغنى والفقر..."[5]، فالقصد في الغنى والفقر يعني الرشد الاستهلاكي في الحالتين[6].

ويعتبر العدالة الاجتماعية في الإسلام أساسا من أسس الحياة، وتهتم بمصالح الفقراء والأغنياء على السواء، وينظر للمجتمع على أنه كيان إنساني متواصل ومتكامل ومتناسق، فالجماعات تتعاون فيما بينها على الخير والأخذ بيد الضعيف وتنمية طاقات الفرد والجماعة، ولتأمين المجتمعات والحد من التفاوت بين الناس، حارب الإسلام ظهور الترف[7]، واعتبر الثراء الفاحش خطر داهم، لأنه مدعاة للخمول والكسل، ويحارب الجد والكد، ويستنزف الثروات، ويضعف الاقتصاد، ويمنع تداول الأموال بين الناس، وهؤلاء يعتبرون أعداء

---

(1) عبد الستار ابراهيم الهيتي، **الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص134.

(2) خير الدين معطى الله، **الاستهلاك المستدام التحديات والسياسات المرتبطة به في الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع42، 2014، ص30.

(3) عبد الحميد بوخاري محمد زرقون، **دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي**، مصدر سابق، ص17.

(4) أبي عبد الله محمد المقري (ت: 758هـ)، **القواعد**، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن حميد، د.ط، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ج1، د.س، ص509.

(5) مسند بن أبي شيبة، باب: عمار بن ياسر رضي الله عنه، ج1، ح رقم:442.

(6) أمين منتصر، **فرضية المنفعة الذاتية وأثرها على السلوك الاقتصادي**، مصدر سابق، ص239.

(7) محمد عبد العليم مرسى، **الانتماء الإنساني للكون في الإسلام كأحد محاور التربية الاقتصادية**، ندوة التربية الاقتصادية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، مصر، ص 84.

لكل إصلاح وتنمية، و خصوم العدل في كل زمان، ويستعينون بثرائهم على الظلم والطغيان[1]، وهم سبب كل بلاء ورزية، وقد قص الله لنا في القرآن حالتهم فقال: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [سورة الإسراء:16]، لذلك شرّع الإسلام النفقات الإلزامية والتطوعية، كالزكاة والصدقات والكفارات والأوقاف وكل أنواع التكافل والتضامن[2]، وحفز الناس على الاهتمام بغيرهم من الضعفاء والمحتاجين ماديا ومعنويا، وجعله قربة يؤجر صاحبها أجرا عظيما، ما اجتنب الامتنان والأذى، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ثُمَّ لاَ يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُواْ مَنًّا وَلاَ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة البقرة:262].

الفرع الثالث: الاقتصاد في النفقة:

إن المنهج الإسلامي يجعل من الإنسان دائم الاستعداد لهزات الزمان، عن طريق الوعي الاقتصادي وترشيد النفقات، ومن خلال حثه على فضيلة الادخار، وعدم تضييع النعمة عند توفرها، فالمقتصد قد أخذ الالتزام بالوسطية والعدل بين الطرفين[3]، فالحذر الحذر من إضاعة الموارد والنعم التي سخرها الله لعباده، إذ على الإنسان أن يستغل إمكانياته وموارده أحسن استغلال، وقد مدح الرسول (ص) قوما لأنهم كانوا يتحملون مسؤولياتهم في الأزماتالاقتصادية ويتفقدون أحوال الضعفاء والمحتاجين الذين معهم، يقول الرسول ﷺ: إنَّ الأَشْعَرِيينَ إذا أرْمَلُوا في الغَزْوِ، أوْ قَلَّ طَعامُ عِيالِهِمْ بالمَدِينَةِ جَمَعُوا ما كانَ عِنْدَهُمْ في ثَوْبٍ واحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بيْنَهُمْ في إناءٍ واحِدٍ بالسَّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وأنا منهمْ.[4]

لذلك لابد على الإنسان الاعتناء بالنعم والاعتراف بمن أنعم بها علينا وشكره لدوامها وزيادتها، كما يقول أحمد بن عطاء الله السكندري: "لا تدهشك واردات النعم عن القيام بحقوق شكرك، فإن ذلك مما يحط من وجود قدرك"[5]، فالمسلم المتبع لمنهج الله يعيش بين كفاف وعفاف، فهو يأكل ليعيش لا يعيش ليأكل، دائما يحاذر الاستهلاك التفاخري الذي يلعب دورا خطرا في عملية التنشئة الاجتماعية، إذ تجعل التصرفات الاجتماعية تميل إلى الانحراف عن أهدافها المثالية الراقية[6].

---

(1) فهد حمود العصيمي، **خطة الإسلام في موارد الإنتاج**، أطروحة دكتوراه، الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي، https://iefpedia.com/arab/?p=4980، يوم: 2020/9/10.

(2) عبد الحميد بوخاري محمد زرقون، **دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي**، مصدر سابق، ص6.

(3) عبد الستار ابراهيم الهيتي، **الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص293.

(4) صحيح البخاري، باب: الشركة في الطعام، ص 2486.

(5) أحمد بن عطاء الله السكندري، **الحكم العطائية الكبرى والصغرى**، دار الكتاب العلمية، ص43.

(6) السيد حافظ عبد الرحمن منى، **الأبعاد الثقافية في دراسة الاستهلاك مع إشارة خاصة للدراسات العربية، رؤية سوسيولوجية واستشرافيه مستقبلية**، مصدر سابق، ص318.

الفرع الرابع: مواجهة النزعة الاستهلاكية:

يعد المستهلك في العملية الاستهلاكية الطرف الضعيف والأقوى في آن واحد ، فهو الأضعف إن اغتر واتبع هواه، والأقوى إذا سيطر وعقل ولم يشتري كل ما اشتهاه، إلا أن البسطاء من المستهلكين يقترضون مقابل التنازل عن كل أصولهم وقيمهم، إذ يضحون بحريتهم الشخصية وحياتهم العائلية لمجرد أن يستهلكوا أكثر وفقط[1]، حتى صارت المجتمعات تعاني فراغاً روحيا وانحطاطا فكريا، مما افقدهم السيطرة على توجيه سلوكياتهم، حتى أوقعهم في شباك النزعة الاستهلاكية[2].

ويعتبر السلوك الاستهلاكي ثقافة[3] تراكمية لعوامل التنشئة الاجتماعية المختلفة، التي تنتج بفعل الضوابط والقواعد التي تربط بين الأفراد وثوابتهم، فهي تربط الفرد بهويته والمجتمع بتقاليده، وتمنح قدرا من الخصوصية لكل منهما لتأكيد الهوية والذات معا[4]، لكن تطور الاستهلاك من مفهومه التبادلي الذي يركز على البيع والشراء، إلى مفهوم ربحي يركز على غزو الأسواق وعقول الناس، فأصبحت علاقة غير متكافئة بين الشركات المنتجة والمستهلك، وإهمال واضح للقيم، حتى تحول هذا السلوك إلى نزعة خطيرة على أخلاق الأفراد وثوابت المجتمع، مما دفع بالوسائل الإعلام والقنوات الترويجية المختلفة إلى نشر العديد من الأنشطة التسويقية اللاأخلاقية من التضليل والخداع والاحتيال، وإجبار المستهلك على اقتناء ما لا يحتاجه باستعمال وسائل جذب ومراوغة ودغدغة للعواطف[5]، لا شك أن هذا الانحراف في السلوك سينتج عنه إهدار الموارد واستنزاف الثروات، ويشكل تهديدا لمستقبل الأجيال القادمة، مما يؤدي إلى اختلال في التوازن بين الإنسان وطبيعته[6]، وقد يؤثر سلبا في التنشئة الاجتماعية، وينجر عنه انحراف الإفراد عن أهدافهم المثالية، مما يؤدي إلى تفشي

---

(1) روجر روزنبلات، **ثقافة الاستهلاك**، الاستهلاك والحضارة والسعي وراء السعادة، ترجمة ليلى عبد الرزاق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2011، ص15.

(2) السيد حافظ عبد الرحمن منى، **الأبعاد الثقافية في دراسة الاستهلاك مع إشارة خاصة للدراسات العربية رؤية سوسيولوجي واستشرافه مستقبلية**، مصدر سابق، ص356.

(3) "الثقافة مصطلح يشير الرموز والقيم، ويدل على الجوانب الرمزية والمكتسبة في المجتمع الإنساني، وتتكون الثقافة من المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعادات"، ينظر: جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محيي الدين محمد ومن معه، مراجعة: الجوهري محمد محمود، ط1، المركز المصري العربي، م2، 2001، ص457.

(4) السيد حافظ عبد الرحمن منى، **الأبعاد الثقافية في دراسة الاستهلاك مع إشارة خاصة للدراسات العربية رؤية سوسيولوجي واستشرافه مستقبلية**، مصدر سابق، ص356.

(5) كمال رزيق، **إشكالية العلاقة بين الأخلاق والاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإداري، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن، 2009، ص17.

(6) آمال مايدي ومحمد فرحي، **دراسة أثر الثقافة الاستهلاكية على وعي المستهلاك بالخداع**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م9، ع1، 2016، ص559.

سلوك التعامل الفردي وروح الأنانية، والرغبة في التميز والظهور من خلال الاستهلاك التفاخري، فضلاً عن إهمال قيمة العمل وتشويهه بين طبقات المجتمع.[1]

الفرع الخامس: انتقاء الطيب من الغذاء

على الإنسان المسلم أن يلتزم في غذائه ضابطي الحلال والطيبة، لقوله تعالى: ﴿ وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ حَلاَلاً طَيِّبًا وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِيَ أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [سورة المائدة:88]، حتى يضمن طهارته وسلامته، ويحافظ على المهمة المنوطة به، وأن يراعي الجودة والإتقان والنوعية في كل مستويات استهلاكه –الضروري أو الحاجي أو التحسيني–، سواء في السلع أو الخدمات، فمن خلال هذه القيم والضوابط حدد الإسلام خصائص الاستهلاك التي تدفعه إلى القيام بوظيفته الايجابية.

إذ يوجه ضابطي الحلال الطيب الموارد المتاحة لتوفير الأغذية السليمة النافعة ويستبعد المضرة الخبيثة، لأن الله سبحان ألزم على الإنسان المسلم أن يختار الأطعمة الطيبة وينبذ السيء منها، فقال في محكم تنزيله: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ﴾ [سورة الأعراف:157]، فالتفريط في هذا الضابط المهم يلحق الأذى بالضروريات الخمس الكبرى، التي لا تقوم الحياة إلا بها، فتجعل المجتمع في خطر محدق، فيعتني الناس بسلع وخدمات مضرة، ويعرضون عن المفيدة الطيبة[2].

وربط الإسلام ضابط الحلال بالحاجة والمنفعة والطيبة، ورهن التحريم بالفساد والضرر والخبث، فما كثر نفعه حل وجاز وما كثر خبثه حرم ومنع[3]، فتحري المصلحة والمفسدة في أمور الناس واجب خاصة في المآكل والمشارب وما ينتفع به في حياتهم، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال مصالحهم، أو تركهم يقترفون المفسدة ويقربونها[4]، ومن مقاصد الإسلام "تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها"[5].

ومن القضايا المهمة التي نلاحظها في عصرنا الحالي مستجدات غير مسبوقة، من التطور التقني والفني للصناعات المتعددة والمختلفة للأغذية، فهي من جهة تزيد للإنسان راحة ورفاهية، ومن جهة أخرى فإنها تفرز

---

(1) السيد حافظ عبد الرحمن منى، **الأبعاد الثقافية في دراسة الاستهلاك مع إشارة خاصة للدراسات العربية رؤية سوسيولوجي واستشرافه مستقبلية**، مصدر سابق، ص318.

(2) عباس عبد الرحمن محمد واثق، **دلالة التقييد للسلوك الإنساني في الاقتصاد الإسلامي الاستهلاك نموذجا**، جامعة واد النيل، كلية العلوم الإسلامية والعربية، قسم الاقتصاد الإسلامي، الأفاق للدراسات الاقتصادية، السودان، ع6، مارس2019.

(3) يوسف قرضاوي، **الحلال والحرام في الإسلام**، مكتبة وهبة، ط1، 2012، القاهرة، مصر، ص35.

(4) العز بن عبد السلام السلمي، **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، صححه: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، 1971، ص123.

(5) تقي الدين أبي العباس بن تيمية (المتوفى 768هـ)، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، كتب الفقه، كتاب الصلاة، م 14، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنانن، 1971، ص151.

تأثيرات خطيرة على صحة الإنسان وبيئته، وتعتبر هذه الاختلالات الصحية الهاجس الأصعب للإنسان المعاصر، نتيجة استهلاكه للمواد الكيماوية والمضافات الإنزيمية، التي يتم تسويقها من قبل الشركات التي تأخذ في الحسبان فوائدها الربحية فقط، دون مراعاة الكميات المسموح بها، وشروط السلامة المعترف بها، أو التأثير التراكمي الناتج عن الاستهلاك المفرط[1]، التي تهدد الإنسان بسميتها[2] العالية، وما ينتج عنها من أورام سرطانية خبيثة، ورغم اطمئنان الرأي العالمي لهذه المضافات ونتائجها، إلا أن الدراسات والأبحاث الدقيقة والمتعددة أثبتت ظهورَ تأثيرات خطيرة على صحة المستهلكين، وأثبتت أن بعض تقارير هذه الأبحاث تتم من خلال دراسات سطحية وغير دقيقة[3] رغم تكاليفها الباهظة[4]، ويؤكد هذا ما تقوم به جهات دولية مختصة في كل مرة بمراجعة وسحب عدة مضافات لكونها أصبحت خطرة ومضرة[5]، ولا ريب أن المجتمعات الإسلامية اليوم تواجه خطر التقليد في أوساطها، من أجل امتلاك السعادة المزعومة، والظفر بالرفاهية الموهومة، ويبدلون قصارى جهدهم لإحراز متعة مؤقتة أو لذة زائلة، وقد فرطوا في الأمانة التي جعلها الله في أعناقهم، لنشر الدين، وإقامة العدل والخير بين الناس[6]، كأنهم من نفسهم ينتقمون بهذا الاستهلاك المتهور، حتى صار خيارهم عشوائيا غير مسؤول، يشتهون حسب ما ظن صاحب السلعة أو الإشهار الإعلامي، وهذا الاستهلاك الساذج يعتبر آفة اجتماعية واقتصادية عواقبه وخيمة ومحدقة، مثل التسوق من غير حاجة، واستهلاك السلع الجاهزة، والإفراط في اللحوم، والأغذية المصبرة[7]، والمضافة الغذائية التي صار يعتمد عليها اعتمادا كليا في الصناعات الغذائية، منها الملونات، والمحسنات والمثخنات والمثبتات[8]، ونتيجة ذلك انتشار الأمراض الخطيرة والعلل المزمنة بين الناس،

---

(1) تعد الأغذية ضارة لصحة الإنسان إذا احتوت على مواد محظورة الاستخدام في المواد الملونة أوالحافظة أو غيرها، أو احتوت العبوة الغذائية على مواد ملوثة بالمواد المشعة أوالميكروبات أوالفيروسات أوالطفيليات أو متبقيات من المبيدات أوالهرمونات تزيد عن الحدود المسموح بها حسب المعايير الدولية، ينظر: الجساس فهد بن محمد، صلاح الدين عبد الله الأمين، **المواد المضافة للأغذية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2008، ص9.

(2) السمية: هي المادة المضافة للغذاء لها القابلية لإحداث أضرار، وهذه الأضرار قد تكون تشوهات خلقية ، أوالتغيير في الجينات، أو أورام سرطانية، ينظر: علي كامل يوسف، المواد المضافة للأغذية استعمالاتها وإيجابياتها وسلبياتها، ط2، 2008، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص68.

(3) الجساس فهد بن محمد، صلاح الدين عبد الله الأمين، **المواد المضافة للأغذية**، مصدر سابق، ص9.

(4) "إن المضافات الغذائية مكلفة وتستغرق وقتا، وقدرت التكلفة لمادة واحدة منها، بما لا يقل عن نصف مليون دولار"، ينظر: الساعد علي كامل يوسف، **المواد المضافة للأغذية استعمالاتها وإيجابياتها وسلبياتها**، ط2، 2008، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص68.

(5) عبد الحفيظ بقة، **التنظيم القانوني للمضافات الغذائية والسلامة الصحية للمستهلك**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مجلة الحقوق والحريات، ع4، 2017، ص469.

(6) كامل صكر القيسي، **ترشيد الاستهلاك في الاسلام**، مصدر سابق، ص10.

(7) كامل صكر القيسي، **ترشيد الاستهلاك في الإسلام**، مصدر سابق، ص14.

(8) عبد الحفيظ بقة، **التنظيم القانوني للمضافات الغذائية والسلامة الصحية للمستهلك**، مصدر سابق، ص450.

فلو تفحصنا الكميات الضخمة من شحوم وجلود وعظام الميتة والخنزير التي تدرج في الغذاء من خلال الشركات العالمية للصناعات الغذائية، فإننا سنندهش لكثرتها وضخامتها، وسؤال المحير: كم من هذه المواد المقرفة التي تغزوا الأسواق الإسلامية؟ [1]، فالأغذية غير السليمة تؤثر على الشخص الواحد وعلى الأمة بأكملها[2]، وتحدث اضطرابا في الحياة بسبب المرض وسوء التغذية، وبطئ التنمية الاقتصادية، وتصيب الاقتصاد بالضعف والوهن[3]، وترهق القطاع الصحي والقطاعات الأخرى في الدولة بالتبع[4]، وقد حذرنا نبينا محمد صلى عن المراوغة والاستهتار بحدود الله، عندما ذكر الصحابة عنده فوائد شحوم الميتة، أنها تستعمل لطلاء السفن ودهن الجلود والإنارة، فقالوا يا رسول الله: أرأيت شحومها؟ فإنها تطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس، فقال حرام، ثم قال ﷺ: قاتل الله اليهود إن الله حرم عليهم شحومها جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه"[5]، يبين الحديث الشريف أن الرسول ﷺ حذر الناس من الالتفاف والمراوغة حول المحرمات والشبهات لأن الله يعلم خفايا الأمور وما تخبؤه الصدور.

فالاحتياج للغذاء مهم، والأهم منه اختيار النقي الطيب الأمن من كل المواد المضرة والمضافات السامة[6]، وفي هذا الصدد قد أشار المرسوم التنفيذي الجزائري 12-214 على مجموعة من الشروط التي أوجب التقيد بها عند استعمال المضافات الغذائية واعتماد معادلة الضرر والمنفعة[7]،

وقد عمدت الأنظمة الاقتصادية الغربية تحت شعار السوق والحرية الاقتصادية عندت إلى تحويل شعوب الدول المتخلفة إلى أسواق لتفريغ الفاسد من السلع والغذاء والمواد الكيماوية السامة[8]، لذلك على المسلم أن يبحث عن البدائل الأمنة والخالية من الملوثات والمحرمات، ولابد من تشجيع الإنتاج المحلي النظيف

---

(1) رفيس باحمد، **تباين الفتوى الجماعية المتعلقة بالمسلمين في ديار الغرب**، الملتقى الدولي الرابع: صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، 2019، ص404.

(2) مجدي علي غيث، منير سليمان الحكيم، **متطلبات الوضع الاقتصادي الأمثل في الإسلام – دراسة مقارنة–**، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، دراسات علوم الشريعة والقانون، الأردن، م45، ع4، ملحق4، 2018، ص 135.

(3) منظمة الصحة العالمية، سلامة الغذاء، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/food- afety، يوم: 2019/02/26.

(4) تبعات الغذاء غير الصحي تقدر تكلفته في أمريكا ما يقارب 7 بليون كعلاج أو نتيجة تغيبات الموظفين بسبب المرض، ينظر: الساعد علي كامل يوسف، **التسممات الغذائية وكيف تجنب نفسك وعائلتك منها**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص13.

(5) صحيح البخاري، رواه جابر بن عبد الله، الرقم: 2236.

(6) محمد ضبيط، **المضافات الغذائية**، جامعة حلب، كلية الهندسة التقنية، قسم تكنولوجيا الأغذية، ص17.

(7) المرسوم التنفيذي 12-214، على موقع وزارة التجارة، https://www.commerce.gov.dz ، يوم: 2020/03/09،

(8) ثابتي الحبيب، **الترشيد الإسلامي للاستهلاك لمواجهة انعكاسات السياسات التنموية اللامتوازنة، قراءة في نظرية اللاثمو على ضوء التعاليم الإسلامية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، ص3.

الذي يلبي مصلحة الأمة بأكملها، أفضل من الاستسلام لهذه القذورات التي تقتحم الأسواق والبيوت وتخرب الأجساد والاعتقاد، يقول ابن القيم: "إن هذه الصناعات فرض على الكفاية فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها، كما أن الجهاد فرض على الكفاية"[1]، فلا يمكن أن تحيا أمة تتغنى بالإسلام، وتفتقر إلى الهياكل الإنتاجية والتنموية، حسبما تقتضيه المصالح السياسية والاقتصادية[2] .

خلاصة:

إن التقلبات الاقتصادية بفعل النزاعات والمشاكل في العالم أنتجت تطورات اقتصادية خطيرة، إذ جعلت المؤسسات التجارية والتسويقية تحاول البحث في فهم ودراسة سلوك المستهلك وتصرفاته ونقاط الضعف المؤثرة فيه، من خلال التركيز على ظروفه ودوافعه وإنجازاته وأراءه حول ما يرغب وما يذر، حتى تتمكن من التأثير في المستهلك وتوجيهه نحو سلعها ومنتجاتها، رغم ما يتسم به من التعقيد والغموض في تركيبته، والتقلب في أفكاره وميولاته[3].

ففي ظل منهج الإسلام فإن السلوك الاستهلاكي محكوم بنظم وقيم منضبطة، المقصد منها إحراز المصلحة وجلب المنفعة للإنسان، فينتج عن ذلك اختيار النقي الطيب النافع في معيشته، الذي يعينه على صحة بدنه وتطبيق شريعته.

(1) تقي الدين أبي العباس بن تيمية (المتوفى 768هـ)، **مجموع الفتاوى**، مصدر سابق، ص39.

(2) مجدي علي غيث، منير سليمان الحكيم، **متطلبات الوضع الاقتصادي الأمثل في الإسلام، دراسة مقارنة**، مصدر سابق، ص136.

(3) سليماني نورة، **محاضرات في مقياس سلوك المستهلك**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، ص55.

المبحث الخامس: أساليب لتحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي:

إن العالم الحديث اليوم يعرف هرجا ومرجا في موضـــوع تحقيق الأمن الغذائي، وكان مدعاة لكثير من الخلافات الســياســية، والتقلبات الاقتصــادية، مما انجر عنه حروب ومجاعات واجتياحات وانقلابات في بعض مناطق العالم، ومن هذا المنطلق الواقعي يحاول الباحث أن يغوص في الموروث الإســلامي للبحث عن إشــارات ومقترحات لحل هذه القلاقل من وحي الدين الإسلامي ومنهج القرآن الكريم والسنة المشرفة،

إذ نجد الإسلام يحث على العمل وإتقانه، وعلى الإنتاج والاستثمار وإجادته، من أجل تحقيق الأرباح وفعل الزكاة، لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾[ســـورة المؤمنون:04]، وكذلك فعل الخيرات والاعمال الصالحة، والاهتمام بالفقراء والمحتاجين وضعفاء المجتمع، ونهى عن السرقة والغش والاحتكار والإسراف، إذ منح الإسلام للبشرية منهجا كاملا متكاملا لمعالجة أزمة انعدام الغذاء والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تتعقبه من الانفلات الأمني والتدهور الاجتماعي والتعفن السياسي وتفاقم المشاكل الصحية والبيئية،

والإســلام يأمر المســلمين على التمكين في الأرض، وتأمين الغذاء وتحقيق الأمن والاســتقرار، لأنه من قدر على تأمين غذائه وأمنه وصـــحته فكأنه تمكن من امتلاك مكامن الحياة وأخذ بزمام الأمور كلها، ولم يقف الإســلام في هذا الحد، بل تعداه إلى أكثر من ذلك، إذ لم يعتبر الأمن الغذائي حقا لكل انســان فحســب بل اعتبره حقا لكل كائن حي، مهما كان، فأعطى بهذا المفهوم بعدا أشمل، وفهما أكمل للأمن الغذائي، من المفاهيم المنبثقة من المؤسسات العالمية.

والتساؤل الذي نطرحه على أنفسنا هو: **من أين تكون الانطلاقة** في هذه المرحلة، بعد كل ما هدرناه من الإمكانات والثروات المادية والمعنوية، والجواب: أن نســير على المنهج النبوي الرباني الذي أنقذ البشــرية في العصر الجاهلي، حيث زاوج بين التطور المادي والروحي، وجعل أهم انطلاقة في تلك المرحلة هي انقاذ الإنسان من براثين الجهل والتخلف، بتدريبه وتأهيله، واتخاذ رؤية جماعية واضحة المعالم[1]، من خلال الفكرة الدينية التي تضــخ في عروق الإنســان دماء ثورية فاعلة، وتجعل من وجوده معنى، ولحياته فحوى ودلالة، وما تؤمنه الفكرة الدينية له من المســـاواة والانصـــاف والتحرر الفكري والرقي الاجتماعي والثقافي، فتتكون لديه إرادة تحركه نحو تحقيق الأهداف المنشـودة، لأن الإرادة هي الوسـيط بين الفكرة وتنفيذها، فتحقيق الهدف متوقف على الإرادة قوة وضعفا،

(1) محمد عمر شابرا، **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**، مصدر سابق، ص417.

فالإسلام لا يحفز الإنسانية على تنمية الإرادة الفردية فحسب، بل ويشجعهم كذلك على أن تكون ارادتهم ضمن الإرادة الجماعية المتكاملة، والتي تسهم في الاتصال بين شرائح المجتمع[1]، فالانتماء إلى نسيج المجتمع والولاء له يسهل من عملية تجييش الكفاءات والامكانات البشرية، لمواجهة الأزمات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بالمجتمع من حين لآخر، وفي هذا الصدد يقول تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾[سورة الأنفال:60]،

المطلب الأول: البعد فكري لتحقيق الأمن الغذائي من منظور اسلامي:

إن منهج الإسلام سن تشريعات وأحكام دقيقة لإدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المسلمة، فبتنفيذ هذه القوانين والاحكام يحصل الاستخلاف والتمكين في الأرض، قال الله تعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [سورة النور:55]، ونسيان هذه التشريعات والأحكام والبعد عن دين الله، ينذر بحلول الفقر والتخلف[2]، وذهاب التمكين والسلطان وازدهار العمران[3]، وعليه لابد من محاربة التخلف الاقتصادي والاجتماعي بالرجوع إلى الأحكام والقوانين التي شرعها الله سبحانه على خلقه، إذ أن الإسلام يمنح المجتمعات المتهالكة قوة وطاقة تثور بها على التخلف والهوان، وأفكارا طائرة يحلقون بها نحو التطور والرفاهية[4]،

وينبغي على المجتمعات أفرادا وجماعات أن تتفهموا وتتقبلوا أهداف التنمية والسبل التي تؤدي إلى تحقيقها، وهذا التفهم والتقبل يتحقق بتناسق الأهداف التنموية مع السنن التشريعية والاحكام العقدية والخلقية[5]،

وعليه لابد بالرجوع إلى منهج الله وهدي رسوله واتباع الصراط المستقيم في كل النواحي، هو النجاة والخلاص، لأن الدين يمنح أصحابه ومعتنقيه القوة والرغبة في ركوب الصعاب والطموح للوصول إلى المراتب العليا وتحقيق المراد، ويحثهم على التحليق بعيدا عن السفاسف والترهات، ويجعل منهم أبطالا أشاوس، يصنعون الاحداث وينتهبون المبادرة ويغيرون المعتاد ويأخذون الصدارة، لما تعلموه من دينهم من قيم الاستماتة والقدرة والكفاءة[6].

---

(1) عبد المجيد النجار، **عوامل الشهود الحضاري**، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، د.ط، ص71 73.

(2) فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص19.

(3) عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، مصدر سابق، ص279.

(4) محمد الغزالي، **الطريق من هنا**، دار روافد، الكويت، ط1، 1430هـ، ص43.

(5) سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مصدر سابق، ص247.

(6) محمد الغزالي، **الطريق من هنا**، مصدر سابق، ص 43.

الفرع الأول: منطلقات النهوض الحضاري لتحقيق الأمن الغذائي في الإسلام.

الاعتقاد الخاطئ الذي خيم على عقول كثير من أصحاب القرار ومراكز الدراسات والخبراء الاقتصاديين أن أصل الإصلاح الواقعي والتقدم يكمن في تطور الاقتصاد وازدهاره فقط، كأن النجاح الاقتصادي والصعود المالي هو النجاة من الاشكالات الاجتماعية التي يرفل فيها المجتمع كالجهل والتخلف والحرمان ونقص الثقة في الافراد ومؤسسات المجتمع، وفي الحقيقة أن جوهر القضية يكمن في نوعية التكوين والثقافة التي يتحلى بها أفراد المجتمع واعتقاداته، ونسبة الوعي والرشد في الأوساط[1].

فالإصلاح الذي ينفع الأمة لا يتأتى من تنفيذ نظرية اقتصادية أو إغراق مؤسسات الدولة بشحنة مالية، وإنما يكمن في تكوين اجتماعي دقيق، وفي منهج تربوي وثقافي عميق[2]، وما ينجم عنه من تدارك في الفكر والاعتقاد والمبادئ والتصرفات والسلوك الراشد الذي ينم عن القيم التربية والمبادئ الروحية والاخلاقية[3].

لكي تعرف عمق أي مجتمع أو دولة عليك أن تنظر في الادبيات التربوية والمناهج المتبعة والتي يتسلمها الجيل الصاعد في الحواضر التربوية، وأهمية هذه الأدبيات والمناهج تكمن في وضع الخطط لتغيير أو إصلاح ثقافة مجتمع ما، فما عليك إلا أن تستعين بمناهج تربوية وتعليمية تتناسب مع الهدف الذي يخدم القضية المراد تحقيقها.

الفرع الثاني: تنشئة الإنسان المسلم على الإنجاز والفاعلية.

الإنسان عامة والمسلم خاصة جعله الله متميزا إيجابيا فعالا للخير ومقداما إلى العمل الصالح، وأنه هو صاحب الاقدام والمبادرة، فالمسلم دائما آمرا بالعدل يتوق إلى العمل والانجاز والمشاركة في أمور الدين والدنيا.

فالمسلم يؤمن بأن الأحكام والشرائع إنما مصدرها من الله سبحانه، لذلك تجد هذ الايمان وهذه العقيدة تخلق في قلبه جوا من القوة والدافعية، وتصنع فاعلية ونشاطا في كل جوانب الحياة[4]، لأن الدين إذا فشا في قوم أقاموا أمر الله، وترفعوا عن السفاسف وصنعوا العجائب، واستبسلوا على تحقيق أهدافهم مهما كلفهم ذلك، وجمعوا شملهم وسادوا الناس وقادوا الأمم[5].

ونستنتج من النصوص السابقة أن الشخص الذي فهم نفسيته التي في داخله، وحاول إصلاحها وتنقيتها، وعرف الواجب الذي ينتظره أزاء أمته ووطنه، لا يمكث مخذولا كسولا مكتوف اليدين، بل سيشمر على ساعديه ويجاهد بالنفس والنفيس في سبيل انجاح المشاريع التنموية التي تبرمج وتخطط في وسط المجتمع، وفي هذا

---

(1) محمود إبراهيم غسان، **الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري**، مصدر سابق، ص3.

(2) مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق0، ص11.

(3) أحمد جاسم محمد، **مستقبل الاقتصاد العراقي والبديل المقترح لتحقيق التنمية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ع2، جامعة أم البواقي، ديسمبر2014، ص156.

(4) محمد شوقي الفنجري، **ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، وأهمية الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص76.

(5) عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، مصدر سابق، ص314.

السـياق يقول الله تعالى: ﴿ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [سورة الرعد:11]، إذ أن الإنسان إذا غير نفسه وأصلحها تحسنت حياته، وارتقت أفكاره واستنارت بصيرته، وصار عيشه خيرا ونورا لنفسه ولمن حوله،

لذلك علينا أن نوقظ الإنسان، ونرشده إلى وظيفته الجليلة، ومحوريته في نجاح أي تنمية ومشروع في البلاد، ونشعره بأهمية الانطلاق الحضاري الذي هو أصله وجوهره، ونغرس في سويداء قلبه الايمان بضرورة الجهاد المقدس في تحقيق التنمية والارتقاء في مجالات الحياة، مند ولادته في حجر أمه إلى الجامعة ومراكز التوظيف، بهذا الاستعداد سيؤتي ثمرته عاجلا أم أجلا.

فعند ما يهب الإنسان من غفلته، ويتبع سبيل الحق والايمان والعمل الصالح، يكون إيجابيا في حياته، نافعا أينما حل وارتحل، وفي هذا السياق يروى عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال: «تبسمك في وجه أخيك لك صدقة، وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة، وإرشادك الرجل في أرض الضلال لك صدقة، وبصرك للرجل الرديء البصر لك صدقة، وإماطتك الحجر والشوكة والعظم عن الطريق لك صدقة، وإفراغك من دلوك في دلو أخيك لك صدقة» [1]، من هذا الحديث الشريف يتبين لنا قيمة صلاح الإنسان وفاعليته، وضرورة ربط السلوك بالعبادة، وربط الجهد الذي يقدمه الفرد في المجتمع بقضية مقدسة ألا وهي الجهاد الذي يترتب عليه الأجر والثواب، ونفع للعباد.

وقد ذكرها الله أهمية هذا التوجه، عندما جعل تمكين الأمة في إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإقامة الصلاة دليل صلاح الفرد وخيريته، وإيتاء الزكاة دليل اهتمامه بآخرين وحسه الاجتماعي، والأمر بالمعروف هو دعوته إلى العمل الصالح والمشاركة في ازدهار التنمية ونفع الخلق، ونهيه عن المنكر هو تحذيره الناس عن التخلف والفساد والجهل والنزاعات والمناوشات، الذي ينتج عنه التبعية والسلبية والانحرافات الاجتماعية[2].

الفرع الثالث: مسؤولية الراعي والرعية في إقامة التنمية.

إن المجتمعات الناجحة والراقية تجد هدف أفرادها وتصورها موحد مع الإدارة السياسية ومقصدهم واحد، وهم بذلك يستميتون من أجل تحقيق خططهم التي رسموها معال للوصول إلى أهدافهم التي ابتغوها[3]، كذلك كانت السياسة في عهد الرسول ﷺ، حيث كانت قائمة على الشورى والتشاور، وتميزت بالقيم

(1) سنن الترمذي، باب: ما جاء في صنائع المعروف، ج03، ح رقم:1956.

(2) محمد شوقي الفنجري، **ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، وأهمية الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص72.

(3) عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، مصدر سابق، ص279.

والمبادئ والعلاقات الاجتماعية الوطيدة، إذ كانت إدارتها شورى يحكمها الدين والأخلاق، أنشئت على أساس التكامل والتعاون والتآزر،

والمشاركة الاجتماعية هذه يتولد منها تفاعل وأريحية وسلوك ايجابي، وإرادة سياسية رشيدة، وقوة إدارية ذات كفاءة عالية[1]، أول اهتماماتها تربية الإنسان، لأن الإنسان هو الهدف والوسيلة للتنمية في نفس الوقت، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بإقدامه وجهده وإخلاصه في سبيل تحقيق الأهداف المرسومة وتجسيدها في أرض الواقع، وفي هذا الصدد يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "إِنَّا قَوْمٌ أَعَزَّنَا اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ، فَلَنْ نَلْتَمِسُ الْعِزَّ بِغَيْرِهِ"[2]، لذلك نجح منهج الإسلام في إصلاح أوضاع الجزيرة العربية في وقت قياسي، حيث رفع من قدر الإنسان الأمي في تلك العصور من صدر الإسلام، فحولهم من رعاة الغنم إلى قادة الأمم، حتى صاروا انموذجا يقتفى بهم في كافة العصور والازمان، كان ذلك بفضل السياسة التشاركية التي كان الرسول ﷺ ينتهجها، وما نتج عنها من نشر العدل وبسط الانصاف بين الناس، ومنح الفضل أهل الفضل، وإكرام أهل العلم والشرف، والعطف بالمحتاجين والضعفاء والغرباء.

إن مشاركة المجتمع من طرف صناع القرار في اتخاد القرارات المصيرية ترفع من فكر الفرد البسيط فيه، وتحرره من احتقار الذات وضعف الثقة، وحمايته من الارتماء بين الأفكار السلبية، حيث قال الله تعالى لرسوله النبي محمد ﷺ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [سورة آل عمران:159]، وكما نعلم أن نبينا محمد ﷺ قد أوتي جوامع الكلم وخصه الله بوحيه وتوفيقه، وقد حضي بمصاحبة أمين الملائكة جبريل عليه السلام، مع كل ذلك لم يثنه الله عن عدم مشاورة أصحابه وأخذ رأيهم في التسيير والتنظيم، لأن في الاستشارة تنوير للأفكار والمفاهيم[3]، وفيها من المنافع والمصالح التي لا تعد ولا تحصى، وتقريب الهوة بين الراعي والرعية، مما يشعرهم بالحب والاطمئنان، فيبدلوا قصارى جهدهم في طاعته والولاء له، وتنفيذ مخطط التنمية الذي رسمه باستشارتهم.

ولابد من مشاركة كل الكفاءات الوطنية في العملية التنموية، الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويلبس هذا الموضوع المهم والخطير في آن واحد لباس القداسة والضرورة القصوى، حيث تستنهض الهمم وتثار العزائم، في كل مجالات الحياة، من أجل ثورة فكرية تنموية حقيقية.

---

(1) محمد شوقي الفنجري، **ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، وأهمية الاقتصاد الإسلامي، القاهرة**، مصدر سابق، ص138.

(2) مصنف أبي شيبة، باب: في توجيه عمر إلى الشام، ج07، ح رقم:33847.

(3) تفسير آية: "وشاورهم في الأمر"، ينظر: السعدي عبد الرحمن ناصر، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، تحقيق: عبد الرحمن اللويحق، دار السلام للنشر والتوزيع، ط2، ج4، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، الآية: 159، ص165.

ومن مرتكزات المنهج الإسلامي كما أسلفنا سابقا الأمر بالمعروف الذي يشمل الاهتمام بقضايا الأمة المهمة مثل التنمية الحقيقية ونبد التخلف والضرب بيد من حديد كل ما يشق وحدة الأمة ويعرقل سيرها وتحقيق أهدافها، والنهي عن المنكر يتضمن محاربة أخطر أمراض العصر فتكا ألا وهو التخلف والتأخر عن ركب الأمم وما ينتج عنه من بؤس وحرمان وفقر وهوان، وعلينا جميعا أن نبوح بها في كل النوادي ووسائل التواصل الاجتماعي والإعلام، وحتى المساجد والمدارس والجامعات، فنعلن أنها حرب مصيرية وأنها قضية مقدسة لاقتلاع جذور التخلف والانهزامية في أوساط المجتمع، والعمل على محاربة البيروقراطية و كل معوقات الإصلاح والتنمية[1]، والسير قدما نحو تحقيق الازدهار والرقي والتشييد والاعمار وتشجيع الجهود الفردية والمشاريع الجماعية، وتوفير حياة الكرامة والشرف بين جميع شرائح المجتمع [2]، ولا يمكن أن تتحقق التنمية المنشودة بالكلمات الرنانة والشعارات الفارغة، والخطابات العقيمة، بل تتحقق بالمواقف البطولية وإنجاز العهود المعلنة وكذلك إيجاد المسؤول القدوة الذي يكون مثالا للعمل والإنتاج ونكران الذات وقضاء حوائج الخلق.

فالتنمية ليست عملية فنية يقتصر فيها بتجهيز الخطط وإعداد البرامج فحسب، وإنما هي مشاركة جماعية اجتماعية، لا يمكن تحقيقها إلا إذا فقه الإنسان وفهم واجباته، وآمن بقضيته، ورغب فيها وعرف موقعه منها، وتطلع إلى الإصلاح نحو الأفضل، فإنه بهذه القناعات يصير أهلا لتحمل المسؤولية، فيغدو هو القائد وهو المقود، ويكون مسهما في إنجاحها ومرتقبا لنتائجها ومخرجاتها، لأن التنمية لا تقتصر على وجود الإرادة والكفاءة في القيادات العليا فحسب، بل لابد من قاعدة تحتضنها من الأفراد والعامة، فيتم قبولها والاقتناع بها، فتصبح التنمية إرادة اجتماعية شاملة[3]، والفرد الذي لم يقتنع بضرورة التنمية، وصار يسبح ضد التيار، يكون معرقلا ومثبطا للمشروع الحضاري الذي يتأهب له الجميع، ويروى عن الحسن أنه كان يقول: "ليس عدوك الذي إن قتلته استرحت منه، ولكن عدوك نفسك التي بين جنبيك"[4]، بمعنى أن الإنسان البسيط هو محور الرحى في كل مخطط تنموي في المجتمع، حيث يزدهر هذا المخطط إن عقل وفهم دوره الحقيقي فيها، وكان مشاركا فيه ومسهما في برامجه، فتجده يستميت في سبيل إنجاح تلك البرامج والمخططات، ويعمل ما بوسعه أن تنجح وتثبت جدارتها، لذلك لابد من فهم للتركيبة النفسية والملامح التاريخية للأفراد والمجتمعات حتى نستطيع أن نؤثر فيهم إيجابا من أجل تعبئتهم ضد التخلف والفقر والمهانة.

ولا تقتصر التنمية على وجود اهتمام بالمشاريع التنموية وأفكار النهضة في أصحاب القرار والقيادات فحسب، بل لابد من انتقال تلك الأفكار إلى المجتمع ويحتضنها الأفراد، فتصبح إرادة جماهيرية شاملة[5]،لأن

---

(1) محمد شوقي الفنجري، **ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، وأهمية الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص146.

(2) محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، مصدر سابق، ص122.

(3) محمد شوقي الفنجري، **ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، وأهمية الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص139.

(4) محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)، **تهذيب الآثار**، باب: الشهوة الخفية، ج03، ح رقم: 919.

(5) نفس المصدر، ص139.

التنمية عملية حساسة ذات بعد اجتماعي وبيئي، والناس شركاء مع أصحاب القرار في مناقشة المشاريع التنموية بكل حرية وإخلاص، وشركاء في تطبيقها وتنفيذها ونجاحها بعد ذلك، حتى تزيد نسبة الوعي والايمان بتلك المشاريع التنموية والحضارية، ونفخ روح الفاعلية والثقة بالنفس، وزرع الأمل والايجابية في الأوساط، وهذا تفاديا لمظاهر السلبية واللامبالاة بين الناس.

الفرع الرابع: الترفع عن السفاسف والحذر من المعاصي:

إن فكرة النهوض الحضاري فريضة دينية، وأساسها خلافة الله للإنسان في الأرض، التي ينتظر منها تحقيق السعادة الدنيوية والاخروية لكل انسان صالح في الارض[1]، فالتنمية والانطلاق الحضاري في الإسلام أكثر شمولية من النظريات الاقتصادية المعاصرة، إذ الهدف الأول منها تحقيق العبودية لخالق الكون عبودية مصدرها العلم والمعرفة بالله سبحانه[2]، وكذلك الإنتاج الوافر والتوزيع العادل، بحيث يصل إلى كل فرد من أفراد المجتمع بنصيب محترم من الرزق، يحميه من ذل المسكنة وهوان المسألة[3]، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [سورة البينة:05].

فالإسلام بما يتميز به من النظرة الجامعة لكل نواحي الحياة، حمل للبشرية منهاجا بينا، عل شكل تشريعات وضوابط رشيدة لضبط تصرفات الإنسان كلها خاصة التعاملات الاقتصادية[4]، إذ الإسلام يربط بين التقهقر الاقتصادي وبين الأزمات العقوبات التي تصيب أحيانا الأفراد والمجتمعات، لإن الذنوب والمعاصي نذير شؤم وسبب كل المصائب والنوائب في الدنيا، والخسران المبين في الآخرة، عَنْ ثَوْبَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمَ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ"[5]، وفي هذا السياق حذر الله عباده من المعاصي والاعراض عنه في قصة سبأ، التي ذكر فيها النعم التي سخرها لهم والأمن والأمان الذي وهب لهم، والظلال الوارفة والمياه المتدفقة والخيرات الكثيرة، فأُمروا بالشكر لله وعبادته والبعد عن الشرك والكفر وما يفضي إلى عصيانه، إلا أنهم أعرضوا وتمادوا وأصرّوا، فحلت عليهم المصائب والنوائب والأزمات التي لا طاقة لهم بها، فجعلهم الله عبرة لمن اعتبر، فقال في محكم تنزيله: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ، فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ ، ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ [سورة سبأ:16.17.18]، معناه أن مصيبتهم هذه حلت عليهم بسبب عنادهم وكفرهم النعمة وتكبرهم على المنعم سبحانه،

---

(1) أحمد دنيا شوقي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، مصدر سابق، ص87.

(2) سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مصدر سابق، ص250.

(3) أحمد دنيا شوقي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، مصدر سابق، ص88.

(4) محمد عبد الحليم عمر، **الذنوب والعقوبات الاقتصادية**، مصدر سابق، ص07.

(5) السنن الكبرى النسائي، باب: كتاب الرقائق، ج10، ح رقم:11775.

والإسلام يبين في هذا الصدد أن الأزمات الخانقة سببها الممارسات الخاطئة، والنشاط الاقتصادي أصله السلوك البشري، فالحل هو المدخل الأخلاقي الذي نادى به المنهج الإسلامي[1]، الذي يبدأ بتصحيح المسار وهو التوبة والاستسلام لله، والرجوع إلى الجادة والصواب، والفرار إلى جناب الله سبحانه، ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : "اسْتَقِيمُوا تُفْلِحُوا"[2]، لإن كما يقال: إن صلاح اقتصاد المجتمع مرتبط بصلاح تصرفات الناس في الواقع[3]، والإغراق في الترف والنعم، تعد من الأسباب التي تمنع التمكين والريادة، وتدفع الناس إلى الترفع عن الصنائع والحرف، فضلا عن التصدي والدفاع والمقاومة، وهذا ينجم عنه فقد الجرأة والحماسة، ونقص الجلافة والخشونة، وضعف النخوة وسقوط الهمة، فيشب خلفهم على أسوء ذلك وأنكى[4]، فيصبحوا في خبر كان، فتسرد قصتهم بعد انقراضهم للعبرة والتحذير من الطيش والاستهتار.

يحذر الإسلام على لسان النبي محمد ﷺ على التفسخ الفكري والخلقي الذي يصيب المجتمع فقال ﷺ: "يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها"، فقال قائل: ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: "بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن الله في قلوبكم الوهن"، فقال قائل: يا رسول الله، وما الوهن؟ قال: "حب الدنيا، وكراهية الموت"[5]، نلاحظ أن الحديث ربط بين الوهن وحب الدنيا وكراهية الموت، والشاهد هنا أن الأنسان كلما اختار سبيل الراحة والاستسلام كلما استفحل عليه الوهن وتعاظم عليه الضعف، وكلما استصغر الدنيا واستخف بها، كلما أقبلت عليه مرغمة[6]، وهكذا كان الرعيب الأول، حيث الفهم السليم للدين، واتباع للنهج القويم، كما أراده الله للناس نورا يشع بين الخلائق أجمعين.

المطلب الثاني: البعد السياسي لتحقيق الأمن الغذائي من منظور اسلامي:

إن منهج الإسلام اهتم بالأمور السياسية كما اهتمامه بالأمور الدينية، وأحكام القرآن الكريم وتشريعات السنة المطهرة، في إنشاء الأنظمة السياسة، وكذلك الوقائع التاريخية للأنبياء عامة والنبي محمد خاصة، أكبر دليل على عناية الشرائع السماوية عامة بإصلاح شؤون الخلائق جميعها، بما فيها الاعتناء بالتنظيم الداخلي والخارجي للأمم والمجتمعات والأنظمة الاجتماعية والسياسية.

---

(1) محمد عبد الحليم عمر، **الذنوب والعقوبات الاقتصادية**، مصدر سابق، ص09.

(2) مسند أحمد، باب: ومن حديث ثوبان، ج37، 22413.

(3) محمد عبد الحليم عمر، **الذنوب والعقوبات الاقتصادية**، مصدر سابق، ص05.

(4) عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، مصدر سابق، ص274.

(5) سنن أبي داود، باب: تداعي الأمم على الإسلام، ج04، ح رقم:4297.

(6) شكيب أرسلان، **لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم**، د.ط، مؤسسة الهنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة، 2017، ص51.

الفرع الأول: دور الحكم الراشد في تحقيق الأمن الغذائي من منظور اسلامي:

ان الحكم الراشد سبب في تحقيق الأمن والاستقرار من خلال حماية المظلوم وردع الظالم، ويعد عنصرا أساسيا في إيجاد حاضنة مناسبة لإقلاع الحضاري[1]، حيث تكون الظروف مواتية للانكباب على الإنتاج والانجاز وتشجيع الناس على تطوير المهن والحرف المختلفة التي يتطلبها سوق الحاجة، إذ إن الأمن يجلب الثقة بالحاكم، والراحة والاطمئنان للمحكومين، حيث يعم السلام النفسي والاجتماعي في كل الانحاء، وتصبح الأمة كيان متماسك ومتلاحم، والسلطة أو الحاكم كالقوة أو الطاقة التي تنقذه الى شاطئ النجاة، كل من منصبه يناشد العمل والنشاط من أجل تحقيق الأهداف المخطط لها[2]،

تعريف اللغوي لفعل رشد: والرشْد: ضدّ الغيّ رَشَدَ الرجلُ يرشُد، وأرشده الله إرشادا، وَالاسْم: الرُّشْد والرَّشَد والرَّشاد، وَرجل رَاشد ورَشيد[3]، وأرشده إلى الأمور ورشده هداه، واسترشده طلب منه الرشد، والرشد اسم للرشاد[4].

تعريف الاصطلاحي لحكم الراشد: يعد مصطلح الحكم الراشد من المصطلحات الجديدة ابتكرت أواخر القرن الماضي، استحدثتها بعض المؤسسات العالمية من أجل حماية الشعوب من الاستبداد والفساد، وتوفير لهم حياة كريمة في كل نواحي حياتهم.

وقد **عرفه البنك الدولي** عام 1989م، بأنه: "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة"، وقد حصلت تعديلات سنة 1992م، وكان تقرير البنك كالآتي: "أسلوب ممارسة السلطة الوطنية لإدارة الموارد الاقتصادية الاجتماعية المخصصة للتنمية"[5]، **والمفوضية السامية لحقوق الإنسان** عرفت الحكم الراشد بأنه[6]: "هو أساسًا عملية تقوم بموجبها المؤسسات العامة بتسيير الشؤون العامة وإدارة الموارد العامة وضمان إعمال حقوق الإنسان".

---

(1) نورالدين بن شوفي، **واقع الحكم الراشد في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، م4، ع2، ديسمبر 2021، ص12.

(2) محمد الغزالي، **الطريق من هنا**، مصدر سابق، ص27.

(3) أبوبكر بن دريد الأزدي(ت:321هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، ج2، ص629.

(4) أبوالحسن علي المرسي(ت:485هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد المجيد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م، ج8، ص26.

(5) سهام داوي، **الحكم الراشد وأثره في تجفيف منابع التطرف**، منتدى العلماء، ط1، 2018، د.م.ن، ص36.

(6) الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب مفوض السامي، **لمحة عن الحكم الراشد**، https://www.ohchr.org/ar/good-governance/about-good-governance، يوم: 2022/04/23.

من التعاريف السابقة نستنتج أن مصطلح الحكم الراشد، هو العمل الذي يكون ضمن نشاط القيادات السياسية، والكفاءات الإدارية، هدفهم الأسمى هو إصلاح الأوضاع بمشاركة الافراد ومؤسسات المجتمع، من أجل تحقيق إنجازات في أرض الواقع، والاسهام في تحسين الظروف سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

إمكانية تحقيق الحكم الراشد في الواقع:

وأصبح استخدام مؤشر الحوكمة ضروري جدا للدول، لتحسين الأداء الإداري، والاهتمام بعمليات التخطيط الاستراتيجي، وانتقاء موظفي الإدارات، من أجل تحسين أداء الإدارات العليا وتقييمها، وتقوية المساءلة ورفع درجة الثقة والشفافية، وتحقيق الحياد والاستقلالية[1]، وتقليل من التجاوزات والاعتماد على الضوابط الوقائية التي تمنع حدوث تعد أو خروق.

إذ يهدف مؤشر الحوكمة إلى تحسين الخدمات عامة، وتطوير الكفاءات سواء الرؤساء أو المرؤوسين، وتمكينهم من الحياد بعيدا عن الضغوط المباشرة وغير المباشرة، وكذا مدى قوة النظام في اختيار السياسات، ومدى تطبيقها في أرض الواقع، حيث نلاحظ أن الجزائر قد أخذت المراكز المتدنية جدا بين قائمة الدول حسب مؤشر الحوكمة، كما يتبين في الجدول الآتي:

الجدول1: مؤشرات المؤسسات والحوكمة الرشيدة:

الدول	مؤشر فعالية الحوكمة	مؤشر سيادة القانون	مؤشر الفساد الإداري
الإمارات العربية	1.430	1.014	1.536
تونس	-0.121	0.149	0.114
الجزائر	**-0.489**	**-0.819**	**-0.518**
المغرب	-0.101	-0.066	-0.022
مصر	-0.569	-0.472	-0.529
السعودية	0.282	0.310	0.572
عمان	0.212	0.615	0.526

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصادية العربية، صندوق النقد العربي، العدد5، 2022.

(1) مبروك عطية مبروك توفيق، **أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على الأداء الاستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العائلية العاملة في السوق المصري**، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، أوت 2021، ص35.

نلاحظ أن معدل مؤشـــر الحوكمة مختلف بين دول الجدول، إلا أن مؤشـــر الحوكمة الذي يخص بعض الدول العربية حسب تقرير صندوق النقد العربي متدني للغاية، وكذلك مؤشر سيادة القانون ومؤشر مكافحة الفســـاد الإداري، ولابد على هذه الدول أن تعيد الكرة وتســـتغل الفرص الكثيرة التي تســـتطيع أن تغتنمها من أجل تحســـين موضـــعها الحالي، والتطوير الجذري في جهاز التوظيف وكفاءة الإدارة، ومحاربة الفســـاد والمزيد من الشفافية من أجل الحصول على الثقة والرضا الاجتماعي.

الفرع الثاني: أثر التدين في تحقيق الأمن الغذائي:

يعد الدين العنصـر الحيوي لتحريك الافراد والمجتمعات، إذ تسـتقى منه وجودها وثقافتها، مهما كان طبيعة ذلك الدين، فهو المقيد لتصـرفات الناس والمفسـر لها في آن واحد، حيث يرفع الإنسـانية إلى مسـتوى الفكرة الملهمة والنظرة الواعية لعواقب الأمور، التي بها يتم إدراك الخالق البارع والصـــانع الحاذق، من خلال آياته في الآفاق وفي نفس الإنسان نفسه[1]، حيث يعتبر الدين من حاجات الأساسية للإنسان، والأثر الذي يتركه من القيم والاخلاق يؤثر إيجابا في تنظيم حياة الناس ومعاملاتهم[2]، إذ من الفطرة أن يحتاج الفرد إلى الطعام ليحفظ صـــحته، ويتوق إلى الزواج ليصـــون نوعه، ويهرع إلى الدين ليرتاح ويطمئن لقوة خارقة ترد عنه شـــدائد الزمان ونوازلها.

لذلك اختار الله لعباده عقيدة وشـــريعة كمنهج قويم حتى يتمكنوا من إيجاد حلول لمشـــاكلهم وعلاجات لظروفهم وأوضـــاعهم المسـتعصـية، وفي هذا الصـدد يقول الله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَـالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة النحل:97]، يقول المفسرون في تفسـير هذه الآية فيما معناه: أن الله يرزق المؤمن حياة كريمة طيبة مليئة بالسـعادة والطمأنينة والقناعة، مادام مؤمنا بالله متبعا لشـــريعته، فإن تخلى عن منهجه تبدلت حياته شـــقاوة وضـــنكا[3]، فالشـــريعة الغراء تمد الفرد والمجتمع الاستقرار والامان، والحرية من كل المعاصي والآثام، لا شيء يعكر نقاء الحياة وصفوها ولا خوف ولا توجس إلا من الله سبحانه وتعالى،

فلو تفحصـــنا حال أغلب أمم العالم اليوم نجدهم يعيشـــون في ضـــيق وحرج من نقص المدخول المادي من جهة، ومن جهة أخرى ما يواجهون من الشـــدائد والأزمات اقتصـــادية والاجتماعية المختلفة، مما أدى بهم إلى البحث عن الحلول الترقيعية التي تشـــعرهم بالراحة، والارتماء في براثن الســـرقة والغش والربا والاحتكار، وســـقوط

(1) أنور الجندي، **الحضارة في مفهوم الإسلام**، د.ط، دار الأنصار، القاهرة، مصر، 2015م، ص6.

(2) بن أحمد نورين بن فؤاد، **مكانة الدين في المجتمع وعلاقته بالثقافة**، جامعة يحي فارس، المدية، م3، ع1، جوان2017، ص272.

(3) محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، 2000 م، ج17، ص289.

الأقوياء على حقوق الضعفاء، حتى أعلنوا تحررهم من كل القيم والمبادئ والأخلاق، مما أدى بانحدار المجتمعات إلى دركات الفساد والرذيلة، وتخاذل المصلحون عن النصيحة، فأصبح الكلمة للظلمة والأثرة والأنانية المقيتة، حتى صدق فيهم قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [سورة الفرقان:44].

لذلك أكرمنا الله تبارك وتعالى بهديه ونور شريعته، فحبانا الله بكتاب أنزله على رسوله محمد ﷺ، فعلمنا كيف نعيش حياة متزنة ومعتدلة، وشرع لنا العبادات التي تجعلنا دائم الارتباط بالدين الحنيف، ومن خلاله نكتسب القيم والأخلاق التي تعيننا على معاشرة بعضنا البعض، وكذلك حرم علينا الموبقات والفواحش التي تنافي الفطرة والأخلاق.

ومن الأحكام التي ركز عليها الإسلام شنيع الاحتكار، وعده جناية دينية اقتصادية واجتماعية، وهو نتيجة من نتائج الانحراف والعصيان والخروج عن شرع الله، وقد تفنن الناس في أنواعه وصوره، وتعددت طرقه وأساليبه، وفي هذا الصدد يروى عن مَعقِلُ بنُ يَسارٍ أنه قالَ سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: "مَن دَخَلَ في شَيءٍ من أسعارِ المسلِمينَ ليُغليَه عَلَيهِم كان حَقًّا على اللهِ أنْ يَقذِفَه في مُعظَمٍ مِنَ النّارِ يَومَ القيامَةِ"[1]، وهو لا يكون محصورا في الغذاء والطعام فقط، وإنما يدخل في جميع ضروريات الناس واحتياجاتهم من خدمات ومصالح كذلك.

وقد حرم الإسلام التعدي على الأموال مهما كان صاحبها، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [سورة النساء:29]، ونهى عن البخس في سلع الناس والانقاص من قيمة بضائعهم، وأعطى الإسلام لصاحب المال الحق في الدفاع عن أمواله وأرزاقه ولو كلف ذلك روحه وحياته، وفي هذا السياق يروى عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "من قتل دون ماله فهو شهيد"[2]، ومن خلال استقراء النصوص السابقة نستنتج رقي الأحكام التي جاءت بها شريعة الله تعالى لنشر العدل والحق في الأرض، وحماية أموال الناس وأقواتهم واحتياجاتهم من كل ما يكدر عيشهم وصفو حياتهم.

وقد تجلى ذلك ظاهرا في الخطبة التي ألقاها رسول الله ﷺ بمناسبة حجة الوداع، إلى أن قال: "إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا"[3]، إذ أن المنهج الإسلامي له من

(1) سنن الكبرى للبيهقي، باب: ما جاء في الاحتكار، ج11، ح رقم:11263.
(2) صحيح البخاري، باب: من قتل دون ماله، ج3، ح رقم:2480.
(3) صحيح مسلم، باب: حجة النبي ﷺ، ج2، ح رقم:1218.

المبادئ والقيم والضوابط الأخلاقية والاجتماعية ما تمكن الإنسانية من الحصول على حياة مطمئنة سعيدة وآمنة، خالية من الظلم والتعدي، مليئة بالإيمان والعمل الصالح والتكافل الاجتماعي.

وعند اسقاط هذه الأفكار في واقع الأمة، نجد أن غالبية سكانها مسلمون، وينص الدستور على إسلامية الدولة، إلا أن الواقع يظهر خلاف ذلك، حيث تعارف الناس على المحسوبية والعنصرية ونشر الفساد فيما بينهم، لذلك على الأمة أن تعلن رجوعها الفوري لمنهج خالقها وشريعته السمحة، لتنال خيري الأولى والآخرة.

الفرع الثالث: الاستعانة بالقوي الأمين للوظيفة:

إن المنهج الإسلام أرشد الناس إلى اختيار الأفضل في أي مهمة أو وظيفة، وحذر من اختيار غير المؤهل والأصلح، إذ يقول رسول الله ﷺ: "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف"[1]، وقد طلبها يوسف عندما استأنس من نفسه قوة، عندما قال للملك في قوله تعالى: ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ [سورة يوسف:55]، حيث عرّف نفسه لمن لا يعرفها، وفي هذا دليل على أن الإنسان جائز له أن يعرّف نفسه بصفات الحسن والفضل التي يتمتع بها[2]، وقد وصف نفسه بالأمانة والكفاية، وذلك ليتمكن له من إقامة أمر الله وتحقيق العدالة ونشر الحق في الأرض[3]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [سورة القصص:26]، جاء في تفسير الآية: "ورود الفعل بلفظ الماضي للدلالة على أن أمانته وقوته أمران متحققان..، لأنه إذا اجتمعت هاتان الخصلتان: القوة والأمانة في القائم بأمرك، فقد فرغ بالك، وتم مرادك"[4]، قال رسول الله للأعرابي السائل عن الساعة: "فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة" ، قال: كيف إضاعتها؟ قال: "إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة"[5]، بمعنى أن أمر الساعة بيد الخلق إن حافظوا أو ضيعوا.

من أجل ذلك إذا بحثنا عن كفاءة الموظفين في واقعنا، وطرحنا السؤال الصريح: كم نفتقد في مؤسساتنا من الكفاءة والخبرة العلمية، وكم من مسؤول غير ذي خبرة ولا كفاءة أخذ منصبه بكل جدارة واستحقاق بين المسؤولين، وهو يعلم كل العلم عدم صلاحيته لتلك الوظيفة مطلقا، وكم من عامل يعمل في أماكن حساسة،

---

(1) صحيح مسلم، باب: الأمر بالقوة وترك العجز، ج04، ح رقم:2664.

(2) أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص (المتوفى: 370هـ)، **أحكام القرآن**، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1405 هـ، ج04، ص389.

(3) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (المتوفى: 538هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1407 هـ، ج02، ص482.

(4) النسفي عبد الله بن أحمد، تفسير النسفي، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: يوسف علي بديوي، ج02، دار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، 1998، ص638.

(5) صحيح البخاري: باب: من سأل علما وهو مشتغل في حديثه، فأتم، ج01، ح رقم:59.

وقد نال ذلك المنصب ليس بعلمه وخبرته، ولكن بنفاق المسؤولين وفساد المديرين، وانحلال الناس عن الأحكام الشرعية والمبادئ الوطنية المقدسة.

وقد جعلت الشـريعة الغراء من خلال حديث رسـول الله ﷺ مقارنة بين المؤمن القوي والضـعيف فقال: "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف"[1]، يعني القوي الذي يحاول جاهدا فعل الخيرات وعمل الصالحات ودفع كل ما يفسد حياة الناس وما يخالف شرع الحق سبحانه وتعالى، وأما الضعيف –الذي لم تنزع منه صفت المؤمن– لكنه يبتعد عن الساحة ولا يفضل الظهور علنا في واقع الناس، تجده منزويا في الزوايا محافظا على السـنن والفرائض، مسـتغرقا في الخلوات والدعوات، تاركا الفرصـة مفتوحة بمصـراعيها لقوى الشـر والفتنة يجولون ويصـولون لا ناهي ولا منتهي، بدعوى الانكار بقلبه وذلك أضـعف الايمان[2]، في الحقيقة ذلك هروب من ساحات الجهاد والاجتهاد، إلى حيث الخنوع والهوان والرضى بالواقع.

وعليه لابد للمجتمع الذي أصـر على تغيير وإصـلاح أمره أن يختار للوظيفة الأفضـل ولو كان من غير جنسه، وأن ينتخب ذو الكفاءة وصاحب الخبرة والامانة ولو من غير عرقه، إذا لم يتم اختيار الاصلح فسيعقب ذلك فساد وخراب في الاوسط المجتمعية لا محالة.

(1) صحيح مسلم، في الأمر بالقوة وترك العجز، ج04، ح رقم:2664.

(2) علي حسن عبد القادر، **دراسات في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المعاصرة**، دار المال الإسلامي، ط2، د.س، د.م.ن، ص04.

المبحث السادس: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي من خلال نماذج ناجحة

إن من أهم القضـــايا التي تدفع بالمجتمعات إلى الريادة والازدهار اختيار القائد، حيث القيادة مهمة وخطيرة في آن واحد، فالقائد الأمين القوي المؤهل سيعمل على تحقيق الأهداف المنشودة والآمال المبتغاة، وأما الضعيف الخنوع فخطره على المجتمع محدق، وتهديده على الأمة عظيم.

المطلب الأول: القيادة الرشيدة وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي:

إن القيادة من الظواهر الاجتماعية التي لها صلة بالأفراد وثقافتهم السائدة، ولها علاقة كذلك بمشاركة الإنسـان لمن معه ومن حوله، فمن أجل الاقناع الناس وتحقيق الهدف المنشـود فلا بد من القيادة، فهي ضـرورة وأســاســية لتوجيه العلاقات بين الأفراد وتنظيمها[1] ، فهي ترتكز على الإدراك المجتمعي، وما تحدثه من تحفيز للرأس المال البشري والاجتماعي لتوليد الابداع وإصلاح الأوضاع[2]، ونشر الخير وزرع الأمل في المجتمع.

الفرع الأول: تعاريف عامة:

أولا: تعريف القيادة لغة: القود نقيض السوق، فهو من أمام، وذاك من خلف[3]، والقود: أن يكون الشّخص أمام الدّابّة آخذاً بقيادها أو مقودها[4]، ورجل قائد: من قُوَّدٍ، وقُوَّادٍ، وقَادَةٍ، وأقاده خيلا: أعطاه ليقودها، والمِقْود: ما يقاد به كالقياد[5].

والقِيادةُ مصـــدر القائد، والقائدُ من الجبل: أنفه، وكل جبل أو مســـناة مســـتطيل على الأرض قائدٌ، وظهر من الأرض يقود وينقاد كذا ميلاً[6]، ونفهم من التعارف اللغوية أن القائد يدل على الأعلى والأول وكل ما كان ظاهرا.

---

(1) هايل عبد المولى طشطوش، **أساسيات في القيادة والإدارة**، النموذج الإسلامي في القيادة والإدارة، ط1، دار الكندي، اربد، الأردن، 2008، ص140.

(2) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، **القيادة المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة**، الدورة السادسة عشرة، الأمم المتحدة، افريل 2018، ص27.

(3) الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، **قاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، مؤسسة الرسالة، 2005، بيروت، لبنان، ص313.

(4) الموسوعة الفقهية الكويتية، الموسوعة الشاملة، ج33، ص223.

(5) الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، قاموس المحيط، مصدر سابق، ص313.

(6) الفراهيدي الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ج3، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003م، ص408.

ثانيا: تعريف القيادة اصطلاحا:

إن مصـــطلح القيادة في الفكر المعاصـــر يحمل اختلافا وتباينا اتجاه حقيقتها ومقوماتها وعناصـــرها القيادية، ويعزى هذا الاختلاف إلى مناهج البحث المستخدمة وعمليات القياس[1]، وسنورد من هذه التعاريف بعضا منها:

تعريف القيادة: "فن التعامل مع الطبيعة البشـــرية الإنســـانية، حيث أنها فن التأثير في مجموعة من الافراد عن طريق الاقناع والاستمالة وإعطاء وتقديم المثل من أجل حثهم على اتباع خط معين أو أسلوب معين في العمل، ومن ثم لا يجب أن تتشـابه مع عملية الدفع أو السـوق التي هي فن أو أسـلوب إلزام أو إجبار الافراد بالقسـر والقوة على اتباع خط معين في العمل"[2]، وهذا التأثير والاقناع الهدف منه: تحفيز مجموعة من الناس على السير نحو هدف معين، بدرجة قصوى من التأثير والحكمة من القائد، مع توفر عنصر الولاء ووحدة المرجعية، والاعتبار المهم والضروري لتلاحم أعضاء المجموعة، ووحدة التصور لتحقيق الهدف[3]، وهذه العملية تتكون من ثلاث أركان: 1- مجموعة من الناس، 2- القائد، 3- الهدف المسطر لتحقيقه[4]، من التعاريف السابقة نفهم أن القيادة فن وتأثير وإقناع الناس من أجل أخذهم إلى هدف.

تعريف القيادة في الإسلام: القيادة في القرآن إما تحريك الناس نحو اكتمال الاخلاق والمبادئ الربانية السامية، وإما جرهم إلى الرذالة والخبائث والأهداف الدنيئة[5]، وجرهم تلقاء هدف مضاد للقيم الراقية.

فالقيادة هي "المســؤولية التي توجب على من يحملها أن يقوم بها بأمانة وإخلاص ويرعاها حق رعايتها، وصولا بهذه المجموعة التي يتولى شانها الى الأهداف التي تطمح الوصول إليها"[6].

ثالثا: تعريف الرشـد لغة: رشـد يرشـد رشـدا: فهو راشـد، والمفعول مرشـود (للمتعدي)، رشـد الشـخص: اهتدى[7]، رشد الصبي: بلغ سن الرشد، وهو عمر التكليف في الشريعة الإسلامية.

---

(1) عبد الشامي محمد أبو الفضل، **القيادة الإدارية في الإسلام**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1996، ص31.

(2) نفسه.

(3) بزارة عمر خروبي، **القيادة السياسية والتغيير المجتمعي (التنمية الشاملة)**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف م9، ع2، جوان 2020، ص87.

(4) سامية إبريعم، يمينة بوقندورة، **ماهية القيادة الادارية**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، م4، ع2، جوان2019، ص558.

(5) محمد الريشهري، **القيادة في الإسلام**، تعريب: علي الاسدي، ط1، دار الحديث، قم، ايران، 1375هـ، ص24.

(6) هايل عبد المولى طشطوش، **أساسيات في القيادة والإدارة، النموذج الإسلامي في القيادة والإدارة**، مصدر سابق، ص144.

(7) جبران مسعود، الرائد، **معجم لغوي عصري**، مصدر سابق، ص894.

رابعا: تعريف الرشد اصطلاحا:

مصطلح الرشد ورد بأشكال متعددة، وجاء مقابل مصطلح الغي في موضعين هما: قوله عز وجل: ﴿ قَدْ تَبَيَّنَ **الرُّشْدُ** مِنَ **الْغَيِّ** ﴾ [سورة البقرة:256]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ **الرُّشْدِ** لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ **الْغَيِّ** يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [سورة الأعراف:146]، ويظهر المقصود بالرشد في القرآن الكريم، هو ما يواجه الغي، يعني الهدى والسداد.

فالرشد عند بعض المفسرين هو: سدادا إلى العمل، وتوفيقا للصواب[1]، واستمرارية عليه[2]، والخير وإصابة الحق والنفع والصلاح[3]، وحسنُ التصرف في الأشياء، وتيسير طريق السداد للخير والحق[4]، فإذا وفّق الله رجلا للرشد وحفظه من الغي فهو محظوظ، وقد أوتي خيرا كثيرا.

الفرع الثاني: أهمية القيادة الرشيدة في الإسلام:

تعتبر القيادة من مستلزمات الحياة التي لا مناص منها، وبفقدانها لا يمكن تأمين الأهداف المسطرة، فهي الدافع القوي لتحقيق التمكين والازدهار[5]، وكذا تطبيق السياسات المناسبة وتفعيل المشاريع التنموية، ويعزى كل نجاح وتقدم إلى دورها الأسطوري وما تفرضه من قيود على الأفراد والجماعة من أجل بلوغ نشوة النصر، وفي حقيقة الأمر أن للقيادة أهمية قصوى في المنهج الإسلامي، حيث من خلالها يتم تحقيق الخلافة في الأرض، وإقامة العدل ونشر الخير في العالمين.

وتكمن أهميتها في قوة التنسيق والتكامل المحكم بين رأس المال البشري والفكري والمادي للمجتمع، وتحديد التصورات ضمن المخططات المسطرة، والأهداف المبتغاة، وبهذا التوافق تتمكن من مزامنة التغيرات العالمية، والتطورات الفكرية، لتفاديها أو الاستفادة منها، بما يعضد أهداف الأمة، نتيجة ذلك جاء الخطاب من الله لمؤمنين جليا في قوله تعالى:﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي

(1) أبو عبد الله محمد شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، **الجامع لأحكام**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1964م، ج10، 358.

(2) أبو حيان محمد أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، المحقق: صدقي محمد جميل، د.ط، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1420 هـ، ج7، ص130.

(3) محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، **التحرير والتنوير**، د.ط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 هـ، ج15، ص267.

(4) محمد متولي الشعراوي، **تفسير الشعراوي**، د.ط، دار أخبار اليوم، جمهورية مصر العربية، 1991م، م4، ص8848.

(5) مراد زايد، نور الدين صراب، **مستويات التمكين وعلاقتها بأنماط القيادة الإدارية**، دراسة تطبيقية بمديرية الري لولاية أم البواقي، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، م13، ع2، ص164

أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [سورة النساء:65]، فالقيادة الحكيمة مطلب ضروري لقيادة الناس إلى الهدف المنشود.

والقيادة في الإسلام هي التي يستمد منهجها من نور القرآن وسراج النبوة، المتدفقة من وعي الافراد والفطرة السوية[1]، وتستند في خطواتها إلى مرتكزات عديدة منها القوة الفكرية والعلمية، التي تمد القائد بالثقة الكاملة في اتخاذ القرارات المناسبة، لحل أي مشكلة عارضة، وقيمة الحفظ والأمانة، التي تسهم في نزاهة القائد وأداء واجبه على أكمل وجه ممكن.

وتعتبر القيادة في الإسلام أمانة ووديعة عند القائد، لابد من المحافظة عليها وحراستها، لأنه سيحاسب عن كل شاردة وواردة[2]، وله شرف خدمة ونفع الخلق، وكرامة نصر الحق، مادام قائدا فذا قويا، روي عن النبي ﷺ أنه قال: "أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس"[3]، ويدعو الإسلام الناس عامة وولاة الأمور خاصة بالتحلي بخلق العدل والصدق وأداء الأمانة إلى أهلها، في هذا الصدد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [سورة النساء:58].

والملاحظ لواقع المسلمين اليوم، من تدني للاهتمامات، وعزوف الناس عن الأمور المهمة والمصيرية، والركون إلى سفاسف الأمور، وهذا مما أسهم في غياب القائد الذكي الذي يحركهم إلى الهدف المقصود، يعزى ذلك إلى غياب التلاوة التدبرية لآيات القرآن الكريم والعناية بالحفظ والتبرك والتزيين به ليس إلا، وهذا الذكر العظيم الذي أمرنا الله بتدبره، يحمل كل مقومات الإصلاح والانطلاق، وهذا لا يتأتى إلا بتلاوة تفكرية، قال الله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [سورة ص:29]، وقد كان الذين يتدبرونه يوما، يهز قلوبهم ويحرك مشاعرهم، ويقدح في ضمائرهم الأفكار المفعمة بالحيوية والنشاط، إذ أخرج منهم قادة بعد ما كانوا رعاة الغنم، ورفعهم من قعر الجهل والظلام إلى أسما مراتب الفكر المتألق وأرقى العلوم الدينية والدنيوية [4]، وحلق بهم فوق حضارات الأمم، وطهر معاملاتهم ونزه أخلاقهم، وهذب أذواقهم، لأن القرآن يهدي للتي هي أقوم، وتأثيره أقوى وأحكم، في القلوب المؤمنة والنفوس الوضيئة.

(1) محمد الريشهري، **القيادة في الإسلام**، تعريب: علي الاسدي، ط1، دار الحديث، قم، ايران، 1375هـ، ص35.

(2) نفس المصدر، ص344.

(3) المعجم الوسيط، باب: من اسمه محمد، ج6، ح رقم:6029.

(4) محمد رشيد بن علي رضا الحسيني (المتوفى: 1354هـ)، **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1990 م، ج10، ص20.

هؤلاء الناس ورد وصفهم في القرآن الكريم، إذ أنهم كانوا يمتازون بسمات ربانية راقية، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [سورة الأنفال:02]، فيقتبسون النور الذي أنزل على رسول الله ﷺ، ويحاولون تجسيده في واقع حياتهم، ويحولونه سلوكا ونشاطا يمارسونه فيما بينهم[1]، حتى غدا العلم نورا متنقلا بين الأمصار نافعا ورافعا لا متوار بين دفات الكتب ومستتر في القلوب المتحجرة والعقول الجامدة.

المطلب الثاني: نموذج تجربة سيدنا يوسف (عليه السلام) في تحقيق الأمن الغذائي:

الإنسان منذ وجوده على سطح هذه الأرض فهو معرض للأذى والخطر، امتحانا من الله وتدريبا، حتى يرشد الإنسان ويحصل على حياة مستقرة وآمنة، ومن أحسن القصص التي أنزلها الله في القرآن الكريم تبين الحكمة من ذلك، قصة يوسف عليه السلام، قال الله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [سورة يوسف:03].

وقع الاختيار على نموذج سيدنا يوسف عليه السلام، استفادة من الحلول التي وضعها لعلاج الأزمة الاقتصادية التي حدثت في عهده، حيث كانت سورة يوسف القصة الفريدة المستوعبة للحادثة ولكل تفاصيل القصة، بداية من طريقة توقع حدوثها، وكيفية الاستعداد والتأهب لها ووسائل التصدي والمجابهة في تلك الظروف الصعبة، ونجاحه في تقديم الحلول الناجعة لها[2]، حيث تعتبر القصة مثالا بديعا للتغيير والإصلاح الاقتصادي[3]، التي عمل فيها على تأمين الاستقرار وتثبيت الأمن، ودفع كارثة أوشكت أن تأتي على الأخضر واليابس، لولا أن الله ألهمه إلى خطة محكمة ورشيدة، استلهمها من خلال العمل الدؤوب وتكديس المدخرات، وتوزيعها بعد ذلك حسب معايير العدالة الاجتماعية، وتتضمن خطته عليه السلام الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار معا، مبنية منهجا متكاملا للاقتصاد والتقشف، فقال: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ

(1) سيد قطب، **معالم في الطريق**، ط6، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1979، ص15.

(2) محمد غردي، محمد زرمان، **استراتيجية يوسف عليه السلام في إدارة الأزمات الاقتصادية ومجابهتها**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، ديسمبر 2019، ص368.

(3) سعاد خالدي، عبد الله عبد القادر، **إدارة أزمات الأمن الاقتصادي في التراث الاسلامي: إدارة بين القيادة والاستراتيجية قصة سيدنا يوسف عليه السلام أنموذجا**، مصدر سابق، ص2.

دَأَبًا﴾ [سورة يوسف:47]، دائبين بمعنى بجدٍ وعزيمة [1]، ومعناه: المواظبة والمثابرة[2]، وعبر عنه بالفعل المضارع مبالغة في استجابتهم لنصيحته[3]، دون كسل ولا تقاعس في تنفيذ الأوامر.

سورة يوسف مكية بجملتها، نزلت في المرحلة العصيبة التي عاشها رسول الله ﷺ في عام الحزن، وهذه السورة المباركة من خلال مراحلها وفصولها أنزلها الله سبحانه مواساة لرسوله وللمسلمين وللدعوة الإسلامية قاطبة، وتأييدا لفئة المهاجرة، وتثبيتا للملاحقين والمشردين عن ديارهم وأوطانهم، فهذه السورة الطريفة تمتاز بأسلوب بديع جميل ومشوق[4]، وما تقصه السورة من الضيق والشدة الذي امتحن الله بها سيدنا يوسف عليه، وصيرته عبرة للرسول ﷺ وللمسلمين الذين مسهم الضيق والشدة في طريق الدعوة إلى الله تبارك وتعالى، عن سعد بن أبي وقاص، قال: أُنزلَ القرآن على رسولِ الله، فتلا عليهم زمانًا، فقالوا: يا رسولَ اللهِ لو قصصتَ علينا، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ إلى قولِه: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [سورة يوسف03]، وبعد هذه المرحلة الحرجة فتح الله انفراجا ومتنفسا بالهجرة إلى يثرب، والتي بعد ذلك أخذت اسم المدينة المنورة.

الفرع الأول: الرؤية الاقتصادية للنبي يوسف عليه السلام ودورها في تحقيق الأمن الغذائي:

إن المشروع الاقتصادي الذي جاء في رؤيا الملك وفسرها يوسف عليه السلام تدور مجرياته حول مسألة الأمن الغذائي، واقترح النبي يوسف أن يدير بنفسه تلك الأزمة التي تنبأ بوقوعها، فأبدى لهذه المسألة أهمية قصوى، وأخذ الأمر بجدية ورسم خطة واضحة لإدارتها، واستهل عمله بالإقناع ونشر الوعي وتحفيز الناس على الاجتهاد في الإنتاج الوفير والعمل الدؤوب، والاهتمام باليد العاملة الماهرة والأراضي الخصبة المثمرة، ونادى بمحاربة الهدر وضياع الطعام، من خلال الاهتمام بالإنتاج الغذائي وحفظه بكيفية تطيل صلاحه وتحصنه من الفساد من جهة، وضرورة ترشيد الاستهلاك، والتوزيع حسب الاحتياج من جهة أخرى، قال الله تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [سورة يوسف:49].

ندرك من خلال هذه الآيات أن ما تحدث به النبي يوسف عليه السلام إنما هو تصور لنظام اقتصادي فريد من نوعه، حيث أوصى بالعمل الجاد المستمر أولا، ثم الأخذ بما يسد الحاجات الضرورية، ثم توعية الناس

(1) محمد علي الصابوني، **صفوة التفاسير**، ج2، مصدر سابق، ص51.

(2) محمد متولي الشعراوي، **تفسير الشعراوي**، ج1، مصدر سابق، ص4442.

(3) محمد سيد طنطاوي **التفسير الوسيط**، ج1ص2314.

(4) أحمد نوفل، **سورة يوسف دراسة تحليلية**، ط1، دار الفرقان، عمان، الأردن، 1989، ص13.

بفضائل الادخار والتقشف المقبول، وبعد ذلك إعادة الإنتاج والاستثمار مجددا، وهنا تتضح قيمة العمل والإنتاج الذي يسهم في التمكين والحضور[1] وبناء الحضارة، فيوسف النبي حث المجتمع على العمل الدؤوب والمتواصل لسبع سنوات قادمة دون ملل ولا كلل، وحفزهم على الادخار والتقشف تحسبا لأزمة مباغتة، وأرشدهم إلى طريقة الادخار التي يصون بها المدخرات لزمن أطول، ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾ [سورة يوسف:47]، إذ يحفظ الحَب بتركه في سنبله لتفادي فساده وتعفنه، وإبعاد الرطوبة عنه والعوامل المؤثرة، فعند الاحتياج يصبح الحَب مادة حيوية للإنسان، والقش الذي يحفظ الحَب طعاما للحيوانات التي تنفع الإنسان[2]، مع العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الغير في المادة الأساسية، وحماية المجتمع في فترات الاحتياج والجوع، لأن قوة أي مجتمع مرهونة بما ينتجه ويصنعه لتوفير احتياجاته ورغباته، من خلال كفاءاته وإمكاناته المادية والمعنوية التي يعول عليها، وخاصة في إنتاج الغذاء الذي يعتبر ضروري لحياة الناس واستقرارهم واطمئنانهم، لينطلقوا نحو البناء والنهضة الاقتصادية، والصلة هنا وطيدة بين نهضة أبناء المجتمع وتحقيق رقيهم وازدهارهم[3]، فالإعداد الاقتصادي الذي يحدثه أبناء المجتمع، سيكون شارتا لهم ودليلا ناطقا باسمهم وبثقافتهم وهويتهم، وسيزدان المجتمع بقوة مساعدة للأصدقاء، ورادعة للأعداء.

والملاحظ في قوله: "إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ"، دليل القصد والإنفاق المسؤول، أي تأكلون مع مراعاة القصد والاكتفاء بما يسد الرمق[4]، ويتم ادخار الباقي لوقت الحاجة، لأنه لا يدري الإنسان ما تخبئه الأيام من صعوبات وإشكالات وأزمات مفاجئة.

الفرع الثاني: سياسة النبي يوسف في التعامل مع الأزمة الاقتصادية:

حياة الأمم لا تسير على وتيرة واحدة، بل تتأرجح بين فترات الخصب والبحبوحة والرفاهية تارة، والجذب وشظف العيش والجوع تارة أخرى[5]، وتكمن المفارقات في تعامل هذه الأمم مع تلك الكوارث والأزمات، والحلول التي اهتدوا إليها.

---

(1) الحضارة ليست جمع وحشد المال، وإنما الحضارة في حضور الإنسان في واقعه، وممارسته للعمل المشترك مع غيره، وثقته القوية في طاقته وإمكانياته، وإرادته التي تساعده على انجاز ما يمكن إنجازه، وتخليه عن عقده النفسية التي تعيق تقدمه ورقيه، ينظر: مالك بن نبي، **المسلم في علم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص77، وعليه فإن "غيّاب الحضارة ما هو الا غياب لرأس مالها، أي لإنسانها. وعليه، فكلّ سعيّ في سبيل إقامتها هو سعيّ في سبيل تجسيد حضور هذا الإنسان المتخلّف عن التّاريخ، وإنّ إقامتها هو تجسيد لحضوره فيه"، ينظر: موقع الزيتونة: يوم: 2021/12/05، https://zitounaonline.com/2017/12/25 /التّربيّة-في-مشروع-مالك-بن-نبي-الحضاري/.

(2) محمد رشيد بن علي رضا (ت: 1354هـ)، **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م، ج12، ص263.

(3) محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مصدر سابق، ص7.

(4) محمد رشيد بن علي رضا الحسيني (ت: 1354هـ)، **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**، ج12، مصدر سابق، ص319.

(5) صالح علي فيان، **أبعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف (عليه السلام) في ضوء القران الكريم**، مصدر سابق، ص18.

فقصة يوسف عليه السلام توضح كيف تعايش الإنسان مع تلك الأزمة الشرسة، وكيف تعامل معها بإيجابية وحماس، وفي السورة أبعادا اقتصادية تتطابق بعض الأزمات التي تعصف بالبشرية في عصرنا الحاضر، وبيّن لنا كيف نساير الأزمة بالرجوع إلى الله والتوبة والأسباب الغيبية، والاعتماد على النفس والأخذ بالأسباب المادية[1]، حتى يصل الإنسان إلى شاطئ النجاة، ويحظى بوسام خليفة الله في أرضه.

وهنا نستنتج أن هذه الأزمات والشدائد تختبر السياسة الاقتصادية في المجتمع وتمتحنها، وتميز الحكام المؤهلين من غيرهم، وتوجد صلة وطيدة بين سياسة الحكم وبين العثور على الحلول المناسبة لأي أزمة راهنة[2]، فيوسف عليه السلام من خلال إدارته الرشيدة وحكمته الحصيفة، واعتماده سياسة التأهب والاستنفار للجهود الجماعية، والتحريض على الجد والاجتهاد في إنتاج المحصول، وكذلك اعتمد على أخلاقه وصفاته الطيبة، حيث كان محسنا عادلا وحفيظا عالما، حتى حضي بولاء رعيته، وثقة ملك مصر آنذاك، فأخرج بقدرة الله مجتمعه من أزمته الخانقة، وأخذ بهم إلى بر الأمان[3]، رغم عجز المحاصيل الغذائية، وانتشار الفقر بين الناس[4]، إلا أنه وصل إلى هدفه المنشود، وحقق خطته التي رسمها.

ولنا في رسول الله ﷺ الأسوة الحسنة، إذ أوجب على الناس التصدق بكل الأضحية بعد ثلاث ولا يترك منها شيئا للادخار من أجل الدافّة[5]، في فترة عصيبة مر بها المجتمع المدني، حيث حرم رسول الله الادخار، وبعد انقشاع ضباب تلك الأزمة، قال لهم: "إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفّت فكلوا وادخروا وتصدقوا"[6]، فالأمر الذي من أجله حرم الادخار، زال وصار الادخار فضيلة يؤجر عليها الإنسان.

والتنمية الاقتصادية هي توفير الفائض أو العفو -في التعبير القرآن الكريم- في مؤازرة الإمكانات الإنتاجية في المجتمع، وهذا السلوك الحضاري لا يأتي بعفوية، وإنما بتوعية شاملة لأفراد الوطن، وحقيقة التخلف هي اختفاء هذه الفوائض واستهلاكها فيما لا يرجع بالخير والنفع على صاحبه ولا على مجتمعه، وفي مجالات

---

(1) نفس المصدر، ص4.

(2) محمد غردي، محمد زرمان، **استراتيجية يوسف عليه السلام في إدارة الأزمات الاقتصادية ومجابهتها**، مصدر سابق، ص 396،

(3) سمير معوشي، **تحليل سلوك المستهلك في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، معارف (مجلة علمية محكمة) قسم: العلوم الاقتصادية، ع:18، جوان2015، ص308.

(4) سعاد خالدي، عبد الله عبد القادر، **إدارة أزمات الأمن الاقتصادي في التراث الاسلامي: إدارة بين القيادة والاستراتيجية قصة سيدنا يوسف عليه السلام أنموذجا**، مصدر سابق، ص1.

(5) " الدافة والدفافة: القوم يجدبون فيمطرون، دفوا يدفون وقال: دفت دافة: أي أتى قوم من أهل البادية قد أقحموا"، ينظر: ابن منظور المصري، **لسان العرب**، مصدر سابق، ص127.

(6) صحيح مسلم، باب: بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم، ج3، ح رقم: 1971.

غير مثمرة أو منتجة، مثل الاستهلاك المظهري والترفي[1]، الذي يأتي على الموارد فيستنزفها وعلى الثروات فيهدرها.

وقد تحمل يوسف عليه السلام المسؤولية فأعلن ترشحه لحمل راية العمل والإصلاح، لما يتمتع به من كفاءة وجدارة، فقال الله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة يوسف:55]، النبي يوسف وما يتمتع به من قوة التوقع والاستشراف، وأهداف واضحة الذي استشفها من تفسيره لرؤيا الملك، وكل هذه العوامل ساعدته عليه السلام على إدارة فعالة لمشروعه الإصلاحي، وتنظيم محكم له حسب خطته المحكة[2]، التي تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة في المجتمع، ووقايته من السقوط في براثن الأزمات والمحن، حيث شمل مشروعه الاقتصادي خطة عملية، هدفها إصلاح دورة الحياة الاقتصادية الشاملة، من الإنتاج والادخار والاستهلاك، بما يتبقى من المخزون كبذور للدورة المقبلة.

لقد أعد النبي يوسف عليه السلام مشروعه بكل اخلاص وأمانة، من أجل نشر الخير والعدل بين الناس، رغم وجوده في دولة كافرة وملكها غير مؤمن[3]، وهذا هو منهج الصالحين، إذ ديدنهم إصلاح النفوس من خلال نشر روح الشريعة في كل مكان، وبث مقاصد النصوص الدينية، وجوهر التشريع والتدين، فالدولة التي توفر للناس الأمن والعدل حق لها أن تنهض وتزدهر، ثم تستقر وتهتم بالإنتاج وبناء الحضارة، لأنه كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: إن الله ينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة، ولا ينصر الظالمة ولو كانت مؤمنة[4]، وقد أقام الرسول ﷺ علاقات وطيدة مع ملك الحبشة قبل إسلامه، ووصفة بالملك الذي لا يظلم عنده أحد.

والمتمعن في أحداث قصة يوسف عليه السلام، يجد أن الخطة الاقتصادية التي اقترحها على ملك مصر تنقسم إلى ثلاث مراحل، إذ فسر رؤياه في مرحلتين، ثم أضاف المرحلة الثالثة التي تنفرج فيه الأزمة، ويعم الخير في كل ربوع الأمة[5]، ولم تتضمن خطته فرض الضرائب والمكوس على الناس، أو أحكاما مجحفة أو تعسفية على التجار والفلاحين، وإنما كانت رؤيته فرضية العمل على كل قادر، والوصول إلى التشغيل الكامل غير المنقطع لكل الطاقات الكامنة سواء المادية والمعنوية، وتضخيم المحصول الإنتاجي.

---

(1) محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، مصدر سابق، ص134.

(2) أحمد نوفل، **سورة يوسف دراسة تحليلية**، مصدر سابق، ص 415.

(3) خالد سليم عبد الفتاح، **كفاية المسلم في العقيدة والفقه والأخلاق والفكر والفرق والأديان**، د.ط، دار الكتب العلمية، د.س، بيروت، لبنان، ص195.

(4) تقي الدين أبي العباس بن تيمية (المتوفى 768هـ)، **مجموع الفتاوى**، م6، مصدر سابق، ص322.

(5) أحمد نوفل، **سورة يوسف دراسة تحليلية**، مصدر سابق، ص411.

بالمقابل أمر بتخفيض مقدار الاستهلاك وتحديد كميته[1]، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾ [سورة يوسف:47] نصيحة نوه بها يوسف عليه السلام على أهل مصر، وكان رأيه لهم بتوفير قوتهم للشدائد من الأيام[2] والاستهلاك يكون قدر الحاجة والضرورة[3] لما يستقبلهم من الجوع والمجاعة إن نفذت مدخراتهم.

وحاول يوسف عليه السلام أن يكون القدوة والمثل الأعلى للوزراء والمسؤولين وللعامة في التحمل وتكبد المشاق، لذلك ركز في خطته المباركة على كيفية تحقيق العدل والمساواة في التوزيع العادل، وجعل من ألوياته محاربة الفساد وما يحوم حوله من البيروقراطية والتعسف والظلم، وكذلك معالجة الفقر والحرمان في الأوساط المجتمعية، وهذا بالنزول إلى واقع الناس بمرافقتهم وتوعيتهم، وتقديم النصح لهم في جميع الحالات، سواء في حالة الرخاء أو الشدة، وإرشادهم إلى أفضل الطرق في العمل والإنتاج والادخار ثم الرشد في الاستهلاك، والاستثمار بعد ذلك، وقد وضف عليه السلام أخلاقه الطيبة مع محبيه ومعارضيه كذلك، حتى مع من كان السبب في دخوله ظلمات السجن سنينا طويلة، ومع أخوته الذين اضطهدوه وظلموه وحرموه من حنان أبيه وأرادوا قتله.

وكان يوسف عليه السلام واسع الأفق، ونظرته للمستقبل ثاقبة، لم يركز على مشاكله الضيقة ومصالحة الشخصية، بل كثف من جهوده من أجل إصلاح المنظومة الاقتصادية القديمة، وإيجاد منظومة أكثر تطورا واقداما وتحملا للأزمات المفاجئة، وحاول أن يوجه الناس إلى هدف واحد وهو الإنتاج الوافر الدؤوب، والادخار المنظم والمدروس، الذي يسهم في حماية القوت لفترة أطول، والاستهلاك الرشيد، والأمر المهم كذلك هو محاولة عدم انقطاع المحصول باستثمار جزء من المدخرات المخزنة، كبذور ليتحول إلى عائد نافع من جديد[4]، كل ذلك اجتهاد وإبداع، حتى يقي المجتمع من شر المجاعة وعواقب سوء التغذية.

---

(1) علي محمد الصلابي، **الدولة الحديثة المسلمة، دعائمها ووظائفها**، د.ط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.س، ص141.

(2) محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م، 16، ص126.

(3)(3) يقول القرطبي: "هذه الآية أصل في القول بالمصالح الشرعية التي هي حفظ الأديان والنفوس والعقول والأنساب والأموال، فكل ما تضمن تحصيل شي من هذه الأمور فهو مصلحة، وكل ما يفوت شيئا منها فهو مفسدة، ودفعه مصلحة، ولا خلاف أن مقصود الشرائع إرشاد الناس إلى مصالحهم الدنيوية، ليحصل لهم التمكن من معرفة الله تعالى وعبادته الموصلتين إلى السعادة الأخروية، ومراعاة ذلك فضل من الله عز وجل ورحمة رحم بها عباده، من غير وجوب عليه، ولا استحقاق"، ينظر: أبو عبد الله شمس الدين القرطبي (المتوفى : 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م، ج9، ص203.

(4) أحمد نوفل، **سورة يوسف دراسة تحليلية**، مصدر سابق، ص412.

النتائج المستخلصة:

- الصبر أمام الإغراءات والاثارات المختلفة، وعدم التركيز على الأمور الضيقة والمصالح الذاتية.
- الاستشراف المستقبل والاعداد له بالكفاءات المطلوبة وحسن إدارة الموارد.
- استخدم سياسات التحوط، بالتخزين والتوفير في أوقات الرخاء، لتستغل في أوقات الانكماش، والركود.
- تكثيف جهوده من أجل إصلاح السياسات القديمة، والاستماتة في تنفيذ البرامج الاقتصادية ولو كلف ذلك حياته.
- حاول أن يقنع الناس بالخطر المحدق، ويوجههم إلى هدف حقيقي.

المطلب الثالث: تجربة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في التنمية وعلاج الأزمات الاقتصادية:

إن الإسلام اعتنا بقضية توفير الإنتاج وتحقيق الاكتفاء في الغذاء، وأولى لها اهتماما بالغا وذلك نظرا لأهميته ومحوريته في حياة الأفراد والمجتمع، وكان عمر أمير المؤمنين آنذاك بمثابة مكتب استشارات ودراسة الملفات الاستثمارية والعمليات الإنتاجية، يقدم النصائح الاقتصادية للناس حتى ينتجوا ويحققوا الاكتفاء، لأن تنمية الموارد والثروات إضافة هامة في القدرات المادية للأمة، من تقديم للنصح واختيار أماكن التجارة ومواد المتجر فيها، ومن تعليماته ونصائحه القيمة للناس وللتجار والصناعيين، تحذيرهم من استهلاك كل دخولهم، أو وضعه في مشاريع غير منتجة[1]، فيقول: "لو أنه إذا خرج عطاء أحد هؤلاء العريب ابتاع منه غنما فجعلها بسوادهم، ثم إذا خرج العطاء ثانية ابتاع الرأس فجعله منها.."[2]، وكان يقول: "من اتجر في شيء ثلاث مرات فلم يصب فيه فليتحول إلى غيره"، ويقول "مكسبة فيها بعض الدنية خير من مسألة الناس"[3]، ومن آثاره رضي الله عنه: "فرقوا عن المنية واجعلوا الرأس رأسين، ولا تُلِثُّوا بدار معجزة[4]، وأصلحوا مثاويكم، وأخيفوا الحياة قبل أن تخيفكم"[5]، كان يحمل هم الأمة ويحاول تقديم النصح لكل فرد منها.

وقد اهتم الاسلام بقطاع الزراعة وشجع على تطويره، وحفز الناس على إحياء الأرض وخذمتها، وأصدر أحكاما قاسية في حرمة احتكار الأراضي وحظر احتجارها دون خدمتها واستصلاحها، وقد قال عمر

(1) أحمد دنيا شوقي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، مصدر سابق، ص330.

(2) محمد حسن هيكل، **الفاروق عمر**، ج1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ص235.

(3) أبي الفرج الجوزي، **مناقب عمر بن الخطاب**، دار بن خلدون، 1996، الإسكندرية، مصر، ص184.

(4) أي لا تقيموا بدار تعجزون فيها عن طلب الرزق، ينظر: أحمد دنيا شوقي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، مصدر سابق، ص 332،

(5) أبوبكر عبد الرزاق الصنعاني، **مصنف، المكتب الإسلامي**، ط2، بيروت، لبنان، ج10، ح رقم:19618، ص435.

بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو على المنبر: "ليس لمحتجر بعد ثلاث سنين حق"[1]، ويقول أيضا: من تحجر أرضا فعطلها ثلاث سنين فجاء قوم فغمروها فهم أحق بها[2]، لأن إحياء الأراضي يجعلها صالحة للزراعة والإنتاج[3]، أما التحجير فمعناه منع وضع علامات عليها ومنع الناس من استغلالها.

وقد حفز عمر بن الخطاب التجار والمزارعين على الإنتاج الوافر وجلب الارزاق والخيرات وتقريب الطعام إلى الناس، وخاصة في المناطق التي تقل فيها السلع الزراعية ويعز فيها الطعام، حيث رويت آثار عديدة تحث على التجارة النافعة التي فيها مصلحة العباد والبلاد، في هذا السياق يروى عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ"[4]، ويقول ﷺ: "ما من جالب يجلب طعامًا من بلد إلى بلد فيبيعه بسعر يومه؛ إلا كانت منزلته عند الله منزلة الشهداء"[5]، وكان التجار يتسابقون إلى جلب قوت الناس رجاء نيلهم دعوة رسول ﷺ.

ومن توجيهات الخليفة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لولاته من خلال مراسلاته إليهم: "يا هذا إن الله قد استخلفنا على خلقه لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم، فإن وفينا لهم ذلك تقاضيناهم شكرها، إن هذه الأيدي خلقت لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملًا التمست في المعصية أعمالًا، فأشغلها بالطاعة، قبل أن تشغلك بالمعصية"[6]، كلام عمر بن الخطاب كان مليء بالحكمة والواقعية.

إذ كان عمر يحث رعيته على العمل والاسترزاق والمحافظة على ماء الوجه، فيقول لهم مربيا ومعلما ومرافقا: "من عمل منكم حمدناه، ومن لم يعمل منكم اتهمناه"[7]، ويقول كذلك: "يا معشر القراء ارفعوا رؤوسكم ما أوضح الطريق فاستبقوا الخيرات ولا تكونوا كلا على المسلمين"[8]، وقد كان الأنبياء والصالحون أصحاب حرف منها الرعي والزراعة، ولذلك النصوص التوجيهية ركزت على هذه المجالات الاقتصادية[9]، ولا يمنع أن يجمع الإنسان بين التعليم والعمل الذي يقيه من مذلة السؤال، وتدفع عنه المذلة والمسكنة.

---

(1) وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، الفقه العام، ط2، دار الفكر، ج6، 1985، دمشق، سورية، ص403.

(2) أبو محمد بدر الدين العيني (المتوفى: 855هـ)، **البناية شرح الهداية**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000 م، ج12، ص289.

(3) علي حيدر، **درر الحكام شرح مجلة الأحكام**، تحقيق تعريب: المحامي فهمي الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.س، ج03، ص302.

(4) سنن ابن ماجه، باب: الحكرة والجلب، ج2، رقم ح: 2153.

(5) تفسير آية: ﴿إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل﴾ [سورة المزمل:20]، ينظر: أبو عبد الله محمد القرطبي (ت: 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، ج19، مصدر سابق، ص55.

(6) محمد هقاري، **الوقف سلوك حضار للعمل الإنساني الدائم الجمعيات الخيرية نموذجا**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، م07، ع 04، 2018، ص517.

(7) حافظ أبي نعيم أحمد الاصفهاني، (متوفى430هـ)، **حلية الاولياء وطبقات الاصفياء**، د.ط، دار الفكر، القاهرة، مصر، ج7، 1996، ص71.

(8) شعب الايمان للبيهقي، ج3، باب: ارفعوا رؤوسكم، ح رقم: 1214.

(9) فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص145.

ولم يكن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يعتبر مهمته لا تتم إلا بتسليم الرواتب للرعية فحسب؛ وإنَّما يعتقد نفسه مسئولٌ عن إرشاد الناس ومرافقتهم إلى ما يصلح حياتهم الدنيوية والاخروية، "يروى عن عبد الله بن مسلمة عن قطن بن وهب عن عمه: إنه كان مع عمر بن الخطاب في سفر فلما كان قريبا من الروحاء قال معن وعبد الله بن مسلمة في حديثهما : فسمع صوت راع في جبل ، فعدل إليه ، فلما دنا منه صاح : يا راعي الغنم ، فأجابه الراعي: يا راعيها ، فقال عمر : إني قد مررت بمكان هو أخصب من مكانك، وإن كل راع مسئول عن رعيته، ثم عدل صدور الركاب"[1]، قمة النصح والإرشاد ما قام به خليفة المؤمنين عمر.

ومن الآثار التي تثبت اهتمام عمر بن الخطاب بالطبقة الكادحة، أنه بعد فتح العراق رأى أن تبقى الأرض المفتوحة لأصحابها غير المسلمين ويفرض عليها الخراج، حتى يبقى ريعها لفائدة الفقراء والضعفاء، وقد فعل ذلك النبي ﷺ بعد فتح خيبر من يد اليهود، إذ يروي ابن عمر عن النبي ﷺ أنه "عامل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع"[2]، وهذا تشجيعا لهم على العمل والإنتاج، وتستفيد الأمة من خبرتهم وإمكاناتهم الزراعية، وتبقى الأرض موردا مشاعا يرضع منه ضعفاء المسلمين لفترات طويلة.

وقد كان عمر بن الخطاب أمير المؤمنين يحفز الناس على الإنتاج والعمل والتجارة في الأسواق واتخاذ الحرف والصناعات المختلفة، وكان يعيب عليهم الجلوس دون عمل نافع، وكان يذم غيابهم عن الأسواق والتجارة التي استأنفوا عنها وتركوها للخدم والعبيد، وقد أنذرهم عن عاقبة عزوف عن الاعمال والحرف وتركها للموالي[3]، وفي هذا الصدد يروى عنه رصي الله عنه أنه وقد قال لأهل المدينة يوما: "من تجاركم؟ قالوا موالينا وعبيدنا قال يوشك أن تحتاجوا إلى ما في أيديهم فيمنعوكم"[4]، وقال لهم يوما: "يا معشر قريش لا يغلبنكم الموالي على التجارة، فيحتاج رجالكم إلى رجالهم ونساؤكم إلى نسائهم"[5]، وهكذا حمل عمر بن الخطاب نفسه تعليم الناس أمر دينهم ودنياهم، وحتى عيشهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: أزمة عام الرمادة وكيف عالجها عمر بن الخطاب:

أولا: تعريف مصطلح الرمادة:

عرفه لسان العرب الرمادة: "رمده وأرمده إذا أهلكه وصيره كالرماد، ورمد وأرمد إذا هلك، وعام الرمادة: معروف سمي بذلك لأن الناس والأموال هلكوا فيه كثيرا، وقيل: هي أعوام جدب تتابعت على الناس

(1) ابن سعد أبو عبد الله (ت:230هـ)، **الطبقات الكبرى**، المحقق: سان عباس، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1968م، ج3، ص291.

(2) صحيح البخاري، باب: المزارعة بالشطر ونحوه، ج3، ح 2328.

(3) محمد محمد حسن شراب، **المدينة المنورة في فجر الإسلام والعصر الراشدي**، م2، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، 1994م، ص40.

(4) ابن شبة النميري البصري (ت:262)، **تاريخ المدينة المنورة**، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، ج2، تم طبعه ونشره على نفقة السيد حبيب محمود أحمد، د.س، د.ط، ص746.

(5) ابن شبة النميري البصري (ت:262)، **تاريخ المدينة المنورة**، نفس المصدر، ص746.

فصير الأرض والشجر مثل لون الرماد، وقيل: سمي به لأنهم لما أجدبوا صارت ألوانهم كلون الرماد. ويقال: رمد عيشهم إذا هلكوا"[1].

ثانيا: أحداث عام الرمادة:

كانت وقائع أحداث عام الرمادة في زمن عمر بن الخطاب سنة 18هـ واستمرت تسعة أشهر، حيث حل بالمدينة جدب ومجاعة وشـــح في الموارد والمؤن، وما نتج عن تلك أوضـــاع اقتصـــادية حرجة، من الغلاء الفاحش، والقحط القاتل، وتدهور في الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية للناس، وما ينجر عن ذلك من تفشـــي الأمراض والأوبئة، وفقدان الأمن والســـلامة[2]، فألمّ بالمجتمع مشـــقة وعناء شـــديدين، فتلف الزرع، ونفقت البهائم، "حتى كان الناس يرون يســـتفون الرمة، ويحفرون نفق اليرابيع والجرذان يخرجون ما فيها"[3]، مما جعل الوحوش تلتجئ إلى البشر طلبا للطعام[4]، فصار الناس يهلكون هلاكا فضيعا بسبب السقم والوباء القاتل[5]، مما خفض من مداخيل بيت مال المســلمين، وألحق الأذى بالمصـــدر الحيواني الذي كان آنذاك أصـــل معيشـــة المجتمع[6]، فصارة حياة الناس لا تطاق بما لاقوه من القحط والجفاف والوباء في آن واحد.

وكانت منطقة الشـام في ذلك الوقت تقاسـي من انتشـار وباء الطاعون بين الناس، ولم تكن مصـر قد فتحت بعد[7]، ولم يبقى إلا العراق الخصـــيب، والذي جاء منها إلى المدينة ألف بعير محملة بالدقيق[8]، وكان عمر بن الخطاب يقوم بتوزيع الطعام على الفقراء بنفسه[9]، وعمل على إيجاد مبنى لجمع الطعام، ليسهل توزيع الغذاء على المحتاجين النازحين من البادية، الذين فروا من شـــبح المجاعة والهلاك المحقق[10]، وضـــرب عمر بن الخطاب أحســـن مثل في تحمله للمســـؤولية من خلال تصـــديه للازمة الاقتصـــادية، وقد اتبع خطوات مهمة للخروج من هذا المأزق الذي ابتلي به المجتمع في زمانه، من أهمها:

---

(1) ابن منظور، **لسان العرب**، ج13، مصدر سابق، ص364.

(2) خالد خليل الظاهر، **عام الرمادة والأزمة الاقتصادية سنة 18 هـ**، مجلة المؤرخ العربي، القاهرة، مصر، ع 34، السنة13، 1998م، ص180.

(3) محمد بن سعد (ت:230هـ)، **الطبقات الكبرى**، ج3، مصدر سابق، ص310.

(4) محمد محمد الشلش، **منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة**، مصدر سابق، ص197.

(5) يحي بن إبراهيم ليحي، **الخلافة الراشدة والدولة الأموية**، من الفتح الباري جمعا وتوثيقا، دار الهجرة، د.ط، د.س، ص301.

(6) حمودي صلاح التيجاني، **معالجة الخليفة عمر بن الخطاب لمشكلة المجاعة في عام الرمادة**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 1989م، ص94.

(7) دراسات تقول أن مصر فتحت بعد سنة 19هـ، فهل من المعقول أن تكون مصر قد ساهمت في حل مشكلة المجاعة التي حدثت سنة 18هـ، وذلك بإرسال كميات من الطعام، وهي لم تفتح بعد؟، ينظر: صلاح التيجاني حمودي، **معالجة الخليفة عمر بن الخطاب لمشكلة المجاعة في عام الرمادة**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب، جدة، المملكة العربية السعودية، 1989م، ص89.

(8) فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص367.

(9) محمد محمد الشلش، **منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة**، مصدر سابق، ص210.

(10) عبد العزيز رشيد، **مساهمة الحاكم في تحقيق الأمن الغذائي للرعية من خلال نماذج من التاريخ الإسلامي**، مصدر سابق، ص8.

ثالثا: عمر بن الخطاب قدوة للرعاة والرعية:

بدأ عمر بنفسه فكان قدوة لغيره ومثالا يحتذى به في الزهد ومواساة الفقراء والمساكين وخدمة المعسرين جراء الوباء والبلاء، وكان همه الوحيد إصلاح أحوال رعيته، ويواجه الصعوبات والشدائد كلها بكفاءة وحزم، لذلك نال عمر رضي الله عنه ثقة الناس وولاءهم، وقد أثبتت دراسات علمية وجود علاقة وطيدة بين الثقة وعدالة التوزيع[1]، فكلما تحققت العدالة كلما توفر عامل الرضا والمصداقية للراعي من الرعية.

وكان عمر بن الخطاب يشارك الناس محنتهم ويقاسم معهم أزماتهم والمصائب النازلة بهم، وقد بلغ صيته كل المعمورة، ويحكى أنه خرج في سواد الليل فرآه طلحة وهو يدخل بيتا، "فلما أصبح طلحة ذهب إلى ذلك البيت، فإذا بعجوز عمياء مقعدة، فقال لها ما بال هذا الرجل يأتيك قالت إنه يتعهدني منذ كذا وكذا يأتيني بما يصلحني ويخرج عني الأذى، فقال طلحة ثكلتك أمك يا طلحة أعثرات عمر تتبع"[2]، رغم مهام عمر ومسؤولياته إلا أنه حمّل نفسه خدمة الخلق وتقديم العون للمحتاجين.

وفي سياسته كان حكيما خبيرا بأمور الرعية، خاصة سياسته في معالجة الأزمة، إذ كان يشار إليه بالبنان في مواقفه ووقفاته، وكان يدع الله أن يباعد الأزمات والمصائب عن أمة الإسلام، وألا يكون السبب في حلولها، فيقول: "اللهم لا تجعل هلاك أمة محمد على يدي"[3]، يتحمل أنين الناس وشدتهم ويبحث عن الحلول الناجحة لمعاناتهم، حتى تحدث أهله عنه فقلوا: "لو لم يرفع الله المحل عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هما بأمر المسلمين"[4]، للهموم التي ألمت بعمر جراء الوباء ونقص الطعام وانتشار الفقر والمجاعة.

كل همه راحة رعيته، فيؤثرهم على نفسه وأهله، حتى تجد أحدهم يحيا خيرا من حياته، ويلس أفضل من لباسه، وهو الولي الذي يسهر عليهم ويحمل أثقالهم وأوزارهم، ويتحمل التبعات والنتائج من أجل راحتهم ورضاهم[5]، ومن صور زهده رضي الله عنه، ما روى أنس عنه أنه قال: "تقرقر بطن عمر رضي الله تعالى عنه وكان يأكل الزيت عام الرمادة، وكان قد حرم على نفسه السمن، قال فنقر بطنه بأصبعه وقال تقرقر –ما تقرقر– انه ليس لك عندنا غيره حتى يحيا الناس"[6]، وكما يقال: أتعبت الذي يأتي بعدك يا عمر.

---

(1) سامي بن إبراهيم السويلم، **مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي**، مصدر سابق، ص51.

(2) أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: 430)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، ج1، مصدر سابق، ص48.

(3) ابن سعد أبو عبد الله (ت:230هـ)، **الطبقات الكبرى**، ج3، مصدر سابق، ص312.

(4) مصدر سابق، ص315.

(5) علي محمد الصلابي، **فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شخصيته وعصره**، مصدر سابق، ص240.

(6) أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: 430)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، مصدر سابق، ص48.

الفرع الثاني: خطة عمر بن الخطاب لعلاج الأزمة الاقتصادية:

كانت خطة عمر بن الخطاب التي رسمها عام الرمادة نموذج محكم وتجربة ناجحة في التصدي للازمات المفاجئة، ومثال للأخذ بالأسباب المادية والمعنوية، لأن سنن الكون جارية على الناس كافة[1]، لمن يريد ان يستفيد منها في حدوث مثلها من الازمات، وهذه التجربة أعدت بوضوح البرامج والخطط التي تنتهجها الدولة والاولويات التي ينبغي التقيد بها والمنهج الذي على المسؤولين استخدامه زمن الأزمات والكوارث[2]، وفي اللحظات الحرجة والأوقات العصيبة.

أولا: اتخاذ الأسباب الغيبية:

وقد حاول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن يستخدم لمعالجة الآثار السلبية لعام الرماد الترياق العقدي والروحي من أجل التأثير على الرعاة والرعية، وكان يأمر عماله في الأمصار بالتضرع والانابة إلى الله، وأن يسألوا الله أن يرفع عنهم الوباء والبلاء الذي عم المنطقة[3]، وفي خطبه كان يركز على التوبة والاستغفار والرجوع إلى الله، وكثرة الدعاء والالتجاء إلى القادر وحده الذي يرفع عنهم الوباء والبلاء الذي أحل بهم[4]، وفي هذا الموضوع يروى عن سليمان بن يسار أنه قال: "صعد عمر بن الخطاب المنبر فخطب الناس في زمان الرمادة فقال: أيها الناس اتقوا الله في أنفسكم، وفيما غاب عن الناس من أمركم، فقد ابتليت بكم، وابتليتم بي، فما أدري السخطة علي دونكم، أو عليكم دوني، أو قد عمّتني وعمّتكم، فهلموا فلندع الله يصلح قلوبنا، وأن يرحمنا، وأن يرفع عنا المحل، قال: فرئي عمر يومئذ رافعا يديه يدعو الله، ودعا الناس، وبكى وبكى الناس مليا، ثم نزل"[5]، وقد كان نعم الوالي الصالح بين رعيته، إذ صور لأصحابه النموذج الذي يكون فيه الحاكم في السراء والضراء، وبدأ بنفسه فعالجها وتصالح مع ربه، ودعا الناس لذلك.

وكان عمر بن الخطاب يأمر عماله والناس جميعا إلى التوبة والرجوع إلى الله، وكان قدوة في ذلك، ويحكى عنه أنه كان يديم الصلاة والدعاء وكثرة الاستغفار[6]، ويناجي من أعماق قلبه ألا يكون على يديه هلاك أمة الإسلام، وهو يقول: "اللهم لا تجعل هلكة أمة محمد على رجلي"[7]، وعن السائب بن زيد عن أبيه قال: رأيت عمر بن الخطاب يصلي من جوف الليل في مسجد رسول الله ﷺ زمان الرمادة، وهو يقول: اللهم

---

(1) علي محمد الصلابي، **فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شخصيته وعصره**، مصدر سابق، ص238.

(2) سعد الدين عبد الحي، **الإغاثة الإسلامية: عام الرمادة نموذجا، مجلة بحوث ودراسات العالم الإسلامي**، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، بجامعة أم درمان، السودان، نوفمبر 2011، ص1.

(3) علي محمد الصلابي، **فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شخصيته وعصره**، مصدر سابق، ص245.

(4) عبد العزيز رشيد، **مساهمة الحاكم في تحقيق الأمن الغذائي للرعية من خلال نماذج من التاريخ الإسلامي**، مصدر سابق، ص8.

(5) ابن سعد أبو عبد الله (ت:230هـ)، **الطبقات الكبرى**، ج3، مصدر سابق، ص322.

(6) علي محمد الصلابي، **فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شخصيته وعصره**، مصدر سابق، ص272.

(7) محمد بن سعد بن منيع الزهري(230هـ)، **كتاب الطبقات الكبرى**، مصدر سابق، ص299.

لا تهلكنا بالسنين وارفع عنا البلاء[1]، في هذا الصدد يروى عن السائب بن يزيد أنه قال: "نظرت إلى عمر بن الخطاب يوما في الرمادة غدا متبذلا متضرعا، عليه برد لا يبلغ ركبتيه، يرفع صوته بالاستغفار، وعيناه تهرقان على خديه، وعن يمينه العباس بن عبد المطلب، فدعا يومئذ وهو مستقبل القبلة رافعا يديه إلى السماء وعج إلى ربه، فدعا ودعا الناس معه"[2]، وفي البداية والنهاية لابن كثير قال: "ثم جثى لركبتيه وقال: اللهم إياك نعبد وإياك نستعين، اللهم اغفر لنا وارحمنا وارض عنا"[3].

وقد قام عمر بن الخطاب يوما على المنبر، فتلا الآيات الآتية: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا * مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا *وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [سورة نوح:14.13.12.11.10]، وقال: استغفروا ربكم ثم توبوا إليه، ثم نزل[4].

وقد استسقى عمر بن الخطاب وقت القحط بعم رسول الله ﷺ العباس، ومما قاله العباس في دعائه: "اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيك، وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتوبة، فاسقنا الغيث، فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض وعاش الناس"[5]، هذه صورة بيانية لمجتمع الصحابة رضوان الله عليهم، كيف كانوا يحلون مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية بالرجوع إلى الله تعالى، والانعتاق من المعاصي والذنوب.

ثانيا: السياسة المالية لعمر بن الخطاب عام الرمادة:

عمر بن الخطاب في إمارته على المسلمين قد أبدى سياسة حسنة، وأظهر في ادارته التنظيم الجيد والتدبير المحكم، وجمعه بين الحزم والرحمة، والشدة والتواضع في آن واحد، دائم الحراسة والتيقظ لمصالح الناس[6]، شعاره: "لو عثرت بغلة في العراق لسألني الله تعالى عنها لمَ لمْ تعبد لها الطريق يا عمر"[7]، وقد علم عمر أن حكمه بين الناس عبادة لله وحده، ولم يكن شهوة لسيطرة أو سلطة، بل مسؤولية مرهقة[8]، لهذا المفهوم الصحيح عند عمر والصحابة الذين كانوا معه، ألزموا على أنفسهم خدمة الخلق ونفع العباد، وتسهيل أمور الناس، وقضاء حوائجهم.

---

(1) ابن سعد أبو عبد الله (ت:230هـ)، **الطبقات الكبرى**، مصدر سابق، ص316.

(2) نفس المصدر، ص320.

(3) ابن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، **البداية والنهاية**، ج7، مصدر سابق، ص104.

(4) علي محمد الصلابي، **فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شخصيته وعصره**، مصدر سابق، ص244.

(5) محمد بن حبان التميمي، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1988 م، ج7، ص111.

(6) أكرم ضياء العمري، **عصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق مناهج المحدثين**، مكتبة العبيكان، د.ط، د.س، ص77.

(7) عبد الرحمن على الحجى، **السيرة النبوية منهجية دراستها واستعراض أحداثها**، ط1، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، 1420 هـ، ج1، ص104.

(8) عبد الشافى محمد عبد اللطيف، **السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي**، عبد الشافي، ط1، دار السلام، القاهرة، مصر، 1428هـ، ج1، ص410.

وكان عمر رضي الله عنه صارما في تطبيق المبادئ والقيم والاعراف، خاصة فيما يخص قوانين الحكم والإدارة، واستلهم منهجيته تلك من اتباعه لسيرة رسول ﷺ، إذ كان حازما وقاس مع نفسه وأهله، لكنه رحيم برعيته خاصة المستضعفين منهم، وفي هذا يقول "كيف يعنيني أمر الرعية إذا لم يمسني ما مسهم"[1]، يستمد منهجه في حكمه وسياسته، من كتاب الله وسنة الرسول الكريم وما يراه هو ومن معه من الصحابة الكرام نافعا وفي الصالح العام.

والملاحظ هنا أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لم يطلب المدد من خارج المدينة إلا بعد ما فني زاد المدينة من القوت والغذاء، حيث عول في بداية الأمر على الموارد المحلية، وما تحصله الموارد البشرية القريبة، وما يوفره هذا العمل من التكافل والتعاون بين الأهالي والسكان، ومحاولة منه تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولكن لاحظ عمر يوما من أيام عام الرمادة أن الناس هجروا ضحكاتهم واعتزلوا سمرهم وحديثهم في منازلهم كعادتهم، وقد شغلهم الحزن والأسى عن ذلك[2]، وتدهورت أحوال الناس وتضاعف عدد النازحين، فعندئذ لجأ إلى الولاة في الامصار وطلب منهم العون والمدد[3]، فكتب إليهم: "أن يا غوثاه لأمة محمد"[4]، فكل واحد منهم أغاثه بما كتبه الله من المؤن والغذاء والكسوة.

فكر عمر بن الخطاب زمن الرمادة لامتصاص الفقر والعوز من المدينة، إدخال على كل بيت مثلهم من الفقراء والمحتاجين، ويروى عنه أنه قال: لو لم أجد للناس من المال ما يسعهم إلا أن أدخل على كل أهل بيت عددهم فيقاسمونهم أنصاف بطونهم حتى يأتي الله بحيا فعلت، فإنهم لن يهلكوا عن أنصاف بطونهم، وفي رواية كان يقول: نطعم ما وجدنا أن نطعم، فإن أعوزنا جعلنا مع أهل كل بيت ممن يجد عددهم ممن لا يجد، إلى أن يأتي الله بالحيا"[5]، وهذه الطريقة التكافلية التي كاد أن يطبقها عمر بن الخطاب على عموم الناس، من أجل التصدي للأزمة الاقتصادية التي عصفت بالقاصي والداني.

1- إنشاء عمر بن الخطاب لبيت الدقيق: قام عمر عام الرمادة بإنشاء مركزا لجمع الدقيق والغذاء والتمر والزبيب، وكل ما يحتاجه إليه، من مدخرات لوقت الاحتياج[6]، من أجل توفير الطعام للناس الفقراء والنازحين

---

(1) نور الدين ابن برهان الدين (المتوفى: 1044هـ)، **السيرة الحلبية**، إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ، ج2، ص66.

(2) نفس المصدر، ص69.

(3) عبد العزيز رشيد، **مساهمة الحاكم في تحقيق الأمن الغذائي للرعية من خلال نماذج من التاريخ الإسلامي**، مصدر سابق، ص14.

(4) ابن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، **البداية والنهاية**، مصدر سابق، ج7، ص103.

(5) ابن سعد أبو عبد الله (ت:230هـ)، **الطبقات الكبرى**، المصدر نفسه، ج3، ص315.

(6) شراب محمد محمد حسن، **المدينة المنورة في فجر الإسلام والعصر الراشدي**، مصدر سابق، ص37.

من البادية، وأرض الحجاز، حيث نفذ للناس قوتهم، فاحتموا بالمدينة[1]، فصـــار ينفق الطعام من بيت الدقيق على كل من لم يجد ما يسد رمقه.

وقد وفق عمر بن الخطاب في سياسته الاقتصادية، والمنشآت التي ابتكرها لإطعام الناس وإيوائهم[2]، وقام عمر بتوســـيع قدرة هذه المنشـــآت لتكون قادرة على تقديم يد العون لأكبر عدد ممكن من المحتاجين والنازحين.

وقام عمر ببناء معســـكرات اللاجئين، وعين عمالا أمناء لخدمتهم، وقســـم الاعمال بينهم، يلبون مطالب المحتاجين[3]، والطهاة على القدور من السحر يقومون بتحضير ما يسد جوعة اللاجئين ومسغبتهم، وآخرون في أطراف المدينة لمعاينة أحوال الوافدين، وتوزيع القوت والطعام عليهم[4]، وبعد نهاية مهام العمال يرجعون إلى أمير المؤمنين عمر آخر النهار، ويقدمون له التقرير المفصل عن سيرورة مهامهم.

2- توقيف حد السرقة في عام الرمادة:

ومن إبداعات عمر رضي الله عنه أنه أوقف إجراء حد السرقة في عام الرمادة، وذلك لعدم توفر شروط تنفيذه، وفي ذلك قال عمر رضي الله عنه: " لا قطع في عام المجاعة "[5]، وسبب قصة تعطيل هذا حد معروفة، "أَنَّ رَقِيقاً لِحَاطِبٍ سَـرَقُوا نَاقَةً لِرَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَانْتَحَرُوهَا. فَرُفِعَ ذلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَمَرَ عُمَرُ، كَثِيرَ بْنَ الصَّـلْتِ أَنْ يَقْطَعَ أَيْدِيَهُمْ. ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: أَرَاكَ تُجِيعُهُمْ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: وَاللهِ، لأُغَرِّمَنَّكَ غُرْماً يَشُـقُّ عَلَيْكَ..."[6]، من تلك الحادثة قال عمر: "لا يقطع في عذق ولا عام السنة"[7]، قال السعدي: سألت أحمد عن هذا الحديث فقال: العذق: النخلة، والسـنة: المجاعة[8]، وما فعله عمر بن الخطاب من إسـقاط حد السـرقة عام الرمادة إنما كان ذلك من صميم الدين ومن مقصد التشريع، وفي هذا السياق يقول ابن القيم: "اسقاط القطع عن السارق في عام المجاعة هو محض القياس ومقتضـى قواعد الشـريعة"[9]، لكن من تعدى وهو مسـتغن، أقيم عليه الحد، ويقول ابن القيم: "نعم إذا بان أن السـارق لا حاجة به وهو مسـتغن عن السـرقة قطع"[10]، ولابد من التدقيق والتبين في المسألة، لأنها يترتب عليها أحكام.

---

(1) ابن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، **البداية والنهاية**، مصدر سابق، ج10، ص68.

(2) عبد العزيز رشيد، **مساهمة الحاكم في تحقيق الأمن الغذائي للرعية من خلال نماذج من التاريخ الإسلامي**، مصدر سابق، ص14.

(3) علي محمد الصلابي، **فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شخصيته وعصره**، مصدر سابق، ص241.

(4) نفس المصدر، ص241.

(5) السيد سابق، **فقه السنة**، ط11، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، مصر، م2، 1994، ص493.

(6) موطأ مالك، باب: القضاء في الضواري والحريسة، ج4، ح رقم:2767.

(7) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، باب: القطع في عام السنة، ج10، ح رقم:18990.

(8) بكر بن عبد الله أبو زيد، **الحدود والتعزيرات عند ابن القيم، دراسة موازنة**، دار العصمة، ط2، المملكة العربية السعودية،1415هـ، ص374.

(9) نفس المصدر، ص375.

(10) ابن القيم الجوزية (ت:751هـ)، **اعلام الموقعين عن رب العالمين**، اعتنى به: احمد عبد السلام الزعبي، ج1، دار الارقم بن الارقم، بيروت، لبنان، 1997م، ص21.

ثالثا: موقف عمر من سواد العراق:

إن عمر بن الخطاب وقف سواد العراق وجعله تحت تصرف بيت مال المسلمين، وغلة السواد تذهب إلى الفقراء والمحتاجين[1]، وهذا مما جعله يتوسع في العطاء، وقد لاقى هذا الاجراء معارضة من بعض الصحابة الكرام، واعتبروه يخالف ما فعله رسول الله ﷺ عند فتح خيبر.

"روى أبو عبيد، في " الأموال " أن عمر رضي الله عنه، قدم الجابية، فأراد قسمة الأرض بين المسلمين، فقال له معاذ: والله إذا ليكونن ما تكره، إنك إن قسمتها اليوم صار الريع العظيم في أيدي القوم، ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد والمرأة، ثم يأتي بعدهم قوم أخر يسدون من الإسلام مسدا وهم لا يجدون شيئا، فانظر أمرا يسع أولهم وآخرهم، فصار عمر إلى قول معاذ"[2]، كأن معاد يستشرف المستقبل، ويحذر عمر من مغبة احتكار السواد في القلة القليلة.

والحكمة فيما ذهب إليه عمر بن الخطاب ومن معه من الصحابة هو عدم تقسيم الأراضي على المحاربين والفاتحين وإشغالهم بامتلاك الأراضي والضياع الفارهة، مما يضعف شوكتهم ويوهن قوتهم[3]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تحفيزا لأصحاب الأرض القدامى على الإنتاج أكثر والعمل المتقن والمحصول الاوفر، لا شك أنهم أصحاب خبرة قديمة، وتجربة طويلة، لذلك أصر عمر على الاستفادة من تجربتهم وحنكتهم في قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي، وحتى يضمن مصدرا ثابتا لبيت مال المسلمين[4]، لكي يتسنى له توزيعها كمرتبات على أفراد الجيش من المجاهدين والمرابطين في الثغور، وعلى الضعفاء والفقراء والشرائح الضعيفة في المجتمع، في عطاء منسق ومنظم.

النتائج المستخلصة:

- قام عمر بن الخطاب باستنهاض هم الناس للتعاون والتكافل، بإعادة توزيع الطعام بنقله من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة، وطلب من الناس المكتفية تقديم ما فضل لديهم من أجل إعادة توزيعها على المحتاجين.
- موقف الفاروق من سواد العراق كان بمثابة التنمية المستدامة للأجيال الحاضرة والقادمة.
- أوقف عمر بن الخطاب إجراء حد السرقة في عام الرمادة، لما لقيه المسلمون من الفقر والحاجة.
- كان عمر بن الخطاب يحرض كل الناس على العمل من أجل الكسب والعيش الكريم، ودعا الجميع إلى أن يتعلموا الحرف، ويدفعوا عن أنفسهم العوز والفاقة.

---

(1) العمري أكرم ضياء، **عصر الخلافة الراشدة**، مكتبة العبيكان، د.ط، د.س، ص208.

(2) ابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، **المغني**، مكتبة القاهرة، د.ط، 1968م، ج3، ص28.

(3) عبد العزيز رشيد، **مساهمة الحاكم في تحقيق الأمن الغذائي للرعية من خلال نماذج من التاريخ الإسلامي**، مصدر سابق، ص13.

(4) عبد العزيز رشيد، **مساهمة الحاكم في تحقيق الأمن الغذائي للرعية من خلال نماذج من التاريخ الإسلامي**، مصدر سابق، ص8.

المطلب الرابع: تجربة عمر بن عبد العزيز في تحقيق الأمن الغذائي:

إن الخطوات التي سار عليها الخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز في إدارته لشؤون المسلمين هي امتداد لمسيرة رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين، في التسيير والإدارة ورعاية حقوق الرعية وشؤونهم.

إصلاحات عمر بن عبد العزيز الاقتصادية والاجتماعية التي قام بها أكبر دليل على صلاحه وطهارته، حيث جعل القسط والانصاف أساس العملية التوزيعية، والعدالة والحكمة أساس السياسة القضائية، وما صاحب ذلك من اختيار الكفاءة والنزاهة للولاة والقضاة[1]، بذلك عمر بن عبد العزيز أرجع الاعتبار للخلافة الراشدة، وردها إلى سالف عهدها في أيام جده الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد جاء عمر الحفيد في زمان غير زمان الجد، ورجال الحفيد غير رجال الجد كذلك، لذلك كان ديدن عمر الحفيد تذكير الرعية بالله والآخرة، وديدن عمر الجد حث الرعية على عدم نسيان نصيبهم من الدنيا، لارتباطهم القوي بالآخرة[2]، فكل منهما يدع إلى الله حسب زمانه وواقعه، وذلك هو الإسلام المرن الذي ينفع الناس في كل عصر ومصر حسب أوضاع الناس وواقعهم.

وقد قال عمر بن عبد العزيز يوما: "وإن هذه الامة لم تختلف في ربها عز وجل ولا في نبيها ﷺ ولا في كتابها، وإنما اختلفوا في الدينار والدرهم، وإني والله لا أعطي أحدا باطلا ولا أمنع أحدا حقا، ثم رفع صوته حتى أسمع الناس فقال: يا أيها الناس من أطاع الله فقد وجبت طاعته، ومن عصى الله فلا طاعة له، أطيعوني ما أطعت الله عز وجل، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم[3]، وخطابه هذا دليل صلاحه ورسوخه في سبيل الحق، ولو كان غير ذلك لقال مثل ما قال سلفه من قبل: *إِنِّي أرى رؤوسا قد أينعت وحان قطافها وَإِنِّي لصَاحِبهَا، وَكَأَنِّي أنظر إِلَى الدِّمَاء بَين العمائم واللحى*[4]، وشتان بين الثرى والثريا، فعمر يرتع من معين النبوة والصلاح والخلافة الراشدة.

الفرع الأول: السياسة المالية في عهد عمر بن عبد العزيز وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي:

فقد عزم عمر بن عبد العزيز على إصلاح الإدارة الاقتصادية من الفساد والانحرافات المالية، وإصراره على عودته إلى سيرة خير الخلق رسول الله ﷺ وخلفائه، الذين ضربوا أحسن مثال في ضبط الشؤون المالية

---

(1) عبد العزيز أماني، **الإدارة في الإسلام في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز**، مصدر سابق، ص136.

(2) محمد كرد علي، **الإسلام والحضارة العربية**، مؤسسة الهنداوي، هاي ستريت، وندسور، المملكة المتحدة، 2017، ص493.

(3) أبو بكر محمد الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: 360هـ)، **أخبار أبي حفص عمر بن عبد العزيز رحمه الله وسيرته**، المحقق: عبد الله عبد الرحيم عيلان، مؤسسة الرسالة، دمشق، سورية، ط2، 1980م، ج1، ص57.

(4) أبو عبد الله محمد القَلْعي الشافعي (المتوفى: 630هـ)، **تهذيب الرياسة وترتيب السياسة**، المحقق: إبراهيم يوسف مصطفى عجو، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985م، ص281.

والاقتصادية للأمة[1]، وعزمه كذلك على تنقية المال العام وموارد المجتمع من الرداءة والبذاءة، ومسعاه في ذلك المحافظة عليه بالعدالة والانصاف، واجتناب تبديد الأموال والافراط في النفقات وتجاوز الحدود[2]، وسياسته اهتمت بما يأتي:

أولا: ترشيد الإنفاق في شؤون الدولة:

كانت سياسة ترشيد النفقات من الأولويات التي ركز عليها عمر بن عبد العزيز في خلافته، وعمل على محاربة الفساد وإهدار المال العام وكذلك التحذير من الإسراف ومظاهر الترف، ومن أهم ما قام به الخليفة عمر بن عبد العزيز في موضوع ترشيد النفقات، أنه منع الهبات الخاصة التي كانت تقدم للخليفة والأمراء، وقد نوقش في هذا موضوع من بعض الناس، فقالوا له: "وقد بلغك أن النبي ﷺ كان يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة، قال ويحك، إن الهدية كانت للنبي هدية "ولكنها لنا ولمن بعدنا رشوة"[3]، وقال في موضع آخر: وهي لنا اليوم رشوة"، وكان مصرا على عدم قبول الهدية، لأنها مظنة فساد وانحراف.

وقد كان عمر يربي عماله على التقشف والإمساك عن الاستهلاك، وحماية المال العام من النفقات غير الضرورية، وفكان يقول للناس: "ولكم علي إذا وقع في يدي -يعني أموال الدولة- ألا يخرج مني إلا بحقه[4]، ويروى أن أحد الولاة طلب أوراقا للكتابة قال له: "إذا جاءك كتابي هذا فأدق القلم واجمع الخطّ، واجمع الحوائج الكثيرة في الصحيفة الواحدة، فإنه لا حاجة للمسلمين في فضل قول أضرّ بيت مالهم"، إذ يوصي عمر عماله إلى ترشيد نفقات الدولة، واستغلال الأفضل لها[5]، فكان يحذر من الهدر وتبديد المداخيل، من خلال التقليل من النفقات وغلق المنافذ التي يمكن الاستغناء عنها، وقصد عمر بذلك غلق باب التحايل أمام العمال والولاة[6]، فإن كان الوالي حسن التصرف في الأموال، عندئذ انتهى الفساد ولا تبذر موارد الدولة فيما لا يعني.

ثانيا: إنما المال للفقراء والمساكين:

قد كان عمر بن عبد العزيز حريصا كل الحرص على استئثار الفقراء والمحتاجين على أموال بيت المال، فكان لا يدع فرصة إلا دافع عن حقوق المحتاجين ورد إليهم حقوقهم، وقد قال لعنبسة بن سعيد بن العاص

---

(1) إبراهيم محمد قطب، **السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، مصر، ص59.

(2) إبراهيم محمد قطب، **السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز**، مصر، مصدر سابق، ص60.

(3) ابن الجوزي الحافظ جمال الدين (ت:597هـ)، **سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز**، الخليفة الزاهد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1984م، ص189.

(4) إبراهيم محمد قطب، **السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز**، مصدر سابق، مصر، ص59.

(5) على محمد محمد الصلابي، **عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة**، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، مصر، 2005، ص287.

(6) محمد بن شبيب القحطاني، **النموذج الإداري المستخلص من إدارة عمر بن عبد العزيز وتطبيقاته في الإدارة وبخاصة الإدارة التربوية**، جامعة أم القرى، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 1418هـ، ص319.

يوما، يا عنبسة إن كان مالك الذي أصبح عنك حلالا فهو كافيك وإن كان حراماً فلا تزيدن إليه حراماً[1]، فعمر حاول أن يقنع طالب المال أن مال بين مال المسلمين للفقراء والغارمين وذوي الحاجة، وأما من كان قادرا وكافيا فلا يحدث نفسه بإعانات بين المال.

ثالثا: حرية العمل والتجارة ومزاولة النشاط الاقتصادي:

قرر عمر بن عبد العزيز منح الناس حريتهم في مزاولة أعمالهم وحرفهم، ومن أراد الهجرة والرحيل والتنقل من المسلمين سمح له، ويغترب الناس وينزحون في الغالب لطلب العلم، أو إصلاح حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، أو لاستصلاح الأراضي في المناطق المستجدة، طمعا في الكسب واغتنام الفرص[2]، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [سورة الملك:15].

حفز عمر الناس على أن يلتمسوا بأموالهم ما يشاؤون من الضرب في الارض ابتغاء فضل الله، ولا يمنعون من اتخاذ التجارة، ولا يحبسون من الكسب في البر ولا في البحر[3]، وقد قرر عمر بن عبد العزيز تمكين الحرية للتجار والمستثمرين في استعمال البحر ووسائله، واستمد ذلك من حكم الله الذي نصه في قرآنه، إذ يقول جل جلاله: ﴿ اللَّهُ الَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ ۦ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ ۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [سورة الجاثية:12].

ومن قرارات عمر بن عبد العزيز الملزمة في العمل وعقود العمال: لا يسوغ لأي جهة كانت أن تفرض عملا معينا على أحد إلا إذا رغب فيه، وإذا عمل العمل كما يجب فحقه على من استخدمه بأجرة المثل[4]، فقال في ذلك: "ليكن لكل عمل أجره فضعوا السخرة عن الناس"[5]، وهكذا أصبح للعمال قانون ملزم يدافع عنهم، ويضمن لهم أجرة المثل عند كل جهد يبدلونه، على غرار الأحكام الشرعية التي تضبط حق العمال ورب العمل.

الفرع الثاني: تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة في عصر عمر بن عبد العزيز:

تيقن عمر بن عبد العزيز أن التوزيع المجحف للثروة والدخول وتراكمها عند البعض هو المسبب الأساسي لسقوط الامة في براثن التعسف وعدم المساواة قي المجتمع، وعمل على التوزيع العادل والمنصف، من خلال تصحيح التصرفات المنحرفة السابقة التي كانت مسيطرة قبل ولايته، وزيادة على اهتمامه بشريحة الضعفاء والمعدمين، وتوفير حد الكفاية لهم، شرع في تنفيذ سياسة نشر الثقة بقرارات صارمة فحواها رد الظلم ورفع

(1) أبي محمد عبد الله بن عبد الحكم، **سيرة عمر بن عبد العزيز، على ما رواه الامام مالك بن أنس وأصحابه**، مصدر سابق، ص137.

(2) إبراهيم محمد قطب، **السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز**، مصدر سابق، ص61.

(3) أبي محمد عبد الله بن عبد الحكم، **سيرة عمر بن عبد العزيز، على ما رواه الامام مالك بن أنس وأصحابه**، مصدر سابق، ص83.

(4) إبراهيم محمد قطب، **السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز**، مصدر سابق، ص61.

(5) نفس المصدر، ص62.

الغبن والقهر، وقضـــاء ديون الغارمين، وفي هذا الصـــدد كتب إليه أحد عماله: "إنا نجد الرجل له المســـكن والخادم، وله الفرس والأثاث في بيته، فأجاب عمر: لا بدّ للرجل من المسـلمين من مسـكن يأوي إليه رأسـه، وخادم يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه عدوه، وأثاث في بيته، فهو غارم فاقضوا عنه"[1]، فهذه من الضروريات التي بدونها تتعقد المعيشة وتتعسر الحياة.

من أســاســيات التوزيع العادل للدخل والثروة توافر قيمة العدل التي تعد شــرطا أصــيلا في تحقيق الأمان الكامل والســلام العام الذي يفضــي إلى الازدهار والاســتقرار وتحقيق الخطط الاقتصــادية وإنجاح المشــاريع الإصـلاحية، سـواء من الرعية أو من الطبقة السـياسـية الحاكمة، وقد طلب عمر بن عبد العزيز يوما من أحد العلماء أن يعرفه بقيمة العدل وكيفية تطبيقه فقال له: بخٍ بخٍ سـألت عن أمرٍ جسـيمٍ، كن لصـغير الناس أباً، ولكبيرهم ابناً، ولمثل منهم أخاً، وللنسـاء كذلك، وعاقب الناس بقدر ذنوبهم على قدر أجسـامهم، ولا تضـربن بغضـبك أحداً سـوطاً واحداً فيعدي فتكون من العادين"[2]، نصـيحة من ذهب قدمها هذا العالم لعمر الخليفة الخامس.

كأن هذا العالم يريد من وراء نصيحته إيجاد جو من الثقة بين الخليفة ورعيته، وإنصاف الإنسان الذي هو محور كل تطور وفاه في المجتمع، وفي هذا الموضـــوع يقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [سـورة الاسـراء:70]، كرمهم الله بأن جعل لهم عقولا يميزون بها[3]، ويختارون طريق الحق ويهتدون إلى سبل الرشاد.

وقد طلب أحد عمال عمر بن عبد العزيز اســـتعمال الرهبة والرعب مع الناس لإرجاعهم إلى جادة الصـــواب، فرد عليه عمر: "أما بعد فقد بلغني كتابك، تذكر أن أهل خراســـان قد ســـاءت رعيتهم، وأنه لا يصـلحهم إلا السـيف والسـوط، وتسـألني أن آذن لك فقد كذبت، بل يصـلحهم العدل والحق، فابسـط ذلك فيهم والسلام"[4]، كأنه يقول له، إن لم تنجح في إصلاحهم بالعدل لا تنجح بغيره.

إن الإســلام لم يأمر بالتوزيع العادل للثروة فحســب، بل عمل على نبذ الثراء الفاحش، وتعاظم أموال كبار الأثرياء، وحرص على عدم تكدس الثروة عند القلة قليلة من الأغنياء، بحيث يحصـــل لكل فرد من أفراد

---

(1) على محمد محمد الصلابي، **عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة**، مصدر سابق، ص268.

(2) جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، **مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر**، المحقق: روحية النحاس، ومن معه، ط1، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا، 1984م، ج23، ص184.

(3) أبوالحسن الماوردي (المتوفى: 450هـ)، **النكت والعيون**، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، د.ط، د.س، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3، ص257.

(4) أبوالقاسم بابن عساكر (المتوفى: 571هـ)، **تاريخ دمشق**، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، د.ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.م.ن، 1995م، ج72، ص59.

المجتمع نصيب محترم من الرزق الكافي، يحميه من ذل المسكنة ومهانة السؤال[1]، وهذا يجعل المجتمع أكثر توازنا وأوفر استقرارا.

فقد اهتم عمر بن عبد العزيز اهتماما بالغا برعيته، إذ كان إحساسه بحقوقهم عظيما، واستشعاره بقيمة المسؤولية كبيرا، وكانت سياسته ترمي إلى الرفع بقدرات الناس إلى مستوى الكفاية، لا حد الكفاف فقط، حيث ذكر الاغنياء وحثهم في المسارعة إلى تزكية أموالهم لترد على فقرائهم، وكان يقول عمر قولته المشهورة: "وددت أن أغنياء الناس اجتمعوا فردوا على فقرائهم حتى يستوي الكل"[2]، وقد تاق عمر إلى خدمة رعيته دون استثناء، حتى قال: "ليس أحد من الأمة إلا وأنا أريد أن أوصل إليه حقه غير كاتب إلي فيه، ولا طالبه مني"[3]، أراد أن يكون قدوة لعماله وخدامه، بإخلاصه وتفانيه صار مثالا للعدل وفعل الخير إلى كل الناس أجمعين.

كان عمر بن عبد العزيز مقتفيا بسيرة رسول الله ﷺ وسيرة الخلفاء الراشدين من بعده في سياسته وإدارة حكمه، حيث دأب على تحقيق العدل، من خلال ضمان الأمن ونشر السلم وتحفيز الافراد على مزاولة نشاطاتهم الاقتصادية ولهم كل الحرية في ممارستها، مادامت فيها مصلحة المجتمع ومنفعته، شريطة التقيد بأحكام الدين ومنهجه، لذلك أصبح الناس مرتاحين على حقوقهم مطمئنين في حياتهم، فصاروا راغبين في مزاولة أعمالهم واستثمار أموالهم[4]، ومن التدابير التي أقامها عمر بن عبد العزيز كالتالي:

أولا: اختيار الاصلح في تسيير المال العام:

قد صمم عمر بن عبد العزيز على اختيار المتمكن الجدير بتحمل المسؤولية، في توظيف المسؤولين والمستخدمين في شؤون العامة، سيما تسيير الأموال وايرادات الدولة، لأنه اعتبر المسؤول على خزينة الدولة شريك في إرساء وترسيخ أمور الحكم[5]، لقوله رضي الله عنه: "للسلطان أركانا لا يثبت إلا بها، فالولي ركن والقاضي ركن وصاحب بيت المال ركن، والركن الرابع أنا- يعني الخليفة-"[6]، وعندما تتحد هذه الأركان وتكون لهم تصورات موحدا وواضحة عن السياسات والاقتصادية والخطط التنمية، بطبيعة الحال ستكون النتائج مبهرة والآثار ساطعة.

---

(1) أحمد دنيا شوقي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، مصدر سابق، ص88.

(2) إبراهيم محمد قطب، **السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز**، مصر، مصدر سابق، ص63.

(3) شمس الدين بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط2، 1985م، ج5، ص127.

(4) علي محمد الصلابي، **الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار**، م2، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2008م، ص310.

(5) إبراهيم محمد قطب، **السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز**، مصدر سابق، ص60.

(6) علي محمد محمد الصلابي، **عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة**، مصدر سابق، ص334.

ودأب عمر على تدريب وتأديب من يســـتخدمهم ويوكل إليهم أمر رعيته، ويحرص على تحذيرهم من الظلم وعواقبه، وأمرهم بطمأنة الرعية والرفق في أخذ حق الدلة منهم، من أمثلة ذلك ما كتبه إلى أحد عماله ينصحه بقوله: " ولا تأخذ من العامر إلا وظيفة الخراج في رفق وتسكين لأهل الأرض، ولا تأخذ من الخراج إلا وزن سبعة ليس لها أبين ولا أجور الضرابين ولا إذابة الفضة، ولا هدية النيروز والمهرجان ولا ثمن الصحف، ولا أجور البيوت ولا دراهم النكاح، ولا خراج على من أســـلم من أهل الأرض، فاتبع في ذلك أمري، فإني قد وليتك من ذلك ما قد ولاّني الله عز وجل، ولا تعجل دوني بقطع ولا صـــلب حتى تراجعني فيه وانظر فمن أراد من الذرية الحج، فعجل له مائته فليتهجر بها إن شـــاء الله والســـلام"، نلاحظ أن نصـــائح عمر كأنما تخرج من مشكاة النبوة، وصايا صادقة مليئة بالإخلاص، تنم عن الإيمان الصادق.

وقد نصح أحد عماله في كتاب بعثه إليه قال فيه: "إن العمل والعلم قريبان فكن عالما بالله عاملاً له، فإن أقواماً علموا ولم يعملوا فكان عملهم عليهم وبالا"[1]، حيث أرشد عامله إلى خير العلم وخير العمل،

وكتب إلى عبد الرحمن بن نعيم ناصـحا له فقال: "أما بعد فكن عبدا ناصـحا لله في عباده ولا يأخذك في الله لومة لائم، فإن الله أولى بك من الناس وحقه عليك أعظم، فلا تولين شيئا من أمر المسلمين إلا المعروف بالنصـيحة لهم والتوفير عليهم وأداء الامانة فيما اســترعى، وإياك أن يكون ميلك ميلا إلى غير الحق فإن الله لا يخفى عليه خافية ولا تذهبن عن الله مذهبا، فإنه لا ملجأ من الله إلا إليه"[2]، نعم التربية التي كام الخليفة الخامس يربي بها عماله، ولو أخذ بها أصحاب القرار والمسؤولون اليوم، لتحسن حال الأمة وتغير إلى الأحسن.

ثانيا: إرجاع الحقوق ورد المظالم لأصحابها:

إن جثوم الجور والطغيان على المجتمعات من المصـــائب العظيمة التي تبتلى بها المجتمعات، حيث تعيق حرية التفكير، وتعطل عملية التنمية والتطوير، وينتج عنها الاخفاق في تحقيق الأهداف المسطرة، وفشل سياسات الاعمار والتنمية

لذلك قرر الخليفة عمر بن عبد العزيز مناصـرة المظلوم مهما كان وضـيعا أو ضـعيفا، وأخذ الحق من الظالم الغاشم مهما كان قويا شديدا، فبدأ بأهله وعشيرته وحاشيته، حتى قال لهم: "ولست أدع أحدا أو يعتدي عليه حتى أضع خده على الأرض وأضع قدمي على الخد الأخرى حتى يذعن للحق"[3]، وقد حرص عمر على رد الحقوق إلى أصـحابها، فما كان خاصـا أرجعه إلى صـاحبه، وما كان عاما أرجعه إلى بيت مال المسـلمين[4]، شجاعة وجرأة تحلى بهما عمر بن عبد العزيز في سياسته، من أجل مناصرة المظلومين ورد كيد الظالمين.

---

(1) محمد كرد علي، **الإسلام والحضارة العربية، مؤسسة الهنداوي**، مصدر سابق، ص487.

(2) أبو جعفر الطبري(ت:310هـ)، **تاريخ الأمم والملوك تاريخ الطبري**، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، د.ط، بيت الأفكار الدولية، عمان، الاردن، د.س، ص1284.

(3) إبراهيم محمد قطب، **السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز**، مصدر سابق، ص59.

(4) على محمد محمد الصلابي، **عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة**، مصدر سابق، ص287.

ويروى أن عمر بن عبد العزيز قال لامرأته: "اختاري إما أن تردي حليك إلى بيت المال وإما أن تأذني لي في فراقك، فإني أكره أن أكون أنا وأنت وهو في بيت واحد، قالت: لا بل أختارك عليه وعلى أضعافه، فأمر به فحمل حتى وضع في بيت مال المسلمين"[1]، وهذا الموقف إن دل على شيء فإنما يدل على تطبيق العدالة والقانون ولو مع أقرب الناس إليه.

وقد أوجب عمر بن عبد العزيز على نفسه الوقوف مع الرعية حتى يحصل كل أحد منهم على حقه من بيت المال، وقوله في ذلك: "لا أعطي أحدا باطلا"، وقوله: "ولا أمنع أحدا حقا"[2]، وقد اهتم عمر بإغناء الناس ودفع عنهم الحاجة والفاقة، من خلال تدريبهم وتربيتهم وحملهم على الجادة، حتى عز الفقراء المتسولون في زمانه، ويروى أن عمال عمر بن عبد العزيز لا يبرحون الحي حتى يقسموا ما عندهم من أموال بيت المال كلها، وأحيانا لا يجدون من يأخذ منهم تلك الصدقات لتوفرها وكثرتها[3]، فنتج عن ذلك الأمن والأمان، والطمأنينة والسلام، فتمكن الحق من الظهور والعدل من الانتشار، فعم الخير والسراء وساد الرخاء كافة الأرجاء.

ثالثا: الغاء الضرائب والمكوس المجحفة:

في العصر الأموي وصلت الضرائب مستويات غير معقولة، وقد أُجبر بعض الفلاحين على الخروج من مكاسبهم وأملاكهم خوفا من وقع الضرائب المجحفة التي كانت ترهق كاهلهم، لذلك قرر عمر بن عبد العزيز رفع المظالم التي وضعت على الناس والضرائب التي فرضت عليهم بغير وجه حق[4]، فكرس عمر حياته على رد المظالم والوقوف جنب المظلومين وإرضائهم[5]، وإلغاء العشور التي كان الناس يجبرون على دفعها، وأرجع الأموال المغتصبة، والعقارات المنهوبة، وعمد إلى الضرائب التي وضعها الأمراء قبله فألغى إيراداتها، منها ضرائب

(1) جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، **تاريخ الخلفاء**، المحقق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، 2004م، ج1، ص174.

(2) إبراهيم محمد قطب، **السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز**، مصدر سابق، ص60-59.

(3) محمد كرد علي، **الإسلام والحضارة العربية**، مصدر سابق، ص491.

(4) أبي محمد عبد الله بن عبد الحكم، **سيرة عمر بن عبد العزيز، على ما رواه الامام مالك بن أنس وأصحابه**، مصدر سابق، ص141.

(5) محمد كرد علي، **الإسلام والحضارة العربية**، مصدر سابق، ص489.

في مناســـبتي النيروز والمهرجان[1]، وأبطل أخذ المكوس من الناس في جميع المناطق التي تحت ســـيادته[2]، فتضاعفت ثقة الناس بالخليفة وزاد ولاءهم له وبادلوه الشعور بالطاعة والانقياد والامتثال للأوامر.

كتب عمر بن عبد العزيز إلى أحد عماله: "أن ضع عن الناس المائدة والنوبة والمكس، ولعمري ما هو بالمكس ولكنه البخس الذي قال الله: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُـــعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُـــوا النَّاسَ أَشْـــيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِـــدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصلاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[سورة الأعراف:85]، فمن أدى زكاة ماله فاقبل منه ومن لم يأت فالله حسيبه"[3]، فالجميع موكلون على ضمائرهم، ومفوضون إلى إيمانهم وعقيدتهم.

وبفعل هذه القرارات الجريئة ازدهر الاقتصاد في عصره ونمت الانشطة التجارية، وحل الأمن والاستقرار مما ســـاعد على تدفق ثروات كثيرة وموارد متنوعة[4]، مما أدى إلى وفرة في الإنتاج وتحقيق في الأمن الغذائي، حيث زادت عروض السلع، وانخفضت الأسعار وعم الرخاء وأصبحت السلع في متناول الجميع، مما أسفر عن ذلك رواجا وازدهارا في القطاع الاقتصادي عامة[5]، وقد أسهمت كذلك هذه الإصلاحات في استتباب الأمن ونشر الرفاه والاستقرار، وانشغل الناس بأعمالهم وحرفهم وشغلهم الشاغل وفرة الإنتاج وما يدره لهم من غنائم ومكاسب مادية ومعنوية.

رابعا: منع الولاة والعمال من اتخاذ التجارة:

كان عمر بن عبد العزيز يحرم على ولاته وعماله اتخاذ التجارة في المناطق التي يحكمونها، لكيلا يقع تجاوز أو احتكار فيما يتجرون فيه[6]، وهذا الاجراء صيانة للوالي والعامل من الانهماك في غير شؤون الرعية، وحمايته من المحاباة التي تحصل له من الناس، وسد باب الفساد والرشوة[7]، حتى قال ابن خلدون عنه: "إن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومعسرة للجباية"[8]، وقد كانت في المرحلة الأموية توزيع الأراضي والعقارات الضخمة بصفة عامة محتكرة من طرف الأسرة الحاكمة أو من أسياد قريش، وتوزع بالمحاباة للأقارب،

---

(1) "فالمهرجان دخول الشتاء وفصل البرد، والنيروز إذن بدخول فصل الحر، إلا أن في النيروز أحوالاً ليست في المهرجان؛ فمنها استقبال السنة، وافتتاح الخراج، وتولية العمال، والاستبدال، وضرب الدراهم والدنانير، وتذكية بيوت النيران، وصب الماء، وتقريب القربان، وإشادة البنيان، وما أشبه ذلك"، ينظر: الجاحظ، **كتاب التاج في أخلاق الملوك**، تحقيق: الأستاذ أحمد زكي باشا، د.ط، د.س، د.م.ن، ص31.

(2) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2003 م، ج13، ص747.

(3) ابن سعد أبو عبد الله (المتوفى: 230هـ)، **الطبقات الكبرى**، مصدر سابق، ص299.

(4) على محمد محمد الصلابي، **عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة**، مصدر سابق، ص279.

(5) نفس المصدر، ص280.

(6) أبي محمد عبد الله بن عبد الحكم، **سيرة عمر بن عبد العزيز**، مصدر سابق، ص87.

(7) على محمد محمد الصلابي، **عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة**، نفس المصدر، ص324.

(8) عبد الرحمن ابن خلدون (المتوفى: 808هـ)، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الش**أن الأكبر، مصدر سابق، ج1، ص346.

فترتب عن ذلك تمركز الأموال في فئة محصورة[1]، حتى نتج عن هذا الاحتكار أن بعض الأمراء أو أحد أشراف القبائل المؤيدين لهم قاموا بامتلاك قرى بكليتها[2]، وقد كتب معاوية يوما إلى واليه على البصرة، وأمره أن يحمل إليه هدايا النيروز والمهرجان[3]، فكان يقدّر ما يحمل إليه من هدايا في تلك المناسبة عشرة آلاف ألف[4]، إخراج الهدايا والأموال بدعة دنيئة، لذلك عمر نسفها نسفا من المراسيم والأعراف المتبعة مع العمال وولاة الأمصار.

خامسا: عدم التدخل في السوق:

لم تكن سياسة عمر بن عبد العزيز تقييد الأسعار وتحديد أثمانها، رغم طلب بعض الناس له، إلا أنه تشبث بمنهج الحرية وقانون العرض والطلب في النشاط الاقتصادي[5]، قيل لعمر بن عبد العزيز يوما: "يا أمير المؤمنين، ما بال الأسعار غالية في زمانك وكانت في زمان من قبلك رخيصة؟ قال: إن الذين كانوا قبلي كانوا يكلفون أهل الذمة فوق طاقتهم، ولم يكونوا يجدون بداً من أن يبيعوا ويكسروا ما في أيديهم، وأنا لا أكلف أحداً إلا طاقته، فباع الرجل كيف شاء، قال: فقلت: لو أنك سعَّرت، قال: ليس إلينا من ذلك شيء إنما السعر إلى الله"[6]، فسياسة التسعير السليمة والمتزنة تولد تنافسا قويا في السوق مما ينتج عنه عفوية حركة المبيعات وتزايد الأرباح، وأما التسعير والتدخل في الأسواق يقيد حركة العرض والطلب، ويؤثر على عفوية المبيعات، ويؤدي إلى الاضطراب في النشاطات الاقتصادية.

الفرع الثالث: احياء الموات في سياسة عمر بن عبد العزيز:

قد كان الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز مهتما بزيادة الإنتاج وإصلاح الأراضي وعمارتها، وكان يقوم بتقديم المساعدات المادية والمعنوية للفلاحين والقائمين على استصلاح الأراضي ولو كانوا من غير المسلمين، لما في ذلك من مصلحة ومنفعة للصالح العام، فبعد أن أمر عامله في العراق أن يعطي للناس حقهم ويقضي دينهم ويزوج بكرهم، وبعد ذلك قال له: "أن أنظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه فإنا لا نريدهم لعام ولا لعامين"[7]، وقراره هذا يقصد به العمل على مضاعفة

---

(1) على محمد محمد الصلابي، **عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة**، نفس المصدر، ص329.

(2) الدوري عبد العزيز، **أوراق في التاريخ والحضارة**، باب: أوراق في التاريخ الاقتصادي، ط1، دار الغرب الإسلامي، ج2، 2007م، ص93.

(3) هدايا النيروز والمهرجان هي رسوم كانت تجبى من عصر الساسانيين تجمع بمناسبة حلولهما، ينظر: الدوري عبد العزيز، **أوراق في التاريخ والحضارة**، مصدر سابق، ص93.

(4) أحمد بن أبي اليعقوب، **تاريخ اليعقوبي**، تحقيق: عبد الأمير مهنا، ط1، شركة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، م2، 2010م، ص126.

(5) إبراهيم محمد قطب، **السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز**، مصدر سابق، ص61.

(6) على محمد محمد الصلابي، **عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة**، مصدر سابق، ص341.

(7) أبوالقاسم علي بن الحسن ابن عساكر (المتوفى: 571هـ)، **تاريخ دمشق**، مصدر سابق، ص60.

الإنتاج[1]، ولا يهم جنسية صاحب الأرض مادام هو في مصلحة الوطن ويعمل جاهدا لزيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء من احتياجات الوطن.

ودعما لسياسته في زيادة الإنتاج فإن عمر حرص على إطلاق الأراضي الزراعية من قيودها الجائرة، وحررها من احتكار مسؤولي الدولة أو الاقطاعيين المنتهزين لمحاصيلها[2]، وتحفيزهم على الإنتاج والعمل الجاد، من أمثلة ذلك كتاب عمر بن عبد العزيز إلى أحد عماله: " وأمرتك أن تطرز[3] عليهم أرضيهم، وأن لا تحمل خرابا على عامر، ولا عامرا على خراب، وانظر الخراب فخذ منه ما أطاق وأصلحه حتى يعمر، ولا تأخذ من العامر إلا وظيفة الخراج في رفق وتسكين لأهل الأرض"[4]، ونجد في رسالة عمر إلى عامله يأمره فيها بتغليب الحكمة في تعامله مع رعيته، ويلزمه بتطبيق قيم العدالة وتقديم الاحسان في أداء مسؤولياته، بتسهيل أمورهم التقنية والادارية، ومساعدتهم في تسوية أراضيهم وجعلها خصيبة ومريعة.

حرص عمر بن عبد العزيز على إصدار قوانين بإلغاء الضرائب المستبدة، وأنهى المكوس والغرامات الجائرة التي كانت تنهب من الفلاحين والعاملين البسطاء في الأراضي الزراعية[5]، وهذه القوانين كانت محفزة لهم على العمل والإنتاج، وسندا قويا على مواجهة الصعوبات والعقبات.

(1)فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق ص187.

(2) إبراهيم محمد قطب، **السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز**، مصر، مصدر سابق، ص62.

(3) قيل: هو معرب وأصله التقدير المستوي بالفارسية، ينظر: ابن منظور الانصاري(ت:711هـ)، **لسان العرب**، ط3، دار صادر، بيروت، لبنان، 1414هـ، ص368.

(4) حميد بن جويه، **كتاب الأموال**، تحقيق: شاكر ذيب فياض، ج1، ط1، مركز الملك فيصل البحوث والدراسات الإسلامية، 1986م، ص170.

(5) علي محمد الصلابي، **الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار**، مصدر سابق، ص315.

النتائج المستخلصة:

- كان عمر بن عبد العزيز رائدا في ترشيد النفقات، بعد أن لاحظ إسرافا وتبذيرا فيمن كان قبله، وما يرافقه من مظاهر المفاخرة والمجاملات، فأعلن أن ذلك يعارض الإيمان والشريعة، فأمر ببيع كل تلك الوسائل والأواني ورد قيمتها إلى النفع العام.
- اهتم عمر بتخفيف الأعباء الاقتصادية على الناس، إذ منع تعدد الالتزامات المالية عليهم، حيث كانت تؤخذ كضرائب ومكوس من الباعة في الأسواق، أو ممن يدخل البلد من التجار والزوار، تؤخذ منهم دون سبب شرعي محدد أو ضرورة ملحة.
- كان عمر حريصا على تطبيق إصلاحات استراتيجية وسياسات رشيدة وحكيمة خلال خلافته، وهذا اقتداء بسياسة جده عمر بن الخطاب، ومحاولة منه برد الأمور إلى ما كانت عليه زمن خير البرية محمد ﷺ.
- عمل على استقطاب الكفاءات وأصحاب الخبرة والمهارة، فازدهر الاقتصاد وراجت التجارة، فتضاعفت بذلك مداخيل بيت المال من الزكاة والخراج والعشور وامتلأت خزائن بيت المال.
- استنهضت سياسته الهمم وحركت الضمائر الحرة، بتطبيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية، ومكافحة التمييز بين الناس، وعالج الفقر والحرمان، واعتنى بكل ما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

خلاصة الفصل:

كانت هذه التجارب الراقية تستحق الإشادة والاطراء، حيث استهلوا سياستهم المباركة برد المظالم والوقوف أمام الطغيان والجور بكل شجاعة وجرأة، وعملوا على الوقوف أمام الظالم وإرجاع الحق للمظلوم، ورد الأموال المنهوبة إلى أصحابها، واهتموا بالزراعة وإحياء الأراضي وزيادة الإنتاج، وقاموا بإلغاء الضرائب والمكوس على الناس، وحرروا التجارة والهجرة بين المدن، كما اهتموا بالبنى التحتية، من بناء الجسور وإصلاح الطرق، وحاولوا أن يكون هدفهم المقدس رعاية الضعفاء والفئة المحرومة، وإيجاد طرق لترقية الإنسان وتأهيله، فنتج عن ذلك علاج البطالة والتشرد والفقر المدقع، فصلحت أحوال الأمة وزادت التنمية وازدهر الاقتصاد، وارتفعت مداخيل الأفراد ومداخيل الدولة في عصرهم.

الفصل الثالث:

آليات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور إسلامي.

إن الجزائر رغم الجهود التي بذلتها في تطوير قطاع الزراعة في الآونة الأخيرة، وبلوغها الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الغذائية، إلا أنها تعاني تحديات مناخية وبشـــرية وتكنولوجية في مســـارها نحو تحقيق الأمن الغذائي، والتحديات التي تقف في طريق تحقيق التنمية في الجزائر، مثل مشـــكل التصـــحر وإشـــكالية ملكية الأراضي والعقارات الزراعية، حيث تعد هذه القضية من أكبر المشاكل التي تعيق العملية تنموية في الجزائر[1]، والاعتماد على الطرق التقليدية في الإنتاج والركون إلى الأساليب والأنظمة الري البدائية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، والعجز عن استغلال الطاقات البشـرية المتكونة، مما نتج عنه ضـعف اسـتخدام الوسـائل والأنظمة الري الحديثة التي تحتاج إلى تكنولوجيا وتقنية عالية، مما عولت بشـــكل ولو نســـبي على الأســـواق الخارجية، في تلبية الطلب المستمر على الغذاء، لضمان السلم والاستقرار الاجتماعي.

لذلك كانت الإشكالية واضحة في بداية الدراسة وهي كالآتي: **هل يمكن للجزائر إيجاد حل لمشكلة نقص الغذاء من خلال الرجوع إلى التشريع الإسلامي لتحقيق الأمن الغذائي؟**

(1)محمد قرينات، **التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي**، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي1، م9، جوان 2012، ص69.

المبحث الأول: واقع السياسات الزراعية في الجزائر وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي.

شرعت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال بإصلاحات مهمة على مستوى الاقتصاد الكلي والوطني، وقد حظيت الزراعة ببعض العناية، نظرا لأهميتها ومحوريتها في الاقتصاد الوطني، وقد سلكت الجزائر إجراءات عديدة وتعديلات كثيرة، حتى يتمكن القطاع من تحقيق أهدافه الاقتصادية والتنموية، وتحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى الاكتفاء، والعمل على توفير إنتاج إضافي للتصدير للخارج، والمأزق الذي وقعت فيه الجزائر وكثير من دول العالم هو تبنيها سياسات خاطئة مستوردة، تعتمد على استراتيجية فاقدة للتوازن مضطربة، إذ تجعل الاقتصاد يعتمد على مورد واحد وهو النفط، وتولي قطاع الصناعة والصناعة الثقيلة الأهمية الكبرى على حساب قطاع الزراعة والقطاعات المهمة الأخرى[1]، مثل الزراعة والسياحة والخدمات.

لذلك لابد من التكامل والتناغم بين القطاعات المختلفة، لتحقيق تنمية شاملة كاملة، وقد بين البنك العالمي استطاعة السياسات الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، شريطة الاهتمام بالاستثمارات الخاصة وتحفيزها، وتأمين المواد الضرورية، والاستغلال الأمثل للموارد، وتشجيع العاملين والمنتجين في كل القطاعات ودعمهم[2]، وهذا ظاهر للعيان إذا وجدت السياسات المناسبة، الإنسان المناسب المتصف بالقوة والأمانة، الذي يتحمل مسؤولية تحقيق أهداف هذه السياسات والوصول إلى النتائج المنشودة مهما كان الثمن.

المطلب الأول: مفهوم السياسات الزراعية:

السياسة لها مفاهيم متعددة ويتغير مفهومها بتغير توجهات الباحثين ومنطلقات المهتمين بهذا الموضوع، وتختلف باختلاف المراحل والأطوار وباختلاف الدول والحكومات التي تنتهج هذه السياسات في حكمها، حيث تختص بعمومية أكبر وشمولية أكثر، وترتكز على تحديد الأهداف واختيار المسار الذي تبتغيه الجهات الرسمية، وهذا المصطلح يدل صفة عامة إلى إيجاد قواعد ونظريات تستخدم في مجال محدد، حيث من خلالها يتوصل إلى تنفيذ أهداف محددة، وفي كثير من الأحيان هذه النظريات يتم استصدارها من جهات رسمية[3]، وتستخدم القوة في تنفيذها[4]، رغم ذلك تبقى سياسات عديدة حبرا على ورق، لا تجد من ينفذها أو ينزلها على أرض الواقع.

---

(1) مسيكة بوفامة، وفوزية غربي، **الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، عدد 15، 2006، ص 25.

(2) سالت محمد مصطفى، **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال شعبة القمح**، أطروحة دكتوراه، 2016-2017، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص94.

(3) جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، م2، مصدر سابق، ص837.

(4) ثورية الماحي، **دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق زراعة مستدامة بيئيا مع الاستفادة من السياسة الزراعية المشتركة PCA**، مجلة الاقتصاد والمالية، (JEF)، م07، ع02، 2021، ص267.

والسياسات الاقتصادية تبلور على شكل خطط معينة ترمي إلى الوصول لمقصد معين، خلال مرحلة زمنية معينة، ويرتجى من هذه السياسات تحقيق الازدهار والتنمية والأمن في الأوساط المجتمعية[1]، وتشتمل على تشكيلة من الخطط والمشاريع في مجموعة من القطاعات المتنوعة.

تعريف السياسة الزراعية: فتعرف بأنها مجموعة التدابير والتنظيمات تصدرها الدولة لإدارة القطاع الزراعي[2]، أو الكيفية التي تستخدمها الدول لإصلاح ما يمكن إصلاحه، وتنمية ما يمكن تنميته وتطويره، وتشتمل على الطرق والوسائل التي تم الاختيار عليها من خلال الأهداف التي تريد تحقيقها، والمقصد الذي تريد الوصول اليه[3]، وقد عرفت بأنها: "فرع رئيسي من السياسة الاقتصادية العامة لأي دولة، والتي يتم رسمها وإعدادها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين نظيرتها في القطاعات الأخرى لتحقيق الأهداف المرجوة.

تهدف السياسة الزراعية إلى توفير الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك"[4]، ويعرض مصلحة الوطن إلى خطر التبعية، ويؤدي به إلى السقوط في مخالب مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

وتتضمن هذه السياسة مخطط زراعي يهدف إلى تجسيد هدف محدد أو مجموعة من الأهداف أثناء فترة محددة، وتعد هذه السياسة جزء من السياسات الاقتصادية العامة، ولها علاقة وطيدة بها، وتتأثر بها سلبا وايجابا، وفي كل مراحلها[5]، حيث تقوم الدولة بإنشائها ضمن الخطط الاقتصادية المختلفة، من خلال تكاتف الجهود وتكاملها بين شتى المخططات التي تصدرها الدولة في كل القطاعات[6]، وتتباين مضامين هذه السياسات من منطقة لأخرى، وحسب الكفاءات والوسائل المسخرة، وحسب القوة المتابعة لسيرها وتحركاتها.

---

(1) علي يوسف خليفة، **القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2001، ص305.

(2) منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص11-12.

(3) كارلو كافيرو، **السياسات الزراعية في الدول النامية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية**، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والإيطالي، دمشق، سوريا، 2003م، ص41.

(4) سعيد بختة، **واقع الأمن الغذائي العربي في ظل اقتصاد عالمي متغير**، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، م11، ع1، جوان2014، ص29.

(5) سالت محمد مصطفى، **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال شعبة القمح**، مصدر سابق، ص89.

(6) ثورية الماحي، **دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق زراعة مستدامة بيئيا مع الاستفادة من السياسة الزراعية المشتركة PCA**، مصدر سابق، ص267.

الفرع الأول: أهمية السياسات الزراعية.

إن السياسات الزراعية تعد من العوامل المهمة التي تسهم في نجاح اقتصاد العام للدولة، حيث أنها تعتبر من المرتكزات التي يعول عليها الاقتصاد الوطني للوصول إلى تحقيق الرفاهية والتنمية الشاملة، والهدف الأساسي من تلك السياسات ليس الوصول إلى الإنتاج الوفير فحسب، وإنما الهدف هو تحقيق الرفاهية والحياة الكريمة للإنسان[1]، خاصة المزارعين وسكان مناطق الظل[2]، وهذا من خلال عدم تبديد واستنفاد الموارد عند استهلاكها وحمايتها من الاستنزاف، وتأمين التوزيع العادل للدخول، وتجنب تلوث البيئة من استغلال السيء للموارد، إذ تعد علاقة السياسات المدبرة والبيئة علاقة شائكة، بمعنى بمقدور تلك السياسات المخططة أن تسهم في منفعة البيئة أو خسارتها، لذلك لابد من التنسيق والتكامل بين كل السياسات والقطاعات وخاصة الجانب البيئي[3]، وكل هذه الاستراتيجيات والبرامج المقصد منها تحقيق الأمن الغذائي.

وأهم ما في الأمر هو التنسيق بين المجالات المختلفة للسياسات الزراعية، في التسويق والتمويل والبحث والتوجيه، وخاصة وحدة التصور وتحديد الهدف، وهذا يعد عاملا أساسيا في إنجاحها، وتعثر إحداها يؤدي إلى تعثر هذه السياسات جميعا، وهذا ما نلاحظه في واقع السياسات المطبقة في الدول المتخلفة، ولا يوجد بين الخطط والقطاعات تنسيق ولا تكامل[4]، وعليه لابد من استراتيجية واضحة بين المجالات الرئيسية والفرعية عند تخطيط أي سياسة زراعية، وإرادة قوية لإنجاح هذه السياسات وتحقيق المراد.

وتتجلى قيمة هذه السياسات في الخطط الاقتصادية التي ترسمها الدولة لتحقيق تنمية شاملة في كل القطاعات في الفترة الزمنية المحددة، وتتضح استراتيجيتها بعد تقييد المصادر المالية والثروات المادية والكفاءة البشرية المتيسرة، ومعرفة الطرق التي يتم بها وضع هذه الموارد في مشاريعها التنموية، وتحويلها بعد ذلك إلى برامج وخطط عملية قابلة للتنفيذ[5]، وتهدف هذه السياسات إلى تأمين الرضا لدى المستهلكين، من خلال

---

(1)محمد حسين الجبوري، **طالب حسين الكريطي، السياسات الزراعية في العراق، التحديات وسبل المعالجة**، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة كربلاء، العراق، م3، ع2، 2014، ص4.

(2) تعد كلمة "مناطق الظل" من المصطلحات الجديدة التي ظهرت خلال سنة 2020، إثر انعقاد مجلس الحكومة بتاريخ 16 فيفري 2020، حيث عرض تقريرا تحت عنوان: **"معاناة مناطق الظل"**، وهذا التقرير كان بطلب من الرئيس الجمهورية، والذي حاول أن يلفت الرأي العام إلى المشقة والضيق الذي يقاسيه ساكني هذه الضواحي النائية، ينظر: وردة حدوش، سامي بسة، **ماهية مناطق الظل في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل**، مجلة السياسة العالمية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، م5، ع خ1، 2021، ص10.

(3) سعاد رزاي، **الروابط بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية**، مجلة الحقوق والعلوم الإسلامية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، م7، ع1، أفؤيل2013، ص154.

(4) سالت محمد مصطفى، **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح**، مصدر سابق، ص95-96.

(5) منذر الحاج، **مقرر السياسات الزراعية**، كلية الهندسة الزراعية، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة حماه، سوريا، 2019-2020، ص3.

التوزيع الأمثل للسلع الاستهلاكية الزراعية بينهم، وتعظيم المغانم لدى المنتجين، لا سيما في التوزيع الأمثل للموارد والتساوي في الفرص والمنح.

هذه السياسات تهدف إلى تحقيق الرفاهية وتأمين الازدهار والاستقرار[1]، وتوفير تنمية شاملة بحيث تؤثر إيجابا في دخول الناس ومعاشهم[2]، وإقامة توازن بين الرغبات المختلفة غالبا ما تكون متضاربة، وإيجاد حل للصعوبات التي تصيب شريحة المزارعين في الحفاظ على دخولهم وتأقلمهم مع القوانين والإجراءات المتخذة، والبحث على كيفية تشجيعهم وتحفيزهم على مضاعفة حصيلتهم الإنتاجية[3]، وتنشأ هذه السياسات في تشكيلة متكاملة من الاحكام القانونية والسياسات الإجرائية التي تقوم الدولة بإصدارها[4]، حيث تؤثر هذه السياسات في هيكلة القطاع الزراعي وتنظيمه، وتعمل على إصلاحه وتحسينه بما يتناغم مع صيرورة السياسة العامة للدولة.

الحكم بنجاعة هذه السياسات أو اخفاقها مرتبط بالحصيلة التي يتم إنتاجها، حسب إصلاحها للأوضاع، وتخفيف التكاليف وتصفيرها، والتقسيم العادل للموارد، ومعالجة التفاوت الفاحش بين الناس، وإيجاد الحلول الناجحة للقضايا المستعصية[5]، وكذلك حسب كبحها للأضرار البيئية التي تتسبب فيها الزراعة، وقد تفضي إلى مرض الإنسان وموته[6]، نتيجة انتهاج زراعات مكثفة ومسرعة للإنتاج، الذي يعتمد على اضافة غير مسؤولة للمبيدات والاسمدة المضرة والمميتة، كما ونوعا.

والسياسات تعمل على تنظيم إصلاحات واستدراكات جذرية في هيكل القطاع الزراعي، ويرتكز اسهامها بالوصول الى عتبة الفائض الزراعي في حدود الموارد المتوفرة، وتحقيق الكفاءة في استغلال هذه الموارد بطريقة تحميها من النفاد والفساد[7]، من خلال تكوين المزارعين وتحفيزهم على مضاعفة الإنتاج[8]، وتوجيههم إلى زراعة سليمة صديقة للإنسان والبيئة، ومؤازرتهم على تجاوز المشاكل والعقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي.

---

(1) حمدان محمد رفيق، **الأمن الغذائي نظرية وتطبيق**، مصدر سابق، ص58.

(2) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي**، مصدر سابق، ص 110.

(3) منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، مصدر سابق، ص11-12.

(4) سالت محمد مصطفى، **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح**، مصدر سابق، ص77.

(5) منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، مصدر سابق، ص11-12.

(6) ثورية الماحي، **دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق زراعة مستدامة بيئيا مع الاستفادة من السياسة الزراعية المشتركة PAC**، مصدر سابق، ص263.

(7) محمد حسين الجبوري، طالب حسين الكريطي، **السياسات الزراعية في العراق، التحديات وسبل المعالجة**، مصدر سابق، ص4.

(8) الحاج منذر، **مقرر السياسات الزراعية**، مصدر سابق، ص3.

الفرع الثاني: السياسات الزراعية في واقع القطاع الزراعي الجزائري:

أقامت الجزائر إصـــلاحات كثيرة في القطاع الزراعي من أجل تحديث الزراعة وتطوير تقنياتها، وقد انطلقت هذه الإصـلاحات غداة الاسـتقلال حيث أعلنت قرار تأميم الأملاك والمؤسـسـات، وفي غدون ذلك قررت الدولة إصلاحات زراعية لبسط نفوذها على الأملاك الزراعية الخاصة ووضع الحد لها، وإقرار ميثاق الثورة الزراعية[1]، إذ وضع المشرع الجزائري قوانين في هذا السياق، وفحواها للمالك الحق في الملكية الخاصة في حدود تحقيق النفع العام.

الإصلاحات التي تبنتها الجزائر خلال الثمانينات، تهدف إلى إيجاد آليات لمعالجة الاضطرابات الهيكلية للاقتصـاد الوطني، وزيادة معدلات النمو الاقتصـادي[2]، ومن تدابير والإجراءات التي طبقتها التعديل الهيكلي للمرحلة السابقة، وتم فيها تطبيق إصلاحات هيكلية للمؤسسات الصناعية، ومحاولة الخروج من نظام الضبط الإداري المركزي، ويكمن في تدخلات الادارة الذي اعتادت عليه الدولة آنذاك، وهو "فرض الانضباط المطلوب على حرية نشاط الافراد"[3]، ويقصد به القيود التي تفرضها الدولة على نشاط الأفراد في المجال الاقتصادي من أجل حفظ النظام العام وحماية المستهلك بالخصوص.

وفي بداية القرن الواحد والعشـرون انتهجت الحكومات المتعاقبة سـياسـات اقتصـادية مختلفة وبرامج متنوعة، للنهوض بالقطاع الزراعي، وبدأت بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية، هذا المخطط الذي يحفز الفلاحين على اسـتخدام أمثل لكل عناصـر الإنتاج الزراعي التي يزخر بها القطاع، وعمل على رسـم أهداف مدروسـة ومسـايرة للإصـلاحات الداخلية والخارجية[4]، ثم الانتقال إلى سياسة التجديد الزراعي والريفي سنة 2008، الذي شرعت الدولة من خلاله في إقامة إصلاحات هيكلية معتبرة، تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي على كامل التراب الوطني، كل منطقة حسـب طاقتها وامكانيتها[5]، إلا أن هذه السـياسـات والإصـلاحات رغم توفر كل

---

(1) سناء شيخ، نسيمة شيخ، **أثر المنظومة الاشتراكية على الملكية العقارية في الجزائر**، مجلة التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون، تيارت، م2، ع4، ديسمبر2018، ص145.

(2) ناصر مراد، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، م47، ع2، جوان2010، ص133.

(3) جلطي أعمر، **دور سلطة الضبط الإداري في مجال حماية المستهلك**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، م4، ع6، جانفي2014، ص254.

(4) محمد غردي، نصر الدين بن نير، **تطور السياسة الفلاحية في الجزائر واهم النتائج المحققة منها**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة، م2، ع5، ديسمبر2016، 201.

(5) جمال جعفري، العجال عدالة، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 – 2015)**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عشور الجلفة، م9، ع2، ديسمبر2018، ص104.

الموارد وكافة عناصـــر الإنتاج، كانت تفتقد إلى الجدارة العالية والأداء المطلوب، لذلك لم تتمكن من إيجاد حل لمشـكلة التبعية التي يعاني منها الاقتصـاد الوطني[1]، إذ حاولت الدولة أن تطبق سـياسـات زراعية متعددة كان الهدف منها تطوير الزراعة وتحقيق التنمية ومضـــاعفة المردود الإنتاجي، إلا أن هذه الاجراءات رغم ما توليه الدولة من أهمية لهذا الموضوع لم يأتي بنتائج مرضية[2]، ولو تتمكن من تغطية الحاجات ولا إيجاد حل للمشكلة الغذائية، مما جعل العجز يتفاقم، والتبعية تستفحل أكثر فأكثر.

ولعل ما أدى إلى عدم نجاعة هذه الإصـلاحات رغم تعاقبها وتنوعها، هو الثراء المالي الذي تعيش فيه الدولة، مما أسـفر عنه التغاضـي عن القضـايا المرتبطة بالقطاع الزراعي، فضـلا عن البحث عن حلول لمشـاكل القطاع، وصب جل الاهتمام على النفط والصناعة، وكل الإصلاحات السابقة والسياسات الزراعية التي طبقتها الدولة لم تكن جادة فيها، بل كانت تصـدرها الدولة لحل اشـكالات آنية ومؤقتة، ولم يكن انشـاؤها مبني على دراســـات دقيقة وخطط عميقة ولآجال مقدرة، بل عرف القطاع العفوية في القرارات، وغياب الكفاءة في التحضـــير والتنفيذ ورداءة التقييم بعد ذلك[3]، مما جعل الدولة تترك الحبل على الغارب في الاعتماد على المســـتثمرات الصـــغيرة، والركون إلى الأســـاليب تقليدية في الإنتاج، ونقص اســـتخدام التكنولوجيا الزراعية، واسـتفحال المعاملات الفوضـوية والأسـواق غير المنظمة، وتفشـي الاحتكار[4]، مما نتج عن ذلك ضـعف في القطاع الزراعي، وتبعية كاملة للخارج.

الملاحظ في بيانات صـــادرات المحروقات ورصـــيد الميزان التجاري الغذائي، أنه كلما ارتفعت إيرادات المحروقات كلما صـاحبه ارتفاع في العجز الغذائي، وتفسـير ذلك تغلغل النزعة الاسـتهلاكية في قرارات الدولة، وكان من الأفضـــل أن تســـتغل تلك المكاســـب فيما يرجع بالنفع على العباد والبلاد، ولا يقاس تطور الدول بالأموال المكدســة والخاملة، وإنما بما تســهم به هذه الأموال في واقع الناس من خلال الإنتاج والاســتثمار[5]، وزيادة في دخول الأفراد والمؤسسات في المجتمع.

تعتبر الجزائر من المسـتوردين لاحتياجاتها الغذائية الأسـاسـية بجدارة، حيث ارتفعت نسـبت الواردات الغذائية من اجمالي الواردات، وازدادت قيمتها زيادة جنونية بسـبب ارتفاع الأسـعار العالمية، وبسـبب مضـاعفة

---

(1) جمال جعفري، العجال عدالة، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000، 2015)**، مصدر سابق، ص99.

(2) سالت محمد مصطفى، **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح**، مصدر سابق، ص113.

(3) سالت محمد مصطفى، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح، مصدر سابق، ص112.

(4) نفس المصدر، ص113.

(5) رايس فضيل ومن معه، **التبعية الغذائية أبعاد المشكلة وآفاق التغيير**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، جوان 2013، ص14.

كميات السلع المستوردة، نظرا لزيادة الطلب عليها وعجز الإنتاج المحلي[1]، وقد كانت الجزائر فيما مضى قبل قرن ونيف من الزمن كانت تزخر بإنتاج وافر من القمح والحبوب، وحققت أمنها الغذائي باستحقاق، وكانت قد أخذت مكانها في قمة هرم الدول المصدرة للقمح آنذاك[2]، إلا أن الأوضاع تغيرت والإرادة خفتت والموارد التي كانت تدر أنفة وعزة باتت شاحبة وشحيحة وغير مجدية.

وحسب ميزان المدفوعات يلاحظ ارتفاع نسبة الواردات الغذائية أمام الواردات الكلية، ويظهر ذلك خطورة التبعية الغذائية للخارج، خاصة مادة القمح[3]، حيث بلغ نصيب الواردات الغذائية خلال 2020 مقارنة بإجمالي الواردات حوالي 27.63%[4]، وهي نسبة جد مرتفعة.

الشكل1: تطور واردات الجزائر من القمح خلال الفترة (1960_2017).

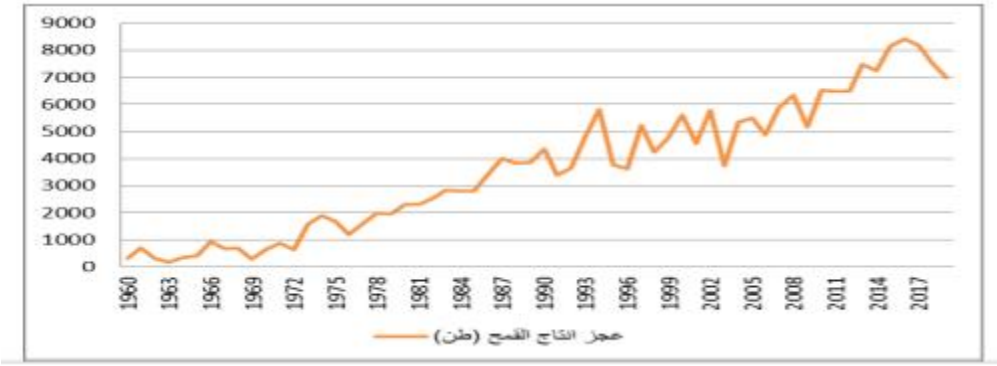

المصدر: مروان حايد، نمذجة واستشراف عجز إنتاج القمح في الجزائر، مجلة علوم الأعمال والإدارة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، م15، ع1، ديسمبر2019، ص86.

من الشكل السابق يتبين أن واردات القمح في الجزائر تتخذ مسارا تصاعديا، إذ كان الإنتاج المحلي في المرحلة الأولى عشية خروج الجزائر من ربقة الاستعمار يغطي نسبة كبيرة من الطلب، وبعدها في مرحلة 1990/1970، ارتفعت واردات القمح، وذلك بسبب زيادة الطلب على هذه المادة، مع ثبات الكمية المنتجة محليا، وفي مرحلة 2000/1990 نلاحظ تذبذبا في صعود وانخفاض الواردات، وفي المرحلة الأخيرة 2017/2000 ازدادت قيمة واردات الجزائر من 5.6 مليون طن إلى 8.4 مليون طن، بسبب زيادة

(1) حبيبة بن زغدة، فيروز بوشويط، ان**عكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على حجم الفجوة الغذائية بالجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2007-2017)**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، م17، ع26، 2021، ص160.

(2) سالت محمد مصطفى، **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح، أطروحة دكتوراه، 2016-2017**، مصدر سابق، ص113.

(3) فضيل رايس ومن معه، **التبعية الغذائية في الجزائر**، أبعاد المشكلة وآفاق التغيير، مجلة رؤى اقتصادية، ع4، جوان2013، ص6.

(4) بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم52، ص28. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_52a.pdf ، يوم: 2020/12/20.

الاســتهلاك المحلي، إلا في الســنوات الأخيرة إذ حدث بعض التراجع، وهذا نتيجة الاهتمام الذي أولته الدولة لإنتاج هذه المادة الحيوية.

وحســـب منظمة الزراعة للأمم المتحدة فإن واردات القمح في الآونة الأخيرة أظهرت تراجعا، وهذا نتيجة زيادة الإنتاج المحلي، وتطور المردودية في الهكتار الواحد، نتيجة التطور التكنولوجي والبحث العلمي، رغم هذا إلا أن الإنتاج لازال غير كافيا، إذا قارنا بين إنتاج القمح والطلب عليه في الواقع[1] بين 2010-2019.

الشكل2: منحنى تطور إنتاج القمح في الجزائر (2010-2019)

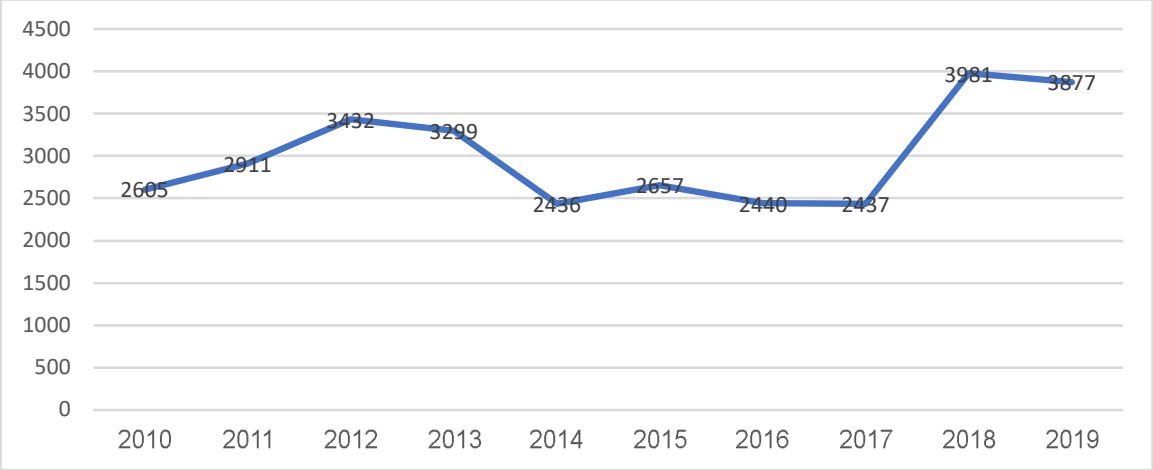

المصدر: منظمة الزراعة للأمم المتحدة (FAO).

نلاحظ من خلال المنحنى أن إنتاج القمح المحلي عرف ارتفاعا سنة 2012، وهذا راجع إلى تحسن هطول الأمطار، ولكن لم يلث حتى انخفض سنة 2014، وحافظ على انخفاضه إلى 2017، إذ عرف الإنتاج نقلة نوعية وسجل رقما قياسيا وهو 3981 ألف طن، وهذا الارتفاع راجع إلى اســـتخدام التكنولوجيا ومخرجات البحث العلمي والأسمدة، مما جعل مردودية الهكتار الواحد تتحسن، وكذلك الاهتمام التي توليه الدولة لهذه الشعبة، وارتفاع سعر شراء القمح من المزارعين، جعل الإنتاج يعرف تطورا ملحوظا.

الفرع الثالث: السياسات الزراعية عشية دخول الاحتلال الفرنسي:

قد إدعى بعض مؤرخي الاستعمار أن فرنسا كان لها الفضل في استصلاح الأراضي في الجزائر، لكن في الحقيقة أن فرنسا قامت باستصلاح بعض الأراضي القليلة من خلال المعمرين الفرنسيين، إلا أنها لا تساوي مقارنة بما صـادرته واغتصـبته من أراضـي الدولة الجزائرية والأوقاف والعروش وأراضـي الخواص التي تعد بملايين

(1) مروان حايد، **نمذجة واستشراف عجز إنتاج القمح في الجزائر**، مجلة علوم الأعمال والإدارة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، م15، ع1، ديسمبر 2019، ص86.

الهكتارات [1]، حيث نفّذت الحكومة الفرنسية استيلاء حرا أو بالأحرى فوضويا على الممتلكات والأراضي والأملاك الدينية وأراضي العروش، وأراض التي كان أصحابها يقفون ضد الاحتلال، من قبل المستوطنين الأوباش، فعثوا فيها فسادا، وطردوا الأهالي والفلاحين الذين كانوا يقطنونها[2]، وكاوا يخرجون الناس ويتم حشدهم في تجمعات ويسلبون منهم أملاكهم وأراضيهم[3]، حتى أصبح أصحاب الأراضي والفلاحين إلى عمال بسطاء أو أجراء أو بالأحرى بطالين متسولين، ولم يكتف المستعمر بهذا بل قام باستنزاف الموارد وأهمل زراعة القمح والحبوب واهتم بزراعة الكروم من أجل تصدير الخمور إلى أسياده في أوروبا[4]، وهذه التصرفات المشينة التي تعمدها المستدمر الفرنسي، أدت إلى ظهور بوادر الفقر والحرمان بين الجزائريين، حتى استغلهم المعمرون الأجانب في البساتين كخدم وفي الحقول كخماسين وفي المصانع كعبيد يُضربون ويهانون، بعد ما كانوا مكرمين محترمين في أرزاقهم وأملاكهم، وكذلك ليتفنن المستعمر البغيض في إهانة الجزائريين.

وقامت الإدارة الاستعمارية بإصدار قوانين قاسية لحرمان الجزائريين من أراضيهم وأملاكهم، ونص القانون: كل من له وثيقة تثبت ملكيته لعقار، أمهلوه ثلاثة أيام فقط لإحضارها، وإلا صودر العقار فورا، وهم يعلمون أن أكثرهم غائبون أو هاربون، ويتعذر وصولهم في ثلاثة أيام فهذا ضرب من خيال[5]، وهدفهم الوحيد من هذا القانون هو مصادرة أملاك الناس الأصليين ومطاردتهم وإذلالهم، بالمقابل استقدام مستوطنين من دول أوروبا وتقديم لهم تلك الأملاك في طبق من ذهب، حتى يتشجعوا بالمكوث في الجزائر، واتخاذ الجزائريين عبيدا، من أجل تصدير الإنتاج إلى أروبا.

إن فرض مثل هذه القوانين والرسوم الجائرة من المستعمر[6]ما أنهك القدرة الاقتصادية وأدى إلى شيوع الفقر والحرمان بين الناس، وتعمد المستدمر وأعوانه ذلك مما أدى بالمزارعين إلى بيع محاصيلهم الثمينة بأثمان زهيدة، لأن القوانين الجائرة التي فرضها المستعمر تنص على أن يكون دفع الضرائب نقدا حاضرا[7]، وهذا لإثقال كاهل الأهالي، والخروج من أملاكهم وأراضيهم طواعية.

فبهذه القوانين الجائرة والتصرفات المتعسفة استطاع المستدمر الظالم أن ينشر الفقر بين الأوساط المجتمعية للجزائريين، وأجبروا للهجرة والخروج من ممتلكاتهم وأراضيهم وتحويل ملكيتها على المعمرين والمهاجرين

(1) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، د.ط، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص19.

(2) شارل روبير اجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة: عيسى عصفور، ط1، دار منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م، ص41.

(3) نور الدين أبو لحية، **الاستعمار الكلاسيكي وجرائمه في حق الشعوب، الاستعمار الفرنسي للجزائر نموذجا**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع17، ص307.

(4) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مصدر سابق، ص19.

(5) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ط6، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ج1، ص76.

(6) نور الدين أبو لحية، **الاستعمار الكلاسيكي وجرائمه في حق الشعوب . الاستعمار الفرنسي للجزائر نموذجا**، مصدر سابق، ص308.

(7) نفس المصدر، ص51.

الأوروبيين، وكانت الدولة الفرنسية تساندهم وتساند تجاراتهم وصناعاتهم وزراعتهم برؤوس الأموال الكبيرة والشركات الاقتصادية والتسهيلات الإدارية والتحفيزات البنكية[1]، وكل ما يحتاجون إليه من الدعم الأمني والمالي واللوجيستي، من إدارة في الإنتاج والتخزين والتسويق وكل الخدمات بكفاءة عالية وفاعلية فائقة.

مما جعلت الجزائر المستعمرة لم تتمكن من تحقيق الأمن الغذائي بعد أن كانت قبل الاحتلال أكثر الأراضي الخصبة ملكا مشاعا للقبيلة، تستصلح وتزرع بقرار من قيادة القبيلة، وبأيادي أبنائها الأمينة ذات الخبرة والتجربة، كل وعمله وتخصصه، حيث هدفهم تحقيق الاكتفاء والاستغناء عن الغير، وتحقيق الأمن الغذائي، وما يفضل من الغذاء يتم تسويقه إلى خارج البلاد[2]، هكذا كان البلد عندما كان بين يدي أهله الأمناء، والأبطال الأشاوس المكنون لوطنهم الولاء، إذ وهبوا حياتهم وأموالهم من أجل نصرته وتحقيق أهدافه.

المطلب الثاني: السياسة الزراعية بعد الاستقلال: (في ظل النظام الاشتراكي):

شهد القطاع الزراعي في الجزائر إصلاحات عديدة في ظل النظام الاشتراكي بعد الاستقلال، والهدف من هذه الإصلاحات كلها تطوير قطاع الزراعة، وتحسين مردود الإنتاج، وتأمين مستوى معيشي لائق للفرد[3].

ولفهم المراحل التي مر بها القطاع الزراعي بعد الاستقلال لابد من تتبع الأطوار التي قطعها، لكي ندرك الدافع الذي جعل الدولة تنتهج مثل هذه السياسات الاقتصادية[4]، كانت البلاد في ظروف جد حرجة، إذ بلغت الأمية نسبا مرتفعة، تقدر نحو 95 بالمئة، إضافة إلى حوالي 400 ألف معتقل و500 ألف لاجئ و300 ألف يتيم و700 ألف مهاجرين من الأرياف نحو المدن[5]، إضافة إلى نقص شريحة الخبراء والمثقفين، والفراغ الكبير الذي شهدته المؤسسات الوطنية، بسبب رحيل الجماعي للأوروبيين، فكل هذه الأوضاع وغيرها جعلت صانع القرار في الجزائر يتخذ قراراته في تلك اللحظات المستعصية التي مر عليها الوطن.

الفرع الأول: أهم السياسات من الاستقلال إلى نهاية الألفية:

1- مرحلة إبان الاستقلال:

(1) نور الدين أبو لحية، **الاستعمار الكلاسيكي وجرائمه في حق الشعوب، الاستعمار الفرنسي للجزائر نموذجا**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع17، ص309.

(2) العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، د.ط، دار اتحاد الكتاب العرب، 1999م، ص48.

(3) محمد غردي، نصر الدين بن نير، **تطور السياسة الفلاحية في الجزائر واهم النتائج المحققة منها**، مصدر سابق، ص 195.

(4) جمال جعفري، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 - 2015)**، مجلة دفاتر اقتصادية، جماعة زيان عشور، الجلفة، م9، ع2، ديسمبر 2018، ص99.

(5) نصر الدين مختاري، **الاقتصاد الجزائري: بين إشكالية بناء الدولة وغياب مشروع مجتمع**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، م10، ع3، سبتمبر 2018، ص947.

الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال كان شديد الارتباط بالاقتصاد الفرنسي الاستعماري، وكان يحوي اختلالات اقتصـــادية وانعدام التوازن بين القطاعات الاقتصـــادية الأخرى، ووجود عجز ظاهر في الميزان التجاري[1]، مما أوجد مجتمعان متناقضان يقطنون الجزائر، أولها: مجتمع الرفاهية ورغد العيش الذي يمثل المعمرين والمستوطنين من الفرنسيين والأوروبيين عامة، حيث يعيشون في المدن الكبيرة ويستخدمون وسائل النقل المتطورة ولهم شـركات اقتصـادية وخدماتية يعملون لديها، ولهم الحق التعلم في أرقى المدارس والجامعات، على شـاكلة المجتمعات الغربية المتحضـرة، ثانيها: مجتمع الفقر والاحتياج وشـظف العيش، يجمع بين التخلف والجهل والفقر المدقع، وهذه الحالة كانت محصلة السياسة الاستعمارية العنصرية الوقحة، التي حاولت أن تستعمل وسائل مقصـــودة لغرض تجهيل الشـــعب وتجويعه وتقهقره، وفي بعض الأحيان ينتهي ببعض هؤلاء إلى الهجرة وترك الوطن[2]، لعله إلى وجهات مجهولة وأكثر صعوبة وخطورة.

وتزامن ذلك مع غزو هز أركان الدولة الفتية الجزائر، وتسـببت في اضـطرابات واختلالات أمنية، فلم تتمكن الحكومة الجديدة من مسـايرة الوضـع أمام الخراب المادي والمعنوي الذي تركه الاسـتعمار خلفه[3]، ويصـطلح على هذه مرحلة بمصـطلح "مرحلة الانتظار" حيث اتسـمت بغياب في المنهج والمسـار، وشـغور في التشـريعات وكيفية تنفيذها[4]، وهذا الفراغ المرعب الذي تسـبب في الاختلالات الأمنية الخطيرة كان سـببا في تبني الدولة سياسة التسيير الذاتي لتستقر الأوضاع ويستتب الأمن ويتحقق الأمن الغذائي[5]، وقد ذكر ذلك الرئيس أحمد بن بلة في مذكراته[6]، ظنا منها أن هذا التوجه سـيحميها من الاضـطرابات الاجتماعية والاقتصادية.

كان تركيز الدولة جله في ذلك الوقت العناية بالأراضي الخصبة والمستثمرات الغنية التي سَلمت من الاتلاف والتخريب، وعملت على حمايتها من السـطو والنهب الناجم عن المناوشـات والعراك الحاصـل جراء

(1) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر**، مصدر سابق، ص 127.

(2) عبد المجيد بوقرة، **ثقافة الجودة في المؤسسة الجزائرية في مرحلة التسيير الذاتي من منظور ما بعد الاستعمار**، مجلة الحوار الفكري، جامعة أحمد درايا، أدرار، م11، ع12، ديسمبر2016، ص613.

(3) طافر زهير، **تطور التبعية الغذائية في الجزائر وعلاقتها بالتزايد الديموغرافي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص42.

(4) بوحفص حاكمي، عبد القادر دربال، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة وهران، الجزائر، ص1.

(5) زهير طافر، **تطور التبعية الغذائية في الجزائر وعلاقتها بالتزايد الديموغرافي**، مصدر سابق، ص42.

(6) يقول أحمد بن بلة: "لقد مرت الحرب والثورة والاستقلال جميعا على هؤلاء السادة في العاصمة دون أن تترك فيهم أثرا، وبسبب أنهم يزودون المنتجين بالنقود لغرس هذه الخضرة أو تلك فإنهم يصبحون أسياد الموسم الذي غدا سلفا رهينة لقروضهم..."، ينظر: العفيف الاخضر، **مذكرات احمد بن بلة**، دار الآداب، بيروت، لبنان، ص50.

تملك هذه المستثمرات بعد الاخلاء المباغت من أصحابها الأوروبيين[1]، وهذه حالة عدد كبير من العقارات والأراضي الزراعية، إذ شهدت الدولة اضطرابات وفوضى، مما استدعى تدخل الدولة وهيمنتها على كل العقارات والأراضي.

2- مرحلة التسيير الذاتي:

سياسة التسيير الذاتي نظام طبقته دولة يوغسلافيا لأول مرة سنة 1950، وبموجب هذا القانون فالمؤسسة تستطيع أن تسير نفسها بنفسها، وهذا التنظيم يتم من خلال العمال لوحدهم، بمستوياتهم المتفاوتة، واستُقدم هذا النظام إلى الجزائر في 1963، وتم استخدامه كسياسة في التطوير الإصلاح الزراعي[2]، ويعرف هذا النظام بأنه: "مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي"[3]، من أجل تمكن " العاملين في المزارع أو في المصانع بإدارة الوحدة، وذلك بواسطة أجهزة منتخبة بين العاملين، على اعتبار أن الوحدة الإنتاجية ملكية جماعية للعاملين بها، ولا يمكن أن تكون ملكية شخصية لأي فرد أو أي مجموعة من العاملين، كما أنه من حق العاملين في الوحدة الاستفادة من ثمراتها"[4]، للعلم أنه لم يكن اختيار هذا النظام بناء على دراسات استراتيجية، وإنما كان تلبية لنداءات واسعة من فئة العمال آنذاك، الذين ذلهم الاستعمار وعاملهم كأرقاء صاغرين، كان هذا الاختيار رفعا لمعنوياتهم ومساعدتهم ليصبحوا أسيادا منتجين موفوري الكرامة، مرفوعي الجبين، رغبة منهم في إتمام ثورة الاستقلال[5]، والتحول من وضع المملوك المأمور إلى المالك السيد الآمر، الذي يتحمل مسؤوليته ويحاسب نفسه، ولا يطالب حقوقه إلا بعد أداء واجباته.

التسيير الذاتي ومراحله المختلفة:

حيث تم التركيز في بداية الأمر على فكرة العناية بإنتاج الغذاء وضمان وفرته ووصوله للمستهلكين، ومحاولة ضمان استقرار أسعار السلع الغذائية الرئيسية، إذ كانت الدولة تعتقد في مفهوم الأمن الغذائي أنه يعني الاكتفاء الذاتي المطلق، محاولة منها قطع كل صلة بالتبعية الخارجية[6]، وهذا واقعيا غير معقول ولا يمكن تطبيقه واقعيا.

---

(1) جمال جعفري، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 –2015)**، مصدر سابق، ص100.

(2) محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص82.

(3) مصطفى شرفاوي، صالح الاخذاري، **مسار تمويل التنمية الريفية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 2012**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة، ص52.

(4) الهاشمي لوكيل، زهير بغلول، **القيادة الإدارية للمؤسسات العمومية الجزائرية**، مجلة الإنسانية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، ع7، 1996، ص36.35.

(5) عبد الحميد بوطة، **المؤسسة الجزائرية من التسيير الذاتي إلى الخوصصة دراسة سوسيو- تنظيمية**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، ع29، جوان2014، ص422.

(6) زين العابدين طويجيني، **الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله، مؤشرات كمية دالة**، مصدر سابق، ص2.

ولترسيخ سياسة التسيير الذاتي، أصدرت الدولة قانون 22 مارس 1963 الذي يقضي بنقل ملكية بعض الأراضي الزراعية إلى ملكية الدولة، خاصة الأراضي المعدة لزراعة المنتجات التصديرية، بهدف تنظيمها وحمايتها من الفساد والاستغلال غير المسؤول، ثم تقرر بعد هذا القانون في أكتوبر نفس السنة قانون يقضي بإلحاق كل الأراضي الزراعية وممتلكاتها التي كانت تحت ملكية المعمرين وضمها للدولة، وقدرت تلك الأراضي بحوالي: 2 632 000 هكتار [1]، لذلك تم تكوين لجان من العمال لإدارة تلك العقارات والأراضي وتسييرها تسييرا جماعيا.

وحاولت الدولة على تدارك سلبيات نظام التسيير الذاتي ومشاكل البيروقراطية التي ألمت به، إذ عملت على ابطال رتبة المدير في المؤسسة، وتخفيف أسعار وسائل الإنتاج وتمكين الفلاحين منها مباشرة، وزيادة أسعار محاصيل الأراضي، وكذلك تقرر إنقاص فوائد القروض التي تعطى لمستخدمي هذه المزارع، إلا أن هذه السياسة لم تتمكن من تحقيق التنمية وإيجاد بيئة اقتصادية وزراعية مزدهرة[2]، ولعل أهم ما ميز الاقتصاد آنذاك أنه كان اقتصاد غير متكامل توضحه العلاقة الضعيفة بين الزراعة والصناعة وما يتميز به من غياب للاستثمارات القاعدية.

وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج نظام التسيير الذاتي، يتبين أنه كان نظاما يكتنف قدرا من الإخفاق والفشل في سياسته[3]، إذ عندما أصدرت الحكومة الأولى في مارس 1963م قرار تأميم الجزء الأعظم المستثمرات الزراعية للمعمرين، حيث تم الاستيلاء عليها قبل اصدار القانون، حتى لا يتجرأ مالكوها الفرنسيين من تخريبها وإحراقها، حيث قام جيش التحرير الوطني بالنزول إلى تلك المزارع الكبرى وطوقها بالجنود وحمايتها بطوق محكم، من أجل توزيع تلك الاراض على المزارعين الذين كانوا يعملون ويتعبون فيها، مما نتج عن هذا التقسيم العفوي لهذا الأراضي نقص الخبرة لدى الفلاحين وضعف إدارة تلك الأراضي وتسييرها، حيث أصبحت تعاني هذه المستثمرات من النقص الفادح في الكفاءات الاقتصادية والعلمية، مما أوقع بها في شراك الفوضى والاضطراب، علاوة على ذلك أصبح العمال والمزارعون لا يولون أهمية كبيرة لهذه المستثمرات ونتيجة محاصيلها، بسبب حرمانهم الحرية في إدارة مستثمراتهم[4]، وقد حدث ما لم يكن في الحسبان في حق استغلال العقارات الموزعة، حيث غير بعض المستفيدين في عقود الاستفادة، منهم من هجرها وتركها بوار مهملة، ومنهم

---

(1) جمال جعفري، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 –2015)**، مصدر سابق، ص100.

(2) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي**، مصدر سابق، ص 130.

(3) عبد الحميد بوطة، **المؤسسة الجزائرية من التسيير الذاتي إلى الخوصصة، دراسة سوسيو تنظيمية**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، ع29، ص422.

(4) غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر واهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة، م2، ع5، ديسمبر2016، ص196.

من نقل حق الاســـتفادة إلى ذريته، ومنهم من باع نصـــيبه من العقود لغيره، حتى عجزت الثورة عن تحقيق أهدافها، والمستثمرون عن تحقيق رغائبهم توجسا من قانون الثورة للعقار، والمستهلك البسيط هو من يكابد تقلبات الإنتاج وتوفر الغذاء[1]، وبالتالي ما جعل بأصحاب القرار إعادة النظر في سياسة تسيير القطاع.

وبسبب العديد من العوامل على رأسها سوء التخطيط وعفوية التسيير، لم تتمكن الدولة الجزائرية من الوصول إلى الأهداف المنشودة، ولم تستطع تحقيق الفارق الذي علقته في سياسة التسيير الذاتي، ولم تتمكن من تحقيق ما تصـــبو إليه من توفير الخبرة وحســـن التســـيير، وتطوير الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، من خلال استقطاب الكفاءات الاقتصادية وبناء خطط عميقة وسياسات محلية قادرة على توفير الرقي والازدهار.

إن سياسة التسيير الذاتي لم تأت أكلها وقد حطمت طموحات المزارعين وخيبت آمالهم، ولم تستطع الدولة معالجة العجز الذي كانت تعاني منه، وبدأت اللجان التسييرية تضمحل وتختفي في قطاع الصناعة وتحل مكانها الشـــركات الوطنية[2]، وبالتالي تبين للدولة بعد ذلك أن عليها العثور على نظام زراعي أكثر كفاءة وأفر مرونة[3]، والبحث عن سياسة اقتصادية مجدية تتمكن من خلالها تغيير جوهري للمنظومة الزراعية في البلاد.

3- مرحلة الثورة الزراعية:

بعد قرار الدولة التخلي عن سياسة التسيير الذاتي، واتخذت إجراءات لاستقطاب نظام زراعي جديد لإصـــلاح الأوضـــاع المتعفنة التي لحقتها في ظل تطبيق ســـياســـاتها الفارطة، لأجل ذلك صـــدر قانون الثورة الزراعية[4] 1971/7/14، ومنه انبثق شعار الثورة الزراعية في مادتها الأولى مفاده[5]: "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويســتثمرها"[6]، ومن الأســباب تبني الدولة لهذا القانون هو احتكار ربع الأراضـي الصـالحة للزراعة في شـريحة ضـيقة من الأثرياء، وقد فرضـت الدولة ثلاث طرق للاسـتفادة من هذه

(1) عمر بسعود، **الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية(2002-1963)** ، مصدر سابق، ص14.

(2) بغداد كربالي، **نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، ص3.

(3) جمال جعفري، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 -2015)**، مصدر سابق، ص100.

(4) جمال جعفري، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 -2015)**، مصدر سابق، ص100.

(5) سناء شيخ، نسيمة شيخ، **أثر المنظومة الاشتراكية على الملكية العقارية في الجزائر**، مصدر سابق، ص147.

(6) منشور في الجريدة الرسمية، ع2، السنة الأولى: 1021/11/29.

الأراضي وهي كالآتي[1]: "الإبقاء على سياسة التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور، ومبدأ المشاركة في الزراعة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض، وحماية الملكية الخاصة، عن طريق تنظيم الملكية، والقضاء على استغلال العمال الاستغلال المجحف"، نلاحظ أن في هذه السياسة تتركز على حقوق الإنسان وحمايته من الاستخدام الجائر.

والهدف من هذه الثورة القضاء على استعباد الإنسان للإنسان الآخر، وحماية الموارد ووسائل الإنتاج وإعادة تقسيمها على المزارعين بالعدل والسوية، والتوزيع المنصف للملكيات الزراعية، لكي تتمكن الدولة من تطوير الزراعة وتحقيق الزيادة في المحاصيل والنوعية في الإنتاج، وتوفير مناصب شغل كافية، وإبطال كل ما له صلة بارتباطات الإنتاج القديمة المتبقية من الاستعمار سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي[2]، ومنح المستثمرين القروض الكافية والموارد اللازمة كالأرض والبذور والمواشي، من صندوق الوطني للثورة الزراعية[3]، ومحاولة تعزيز دور الرقابة الحكومية على مجال الإنتاج الزراعي والتسويق، من خلال إقامة تعاونيات اشتراكية[4]، والقصد من هذه التعاونيات الزيادة في دخول المزارعين البسطاء، وتحسين مردود الإنتاج الزراعي، للوفاء باحتياجات الأسواق الداخلية و تصدير الفائض للأسواق الخارجية[5].

الهدف من مشروع الثورة الذي تبنته الحكومة هو التخلص الكامل من التعقيدات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها المستعمر البغيض بعد رحيله، وقد تم تنفيذ قوانين الثورة على فترات ومراحل متتالية، بداية من تأميم أراضي المؤسسات والعروش، ثم تحديد الملكيات الخاصة لتأميمها، ثم معاينة رؤوس الماشية[6]، عموما فإن الدولة اختارت سياسة الثورة الزراعية من أجل تحقيق المتغير الاجتماعي، الذي يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

وبعد ثلاث أعوام من انطلاق هذه الثورة كشفت الحصيلة آثارا محدودة وغير مرضية[7]، والسبب في ذلك العدد غير الكافي من الأراضي مقارنة بعدد الفلاحين الراغبين في زراعتها، وظهور مشاكل معقدة للتعاون بين

---

(1) بدر الدين طالبي، سلمى صالحي، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع 31، 2015، ص216.

(2) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر**، مصدر سابق، ص 131.

(3) بدر الدين طالبي، **صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مصدر سابق، ص216.

(4) عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية**، ترجمة: فيصل عباس، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1982م، ص224.

(5) بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988**، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، د.ط، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2012، ص 58.

(6) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر**، مصدر سابق، ص130.

(7) عمر بسعود، **الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)**، مصدر سابق، ص13.

التعاونيات الموجودة والفلاحين، "والتناقض الموجود بين الشكل القانوني للتنظيم الذي لا يطابق الدرجة الحقيقية لتشريك الإنتاج ولا في السيطرة الحقيقية للمشاكل المطروحة من قبل التسيير والعلاقات مع المحيط"[1]، وعدم التخطيط الجيد، وغياب الحزم والحكمة في تنفيذ قوانين الثورة، ولم تؤخذ بعين الاعتبار الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، مما نتج عن ذلك تفشي الفساد في كل هياكل الدولة، وتولد عنه اضطراب الإنتاج وفوضى الموازنة بين عرض الإنتاج والطلب عليه، وقد عالجت الحكومة ذلك الاضطراب باللجوء إلى استيراد الغذاء[2]، وعواقب ذلك الاستيراد كما أسلفنا وخيمة وقاسية على قرارات الدولة وأمنها.

4- مرحلة السبعينات والثمانينيات:

في هذه الحقبة تم الشروع في تطبيق المخططات الاقتصادية التي تأكد على ضرورة تحقيق الانسجام بين المبادرات المختلفة، ولاسيما العلاقة بين الإنتاج والهياكل القاعدية، إذ اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، وقد أدت هذه الإجراءات في ظل ظروف دولية استثنائية بتحقيق نتائج لا بأس بها، وكان النمو الاقتصادي قد تحسن وتم تحقيق نتائج معتبرة[3]، وتعتبر هذه المخططات طموحة في أهدافها وبرامجها الاستثمارية، لاهتمامها بالتنظيم والتسيير ومعالجة الاختلال في التوازن بين العرض والطلب، لكن بالرغم من هذا كله لم تستطع هذه المخططات أن تحقق أهدافها، حيث عرف الاقتصاد الوطني تدهورا وتراجعا ملحوظا.

إذ أن هذه الإصلاحات كانت مجرد نظرية أكثر منها تطبيقية، وظلت القرارات التنموية مركزية ولم يكن للفلاحين دور فعال في صنع القرار، مما انعكس على هذه الإصلاحات بالفشل، لأنها كانت عن طريق الثورة والتغيير الجذري الشامل بدلا من الإصلاح التدريجي، وبالتالي لم تغير هذه السياسات والإصلاحات من حياة الريف وواقعه، إضافة إلى العجز المستمر في الإنتاج الفلاحي والارتفاع المتزايد في الواردات الزراعية الغذائية[4]، ولقد تجلى من الإخفاقات السابقة أن الاضطرابات الاقتصادية والعجز في الإنتاج يزيد تفاقما وتعقيدا يوما بعد يوم.

وقامت بعد ذلك السلطات بتشجيع تطوير الصناعة الخفيفة العامة والخاصة، كما عملت على تشجيع تصدير المنتوجات الزراعية والصناعية خارج قطاع المحروقات، وأخيرا شرعت الدولة تفكر خارج

---

(1) عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية**، مصدر سابق، ص210.

(2) جمال جعفري، العجال عدالة، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي**، مصدر سابق، ص101.

(3) بوحفص حاكمي، عبدالقادر دربال، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة وهران، الجزائر، ص2.

(4) هاشمي الطيب ومن معه، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2013-2006بين الإنجازات والعقبات**، ملتقى الشلف، ص4.

المحروقات، ورأت أنها العامل أساسي للتنمية، وأخذت بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية حيث تقرر تقسيم الشركات العمومية الكبرى وتجزئتها إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا وأسهل إدارة وتسييرا[1]، من أجل مواجهة الصعوبات التي كانت تعرقلها، والضغوط التي كانت تقيد سيرها وتحد من إبداعاتها.

رغم تتابع هذه الإصلاحات وتعددها إلا أن الأوضاع بقيت على حالها إن لم نقل زادت سوءا في بعض المناطق بسبب ضعف التسيير والإهمال، وتدني مستوى إنتاجية وفعالية المؤسسات لا يرد إلى حجمها وكبرها، بل إلى التسيير المحكم، والتدبير المنظم للعمال والمؤسسة، وهذا الذي دفع الدولة إلى إعادة إصلاح القطاع مرة أخرى، فتم التفكير في إصلاح أخر يتماشى مع التغيرات العالمية الجديدة والخروج من الأزمة التي يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري، والبحث عن حل يسمح للمؤسسة من تسيير وضعها، والتخلص من العقبات التي أعاقت سيرها.

وفي هذا السياق تجسدت فكرة استقلالية المؤسسات بموجب القانون، والذي صدر بشأنه مرسوما رقمه (87-19) المؤرخ في 1987/09/08 حيث تم توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات جماعية وفردية، وانحصر دور الدولة في التوجيه العام للأنشطة الزراعية وتحديد المحاور الكبيرة للخطة الزراعية[2]، ونلاحظ أن هذه السياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية يقصد منها تصليح قطاع الزراعة وتطوير وسائله وطرقه، وتحسين إنتاجه ونتائجه.

رغم الجهود المبذولة من خلال سياسة الثورة الزراعية في إصلاح القطاع الزراعي، إلا أن نتائجها لم تكن في المستوى المطلوب، بسبب عراقيل وعقبات حالت دون تحقيق نجاحها، بسبب غياب الصرامة والحزم في التطبيق، مما أسهم في التقصير وعدم الاهتمام وانتشار الرشوة والفساد.

5- مرحلة بداية التسعينات في ظل التحول الاقتصادي:

في هذه المرحلة تسمى بمرحلة التعديل الهيكلي، حيث إتمام القطيعة مع نظام التخطيط المركزي والانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، من خلال توقيع اتفاقيات ومعاهدات مع الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والقصد من هذا الاتفاق تنفيذ إصلاحات وبرامج من شأنها تجعل الاقتصاد الوطني في فاعلية تامة، قادر على توليد منافسة بين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الوطنية، بحيث تسهم في زيادة الإنتاج والرفع من مستوى النمو وتحقيق حياة معيشية أفضل، وتجعل الاقتصاد قادرا على التأقلم مع التطورات الوطنية والعالمية، وعملية الانتقال من التخطيط المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق يقتضي تطبيق فترة مرحلية، والقصد من هذه

(1) الطيب داودي، عبد الحق ماني، **تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية**، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع3، ص135.

(2) فالحة قطاب، **إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية**، مصدر سابق، ص63.

الفترة هو إصلاح الاقتصاد السائد ومحاولة التحرر منه شيئا فشيئا[1]، ويحتاج إلى إيجاد تكتيكات دقيقة، وتنظيمات عميقة على صعيد الجزئي والكلي[2]، فشرعت الحكومة في تنفيذ إصلاحات على نطاق واسع، وسعت إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الهدف منها تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، غير أن هذه الإجراءات الاستعجالية التي اتخذتها لم تكن فعالة، نظرا للبطء الذي تميزت به[3]، حيث زادت حدة الاختلالات الاقتصادية، بزيادة حدة الاضطرابات الأمنية، إذ بلغ العجز في الميزانية العامة أرقاما خيالية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجزائر.

وفي هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الجزائر بعد صدور دستور 1989م[4]، وقد كانت هذه الفترة من أصعب الفترات التي مرت بها الجزائر، حيث حدثت تغيرات في كل المستويات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كانت سبب أحداث خارجية وقعت وأخرى داخلية، مثل انهيار الاتحاد السوفياتي، والاضطرابات الأمنية التي شهدتها الجزائر في العشرية السوداء، إذ من نتائجها تعثر عجلة التنمية الاقتصادية، وأصبحت البلاد من أولوياتها البحث عن الاستقرار الأمني، وكان الوضع الاقتصادي حرج للغاية، حيث عرف ارتفاعا مستمرا في حجم المديونية، جراء أزمة 1986، إذ ارتفعت من15330 مليون دولار سنة 1979إلى 27000 مليون دولار سنة 1992إلى 32610 مليون دولار سنة 1995 [5]، كانت الجزائر في وضع لا تحسد عليه، إذ اجتمعت عقبات مادية شائكة، بمشاكل أمنية مؤرقة.

من أجل ذلك اتخذت الجزائر عدة قرارات هامة لتخفيض عجز الميزانية وامتلاك درجة أكبر من التحكم في السياسة المالية، إذ قامت بتحرير أسعار الفائدة وإصلاح النظام المصرفي، وأقدمت على إنشاء نظام جديد لسعر الصرف، وبناء على ذلك حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياساتها الإصلاحية من خلال موافقة كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر[6]، وقد رافق ذلك اتخاذ إجراءات صارمة بخصوص تحرير التجارة الخارجية، وتخفيض قيمة العملة آن ذاك بنسبة تفوق 50%[7]، مما زاد للطين بلة فانخفضت القدرة الشرائية للفرد، وأصبحت دخول الأفراد لا تفي بالغرض والاحتياجات.

---

(1) ملوكة مختاري، **التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر "دراسة مقارنة"**، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة**، ع9، جانفي2017م، ص31.

(2) عبد الرحمن مبتول، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 1997م، ص4.

(3) النشاشيبي وآخرون، **تقرير صندوق النقد الدولي**، واشنطن، 1998، ص8.

(4) زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي ألهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2014م، ص65.

(5) يوسف عبد الله الفضيل بدرانة، **التبعية الاقتصادية وآثارها في الدول الإسلامية**، نفس المرجع السابق، ص 63-64.وص8.

(6)(6) علي بطاهر، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، ع 1، ص181.

(7) فالحة قطاب، **إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية**، نفس المصدر، ص64.

وأخذت سنوات العجاف في الضمور وأعوام الرخاء في الظهور، وبدأ الاستتباب الأمني والاستقرار السياسي يعم البلاد أواخر 1999م، مما حفز الدولة الجزائرية على اغتنام هذه الفرصة ومحاولة تدارك الوضع وإصلاح المؤسسات المتعثرة واللحاق بركب الحضارة والتنمية، واستغلال ازدياد الطلب على النفط بسبب تطورات في الاقتصاد العالمي[1]، مما جعل الحكومة تبحث عن إنشاء برامج واعدة في بيئة مناسبة لمشاركة اقتصادها بين الاقتصادات العالمية.

الفرع الثاني: أهم السياسات الزراعية مطلع الألفية الثالثة:

إن مطلع الألفية الجديدة كان على موعد مع سياسات تنموية وإصلاحات مهمة، التي تعول عليها الدولة في تطوير القطاع الزراعي واسهامه في ازدهار التنمية، وقد شهدت السياسات الزراعية المطبقة في العهود السالفة انتقادات جوهرية، فقد تميزت مرحلة الستينات بتنفيذ الإدارة الذاتية وإعادة التغيير الجزئي لأنظمة الإنتاج، وفي مرحلة السبعينات تميزت بمشاركة الدولة في الإدارة والتسيير للقطاع، وفي مرحلة الثمانينات تميزت بسياسات الإصلاحية التي من خلالها يتم التغيير نحو اقتصاد السوق، وتشجيع الخوصصة واستقلالية التسيير، وفي مرحلة التسعينات تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي، إلا أن هذه السياسات لم توفق في تطوير القطاع وتحسينه[2]، ونحاول التطرق إلى أهم السياسات الزراعية التي طبقتها الجزائر في المرحلة القادمة:

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2008):

إن مشروع المخطط الوطني تبنته الدولة من أجل تحسين وتطوير القطاع الزراعي في الجزائر، من خلال ثلاث مطالب محورية وهي: الجودة الاقتصادية والرفع من الإنتاجية، وتوسيع الرقعة الزراعية، وحماية البيئة والموارد الطبيعية، والرضى الاجتماعي لأنشطة المخطط التنموي[3]، كل هذه البرامج كانت واعدة ومحفزة على الإنتاج وتحقيق التطور والازدهار.

وكانت دوافع تبني الحكومة لهذا المخطط لعدة مسوغات، منها: تدني الإنتاج، وتأثير الظروف المناخية على الإنتاج الفلاحي، وتفاقم ظاهرة التصحر، وعجز الهياكل وأماكن التخزين، وضعف استعمال التكنولوجيا

---

(1) لخضر بن أحمد، الأمين لباز، **الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين 2001-2010**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، م2، ع2، أوت2007، ص87.

(2) نارجس معمري، **سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي**، الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق"، يوم 2021/3/11، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، مخبر بحث stratev، جامعة مستغانم، الجزائر، ص204.

(3) فتيحة بوزيان، حفيظ مليكة شبايكي، **تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة2، م5، ع1، جوان2018، ص122.

في القطاع الزراعي، ونقص الأراضي الزراعية المروية، وكذلك من الأمور الدافعة لهذا المخطط إخفاقات المتكررة للبرامج التنموية السابقة، وفشلها في إيجاد حل لمعضلة التبعية الغذائية التي أرقت الحكومات المتعاقبة.

كل المسوغات المذكورة وغيرها كانت سببا في اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي تعلق عليه آمال كبيرة من أجل النهوض بالقطاع الزراعي الوطني، وتحقيق الأمن الغذائي، وإيجاد حل لمشكلة التبعية الغذائية[1]، وصارت الاعناق مشرئبة والأنظار متطلعة إلى نتائج هذا المخطط، وما النتائج التي يسفر عنها.

-مفهوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: "هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية "[2]، وقد كان هذا المخطط السد الفاصل بين العهد الاشتراكي، والشروع في مرحلة مغايرة تحفز الخوصصة، وتشجع الزراعة الحرة، والاستقلالية في تسيير المستثمرات الزراعية[3]، في تكامل وتناغم بين المشاريع الخاصة للأفراد والمؤسسات، والمشاريع العمومية التي تختص بها الدولة.

إن هذا المخطط يستند في برامجه على مؤسسات حديثة، وتطبيق المشاريع الإنتاجية تتم بمساعدة من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وعملية حماية المستثمرات التابعة للدولة سيتم دعمها من خلال نظام قانوني مناسب، طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية عام 2000 الذي يهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وتثمينها، وستكون هذه الأراضي والمستثمرات لها ملكيتها دائمة للدولة، حماية للموارد من الاستنزاف، وثروات الوطن من الفساد والإتلاف.

باشر هذا المخطط مهمته بمقتضى قانون المالية لسنة 2000م، من خلاله أخذت الدولة في إعادة هيكلة القطاع الزراعي واستصلاح الأراضي، وقدمت الدولة دعما لهذا المخطط بواسطة الصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الفلاحة، بتمويل ما يقارب بـــــ 40 مليار د ج[4]، وهذه التمويلات السخية تعتبر أكبر من بكثير من التمويلات التي صرفت في الأعوام السابقة على مثل هذه المشاريع الإنتاجية.

-الهدف من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

الهدف الأسمى من هذه البرنامج التنموي تحقيق الأمن الغذائي وتطوير تغطية معاشات الناس بالإنتاج الوطني، وتحسين مداخيل الفلاحين، والرفع من الحصيلة الإنتاجية[5]، وتحسين الخدمات التسويقية والتصدير،

---

(1) فرحات عباس، **أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وإنتاج التمور في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، م5، ع7، جوان2012، ص16.

(2) جمال جعفري، العجال عدالة، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 – 2015)**، مصدر سابق، ص105.

(3) زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي أهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 2009/1980**، مصدر سابق، ص79.

(4) عمر بسعود، **الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 2002-1963**، مصدر سابق، ص16.

(5) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مصدر سابق، ص142.

وتطوير وسائل الري، وحماية الثروة الحيوانية والنباتية، وتدعيم أسعار المنتجات الطاقة المستعملة في الزراعة[1]، وتخفيض نسب فوائد القروض، ويشتمل هذا المخطط الوطني على تشكيلة مهمة من البرنامج التنموية منها ما هو موجه لتطوير وتنمية الأراضي الفلاحية وتحسين تربية المواشي، ومنها ما هو موجه للمحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها، وإيجاد فرص العمل، فأما فيما يخص تطوير المستثمرات الزراعية تتضمن برنامجين كالتالي[2]:

البرنامج الأول: يشمل تحديث وتطوير المستثمرات الزراعية، وتحسين الإنتاج وتكثيفه من خلال الاهتمام ببرامج التكييف، والتحويل، والتخزين المكيف، والتسويق، ووسائل النقل، ودعم الاستثمار على مستوى المستثمرات بتطوير الخدمات، وتشجيع الشباب الكفء المهتم بالقطاع الزراعي ومساعدته وتأهيله.

البرنامج الثاني: يشمل برامج التنمية والمحافظة على المجالات الطبيعية وإيجاد مناصب شغل نذكر منها: البرنامج الوطني للتشجير، الذي يهدف إلى حماية المناطق الجبلية عن طريق التشجير وتنمية المناطق السهلية، وتنمية المناطق الصحراوية وتنمية الواحات.

ولقد تضمن المخطط الوطني كذلك برامج مهمة مثل[3]:

برنامج الوطني للتشجير، الذي يهدف إلى حماية الموارد الغابية والحفاظ عليها والعمل على توسيع رقعتها، خاصة الأشجار النافعة المثمرة، وبرنامج استصلاح الأراضي من خلال برنامج الامتياز الفلاحي، وبرنامج المحافظة على المراعي السهوبية وحمايتها.

ولقد تم تطوير المخطط الوطني عام 2002 فأصبح يتضمن التنمية الريفية، لما تعانيه تلك المناطق من اللامبالاة والإهمال، وأكثر من يقطن تلك المناطق هم الفقراء والمحتاجون، وأصبح المخطط الوطني من أهدافه الوصول إلى تنمية ريفية شاملة، بمشاركة سكانه في تطويره وتكثيف إنتاجيته، من خلال التحفيز والدعم الحقيقي لهم من الدولة، وصون ايراداتهم، وتحسين ظروفهم الاجتماعية والمعيشية، وتوفير وسائل الحياة الضرورية من التعليم والصحة والنقل لتشجيعهم على الإقامة الدائمة فيها[4]، لأن الريف رديف للمدنية، في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، والعلاقة بينهما علاقة تكامل وتنسيق في المهام والواجبات.

---

(1) زهير صيفي، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر، حالة ولاية البرج**، مجلة سيوط، جامعة سيوط، مصر، م45، ع4، نوفمبر2014م، ص166.

(2) آمال بن صويلح، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإسبانية، ع 23، ج1، أفريل 2018، ص189.

(3) فرحات عباس، **أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وإنتاج التمور في الجزائر**، مصدر سابق، ص122.

(4) زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي أهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009**، مصدر سابق، ص81.

2- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009 – 2014):

سياسة التجديد الفلاحي انبثقت من قانون التوجيه الفلاحي[1]، الذي صدر في المرحلة الأولى من الألفية الجديدة، يرتكز القانون على محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف، وهذا المرسوم فلاحي يهدف من خلال سياسة التجديد الفلاحي إلى دعم الفلاحة الوطنية وجعلها قادرة على تحقيق الأمن الغذائي وتوفير تنمية مستدامة في البلاد[2]، ويرد لها الاعتبار والشأن، وتصير رديفة الصناعة والقطاعات الأخرى في تحقيق التنمية في البلاد.

إذ يرمي قانون التجديد الفلاحي إلى اسهام الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير التسيير المحكم والتنظيم الجاد للقطاع، بهدف حماية طاقته الإنتاجية وإمكانية تطوير وسائله من أجل تحسين المردود الإنتاجي، والمحافظة على الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني لها، وإيجاد إطار تشريعي يحمي القطاع من العراقيل والازمات، ويضمن الاستفادة من العملية التطوير التكنولوجي والتقني التي يشهدها القطاع أن تكون مفيدة له اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، وضمان دعم الدولة المناسب للقطاعات عامة وبصفة دائمة ومستمرة.

وتضمن القانون كذلك على تنظيم العقار الفلاحي، حيث يقر على تحديد كيفية الاستفادة من الأراضي التي استصلحتها الدولة، من أجل حق التدخل من قِبلها لحماية هذه الاستثمارات من الفساد والضياع[3]، ونلاحظ أن هذا القانون يهدف إلى توسيع الملكيات الفلاحية من خلال تحفيز الفلاحين من إقامة مستثمرات جماعية وتعاونيات متكاملة، التي تسرع من تحقيق الأمن الغذائي في الوقت المحدد.

-المحاور الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي:

إن برنامج التجديد الفلاحي والريفي يُبتغى منه الوصول إلى توافق وطني شامل من أجل القضية المصيرية وهي تحقيق الأمن الغذائي، كما ترتكز على تشجيع المبادرات وتحفيز الكفاءات وتحديث منظومة الإنتاج[4]، من خلال المعالم التالية[5]:

---

(1) محمد هبول، **تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016**، مجلة دراسات، م16، ع 1، جانفي 2019، ص 308.

(2) سفيان عمراني، خري الدين معطى الله، **الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر- دراسة نقدية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والإنسانية والاجتماعية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ع41، (2)، كانون الثاني2017، ص63.

(3) جمال جعفري، العجال عدالة، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015**، مصدر سابق، ص106.

(4) وزارة الفالحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في ميدان الفلاحي بالجزائر**، وثيقة أساسية، 2010، ص01

(5) سفيان عمران، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي:23-24 نوفمبر2014، ص07.

1-التجديد الفلاحي: من خلال هذه السياسة يتم التركيز على المحصول الإنتاجي والبعد الاقتصادي، حيث يهدف إلى: الرفع من طاقة الإنتاج، خاصة المحاصيل الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع، وتوفير الأمن والاستقرار في عرض المنتجات الفلاحية، وحماية مداخيل المنتجين وثبات الأسعار في سوق المستهلك، وتطوير التمويل وتحسين التأمينات الفلاحية.

2- التجديد الريفي: التي ترمي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، من خلال الأهداف التالية: إصلاح أحوال السكان في الأرياف، وتطوير الحياة في القرى والمداشر، والعمل على تعدد الأنشطة التنموية، من أجل تحسين دخول ساكني الريف، والحفاظ على الموارد، وحماية التراث الريفي المادي والا مادي.

3- تعزيز القدرات البشرية والمساعدات التقني: التي تهدف إلى: عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية وتطوير تكوين الفلاحين، وتشجيع الاستثمارات في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، من أجل إيجاد تقنيات متطورة تسهم في تسريع الإنتاج وتوسيعه، توفير الدعم المادي والبشري للمؤسسات المخولة لها مساندة المنتجين، وتوفير دعم لمصالح الرقابة الحماية البيطرية والصحة النباتية، والرقابة التقنية ومحاربة الحرائق.

إن سياسة التجديد الفلاحي والريفي من خلال معالمها الثلاثة تعتبر حلا ناجحا للأزمات التي يعاني منها القطاع الفلاحي، إلا أنه يقتضي دفعا وتنشيطا للوسائل التي يتم من خلالها التنفيذ، والتي تجد صعوبات وعراقيل في التنفيذ الواقعي، وهو ما ينتج عنه تباطؤ إتمام البرامج التنموية المختلفة[1]، فضلا عن نجاحها وتحقيق أهدافها، التي من خلالها يتم تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي.

وما جعل القطاع الفلاحي يقبع في مستوياته المتدنية، وعدم تمكنه من حل لمشكل التبعية الغذائية، رغم ما تزخر به البلاد من الإمكانات المادية والبشرية، ورغم السياسات والإصلاحات المتعاقبة، فهذا يعزى للظروف المناخية المتذبذبة، ونقص اليد العاملة الماهرة، وعدم الاستغلال الكامل للأراضي الصالحة للزراعة، وعدم الاستفادة من التكنولوجيا والمكننة المتطورة ومخرجات البحث العلمي واستغلاله في الميدان الزراعي، وعليه فإن تحقيق الاكتفاء الغذائي مطلب باهظ الثمن، يقتضي منا إيجاد جو مفعم بالنشاط والحيوية، ومشجع للاستثمارات المحققة للمحصول المرتفع والإنتاج الجيد الممتاز.

(1) سالم أقاري، **تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر خلال الفترة 2009-2014**، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية م11، ع21، جوان2015، ص64.

المطلب الثالث: أثر الموارد الطبيعية والبشرية والإدارية على نجاح السياسات الزراعية:

تفاقم مخاطر انعدام الأمن الغذائي يبلغ درجات كارثية، في ظل التكالب العالمي والظلم السياسي الذي تنتهجه بعض الدول العظمى في حق الدول المستضعفة، وما ينتج عن ذلك من مظاهر السيطرة على أسواق الغذاء، واستخدامه كسلاح اقتصادي، بهدف تعزيز النفوذ والهيمنة السياسية، لذلك عملت الدولة جاهدة بكل ما أوتيت من قوة على الاهتمام بقضية الأمن الغذائي ومآزرته، فهي تمتلك إمكانات أرضية مهمة، حيث تتوفر على شريط ساحلي يمتد على 1400 كم، وبعمق يصل إلى 200 كم، وكذا المنخفضات الشبه الصحراوية، إذ تعتبر أراضي جيدة التربة وعناصرها ممتازة، وكذا الشريط الذي يحوي مدينة بسكرة والوادي والساورة، فهي مناطق زراعية بامتياز، لا تعاني من مشاكل الجليد، بما يسمح لهذه المناطق بالإنتاج الكامل على طول العام[1]، إنها موارد جد مغرية، لو تجد الخبرة والكفاءة والاهتمام من الدولة والفلاح.

فرع الأول: الموارد الأرضية وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي:

إن القطاع الزراعة يعتبر من أهم القطاعات الاستراتيجية في أي دولة، لما له من تأثير كبير للقطاعات الحيوية الأخرى، ولإسهامه المهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، لدى حرصت مؤسسات الدولة المختلفة على دعم كل ما يدفع هذا القطاع إلى شاطئ النجاة، وتوفير الظروف الملائمة لدعم اللامتناهي له، ويعد الموارد الأرضية المورد الحيوي والمصدر الأساسي للإنتاج الزراعي، فتحقيق الأمن الغذائي يتوقف على توفرها أو انعدامها، وتعتبر ثروة ثمينة واستراتيجية في أي دولة، وعليها تبنى الحضارات قديما وحديثا.

للعلم أن الجزائر بشساعة أرضها وإمكاناتها المادية والمعنوية الضخمة، وتقدر الأراضي الزراعية في الجزائر 8.4 مليون هكتار، بنسبة 21% من المساحة الاجمالية للأراضي الصالحة للزراعة، التي تقدر مساحتها بـ 49 مليون هكتار[2]، لا زالت الجزائر تحتفظ بمقعدها ضمن الدول المستوردة للموارد الغذائية، وقد قدر فاتورة الغذاء بـ 5.2 ملايين دولار سنويا[3].

---

(1) فاكية سقني، حليمة فوغالي، **الأمن الغذائي وإشكالية التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، م3، ع2، جويليا2018، ص203.

(2) رايس فضيل ومن معه، **التبعية الغذائية في الجزائر**، مصدر سابق، ص8.

(3) سميحة حنان خوادجية، **استنزاف الاراضي الفلاحية في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، م10، ع6، نوفمبر2020، ص67.

الجدول2: نصيب الجزائر في قيمة الفجوة الغذائية للفترة 2009-2017

السنوات	متوسط الفترة (2009-2015)		2016		2017	
الجزائر	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
القيمة	6071.41	15.45	5737.12	16.63	6342.25	18.88

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي،2017م، ص81.

الجدول2: يبين أن الفجوة الغذائية في الجزائر في زيادة وتفاقم، فقد سجلت السنوات: متوسط 2009-2015، و2016، و2017 على التوالي النسب التالية: 15.45%، 16.63%، 18.88%، وهذه الأرقام دلالة خطيرة على تفاقم نسبة الفجوة الغذائية في الجزائر.

1- **معوقات الموارد الأرضية:**

تزخر الجزائر بمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، إذ أنها تفوق أرض كاليفورنيا الأمريكية بـ 10مرات، وإسبانيا بـ 20 مرة، والمنخفضات الصحراوية التي تمتلكها الجزائر، تجعلها قادرة على أخذ الصدارة في تصدير الغذاء للعالم[1]، إذ تشير الإحصاءات إلى تمتع الجزائر بأراضي بكرا صالحة للزراعة غير مستغلة أصلا، وقد قدرت بحوالي مليون هكتار، الا أن معوقات حالت دون الاستفادة من تلك المساحات الضخمة من الأراضي، من تدهور كمي ونوعي لها، مما أثر سلبا على طاقتها وجودتها واستمرارية إنتاجيتها، وبذلك كان سببا لخفض مردودية القطاع الزراعي[2]، فأصبحت ثالث دولة مستوردة للقمح في العالم بعد مصر (12 مليون طن)، وإندونيسيا (8.9 مليون طن)، والجزائر بأكثر من(8 ملايين طن) في عام 2017.

والسبب في غض الطرف عن هذه الأراضي مرده إما لنقص المياه وشح الأمطار، أو لعدم توفر القدرات الاستثمارية والمستلزمات الزراعية والامكانات العلمية والتكنولوجية الضرورية لاستغلال هذه الأراضي، أو الاعتقاد السائد بين المزارعين ترك الأراضي دون زراعتها يجعلها أكثر إنتاجية، وهذا لا أساس له من الصحة مع التقدم العلمي والتطور التكنولوجي الحديث، من جهة التقنية والفنية فإن كثير من هذه الأراضي تعاني تربتها من نقص قدرة النمو وعدم التمكن من تحقيق الدرجة المثلى للإنتاج، لما تكابده من نقص في عناصر التربة الاساسية كالأزوت والفسفور[3]، وكذلك تفتت المساحات وصغر الحيازات، وتبعثر الملكيات، حال دون

(1) فاكية سقني، حليمة فوغالي، **الأمن الغذائي وإشكالات التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، م3، ع2، جويليا2018، ص203.

(2) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر**، مصدر سابق، ص282.

(3) حنان رزيق، نعيمة باديس، **التكنولوجيا الحديثة كمحرك فاعل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة بالجزائر**، مصدر سابق، ص326.

تحقيق الأهداف المنوطة بها، والتي غالبا ما تهتم بالزراعة القليلة البسيطة، والمخصصة للحاجات العائلية فقط[1]، حتى صارت هذه الأراضي مع تلكم المشاكل والمعوقات غير اقتصادية وتؤثر سلبا على الإنتاج الوطني.

على الرغم ما تقوم به الدولة من اصدار للقوانين والتشريعات المختلفة من حين لآخر، إلا أنها لم تتمكن من بلوغ النتيجة المرجوة منها، ولم تتمكن من استكمال لعملية تطهير القطاع من الفساد والمضاربات والتصرفات العشوائية، وأوضاع غير مستقرة[2]، مما أدى إلى ضياع العقار الزراعي وإهماله، وبور مساحات كثيرة منه، لغياب متابعة الإدارة لواقع العقار، وتفشي الفساد والبيروقراطية في عمق القطاع، ولو أرادت الدولة تجاوز هذه المعوقات والعقبات لنجحت ولأقتحمت العقبة.

تعد معضلة العقار الفلاحي من أهم المشاكل التي تهدد قطاع الزراعة، حيث ظهر التباس وبلبلة فيما يخص المراسيم القانونية التي تحدث بين الأرض ومن يستغلها، ويعرف مشاكل قائمة بين الإدارة والمستفيد، ومنازعات ولا تتمكن الدولة من إيجاد حل لمشكلة انعدام الأمن الغذائي إلا بعد إيجاد حل لمعضلة العقار الفلاحي[3]، حيث يعد تسيير العقار الفلاحي وتنظيمه وترشيد استغلاله، وحمايته من المنازعات والمصالح الشخصية، من بين أهم الأسس التي تدعم تطوير القطاع الفلاحي وترقيته، لما للملكية العقارية الأثر البالغ في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص الذين ينتفعون بها، وللبلد عامة، وبالتالي إن حرية التملك العقاري تؤدي إلى تعظيم المستثمرات، التي تنشئ ظروفا محفزة لتحقيق مشاريع زراعية ضخمة ومتطورة[4]، بهدف تطوير قطاع الزراعة وتحسين المردود الزراعي.

من المعوقات قطاع الزراعة ما كان بسبب الإنسان نفسه، إذ صار ينقص من الأراضي بسبب الزحف العمراني، أو البناء العشوائي، الذي تستنزف المساحات الارضية ويقوضها، فهو يعتبر عدو لدود لها ويهددها ويفترسها بلا هوادة، إذ هو اتساع فوضوي غير منظم، يقضى على أحسن الأراضي غلة وإنتاجا، وسط غياب القوانين الصارمة والتشريعات الحازمة، فقد حرم ذلك الامتداد الماكر تلك الساكنة مورد رزقها ومصدر غذائها، وبالأخص المحاصيل ذات الاستهلاك الآني المباشر، فهي لم تقف في هذا الحد بل أسهمت في ارتفاع أسعار الأراضي، مما دفع أصحاب الأراضي إلى بيعها للسعر المغري والمستفز، مما نتج عن ذلك التمدد السريع للمدن

---

(1) سارة مسعودي، محمد الأمين مصطفاوي، **المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطوريها وتحسين مردوديتها**، الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق"، ص73.

(2) شارف بن يحي، **تطهير العقار الفلاحي التابع للدولة في الجزائر، قراءة في مضمون المناشير الوزارية المشتركة المنظمة له**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة مسيلة، م6، ع1، جوان2021، ص830.

(3) زهير عماري، **إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره**، مصدر سابق، ص136.

(4) محمد هبول، وسيلة بوفنش، **تنظيم العقار الفلاحي في الولايات المتحدة الأمريكية: دروس مستفادة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، م8، ع2، جوان2021، ص409-413.

الكبيرة على حساب الأراضي الزراعية، مما جعل الأراضي الخصبة تنهب دون رقيب ولا حسيب، ويقدر الفاقد من الأراضي الخصبة أواخر القرن الماضي تقريبا 148 ألف هكتار[1]، كل هذه المساحات ذهبت في أدراج الرياح، بسبب غياب الرقابة، والتساهل من طرف الدولة.

وقامت الحكومة في العديد من المناسبات السماح بإنجاز سكنات ومرافق عمومية على قطع فلاحية كبيرة، وذلك عن طريق الاستفادة من ثغرات قانونية من المادة 15 في قانون التوجيه العقاري، الذي أباح للمسؤولين استباحة أراض فلاحية خصبة جدا وتحويلها إلى أراضي للإعمار وبناء مدن معمارية[2]، وتلك الخطط السهلة التي تأوي إليها الدولة لمواجهة الطلب المرتفع لتوفير السكنات والمصالح الضرورية للمواطن[3]، وهذه الخطط السهلة التي تستعملها الدولة كمسكنات للشعب حتى يرضا بالواقع، لذلك يتعمد فيها استباحة غزو الأراضي الخصبة، وموافقة البناء فوق هذه الأراضي الخصبة كتنازلات مقابل تهدئة الأوضاع.

2- المعوقات التاريخية للموارد الأرضية:

كان لسياسة فرنسا المستدمرة في الجزائر الدور الكبير في استنزاف ثروات المجتمع وتدمير موارده في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال إصدارها تشريعات ظالمة ومراسيم جائرة في حق الجزائريين، كان من أخطرها قانون سيناتيوس كونسيلت الذي صدر سنة 1863، وقانون فيرني الذي صدر سنة 1873م، حيث كانت نتائج المراسيم وخيمة وآثارها السلبية عميقة على المجتمع[4]، والابعاد التي خلفتها في حياة المزارعين والناس الأصليين في القرى والارياف.

وقد تعمد المستعمر هدم الصرح المعرفي الذي اكتسبه المزارعون من خلال ارتباطهم الراسخ بالأرض، ومن خلال ممارساتهم اليومية للنشاطات الفنية والزراعية، وتعمد كذلك تفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية للنظام العقاري، وأخيرا قام بطرد المزارعين الجزائريين واستبدلهم بالمعمرين والأوربيين الدخيلين عن عادات المجتمع

---

(1) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول المدينة الجزائرية 1998، ينظر: بلقاسم بلال، **التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في دائرة الدار البيضاء "الجزائر" خلال الفترة 1987-2012 باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م1، ع1، جانفي2013، ص272.

(2) سامي بوطالي، **الحماية المدنية للأراضي الفلاحية من مخاطر التعمير، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية**، مجلة علمية محكمة سداسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، م3، ع2، ص75.

(3) سهام مسكر، كريمة شايب باشا، **إشكالية توفير الأوعية العقارية داخل المدن والتوسيع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية**، مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة2، الجزائر، م7، ع1، جانفي2020، ص168.

(4) جمال وربي، **آليات السياسة العقارية الفرنسية ودورها في تقسيم بنى المجتمع الجزائري، قبيلة الحنانشة نموذجا**، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة، م7، ع3، جويليا2011، ص139.

وأرضه، مما أفقد قبائل هذه المناطق الزراعية سلطتها المعنوية وتوازناتها الاجتماعية[1]، مما سهل تفككها وانتزاع الأراضي من بين الايادي العريقة التي كانت تحرسها وتخدمها.

وكانت تستخدم الإدارة الاستعمارية منهجا مدروسا في إعادة توزيع العقار الفلاحي، بما يخدم اجندتها الاقتصادية والسياسية، حيث تعمل على الاستيلاء على الملكيات العامة من أراضي العروش والقبائل وأراضي الأوقاف، بسبب عدم اثبات الملكية ووثائقها الرسمية، وهو يعلم ذلك يقينا، وتقوم كما يحلو له بتوزيعها على الأشخاص الذين تختارهم، حتى تحد من الملكيات الجماعية التي كانت تفي بالغرض في توفير الاكتفاء والوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، لكي يسهل تقسيمها وتفتيتها وحل سلطة القبيلة الاجتماعية والاقتصادية بعد ذلك، كان يعلم المستعمر الغاشم أن هذه الأراضي كانت للجزائريين لهم روحا وحياة وكرامة بعد أن امتزج ترابها بدمائهم ودماء أسلافهم، وأكثر من ذلك كانت ملاذ كثير من الأسر الفقيرة والمحتاجة، ومنها تخرج نفقات المساجد ودور العبادة، ومنها يأكل الطلبة والعلماء، حقا كانت ميدان التعاون والتكاتف بين المزارعين وأهل البلد عامة[2]، وأصبح جل المزارعين بعد ذلك من العمال أو الخماسين البسطاء، ومنهم من ترك الزراعة وهاجر إلى غير رجعة.

وفي عشية الاستقلال، أخذ العمال الأراضي التي تركها المعمرون، فصارت إدارة المستثمرات عفوية، بمساندة من الدولة تحت راية النظام التسيير الذاتي، واختارت الدولة هؤلاء العمال تفاديا لحدوث اضطرابات بين الشرائح، وقامت باستئصال شعور امتلاك هذه الأراضي من طرف المزارعين باعتبارهم مجرد أجراء مثل عمال المؤسسات الدولة الصناعية الأخرى[3]، ثم جاءت مرحلة الثورة الزراعية التي كانت الجزائر قد علقت آمالا كبيرة عليها، إذ جعلتهم شبه موظفين وخماسين بسطاء، لكن صار الواحد منهم لا يتحمل مسؤولياته اتجاه المستثمرات والمزارع التي يعمل فيها، ولا يهتم بالمخرجات والمحاصيل، مما أثر بصفة ظاهرة في نتيجة الغلة وجودة الإنتاج[4]، وهذه التصرفات أظهر مشاكل وخصومات خطيرة بين أعضاء المستثمرة الواحدة، بخصوص تقسيم عوائد الأرباح، فضلا عن تكبد الأراضي الفلاحية ديونا أثقلت كاهلها، مما جعلها تحيد عن أهدافها، ولم تحقق الأهداف المنوطة بها، وهذه المشاكل تجعل القطاع الزراعي عاجز عن الوصول إلى توفير الاكتفاء، وتحقيق الأهداف المنشودة والأمن الغذائي.

---

(1) نفس المصدر، ص159.

(2) عمر بسعود، **الفلاحة في الجزائر، من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبيرالية 2002-1963**، مصدر سابق، ص19.

(3) سميحة حنان خوادجية، **استنزاف الاراضي الفلاحية في الجزائر**، مصدر سابق، ص69.

(4) الأخضر بن شيبة، **جمعية تقاطعات**، السفير العربي، بيروت، لبنان، 2019/4/6.

وقد أثرت قوانين الثورة الزراعية سلبا على الإنتاج وجودته، كما أثرت على الأراضي الزراعية وبنيتها، حيث "بينت الإحصائيات أن ما يقارب 80 % من المستثمرات الفلاحية لا تتعدى مساحتها 10 هكتارات، والمساحات المتوسطة 4.7 هكتار"[1]، وصغر مساحة الأراضي أدى إلى انخفاض عائد الفلاحين، وأجبرهم على البحث عن عمل خارج أراضيهم، وهذا من أجل الرفع من إيراداتهم وتحسين مداخيلهم.

حيث أصبحت تلك المستثمرات الصغيرة حبيسة العمالة المنزلية، والآلات الصغيرة والتكتيكات التقليدية التي يكون مردودها قليلا وإنتاجها بطيئا، إذ يستعصي عليها استعمال الآلات الحديثة والتقنيات المتطورة فيها[2]، وكل ذلك كان نتيجة عدم التخطيط الجيد وانتشار البيروقراطية وسوء التأطير، وغياب استراتيجية كاملة متكاملة للتنمية في كل المجالات الحيوية.

فرع الثاني: أثر الموارد المائية على نجاح السياسات الزراعية:

إن الحياة بدون مياه مستحيلة، وعليه يبني الناس حياتهم، وبه أحيا الله الزرع والثمر والشجر والدواب والبشر، وكل مخلوق على وجه هذه الأرض إلا ويحتاج إلى هذا المورد الطبيعي المحدود، وهو حق لا يمكن الاستغناء عنه، لتوفير حياة شريفة ومحترمة، يقول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنبياء:30]، وقوله تعالى: ﴿ وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ [سورة الحج:05]، هذه النصوص المقدسة تدل أن الله وفر للإنسان ما يحتاجه من الموارد المائية قدر حاجته واستخداماته ومصالحه.

وعليه فإن توفر المياه عامل أساسي في حياة الإنسان وبيئته، وانعدام المياه الصالحة الأمنة أو تلوثها، أو توزيعها بصورة غير عادلة يسفر عنه اضطراب المعيشة، وارتفاع نسبة الجوع وسوء التغذية[3]، وبالمقابل تحسين إدارة هذا المورد يساعد الناس للحصول على المياه الأمنة الصالحة للشرب في جهد قليل ووقت أقل، وبالتالي مما يحفزهم على اهتمامهم بأمور حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، مما يسهم في العمل المستمر والإنتاج المثمر، فينتج عنه تحقيق عيشة صحية كريمة، أقل عرضة للأمراض والأوبئة، وأقدر على التنمية والعمل والازدهار، وبالنسبة للأطفال عند توفر مصادر المياه تقل اصابتهم بالأمراض التي لها صلة بالمياه، ويمضون وقتا أقل في اقتناء المياه، مما يشجعهم على مواظبة الذهاب إلى المدرسة وتحسين مستواهم التعليمي، وهذا سيؤثر إيجابا على مستقبلهم ومستقبل أوطانهم.

---

(1) عمر بسعود، **الفلاحة في الجزائر، من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبيرالية 1963-2002**، مصدر سابق، ص17.

(2) زهير عماري، **إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، مصدر سابق، ص140.

(3) مكتب حقوق الإنسان، **الحق في الماء (المادتان 11و12 من العهد)**، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة التاسعة والعشرون، جامعة منيسوتا، (2002)، التعليق رقم 15، http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-gc15.html ، يوم: 2022/03/19.

وتقدر الاحصائيات أن 61% من سكان العالم يستفيدون من خدمات المياه، سنة 2000، وفي عام 2017 وصل النسبة إلى 71%، إلا أنه وللأسف الشديد، نسبة كبية من البشر تقدر بـــ 2.1 مليار انسان يحتاجون إلى المياه المأمونة الصالحة للشرب[1]، وجاء تقرير منظمة الأمم المتحدة أنه 844 مليون شخص يفتقرون حتى إلى خدمات مياه الشرب الأساسية، بما في ذلك 159 مليون انسان يركنون إلى المياه السطحية، وحسب الخبراء فإنه سيقطن نصف العالم بحلول 2025 في الأماكن التي تقاسي من نقص المياه الطالحة للشرب[2]، مما ينذر بمستقبل عويص لقاطني هذه المناطق وما يستقبلهم من نقص المياه والغذاء وتفشي الأمراض والأوبة.

ووفقا للتقديرات منظمة الصحة العالمية يستخدم 1.8 مليار شخص مياه الشروب الملوثة بالبراز، ويمكن لهذه المياه الملوثة أن تكون سببا في انتقال أمراض مثل الإسهال والكوليرا والزحار والتيفويد وشلل الأطفال، ووفقا للتقديرات فإن مياه الشرب الملوثة تسبب أكثر من 500000 حالة وفاة كل عام، بسبب الإسهال وعدم العناية بنظافة الأيدي، لأن الذين لا يتوفر لديهم المياه الكافية، يعتبرون نظافة اليدين ليس من الأولويات، مما يرفع من إمكانية الإصابة بالإسهال وكثير من الأمراض الأخرى، وحسب تقريرات المنظمة يمكن تفادي موت نحو 361000 طفل دون سن الخامسة كل سنة، إذا تم معالجة مشاكل شح المياه[3]، ومنظمة الصحة العالمية صرحت أن داء الإسهال من الأمراض التي يمكن التعافي منها إلى حد كبير، إن تمت مداواته بسرعة، وهذا لا يكون إلا بتوفير المياه الأمنة والصالحة للشرب، وتكريس فكرة غسل الأيدي مرارا وتكرارا.

لذلك لابد من العمل على توفير المياه الكافية والمستمرة والمأمونة والمقبولة، التي يمكن الحصول عليها بسهولة وبطرق معقولة، فتوفيرها يؤدي إلى تحقيق حياة صحية شاملة، ويعزز من النمو الاقتصادي للبلاد، ويسهم في تقليص انتشار الامراض والفقر والحرمان في الأوساط المجتمعية.

1-الموارد المائية المتوفرة في الجزائر:

قبل العروج إلى إشكالات الموارد المائية في الجزائر نذكر إمكانات الموارد المائية، حتى نتمكن من فهم أهمية توفر الموارد من عدمها، في **الموارد التقليدية:** تتمثل في **مياه الامطار** والتي تقدر ما بين 95 إلى 100 مليار $م^3$، **والمياه السطحية** ما بين 9.8مليار إلى 13.5مليار $م^3$، الذي يتشكل من السدود والانهار

(1) سفيان حجين، **ندرة المياه العذبة: حالة عالمية ذات آثار وخيمة (دراسة عن الواقع والأسباب)**، مجلة القانون الجزائري المقارن، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، م7، ع2، نوفمبر2021، ص299.

(2) موقع منظمة الصحة العالمية، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/drinking-water ، يوم: 2022/03/19.

(3) موقع منظمة الصحة العالمية، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/drinking-water ، مصدر سابق، يوم: 2022/03/19.

والاحواض، **والمياه الجوفية** 7مليار م^3، الذي يتشـــكل من الآبار القريبة والعميقة[1]، وهي تعتبر غير متجددة، وتحتاج إلى ســـنوات طويلة لتتشـــكل من الامطار التي تتخلل إلى جوف الأرض، **الموارد غير التقليدية:** التي تتشـكل من شـبكات التطهير والصـرف الصـحي، ومحطات التطهير التي يقدر عددها 177، بقدرة سـعتها: 805 مليون م^3/سـنة، و49 محطة سـعتها 6 ملايين، ومنها 69 محطة في طور الإنجاز سـعتها تقدر 6ملايين م^3، وهذا مسايرة لأهداف اتفاقية برشلونة والجزائر[2]، التي تنص على إزاحة كل تصريف لمياه الصرف الصحي إلى البحر.

وقد شـــيدت الدولة مشـــاريع مهمة، في مجال توفير المياه، وحاولت الاســـتفادة من الموارد المائية غير التقليدية، من أجل النهوض بقطاع الزراعة خاصـة والاقتصـاد الوطني عامة، مثل إعادة اسـتخدام مياه الصـرف الزراعي والصناعي والصـحي، **وتحلية مياه البحر**، واسـتعمال تقنية **الامطار الصـناعية**، وبصـفة خاصـة منطقتي الغرب والوسط[3]، لما تعرفانه من شح الامطار وعدم انتظامها، مقارنة بالمناطق الأخرى من الوطن.

وقد بذلت الدولة جهدها من أجل زيادة المساحات المروية، والتي كانت مساحتها سنة 1999 تقدر بـ 350.000 هكتار، وأصبحت عام 2015 تقدر بـ 1126000 هكتار[4]، وفي 2020 صارت تقدر بـ 1.4 مليون هكتار، على تصريح وزارة الفلاحة والتنمية الريفية[5].

---

(1) سمير بوعافية، رضا زهواني، **القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال فترة 2005/2006**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، م2، ع2، جوان2017، ص295.

(2) موقع وزارة الموارد المائية: https://www.mre.gov.dz/?page_id=1934 ، يوم: 2022/03/18.

(3) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي**، مصدر سابق، ص260.

(4) موقع وزارة الموارد المائية، صدر سابق.

(5) موقع التلفزيون الجزائري، https://www.entv.dz/وزير-الفلاحة-ارتفاع-مساحة-الأراضي-الم ، يوم: 2022/03/19.

الشكل3: مصادر الموارد المائية.

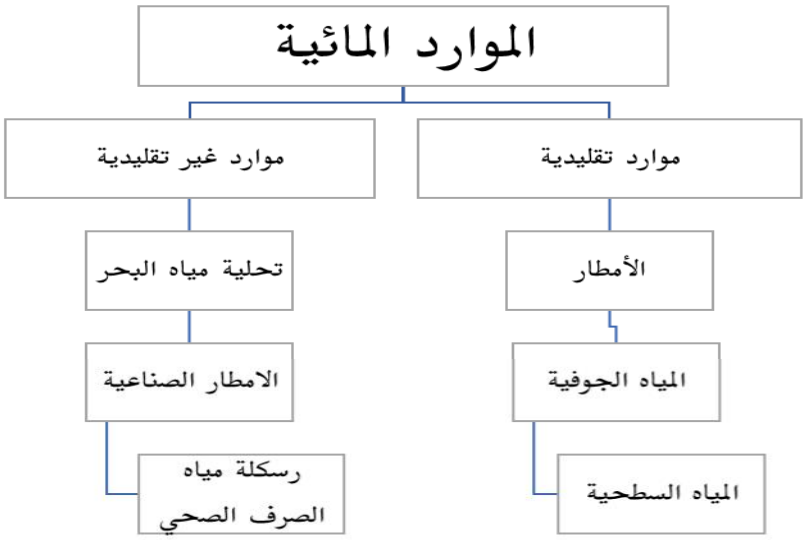

2-مشكلة الموارد المائية في الجزائر:

الموارد المائية في الجزائر تتميز بقلتها وشح مصادرها وتدهور نوعيتها، وهذه الندرة والتدهور في نوعية المياه يؤثر سلبا على مستقبل القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى ومجالات الحياة عامة، ومن الخبراء من يرجع ذلك التدهور في كمية المياه ونوعيتها إلى أمرين: منها ما يعزى إلى المؤثرات الطبيعية والتقلبات المناخية، ومنها ما يرد إلى تصرفات الإنسان الطائشة[1]، مثل الاستعمال غير المسؤول وتلويث المياه الذي يشكل تهديدا على مجال الصحة العامة وقطاع الزراعة والتنوع البيولوجي، لذلك لابد توعية المواطن والمؤسسات بأهمية الموارد المائية وخطر تلوثها وفسادها، حتى تتمكن الدولة من إيجاد حل لهذه المشكلة العويصة، لأن انعدام الموارد المائية يجعل الحياة صعبة[2]، وبتلوثها أو فسادها تكون المعيشة مستحيلة.

إذ أن العائق الأكبر لا يكمن في قلة المياه وعدم تمكنها من استجابة الطلب على الماء، وإنما يكمن في سوء إدارة هذا المورد الحساس، وسوء استغلاله ورداءة إدارته[3]، حيث سوء الادارة يبدأ من تقسيم هذه المحطات غير العادل بين مناطق الوطن، وكذلك عدم انتظام أوقات توزيع المياه، بسبب عدم الرشد في التوزيع

(1) فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي**، مصدر سابق، ص289.

(2) موقع الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051782 ، يوم: 2022/03/19.

(3) أمينة سرير عبد الله، **آليات إدارة الموارد المائية لتحقيق التنمية الزراعية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، م8، ع2، ديسمبر2021، ص264.

والاستهلاك وما صاحب ذلك من انتشار ظاهرة الجفاف والقحط والتصحر[1]، وقد يؤدي ذلك إلى انعدام الأمن الغذائي، وانتشار الأمراض، وتفشي سوء التغذية في البلاد.

وقد أنذر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في أحد تقاريره أن المياه ستصبح مشكلا عويصا في الأعوام القليلة القادمة[2]، إن لم تتدارك الدولة ذلك فإنها تجتاز ظروف حرجة، ولن تتمكن من تلبية الحاجيات الضرورية للمواطن[3]، إذ أن مواقع السدود في الجزائر يقدر بنحو 250 موقعا من الناحية النظرية، إلا أن عدد السدود التي بنيت بكل أنواعها أقل بكثير، مما يؤدي ذلك إلى ظهور اضطرابات في كل قطاعات الدولة، وهذا يشكل مصدر قلق وتوتر للأوساط الاجتماعية، إلى جانب احتمالية تزايد فترات الجفاف والتقلبات المناخية وما قد يرافقه من أزمات معاكسة[4]، إذ صنفت الجزائر ضمن الدول التي تعاني ندرة المياه في العالم، والاحصائيات كالآتي:

الجدول: نصيب الفرد من المياه من سنة 1962-2020.

السنوات	1962	1990	1995	1998	2000	2005	2020
نصيب الفرد م^3/السنة	1.500	720	680	630	530	430	383

المصدر: بوسماحة الشيخ، خصائص الثروة المائية في الجزائر، مجلة البحوث العملية في التشريعات البيئية، م6، ع1، 2019، ص2.

وفي هذا الصدد نظمة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بالتعاون مع ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بالجزائر، ورشة العمل الوطنية لبعث مشروع إطلاق إمكانات المياه غير التقليدية، باستغلال لمياه الصرف المستعملة من خلال معالجتها، لتعزيز التنمية الزراعية في المنطقة، خاصة في الظروف المناخية التي تسود شمال أفريقيا، والاجواء التي تتسم بالجفاف، لذلك لابد من الاستعانة بموارد مائية إضافية، واستغلال المياه غير التقليدية، واستخدامها على أوسع نطاق[5]، من أجل زيادة مساحات المروية، والاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة.

(1) هاجر جبار، **تقييم القطاع الزراعي في الجزائر**، مجلة الإدارة وتنمية البحوث والدراسات، ع10، ديسمبر2018، ص65.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو**، جويلية 2005، ص 53.

هاجر جبار، **تقييم القطاع الزراعي في الجزائر**، مصدر سابق، ص64.(3)

(4) نور الدين حاروش، **إستراتيجي إدارة المياه في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، م4، ع7، جوان2012، ص62.

(5) موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، FAO، https://www.fao.org/neareast/news/view/ar/c/1252032/ ، يوم: 2022/03/18.

وعليه فإن على الدولة تســـعى إلى تجســـيد برامج ومشـــاريع تحرص على إنتاجية الموارد المائية غير التقليدية، ومشاريع معالجة المياه المستعملة ومياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي وإعادة استخدامها، حتى تعطي فرصة للقطاع الزراعي ليتطور ويرفع من الإنتاجية، ويضاعف المساحات الزراعية المروية.

فرع الثالث: أهم معوقات السياسات الزراعية:

1- ضعف التكنولوجيا والبحث العلمي:

الجزائر اهتمت بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي اهتماما بالغا، حيث أصـــدرت الدولة مجموعة من الأحكام والقوانين تنظيما وتشـجيعا للقطاع، وعملت على زيادة الميزانية المخصـصـة للقطاع، ومع ذلك كله، ترتيب الجزائر في مجال التعليم العالي والتدريب حســـب ترتيب الدول لا يزال متدنيا (88)، ومتدني أكثر في جانب الابتكار (المرتبة 110)[1]، وهذه المرتبة التي احتلتها الجزائر مرتبة جد متدنية، رغم ما تخرجه الجامعات الجزائرية من كفاءات وإطارات كل سنة.

الجدول: مؤشر الابتكار العالمي.

الجزائر	*بشكل عام*	*المؤسسات*	رأس المال البشري والبحث	البنى التحتية	تطور السوق	تطور بيئة الأعمال	مخرجات المعرفة والتكنولوجيا	مخرجات إبداعية
المرتبة من 130 دولة	120	104	74	96	132	124	125	118

المصـــدر: قاعدة بيانات مؤشـــر الابتكار العالمي (2021)، ص31، الموقع: https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2021.pdf يوم:2022/9/12.

يتبين من خلال هذه معطيات أن الجزائر قد احتلت المراتب الأخيرة في مؤشر الابتكار العالمي، حيث أخذت الرتبة 120 عالميا، متراجعة بـ7 مراتب عن سنة 2019، و10 مراتب عن سنة 2018، وفي المقابل تحافظ كلا من الجارة تونس والمغرب على مرتبتهما على التوالي 70 و71 ســـنة 2012، بعد أن كانت 70 و74 ســـنة 2019، وبذلك تكون الجزائر تكون قريبة من البلدان الناشـــئة كزامبيا والكاميرون ومالي، التي احتلت مراتبها على التوالي 121، 122، 124[2]، وفي رأس المال البشـــري تتصـــدر الجزائر مرتبة 74، وفي

(1) كمال زموري، **تشخيص وضعية النظام الوطني للإبتكار في الجزائر "حقائق وآفاق"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل، م2، ع2، ديسمبر2018، ص12.

(2) مؤشر الابتكار العالمي (2021)، ص31. https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2021.pdf

البنى التحتية مرتبتها 96، ومرتبتها في تطور السوق 132، ومخرجات المعرفة والتكنولوجيا مرتبتها 125، وفي مخرجات إبداعية تتصدر مرتبة 118،.

رغم المجهودات التي بذلتها الدولة والدعم الذي قدمته للقطاع، إلا أن القطاع الزراعي يشهد تدنيا صارخا وضعفا في كل المستويات، وهذا راجع إلى ضعف استغلال التكنولوجيا في مجال الهندسة الزراعية، والعلوم التكنولوجيا تعد عنصرا مهما في زيادة المحاصيل الزراعية وتحسين الإنتاج[1]، وكذلك ركون المزارعين إلى الوسائل البسيطة والتقليدية كالأشغال اليدوية عن طريق توظيف الإنسان أو استخدام الدواب، وضعف التنسيق بين القطاع الزراعي ومراكز البحوث الزراعية، التي تهتم بالإرشاد والتطوير الزراعي[2]، وعدم الاهتمام بالبحوث الزراعية ونقص الاستثمار فيها، وتغييب نتائجها.

إذ يعتبر الاهتمام بمخرجات البحث العلمي من أساسيات تطور الزراعة وازدهارها، حيث انعدامه يؤثر على انخفاض غلة المحاصيل، بسبب شح المعلومات الأساسية عن حل المشاكل التي تعتري العملية الزراعية[3]، ولازالت الجزائر تعول في زراعتها على طرق تقليدية بسيطة وبدائية باستعمال الأيدي والوسائل البطيئة[4]، لقلة المعدات وعدم إبداء الاهتمام الكامل لقطاع الزراعة، وغياب الاستفادة من التقنية والآلة والتكنولوجيا الحديثة.

2- معوقات الموارد البشرية:

إن أحسن استثمار تستثمره المؤسسات –سواء الجماعية أو الفردية– هو اعتناؤها بالثروة البشرية، فهي ثروة حقيقية ودائمة ولا تعرف النضوب، فهذه الثروة من خصائصها أنها تعد أصل كل نهضة وحضارة، وضرورة حتمية لكل مؤسسة تنشد الرقي والتقدم، والاستثمار في هذه الثروة العجيبة هو العمل على تنميتها وتدريبها وبرمجتها واقناعها بالأهداف وبمهامها، لأن أي رقي اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي مرهون باقتناع الإنسان بالمهام الملقاة عليه والإقبال على إنجاز مهمته[5]، فاستقطاب مثل هذه الإمكانات البشرية الفتية، تعتبر كدماء جديدة تضخ في قلب المؤسسة ومفاصلها من أجل تقديم إنتاج أكبر وجودة أفضل[6]، مما تؤثر إيجابا على نتاج المؤسسة وأرباحها، ومدى محافظتها على شهرتها.

---

(1) سارة مسعودي، محمد الأمين مصطفاوي، **المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطوريها وتحسين مردوديتها**، مصدر سابق، ص74.

(2) اسماعيل عرباجي، **الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر**، مجلة جديد الاقتصاد، ع7، ديسمبر2012، ص9.

(3) حنان رزيق، نعيمة باديس، **التكنولوجيا الحديثة كمحرك فاعل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة بالجزائر**، مصدر سابق، ص320،

(4) ص326، التكنولوجيا الحديثة كمحرك فاعل

(5) منير الحمزة ومن معه، **إدارة المعرفة توجه جديد لتنمية الموارد البشرية بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية: عملة الألفية الثالثة وتحدي كبير من أجل تنافسية المؤسسات**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، م20، ع1، ديسمبر2020، ص281.

(6) سليمان محمد مرجان، **دور إدارة الموارد البشرية في الهيكل التنظيمي للمنظمة الحديثة مع نبذة مختصرة عن القوى البشرية في ليبيا**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجريبية، جامعة مسيلة، م5، ع7، جوان2012، ص38.

إذ يكابد القطاع الزراعي مشـــاكل نقص الكفاءة في اليد العاملة، والبطالة المقنعة في أكثر الحالات، لأن الزراعة في البلاد لم ترقى إلى اهتمام كاف من قبل الأوساط المجتمعية والسياسية، فاكتنفت قدرا من التقصير والإهمال الممنهج في كثير من الأحيان، فأصـبحت الزراعة لا تسـتقطب الشـباب المؤطر والطاقات الماهرة، مما أسـهم في نقص اسـتخدام التكنولوجيا والوسـائل الحديثة[1]، وبالتالي نتج عنه انخفاض نسـبة ولاء المسـتخدمين للمؤسسة، وذلك يؤدي إلى نقص كفاءة الإنتاج، وهذا قد يؤدي إلى عكس ما ينتظر من المخرجات النهائية.

وتعتبر الإمكانات الفكرية والمؤهلات العلمية عند الثروة البشـــرية معايير أســـاســـية لزيادة الإنتاج والإنتاجية، والقدرة على الفعالية عند الإنســـان العامل تكون بقدر قدراته الفكرية ومهاراته الفنية التي يتمتع بها[2]، وعليه فإن تطور المؤسـسـات وازدهارها موقوف على تطور فاعلية أفرادها وتأثيرهم، من خلال تكوينهم وتأهيلهم.

3- معوقات إدارية وتنظيمية

المجهودات التي بذلتها الدولة في ترقية القطاع الزراعي ظاهرة للعيان، خاصة فيما يخص استصلاح الأراضـي إلا أنها غير كافية، إذ القطاع يعاني من مشـاكل ومعوقات خطيرة للغاية، والتي تتمثل في سـوء الإدارة والتسيير، ومنح الأفضلية للأهداف السياسية، حيث يغلب على الأشخاص الذين يمتهنون الإدارة نقص الكفاءة الإدارية والتصـــرفات الروتينية والبيروقراطية، وبالتالي ما ينتج عن تلك التصـــرفات انخفاض الإنتاج ونقص الإنتاجية[3]، ومما يؤدي إلى الرداءة في اختيار المناطق الخصـبة للاسـتصـلاح، وتدني معايير اختيار الأشخاص والشركات المستثمرة[4]، وهذا مما يكلف الدولة أموال طائلة ومجهودات جبارة، مما يؤدي إلى الإخفاق في مراحل العملية الاستصلاحية.

وتحقيق الأمن الغذائي في واقع الأمر بعيد المنال لضعف البنية التحتية وارتفاع تكاليف المستلزمات من المياه والكهرباء والنقل، مما يتولد عنه عجز الإمكان التنافسـي، وانعدام التنسـيق بين الجهات الحكومية والمزارع، من مؤســـســـات الارشـــاد الزراعي ومراكز البحث العلمي والقطاع الخاص وغيره، وكذلك عدم استقرار القوانين والمراسيم الوزارية والتغير السريع للسياسات الزراعية والإصلاحات الاقتصادية التي تطلقها الحكومات المتعاقبة، مما يجعل عملية التطوير مســـتحيلة، والتغيير وإصـــلاح الأمور تكون عملية معقدة

(1) سارة مسعودي، محمد الأمين مصطفاوي، **المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطوريها وتحسين مردوديتها**، مصدر سابق، ص75.

(2) فلاحي الزهرة، البشير عبد الكريم، **العمالة المؤهلة ودورها في رفع إنتاجية المؤسسة –دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بوادي السلي "الشلف"**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، م9، ع1، جانفي2017، ص33.

(3) فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، مصدر سابق، ص256.

(4) اسماعيل عرباجي، **الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر**، مصدر سابق، ص9.

وشائكة، ولا تغري أصحاب المزارع الكبيرة على إنشاء المشاريع والاستثمارات[1]، حيث أصبح الاستثمار في القطاع الزراعي مخاطرة ومجازفة بالأموال واستنزاف للمجهودات والأوقات.

ومما يعاني منه القطاع الزراعي نقص أنظمة ومراكز التسويق الخارجي، وغياب تشجيع الدولة، مما صعب العملية التصديرية، وكذلك مما زاد لطين بلة صعوبة التواصل والتنسيق بين المزارعين والمصدرين في الوطن، وكذا تذمر المصدرين من الإجراءات الاستفزازية والتباطؤ في الموانئ والمطارات وبيروقراطية الإدارة، مثل تأجيل الإذن والمصادقة[2]، مما يهدد العقود المبرمة مع العملاء والزبائن بالخارج.

(1) اسماعيل عرباجي، الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر، مصدر سابق، ص8.

(2) حنان رزيق، نعيمة باديس، **التكنولوجيا الحديثة كمحرك فاعل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة بالجزائر**، مصدر سابق، 463.

الخاتمة:

إن الجزائر لتزخر بموارد طبيعية وبشـــرية هائلة، إلا أنها لم تولي لهذه الثروات كل العناية والاهتمام، فهي قد حرصـت الحرص الشـديد على ثروة النفط الرخيصـة، التي لا تأخذ منها كثير العنت والمشـقة، وهذه الموارد مهددة بالنضـــوب يوما ما، وأما القطاع الزراعي فيحتاج إلى عمل كؤود واهتمام بالغ من الراعي والرعية، وهو منهل مستقر ومستمر لا ينفذ أبدا، فمن أحسن استغلالها واستعمالها ربح وأفاد[1]، وتعتبر هذه الثروة العامل الأساسي في توفر الأمن الغذائي[2]، لذلك على الدولة أن تعيد النظر في قطاع الزراعة وما يحوم حولها من البنى التحتية والصـــناعة والخدمات، وأن تســـهم في دعمه ومســـاندته بحل العقبات التي تعتريه من حين لآخر، مثل ضعف التربة ومشاكل العقار وغياب التكنولوجية وقلة الموارد البشرية الماهرة، وأن تساعد المنتجين الحقيقيين لا المغرضـين المضـاربين، من خلال إقامة تنظيمات رسمية للمزارعين الفاعلين في الميدان[3]، حتى تتمكن الدولة من بناء اقتصاد فعال وتحقيق الأهداف المنشودة.

وبما أن الجزائر سكانها معظمهم مسلمون، فلما لا يتم إيجاد وسائل تتوافق مع منهج الإسلام وابتكار هندسة إسلامية في مجال الاستثمار والمبادلات المالية، حتى يتسنى للمجتمع الدخول إلى حلبة المنافسة العالمية، وهم محميون بوسائل إسلامية حديثة تتماشى مع واقعهم، وتجد حلولا لمشاكلهم واستفساراتهم المختلفة.

---

(1) كمال لدرع، **مسؤولية الحاكم في حماية الأراضي الزراعية في الفقه الإسلامي**، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر، م22، ع1، ماي2007، ص74.

(2) سميحة حنان خوادجية، **استنزاف الاراضي الفلاحية في الجزائر**، مصدر سابق، ص89.

(3) عمر بسعود، **الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963-2002**، مصدر سابق، ص17.

المبحث الثاني: آليات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور الاقتصاد الإسلامي.

تعد مسألة الأمن الغذائي من أهم القضايا التي يهتم بها الإنسانية عامة والإنسان المسلم خاصة، إذ الإسلام يعتبر هذه المسألة ضرورية في استقرار المجتمعات ومهمة في إقامة كل حياة الإنسان، ففي توفرها تشجيع للفرد والمجتمع على النشاط المادي والمعنوي، وفي انعدامها ضربة قاصمة لشؤون الدين والدنيا على السواء.

المطلب الأول: العمل على تحقيق الأمن والاستقرار السياسي في الجزائر من منظور إسلامي.

الفرع الأول: السياسة الشرعية وتأثيرها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

تعريف السياسة الشرعية: السياسة القائمة على قواعد الشرع وأحكامه وتوجيهاته، فليست كل سياسة شرعية، وإنما السياسة الشرعية هي التي تتخذ من الشرع منطلقا لها، ترجع إليه وتستمد منه الحلول الشرعية الحاسمة، كما تتخذ تحقيقه في الأرض وتمكين تعاليمه ومبادئه بين الناس هدفا لها وغاية[1]، وكما تتخذه غاية تتخذه منهجا وطريقا، فغايته شرعية، ومناهجها شرعية كذلك.

إن السياسة الشرعية تشتمل كل جوانب حياة البشرية، سواء المادية أو المعنوية، فهي تتضمن صلة الفرد بخالقه، وصلته بمعيشته الخاصة به، وصلته بأهله وما ينجر عنه من أحكام الزواج والطلاق والميراث ونحوه، وصلته بمن يعاشرهم ويخالطهم في مجتمعه[2]، سواء في العلاقات السياسية أو الاجتماعية، ويدخل هنا صلة الفرد بحاكمه وسلطانه في دولته.

1- أهمية السياسة الشرعية وأثرها في تحقيق الاستقرار:

المنطلقات التي اتبعها رسول الله ﷺ من خلال سياسته الشرعية في بناء مجتمع المدينة كانت ترتكز على أبعاد أساسية مهمة وهي: البعد الأمني والبعد الغذائي والبعد الاجتماعي والبعد الروحي والأخروي، إذ عندما هاجر رسول الله ﷺ، أضفى على مجتمع المدينة بسياسته ترتيبا وتألقا، فشاع الأمن والاستقرار وعم الخير والسلام، وطمست الخلافات والنزاعات التي كانت بين الشرائح المختلفة في المدينة، عن عبد الله قال: لما قدم النبي ﷺ أول شيء سمعته منه يقول: «أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام، وصلوا والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام"[3].

---

(1) نفس المصدر، ص27.

(2) يوسف القرضاوي، **السياسة الشرعية، في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها**، ط4، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 2011م، ص15.

(3) مسند أحمد، باب: حديث عبد الله بن سلام، ج39، ح رقم:23784.

شـرّع رسـول الله من خلال السـياسـة الشـرعية شـروط لبناء دولته التي كانت أمل الضـعفاء والمظلومين، واسـتهلها بإقامة دسـتور المدينة من خلال الوثيقة المشـهورة، التي كرسـت الضـوابط والقوانين الصـارمة والمنظمة لحياة الناس وتحركاتهم، وهم بتوحيد الفرقاء وتوحيد صـف المتسـاكنين واهتم بإشـاعة السـلم والطمأنينة، والتوجه نحو التنمية والبناء الحضـاري، من خلال التفاعل الاجتماعي بتعزيز العلاقات وتلاحم الأفراد والجماعات، وربط ذلك بالبعد الايماني والأخروي الذي يشـــكل محور حياة الإنســـان المســـلم، حيث أن الفكرة الدينية هي التي جعلت من المجتمع الجاهلي يستخلص من قيمه ومبادئه الغابرة طاقة حيوية تكون كقاعة صلبة لتشييد الحضارة في الدولة الحديثة[1]، كما أكدت السـياسـة الشـرعية على التعاون ومفهوم المواطنة والمشـاركة في البناء والتنمية والدفاع عن الوطن، وأثبتت أولوية الولاء للوطن قبل الانتماءات العرقية والسياسية.

حيث يعتبر تطبيق السـياسـة الشـرعية أمر ضـروري في التعامل مع أمور الناس، قال تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [ســـورة المائدة:49]، وهذه الآية الكريمة تدل على حث القرآن على أهمية تطبيق السياسات الشرعية المنصفة لصاحب الحق والكفيلة بالوفاء بحاجات الناس وتوفير الأمن والاستقرار لهم، وتحقيق الرخاء والتنمية في البلاد، وهذا لا يتأتى إلا بانقياد المجتمع بأسره إلى سياسة شرعية محكمة موحدة، تشد أزره وتحكم أمره وتحمي هيبته بين المجتمعات الأخرى [2]، وتقيه من السـقوط في براثن الجمود الفكري وتدفعه نحو النهوض والتطور، مع مراعات أحداث المعيشـة وتغير ظواهرها المتجددة.

وعليه لتحقيق سلم اجتماعي مستقر وأمن غذائي دائم، لابد من سياسة شرعية عادلة، تضمن لكل فرد نصـيبه من الكرامة والتقدير والأمن والمعيشـة، وتأمن لهم دخلا كاف من خلال توفير فرص توظيف ملائمة، وتكفل لهم حرية اقتصادية مناسبة، تجعلهم محميون من الفاقة والتخلف والأمراض المختلفة.

نتأمل في واقع الدولة الجزائرية وما تعانيه من اضطراب في شتى المستويات، في رؤيتها ورسالتها ومناهجها الاجتماعية والاقتصادية، وبشكل أساسي في التبعية الاقتصادية والتوجه السياسي، كل ذلك راجع إلى التركة الفكرية التي ورثتها من سـنين الاسـتعمار وبعد الاسـتقلال على يد أبناء الاسـتعمار الخونة، وما نتج عنه من انتهاك صـارخ لهيبة ونخوة المجتمع من أفرادا وجماعات، ومقدسـات وحرمات، مما خلفت محنة الهوية وفوضـى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلاد[3]، والقابلية الاستعمار التي كان تتحلى بها الأمة الإسلامية

(1) مالك بن نبي، **مشكلة الأفكار**، ترجمة: محمد عبد العظيم علي، د.ط، وزارة الثقافة، الجزائر، 2017م،

(2) عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون (المتوفى: 808هـ)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، المحقق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1988م، ص238.

(3) برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، ط3، 2003م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص14.

عامة والجزائرية خاصة، إذ كانت لقمة صائغة في أيدي الأعداء، والفتن التي وقعت بين الأهالي والنزاعات التي حدث آنذاك وتحدث من حين لأخر، أكبر دليل على هشاشة العقول وانحطاط مستوى الناس إلا ما رحم ربي.

وعليه فإن تحقيق أهداف الجزائر الجديدة التي ينشدها معظم الجزائريين الشرفاء، تبدأ من مبادرة جريئة من طرف الإرادة السياسية من أجل إقامة اصلاحات هيكلية عميقة، والواقع ينم عن وجود تعارض بين الحقائق المتوصل إليها، فالحقيقة الأولى تكشف أن الجزائر تمتلك كل معايير الازدهار والتألق، والحقيقة الثانية تبين عجز الاقتصاد الجزائري عن تحقيق ذلك التألق، بسبب فتور الهمة في تنفيذ الإصلاحات المقترحة من قبل الخبراء، وضعف أداء المسؤولين المخول لهم تطبيق الخطط المعروضة، وهذه الحقائق تدفع المهتمين النظر في الآثار التي يحدثها قطاع السياسة في المسيرة الاقتصادية بالجزائر[1].

لأن تحقيق الازدهار والنجاح الاجتماعي والاقتصاد مرهون بتوفر إرادة سياسية صادقة، ومساندة شعبية واسعة، والبلد يمتلك ثروة من الساسة ذوي الخبرة والغيرة والقوة، من أجل تصحيح المسار ودفع الرأي العام إلى الجادة وتحقيق الأهداف المنشودة بإذن الله، وإذا لم تسند الأمور إلى أهلها فلا قيمة لمخططات فارغة وإصلاحات جوفاء، وما هي إلا عبث وإعلان حرب ضد نكرة مجهول[2].

2- السياسة الشرعية وأثرها توزيع الأراضي من خلال نظام الاقطاع:

تعتبر مهنة الزراعة من الحرف المهمة التي يعتمد عليها غالبة أهل البلد، لما تحويه هذه المهنة تمرس في أساليب الزراعة وخبرة متوارثة أبا عن جد، ومن خلال السياسة الشرعية والضوابط التي تتبعها الدولة والأموال التي توفرها لهذا القطاع، أصبحت الزراعة العنصر الأساسي في تحقيق الاستقرار من خلال توزيع الأراضي وسهولة اتخاذ العمل، ونشر الأمن والسلم الاجتماعي.

تعريف الاقطاع والحمى:

أولا: الاقطاع في اللغة: تمليك وإرفاق[3]، **والاقطاع اصطلاحا:** هو إعطاء السلطان رقبة الأرض العائدة لبيت المال أو منافعها فقط للمستحق من بيت المال[4]، وهو ما يقطعه ولي الأمر لنفسه أو لغيره، من أرض أو من

(1) رفيق زاوي، **التوجهات السياسية للنخبة الحاكمة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، م3، ر9، مارس2018، ص132.

(2) مالك بن نبي، **الفن**، ج1، ترجمة: نور الدين خندودي، ط1، دار الأمة، 2007، الجزائر، ص63.

(3) نزيه حماد، **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، مصدر سابق، ص75.

(4) نزيه حماد، **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، مصدر سابق، ص75.

غيرها من أي نوع من أنواع المال، الثابت أو المنقول، والإقطاع الأصل وفي التطبيقات الإسلامية تمليك للمنفعة لا للرقبة[1]، ويقول ابن تيمية: الإقطاع نوعان: إقطاع تمليك: ما يقطع الموات لمن يحييه بتملكه، وإقطاع استغلال: وهو إقطاع منفعة الأرض لمن يستغلها إن شاء أن يزرعها وإن شاء أن يؤجرها وإن شاء أن يزارع عليها[2]، ونفهم مما سبق ان مصطلح الاقطاع اكتسب مفاهيم عديدة حسب الأزمنة والأمكنة التي مرت به، إلا أنها تدل على معنا واحد، وهو إعطاء ولي الأمر أرضا لشخص من أجل استغلالها والاستفادة منها.

ثانيا: الحمى لغة: ما لا يقرب ولا يجترأ عليه، وحمى الله محارمه، وحميت المكان: أي منعته أن يقرب، كذلك يطلق على المكان الممنوع من الرعي[3]، وقال الشـــوكاني هو المكان المحمي، على خلاف المباح[4]، **والحمى اصطلاحا:** فهو أن يحمي الإمام موضعا لا يقع به التضييق على الناس للحاجة العامة إلى ذلك[5]، إما للخيل التي يحمل عليها الناس للغزو أو لماشية الصدقة، ذكر للحمى شروطا أربعة[6]: -أن يكون الحامي هو الإمام أو نائبه.

-أن يكون محتاجا إلى ذلك الحمى، أي لمنفعة الأمة، إما لخيل المجاهدين والإبل أو لماشية الصدقة.

-أن يكون الحمى قليلا لا يضيق على قاطني تلك المنطقة، بل يكون فاضلا عن مصالحهم ومنافعهم.

-أن يكون الحمى في المواضع التي لا عمارة فيها بغرس ولا بناء.

وقد كانت الناس قبل الإسلام يستعملون فكرة الحمى لحماية أرزاقهم وأملاكهم من السطو التعدي، وبعد ما جاء الإسلام شرع رسول الله ﷺ الحمى لفائدة عموم المسلمين، ولا يمكن أن يكون جزء من هذه الأرض أو كلها ملكية خاصة، لأن الحمى شرع لمصلحة جماعية.

---

(1) محمد عمارة، **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية**، مرجع سابق، ص61.

(2) تقي الدين بن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مصدر سابق، ج30، ص128.

(3) نزيه حماد، **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، مصدر سابق، ص185.

(4) محمد بن علي الشـوكاني، **نيل الأوطار شـرح منتقى الأخبار**، تحقيق: عصـام الدين الصـبابطي، الناشـر: دار الحديث، مصـر، ط1، 1993م، ج5، ص368.

(5) محمد بن محمد سالم المجلسي الشنقيطي (1206 - 1302 هـــ)، **لوامع الدرر في هتك أستار المختصر**، تصحيح وتحقيق: دار الرضوان، الناشر: دار الرضوان، نواكشوط- موريتانيا، ط1، 2015م، ج11، ص328.

(6) عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المصري (المتوفى: 1099هـــ)، **شرح الزُّرقاني على مختصر خليل، ومعه: الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني**، ضبطه وصححه وخرج آياته: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م، ج7، ص120.

أهمية نظام الاقطاع في السياسة الشرعية:

من النماذج الناجحة التي حظيت به الإنسانية نظام الاقطاع والحمى في الشريعة الإسلامية، وهذا النموذج أعطى نتائج مقبولة في العصور السابقة، وخاصة الضوابط التي شرعت في الأرض الموات وكيفية استغلال الأراضي التي ليست لأحد وليست في يد أحد، وتدخل سلطة الإمام في تقنين هذا الاستغلال، وقد قال أبو يوسف يعقوب في هذا الصدد: "وكذلك الأرضون يقطع الإمام منها من أحب من الأصناف التي سميت ولا أرى أن يترك أرضا لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حَتَّى يقطعها الإمام فإن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج، فهذا حد الإقطاع عندي عَلَى ما أخبرتك"(1).

فللإمام صلاحية وضع الإقطاع فيما يرجع بالخير والنفع لمصالح الأمة، وعدم التعارض مع الحديث الذي روي عن رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»(2)، قد اشترط أبو حنيفة رحمه الله إذن الإمام(3)، وأعطى للإمام صلاحية نزع الأرض من يد المقتطَع له ويضعها فيما يراه نافعا للمجتمع(4).

ويكون الإقطاع تمليك أو تمليك منفعة فقط، في إقطاع التمليك قد أقطع رسول الله للصحابة أراضي ومعادن تمليكا ومنفعة، مثل ما فعل الرسول ﷺ في استقطاعه لبلال بن الحارث المزني أرضا، فلما ولي عمر قال له: يا بلال إنك استقطعت رسول الله ﷺ أرضا طويلة عريضة، وأنت لا تطيق ما في يديك، فانظر ما قويت عليه منها، فأمسكه، وما لم تقو عليه فادفعه إلينا نقسمه بين المسلمين، فأخذ منه أمير المؤمنين عمر ما عجز عن عمارته، فقسمه بين القادرين على عمارته واستصلاحه(5)، وأما إقطاع منفعة عندما هاجر المهاجرون إلى المدينة أنزلهم ﷺ في دور الأنصار برضاهم وقناعتهم(6)، وقد ردوا تلك الدور بعد ما غنموا.

والملاحظ هنا ما تعلق بمصالح المسلمين لا يمكن إقطاعه ولا إحياؤه، كمنابع الماء، والموارد المهمة أو الطرق التي يستعملها الناس، ويروى أن رجلا استقطع من رسول الله ﷺ معدن الملح بمأرب، فأقطعه، فقيل: يا رسول الله، إنه بمنزلة الماء العد، يعني أنه لا ينقطع، فقال رسول الله ﷺ: «فلا إذا»(7)، وهذا دليل على منع

---

(1) أبي يوسف يعقوب، **الخراج**، ج1، مصدر سابق، ص61.

(2) سنن أبي داود، باب: في إحياء الموات، ج3، ح رقم:3073.

(3) محمد أبو زهرة، **أبو حنيفة حياته وعصره _آراؤه الفقهية**، دار الفكر العربي، د.ط، س.ط، ص222.

(4) أبو يوسف يعقوب، **الخراج**، ج1، مصدر سابق، ص64.

(5) يحي بن آدم القرشي (ت: 203)، **الخراج**، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان، ط1، 1974م، ص107.

(6) محمد بن علي الشوكاني (المتوفى: 1250هـ)، **نيل الأوطار**، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط1، 1993م، ج5، ص371.

(7) السنن الكبرى للنسائي، باب: الإقطاع، ج5، ح رقم:5735.

اقتطاع الموارد الأساسية التي لا يستغني الناس عنها، فلو صارت لأحد استطاع منعها عنهم، فأصبحوا في حرج وشدة، ولم يؤدي هذا الموارد وظيفته التي سخره الله من أجلها.

الاستفادة من النماذج الناجحة تنمية للسياسة الشرعية:

على المسلمين أن يستفيدوا من الأقوام التي تعيش معهم، وقد استفاد رسول الله ﷺ من اقتراح الصحابي سلمان الفارسي في حفر الخندق في غزوة الأحزاب، وقد استلهم فكرته من أهله ببلاد فارس، إذ قال سلمان للنبيّ ﷺ: "إنا كنا بفارس إذا حوصرنا خَندقنا علينا، فأمر ﷺ بحفر الخندق حول المدينة"(1)، وقد أشار الحباب بن المنذر على النبي ﷺ بتغيير المكان الذي نزل فيه جيش المسلمين يوم بدر، فقال له النبي ﷺ: "لقد أشرت بالرأي"، فأمر النبي الجيش بالنهوض لتغيير المكان إلى المنزل الذي اقترحه الحباب بن المنذر(2).

وفي زماننا الحالي علينا أن نستفيد من التجارب الناجحة في أنحاء العالم، ولنا في التجربة الصينية النموذج الحسن في تصحيح مسارها، والذي كان صعبا وطويلا، واستفادوا من أخطائهم وجناياتهم بالرغم من جسامتها وفداحتها، لكنهم مع ذلك تذكروا وحدة مصيرهم وصححوا وجهتهم، وحملوا مشعل الإصلاح والتغيير عاليا، حتى صار يضرب بهم المثل في التطور والازدهار والتدارك، بعد ما كانوا يرزحون في حروب أهلية وبراثن فقر المدقع قبل أعوام قليلة فقط، ويحق لنا أن نتساءل: عن سبب نجاح هذه الأقوام في ثورتهم ولم ننجح نحن ؟، هل راجع إلى النظم والخبرات والأموال التي عندهم، والتاريخ الذي لهم، لا بل نحن كذلك عندنا نظمنا وخبراؤنا وأموالنا وتاريخنا الناصع الذي نستلهم منه العزيمة وروح الفاعلية، وهل من أجل دينهم وقيمهم ومبادئهم، نقول لا، بل حتى نحن كذلك نفتخر بديننا وقيمنا ومبادئنا في كل ناد ووادي، إذن ما هو الشيء الذي جعلهم يقفزون قفزتهم، ويحققون أهدافهم، ويصلون إلى مبتغاهم،

ونذكر التجربة الصينية، التي تعتبر معجزة هذا القرن بلا منازع، ونقول إن الشيء الوحيد الذي جعل دولة الصين تحقق نتائج باهرة وتحتل الصدارة بين دول العالم، راجع إلى تكوين الإنسان وتعليمه وتدريبه، وليس إلى الموجودات المادية المتوفر في كل مكان، ويقول الخبراء أن نجاح الشعوب في تحقيق مصيرها لا يعود إلى النظم والسياسات، وإنما يعود إلى الإنسان الواعي الفاعل، المنتج للأفكار الحية والنشيطة، والإنسان يعتبر محور كل نهوض حضاري، لأنه بفضله يستطيع المجتمع أن ينتج القيم والمبادئ الإيجابية والأفكار الايجابية التي تحفز على الانطلاق عاليا لتحقيق الأهداف المنشودة(3)، وقد استفادت التجربة الصينية من التجارب الناجحة الأخرى

(1) محمد بن علي الإثيوبي الولوي، **البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم**، دار ابن الجوزي، ط1، (1426 - 1436 هـ)، ج44، ص424.

(2) عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي (المتوفى: 1359هـ)، **مجالس التذكير من حديث البشير النذير**، ط1، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، 1983م، ج1، ص263.

(3) صبرينة حديدان، **مقومات البناء الحضاري عند مالك بن نبي**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، م8، ع1، 2019، ص30.

سـواء في آسـيا أو في الأماكن الأخرى كأروبا وأمريكا، بحيث أخذت الأفكار الحية النافعة من تلك الدول، وطرحت تلك الميتة والمميتة، لأن النظريات الميتة والقاتلة في الوسـط التي وجدت فيه، تكون أكثر بطشـا وفتكا عندما تنقل إلى وسط غير وسطها، الذي يتوفر على ترياقها الذي يعالج ضرها[1]،

حيث ركزت وزارة الزراعة الصـينية في تحقيق الأمن الغذائي على تدريب 100 مليون فلاح صـيني، لمحاولة تحقيق نهضـة في الأمن الغذائي، وبعثت إلى الأرياف والمزارع الصـغيرة أكثر من 180 فريق عمل وحوالي 1.2 مليون خبير وعامل في مجال الزراعة، من أجل تكوين المزارعين وتقديم لهم تقنيات جديدة، وتقول الوزارة 80% من المزارعين استفادوا من التدريبات والتكوينات التي تسخرها الجهات الحكومية من أجل رفع حصيلة الإنتاج الوطنية[2]، وفي الأخير حسـب إحصـاءات 2003 تم تنفيذ 120 ألف مشـروع، وإقامة 134 منطقة تقنية مكثفة، وإقامة 5000 قاعدة للتدريب الفني، حيث نجحت في تكوين وتدريب 70 مليون شـخص[3]، وتمكين 50 مليون مزارع من تحقيق زيادة في الدخل[4]، وانقاد 300 مليون صـيني من براثين الفقر خلال سنوات قليلة[5]،

إذ قامت الدولة الصينية بمحاربة الفساد والمفسدين، وكذلك محاربة كل ماله علاقة باستغلال الإنسان لأخيه الإنسـان، أو اسـتغلال طبقة الفقراء والضـعفاء من طرف الأغنياء والمترفين في المجتمع، حيث أصـدرت الحكومة قوانين تجرم الربا الذي كان يوما من الأيام سـببا من أسـباب الاقطاع الذي حاربته الدولة الصـينية، وعملت على اسـترجاع الأراضـي من الاقطاعيين وكبار الملاك وتوزيعها على مريدي العمل والإنتاج في المجتمع، وكرسـت الدولة الصـينية التعاون بين الشـعب الواحد، حيث شـجعت قوى وطنية على تنظيم تعاونيات زراعية على شـكل فرق لتبادل المسـاعدات والأفكار الناجحة وحلول لإشـكالات تعرض طريقهم، إذ بهذه الروح الوطنية حاربت الانانية المغرضـة والانعزالية لدى أفراد المجتمع، وأنشـأت الحكومة نظاما اجتماعيا تحت اسـم *العلاج الطبي التعاوني* لتقريب الدواء والعلاج للفلاحين المنتجين في الأرياف والمناطق النائية[6]،

ونحن في الجزائر اليوم لابد لنا أن نحارب الكسـل والاتكالية والأنانية المغرضـة، ونعالج الأفكار الميتة الخطيرة، القاتلة لمن يستهلكها، والتي انتهت صلاحياتها، وقد يتردى المجتمع جراءها لا قدر الله أسفل سافلين، فبات الفرد الجزائري يدير ظهره لقيمه وأصوله، ويلهث وراء الأفكار القاتلة التي استقدمت من هنا وهناك، دون

(1) مالك بن نبي، **مشكلة الافكار في العالم الإسلامي**، ترجمة: بسام بركة، أحمد شعبو، ط1، دار الفكر، دمشق، سورية، 1988م، ص75.

(2) فتحي السيد بيومي حسن، **الأمن الغذائي في الصين**، مرجع سابق، ص96.

(3) نفس المصدر، ص181.

(4) نفس المصدر، ص177.

(5) نفس المصدر، ص107.

(6) نفس المصدر، ص177.

تفقد ومعاينة، فتغدو كالنار تأتي على الأخضر واليابس، وفي آخر المطاف يدفع ضريبة خيانته لأفكاره الأصيلة وقيمه الراقية[1]، وقد سار على هذا المنوال الاستعمار الغاشم، وحاول محاربة ومجابهة الأفكار الحية المتقدة بالروح والهمة العالية، واستبدلها بأوثان وتماثيل ورفع من شأنها وكرمها حتى تسحر قلوب الناس وعواطفهم، وتكون حائلا لهم أمام الأفكار المخلصة من براثين التخلف والهوان[2]،

2- تعزيز أسس الحضارة من خلال النصوص الشرعية:

إن الإسلام أتى بالحضارة ورسم طريقها ومنهجها الذي ينفع البشرية قاطبة، ولم يفرق بين الأديان ولا بين الأعرق والأجناس ولا الألوان، ولا بين الذكر والانثى، ولا بين السيد وعبده، قال رسول الله ﷺ: "أنتم بنو آدم وآدم من تراب"[3]، وغلق الإسلام الباب أمام أي مفاضلة أو مكابرة، وقرر تساو البشر في تكوينهم ومصيرهم، وفي حقوقهم وواجباتهم الدنيوية والأخروية، ولا منة إلا للأعمال الصالحة وفعل الخير، ولا شرف إلا للإيمان وتقوى الله سبحانه[4]،

يقول مالك بن نبي[5] في كتابه: المسلم في عالم الاقتصاد، ما نصه: "إن الاقتصاد مهما كانت نوعيته المذهبية هو تجسيم لحضارة، على شرط أن نحددها بصفتها مجموعة الشروط المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يقدم جميع الضمانات الاجتماعية لكل فرد يعيش فيه[6]، أي أن التغيرات التي تطرأ في عالم الاقتصاد في حقيقتها تحولات حضارية وتغيرات على مستوى القيم والفضائل والأخلاق، إذا فقه الإنسان مغزى كينونته في هذا الوجود، تتغير حالته النفسية للأحسن وتتحول إرادته ومساره للأفضل، وهذا التغير لا يؤثر في الأشياء الجامدة، وإنما يؤثر في الأفكار والنفوس الحية، كما قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ [سورة الرعد:59].

---

(1) مالك بن نبي، **مشكلة الافكار في العالم الإسلامي**، مصدر سابق، ص75.

(2) مالك بن نبي، **مشكلة الأفكار**، مصدر سابق، ص67.

(3) سنن أبي داود، باب: التفاخر بالأحساب، ج4، ح رقم:5116.

(4) سيد قطب، **العدالة الاجتماعية في الإسلام**، مصدر سابق، ص45.

(5) مالك بن نبي (1905-1973م) (الموافق لـ1323 هـ-1393 هـ) من أعلام الفكر الإسلامي في القرن العشرين، يعدّ المفكر الجزائري مالك بن نبي أحد رُوّاد النهضة الفكرية الإسلامية في القرن العشرين ويُمكن اعتباره امتدَادًا لابن خلدون، ويعد من أكثر المفكرين المعاصرين الذين نبّهوا إلى ضرورة العناية بمشكلات الحضارة، وكانت جهود مالك بن نبي في بناء الفكر الإسلامي الحديث وفي دراسة المشكلات الحضارية عموما متميزة، سواء من حيث المواضيع التي تناولها أو من حيث المناهج التي اعتمدها في ذلك، وكان بن نبي أول باحث يُحاول أن يُحدّد أبعاد المشكلة، ويحدد العناصر الأساسية في الإصلاح، ويبعد في البحث عن العوارض، وكان كذلك أول من أودع منهجًا مُحدّدا في بحث مشكلة المسلمين على أساس من علم النفس والاجتماع وسنة التاريخ"، ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki/مالك_بن نبي، يوم: 2022/7/6.

(6) مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص61.

وفي الحقيقة إن بناء الإنسان الصالح المصلح ومرافقته ومساندته لمواجهة عقبات الزمان وهزاته، أولى من بناء المصانع والمنشآت التي لا تجد من يشغلها ويسيرها إلا عناصر إنسانية فاغرة، لا تستطيع الصمود والتحدي ولا تفهم في الحياة غير قضاء حاجتها وافراغ غرائزها في أي حال من الأحوال[1]، وهذه الآية كانت بمثابة منصة انطلاق نحو إصلاح الإنسان وإشكالاته، من خلال إفاقته وإيقاظ ارادته، وارجاع الروح إلى مكامنه الذاتية، ثم تأهيله وتطوير سلوكه، حتى يكون متهيئا لصناعة الحضارة التي يريد، وذلك لأن التطورات المتعلقة بالعالم الاقتصادي مرتبطة بالقيم الحضارية للفرد والمجتمع[2]، وكلما تعاظمت منتجات الحضارة في المجتمع وتعلق بها الفرد وهام في حضيضها وسحر ببريقها، كلما ضعفت قوة الإنسان الذاتية وارادته الحضارية، فيفقد الفرد ثقته بنفسه وتخور عزائمه وتشقى بيئته الاجتماعية من بعده[3]، لذلك جاء الإسلام بمنهاج قويم يخرج الإنسانية من حالة الاضطراب والجمود الفكري إلى حالة الانسجام والانضباط والعمل نحو تحقيق الأهداف المنشودة، من خلال تحشيد أفراد المجتمع بكل طاقاته وقدراته، وتنظيم الصفوف وتوحيد رؤيتها وتحريكها نحو نفع البلاد والعباد[4].

الفرع الثاني: قيمة العدل في الاسلام:

إنَّ قيمة العدل منَ الفضائل التي اهتم بها الناس عبر الأجيال المتعاقبة والحضارات الغابرة، وفي حضارة الإسلام نجد قيمة العدل واضحة وبلغة صريحة في النصوص الشرعية، وقد حرص منهج الإسلام على تطبيق العدل بين جميع الناس على اختلاف مللهم ونحلهم، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [سورة النساء:58]، وعلاقات القربى والنسب في الإسلام لا تقف أمام تطبيق هذه الفضيلة، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ [سورة الأنعام:152]، وفي آية أخرى يؤكد الله سبحانه عظم قدر العدالة، وتنفيذ الحكم ولو على الأقربين، قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ للهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ﴾ [سورة النساء:135].

(1) مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص59.

(2) ميلود زنكري، مومني اسماعيل، **الأبعاد الحضارية والفنية للنظرية الاقتصادية في فكر مالك بن نبي**، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2010، ص36.

(3) فاطمة بور، عبد الرزاق سيب، **الإرادة الحضارية في فكر مالك بن نبي، (الأسس والمعوقات)**، مجلة الأصالة للدراسات والبحوث، م1، ع2، ديسمبر 2019، الجزائر، ص180.

(4) عبد القادر بوعزة، **إعادة الفاعلية للفكرة الإسلامية شرط أساسي لحل المشكلة الإسلامية**، مجلة الصورة والاتصال، جامعة وهران1، أحمد بن بالة، م2، ع5، سبتمبر2013، ص4.

من هذه النصوص المقدسة تتضح شأن العدل ومكانته كقيمة أساسية لتحقيق الرخاء والأمن والاستقرار، وحماية الجميع في كنفها، وهذه الحماية تتطلب وجود سلطة يؤخذ بها الحق من الظالم القوي ويعطى للمظلوم الضعيف، حتى يتساوى الجميع أمام القانون، والكل يحيا بين الحق والواجب،

مفهوم العدل: هو الأمر الوسط الموازن بين طرفي الإفراط والتفريط، وفي الفقه: من اجتنب الكبائر ولم يصر على الصغائر، وغلب صوابه، واجتنب خسيس الأفعال، وهو ضد الجور، وأن يعطي الإنسان ما عليه ويأخذ ما له، ويتحرى الواجب[1].

مفهوم الحضارة: الحضارة هي عملية اجتماعية، تتضمن التوسع في المدنية والمعرفة والراحة الجسمية، وتلاش للخرافات والأساطير، وظهور أمم ومجتمعات تنشد التقدم والازدهار، وما يشمله من توسع في الحريات وتحسين في ثقافة الناس ومعرفتهم[2]، وتدل على مظاهر التقدم الفكري والأدبي والفني والعلمي والتقني التي تسود أمة من الأمم، وما تنتجه من القيم والمبادئ السامية، وتعني فترة مهمة من فترات النمو البشري المقابل لفترة التوحش والهمجية،

وتعرف الحضارة أنها: "مجموعة المفاهيم الموجودة عند مجموعة من البشر، وما ينبثق عن هذه المفاهيم من مثل وتقاليد وأفكار ونظم وقوانين تعالج المشكلات المتعلقة بأفراد هذه المجموعة البشرية وما يتصل بهم من مصالح مشتركة أو بمهارة مختصرة في جميع مظاهر النشاط البشري الصادر عن تدبير عقلي"[3]، حيث تدل الحضارة على الوسع الذي يقدم لإعانة الناس في كل مجالات حياتهم، المادية والمعنوية، بغية تسهيل أمورهم، وتيسير أحوالهم.

والحضارة تترعرع في حجر ثقافات ومعارف مختلفة تتفاعل فيما بينها، ويسهم في تحرير فصولها ورسم أهدافها، أناس من مجتمعات وأمم وجنسيات متنوعة، تجتمع كلها في موضع واحد، فبذلك تتألف الحضارة[4]، ويقول ألبرت اشفيستر في كتابه فلسفة الحضارة: "إن الحضارة هي التقدم الروحي والمادي للأفراد والجماهير على السواء"[5]، ويقول: "ان الحضارة بكل بساطة، معناها بذل المجهود، بوصفنا كائنات انسانية، من أجل تكميل

---

(1) محمد عمارة، **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية**، مصدر سابق، ص369.

(2) طوني بينيت وآخرون، **مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، ترجمة: سعيد الغانمي، ط1، المنظمة العربية للترجمة، 2010م، بيروت، لبنان، ص54-56.

(3) عبد الحسين مهدي الرحيم، **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية**، الجامعة المفتوحة، كلية الآداب والتربية، قسم التاريخ، طرابلس، ليبيا، 1995م، ص28.

(4) عبد العزيز التويجري، **خصائص الحضارة الإسلامية وآفاق المستقبل**، المندوبية السامية للتخطيط، http://www.abhatoo.net.ma/page-principale/معلمة-نصية/التنمية-الاقتصادية-والإجتماعية/التنمية-الإجتماعية/الثقافة/قضايا-تقافية/خصائص-الحضارة-الإسلامية-وآفاق-المستقبل/(language)/fre-FR، يوم: 2022/7/5.

(5) ألبرت أشفيتسر، **فلسفة الحضارة**، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، زكي نجيب محمود، مطبعة مصر، القاهرة، مصر، 1963م، ص34.

النوع الإنســـاني وتحقيق التقدم، من أي نوع كان، في أحوال الإنســـانية وأحوال العالم الواقعي، وهذا الموقف العقلي يتضـمن استعدادا مزدوجا، فيجب أولا أن نكون متأهبين للعمل ايجابيا في العالم والحياة، ويجب ثانيا أن نكون أخلاقيين"[1]، **وعند مالك بن نبي أن الحضـارة هي:** "مجموعة الشـروط المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يقدم الضمانات الاجتماعية لكل فرد فيه"[2]،

والحضارة الإسلامية: هي الإنتاج الفكري والقيمي للأمة الإسلامية من خلال تاريخها الحافل بالإنجازات والمآثر والمواقف البطولية، والاسهامات التي أثرت بها الرصيد العلمي والفكري للثقافة الإنسانية قاطبة[3]،

الفرع الثالث: تعزيز الرقابة ومحاربة الفساد في الإسلام وأثره في تحقيق الاستقرار:

إن إرســاء قيم الرقابة الذاتية وتمتينها في قلوب الافراد من أهداف منهج الاســلام، إذ يعمل الإســلام على ترســيخ هذه القيم في الإنســان، عن طريق مبدأ الإيمان بالله والخوف منه ومحبته وابتغاء رضــاه، وأن الله القوي القادر يرصـده في حركاته وسـكناته، فمتى عظمت الرقابة الذاتية لدى الإنسـان تحسـن سـلوكه واعتدل مزاجه، واتزنت رغباته وشـهواته، وطابت أخلاقه مع نفسـه ومعاشـريه ومع غيره، وإلا كان أداة لنشـر الشـر والفساد في المجتمع.

إن من أهم المشـاكل التي تعاني منها المجتمعات اليوم انتشـار الفسـاد والمفسـدين، مما يترتب على ذلك التقهقر الاقتصـــادي، والتدهور الاجتماعي، وظهور الغنى الفاحش وتمركز الأموال في عدد قليل من الناس، ويترتب عن تلك التجاوزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إقصاء للكفاءات الوطنية، وظهور للفقر المدقع بين الأوساط المجتمعية، والسطو على ثروات البلاد وهدرها[4].

وما يشجع على انتشار الفساد والبيروقراطية والانحرافات الإدارية انعدام الشفافية والوضوح بين الحاكم والمحكومين، وغياب تكافؤ الفرص العادلة أمام الافراد والمؤســســـات، واختفاء الأطر التنظيمية المضــبوطة في الســاحة الوطنية، وكل من في البلاد يذوقون ويلات ذلك الانحراف، إلا أن الطبقة الضــعيفة أشــد إيلاما منه وأنكى، وهذا الوضــع يســهم في تفشــي العنف والتطرف وبروز الإشــكالات الاجتماعية، وظهور النزاعات والخلافات، مما ينجم عنه انعدام الأمن والاستقرار في البلاد، وهذا الوضع المتأزم يخرب الثقة والمصداقية والنزاهة

---

(1) نفس المصدر، ص5.

(2) مالك بن نبي، **مجالس دمشق**، ط2، دار الفكر، دمشق، سورية، 2006م، ص67.

(3) عبد المجيد بن يكن، **الحضارة العربية الإسلامية وتفاعلها مع الحضارة الإنسانية**، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، م1، ع31، أوت2019، ص62.

(4) ربيع شتيوي، **الفساد الإداري وآليات مكافحته، تحليل نظري**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إليزي، م5، ع1، فيفري2022م، ص659.

التي تتحلى بها مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى إجهاض مخططات التنمية والمشاريع الإصلاحية في كل مجالات الحياة[1].

والاحصائيات الأخيرة تصرح بأن الجزائر تحتل المرتبة 115 عالميا من ضمن 180 دولة، والثانية في دول المغرب العربي، فيما يخص انتشار الرشوة في الاتفاقات والعقود والمشاريع الاقتصادية والصفقات العمومية[2]،

ومن هنا نقول إن الدول التي ينتشر فيها الفساد أكثر هي الدول المتخلفة، أو التي لم تستطع أن تلحق بركب الدول المتقدمة، والقاعدة هي: كلما قوي الفساد في الدولة كلما انخفضت الشفافية في أوساطها، وكلما كان انتشار الفساد فيها كبيرا[3]،

وقد حارب الإسلام الفساد الذي يتضمن كلا من الرشوة والمحسوبية ونهب المال العام والابتزاز، والتزوير والنصب والاحتيال، والسرقة والتطفيف في الميزان، والغش والخيانة والتعامل بالربا، والاحتكار، وكل تلك المظاهر والصور العفنة والتي تجلب الأذى والضرر للإنسان وبيئته فإن الإسلام حرمها وأبغضها، وأشار إليها في نصوص شتى، ترشيدا وتأديبا للفرد والمجتمع على السواء.

وقد حذرنا الله سبحانه في القرآن الكريم أن نكون مثل أقوام قبلنا تمادوا في العصيان والفساد فأهلكهم وأخذهم أخذ عزيز مقتدر، فقال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [سورة يونس:13]، منها قوله تَعَالَى في محكم تنزيله: ﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾ [سورة البقرة: 188].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَعَنَ اللَّهُ الراشي والمرتشي في الحكم"[4]، ويقول ﷺ محذرا عماله: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ لَنَا عَمَلًا فَكَتَمَنَا مِنْهُ مِخْيَطًا فَمَا فَوْقَهُ، فَهُوَ غَالٌّ يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[5]، فرسول الله غلق الأبواب أمام الانتهازيين والفاسدين الذين يستغلون المنصب لمقاصد شخصية ومصلحية ضيقة.

لذلك لما ولي الخلفاء الراشدون بعد رسول الله ﷺ الخلافة، ساروا على نهجه، وحافظوا على هديه وعدله، فهذا سيدنا أبو بكر رضي الله عنه لما تقلد أمر المسلمين قال: "أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإذا

---

(1) كريستالينا جورجيفا، **محاربة الفساد: ضرورة واضحة وضوح الشمس**، مدونات بنك الدولي، https://blogs.worldbank.org/ar/voices/fighting-corruption-importance-crystal-clear، يوم:2022/06/27.

(2) شتيوي ربيع، **الفساد الإداري وآليات مكافحته، تحليل نظري**، مصدر سابق، ص659.

(3) وليد لعماري، **أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1، الحاج لخضر، م7، ع2، جوان2020م، ص185.

(4) صحيح ابن حبان، باب: ذكر لعن المصطفى ﷺ من استعمل الرشوة، ج11، ح رقم:5076.

(5) صحيح ابن حباب، باب: ذكر البيان بأن اسم الغلول قد يقع على الرشوة وإن لم تكن من الفيء والغنيمة، ج11، ح رقم:5078.

عصيت فلا طاعة لي عليكم"[1]، ويقول: "إني وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني"، وكذلك عمر بن الخطاب قال قولته المشهورة: "من رأى منكم في اعوجاجًا فليقومه"[2].

تلك هي الطريقة الصحيحة لتكوين المجتمع المتقدم، حيث يمتثل الحاكم لأمر الله وسنة رسول الله في معاملاته وقضائه وكل ما له علاقة بتسيير وتنظيم أمور الرعية، والمحكومين عليهم في تلك الحالة طاعة الحاكم وامتثال أوامره، واتباع القوانين التي يضعها ويشرعها، ويروى أن قبطيا اشتكى إلى عمر بن الخطاب اعتداء ابن عمرو بن العاص عليه في سباق الخيل، لما منعه من أن يسبقه، وقال له متعاليا، أتسبق ابن الأكرمين؟ فدعا عمر أمير المؤمنين عمرو بن العاص وابنه وهو والي على مصر، وأمر القبطي بأن يقتص من ابن عمرو بن العاص حتى يرضي القبطي المظلوم، سبحان الله كيف يجرؤ لحاكم مثل عمر أن يفعل ذلك بأحد ولاته العظام، فهذا من عدل منهج الإسلام الذي ارتضاه الله لخلفائه في الأرض[3].

فالجزائر الجديدة هي بلاد الأحرار والأبطال الذين دفعوا أرواحهم وأموالهم من أجل تحريرها ودفع الأعداء والأوجاع عنها، هذه الربوع المقدسة الطاهرة علينا أن نحميها ونصونها من كل مظاهر التخلف والتبعية والفساد المستشري اليوم في إداراتها ومؤسساتها وبين موظفيها ومسؤوليها –ولا نعمم فإن في الأمة خير وبركة إن شاء الله– إلا أنه يتوجب على الساسة وصناع القرار والفاعلين في الوسط الاجتماعي، تدارك الوضع ومعالجة الإشكالات والمعوقات التي تحول أمام تقدم البلاد، ومحاربة كل ما له صلة بالفساد والمفسدين، واستئصال داء الفساد من جذوره، حتى لا يستجمع شره مرة أخرى،.

وحتى نحمي البلاد من أزمات الفساد على الدولة والمؤسسات الاجتماعية أن تسهم في تكوين شخصية الإنسان المعتدل، وتهيئته حتى يسهم في بناء وطنه من خلال مشاركاته الفعالة، وانتمائه لمجتمعه وولائه لوطنه، والعمل على ترسيخ بين الناس عقيدة الاحترام والتسامح والتعاون ومحاولة قبول الأخر كما هو[4]، وبغير هذه العقيدة لا يتمكن المجتمع من تجاوز أزماته الاجتماعية ومشاكله الضيقة، ولا يستطيع أن يرقى باهتماماته وأفكاره وابداعاته، لصناعة مستقبل أفضل، ولتحقيق الأهداف المبتغاة.

---

(1) صالح السدلان، **وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية في كل عصر**، ط1، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية،1997م، ص93.

(2) عبد الوهاب خلاف، **السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية**، د.ط، دار القلم، 1988م، ص33.

(3) عبد اللطيف بن علي السلطاني، **في سبيل العقيدة الإسلامية**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1982م، ص41.

(4) سارة دباغي، **التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الراشد**، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، م2، ع7، ديسمبر2018م، ص146.

المطلب الثاني: سيادة الشريعة والأخلاق وأثرهما في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

إن الأمن والاستقرار لم يصبح متطلبا محليا فحسب، بل بات مطلبا إقليميا ودوليا كذلك، فكل الدول والمؤسسات الدولية تعمل على تحقيقه وتسهم في محاربة الاضطرابات السياسية والحروب الاقليمية، وهذا مما أدى إلى الاهتمام أكثر بتحليل السياسات الأمنية، نتيجة لتعقد وتنامي ظاهرة الاضطرابات السياسية، مما جعل الدول تقوم بتطوير قدرة المؤسسة الأمنية والعسكرية والقيام بالبحث عن البدائل الأفضل في هذا المجال، وقد اقتحمت الدولة الجزائرية هذا الموضوع في وقت مبكر جراء الاضطرابات السياسية والارتباكات الأمنية التي عاشتها، واتخذت العديد من الإجراءات لمعالجة هذه المعضلة الخطرة.

حيث أثرت هذه الاضطرابات السياسية على انعدام الأمن الغذائي تأثيرا صارخا، إذ أصبحت الحياة في الأرياف صعبة للغاية، صاحبها عملية نزوح السكان الأصليين والفلاحين من مساكنهم وأراضيهم، بحثا عن أماكن أكثر طمأنينة وارتياحا، وكذا البحث عن العمل وفرص التوظيف في المدن، مما أثر سلبا على النشاط الفلاحي والأمن الغذائي عامة[1].

الفرع الأول: سيادة الاحكام الشرعية في تحقيق الأمن الغذائي:

1- مفهوم السيادة:

يشير هذا المصطلح إلى القدرة القانونية والعملية لدولة ما عندما تفرض سلطتها على جماعة محددة في قطعة أرض معينة، وتتولد هذه السيادة في معاملات الدول مع دول مثلها، وتفاعلها مع هيآت ومؤسسات لا تتمتع بهيكلة الدولة لكن تمتلك القوة والهيمنة على العالم[2]، ومن خلال هذا المصطلح يتم الإبراز الدولة ذات الاستقلالية تامة، وذات صلاحية الدولة الكاملة[3]، وتتسم بإمكانها اصدار القوانين والقرارات، وتعمل على إجرائها وإنفاذها، وتزاول حريتها التامة، وتأبي أن تتعالى فوقها سيادة أخرى داخلية أو خارجية[4].

2- مفهوم سيادة الأحكام الشرعية:

الأحكام الشرعية هي أنظمة وضوابط وضعها الخالق تعالى لتسيير حياة مخلوقاته، ولا يستسيغ لمجتمع من المجتمعات أن يحيا حياة إسلامية إلا باعتناق سكانه أحكامه وتنفيذ ناسه قوانينه وضوابطه، في حلهم وترحالهم، في شدتهم ورخائهم، وفي جمعهم وانفرادهم، بدون أن يستثنى جانبا من الجوانب أو وقتا من

---

(1) سالمي الجلالي، **العنصر البشري ومشكلة الأمن الغذائي "ولاية المدية من الاستقطاب إلى الطرد- شباب من الأصالة إلى العزوف"**، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف م3، ع2، جوان2016م، ص46.

(2) طوني بينيت وآخرون، **مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، مصدر سابق، ص408.

(3) فتحي عبد الكريم، **الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي**، دراسة مقارنة، ط2، دار التوفيق النموذجية، مصر، 1984م، ص94.

(4) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية(عربي-انجليزي)**، د.ط، دار كتب عربية، ص246.

الأوقات[1]، فالإسلام منهج متكامل، فلا يمكن أن يقوم ببعض الدين نيدع بعض الآخر، أو نطبق قوله تعالى: "كلوا واشربوا: ولا نطبق: "ولا تسرفوا"، فدين الله لا يحتمل التجزئة.

3- أثر الاحكام الشرعية في تحقيق الأمن الغذائي:

إن للأحكام الشـرعية وقوانين الدولة دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي، ومن خلال اسـتتباب الأمن وانتشار الاستقرار والازدهار في البلاد، على الرغم من أن قضية الغذاء تعتبر قضية اقتصادية بامتياز، إلا أنها لها أبعاد مختلفة الجوانب، خاصة ارتباط القضية بالجانب الأمني، لأن الإنسان لا يستطيع أن يستغني عن غذائه وشرابه، لذلك يفعل المستحيل حتى يضمنهما لنفسه وعياله، إذ يعتبر الغذاء من ضروريات الحياة، وعند نقصه يتسبب في احداث الفساد والفوضى في المجتمع، مما ينتج عنه نشوء اضطرابات وقلاقل أمنية واجتماعية واقتصادية وسياسية وحتى اقليمية[2].

بما أن الإنسان اجتماعي بطبعه، فإنه لا يمكن له أن يحيا إلا في بيئة اجتماعية وغير منعزل عن الواقع، ولابد له من قانون ينظم سيره، وأحكام ترتب حياته وتنسق عيشه، ومن هذا المنطلق يكتسب الإنسان حقوقه وواجباته، فأي تعطل في إيجاد حق أو توفير واجب يترتب عليه فساد في مصالحه الخاصة للإنسان والمصالح غيره من الناس من حوله، فإذا تعارف الناس بهذه المعايير في حياتهم، حتما ستحقق المصالح العامة الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[3].

حيث يتبين لنا أن منهج الإسلام من خلال هذه النصوص الشرعية وهذه الاحكام الدقيقة إذ يقوم بإقامة منظومة كاملة متكاملة من القيم والأخلاق والاحكام الشرعية، وتحريك واقع الناس وفقها، وتأطير تصرفاتهم وسلوكهم وإرشادهم إلى الخير والنفع في كل الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بهدف تحقيق الاستخلاف في الأرض، وتوفير النفع والصلاح لكل من في المجتمع، وهذه الضوابط والقيم والاحكام تكون وسيلة لتوجيه غرائز وشهوات الناس إلى نحو ينتفعون بها، ويعمل على تحقيق توازن سليم بين المصالح الخاصة والعامة[4].

---

(1) يوسف القرضاوي، **ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده**، ط5، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 2012م، ص151.

(2) خالد ضو، **سبل تحقيق الأمن الغذائي في الشريعة الإسلامية والدستور الجزائري**، مجلة البحوث الأسرية، الصادرة عن مخبر قانون الأسرة، جامعة الجزائر 1، م2، ع1، مارس2022، ص61.

(3) فتحي الدريني، **خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم**، ط2، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، 2013م، ص233.

(4) سلمان محسن عبد ربه، **أكرم علي مسعد صالح، دور الإسلام في تعزيز الأمن المجتمعي: دراسة فقهية**، مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية، المعهد الماليزي للعلوم والتنمية، م3، ع1، كانون الثاني يناير2017م، كوالالمبور، ماليزيا، ص60.

4- دور الاحكام الشرعية في تحقيق التنمية:

إن منهج الإسلام سعى إلى الرفع من قيمة العلم وجعله فريضة على كل المسلم، وسعى إلى الرفع من قدر الفقهاء والعلماء، فقال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [سورة فاطر:28]، وخاطب عقل الإنسان وكرمه، وحثه على التفكر والنظر في الخلق والإبداع في نفع الخلائق كلها، وجعل له منهجا ونظاما متمثلا في الاحكام الشرعية التي ترافقه في حياته وتنظم له معاملاته وعلاقاته وتجعل حياته أكثر يسرا وراحة.

إذ أن هذه الاحكام الشرعية تسعى إلى تنظيم حياة الفرد والمجتمع، ومن خلالها يتم الحفاظ على مقاصد الشريعة الضرورية المتمثلة في الحفاظ على المال والعقل والنفس والدين والنسل في حياة الإنسان، وقد استخلفه الله وجعله سيدا على هذا الكون، وسخر له موارد وثروات حتى يتسنى له إشباع رغباته واحتياجاته، حسب مبادئ وضوابط محددة وصريحة من عند الشارع الحكيم.

والمقصد من الاحكام الشرعية في الإسلام هو توفير الكفاية لكل انسان في المجتمع، والوصول إلى تنمية شاملة بما يحقق سعادة الإنسان وكرامته، حتى يتمكن من إقامة مجتمع الكفاءة والعدالة، من خلال فرض الزكاة والنفقات الواجبة والتطوعية، وتحريم المعاملات المحرمة والغرر والربا والغش والسرقة، من أجل حياة آمنة ومطمئنة ومريحة، مما يشجع على الإنتاج والعمل والازدهار التربوي والفكري أولا، ثم الاقتصادي والمادي بالتبع[1].

والاقتصار على تطوير الاقتصاد بعيدا عن القيم والمبادئ الاخلاقية، يجعل الإنتاج من أجل الاستهلاك وزيادة الدخل ليس إلا، بعيدا عن تعزيز الإنسان ومرافقته حتى يقوم بوظيفته المنوطة به، وانفاذه المقاصد العليا التي أوجده الله لتحقيقها والظفر بها، لأن التنمية قبل أن تكون أموالا واستثمارات مادية، فهي عملية تربوية حضارية، وفي هذا الصدد يقول الله تعالى في قصة قوم ثمود: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [سورة هود: 61].

وفي هذا السياق حث رسول الله ﷺ على تجارة الحلال والربح الذي يستدر منها يكون طيبا نافعا، وأن لا يشتمل على الكذب والغش وأكل أموال الناس بالباطل، حيث يروى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أن رَسُولُ

(1) المعز لله صالح أحمد محمد البلاغ، **أثر تعليم مقاصد الشريعة في التنمية الاقتصادية**، مؤتمر أثر التعليم الشرعي في التنمية الذي نظمتها كلية الشريعة جامعة حلب، سوريا، ديسمبر 2010، ص12.

اللَّهِ ﷺ قال: "التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[1]، وأما المعاملات التجارية والاستثمارات الاقتصادية التي لا تلقي بالا للأخلاق والضوابط الشرعية، ولا تهتم لشؤون الغير وحقوقهم، فهذا تعد وظلم عواقبه وخيمة ونتائجه مأســـاوية على الفرد والمجتمع، لذلك لابد من القيادة الأخلاقية التي تراقب مسار الاحكام الشرعية.

الفرع الثاني: مبادئ القيادة الأخلاقية وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

مبادئ القيادة الأخلاقية تعود إلى قرون غابرة، وعندما جاء الإسلام وبُعث رسول الله ﷺ إلى المجتمع القريشي، فكان ﷺ همه الأول تكريس الأخلاق بين الناس، وقد ضرب أحسن المثل في القيادة الأخلاقية سواء بين أصـــحابه وفي المجتمع الداخلي، أو الخارجي والمجتمعات المحيطة به من اليهود والنصـــارى والقبائل العربية، ويروى عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: "إنكم لا تســعون الناس بأموالكم فليســعهم منكم بســط وجه وخلق حسـن"[2]، وتتجسـد مبادئ القيادة الأخلاقية في احترام الناس في معاملاتهم وتحقيق آمالهم المشـروعة، وتقدير ابداعاتهم وأفكارهم واقتراحاتهم، وتحكيم العدالة في حقهم وانصـــافهم، وتحري الصـــدق والأمانة في التعاملات الاقتصادية والاجتماعية، مما يولد مصداقية وثقة بين الراعي والرعية[3].

تعريف القيادة الأخلاقية: هي "إظهار ســـلوك قيادي ملائم من حيث الالتزام بالمعايير المعتمدة والمقبولة في التصرفات الشخصية والعلاقات بين الأشخاص، وترويج ذلك السلوك لدى الأتباع والمرؤوسين"[4]، إذ أن هذه القيادة تبرز في تصـرفات وأنشـطة القادة وفق مقاييس معترف بها بين الناس، من خلال اسـتعمال كيفيات مناسبة ومقبولة، حيث تؤثر في الاتباع والمناصرين، وتجعل منهم أشخاصا ذو أخلاق فاضلة وسجايا طيبة، ينتفع منهم العباد والبلاد، وتظهر أهمية القيادة الأخلاقية عند غياب الاحكام والقوانين، حينها يلجأ القائد إلى تحكيم الضمير والحكمة في إصدار القرارات الملائمة[5].

عندما تكون القيادة متشـبعة بالأخلاق والضـوابط الشـرعية، فبطبيعة الحال تكون للأحكام الشـرعية قيمة وإضـافة نوعية في الواقع، وعند فقدان معيار الاخلاق والحكمة في التسـيير لا ينفع لا الدين ولا الاحكام

---

(1) سنن الدارقطني، باب: كتاب البيوع، ج3، ح رقم:2813.

(2) معجم ابن عساكر، باب: محمد بن أحمد بن الحسين أبو عبد الله، ج2، ح رقم:1066.

(3) أمال يوب، إكرام بودبزة، **أثر الالتزام بمبادئ القيادة الأخلاقية على تعزيز المسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على البنوك العمومية بسكيكدة**، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمنت، م8، ع1، مارس2021م، ص6.

(4) محمد عبد القادر عابدين ومن معه، **درجة ممارسة المديرين للقيادة الاخلاقية كما يقدرها معلمو المدارس الحكومية في محافظة القدس**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ج1، ع28، تشرين الأول 2012م، محافظة القدس، فلسطين، ص337.

(5) محمد الهزام، فاطمة عيساوي، **القيادة الأخلاقية ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عدد من المنظمات بالجنوب الغربي**، الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، م5، ع1، أفريل2022م، ص152.

الشرعية المنزلة، لذلك تكمن أهمية القيادة الرشيدة في قابلية الحاكم على اتباع الشرع والعلم والضوابط الأخلاقية في تنظيم وتسـيير حياة الناس، وترتكز هذه القيادة على السـلطان الاجتماعي المتمثل في الإنسـان والأرض والزمن، وهو في متناول اليد وسهل الاستفادة منه واستغلاله لفائدة الأمة[1].

فالجزائر الجديدة التي يتغنى بها المواطنون اليوم في المحافل الداخلية والخارجية، لا يمكن أن توفق في تحقيق أهدافها إلا بالرجوع إلى مبادئ الدينن الحنيف، والضـوابط الشـرعية، من خلال القيادة الأخلاقية، والتي قد سـبق وبرهنـت في تحويـل مجتمع من النقيض إلى النقيض، من التخلف والفقر والجهـل والخوف، إلى الأمن والاسـتقرار والوحدة والازدهار، وهذا بشـهادة أحد المسـتشـرقين، وهو غوسـتاف لوبون[2] إذ يقول في كتابه حضـارة العرب: "من فضـل الإسـلام زوال الأصـنام والأنصـاب من الدنيا، وتحريم القرابين البشـرية، وأكل لحوم الإنسـان، وحفظ حقوق المرأة،.... وإذا حدث أن وجد جورٌ في الغالب، كما في أي مكان آخر، وجَد في العدل الإلهي ما يخفف وطأته، وذلك أن في رجاء الحياة الآخرة، حيث السعادة وحسن الثواب، سندا لضحايا الدهر أو الظلم، وتلك هي بعض المحاسن التي تدل في كل مكان على انتشار الإسلام بني المجتمعات"[3].

فهذه شهادة يعتز بها المسلمون اليوم لا سيما بعد التكالب الذي أصاب الأمة الإسلامية من أعدائها وأبنائها، والإشـاعات التي تطلق من هنا وهناك، خاصـة في بعض المواضـيع الحسـاسـة مثل المرأة والميراث والحجاب.

(1) مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص39.

(2) غوستاف لوبون (1841 1931) طبيب ومؤرخ فرنسي، عمل في أوروبا وآسيا وشمال أفريقيا، من أشهر آثاره :حضارة العرب، عرف بأنه أحد أشهر فلاسفة الغرب الذين أنصفوا الأمة العربية والحضارة الإسلامية، فلم يَسِر على نهج أسلافه، وأقرَّ أن المسلمين هم مَن مدَّنوا أوروبا، فرأى أن يبعث عصر العرب الذهبي من مرقده، وأن يُبديه للعالم في صورته الحقيقية؛ فألف عام 1884م كتاب «حضارة العرب» جامعًا لعناصر الحضارة العربية وتأثيرها في العالم، وبحث في أسباب عظمتها وانحطاطها وقدمها للعالم تقديم المدين الذي يدين بالفضل للدائن، توفي بفرنسا 1931م، ينظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%81_%D9%84%D9%88%D8%A8%D9%88%D9%86#cite_note-2، يوم: 2022/06/12.

(3) غوستاف لوبون، **حضارة العرب**، ترجمة: عادل زعيتر، د.ط، مؤسسة هنداوي، 2012م، القاهرة، مصر، ص641.

المطلب الثالث: الأمن الاجتماعي وأثره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

الأمن الاجتماعي هو شعور بالاستقرار والطمأنينة يبدأه الإنسان بمفرده، ويتآزر الجميع على تحقيقه، وهو أمان للإنسان في حاضره وفي مستقبل أيامه، ويعمل الإنسان على توسيع هذا الأمن على من حوله، من خلال مشاركته الإيجابية وشهوده الفعال في المجتمع، قصد تحقيق الأهداف المنوطة به[1]، وقد ذكر الماوردي في كتابه أدب الدين والدنيا شروط إقامة الأمن المجتمعي فقال: "اعْلَمْ أَنَّ مَا بِهِ تَصْلُحُ الدُّنْيَا حَتَّى تَصِيرَ أَحْوَالُهَا مُنْتَظِمَةً، وَأُمُورُهَا مُلْتَئِمَةً، سِتَّةُ أَشْيَاءَ هِيَ قَوَاعِدُهَا، وَإِنْ تَفَرَّعَتْ، وَهِيَ: دِينٌ مُتَّبَعٌ، وَسُلْطَانٌ قَاهِرٌ، وَعَدْلٌ شَامِلٌ، وَأَمْنٌ عَامٌّ، وَخِصْبٌ دَائِمٌ، وَأَمَلٌ فَسِيحٌ"[2]، هذه الشروط التي ذكرها الماوردي إذا توفرت في بيئة ستؤدي حتما إلى الاستقرار والازدهار، والتطور في كل نواحي الحياة.

الفرع الأول: علاقة الأمن الاجتماعي بالأمن الغذائي:

إن الأمن الاجتماعي له دور كبير في تنظيم حياة المجتمع ومعيشة الناس فيه، ويظهر ذلك جليا في البنود التي كرست في وثيقة المدينة المنورة، والتي تعد الإطار المرجعي في إنشاء مجتمع متكامل ومتناسق، والقصد منها هو استتباب الأمن والاستقرار، وتحقيق الأمن الغذائي في حياة الناس.

ولتحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي في مجتمع المدينة قام رسول الله ﷺ ومن معه من الصحابة وأهل المدينة بتأسيس سوق تجارية في المدينة المنورة، لوضع حد لسيطرة اليهود على قطاع التجارة، وقد اختار ﷺ مكان السوق غير بعيد من المسجد، حتى يكون المكان الواقعي لإسقاط الاحكام الشرعية التي تنطلق من المسجد، ويروى عنه ﷺ، أنه ذهب إلى سوق النبيط، فنظر إليه، فقال: "ليس هذا لكم بسوق"، ثم ذهب إلى سوق فنظر إليه، فقال: "ليس هذا لكم بسوق"، ثم رجع إلى هذا السوق فطاف فيه، ثم قال: "هذا سوقكم، فلا ينتقصن ولا يضربن عليه خراج"[3]، حيث حفز على تنظيم الجيد للباعة وتجاراتهم، وبعث القوافل إلى المشارق والمغارب بحثا عن الأسواق الخارجية للسلع الباقية، وما يفضل من طعام البلد، وكذلك جلبا للأرزاق والخيرات لأهل المدينة ومن معهم.

وكذلك شجع الاسلام على زراعة الأرض وحرثها واستصلاحها، وشرع المزارعة والمساقاة والمغارسة، لذلك أبدى الإنسان المسلم بها اهتماما بينا، كيف لا ومنها أصله، ومن خيراتها طعامه وترياقه، ونشاطه واشتغاله، ومتاعه وسكنه، وراحته واسترخاؤه، وفي آخر المطاف مرده وإيابه بعد أن تنقضي أنفاسه.

---

(1) علي علان، **الأمن الاجتماعي في الشريعة الإسلامية**، المفهوم والمقومات، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، م12، ع1، جانفي2015، ص15.

(2) أبو الحسن بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، **أدب الدنيا والدين**، مصدر سابق، ص111.

(3) سنن ابن ماجه، باب: الأسواق ودخولها، ج2، ح رقم:2233.

لذلك نقول أن الأمن الغذائي في الجزائر لكي يتحقق لابد من إيجاد مقومات الحياة من خلال توفير الأمن الاجتماعي والبيئة الأخوية في الأوساط الاجتماعية، ومنهج الإسلام كفيل وضامن بتوفير هذه المقومات، شريطة اتباع منهجه بحذافيره وتفاصيله، لأن الله سبحان وتعالى وعد عباده المؤمنين الذين يعملون الصالحات بالحياة السعيدة المطمئنة الرخية، فقال: " مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّن ذَكَرٍ أَوْ أنثى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ" ، قَالَ ابن عباس في تفسير هذه الآية: الرزق الطيب في الدنيا، ولنجزينهم أجرهم في الآخرة ، وقال علي بن أبي طالب: هي القناعة ، وإذا قنع الإنسان رضي بحياته وعاش سعيدا مطمئنا.

ويرجع الله كل أزمات الإنسان والشدائد التي تعتريه إلى تصرفاته السيئة المخالفة لنهج الله، وسلوكه المشين المعرض عن ذكر الله، حيث يقول تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [سورة الشورى:30]، وقال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [سورة طه:124] ، وكما يقول الكشاف: "المعرض عن الدين، مستول عليه الحرص الذي لا يزال يطمح به إلى الازدياد من الدنيا، مسلط عليه الشح الذي يقبض يده عن الإنفاق، فعيشه ضنك وحاله مظلمة" ، والعياذ بالله، والضنك معناه الأحوال العسيرة والمشقة التي يعيشها الإنسان واضطراب النفس وتشوشها، فهو حريص على الزيادة متخوف من التناقص، إذ يعيش ظروفا صعبة ولا يخطر بباله، ويتراءى لناظره في وضع جيد ورخاء معيشة، لكنه مضطرب وغير مرتاح أبدا.

1- الوحدة الوطنية وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي:

إن الاخوة والتماسك بين الأفراد ومؤسسات المجتمع من أسباب تحقيق الأمن الغذائي، حيث جعل الله رابطة الاخوة التي تكون بين المسلمين من أجل الروابط وأعظمها، شرع أحكاما لحمايتها والمحافظة عليها من الانشقاق والانشطار، وفي هذا السياق يروى عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن الشقاق الذي ينتج عن التباغض والتحاسد فقال: "لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام"[1].

وجه الدلالة من هذا النص الصريح يبين أن الإسلام جعل المحبة والأخوة فريضة واجبة، وجعل التباغض والتحاسد واحتقار المسلم لأخيه المسلم خطيئة ومظلمة ظاهرة، ومعصية يحاسب عليها صاحبها حسابا عسيرا، والرابطة القوية التي تنشأ بين المسلمين بدافع الايمان والعقيدة الصحيحة، تكون سببا في وحدتهم ورقيهم وتطورهم وازدهار مجتمعاتهم، وهذا من خلال تفشي المحبة والسلام والتعاون على البر والتقوى، قال الله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [سورة المائدة:3].

(1) صحيح البخاري، باب: ما نهي عن التحاسد وتدابر، ج8، ح رقم:6065.

ومن هذا المنطلق الواضح حارب الإسلام تشتيت الأمة بفعل القبلية واللون والعرق، إذ يروى جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه قال: كُنَّا فِي غَزَاةٍ فَكَسَعَ رَجُلٌ مِنَ المهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: يَا لَلْأَنْصَارِ، وَقَالَ المهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ، فَسَمَّعَهَا اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ قَالَ: "مَا هَذَا؟" فَقَالُوا كَسَعَ رَجُلٌ مِنَ المهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: يَا لَلْأَنْصَارِ، وَقَالَ المهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ"[1]، وفي رواية: "دعوها فإنها خبيثة"، وهذا السلوك المشين من عمل المنافقين المغرضين، الذين يعملون لجهات خارجية، وهمهم الوحيد مصالحهم الشخصية.

إذ اهتم المنهج الإسلامي بالوحدة والتعايش في المجتمع الواحد، ولا يمكن أن تتحقق هذه الوحدة إلا بالتآخي وتبادل مشاعر الحب والعطف بينهم، وبهذه المشاعر الصادقة بين الإخوة المتحابين تتيسر لهم فرصة الاتفاق على بنود أو قيم معينة، ومن خلال هذا الاتحاد والاتفاق في المجتمع تستطيع هذه الجماعة أن تكون دولة قائمة بذاتها[2]، وقد حدث مثل ذلك في مجتمع المدينة، حيث وفق رسول الله ﷺ أن يجعل المدينة متحدة متماسكة، رغم الديانات المختلفة والاعراق المتباينة والاجناس المتعددة، رغم ذلك كله إلا أن الاسلام استطاع أن يجعل من المدينة لحمة موحدة ومجتمعا مثاليا في الاخوة والتعايش، وقد أقام معاهدة حتى مع يهود المدينة[3]، إيذانا منه للمسلمين على مشروعية التعامل والاتفاق مع غير أهل ملتهم، الذين لم يحاربوهم ولم يرفعوا السلاح عليهم، حتى يتفرغوا لإقامة الحضارة والاهتمام بالأجيال الناشئة، والاعداد للحاضر والمستقبل.

2- تعزيز الوحدة الوطنية وحمايتها من الاختراق من منظور إسلامي:

في المجتمع الجزائري عدد اللهجات فيها ما يقابل عدد ولاياتها[4]، وله انتماءات متعددة، ومتنوعة، مثلا الانتماء إلى القومية والطائفية والسياسية وجهوية والدينية والعرقية ... وغيرها، وكل هذه الانتماءات تسهم في تكوين هوية الشخص وبيئته، وحسب أهمية هذه الانتماءات لدى المجتمع يكون ترتيبها وتصنيفها، ومحاولة اقصاء واحدة منها قد يثير النزاعات ويلهب الخصومات، ويهدد التوافق الوطني ويقوض النسيج الموحد[5]، وقد يكون ما يؤدي إلى نشوء هذه النزاعات والنعرات الهادمة للمجتمعات، من فرط جهل أفراد المجتمع وقصر نظرهم، أو بفعل أيادي خفية وخارجية هدفها إنهاك المجتمع وإلهائه في انعدام الأمن والاستقرار، وتفويت عليه فرص التطور والتنمية وبناء الحضارة.

---

(1) صحيح البخاري، باب: يقولون لإن رجعنا إلى المدينة، ج6، ح رقم:4907.

(2) محمد سعيد البوطي، **فقه السيرة النبوية**، مع موجز لتاريخ الخلافة الراشدة، ط10، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1991م، ص219.

(3) إسماعيل كاظم لواص، محمد سليمان مراد البلوشي، **مقومات الأمن الاجتماعي ووسائله، دراسة تأصيلية فقهية**، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، جامعة يوسف بن خدة، 2019م، ص59.

(4) عمر شيخة بلقاسم، **اللهجات الجزائرية بين التباعد والانسجام**، مجلة الممارسات اللغوية، م10، ع2، أكتوبر2018، ص40.

(5) أحمد عبد اللطيف شتوح، **تركيبة المجتمع الجزائري بين التنوع والصراع**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمر ثليجي، الاغواط، م9، ع1، جانفي2015، ص96.

من أجل ذلك أتى الإسلام لرأب الصدع وصد الظلم، ودرإ الفساد لحماية الافراد والمجتمعات، فحرم الله من خلال القرآن الكريم السخرية واللمز والتنابز بالألقاب، وقبح التجسس والخيانة والنميمة والغيبة وشبهها بمن يأكل اللحم من جسم أخيه الإنسان الميت، يا لهول الموقف وفظاعته، وكذلك شنع ظن السوء وصرح بخطيئته ورجسه، بالمقابل دع الناس جميعا إلى التعارف والتكامل والعمل معا من أجل حياة أفضل بعيدا عن القلائل والنزاعات بهدف توفير الأمن والاستقرار وتحقيق الأمن الغذائي بين الربوع، وشرع معايير دقيقة تقي المجتمعات من الفوضى والاضطراب.

الفرع الثاني: أثر العدالة والتكافل الاجتماعي في تحقيق الأمن الغذائي.

يسعى المنهج الإسلامي إلى إقامة بيئة متماسكة قوية أمام المصاعب والمشاكل ومعضلات الحياة، بيئة قادرة على التصدي للمخاطر وقادرة على إنشاء وسط متحضر ومتطور ماديا ومعنويا، في هذا البيئة الضعيف لا يخاف ظلما، والفقير لا يخشى تعسفا، وكل يفعل الخير قدر طاقته، وكل يحمل هم المستضعفين من حوله حسب قدرته، يسود في هذا الوسط التعاون والتكامل شعاره قوله تعالى: ﴿ وَافْعَلُواْ الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [سورة الحج:77].

إن التكافل والعدالة والتعاون من أساسيات تأسيس المجتمعات الإسلامية، وجعل منها قيما ومبادئ إنسانية راقية تسهم في تنظيمه وتسييره وترقيته، ولنا في مجتمع المدينة بعد هجرة رسول الله إليها أحسن مثال يقتدى ويعتمد، يروى عن عبد الله بن سلام، أنه قال، لما قدم النبي ﷺ انجفل الناس عليه، فكنت فيمن انجفل، فلما تبينت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب، فكان أول شيء سمعته يقول: "أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام، وصلوا والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام"[1].

إن العدالة الاجتماعية تعد من الأهداف الكبرى التي من أجلها بعث الله الرسل وشرع الرسالات السماوية[2]، حيث يحرص منهج الإسلام على إقامة عناية خاصة بالشريحة الضعيفة في المجتمع، إذ يسعى إلى تأهيل القادرين على العمل الشريف الذي يحفظ كرامتهم، وغير القادرين يتم التكفل بهم ورعايتهم كل حسب احتياجه وضعفه.

1-أثر العدالة الاجتماعية في تحقيق الأمن الغذائي من منظور اسلامي:

إن قيمة العدالة الاجتماعية هي معيار دقيق به يتبين مدى القرب من تحقيق المساوات والعدل والتكافل في المجتمع أو البعد عنها، وتعد عنصرا أخلاقيا محوريا في الحياة الاجتماعية، وتعتبر الجذر الذي تقوم

(1) مسند أحمد، باب: حديث عبد الله بن سلام، ج39، ح رقم:23784.

(2) أبو نصر محمد شخار، **نظرية العدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي**، ط1، جمعية التراث، القرارة، الجزائر، 2021م، ص7.

عليه الدولة وروح سلطتها ومصدر شرعيتها، وقد لا يدركها الناس في حياتهم لصعوبة تحقيقها في أرض الواقع، لكن على المجتمعات العمل باستمرار على تحقيقها وجني ثمارها[1]، لأن في تحقيقها رقي للمجتمع، وازدهار لكل مجالات الحياة، وسيكون سبب في الوصول إلى الاكتفاء وتحقيق الأمن الغذائي.

ا–مفهوم العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية مصطلح خلاف الطغيان والتعسف، وهو إعطاء لكل ذي حق حقه[2]، أو بالأحرى أن يرد للإنسان ما هو له[3]، وهذا المصطلح ذو أبعاد وجوانب متعددة، إذ هو مركب من التصورات الفلسفية والمعايير النموذجية التي بها تضبط توزيع الفرص والحقوق على الفرد والمجتمع[4]، وتسهم اسهاما حقيقيا في ردع السلوك الخاطئ وتحقيق الصالح العام[5].

وتعمل العدالة الاجتماعية في الإسلام –كوسيلة اقتصادية واجتماعية– على إزالة التفاوت الفاحش بين طبقات المجتمع[6]، ولا هذا إزالة الفروق الطبيعية مطلقا وعلى كل المستويات، بل التفاوت الطبيعي من سنن الحياة، الذي فيه المساوات في الحقوق وتكافؤ الفرص وتساو للظروف المعيشية لجميع الناس وأذاة للعيش الكريم[7].

وقد تغاضى الإسلام عن التفاوت المعقول المسموح به الذي له صلة بالعدل الاجتماعي، وتحكمه قواعد محددة، وفق ضوابط معينة وضعها الشارع الحكيم[8]، ويجب أن لا ينجم عن هذا التفاوت ظلم ولا تمييز ولا إقصاء ولا قهر سواء من الراعي أو بين أفراد الرعية، حيث يسود العدل والتكافل والتعاون والمشاركة الاجتماعية، ومن خلاله يتخذ الناس بعضهم بعضا سخريا.

ب–تحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام:

إن العدالة الاجتماعية من القيم التي أقام الإسلام عليها منهجه، إذ يقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [سورة النساء:58]، ويقوم الإسلام على مبدأ العلاقات الأخوية بين أفراده، فهو ضد

---

(1) إبراهيم العيسوي، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مه الاهتمام خاص بحالة مصر وثورتها**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مصر، 2014، ص15.

(2) أحمد عدنان عزيز، علياء محمد طارش، **العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر: جون رولز وويل كيمليكا انموذجا**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018، ص249.

(3) احمد جمال الظاهر، **دراسات في الفلسفة السياسية**، ط1، مكتبة الكندي، أربد، 1988، ص 177.

(4) أبو نصر محمد شخار، **نظرية العدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالنظريات الوضعية**، مصدر سابق، ص24.

(5) جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، مصدر سابق، ص925،

(6) أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط1، عالم الكتاب، م1، 2008، القاهرة، مصر، ص1467.

(7) الاسكوا، الأمم المتحدة، **دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية**، بيروت، 2020، ص19.

(8) الياسين بوجردة، **الحكم الراشد وتفعيل العدالة الاجتماعية في الوطن العربي**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، م4، ع3، 2021م، ص419.

الفردانية المطلقة مثل الرأسمالية، والجمعوية المطلقة مثل الاشتراكية، ويعمل على الجمع بين الأعمال المادية الربحية والأعمال الخيرية التطوعية، وما يحققه من وسطية وتوازن في الحياة[1].

وفي الاسلام تحفيز لروح الجماعة لكن دون الغاء للأنشطة الخاصة[2]، فليس هناك تمايز بين الناس، سواء في لغاتهم أو ألوانهم أو مكاسبهم، وإنما المعيار الحقيقي هو تقواهم وأخلاقهم[3]، قل تعالى: ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ [سورة الحجرات:13]، يقول جمال الدين الأفغاني: " الوفاق تواصل وتقارب يحدثه إحساس كل أفراد الأمة بمنافعها وعيوبها،.. إذا بلغ الإحساس من مشاعر أفراد الأمة إلى حد الذي بيناه"[4].

والإسلام يعمل على نشر العدالة والتسامح والإحسان والأخوة بين الناس، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل:90]، مما يسهم في بناء الدولة وعمارتها، وتحفيز الناس على اكثار نسلهم وزيادة نشاطاتهم الاجتماعية والاقتصادية، فتزدهر الحياة ويعم الأمان ويستقر الحال في كل مجالات الحياة، وقد قيل لعمر بن الخطاب يوما تلك المقول المشهورة: عدلت فأمنت فنمت[5].

وما أحوجنا اليوم أن نسقط هذه القواعد الربانية والضوابط الالاهية والأمثلة الحية في علاقاتنا الاجتماعية وحياتنا الواقعية، حيث نجد الكثير من الناس غارقون في همومهم، وقضاء مصالحهم الخاصة ولا يهمهم من حولهم من بني جنسهم، وتجدهم مسلمين ويعتزون بإسلامهم وبسمتهم وهندامهم، ويؤدون الطقوس الدينية على أكمل وجه، وقد تطرق نبي الرحمة إلى هذه القضية في أحاديث كثيرة، تشنع من يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض.

من هذه الآثار نذكر منها للمثال لا للحصر، ما حذر به رسول الله ﷺ عن اتباع الهوى والخروج عن الجادة، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به"[6]، وما جاء عنه ﷺ التشجيع على حب الآخرين، وأن يحب لهم الإنسان ما يحب لنفسه، وكذا ما جاء في حق الجار آثار كثيرة منها، عن أبي شريح، أن النبي ﷺ قال: "والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن» قيل: ومن يا رسول الله؟ قال: «الذي لا يأمن جاره بوايقه"[7]، وهذا الحديث نفهم أن الاسلام يجعل نجاة

---

(1) سامي بن إبراهيم السويلم، **مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي**، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2013، مصدر سابق، ص29.

(2) نفس المصدر، ص30.

(3) محمد عمر شبرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، مصدر سابق، ص265.

(4) جمل الدين الافغاني، محمد عبده، **العروة الوثقى**، د.ط، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، 2012، القاهرة، مصر، ص104.

(5) أبو الحسن بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، **أدب الدنيا والدين**، مصدر سابق، ص116.

(6) السنة لابن أبي عاصم، باب: ما يجب أن يكون هوى المرء تبعا، ج1، ح رقم:15.

(7) صحيح البخاري، باب: إثم من لا يأمن جاره بوايقه، ج8، ح رقم:6016.

المؤمن يوم القيامة ليس بالصلاة والزكاة فحسب، بل في رضى الجار وموافقته كذلك، كانه يقول: الدين كامل ومتكامل في كل حيثيات الحياة، وليلتمس الإنسان دخول الجنة من احسانه إلى جاره القريب إليه، وفي حديث آخر، عن عبد الله بن مسعود، قال رسول الله ﷺ: " ... والذي نفسي بيده لا يسلم عبد حتى يسلم قلبه ولسانه، ولا يؤمن حتى يأمن جاره بوائقه" قال: قلنا وما بوائقه؟، قال: "غشمه وظلمه"[1].

يتبين لنا من هذه الأثار السابقة التي ألح رسول الرحمة ﷺ على تنفيذها وتطبيقها مثل ما نطبق إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والفرائض التي هي أركان الإسلام وأسسه، ويعلمنا الرسول ﷺ أن حياة الناس لا تستقيم إلا باتباع شرع الله كاملا، وأن الإسلام يمقت الرهبانية التي تفرق بين المادة والروح، بل يجمع بين صلاح الإنسان وأخلاقه ومعاملاته وماله الطيب الذي يجمعه من حله، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلأرض وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُون﴾ [سورة الجمعة:10]، يقول القرطبي في تفسيره: (إذا فرغتم من الصلاة فانتشروا في الأرض للتجارة والتصرف في حوائجكم)[2]، وكذلك في هذا الموضوع رسول الله ﷺ يحث الناس على العمل والاسترزاق، ويعده من صميم الدين، عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: "إن من الذنوب ذنوبا لا تكفرها الصلاة ولا الصيام ولا الحج ولا العمرة" قالوا: فما يكفرها يا رسول الله؟ قال: "الهموم في طلب المعيشة"[3].

وتكمن روعة منهج الإسلام في هذا الترابط بين الدين والدنيا، وبين الروح والمادة، إذ لا يكن للإنسان أن سيعد في الآخرة إلا إذا سعد في دنيا وابتغى بما آتاه الله من النعائم والخيرات، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [سورة الأعراف:32].

حيث بهذا الترابط الوثيق بين الجوانب الروحية والمادية ضبط الإسلام حياتنا بدقة عالية، وحذرنا من أن نتبع هوانا في تسيير معاشنا، ونبهنا أن تكون الأموال الملذات في حياتنا غاية ونتخذها آلهة فنعبدها من دون الله، بل أمرنا أن نجعل هذه النعم التي أنعمنا الله بها وسيلة لفعل الخير والعمل الصالح ونفع الخلق ورضا الخالق وتحقيق خيري الدنيا والآخرة[4].

2-أثر التكافل الاجتماعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

إن الإسلام لم يترك جانباً من جوانب حياة الإنسان الروحية والمادية إلا وقد رسم لها مسارا واضحا، وفي هذا الصدد في جانب العلاقات الاجتماعية، يروى عن أبي هريرة أنه قال، قال الرسول ﷺ: "وخيار أمتي

(1) مسند أحمد، باب: مسند عبد الله بن مسعود، ج6، ح رقم:3672.

(2) أبو عبد الله شمس الدين القرطبي (ت: 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، مصدر سابق، ج18، ص108.

(3) المعجم الوسيط، باب: من اسمه أحمد، ج1، ح رقم:102.

(4) يوسف القرضاوي، **ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده**، مرجع سابق، ص184.

أحاســـنهم أخلاقا"[1]، من هذا الحديث يبين الرســـول ﷺ أن التعامل بين الناس بالأخلاق هي أســـاس بناء المجتمعات الحضارية، حيث بدافع منها يكون الإنسان إيجابيا وخيرا مع أهله ومجتمعه، إذ يكون سباقا إلى قضاء حوائج الناس، ومســـاعدة الآخرين، ومقصـــد اهتمام الإســـلام بنشـــر الاخلاق في المجتمع وأمر بكفالة ذوي الحالات الخاصـــة والاعتناء بالضـــعفاء والمعدومين في المجتمع، من أجل جمع شـــرائح الأمة وتوحيدها، وتوطيد العلاقات الاجتماعية بينهم، وشرع أحكاما وقوانين تنظم هذا التكافل وتجعله دائما ومستمرا.

إذ يروى عن سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: "الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ، مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْـــلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[2].

فإقرار الإسلام لهذا المنهج من الأخوة والمحبة والتعاون، مفاده أن يشعر الإنسان في المجتمع المسلم أن عليه حقوق كفلها له الإســـلام وواجبات والالتزامات لابد عليه أن يقوم بها، لأن المســـلم خيري بطبعه يؤدي حقوقه والتزاماته كلها ويتنازل من حقه لغيره الذي هو أقل منه.

وفي الجزائر الناس كلهم يقدرون الشـــريعة ويحترمون أحكامها، إلا أن واقعهم والتواصـــل فيما بينهم وأهاليهم والجيران وفي المعاملات الإدارية والتجارية والاقتصـــادية فيه تناقض وتضـــارب، كأن الدين يغيب عن الحياة الواقعية، وهذا تقصير من أصحاب القرار والناس جميعا، والغريب في الأمر لو يفقه الناس تلك الاحكام وقاموا بتطبيقها فيما بينهم لعاشـوا حياة الأمن والرخاء، ولو فقه أصـحاب القرار ما في الأحكام الشـرعية من ضبط لحياة الناس واحكام لغرائزهم وشواتهم، لكانت لهم نعم السند والمساعد على إدارة وتسيير البلاد، لأن الناس اليوم أكثر من وقت مضي سواء كانوا حكاما أو محكومين، هم في أشد الحاجة إلى ضوابط شرعية تنير طريقهم في الحياة السياسية والاجتماعية، وتصرف عنهم سوء الفهم وتكسبهم الفطنة واستيعاب مصالحهم، وتبعدهم من الغواية والشـــهوات وطرق الجهالة[3]، مثل ما يقول الماوردي: "الملك بالدين يبقى، والدين بالملك يقوى"[4].

ا-إنفاذ حوائج الناس وقضاء مصالحهم:

ولكي يعالج الاســـلام الاحتياج شـــجع الناس وحثهم على قضـــاء حوائج الغير من المحتاجين والضـــعفاء، وأكثر من ذلك جعل قضـــاء حوائج الناس دليل على صـــحة الايمان والســـلامة من العذاب يوم القيامة، إذ يروى عن ابن عمر رضـي الله عنهما أنه قال، أن رسـول الله ﷺ قال: "إن لله خلقا خلقهم لحوائج

(1) الأدب المفرد، باب: فضول الكلام، ج1، ح رقم:1308.

(2) صحيح مسلم، باب: تحريم الظلم، ج4، ح رقم:2580.

(3) يوسف القرضاوي، **ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده**، مصدر سابق، ص154.

(4) أبو الحسن بالماوردي (ت: 450هـ)، **أدب الدنيا والدين**، مصدر سابق، ص113.

الناس يفزع الناس إليهم في حوائجهم أولئك الأمنون من عذاب الله"[1]، وكذلك في تنفيس الكرب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلما، ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه"[2]، وقد جعل الرسول ﷺ نفع العباد وتقديم الخدمة لهم من أحب الأعمال إلى الله، يروى ابن عمر، أن رجلا جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله أي الناس أحب إلى الله؟ وأي الأعمال أحب إلى الله عز وجل؟ فقال رسول الله ﷺ: "أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس، وأحب الأعمال إلى الله سرور تدخله على مسلم، أو تكشف عنه كربة، أو تقضي عنه دينا، أو تطرد عنه جوعا، ولأن أمشي مع أخ لي في حاجة أحب إلي من أن أعتكف في هذا المسجد -يعني مسجد المدينة- شهرا"[3].

وحسب النصوص السالفة الذكر نجد أن الإسلام يدفع الإنسان المسلم إلى تقديم يد العون لكل محتاج، وأن يعيش معه محنته ومصيبته[4]، وجعل لمساعد الناس الأجر الوافر العظيم، لأنه يحاول أن يكفكف من المتألمين دمعتهم، ويدخل على القلوب الحزينين فرحتهم وسرورهم، وهذا المعروف يؤدي إلى أن يعم الأمن والسلام والاستقرار في المجتمع، وينعكس ذلك إيجابا على العمل والإنتاج والازدهار في كل مجال.

فكيف بنا في الجزائر التي هذه الأحكام والقيم متجذرة وأصيلة فيها، خاصة إذ تظهر هذه القيم في الأزمات والشدائد التي تصيب الناس، خاصة إذا كانوا من الأهل والأقربين، تجد صورا من البطولات والمواقف الرائعة تخرج للعلن جراء تلك الجائحة أو النكسة، لكن سرعان ما تضمر وتختفي من الساحة، وينكشف الحقد والغش، والأنانية المفرطة وحب الذات بين الافراد والعروش.

وهذا التحول يقع بسبب ضعف الرقابة وعدم حمل الناس للثبات على تلك القيم، وهذا راجع إلى غض الطرف من الحكومة على تلك القيم تحفيزا وتحذيرا، لو كانت هناك تشريعات قانونية تحفز الناس على فعل الخير وتشجعهم ماديا ومعنويا، ومن جهة أخرى تعاقب كل المخالفين وتعزرهم على كل ظلم أو تعد على الحقوق والاعراض، لكان الواقع غير الذي نحن فيه والله أعلم.

ب-خلق الإيثار والإحسان:

ومن شروط بناء شخصية الإنسان المسلم، أن يتصف بالإيثار وتقديم يد العون للآخرين، ويكون حريصا على قضاء مصالحه وأموره الشخصية فحسب، بل يسعى إلى نشر الخير ومساعدة كل محتاج

---

(1) ضعيف الترغيب والترهيب، باب: كتاب الرب والصلة وغيرهما، ج2، ح رقم:1569.

(2) صحيح مسلم، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، ج4، ح رقم2699.

(3) المعجم الوسيط، باب: من اسمه أحمد، ج6، ح رقم:6026.

(4) يوسف القرضاوي، **ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده**، المصدر سابق، ص222.

وعليل، بهذه الأعمال يشعر المسلم براحة داخلية وسعادة ذاتية، ولقد ضرب مجتمع المدينة أروع المثل في الايثار، لما قام الأنصار بتقاسم كل ما يملكون لإخوانهم المهاجرين، حتى مدحهم الله في آية الحشر، قال الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة الحشر: 9].

ومن حديث بن عباس يخبر بن الزبير يقول سمعت النبي ﷺ يقول: "ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع"[1]، المستخلص من هذا الحديث أنه لابد أن يكون المسلم على دراية بأحوال جيرانه، وهذا من صميم الدين وقبول الأعمال من الله تبارك وتعالى.

يتبين لنا أن منهج الإسلام بفضل المبادئ العقدية والقيم الخلقية، والبعد الأخروي، يدفع الإنسان إلى أن يصطفي غيره على ذاته ونفسه، وأن لا يتمكن من تحقيق مصالحه الشخصية إلا بالنظر في احتياجات الناس من حوله، في هذا السياق يقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة الحشر:09]، مما يجعل من هذه القيمة الخلقية الراقية دافعاً لتحقيق التعاون والعمل الصالح، وفعل الخير في ميدان المجتمع، بهذه المبادئ والقيم كانت الغريزة الاستهلاكية في للإنسان المسلم في منأى عن الاستهلاك التفاخري والبذخي، فالبعد الاخروي الذي يؤثر في رسم دالة المنفعة الفردية لسلوك المسلم، هو الذي يساعده في التخلص من أثرته وحب لذاته، رغبة في المكافأة الأخروية[2]، والأجر الوافر يوم القيامة.

وكذلك مما يدفع إلى التكافل والتعاون الاجتماعي هو مناصرة المظلوم وأخذ الحق من الظالم، وهذ المسألة عويصة ولا يقدر عليها إلا الحاكم القوي العادل الذي لا يخاف في الله لومة لائم، وقد رفع الإسلام من قدر الحاكم العادل، وجعل الله مكانه يوم القيامة في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله، وفي هذا الصدد يروى عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: "سبعة يظلهم الله في ظله، يوم لا ظل إلا ظله الإمام العادل، ..."[3]، وكما يقال *وإن الحق ثقيل كثقله يوم القيامة*[4]، لذلك لا يقدر عليه إلا النفوس العظيمة التي وهبها الله القوة والشجاعة لحماية محارم الله عز وجل بين الناس، وهكذا كان رسول الله ﷺ في زمنه، إذ كان كالأسد الهصور عندما تنتهك حرمة من حرمات الله تعالى، وفي هذا الصدد يروى عن عائشة أنها قالت: "ما ضرب رسول الله ﷺ شيئا قط بيده، ولا امرأة، ولا خادما، إلا أن يجاهد في سبيل الله، وما نيل منه شيء قط، فينتقم من صاحبه،

(1) الأدب المفرد، باب: لا يشبع دون جاره، ج1، ح رقم:112.

(2) عبد الجبار السبهاني، **الوجيز في مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص26.

(3) صحيح البخاري، باب: من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، ج1، ح رقم:660.

(4) معجم الوسيط، باب: جزء7، ج7، ح رقم:7731.

إلا أن ينتهك شيء من محارم الله، فينتقم لله عز وجل"[1]، فطوبى لمن استخدمه الله لحماية دينه وخلقه ومنهجه القويم، وكان سببا في نشر الخير ورد الظلم وجلب النفع لعامة الناس أجمعين.

لذلك على الدولة الجزائرية أن تستثمر في الجانب الأخلاقي وتنشره فكرا وسلوكا في الأوساط الاجتماعية والإدارية والاقتصادية والسياسية، من خلال ثورة يتم فيها تعزيز فضائل الأخلاق في نفوس وقلوب الحكام والمحكومين جميعا، وحتى تؤتي أكلها جيدا، ولكي تنتصر هذه الثورة المباركة لابد من صناعة قدوات ونماذج ناجحة تكرس الجانب الأخلاقي وتدعوا إلى الاهتمام بالبعد الأخروي في كل جوانب الحياة المختلفة، المادية والمعنوية.

المطلب الرابع: العمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادي في الجزائر من منظور إسلامي.

إن الهدف الأساسي لكل الدول من وجودها على اختلاف نظمها ومناهجها، هو تحسين المعيشية لأغلبية السكان من خلال الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة، والتوزيع العادل للدخول بهدف تحقيق الرفاه والعيش الكريم للأفراد والمجتمع.

وفي منهج الإسلام الهدف الأساسي منه اولا هو توضيح معالم تربوية واضحة، تشتمل على مبادئ تهذيبية ضرورية وقيم أخلاقية راقية، بما يعمل على تربية الإنسان وتزكية طبائعه وتصرفاته، وأقواله وأفعاله، وما ينسج في فكره وما يحيك في صدره، لسمو فكره والرفع من مكانته[2]، والأخذ بيده إلى أن يحيا حياة شريفة، ويعيش بين الأنام معززا ومكرما.

الفرع الأول: آليات تحقيق الرفاه الاقتصادي في الجزائر من منظور إسلامي:

مفهوم الرفاهية الاقتصادية: الرفاهية الاقتصادية ظرف اجتماعي يعيشه الأفراد والجماعات، وكل الأنظمة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق من الرفاه لمواطنيها، وتوفير لهم أكبر قدر من السلع والخدمات[3].

(1) صحيح مسلم، باب: مباعدته ﷺ، ج4، ح رقم:2328.

(2) محمد سعيد البوطي، **منهج تربوي فريد في القرآن**، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1983م، ص17.

(3) الإمام بله طيب الأسماء حمد، **الرفاهية الاقتصادية بين التنظير الوضعي ومبادئ الاقتصاد الإسلامي**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي، ميلة، م3، ع1، مارس2019، ص185.

مفهوم اللغوي: يقال فلان في رَفاهة من العيش ورَفاهيَة ورُفَيْهِيَة ورُفَهْنِيَة، ويقول الرجلُ للرجل: رفه عليّ، أي أنظِرني ورفِّه من خِناقي، يراد به التوسعة عليه، والرفة: أن تُسقى الإبل متى شاءت، إبل رافهة وأهلها مُرْفهون، ثم كثر ذلك حتى صار كل عيش واسع رافهاً[1].

-والرفاهية هي خصـــب العيش ولينه، والســـعة والتنعم، والإرفاه: هو كثرة التدهن والتنعم، وقيل: الرفاهية: التوسع في المشرب والمطعم[2]، وقيل: هي الحالة التي تسير فيها أحوال الناس بشكل طيب، ولا يقتصر على الحد الأدنى من الدخل الذي يكفي لضـــروريات الحياة، وإنما إلى جانب ذلك تحقيق مســـتوى ملائم من مستلزمات السكن والتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل[3].

مفهوم الاصطلاحي للرفاهية الاقتصادية: الرفاهية الاقتصادية يشتمل تعريفها على جانبين: "الجانب الأول: إن الرفاهية الاقتصـــادية جزء الرفاهية الاجتماعية، تحدده العوامل الاقتصـــادية، الجانب الثاني: فهو آلية تحقيق ذلك الجزء من الرفاهية، ويتم ذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى إشـــباع ممكن من الســـلع والخدمات لعموم أفراد المجتمع"[4]، وتعني النت ائج الاجتماعية التي يمكن قياســـها موضوعيا، وتناولها في النظرية الاقتصادية كالدخل القومي[5].

الفرع الثاني: الرفاهية الاقتصادية في الإسلام:

الرفاهية هي الحياة الطيبة التي تتصف بالتوسع في المأوى والمأكل والمشرب، تتميز هذه الحالة بالخلو من الهم أو التعب في طلب المعاش، وتقوم الرفاهية في الإســلامي على جلب المنافع ودرء المفاســد، وتتمثل معالمها في وجوب حفظ النفس من حيث الوجود ومن حيث الهلاك، ووجوب حفظ المال، وجوب إنفاقه في مواقعه المشـــروعة، ويتم قيام الرفاهية على قاعدة المقاصـــد والمصـــالح، ووجوب التعاون به في وجوه الخير والاعمال الصالحة[6]، من أجل ذلك عمل الإسلام لتحقيق الرفاهية لابد من توفير التالي:

-تحفيز القادرين على العمل ومعاقبة القاعدين وتغريمهم: إن ظاهرة البطالة لها ابعاد مختلفة، وتعد من المعضلات التي تنذر بمستقبل عصيب، لما لآثارها الخطيرة ونتائجها المخوفة للأفراد والمجتمعات قاطبة، حيث

---

(1) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ)، **جمهرة اللغة**، المحقق: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987م، ج1، ص437.

(2) أحمد الشرباطي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، د.ط، دار الجيل، 1981م، ص197.

(3) جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، مصدر سابق، ص781.

(4) طارق العكيلي، **الاقتصاد الجزئي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، العراق، 2000م، ص270.

(5) الإمام بله طيب الأسماء حمد، **الرفاهية الاقتصادية بين التنظير الوضعي ومبادئ الاقتصاد الإسلامي**، مصدر سابق، ص197.

(6) محمد أحمد عمر بابيكر، **نظرية الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ودور الزكاة في الرفاه الاجتماعي**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، م2، ع5، سبتمبر2019، ص17.

نتج من هذه الظاهرة أبعاد متعددة، كانتشار الفقر والحرمان والاهمال العائلي، وما يصاحب ذلك من سوء الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية، وهذا مما يسهم في التفكك الأسري والفتور في العلاقات الاجتماعية، مما يتسبب في ظهور مشاكل أخلاقية كالجريمة والعنف والانحرافات الأخلاقية، وكل هذه المشاكل تؤدي إلى ظهور الفوضى السياسية واللامباليات والبيروقراطية والفساد الإداري[1]، ويحول ظاهرة البطالة من مشكلة عارضة يسهل حلها، إلى معضلة يصعب حلها، وما يترتب عن ذلك من توترات واضطرابات اجتماعية مجهولة العواقب، تؤثر على الاستقرار والأمن في الوطن والمنطقة لا قدر الله[2]، وهذه التطورات الخطيرة بدورها تؤثر سلبا على الرفاه الاقتصادي، وما تخسره الدولة من تضييع للموارد البشرية، والتداعيات التي تنجم جراء ذلك من عدم الوصول إلى الاكتفاء، والفشل في تحقيق الأمن الغذائي بعد ذلك.

وهنا يأتي دور الدولة المحوري في تحسيس الناس وتحفيزهم على العمل، خاصة الشباب والقادرين على العمل والابداع وتشجيعهم على توليد أفكار جديدة وتنفيذها في أرض الواقع، من خلال التحفيزات المالية والتسهيلات الإدارية والاعفاءات الضريبية التي تستخدمها الإدارات والمؤسسات الحكومية لمساعدة الشريحة العاملة المتكونة على إنشاء مشاريعهم الناشئة، والأخذ بيدهم إلى النجاح وتوسعة أعمالهم بعد ذلك، وهذه المشاريع الاقتصادية والمؤسسات الناشئة عندما ترى النور –طبعا بمساعدة الدولة وأعوانها على ذلك– فإن فرص العمل ستتوفر وتكثر، ومناصب الشغل والتوظيف ستكون في متناول الراغبين في العمل.

والملاحظ أن الجزائر اليوم تعاني من ظاهرة البطالة من جهة، ومن جهة أخرى أصوات تنادي بنقص العمالة المناسبة والماهرة، وهذا لعمري تناقض صارخ، وتضارب في المعايير، لكن الناظر في القضية بإمعان يجد أن ما تعانيه اليوم الأمة جزائرية ليس في نقص مناصب الشغل والتوظيف، وإنما النقص الذي يداهمنا في سقوط همم الشباب وطموحاتهم، والاحجام في البحث عن عمل الشريف، واستساغ الكثير منهم الكسل والفراغ والركون إلى القعود وعدم الاكتراث واللامبالاة.

وبالمقابل ترى هنالك الوفود المهجرة غير الشرعية[3]، التي اكتسحت ولايات الوطن وغزتها، وتفتقر هذه الوفود إلى الشهادات الرسمية والدرجات العلمية، وفي بعض الأحيان إلى أدنى ما يثبت هويتهم وانتسابهم الإداري، والملاحظ أن هذه الوفود المهاجرة حاولت البحث عن عمل لائق فتحصلت عليه، ووجدت من

---

(1) أبو راتب تغريد قاسم محمد، **واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2008–2020)**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، م9، ع2، ديسمبر 2021، ص66.

(2) أحمد خطابي، **بطالة الشباب في الوطن العربي**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1055، سكيكدة، م4، ع1، ص100.

(3) الهجرة غير الشرعية: "هي حالة الخروج من حدود دولة أو الدخول إلى حدود دولة أخرى دون سلوك المعابر والمنافذ المخصصة لذلك، ودون احترام الإجراءات الإدارية والقانونية لحركة دخول الحدود والخروج منها"، ينظر: فائزة داقو، لعلى بوكميش، عوامل الاندماج الاجتماعي للعمالة المنزلية المهاجرة داخل الأسر الجزائرية – العمالة الإفريقية أنموذجا– دراسة حالة بولاية أدرار، مجلة الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية، أدرار، م13، ع15، جوان2018، ص130.

يستخدمها ويوظفها، فأصبحت هذه الشريحة تقوم بعمل منتج يوفر إيرادا محترما لهم، ويحقق حاضرا كريما ويكفل لهم مستقبلا مناسبا، حتى صاروا يأخذون الأسبقية والأولوية لدى الشركات والأفراد، للامتيازات التي يتمتعون بها من الصبر والاتقان والتفاني في أعمال، والاستماتة في المحافظة على المنصب ولو كلف حياتهم.

من أجل ذلك جاء الإسلام فأقر أهمية قيمة العمل وحث عليها و، من خلال الرفع من شأنه ونقله من ضحضاح العادة إلى درجات عبادة، ومن بساطة جمع المال للتمتع في الدنيا إلى نية فعل الخير والعمال الصالح وانتظار الثواب في الآخرة، والشرط المهم في العمل هو الايمان والنية الصادقة.

وقد عني الإسلام بالعمل واهتم به وحفز عليه، وكان النبي ﷺ يشجع المؤمنين على السعي والعمل النافع الحلال، فيقول ﷺ: "مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ، خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ"[1]، ويروى عن أَبَي هُرَيْرَةَ أن سُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: " إِنَّ خَيْرَ الْكَسْبِ كَسْبُ يَدَيْ عَامِلٍ إِذَا نَصَحَ "[2].

إن العزوف عن العمل والكسب الشريف من الظواهر التي شوهت المجتمعات الإسلامية، إذ عرفت هذه المعضلة تغيرات وتطورات عبر الزمن، حيث كانت البطالة في بادئ الأمر تلقي بظلالها على الشريحة غير المتعلمة والفئة الأقل حظا من التعليم والدراسة، وأما في هذا العصر أصبحت هذه الظاهرة منتشرة في أوساط المتعلمين والكفاءات وحتى الأساتذة والدكاترة وذوي الخبرة في مجالاتهم[3].

-التعبئة الاجتماعية الشاملة من أجل التنمية: إن التقدم الذي تنشده الدولة الجزائرية لابد أن يؤمن به كل الأفراد الذين يقطنون البلاد، وحتى تسري القرارات إلى القلوب قبل الآذان، فإنه يتعين على الدولة بناء مجتمع أكثر تناغما وتكاملا، وأوفر عدلا، وأكثر وعيا بالتطورات الحاصلة في واقعهم، سواء كانت الشريحة متعلمة أو أقل تعليما وسواء كانت غنية أو فقيرة، كل قدر قدرته في إنجاح هذه الثورة الوطنية المشتركة، من هذا الانسجام الاجتماعي والتكامل الوطني الوصول إلى أهداف نافعة للمجتمع وتحقيق الحلم الوطني، وينعتق المجتمع من ورطة التخلف والتبعية، ويقترح الباحث أن يكون العمل كالآتي:

-لابد من استقطاب كل الكفاءات والطاقات الوطنية داخل وخارج الوطن للمشاركة في تنمية البلد وتنميته، لأن النهضة الاقتصادية للمجتمع تتمحور في استغلال الكفاءات الوطنية وتوظيفها في الأماكن

(1) صحيح البخاري،

(2) مسند أحمد، باب: مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ج14، ح رقم:8690.

(3) بن قيلة سلمان، بومدفع الطاهر، **كرونولوجيا البطالة والتشغيل في الجزائر المستقلة (من البطالة ألمية إلى بطالة حاملي الشهادات)**، مجلة المعيار، جامعة العلوم الإسلامية، الأمير عبد القادر، قسنطينة، م25، ع8، أكتوبر 2021، ص607.

الحساسة في الدولة، ولابد من دماء جديدة تضخ في الإدارات ومؤسسات الدولة حتى تتغير الأحوال من حال إلى أحسن.

-تحريض الشركات الكبيرة والمشاريع الناجحة على الوقوف مع الشاب الذي يرغب في إقامة مشروع في نفس تخصصهم، والدولة تكافئ الشركات الكبيرة عند نجاح تلك المشاريع الصغيرة بخفض الضرائب عليهم وتقديم نسبة من أرباحها لهم.

-الأخذ بالأساليب العلمية ونشر التقنية الحديثة: إن الرفاهية الاقتصادية التي تنشدها الدولة الجزائرية لابد أن تتماشى مع معايير تطور وانتعاش الشعوب والمجتمعات، ولا يمكن قطف ثمرة هذا الازدهار والتقدم إلا بعد أن تتعرف على جوهر المشكلة التي يعاني منها الوطن والعمل على حلها، كما يقول ابن نبي: "ولا يمكن لشعب أن يفهم أو يحل مشكلة ما لم يرتفع بفكرته إلى الأحداث الإنسانية، وما لم يتعمق في فهم العوامل التي تبني الحضارات أو تهدمها"(1).

إن الرخاء الاقتصادي يسبقه تنفيذ مخططات فكرية وتعليمية واجتماعية تعمل على تغيير الواقع إلى أحسن أحواله، ومما يسهم في تغيير الواقع إلى الأفضل هو الاهتمام بالتطور التكنولوجي واستعمال التقنية الأمنة على أوسع نطاق، وخاصة في مجال الزراعة والصناعة الغذائية، كوسيلة هادفة لإصلاح أمرنا، يقينا شر التقهقر والتخلف(2)، ويعتبر استعمال التقنية من الوسائل التي تسرع زحزحت المجتمع من حياة التخلف والتبعية إلى حياة التقدم والسيادة، ويجعل الحياة أكثر يسرا، ومتعتا، ويقدم حلولا للعديد من المشاكل والأزمات، ويحرز المجتمع جراء ذلك الجاهزية على تجاوز المعضلات الاجتماعية والاقتصادية(3)، من خلال نشر الفكرة الهادفة، والتوعية الفعالة، للأجيال المتعاقبة، وتصحيح مسار منظمات المجتمع وعرض اقتراحات وإيجاد حلول لمسائل تثقل الكاهل وتنغص حياة الناس، للحصول على تنمية عامة في كل القطاعات الحيوية(4).

إن تطوير التكنولوجي الذي استفادت منه الصين سواء في الميدان الزراعي أو الصناعي أو العمراني، أكبر دليل على أهميته وفائدته، حيث من خلاله استطاعت ان توفر طعام مليار ونصف نسمة، وتمكنت من التغيير الحثيث في العملية الإنتاجية، والتحول من الإنتاج التقليدي الجماعي إلى الإنتاج المتطور الرأسمالي،

---

(1) مالك بن نبي، **شروط النهضة**، مصدر سابق، ص19.

(2) حكيمة بوعناني، **دور الجامعة في مواكبة التنمية في الجزائر الواقع والطموحات**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة خنشلة، م1، ع2، ديسمبر2017، ص163.

(3) بن سعيد لخضر، أونان بومدين، **حداثة التكنولوجيا وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، م4، ع1، مارس2013، ص185.

(4) سهى حمزاوي، **دور الجامعة الجزائرية في مواكبة التغيير التكنولوجي (الواقع والحلول)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، م1، ع2، ديسمبر2017، ص11.

بفضل استعمال التقنية الحديثة والتكنولوجية الراقية والبحوث العلمية الزراعية الضخمة، بهدف التغلب على الطرق اليدوية التقليدية في العمل والإنتاج[1].

– **دعم قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:** إن الاهتمام بقطاع الزراعة لهو الملاذ الأخير للتطور وتحقيق الأمن الغذائي، وعليه على الدولة أن تهتم بهذا القطاع أيما اهتمام، وللمثال نذكر نجاح الحكومة الصينية في توفير الغذاء لمليار ونصف، رغم نقص الأراضي وشح المياه والتغيرات المناخية وما ينجم عنها من الكوارث البيئية والفيضانات وغيرها.

وقد تغلبت الحكومة الصينية على هذه العقبات ببعض الالتزامات، نذكرها علها تكون لنا حافزا ودافعا لنا للمضي قدما نحو تحقيق الاكتفاء، قامت الحكومة بتدريب 100 ليون فلاح في مدة تقدر بتسعة أشهر، وأرسلت مساعدة للفلاحين في مزارعهم أكثر من 180 فريق عمل، وحوالي 102 مليون خبير ومهندس زراعي إلى الأرياف من أجل تقديم الخدمات العلمية للمزارعين، وبهذه الجهود الجبارة يؤكد رغبة الحكومة الصينية في وصول التقنية والتكنولوجيا إلى الفلاح في الأرياف ومناطق الظل[2].

وكذلك من النماذج الناجحة القريبة لوضعية بلادنا الجزائر تاريخيا وحضريا دولة تركيا، هذه الدولة التي كانت تعاني الأمرين، أزمة اقتصادية خانقة، وأزمات سياسية داخلية[3]، مما أثر سلبا على معدل النمو ليسجل معدلات سالبة، كما تزايدت معدلات البطالة ونسب التضخم وتفاقمت المديونية الخارجية إلى مستويات غير مسبوقة، مما نجم عن ذلك تراجعا كبيرا في سعر صرف العملة المحلية، والعجز الكبير والدائم في ميزانية الدولة، ولكن تداركت الدولة ذلك الوضع الخطير وأخذت ببرامج الإصلاح الاقتصادي، وتمت السيطرة على اضطراب العملة المحلية مقابل الدولار[4].

وهذا بسبب ما قامت به الدولة التركية من مشاريع هائلة من أجل تدارك الوضع وإصلاح القطاع الزراعي، وكانت الانطلاقة من شريحة المزارعين حيث عملت على تشجيعهم ومساندتهم من أجل الرفع من وتيرة الإنتاج، وزيادة الصادرات، وتحسين مستوى الدخل في الأرياف، وتحقيق الأمن الغذائي[5]، تشير بيانات الاقتصاد التركي بين سنة 2002 /2014 أن إجمالي الناتج المحلي للفرد قد تضاعف ثلاث مرات خلال 12

---

(1) فتحي السيد حسن بيومي، **الأمن الغذائي في الصين**، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2016م، ص95.

(2) فتحي السيد حسن بيومي، **الأمن الغذائي في الصين**، مصدر سابق، ص96.

(3) محمد باشوش، ياسين بولالوا، **تأثير التنمية الاقتصادية على توجهات الناخبين الأتراك في مرحلة التحول الديموقراطي، حالة الانتخابات التشريعية لسنة 2015**، مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، م6، ع1، جوان2021م، ص399.

(4) عبد الحفيظ بوخرص، الحواس زواق، **دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة مسيلة، م3، ع5، جوان 2018، ص74.

(5) موقع الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، https://news.un.org/ar/story/2007/07/70332، يوم: 2022/07/30.

سـنة، من3.492 دولار إلى 10.404 دولار، واسـتطاع أن يرفع الناتج المحلي من 231 مليار دولار سـنة 2002 إلى 800 مليار دولار سنة 2014[1]، حتى صارت الدولة التركية مثالا يحتذى بها، لا على مستوى الدول النامية فحسب بل حتى الدول المتطورة والمتقدمة التي يقرأ لها ألف حساب.

وقد صـرح وزير خارجيتها، في حوار مع وكالة الأناضـول للأنباء أن تركيا في فترة الوباء كورونا (فيروس ووهان المسمى بـــــ كوفيد-19): "لم نعاني من أية مشاكل وأصبحنا أنموذجا عالميا في هذا المجال"[2]، إذ أن الدولة التركية لم تتمكن من الصـــمود أمام هذه الجائحة التي اجتاحت كل دول العالم إلا لقوة اقتصـــادها، وما تتمتع به من نجاح اقتصادي واجتماعي وسياسي ودبلوماسي.

وهذا يدل على أن الإرادة السـياسـية الملحة، التي تحمل هم الوطن، تسـتطيع أن تأخذ الرأي العام إلى التغيير والإصـلاح الهيكلي الذي ينفع الوطن، ويرد كيد الأعداء المتسـرب من خارجه، ونحن نعلم تاريخ الدولة التركية كيف تداع الأعداء على قصـــعتها، لكن رغم كل العقبات والمثبطات، إلا أن الإرادة الفولاذية التي تحلى بها السياسيون الأتراك الجدد، جعلتهم يتغلبون على مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية في ظرف وجيز جدا،

وقد كان من أولا أولويات الدولة المدنية في تركيا محاربة الفسـاد الذي كان يستنزف 67% من ميزانية الدولة، من خلال فرض نظام رقابة مالية على ميزانية الدولة ومؤسـسـاتها، ومعالجة التضـخم الذي وصـل إلى 2.4 %، بعد أن احتل ما بيم عامي 2007-2014 عتبة 29.7 %، وكما قامت الدولة بمحاربة التهرب الضريبي والتجارة غير الشرعية[3].

لذلك على المجتمع أفرادا ومؤسسـات أن يسير جنبا إلى جنب مع الإرادة السياسية الراشـدة التي تريد صلاحا للبلد، وتعمل على تنفيذ مخططاتها وتطبيق كل مشاريعها، والصبر في انتظار النتائج والحصيلة النهائية، لأن الزمن له دوره وســـلطانه، ونكون معاونين ومســـاندين لكل من يريد دفع عجلة التنمية للأمام، ونحارب الفســـاد وندع التفرقة والانانية جانبا، وأن يكون ولاءنا للوطن وشـــعارنا "وعقدنا العزم أن تحيا الجزائر"، نعم نستطيع ان نصلح حالنا ونرفع همتنا ونرقى بأهدافنا عنان السـماء، عندما نعلم أن نشـيدنا الوطني كتبه شـاعر الثورة مفدي زكرياء في زنزانته وكتب كلماته بدمائه الطاهرة الزكية، حبا لوطنه وكرامة لأرض الشـهداء والبطولات الخالدة، فأين نحن من تلك الوقفات والمواقف الراقية.

---

(1) محمد باشوش، ياسين بولالوا، **تأثير التنمية الاقتصادية على توجهات الناخبين الأتراك في مرحلة التحول الديموقراطي، حالة الانتخابات التشريعية لسنة 2015**، المصدر سابق، ص401.

(2) وكالة الأناضول للأنباء، تشاووش أوغلو: تركيا أصبحت نموذجا في الأمن الغذائي، https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/تشاووش-أوغلو-تركيا-أصبحت-نموذجا-في-الأمن-الغذائي-/1851957#، يوم: 2022/07/29.

(3) مصطفى إبراهيم، **التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002**، المعهد الوطني للدراسات، تقارير اقتصادية، 2018، استنبول، تركيا، ص10.

ونعلم أن للجزائر الجديدة ما يكفيها من الثروات المادية والبشـــرية لتحقيق أمن غذائها وغذاء العالم بأســـره، وهذا يتوقف على توفر الرغبة والإرادة لصـــناعة الحضـــارة وتحقيق الازدهار والتنمية، من خلال إعادة صياغة الإنسان وتغييـــره تغييرا جذريا، وبناء قيم النهضة ومبادئ التحضر، المستنبط من الدين والعقيدة والقيم الأصيلة.

والتاريخ يشهد أن الدولة الجزائرية في القرن 2هـ/ 8م كان لها تاريخ حافل بنهضة علمية راقية، وحضارة اقتصـــادية مزدهرة، وقد كانت تســـمى آن ذاك بالمغرب الأوســـط، ولقد عرفت المنطقة بالرقي والتطور في كل مجال، زرعيا واقتصـــاديا وثقافيا وســـياســـيا، وكان تطورها ملفتا للانتباه، تأتيها القوافل والأفئدة من كل حدب وصوب، وكانت قبلة للعلماء والباحثين.

إذ لم تلجأ الجزائر أبدا في تلك الحقبة إلى استيراد غذائها وتلبية حاجياتها وهي صاغرة، بل كانت سلة غذاء لدول عديدة، حيث كان الإنتاج متوفرا، والرفاه موفورا، والازدهار ظاهرا، حتى ابهرت العالم في القوة والازدهار والرفاهية والعمران، ترى متى؟ عندما كانت حياتهم ومعيشتهم تدب وفق نور الله وسنة رسوله الكريم، وتستمد القوة والفاعلية منه استسلاما واستماتة للمنهج القويم، يستمدون حياتهم من عقيدهم التي تتدفق مـــن إيمانهم، وتتسق مع ثقافتهم وتوافق مع قناعاتهم، حتى استطاعوا أن يحافظوا على كرامتهم ويحموا مبادئهم وقيمهم من الاندثار.

لكن عندما صار المنهج المتبع طقوسا ونصوصا لا تترجم أفعالا وأعمالا تصنع القوة والتمكين، عم الخسران والهوان، وشاع الفساد أرجاء الأركان، فبذلك كان احتلال فرنسا لجزائر بعد ثورات شعبية ودفاعات ثورية.

ومرد هذا الاحتلال الغاشـــم كان بســـب تملص فرنســـا من الديون الثقيلة التي لم تســـتطع الوفاء بها للجزائر، جراء بواخر القمح والغذاء التي كانت تستجلبها منها ولم تدفع ثمنها، والثمن بعد ذلك كان سرق من البلاد ثروتها، ومن العقول عزتها ومروءتها، حتى تولد عن ذلك رجال فاســدون يصــنعون ســياســات فاســدة، وخطط زائغة، فزادت الحياة تعقيدا، والاقتصاد فسادا، فانحرفت الأمور عن الجادة وظلت الطريق القويم، وأصبح المســـؤولون وأصـــحاب القرار ينقبون عن الحلول لهذه الأزمة في التجارب الغربية والأنظمة الاســـتعمارية، التي هندست أساسا لإفقار الشعور ومص ثرواتها، باسم الديموقراطية وحقوق الانسان، والتاريخ يعيد نفسه، وأعناق أروبا إلى الجزائر مشرئبه من أجل غازها وثرواتها، بغية الحصول على مصالحها الضيقة ليس إلا.

المطلب الخامس: تدارك ثقافة الاستهلاك والإنتاج في المجتمع (الاقتصاد الدائري):

لا يعد الاقتصاد الدائري وليد اليوم، وإنما قد يضرب بجذوره مند صدر الإسلام، إذ شرع الإسلام أحكاما شرعية تنص على حرمة الإسراف والتبذير وترشيد الإنتاج والاستهلاك، والحفاظ على النعمة المتوفرة وعدم تبديدها أو التقصير في حمايتها، والحفاظ على المال عامة وتنميته ودفع عنه كل خسارة محدقة أو مضرة متوقعة، وهذا من صميم الدين الإسلامي ومن مقاصد الشرع الحكيم، الذي من خلاله يهدف إلى العناية بمصالح المجتمع ومنافعه[1].

الفرع الأول: مفاهيم عامة.

مفهوم الاقتصاد الدائري: هو نظام متجدد قائم علي إعادة التصميم والتحول نحو استخدام الطاقة المتجددة[2]، وهو نظام تحديثي لسلوك الاستهلاك والإنتاج، يهدف إلى الانتقال من النموذج الخطي إلى النموذج الدائري[3]، قصد الحفاظ على قيمة الموارد لأطول فترة ممكنة، والحد من الاستهلاك والتقليل من إهدار الوارد الخام، وهو نمط لإصلاح الاقتصاد وتنظيمه، حيث يرفع أرباح الأفراد والمؤسسات ويحمي البيئة والمحيط، من خلال الاستفادة من المخلفات في إنتاج الحاجات والمستلزمات[4].

فالاقتصاد الدائري لا يرتبط بقطاع معين، بل هو نمط خاص من المعيشة ينبغي أن يُتعلم، وسلوك اقتصادي يتوجب تأصيله في جميع نواحي الحياة، من خلال عمليات إعادة التدوير والتصنيع والاستخدام، وتطوير السلوكيات الإنتاجية والاستهلاكية، وتوعية الناس بقيمة الأشياء قبل وبعد الاستهلاك، بدلاً من نمط الهدر وتضييع الموارد، وهذا الاقتصاد النظيف يرمي إلى القضاء على النفايات من خلال تحقيق هدف "صفر نفايات".

مفهوم الأسمدة العضوية: وهذه الطريقة يطلق عليها الكمبوست، مشتقة من فعل Decompose، بمعنى التحلل أو التكسير أو عزل المواد عن بعضها، ويتم ذلك من خلال البكتيريا وبعض الكائنات الحية، تعمل في حالة بيئية معينة تتوفر على الحرارة والرطوبة والتهوية الكافية[5].

---

(1) على محيي الدين القره داغي، **الاقتصاد الدائري ينسجم ويتفق مع الفكر الاقتصادي الإسلامي من حيث رعاية المجتمع ومصالحه**، موقع الاتحاد العام لعلماء المسلمين، https://iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=10918، يوم: 2022/08/09.

(2) بسام سمير الرميدي، **الاقتصاد الدائري كمدخل إبداعي للحد من البصمة البيئية وتحقيق التنمية السياحية المستدامة**، دراسة نظرية وتحليلية، مجلة اقتصاد الأعمال، المركز الجامعي، ميلة، م2، ع4، ديسمبر2018، مصدر سابق، ص343.

(3) محمد مسعودي، **متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، م23، ع1، ديسمبر2019، ص735.

(4) صالح قادر كريم الزنكي، منى فاروق محمد أحمد موسى، **الاقتصاد الدائري من منظور إسلامي**، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا ، 2020، ص9.

(5) الطاهر شليحي، سعاد مزلف، **أهمية تدوير النفايات العضوية كسماد فلاحي في حماية البيئة**، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس، م1، ع1، جانفي2018، ص130.

مفهوم إعادة التدوير: هي عملية "إعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات أقل جودة من المنتج الأصلي"[1]، ويعرف "إعادة استخدام المنتج مرة أخرى بعد الانتهاء من استعماله أو أجزاءه، وتغير مواصفاته ليكون مادة أولية لذات المنتج أو يدخل كجزء من منتج آخر، وهي عملية تحويل السلعة أو المادة المحددة القيمة إلى سلعة أو مادة أخرى ذات فائدة، فهي قيمة مضافة حقيقية لعملية الإنتاج أو الاستخدام أو حتى الاستهلاك"[2]، بمعنى تجميع النفايات والاستفادة منها وتحويلها إلى مواد مفيدة، منعا لإضاعة الثروات والموارد الطبيعية.

الفرع الثاني: الاقتصاد الدائري في ضوء التشريع الإسلامي:

تظهر أهمية الاقتصاد الدائري في المنهج الإسلامي من خلال عناية النصوص الشرعية الكثيرة والمتنوعة بموضوع الكون والبيئة والمحيط، وكيفية تحقيق الاتزان في الحياة، ويتجلى شأن الاقتصاد الدائري بموافقته ببعض كليات الشريعة كالحفاظ على المال الذي هو ملك لله تعالى، ولا تقوم الحياة بدونه، ويتمثل الارتباط الوثيق من خلال القواعد الشرعية التي تحرم الاضرار والافساد والاسراف والتفريط في استغلال الموارد واستهلاك النعم، وكذلك من مقاصد الشرع الحنيف الحفاظ على الأموال، وتنميتها وترشيد انفاقها[3].

ويقول الله تعالى: ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ [سورة طه:55]، ووجه الدلالة من هذه الآية، أن الله يُذكر الانسان وعلاقته بالأرض من قبل أن يخلق إلى أن يبعث للحشر والحساب يوم القيامة، وهذا يدل على أهمية هذه الأرض في عمر الانسان، لذلك وجب عليه المحافظة عليها وحمايتها من كل ما يؤذيها ويفسدها.

وهذا الاقتصاد الدائري قد عرف مند القدم، وخاصة في صدر الإسلام عندما بعث رسول الله ﷺ علم الناس أمور دينهم وأمور دنياهم، إذ مما علمهم الانتفاع ببعض النفايات التي يخلفونها، وشجعهم على تدويرها والاستفادة منها في دورة ثانية، مثل اهتمامهم بمخلفات التمر، وكما نعلم أن الجزيرة العربية التمر فيها من أساسيات الحياة، وهذه الثمرة تؤكل كثيرا وتخلف بعد أكلها النوى بكميات متفاقمة، وما تحدثه من أوساخ

(1) حمزة الجبالي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، د.ط، دار الأسرة للإعلام، 2016ن ص157.

(2) ثامر ابكري، **استراتيجيات التسوق الأخضر**، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012، ص14.

(3) القره داغي، **الاقتصاد الدائري ينسجم ويتفق مع الفكر الاقتصادي الإسلامي من حيث رعاية المجتمع ومصالحه**، موقع: الاتحاد العام لعلماء المسلمين، يوم: 2023/01/14.

واتشار للذباب والعفن في كل مكان، لذلك حفزهم الرسول على استغلالها ولم ينكر عليهم رضخها وطحنها وإطعامهم دوابهم[1].

وفي الحديث عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: تصدق على مولاة لميمونة بشاة فماتت فمر بها رسول الله ﷺ فقال: «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَدَبَغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ؟» فقالوا: إنها ميتة فقال: «إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا»[2]، هذا النص يدل عن حرص الإسلام على حماية الموارد الخام قبل الاستخدام، وبالمخلفات بعد الاستخدام، وهذا هو عين الاقتصاد الدائري، حيث أن كل ما من شيء فيه منفعة ومصلحة للناس أو الحيوان فلا بد من تنميته واستثماره ويحرم تضيعه والتخلص منه، مادام لم تحرمه الشريعة.

ويروى عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لاَ يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مَثَلُ المُسْلِمِ، حَدِّثُونِي مَا هِيَ» قال: فوقع الناس في شجر البوادي قال عبد الله: فوقع في نفسي أنها النخلة، فاستحييت، ثم قالوا: حدثنا ما هي يا رسول الله، قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ»[3]، فالنخلة تشبه بالإنسان المسلم في أمور كثيرة منها وفرة ثمرها وثبات ظلالها وشهي ثمرتها ودوامها، ولا يخاف عليها من أحوال الزمان وتقلباته، فهي تؤكل نيئة وطرية وقديمة، كل شيء فيها يصلح للحياة، منها ما ينتفع به الإنسان ومنها ما يكون طعاما للحيوان، ومنها ما يكون لاتخاذ المسكن والمأوى، ومنها ما يرجع إلى الأرض سمادا ودبالا لتجديد قوة الأرض على العطاء، وهذا التشبيه الذي شبه النبي ﷺ المسلم بالنخلة بصلاحه وأخلاقه وفاعليته[4]، حيث أنه نافع في كل أحواله وصالح في كل أوقاته، يده ممتدة لكل ابتغاء مرضاة الله لا يريد من وراء ذلك جزاء ولا شكورا.

انطلاقا من هذه النصوص الصحيحة يتبين لنا على المجتمعات الإسلامية أن تستفيق من سباتها، وتتخذ وسائل جديدة لعيشها وتستفيد من العلوم والتكنولوجيا في توفير حاجاتها، وترجع إلى قيمها ومبادئها التي تستمدها من دينها ومرجعيتها، التي تدفعها إلى نظافة محيطها وحماية بيئتها من خلال الإبقاء على مواردها لها وللأجيال بعدها، والاستفادة من مخلفاتها ونفاياتها التي تكون موردا جديدا مجانيا لإنتاج احتياجاتها ومستلزماتها.

---

(1) حسن عبد الفتاح السيد محمد، **الاستفادة من تدوير النفايات المنزلية في ميزان الفقه الإسلامي**، مجلة كلية الشريعة والقانون، تفهنا الأشراف، دقهلية، مصر، م19، ع6، جانفي2017، ص3684.

(2) صحيح مسلم، باب: طهارة جلود الميتة بالدباغ، ج1، ح رقم:363.

(3) صحيح البخاري، باب: الفهم في العلم، ج1، ح رقم:131.

(4) أبو زكريا محيي الدين النووي (المتوفى: 676هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1392هـ، ج17، ص153.

الفرع الثالث: توعية الأفراد والمؤسسات بأهمية نظافة البيئة وتدوير النفايات في الإسلام:

إن من العلامات التي تدل على حضارة المنطقة وأهلها نظافتهم ونظافة شوارعهم، فالإسلام علمنا تنظيف الساحات والممرات، وأمر بنقائها وطهارتها ووضاءتها، بأحاديث صحيحة وأقوال مأثورة، مثل قوله ﷺ: "طهروا أفنيتكم"[1]، وفي هذا الموضوع يروى عن عائشة انها قالت: "إن الإسلام نظيف فتنظفوا فإنه لا يدخل الجنة إلا نظيف"[2].

ويروى عن أبي موسى الأشعري أنه لما قدم البصرة قال لهم: "إن أمير المؤمنين بعثني إليكم لأعلمكم سنتكم، وإنظافكم طرقكم"[3]، واهتمام عامل أمير المؤمنين بنظافة ساحات الناس وأفنيتهم، دليل على أهمية قيمة النظافة لدى الراعي والرعية في صدر الإسلام الأول، وقد كان رسول الله ﷺ يحذر أصحابه والناس تباعا بعظم وضع الضرر في الطرق والممرات، وما يعيق سير الناس ويعكر مزاجهم ويكدر ذوقهم، أو كل ما يزعج راحتهم، ويخدش ذوقهم، ويروى عن حذيفة بن أسيد أن النبي ﷺ قال: " من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم"[4]، سبحان الله كأن الرد جاء منه سبحانه قاسيا وعظيما.

قد حفز الإسلام المسلمين إلى العمل على تحسين أماكن سير الناس وتعبيدها وتنقيتها ونزع عنها كل ما يضرهم وما يقلقهم، فإن ذلك أجر وثواب كبير ومقام عند الله عظيم ، في هذا الصدد يروى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخَّرَهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ" [5]، وفي رواية لمسلم قال:" لقد رأيت رجلاً يتقلّب في الجنة في شجرة قطعها من ظهر الطريق كانت تؤذي المسلمين»"[6].

السؤال الذي يطرح نفسه بعد هذه النصوص الصريحة، أيكون دخول الجنة بمساعدة الناس في طرقهم وممراتهم فقط؟ هذا إن دل على شيء فإنما يدل على جمالية الإسلام وشموليته واتزانه واهتمامه بأمور الدين والدنيا جميعا، وهذا المفهوم يظهر أكثر وضوحا في الحديث التالي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ بَابًا، فَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَأَرْفَعُهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ "[7]، فلا إله إلا الله

(1) فيض القدير، باب: حرف الطاء، ج4، ح رقم:5279.
(2) فيض القدير، باب: حرف الهمزة، ج2، ح رقم:1953.
(3) مصنف ابن شيبة، باب: كنس الدار ونظافتها والطريق، ج5، ح رقم:25923.
(4) المعجم الكبير للطبراني، باب: أبو طفيل عامر بن واثلة عن حذيفة بن اسيد، ج3، ح رقم:3050.
(5) صحيح البخاري: باب فضل التهجير إلى الظهر، ج1، ح رقم652.
(6) صحيح مسلم، باب: النهب عن الإشارة بالسلاح على مسلم، ج4، ح رقم564.
(7) سنن الترمذي، باب: ما جاء في استكمال الايمان وزيادته، ج5، ح رقم:2614.

تصريح باللسان، وإماطة الأذى عن الطريق تقرير بالأركان، والحياء إرادة ذاتية وتوكيد بالجنان، فكل تلك القيم الحضارية تمثل صرح الإيمان الكامل المتكامل المنشود.

غريب هذا الدين العظيم الذي يفرض على المؤمنين المحافظة على طرقهم ودروبهم التي يمرون منها، واعتبر تنقيتها من المحاسن التي ترفع من قيمة عمل المرء، ويتوعد من يؤذيها ويخربها، ويقذرها أو يسيء إليها، إذ يروى عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال: "عرضت علي أعمال أمتي حسنها وسيئها فرأيت من أحسن أعمالهم الأذى يماط عن الطريق"[1].

وبالمقابل قد شجع الإسلام على توفير الغذاء والوصول إلى الاكتفاء وتحقيق الأمن الغذائي، إذ ركز على توفير كل ما له علاقة بذلك، حيث فرض الإسلام على الخليفة تعبيد الطرق وتوفير الأمن وابعاد الخطر عنها والضرر والأذى وكل المخاوف المهلكة، لأن ذلك يسهم في سهولة جلب الموارد الأساسية لحاجات الناس، وكأنه يقول إن الطرق غير الأمنة وغير النظيفة وغير المرتبة أحسن ترتيب هي ليست للمسلمين الذين يحبهم الله وينتظرون لقاءه، ويضيف الإسلام كذلك إرشاد الناس في طرقهم والرد على سلامهم وحمايتهم مما يكتب للمؤمن الفاعل صدقة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: "على كل مسلم في كل يوم صدقة، قالوا يا رسول الله ومن يطيق ذلك؟ قال: إماطتك الأذى عن الطريق صدقة، وإرشادك الرجل المسلم الطريق صدقة، وعيادتك الرجل المسلم صدقة، واتباعك جنازته صدقة، وردك السلام على المسلم صدقة "[2]، هنا يكمن بيت القصيد، وهنا تتجلى عظائم منهج الاسلام في هذه الاحكام الراقية والارشادات السامية، التي تلزم الإنسان على نظافة بيته والساحات والممرات التي يستخدمها، من أجل الوقاية من الأمراض والأوبئة التي تنتشر جراء تجمع النفايات وتكدسها.

بعد طرح هذه النصوص النبوية يسأل الإنسان أسئلة كثيرة منها، لماذا الإسلام اهتم اهتماما كبيرا بحماية بهذه الجزيئات في تفاصيلها الدقيقة، حتى جعل ذلك من الصدقة التي يقبلها الله سبحانه وتعالى، والمعرض عنها يحاسب عن تقصيره وإهماله، ويروى عن الرسول ﷺ أنه يقول في الحديث المشهور: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ...»[3]، وكذلك عمر بن الخطاب يقول في هذا

(1) مسند أبي داود، باب: أحاديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، ج1، ح رقم:485.

(2) مسند إسحاق بن رهويه، باب: ما يروى عن ابن أبي نعم وأبي الأحوص، ج1، ح رقم:245.

(3) صحيح البخاري، باب: الجمعة في القرى والمدن، ج2، ح رقم:893.

الصدد: "لو مات جمل بشاطئي الفرات ضياعا لخشيت أن يسألني الله عنه"[1]، بمعنى أن الخليفة مسؤول عن كل ما صغيرة وكبيرة تقع في دولته.

والشاهد على الإنسان المسلم أن يكون منفذا ومراعيا لكل حثيات التي أمر بها الإسلام ويكون منتهيا عن كل ما نهى عنه، حتى يكون في المستوى المطلوب، وأن يكون قدوة ومثالا، مؤهلا لحمل راية الإسلام بسلوكه لا بلسانه.

الفرع الرابع: الاقتصاد الدائري ودور في تطوير البيئة وتحقيق الأمن الغذائي:

الاقتصاد الدائري يفرض على الناس تصحيح نظرتهم المعتادة للإنتاج والاستهلاك، والانتقال إلى الاقتصاد الحلقي النظيف، الذي يرتكز على حماية الموارد الطبيعية، وتفعيل منظومة رسكلة النفايات، بهدف الاستفادة منها في دورة إنتاجية جديدة.

ودور الاقتصاد الدائري في تحقيق الأمن الغذائي من خلال التقليل من هدر الموارد، من الغذاء والماء والموارد عامة، فالأغذية المستعملة يتم إعادة تدويرها واستخدامها كطعام للآدميين أو كعلف للحيوانات أو كأسمدة للزراعية، وبعد ذلك يرجع إلى الآدميين عن طريق اللحوم و الألبان والغذاء، والمياه المستعملة يتم تدويرها واستخدامها للري مرة أخرى أو لاستعمالات التنظيف وسقي أشجار التجميل والساحات، وهذا الاقتصاد نلاحظ يسهم بطريق أو أخرى إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير بيئة نقية ومحيط نظيف وموارد مرسكلة وموارد طبيعية غير مستنزفة، وحياة طيبة وصحية متكاملة.

وفي حالة عدم التوعية والإرشاد يصبح الانسان هو المتسبب في طغيان النفايات وبلوغها ذلك المستوى من القذارة والتلوث، وتكاثر الحشرات وتفشي العدوى والأمراض، خاصة ما يشهده الوسط الاجتماعي من التوسع المطرد والسريع في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، والذي نتج عنه ظهور أنماط حضارية، لم تكن موجودة من قبل[2]، حتى صارت هذه النفايات تشكل التهديد الحقيقي للفرد والمجتمع والسلطات المحلية على حد سواء، وما تفرزه من تلوث للمحيط والبيئة، الذي يعد خطرا على الإنسان وحياته الصحية وكرامته الإنسانية[3]، بالمقابل هذه المخلفات تعتبر كنز ثمين وثروة نفيسة لمن عقل وعلم كيفية فرزها في

(1) محمد عبد الحي الكتاني (المتوفى: 1382هـ)، **التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدنية الإسلامية في المدينة المنورة العلمية**، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ص229.

(2) جمال قرناش، **نظام مسؤولية الإدارة في جمال إدارة وتسيير النفايات المنزلية وما شاهبها**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد بن حيي الونشريسي، تيسمسيلت، م3، ع5، جوان2018، ص206.

(3) محمد جبري، **الوكالة الوطنية للنفايات: رهانات وتحديات**، مجلة القانون العقاري، مخبر القانون والعقار، جامعة البليدة2، م5، ع3، سبتمبر2018، ص118.

المصـــدر، والعمل على تدويرها واســـترجاعها، قبل أن تنبعث منها روائح منتنة، ومناظر مشـــمئزة، من خلال البحث عن الحلول الممكنة والجذرية، واتباع الارشادات البيئية والتعليمات الصحية.

ومن الأمثلة على أهمية إعادة التدوير، فإن صـناعة طن واحد من الورق يكلف 17 شـجرة ضـخمة، أي ما يمثل 1.41 طن من الخشـب، و48.2 م مكعب من المياه، و10.25 ميجاواط من الطاقة الموفرة[1]، وطن واحد من الزجاج يوفر1.33 طن من الرمل، 409.196 كغ من كربونات الصـــودا، وكميات كبيرة من الحجر الجيري، و68.4936 كغ من الغولد ســـبار[2]، وهذا معناه اســـتنزاف للموارد الطبيعية، وفي المقابل باسـتعمال تقنية إعادة التدوير سـوف تُسـترجع موارد ضـخمة، وتُحمى الموارد الطبيعية المحدودة من الاسـتنزاف والنفاذ[3]، حيث يتكون الورق والكرتون من ألياف الســـليلوز الحيوية القابلة للتحلل وإعادة التدوير وغير السامة.

إذ الدسـتور الجزائري لسـنة 2015م يعبر بصـراحة من خلال المادتين 68/66 عن ضـرورة حماية الصـحة العامة والسـلامة البيئية، وللمواطن الحق في محيط كريم وخالي من أي انزعاج أو عائق[4]، لكن التدابير المتخذة في عملية تسـيير النفايات من طرف السـلطات المحلية، لم تفي بالغرض المطلوب، حيث صـارت تؤثر سلبا على البيئة والإنسان، جراء تسييرها السيء للنفايات عامة والمنزلية خاصة، ورداءة التخلص منها، كالدفن الذي يسـبب في تلوث المياه الجوفية، والحرق الذي يسـبب في انبعاثات غاز OC_2[5]، الذي يؤثر على طبقة الأزون.

ومن المفارقات نجد أن الدول المتقدمة تستوعب كل النفايات الناتجة في ساحتها، دون طمر ولا إحراق في البرية، وأكثر من ذلك فهي تستوعب نفايات من دول أخرى وتوفر أرباحا هائلة من خلالها، حتى أصبحت القمامة مصدرا لا يستهان به في مساندة ودعم الاقتصاد الوطني[6]، من خلال الانتقال إلى الاقتصاد الدائري وامتلاك التقنية والتكنولوجيا واستعمال بطرق الحضارية والملاءمة في ترقية المحيط والمحافظة على البيئة.

---

(1) موقع شركة مدار للورق، **فائدة إعادة التدوير**، https://almadar-dz.com/ar/فائدة-إعادة-التدوي، يوم: 2022/08/11.

(2) محمد سليم، رابح اوكيل، **إسهامات رسكلة النفايات في تحقيق التنمية المستدامة والأطر القانونية المنظمة لها في الجزائر**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، م3، ع2، ديسمبر2018، جامعة بويرة، ص186.

(3) هبري نصير، **إعادة تدوير النفايات في ظل الاقتصاد الدائري وتحقيق التنمية المستدامة**، Revue des reformes Economique et intégration dans l'économie mondiale، المدرسة العليا للتجارة، م13، ع2، أكتوبر2019، ص7.

(4) وزارة البيئة، **تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر**، الوكالة الوطنية للنفايات، سنة 2020م، ص12.

(5) بلقاسم قريشي ومن معه، **دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تحقيق الإدارة المستدامة للنفايات المنزلية – دراسة تحليلية لواقع إدارة النفايات المنزلية في ورقلة**، مجلة أفاق للبحوث والدراسات سداسية، ودولية محكمة، المركز الجامعي ايليزي، ع4، جوان2019، ص14.

(6) حسناء مشري، سفيان مسالته، **تثمين عملية تدوير النفايات المنزلية وما شابهها في ظل متطلبات التنمية المستدامة، دراسة حالة مؤسسة سطيف**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة سطيف1، م11، ع4، جويليا2021، ص196.

الفرع الخامس: مشروع تدوير النفايات المنزلية (حي تاغرما 490 مسكن أنموذجا):

حي تاغرما "490 مسكن" في المنطقة العلمية، بلدية بونورة، ولاية غرداية، ومصطلح تاغرما هو كلمة امازيغية تعني الحضارة حسب استعمالاته بين الناس في منطقة واد مزاب، هذه المنطقة من صحراء الجزائر قدمت مثالا حيا يجمع بين كل المجالات الدينية والثقافية والتاريخية والعمرانية، فهو من النمادح الراقية في العالم التي تفتخر بها الأمة الجزائرية، حيث يستمد أهميته من أصالة ثقافته الراقية وعراقة هيآته العرفية مثل حلقة العزابة، وهيأة إروان ومجمع العشائر[1]، هذه الهيآت هي أساس المجتمع وصمام أمانه مند زمن غابر وإلى يومنا هذا.

أولا: تعاريف عامة حول النفايات:

تعريف النفايات: النفايات تعتبر مواد ذات قيمة اقتصادية معدومة في نظر منتجها، لذلك يود صاحبها التخلص منها، وهذه النفايات تمثل كل مقذوف خارج المنازل والمؤسسات الخاصة والعمومية[2]، والبقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال، وبصفة أعم كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه، أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته[3]، أو إنتاج أو استهلاك أو استعمال أو مراقبة أو تصفية، وبصفة عامة، كل الأشياء والمواد المتخلى عنها أو التي يلزم صاحبها بالتخلص منها بهدف عدم الإضرار بالصحة والنظافة العمومية وبالبيئة.

تعريف المخلفات المنزلية أو ما شبهها: كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية، والنفايات المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها، والتي بفعل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المنزلية[4].

تعريف تثمين النفايات: كل العمليات الرامية إلى إعادة استعمال النفايات أو رسكلتها أو تسميدها[5]، وكل ما تتعلق بتدوير النفايات أو إعادة استعمالها أو استردادها أو استخدامها، أو كل عملية تهدف إلى الحصول على مواد أولية أو مواد قابلة لإعادة الاستعمال، من أجل حماية البيئة من الآثار السلبية،

---

(1) موقع آت مزاب: http://atmzab.net/ يوم: 2023/01/03.

(2) هنية شريف، **التنظيم القانوني لتسيير النفايات في الجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعت تامنراست، م9، ع1، جانفي2020، ص122.

(3) الجريدة الرسمية، قانون رقم 19/01 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، المادة 3، ص10.

(4) نفس المصدر، ص10.

(5) نفس المصدر، ص11.

تعريف تســـيير النفايات: "كل العمليات المتعلقة بجمع النفايات وفرزها ونقلها وتخزينها وتثمينها وإزالتها بما في ذلك مراقبة هذه النفايات"(1).

إن ما نلاحظه في واقعنا اليوم أزمة بيئية خطيرة، وهي تكدس النفايات هنا وهناك، واكتظاظ الســـاحات والطرقات منها، وكل لاه عنها، ولا يوجد من يفعل خيرا أو يقترح حلا، والجميع مشـــاركون في إيجادها، ولسان حالهم يقول: إن الدولة المتمثلة في أجهزة البلدية هي المسؤولة عن ذلك، ولا ناقة لنا ولا جمل فيها، من أجل ذلك تجدنا كلما حاولت أجهزة النظافة بتنظيف الســـاحات والشـــوارع، كلما حاول الناس تجديدها ونشر الأوساخ وتوسيع القدارة هنا وهناك، حتى لا تجد بدا من أن تنظف مكانا، أو ترتب موقعا يليق بالفرد المسلم الذي يأمره دينه وقيمه بذلك.

وهذه تنشـــئة اعتاد عليها الناس منذ أمد بعيد، بعد عصـــر الانحطاط الأخلاقي والقيمي، الذي أتى على كل جميل في حياتنا إلا ونسفه واختلسه، وأثبت مكانه ما لا يرضاه العقلاء لأنفسهم ولا حتى الأعداء لأعدائهم، بعد ما كانت المســـاجد منارة للأحياء في تربيتها وإرشـــادها لدينها ودنياها، منها يســـتمد الدين والأخلاق والتعامل الحسن مع النفس والأهل والغير وكل الخلائق، ومنها يستقي الإنسان نور العبادة والتوازن في الحياة وتحقيق السعيدة الأبدية، وكذا المدرسة التي كانت رديفا للمسجد في التربية وإرشاد النشء، على الدين الصحيح الذي يرفع الإنسان إلى أعلى عليين بأخلاقه ودينه وسلوكه، ويبعده عن الخلافات والنزاعات والعصبية المقيتة والعنصرية القاتلة، وأما الأسرة التي كانت تجمع الأهل والأسرة الكبيرة من الجد إلى الحفيد، كانت نموذجا للتربية وإعداد الأجيال القادمة وتأهيل النشـــأ المســـتقبلي، حتى ينشـــأ الفتيان في جو مفعم بالنشـــاط والعمل الجماعي التعاوني.

فهذه المؤسسات الاجتماعية كل لا يتجزأ في تربية الأجيال الصاعدة، بالتعاون مع المؤسسات الإدارية والمؤســـســـات الإعلامية التي تحمل المشـــعل عاليا خفاقا ان شـــاء الله، لذلك لابد أن تتوحد الرؤيا بين هذه المؤسسات الفاعلة، وأن يكون هناك ترتيب وتكامل شامل، ويتم توزيع الأدوار وتنسيق الجهود، مما يجعل من النتيجة المنتظرة أكثر إبداعا وتفوقا وتحقيقا للأهداف المنشودة بإذن الله.

وهذا لا يكون إلا برفع الوعي المجتمعي، وتثقيف الآباء والأمهات، وتنوير الأبناء في المدارس والنوادي الرياضية والثقافية، حتى يتمكنوا من تطوير ذاتهم وتنمية بيئتهم، وتعزيز فرص الاستفادة من النماذج الناجحة في هذا المجال، فنظافة الأحياء والساحات العمومية واستغلال النفايات وتدويرها تربية اجتماعية وقيم دينية أصيلة.

(1) الجريدة الرسمية، قانون رقم 19/01 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، المادة 3، مصدر سابق، ص11.

ثانيا: مشروع تدوير النفايات المنزلية وما شابهها:

إن قضية النفايات عامة المنزلية خاصة، صارت من الأمور المصيرية التي تسعى مؤسسات الدولة إلى إيجاد حل صارم لها، إذ أن تدوير النفايات وتثمينها من الأولويات، التي تولي لها هذه المؤسسات اهتماما بالغا، لإسهامه في تحقيق الصالح العام[1].

حسم معضلة تكدس النفايات في تدويرها: كانت البداية فيما شاهده الباحث من تكدس للقمامة في مداخل الحي الذي يقطن فيه، وفي كل زوايا الشوارع والممرات، وما صاحبه من تشوه للمنظر وتعفن للنفايات هنا وهناك، وغياب الأجهزة المسؤولة عن نقل هذه النفايات إلى مكباتها الخاصة بعيدا.

وحاول الباحث أن يجد حلا لهذه المعضلة، فقرر التقرب إلى المؤسسات الفاعلة في الحي، وعمل على تقريب وجهات النظر في إيجاد حل للنفايات والأضرار التي تنشأ منها، ومناقشة القضية مع القائمين على مسجد الحي والمواضيع التي يتطرق إليها الأئمة في الخطب الجمعية والدروس اليومية والمناسبات الخاصة في الأعياد الدينية والوطنية، ومحاولة ربط قضية النفايات بالفكرة الدينية التي تكون محركا نفاثا ودافعا قويا لتحقيق القضية الحاسمة، ولابد أن يكون الملقي للموعظة متمكن ومؤمن بما هو ذاهب إليه ومندفع لتحقيقه، ويحاول أن يقنع الناس بالمهمة الملقاة عليهم، والتي لابد عليهم أن يقتنعوا بها ينقلوا فكرة التدوير إلى بيوتهم.

وكذلك العمل على التقرب إلى مدرسة الحي والتعاون مع جمعية أولياء التلاميذ ومديرها ومعلميها، من أجل توعية الأبناء على نظافة أنفسهم أولا والمدرسة والحي وطرقاتهم التي يمرون منها بعد ذلك، وجعل المعلم يؤمن بقضية النظافة وتدوير النفايات حتى يتمكن من تأثير على المتمدرسين، وحتى يجعل المسألة مفصول فيها، علما وسلوكا وعملا.

وأما الأسرة التي تكون الأم فيه الفاعل الأهم، وهي القلب النابض للمجتمع، والمحرك لكل فكرة يراد لها التحقيق في الواقع، والأم تستطيع أن ترفع من مستوى رشد أهلها وأبنائها ووطنها، وهي المسؤولة عن إدارة النفايات في المنزل، لذلك حاول الباحث ان يقنعهن من خلال لقاءات مباشرة، أو بواسطة الأب الذي يزور المسجد أو الابن الذي يذهب إلى المدرسة، لأنه في كثير من الأحيان الأم المثالية تتابع كل ما يداع في المسجد أو المدرسة لحظة بلحظة.

---

(1) مباركة كباب، **الاستراتيجية الوطنية في إدارة وتسيير النفايات المنزلية وما شابهها في إطار حماية البيئة والتنمية المستدامة**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمر ثليجي، الاغواط، م5، ع2، سبتمبر2021، ص279.

ثالثا: تحقيق شعار "حي صفر نفايات":

إن تحقيق مدينة بغير نفايات من أمنيات كل إنسان صالح غيور على دينه ووطنه، لذلك عمل الباحث على اقتراح علاج يبدأ من المصدر (المنزل)، قبل تلوث المواد وفسادها، وهذا من خلال مشاركة سكان الحي الجديد[1]، بتوعيتهم وتدريبهم، وتقديم لهم مبادئ توجيهية، لتحقيق مدينة خالية من المخلفات أو صفر نفايات.

فهذا الحي الذي طبق الباحث فيه هذه التجربة ضمن مناطق الظل، إذ يتكون من مسجد ومدرسة قرآنية ومدرسة رسمية ابتدائية، ودكاكين التجزئة للمواد الغذائية، التي تجلب الغذاء لأهل الحي وتكون ملاذا للأسر والعائلات في حوائجهم واحتياجاتهم، إلا أن هذه الاحياء الجديدة عادة تفتقد إلى بعض المرافق والمستلزمات الضرورية،

ومما يشكو منه ساكني الحي الجديد، تراكم النفايات في مدخل الحي والأزقة، بسبب غياب الحضور الدوري لمهندسي النظافة، والذي يحتم على أصحاب الحي من حين لآخر تنظيم حملات النظافة والتشجير والتخلص من القمامة، إلا أن هذه الحملات تكون موسمية والنفايات تتراكم بكميات كبيرة، مما ينجم عنها روائح كريهة ومناظر كارثية، وأمراض فتاكة للإنسان وبيئته.

1-استخلاص من المخلفات علف الأنعام:

من الواضح أن المواد العضوية تشكل أكثر من نصف المخلفات، والمادة العضوية النصيب الأوفر منها بقايا الطعام والغذاء الذي تخلفه المنازل والمطاعم والفنادق والأسواق، وهذه الكميات الكبيرة من المادة العضوية يمكن نستخلص منها أعلاف للأنعام، شريطة الاستحواذ عليها قبل أن تفسد وتتعفن[2]، بدلاً من إلقائها في المدافن ومراكز الردم التقني، إلا أن الأمور ليست بهذه البساطة، لابد من تكاتف الجهود وتحلي جميع الشركاء بإرادة فلاذية وعزيمة قوية، ابتداء من اعتناء الأفراد بمخلفاتهم بفرزها ووضعها في المكان المحدد، وانتهاء بالسلطات التي تُشرع أنظمة وقوانين تسهم في التسيير الحسن للعملية، فإن الاستفادة من المخلفات سيتحقق لا محاله، خاصة إذا علمنا أن مادة الأعلاف تشهد تفاقما في الأسعار محليا وعالميا، خاصة بعد اندلا ع الحرب

(1) يسمى حي تاغرما (450+60 مسكن) في المنطقة العلمية، بلدية بونورة، ولاية غرداية، للمرقي: محمد بابا وسماعيل ومحمد فخار.

(2) معتصم الفلو، السعودية نحو تحويل هدر الطعام إلى أعلاف حيوانية، موقع المجلة، https://arb.majalla.com/node/49226، يوم: 2023/01/15.

الأكرانية الروسية، مما نجم عن ذلك انخفاض في الإنتاج الحيواني، مما عرقل من تحقيق الاكتفاء الذاتي في شعبة اللحوم[1].

لذلك عمل الباحث على اجراء دراسة حول الأعلاف المستخلصة من مخلفات المنازل، ولاحظ أن هذه المخلفات تحوي على مواد غذائية يمكن استعمالها أعلاف للأنعام، لما تتميز به من قيمة غذائية واقتصادية، وقد وجدت بحوث عالمية في هذا الموضوع ويقترح الآتي[2]:

-ضرورة الاستفادة من المخلفات المختلفة والاستخراج منها المواد التي تصلح كعلف للأنعام -طبعا بعد التثبت من سلامتها- لكونها تسهم في التقليل من النفقات، وتوفر ربحية أكبر لمربي الأنعام.

-إيجاد مشاريع اقتصادية لجمع وإنتاج الأعلاف من المخلفات، من أجل إيجاد حل لزيادة أسعارها والتقليل من تكاليفها وتطهير البيئة من الاطنان المكدسة من نفايات المدن.

-الحاجة إلى إنشاء محلات مكيفة لتخزين الأعلاف المجمعة لتجنب المشاكل التي يتعرض لها الفلاحون ومربوا الأنعام، خاصة في مواسم الجفاف وعند فقدان الأعلاف من الأسواق وتفاقم أسعارها.

2-تحويل المخلفات المنزلية إلى أسمدة:

عمل الباحث على صنع آلة بسيطة غير مكلفة، مكونة من سطلين قديمين، حيث أن هذه الآلة مقسمة إلى جزأين، في الجزء الأول يشرع في تعبئته من نفايات المطبخ وبقايا الطعام، وبعد امتلائه، يتم الانتقال إلى الجزء الثاني، وبينما يعبأ الجزء الثاني يترك الأول يتحلل ويتخمر، وهكذا حتى يتم تعبئة الثاني، شريطة تحريك السطلين وإضافة قليل من التراب عند كل رمي، إذ تساعد التربة المادة العضوية في تحللها، وبعد مرحلة معينة -كما يحدده خبراء الزراعة- يتم إفراغ تلك النفايات المجمعة والمتحللة في الجزء الأول، في كيس معد لذلك، بعد تلك الخطوات نحصل على سماد طبيعي خالي من أي مشاكل بيئية، ولا مواد كيماوية، ولا روائح كريهة، ولا مناظر مقرفة، بذلك نكون قد تخلصنا من اعباء بيئية، وحولناها إلى موارد اقتصادية هامة.

---

(1) سارة بوسنة، هذه أسباب ارتفاع أسعار اللّحوم، جريدة الشعب، http://www.ech-chaab.com/ar/، 2023/01/15.

الجدوى الأقتصادية لأحلال مخلفات مختلفة محل جزء من الشعير في تسمين الحملان العرابية، أمين محمد سعيد الإدريسي، علي حسين حمد خوشناو، طاهر رشيد قادر الخطيب، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، م16، ع57، مارس 2010، ص144.

(2) أمين محمد سعيد الإدريسي ومن معه، **الجدوى الاقتصادية لإحلال مخلفات مختلفة محل جزء من الشعير في تسمين الحملان العرابية**، جلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، م16، ع57، مارس 2010، ص144.

وهذا السماد نحتاجه في عملية التشجير سواء في المنازل أو الحي أو الساحات العامة أو الطرق المؤدية إلى الحي، وكذلك ما يتبقى منه يصبح ثروة ثمينة للبساتين المجاورة.

مع التنسيق مع المؤسسات الحيوية في الحي، تمكن الباحث توعية الأهالي وتقديم توضيحات فكرية ودينية وبيئية لهذه المؤسسات الفاعلة، حتى يتسنى لهم معاملة مغايرة مع تلك النفايات التي ينتجونها جراء استهلاكهم للموارد والخيرات التي يرزقون بها، وكانت التوجيهات أن النفايات المنزلية تنقسم إلى عدة أنواع، ويجب على الجميع التعرف بها، وكيفية التعامل معا، والاستفادة منها، وهي كالآتي:

النفايات العضوية: هو الشيء المرمي لرداءته، الناجم عن مخلفات الزراعة وتربية الحيوانات، وفضلات المنازل ومخرجات المطاعم، من بقايا الطعام وقشور الخضر والفواكه، فيتم معالجتها وتحويلها لتصنيع منتجات مختلفة كالأعلاف والأسمدة العضوية[1]، نظرا لارتفاع تكلفتهما في السوق المحلية.

يلاحظ الباحث ان أكثر النفايات تراكما وتكاثرا هي النفايات العضوية والقابلة للاسترجاع والانتفاع منها، لذلك حاول أن يجد حلا لهذه النفايات بمساعدة البلدية ومديرية البيئة وجمعية الحي ومهندسي النظافة من أجل الاستفادة من خبرتهم في مجال الجمع والفرز، ومعرفة أنواع النفايات واستعمالاتها وطرق تدويرها ورسكلتها.

النفايات غير العضوية (الصلبة): وتتكون من أنواع البلاستيك المختلفة، والمعادن المتعددة، والأقمشة والانسجة البالية، وهذا النوع من النفايات لا تتحلل، لكن فائدته المادية عالية والتخلص منه سهل للغاية، فمادة البلاستيك بأنواعها، هناك مصانع تمتص كل ما يجمع من القمامات والمنازل، وكذلك مادة الحديد والالمنيوم لهي من أنفس الموارد في قمامتنا، يوجد من يشتريها بأثمان معقولة، والمرحلة المهمة هو الفرز الذي تقوم به الأسرة في المنزل، ويسبق الجمع الذي تقوم به السلطات المحلية.

وقد انطلقت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة في مجال إعادة تدوير النفايات، وشجعت الاستثمار في هذا المجال، وقد أحصى المخطط الوطني لتسيير النفايات 1138 نوعا من المواد التي يمكن إعادة تدويرها واسترجاعها[2]، وحسب بورصة النفايات الصناعية نذكر أسعار بعض المواد المرسكلة، وأخر تحديث: 2022/06/26:

(1) الطاهر شليحي، سعاد مزلف، **أهمية تدوير النفايات العضوية كسماد فلاحي في حماية البيئة، مجلة الاقتصاد والبيئة**، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، م1، ع1، أكتوبر2018، ص127-129.

(2) سهيمة بوخميس، عواطف بوطرفة، **إعادة تدوير النفايات الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، بريكة، م3، ع2، ديسمبر2020، ص61.

الجدول: سعر الموارد في بورصة النفايات الصناعية.

النوع	سعر الشراء	سعر البيع
بلاستيك نوع BET	55 دج	سعر البيع: 75
بلاستيك نوع PEHD	سعر الشراء: 190 دج	---
الألمنيوم	سعر الشراء: 130 دج	وسعر البيع: 250 دج
الحديد	سعر الشراء: 30 دج	سعر البيع: 40 دج

https://bourse.and.dz/indexar.php بورصة النفايات الصناعية.

نلاحظ أن هذه الموارد سهلة الانتقاء ويسيرة الحمل لنقاط البيع، والاسعار الجارية جد مغرية ومحفزة، خاصة الألمنيوم المنتشر في المقاهي والمطاعم على شكل علب العصائر، وعبوات المشروبات المختلفة التي غزت عالم الاستهلاك، والعملية الصعبة تكمن في المادة العضوية التي تشكل حوالي 50% من مخلفات المدينة[1]، وهي مكلفة في جمعها وانتقائها ورسكلتها، وقد أرهقت المسؤولين وأرقت القائمين على نظافة المدن، وفاتورة التخلص من هذه النفايات في الجزائر بلغت 38 مليار دينار[2]، وهذه المبالغ باهظة جدا ومكلفة للغاية.

رابعا: آليات تطوير رسكلة النفايات:

لتحقيق تدوير ناجح للنفايات والمخلفات في الجزائر، على المواطنين والمؤسسات الحكومية والإعلامية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية الاسهام بكل قوة في إنجاح رسكلة المخلفات والاستفادة منها مرة أخرى، ومحاولة تنفيذ قانون الملوث يدفع[3]، الذي يكبد الملوثين المسؤولية، ويجبرهم على دفع التكاليف الاجتماعية، وتحمل أعباء الظلم والإساءة التي أحدثوها، مما يحفزهم على تدويرها واستغلالها مرة أخرى، وهذا مما يسهم في التخفيض من تفاقم القمامة، ويحد من مشاكلها على الانسان والبيئة، من خلال رسكلتها وإعادة تدويرها، مما ينتج عن ذلك منافع بيئية واجتماعية واقتصادية، ومما يساعد على سهولة الإنتاج وحماية الموارد من الهدر

(1) حليمة قمري من معه، **إعادة تدوير النفايات كآلية لتعزيز مفهوم التنمية استدامة والتسويق الأخضر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجزائر أنموذجا إحصائيات وتحليل**، مجلة أراء للدراسات والاقتصادية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان2021، ص30.

(2) حليمة قمري من معه، **إعادة تدوير النفايات كآلية لتعزيز مفهوم التنمية استدامة والتسويق الأخضر**، مصدر سابق، ص31.

(3) إن الظهور الأول لمبدأ الملوث الدافع ان سنة 1972 ،في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ التي يقوم عليها قانون حماية البيئة، ينظر: عطوي وداد، **مبدأ الملوث الدافع كآلة بعدية لحماية البيئة**، دائرة الحوث والدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تبازة، م4، ر9، جوان2020، ص38.

والاتلاف، وضمان عمل مناسب من خلال الجمع لشريحة واسعة من الشباب العاطل، ولضمان هذه النتائج ولطوير رسكلة كاملة للنفايات لابد من العمل الآتي:

- وضع ترسانة قانونية واضحة تحفز على الرسكلة والتدوير، وتضبط حقوقها وواجباتها، وجعلها أكثر استجابة للمتطلبات الواقع، ومحاولة التخلي عن طرق الحرق والطمر، والانتقال إلى الاقتصاد الدائري باعتباره حلا لمشاكل عديدة، والعمل على إنشاء أسواق قانونية لعرض الموارد المرسكلة بطرق مشروعة.
- دعم ثقافة الرسكلة لدى المواطنين من خلال المؤسسات الإعلامية والتعليمية والدينية، وتحذرهم بخطر القاذورات والأوبئة الصادرة منها، وتثقفهم بأهمية تدويرها والوقاية من معضلاتها [1].
- تحفز الدولة المستثمرين في مجال الاقتصاد الدائري بمنحهم قروضا مالية بدون فوائد، ودفعهم إلى الإبداع وتثمين التجارب والخبرات الناجحة من الداخل والخارج.
- تحفيز مراكز البحث العلمي والجامعات على تنظيم الملتقيات وندوات التي تهدف إلى تعزيز ثقافة تدوير النفايات وتشجيعهم بإقامة مشاريع اقتصادية في حياتهم المهنية، من أجل تعميم الأمن البيئي الذي له علاقة بالاستثمارات الاقتصادية في مجالات الاقتصاد الدائري [2].

تهدف فكرة رسكلة النفايات وتدويرها إلى إيجاد علاقة بين المشاريع الاقتصادية والتنمية المستدامة وحماية بيئة الانسان المحيطة به، من خلال تحسين استعمال الموارد الاقتصادية وحمايتها من الاستعمال المتهور، وتقليل القاذورات القمامة التي ينتجها الأفراد والمؤسسات.

خامسا: البطاقة التقنية لمشروع إعادة التدوير في الحي المقترح:

الهدف العام: من أجل تثمين المواد المستعملة، وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف، والوصول إلى حي بدون نفايات.

أهداف عملية للمشروع :

- الجمع والفرز والتدوير الذاتي (المواطني) للنفايات المنزلية.
- تحويل النفايات إلى مصدر دخل مستدام .

(1) بن عياد جليلة، **النفايات الالكترونية وكيفية واجهتها**، كتاب أعمال الملتقى الوطني الافتراضي حو ل: الإطار القانوني لتسيير النفايات وتداعياته على التنمية المستدامة، المنعقد في جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جوان2021، ص54.

(2) محمد أمين بلخشعي، **الاقتصاد الأخضر كآلية لضمان الأمن البيئي**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، م24، ع1، جوان2021، ص462،

- التمتع كمواطن صالح وكمسلم بجمالية الحي وسلامة البيئة والصحة العامة.
- الوصول إلى تحقيق حي راق ونظيف خال من النفايات.

المؤسسات المتعاونة على إنشاء المشروع: لجنة المسجد، إدارة المدرسة القرآنية، جمعية الحي.

1: التعريف بالمشروع الحضاري:

هذا المشروع الحضاري المطبق في الحي السكني تاغرما، هو تجسيد عملي لفريضة النظافة والطهارة المادية والمعنوية، من خلال وضع نظام تشاركي عصري لإعادة تدوير النفايات المنزلية، الصلبة والسائلة، بما يحقق لساكني الحي الصحة والسلامة والجمال، وكذا اقتصاد في الموارد المتاحة، وهذا مصداقا لقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ [سورة الأعراف:31].

والمشروع هو ثمرة تفكير علمي جماعي بين الباحث والفاعلين في مؤسسات الاجتماعية للحي، من أجل إيجاد حل عملي لمشكل تفاقم النفايات، على أمل تعميم هذه التجربة بعد نجاحها، على سائري الاحياء المجاورة والموجودة في المنطقة، وفي البلاد عامة، نظرا لضعف إمكانيات أجهزة البلدية، في مجال تحويل النفايات المنزلية، وعبث عوامل الطبيعة بها، والحيوانات الليلية، خاصة إننا نتوقع تزايد كمية النفايات بتزايد أعداد السكان في آفاق 2030.

2: الجانب القيمي والحضاري:

إن من العلامات التي تدل على وجود حضارة في أي المنطقة، هو سلوك أهلها في نظافتهم ونظافة شوارعهم، فالإسلام علم البشرية تنظيف الساحات والممرات، وأمر بنقائها وطهارتها ووضاءتها، بأحاديث صحيحة وأقوال مأثورة.

ويروى عن أبي موسى الأشعري أنه لما قدم البصرة قال لهم: "إن أمير المؤمنين بعثني إليكم لأعلمكم سنتكم، وإنظافكم طرقكم"[1]، واهتمام عامل أمير المؤمنين بنظافة ساحات الناس وأفنيتهم، دليل على أهمية قيمة النظافة لدى الراعي والرعية في صدر الإسلام الأول، وقد كان رسول الله ﷺ يحذر أصحابه والناس تباعا بعظم وضع الضرر في الطرق والممرات، وما يعيق سير الناس ويعكر مزاجهم ويكدر ذوقهم، أو كل ما يزعج راحتهم، ويخدش ذوقهم، وقد شنع رسول الله ﷺ عن هذه الظاهرة الفاضحة، وتوعد مرتكبيها اللعنة في حديث حذيفة بن أسيد، الذي مر بنا من قبل، حيث يتعجب المرء على هذا الوعيد القاسي لفاعل هذه الفعلة، كأن الرد كان سريعا وعظيما في آن واحد، ومن هذا الحديث المهم نفهم منه شناعة وبشاعة إلقاء

(1) مصنف ابن شيبة، باب: كنس الدار ونظافتها والطريق، ج5، ح رقم:25923.

الأوساخ في ممرات الناس من جهة، ومن جهة أخرى نفهم التشريف والتكريم اللذان أولاهما الإسلام للمنظفين والمهتمين بنظافة الممرات والشوارع.

3: النموذج التجريبي:

- السكنات التجريبية: اختيار 10 أسر لإقامة التجربة.
- تخصيص مكان جمع وفرز وتوجيه النفايات.
- توفير آلة التسميد.
- توفير حاوية جمع الاعلاف.
- تحديد الآجال والمراحل المتبعة للتقييم.
- تحديد نوع النفايات المتكفل بها (لا نتكفل بالردم وبقايا البناء مثلا).
- تحديد قائمة الزبائن (لبيع الموارد) الاسم / الهاتف/ العنوان.
- وضع نموذج العقد مع الزبائن.
- وضع نموذج العقد مع مهندس النظافة.

4: مراحل تنفيذ المشروع:

-**مرحلة الدراسة** : قام الباحث بدراسة هذا المشروع ودراسة جدواه الاجتماعية والاقتصادية والشرعية والبيئية، ثم حاول إقناع المؤسسات الفاعلة في الحي.

-**مرحلة الانطلاق التجريبي (التقييم)**: تم الاختيار على عشرة أسر لتنفيذ التجربة، لمدة عشرة أيام، بمعدل أربعين شخصا، إذ تم توعيتهم بأهمية النفايات والمواد الثمينة التي تتمتع بها، وترشيدهم بكيفية تجنب الإسراف والتبذير الذي لا يرضاه لا الشرع ولا العقل ولا القانون، حيث تم مرافقة هذه الأسر المتطوعة في تنفيذ التجربة من بداية العملية في البيت بالفرز وعزل المواد عن بعضها، إلى نهاية العملية، حيث توجيهها ورسكلتها، وهذه التوعية بالطبع تكون بمشاركة المؤسسات الفاعلة في الحي كما أسلفنا من قبل.

-**مرحلة التعميم** : في هذه المرحلة، بعد نجاح المشروع التجريبي، وتقييم المشروع، وأخذ ملاحظات الأسر المتطوعة، وإصلاح ما يمكن إصلاحه، بعد ذلك تم تعميمه على الأسر المتبقية في الحي، والأحياء المجاورة بعد ثبات جدارته إن شاء الله.

5: الجانب المالي:

إن مشروع النظافة هذا كله من بدايته إلى نهايته كنز وثروة عظيمة، للأفراد والمجتمع جميعا، هذا إن غير الناس نظرتهم لهذه النفايات التي تقلقهم ويودون التخلص منها في أقرب وقت ممكن، وأول شرط في العملية هو الفرز والعزل بين المكونات المختلفة، هذه العملية هي مربط الفرس في مشروع الايمان.

فلو افترضنا أن الناس تعلموا ووعوا قيمة نفاياتهم، وقاموا بعملية الفرز المتقنة كما ينبغي، فتصبح تلك النفايات موارد مهمة وقيمتها المادية ثمينة، فمثلا:

- أكثر نفاياتنا عضوية، بعد تنقيتها وتخمرها تصبح سمادا يباع للمزارعين ودكاكين البستنة، طبعا بعد أخذ عينة منه للمخبر والنظر في نتائج التحاليل الدقيقة.

- ومادة البلاستيك التي من مميزاتها تأخذ الحجم الكبير وتتفاقم بسهولة، فهي أنواع مختلفة، أدناها قارورة الماء والمشروبات المنتشرة في كل مكان، وقد وجدت أرخص ثمن لها حسب السعر المحلي 20 دج للكيلو الواحد،

- ومادة الكرتون كذلك مادة ثمينة بعد أن تجمع في حزم منتظمة، وتباع لمصانع رسكلة الورق.

- واما الحديد والالمنيوم والنحاس، فهذه المواد ثمينة جدا ووجودها في القمامة قليل.

الإيرادات :عدد السكان المقيمين، وكم يخرجون من النفايات في اليوم، وعدد المتاجر والحرفيين وما يخرجونه من الكارتون والنفايات العضوية والبلاستيكية، والدراجات والآلات والسيارات وما تخرجه من الاتربة والزيوت النفايات الورقية، **و**المؤسسات التعليمية ونفاياتها المختلفة.

التكاليف: تكلفة العامل الذي يجمع المخلفات من المنازل، (الأعلاف، البلاستيك، الورق، المادة العضوية، الزيوت المستعملة، الكارتون من المتاجر،)، وتكلفة المستودع للجمع والفرز والتوجيه، وعدد مهندسي النظافة وأجرتهم، **و**تكلفة التسيير وترقية المشروع، من الباحثين والمهندسين، وتكلفة الوسائل المستعملة والحاويات المستخدمة لذلك، ونفقات التطهير والتنظيف والصباغة من حين لآخر.

نتائج الدراسة:

طبقت الدراسة في شهر أوت 2022، على عشرة أسر من حي "تاغرما" لمدة عشرة أيام كاملة، للنظر في حجم النفايات التي تنتجها المنازل ونوعها وقيمتها الاقتصادية والسوقية، وقد قام الحي بتخصيص عامل نظافة ليقوم بتسيير التجربة أحسن ما يرام، بعد أن تم توفير مكان لجمع الموارد المستخرجة من المنازل، وتوفير حاوية جمع الأعلاف، وحاوية لجمع البقايا التي تصلح كسماد، وتوفير آلة التسميد، وتم الاتصال بالزبائن لنقل الموارد، احصلنا على:

مجموع هذه المخلفات 130 كغ لعشرة أيام، و390 كغ للشهر، فهذا يعني أن نفايات للعائلة الواحدة في الشهر 39كغ، و1.3 كغ في اليوم.

الجدول: حجم النفايات اليومية للعائلة الواحدة ونسبة الموارد فيها.

	الكمية الاجمالية	المادة العضوية	بلاستيك	كارتون	المعادن
الكمية المجمعة في مرحلة التجربة (كغ)	130	100	20	10	10
مخلفات للعائلة الواحدة في اليوم (كغ)	1.3	0.90	0.20	0.10	0.10
نسبة الموارد %	100	69.23	15.38	7.69	7.69

الطريقة المتبعة في الدراسة: من المادة العضوية التي هي أساس مشكل النفايات، يستخلص منها الآتي:

الأعلاف: ما يصلح كأعلاف، حيث تجفف المواد بتعريضها للشمس حتى لا تفقد المادة كفاءتها المتوفرة فيها والألوان التي تتمتع بها وحتى النكهة التي تحويها، من أجل الحصول على منتوج غذائي صحي عال الجودة في نهائية المطاف، وبعد ذلك تطحن وتحفظ لتمديد فترة صلاحيتها بطريقة سريعة وآمنة، مع محاولة ترشيد مصاريف الطاقة، ثم تعبأ في أكياس محكة، حتى تصبح صالحة للبيع والمنافسة.

الأسمدة: وما تبقى من المادة العضوية التي لا تصلح كعلف للحيوانات تحول إلى سماد طبيعي، يهيئ ويستعمل للأحواض والمساحات الخضراء في الحي، وقد يباع إن لزم الأمر،

النفايات الصـلبة: إن ما يسـتخلص من نفايات المنازل من الموارد الصـلبة من البلاسـتيك والورق والكارتون والحديد، بعد أن تفرز في المصدر وتجمع ثم تباع لشركات الرسكلة، والعائد الذي يأتي من هذه المخرجات كلها يرجع إلى نفقات الحي من النظافة والتهيئة ورواتب المستخدمين في الحي.

وبعد تعميم التجربة تصبح المخرجات بعد الفرز موارد نفيسة وأرباحها ثمينة جدا، حيث في إذا كانت مخرجات الأسر 1.3 كغ في اليوم، ويحوي الحي على 550 منزل، معناه نتحصل على 715 كغ في اليوم من النفايات، وفي الشهر 21 طن، وفي السنة 252طن من المخلفات المنزلية في حي تاغرما فقط.

الجدول7: يمثل النسبة المئوية لكل من العناصر المتوفرة في النفايات:

العناصر	النسبة المئوية
المادة العضوية	%69،23
بلاستيك	%15،38
كارتون	%7،69
المعادن	%7،96

المصدر: دراسة على المخلفات قام بها الباحث في حي تاغرما، بلدية بونورة، ولاية غرداية، شهر أوت 20022.

الشكل4: النسبة المئوية للموارد في المخلفات المنزلية.

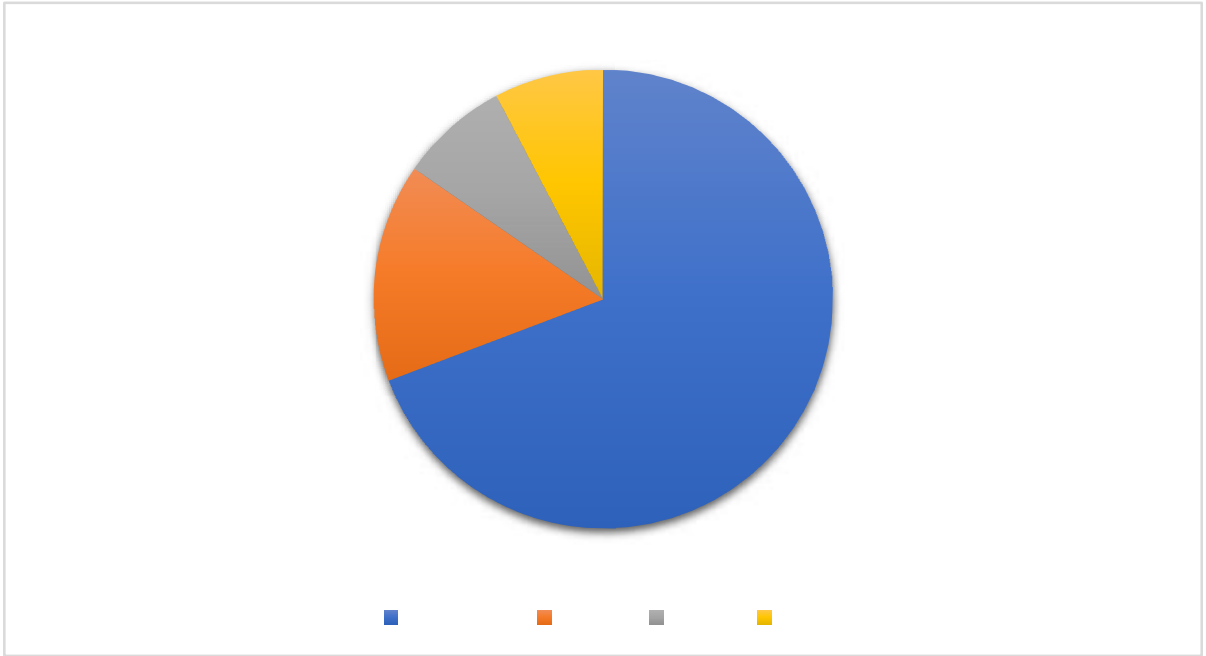

الجدول8: النسبة المئوية من الموارد المتوفرة في النفايات اليومية لحي تاغرما

المادة	الكمية (كغ)
الكمية اليومية من المخلفات في الحي	750
كمية المادة العضوية	519.22
كمية مادة البلاستيك	115.35
كمية مادة الكرتون	57.67
كمية المعادن المختلفة	57.67

المصدر: دراسة على المخلفات قام بها الباحث في حي تاغرما، بلدية بونورة، ولاية غرداية، شهر أوت 20022.

الشكل5: النسبة المئوية للموارد المتوفرة في نفايات حي تاغرما

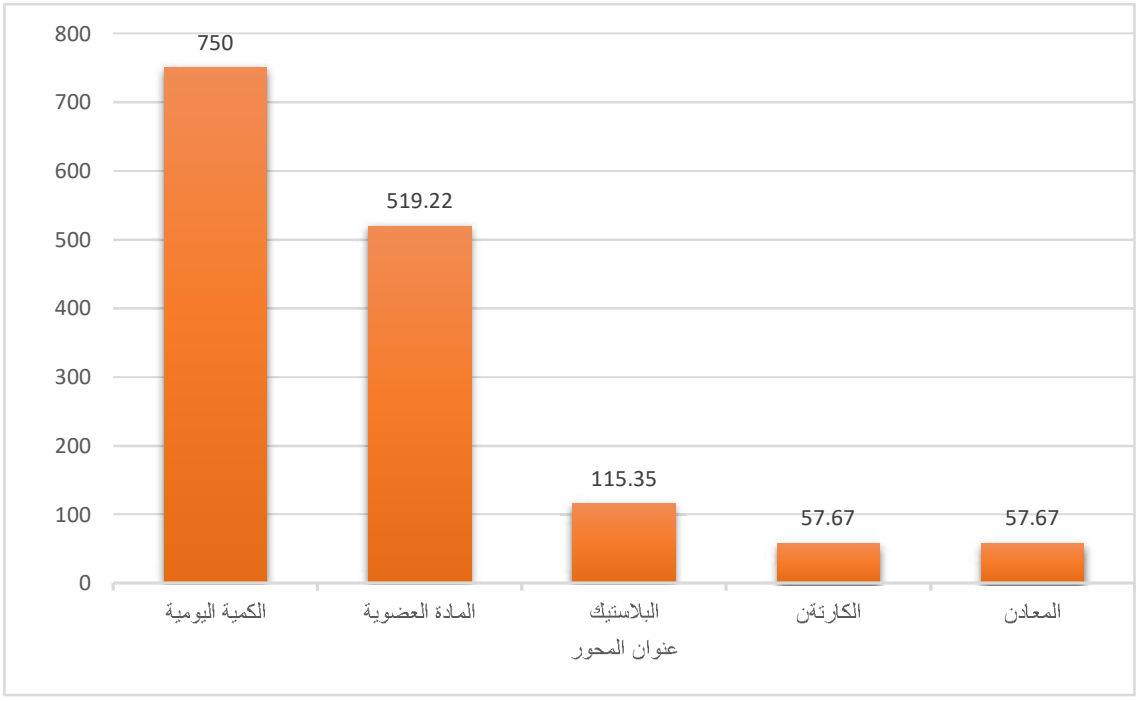

الجدول9: الموارد الموجودة في نفايات بلدية غرداية وولاية غرداية وفي القطر الجزائري

	حجم مخلفات المنازل	المادة العضوية	بلاستيك	كارتون	المعادن
مخلفات حي 550 منزل (كغ)	750	519.22	115.35	57.67	57.67
مخلفات بلدية غرداية في اليوم طن	42.000	29.07	6.45	3.229	3.229
مخلفات ولاية غرداية في اليوم طن	150.000	103000	23.07	11.53	11.53
مخلفات كل الجزائر في اليوم مليون طن	14.300	9.899	2.179	1.099	1.099

المصـــدر: اســـتعان الباحث بمعلومات من الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير حول حالة تســـيير النفايات في الجزائر، 2020، ص32-76.

مقارنة بإحصـــائيات الوكالة الوطنية للنفايات، في تقرير حول حالة تســـيير النفايات في الجزائر، لســـنة 2020، نلاحظ تقاربا في النتائج، إذ في تقرير الوكالة الوطنية للنفايات صرحت بـــ 13.5 مليون طن، وأما حســـب تجربة حي تاغرما وجد الباحث كمية المخلفات عند تعميم النتائج على القطر الجزائري تصـــل إلى 14.3 مليون طن في الســـنة، وهذا لأن احصـــائيات الوكالة الوطنية للنفايات قديمة بالنســـبة لإحصـــائيات الباحث.

فبالتوعية والمرافقة تتغير نظرة الســـكان إلى نفاياتهم ويقتنعون بالاقتصـــاد الدائري، ويشـــرعون في فرز مخلفاتهم والاستفادة من مخرجاتها، وتتحول القمامات من نفايات معدومة القيمة الاقتصادية ومستنزفة لقدرات المواطن ولخزائن الدولة، إلى موارد غذائية عالية الجودة وذات قيمة اقتصـــادية، وهذا مما يؤدي إلى تقلص القمامات في الشـــوارع، ومنع تكدســـها ونتخلص من روائحها الكريهة ومناظرها المقرفة، خاصـــة إذا علمنا أن التخلص منها بالطرق التقليدية يكلف الوطن 38 مليار دينار[1]، وفي إمكان الدولة اســـتغلال هذه المخلفات فيما يفيد وينفع البلاد.

(1) حليمة قمري من معه، **إعادة تدوير النفايات كآلية لتعزيز مفهوم التنمية استدامة والتسويق الأخضر**، مصدر سابق، ص31.

العائد المستخلص من الدراسة:

يعتبر الاقتصـــاد الدائري منقذًا للإنســـان ولبيئته، ومحققا للاكتفاء وللأمن الغذائي، حيث يحافظ على الموارد الطبيعية المحدودة، من خلال الاستخدام الرشيد للموارد، وتغيير تصرفات الاستنزاف والاستهلاك غير المستدامة، ويقوم الاقتصاد الدائري مقام الاقتصاد الخطي الكلاسيكي القائم على الاستخراج والتصنيع ثم الخلاص منها كنفايات مضـــرة للحياة وللمحيط عامة، بما يكفل توليد اتزان وتناســـق بين الاقتصـــاد والبيئة والانسان، حيث أن الاقتصاد الدائري لا يعتبر نموذجا لتطوير البيئة فحسب، بل هو فكرة فعالة لإصلاح الاقتصاد وترشيده.

العائد الحضـــاري من الدراســـة: ثقافة التدوير لا يفهمها إلا العقول المتحضـــرة التي تؤمن بشـــمولية الدين، والمتشبعة بالأخلاق والقيم الإنسانية، إذ أن أساس فكرة التدوير ضد الاسراف واستنزاف الموارد، وضد الفكر الرأسمالي القائم على الرفع من وتيرة الاســـتهلاك، وهذا مما يدفع إلى اســـتغلال مخلفات المصـــانع لمنتوج معين، تستخدم هذه المخلفات كمادة أولية لمعامل أخرى، وبهذه الوسيلة يمكن التقليل من استنزاف الموارد الطبيعية، والتخلص من المخلفات والنفايات بطريقة حضارية.

وقد حارب الإسلام هذه الأفكار من خلال قول الرسول ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَقَالَ: «مَا هَذَا السَّرَفُ يَا سَعْدُ؟ " قَالَ: أَفِي الْوُضُوءِ سَرَفٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ»[1]، وقد تعجب هذا الصحابي كيف يكون الاسراف في الوضوء، الذي هو طهارة لله وعبادة، لكن رسول الله علمه أن الموارد عزيزة ولو كانت كثيرة، والإنسان لا يضمن استمراريتها، وفي هذا السياق يروى عَنْ عَائِشَةَ، أن النَّبِيُّ ﷺ دَخَلَ الْبَيْتَ فَرَأَى كِسْرَةً مُلْقَاةً، فَأَخَذَهَا فَمَسَحَهَا ثُمَّ أَكَلَهَا، وَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَكْرِمِي كَرِيمَكِ، فَإِنَّهَا مَا نَفَرَتْ عَنْ قَوْمٍ قَطُّ فَعَادَتْ إِلَيْهِمْ»[2]، والملاحظ لهذه الأحاديث النبوية تكرس مبادئ وآدابا قيمة، وترســـخ الأخلاق الســـامية من التواضـــع وشـــكر النعمة والمحافظة على الموارد مهما كانت متدفقة وكثيرة، وتحذر من الاســـراف والتبذير الذي يسبّب في تدمير الموارد، مما ينجم عنه ضياع النعم التي سخرها الله لعباده، والاضطرابات المناخية والبيئية والصحية التي يتسبب فيها الافراط والتسيير غير العقلاني للموارد.

(1) مسند أحمد، باب: مسند عبد الله بن عمر بن العاص، ج11، ح رقم:7066.

(2) سنن ابن ماجة، باب: التعوذ من الجوع، ج4، ح رقم:3354.

العائد المادي من الدراسة:

أول المستفيدين من الاقتصاد الدائري الأسرة ثم المجتمع بالتبع، إذ أن المخلفات التي تنتجها الأسرة عادة ما تكون نفيسة، خاصة إذا واضبت على فرزها وفصلها عن بعضها في حاويات متخصصة، ثم الاعتناء بالمخلفات العضوية التي نستفيد من قشور الخضر والفواكه، وبقايا الطعام النظيف، والخبز، والتمر والنوى، كلها مواد ذات قيمة اقتصادية عالية.

ولا شك أن المستثمر في مجال الاقتصاد الدائري سيجني أرباح طائلة، وقد جمع الباحث إحصاءات وأجرى حسابات على العناصر المكونة لمخلفات المنازل، بداية من الحي تاغرما والبلدية والولاية ثم كل ولايات الوطن، وصنف المخلفات إلى أربعة عناصر أساسية، المادة العضوية والتي تحتل النسبة الأكبر، ومادة البلاستيك، ومادة الكارتون، والمعادن بمختلف أنواعها، وأما مخلفات الملابس والأنسجة وحفاظات الصغار والكبار والنسائية لم تدرج في الدراسة، لافتقاد الباحث احصائيات ثابتة.

الشكل6: يبين القيمة الاقتصادية للنفايات المنزلية في الجزائر.

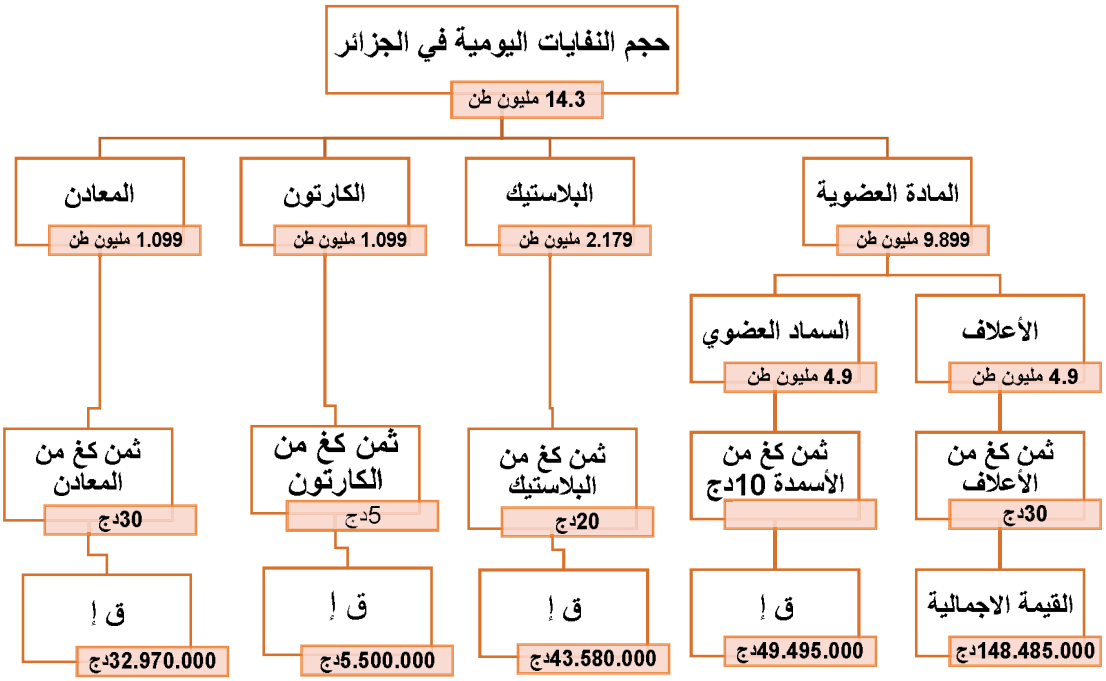

المصدر: حسابات قام بها الباحث استنادا إلى دراسة مخلفات حي تاغرما.

عندما نجمع المداخيل نجد أن قيمة النفايات اليومية في الجزائر 280.430.000دج، وهي تعادل حوالي 2 مليون دولار، وهذا المبلغ في الشهر يساوي 60 مليون دولار، وفي السنة يصل إلى 720 مليون دولار.

خاتمة الفصل:

إن النفـايات في الجزائر بلغـت 14.3 مليون طن يوميـا، منهـا حوالي 10 مليون طن من المـادة العضـــوية[1]، التي بســـببها تحدث الأوبئة والأمراض والمناظر المقززة والروائح الكريهة، فعند فرز هذه الملايين الاطنان من النفايات المختلفة ومعالجتها وإعادة تدويرها ســيســـهم بجدارة في حماية المحيط والتوازن البيئي، وما تســـهم به من توفير للموارد الاقتصـــادية، وحماية الثروات الوطنية من الاســـتنزاف، والاســـتفادة من الأفكار الاقتصـــادية في المجال للآلاف من الوظائف ومناصـــب العمل[2]، عن طريق الأداء الحســـن والتســـيير الفعال للنفايات، واســـتغلال الطرق العلمية الحديثة لإدارتها، وإعادة تدويرها ورســـكلتها، ويتجلى ذلك واضـــحا من خلال ما وصلت إليه دول عديدة في العالم.

وفي المقابل لازالت دول العالم الثالث تخطط لإنشـاء مراكز لطمر النفايات وبناء منشـآت ضـخمة لحرقها والتخلص من تكدســها، غير مكترثين لتبعاتها البيئية الخطيرة، من خلال تســرب عصــارة النفايات إلى أعماق الأرض، وانبعاثـات غـاز الميثان في طبقات السماء[3]، وما تسببه من أمراض فتاكة وأوبئة سامة، والاحصائيات تقول إن أكياس البلاستيك وغيرها من المخلفات تسهم في إبادة مليون حيوان كل سنة تقريبا.

وعليه يجدر بنا اســـتحداث خطط وبرامج تنموية لمعالجة تلك الموارد واســـتخلاص منها الموارد النافعة للبلاد والعباد، وتوعية الناس إلى إعادة تدوير نفاياتهم بفرزها وتنقيتها، واســـتخلاص موارد مهمة كالبلاســـتيك والزجاج والحديد والورق وغيرها، والمواد العضـــوية كالأعلاف ذات الأســـعار المرتفعة في الســـوق، والاسمدة العضوية[4]، التي تستعمل كمحسـنات للرتبـة، أو يستمد منها الطاقة الكهربائية الحرارية، وتوفير بديـل صديـق للبيئـــة، قصد صون الموارد من الاستنزاف وحماية البيئة والمحيط من التلوث، وتوفير السلامة والصحة للساكنة والأجيال القادمة.

وقد حذر الإسـلام من خلال النصـوص الشـرعية الفسـاد في الأرض بأي كيفية كانت، وبأي وسـيلة سار ذلك الفساد، يقول الله تعالى على لسان قوم قارون الناصحين له: ﴿ ولا تبغ ٱلْفَسَادَ فِي ٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا

---

(1) راضية لسود، **مساهمة إدارة النفايات في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر عرض تجارب محلية**، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي، م4، ع3، ديسمبر2021م، ص291.

(2) حليمة قمري من معه، **إعادة تدوير النفايات كآلية لتعزيز مفهوم التنمية استدامة والتسويق الأخضر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجزائر أنموذجا إحصائيات وتحليل**، مجلة أراء للدراسات والاقتصادية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان2021، ص31..

(3) نصير هبري، **إعادة تدوير النفايات في ظل الاقتصاد الدائري وتحقيق التنمية المستدامة**، Revue des reformes Economique et intégration dans l'économie mondiale، المدرسة العليا للتجارة، م13، ع2، أكتوبر2019، ص6-7.

(4) لطيفة بهلول، سارة حليمي، **إعادة تدوير النفايات الصلبة من اجل تفعيل أبعاد التنمية المستدامة، عرض لتجارب دولية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم م10، ع3، ص501.

يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ " [سورة القصص:77]، وقد قال ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير: (للتحذير من خلط الإحسان بالفساد فإن الفساد ضد الإحسان، فالأمر بالإحسان يقتضي النهي عن الفساد ...، لأن العمل الذي لا يحبه الله لا يجوز لعباده عمله)[1]، وهذا بيان واضح على أن البيئة النظيفة والمحيط النقي من الاحسان، وعكسه من الفساد في الأرض، ويحذر الله سبحانه وتعالى المؤمنين من مغبة تضييعهم لوسام الايمان، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأعراف:85]، يقول القرطبي في تفسيره: (وهو لفظ يعم دقيق الفساد وجليله)[2]، إذا فمنهج الاسلام يهدف إلى تحقيق الإصلاح في الأرض ونشر الفضيلة بين العباد، ويكره الظلم والتعدي والمحسوبية والعنصرية والفساد عامة، لذلك على المسلمين المسارعة لإصلاح أحوالهم، وسد الثغرات التي ألمت بهم، قبل أن يأتي الله بقوم آخرين يحبهم ويحبونه، فيحسنون فيرفعهم الله ويكرمهم في الدنيا والآخرة.

(1) محمد الطاهر بن عاشور (ت: 1393هـ)، **التحرير والتنوير**، د.ط، الدار التونسية للنشر، تونس،1984 م، ج20، ص180.

(2) أبو عبد الله محمد القرطبي (ت: 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي**، مصدر سابق، ج7، ص248.

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة وبعد استعراض للفصول الاربعة المتركزة حول الإشكالية الرئيسية التي فحواها: **لماذا لم تتمكن الجزائر من إيجاد حل لمشكلة الأمن الغذائي؟ وهل يمكن أن يسهم الرجوع إلى التشريع الإسلامي تحقيق الأمن الغذائي؟** علما أن تحقيق ذلك متوقف على توعية الإنسان وحرصه على حسن تدبير الموارد وتسيير الاقتصاد عامة والقطاع الزراعي خاصة.

إن معضلة انعدام الأمن الغذائي قد قسمت العالم إلى جزأين، دول فقيرة ومحتاجة للغذاء، تستورد كل احتياجاتها الرئيسية، ودول أخرى عظمى ومنتجة للغذاء ومصدرة له، حيث جعلت من الغذاء سلاحا للضغط السياسي والاقتصادي، والسقوط في شراك التبعية، وما ينجم عن ذلك من تفاقم للفجوة الغذائية، الناتجة من الاعتماد المتزايد على الاستيراد، وما ترتب عنه من ضياع للعملة الصعبة.

وعليه جاء منهج الإسلام بتشريعات وأحكام دقيقة وعميقة لصالح الأفراد والمجتمعات، وقد اهتم أيما اهتمام في نصوصه المنزلة على توعية الإنسان وتربيته والرفع من تفكيره وآفاقه، لأن الإنسان جعله الله جوهر كل إصلاح وتغيير، ومحور تتغير لتغيره كلُ الاحداث والمستجدات.

وقد حفز التشريع الإسلامي على الإنتاج الحسن والتوزيع العادل والاستهلاك المسؤول، والبعد عن التفاخر والبذخ والإسراف، وقد حذر في هذا الصدد من غض الطرف عن الجار الجائع غير القادر، والمرأة واليتيم والمريض وبن السبيل، وبهذا يضمن الإسلام لكل فرد توفير كفايته من الطعام، وكفايته من التقدير والاحترام، وقد تنوعت التشريعات لمعالجة الجوع والحرمان، مثل تشريع فريضة الزكاة والصدقات والكفارات المتنوعة، التي جعلها الشارع شرطا لنيل الدرجات ودخول الجنات في الآخرة.

بعد هذه الجولة العلمية الممتعة بين استحضار الماضي واستنطاق الواقع، المتركزة حول الإشكالية الرئيسية التي فحواها: **لماذا لم تتمكن الجزائر من إيجاد حل لمشكلة الأمن الغذائي؟ وهل يمكن أن يسهم الرجوع إلى التشريع الإسلامي تحقيق الأمن الغذائي في البلاد؟** لابد من لملمة أطراف هذا البحث، وبيان بعض النتائج والتوصيات التي توصلت الدراسة إليها:

النتيجة الحيوية:

تحقيق الأمن الغذائي والاصلاح الاقتصادي والاجتماعي متوقف على توعية الإنسان الذي هو محور كل تطور وازدهار، والمراحل الأولى في تحقيق أهداف المجتمع مبدأها من الفرد الواعي والمواطن الصالح، سواء في الإنتاج أو الاستهلاك، لأن في صلاح الأفراد يكون صلاح الإدارات والحكومات.

النتائج الجانبية:

1) إن المشاكل التي يقاسي منها قطاع الزارعة في الجزائر من الإهمال والا مسؤولية مند الاستقلال، قد أثر سلبا على الاقتصاد الوطني، ونتج عن ذلك اخفاق في تطور القطاع، وكان سببا في عدم تحقيق الفائض في الإنتاج المحلي، مما أدى إلى تفاقم التبعية الغذائية.
2) إن غياب الإرادة السياسية في تطوير القطاع الزراعي، وتضارب قوانين الاستثمار وعدم ثباتها، جعل من السياسات الاقتصادية برامج فارغة ومشاريع اقتصادية تولد ميتة.
3) إن الآليات الاقتصادية والاجتماعية التي سنها النبي يوسف عليه السلام، من الايمان بالله والعمل الصالح والتخطيط الجيد والعمل الجاد والادخار والتوزيع العادل، كان لها الأثر الإيجابي في كل من الجانب المحلي والاقليمي، حيث أسهمت هذه الآليات في توفير الاستقرار والازدهار وتحقيق الأمن الغذائي في ذلك العصر.
4) لقد أعطى سيدنا عمر بن الخطاب أحسن المثل في معالجة الأزمات الاقتصادية عام الرمادة، حيث عالج الأزمة بالالتجاء إلى الله، ومضاعفة الإنتاج، وتحفيز الناس على الاستهلاك المسؤول، ومد يد العون للفقراء المعدمين، من المدينة وأهل البادية.
5) الرجوع إلى النموذج الإلاهي في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبط فيها الأفراد والمجتمعات.

6) إن الاقتصـــاد الدائري ســـيســـهم بجدارة في التوازن البيئي، وتوفير الموارد الاقتصـــادية وحمايتها من الاســتنزاف، وتحقيق الأمن الغذائي، والاســتفادة من ثروة اقتصــادية مســتحدثة للآلاف من الوظائف ومناصب العمل، شريطة الأداء الحسن والادارة الفعالة للموارد التي تزخر بها النفايات.

7) إن العملية التقليدية لطمر وحرق النفايات، تسهم في حدوث أزمات صحية وبيئية واقتصادية وجمالية.

التوصيات:

1) على الدولة أن تسـعى إلى امتلاك التكنولوجيا الزراعية والتقنية المتطورة، لتحقيق الاكتفاء من الغذاء والاحتياجات الضـرورية، والاعتماد على المنتوج الوطني من الأجل التخلص من الاسـتيراد و تأثيراته الجانبية، واتقاء فخ التبعية.

2) ضرورة وضع سياسات زارعيه استراتيجية تحمل أهدافا واقعية، تتمثل في تحقيق الأمن الغذائي، وتسهم في زيادة الصـادرات خارج المحروقات، من خلال وضـع بديل للقطاع النفطي، والتوجه نحو الاقتصـاد الأخضر.

3) توفير اسـتثمارات وأغلفة مالية للبحث والتطوير العلمي، وتحفيز العلماء والخبراء على اقتراح حلول ونظريات تسهم في تطوير الزراعة والصناعة، وتحقيق معايير المنافسة المحلية والإقليمية والدولية.

4) تشريع عقوبات لكل الممانعين في تطبيق مشروع الاقتصاد الدائري، وسن قوانين تضبط عملية اعادة التدوير، وتحفيز الأفراد والمؤسسات على استعمال الموارد المرسكلة كمادة أولية، في الاستهلاك الصناعي والزراعي والتجاري، حماية للموارد من الاستنزاف، وحفاظا على البيئة من الآفات والأوبئة.

5) العمل على نشـر الوعي بين المسـؤولين والمواطنين والمؤسـسـات العامة والخاصـة، في كل القطاعات ومنظمات المجتمع المدني، على العمل بشـكل منظم وصـحيح في طريقة التخلص من النفايات والمخلفات الصـلبة والسـائلة والغازية، من خلال تنظيم دورات تدريبية وبرمجة خطط مسـتقبلية، حول فكرة الاقتصاد الدائري، والاستفادة من الموارد المرسكلة كمواد أولية أو كطاقة بديلة.

6) محاولة الاستفادة من الخبرات والتجارب المحلية والعالمية الناجحة.

7) التركيز على خاصـية الفرز في المصـدر، حتى توفر الدولة نفقات الفرز وعزل الموارد، وتحصـل على مواد نظيفة ذات قيمة اقتصادية.

8) اسـتخدام التقدم التكنولوجي والبحث العلمي في تحويل النفايات إلى أسمدة، ومياه صـالحة للزراعة وغازات للاستعمال المنزلي، حتى تكون هذه المخلفات آمنه مفيدة للإنسان وللبيئة جميعا.

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الآيات القرآنية:

الآيات	الصفحة
﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [سورة آل عمران:93]	8
﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ [سورة النبأ:24]	8
﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [سورة النحل:69]	8
﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [سورة لقمان:19]	83
﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [سورة النور:37]	88
﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ﴾ [سورة الأنفال:53]	89
﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [سورة فصلت:53]	97
﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [سورة الحشر:07]	108
﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ [سورة القصص:77]	109
﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [سورة المومنون: 51]	109
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [سورة البقرة: 172]	109
﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأنعام:163]	110
﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [سورة نوح:12.11.10]	110
﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ﴾ [سورة الأعراف:96].	111
﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سورة الحديد:04]	111
﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾ [سورة الأحزاب:52]	111
﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [سورة القلم:19]	111
﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا طَاغِينَ﴾ [سورة القلم:32.31]	111
﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [سورة الكهف:46]	113
﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [سورة آل عمران:92]	113
﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة التوبة:105]	114
﴿ إن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ [سورة الرعد:11]	116
﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [سورة الجمعة:07]	122
﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [سورة الملك:15]	122
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [سورة المومنين:51]	123

﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا﴾ [سورة طه:121]	124
﴿ وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه﴾ [سورة الجاثية:13]	127
﴿ وهو الذي يجعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها﴾ [سورة الملك:15]	127
﴿وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾[سورة ياسين:33-34]	128
﴿وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [سورة إبراهيم:32]	131
﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة لقمان:20]	133
﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [سورة هود:64]	133
﴿ وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ [سورة النور:33]	135
﴿ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾[سورة النمل:40]	135
﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [سورة الحديد:07]	135
﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الأنبياء:30]	136
﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [سورة العلق:01]،	136
﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [سورة الفرقان:67]	138
﴿ ولواتبع الحق أهواءهم لفسدة السموات والأرض ومن فيهن﴾ [سورة المومنون:71]	138
﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [سورة الحشر:07]	139
﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنبياء:30]	140
﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لَا يُحِبُ المسْرِفِين﴾ [سورة الأعراف:31]	142
﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [سورة الأعراف:157]	144
﴿كُلُواْ مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءاتُواْ حَقَّهُ يوم حِصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُواْ﴾ [سورة الأنعام:141]	144
﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [سورة القصص:58]	145
﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى﴾ [سورة النحل:90]	146
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [سورة البقرة:172]	148
﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾ [سورة البقرة:262]	150
﴿ وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلاَلاً طَيِّبًا وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِيَ أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [سورة المائدة:88]	152
﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ [سورة المؤمنون:04]	156
﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [سورة الأنفال:60]	157
﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [سورة النور:55]	157

﴿ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [سورة الرعد:11]	159
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [سورة آل عمران:159]	160
﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [سورة البينة:05]	162
﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ [سورة سبأ:18.17.16]	162
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [سورة النساء:29]	167
﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ [سورة يوسف:55]	168
﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [سورة القصص:26]	168
﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ **الرُّشْدِ** لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [سورة الأعراف:146]	172
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [سورة النساء:58]	173
﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [سورة ص:29]	173
﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [سورة الأنفال:02]	174
﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [سورة يوسف:03]	174
﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ [سورة يوسف:49]	175
﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة يوسف:55]	178
﴿إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾ [سورة يوسف:47]	179
﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [سورة الملك:15]	192
﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [سورة الاسراء:70]	193
﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنبياء:30]	231
﴿ وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [سورة الحج:05]	231
﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [سورة المائدة:49]	242
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ [سورة الرعد:59]	248
﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [سورة النساء:58]	249
﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ [سورة الأنعام:152]	249
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ [سورة النساء:135]	249
﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [سورة يونس:13]	252
﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾ [سورة البقرة: 188]	252
﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [سورة فاطر:28]	256

﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ج ﴾ [سورة هود: 61]	256
﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [سورة الشورى:30]	260
﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [سورة طه:124]	260
﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [سورة النحل:97]	260
﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [سورة المائدة:3]	260
﴿ وَافْعَلُواْ الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [سورة الحج:77]	262
﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [سورة النساء:58]	263
﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ [سورة الحجرات:13]	264
﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [سورة النحل:90]	264
﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي الأرض وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الجمعة:10]	268
﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [سورة الحشر: 9]	268
﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ [سورة طه:55]	279
﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ [سورة الأعراف:31]	293
﴿ ولا تبغ ٱلْفَسَادَ فِي ٱلْاَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ " [سورة القصص:77]	302
﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إصلاحِهَا﴾ [سورة الأعراف:85]	303

فهرس الأحاديث:

الحديث	الصفحة
"أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما"	4
"كاد الفقر أن يكون كفرا"	92
"اليدُ الْعُلْيا خيرٌ من اليدِ السُّفلى، ... ومن يَسْتَغنِ يُغنِهِ الله"	93
"اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر"، الفيض القدير، باب: حرف الهمزة	94
"اللهم إني أعوذ بك من الفقر، والقلة، والذلة، وأعوذ بك من أن أظلم أو أظلم"	94
"اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم"	95
"تعوذوا بالله من جهد البلاء، ودرك الشقاء، وسوء القضاء، وشماتة الأعداء"	96
"تَرَى المؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الجَسَدِ، ... وَالحُمَّى"	99
"لاَ تَبَاغَضُوا، وَلاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَدَابَرُوا، ... فَوْقَ ثَلاَثِ لَيَالٍ"	99
"إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا"	100
"لا يؤمن أحدكم، حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"	100
"إن الله سائل كل راع عما استرعاه، أحفظ أم ضيع"	101
" مثل القائم على حدود الله والواقع فيها... ونجوا جميعا "	101
"ولن تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله إلا أجرت عليها"	103
"لأنْ يأخذَ أحدُكم حبلَهُ فيأتيَ بحزمَةِ حطبٍ على ظهرِه ...أعطَوهُ أو مَنَعوه"،	104
إنّ الله تَعَالَى يُحِبُّ منَ العامِلِ إذا عمل أن يحسن "	104
"يا عمرو، نعما بالمال الصالح للمرء الصالح"	107
" أيها الناس، إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا"	109
"يا سعد أطب مطعمك تكن مستجاب الدعوة ... فالنار أولى به"	109
" خَمْسٌ بِخَمْسٍ: قالوا: يا رسول الله.... إلا حُبِسَ عَنْهُمُ الْقَطْرُ "	111
"الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك"	111
"لا ضرر ولا ضرار"	113
"سبعٌ يجري للعبدِ أجرُهنَّ ... ولدًا يستغفرُ له بعد موتِه"	113
"من غرس غرسا ... إلا كان له به صدقة"	113

"بَخٍ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ"	114
"من أصبح منكم آمنا في سربه ... فكأنما حيزت له الدنيا"	115
"تبسمك في وجه أخيك لك صدقة، ... في دلو أخيك لك صدقة"	116
"قدمتم خير مقدم وقدمتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر"	117
"إنْ كانَ خَرَجَ يَسْعَى...فَهُوَ فِي سبيل الشيطان"	119
"مَن أمسى كالاًّ من عمل يديه أمسى مغفورًا له"	119
"اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل والجبن والبخل والهرم"	120
"عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ"	120
"إن الله يحب العبد المؤمن المحترف"	120
"نعم، كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة"	120
"ذَهَبَ المُفْطِرُونَ اليومَ بالأجْرِ"	120
" يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة ...يأكلها صاحبها سحتا "	121
"من سأل الناس أموالهم تكثرا، فإنما يسأل جمرا فليستقل أو ليستكثر"	121
"يا محمد، عش ما شئت فإنك ميت، ... وعزه استغناؤه عن الناس"	121
" مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، ... إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ "	121
"إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة ... فليغرسها"	122
"من بات وانيا "تعبا" من طلب الحلال بات الله ـ عز وجل ـ عنه راض"	122
"ما أكل أحد طعاما قط، ....يأكل من عمل يده"	122
"إن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه"	122
"كفان يحبهم الله ورسوله"	123
"اللهم إني أعوذ بك من الجوع فإنه بئس الضجيع"	124
"من أحيا أرضا ميتة فله فيها أجر، وما أكلت العوافي منها فهو له صدقة"	125
"الشاة في البيت بركة، والشاتان بركتان، والثلاث بركات"	125
"إياك والحلوب"	125
"خير مال المرء له مهرة مأمورة أو سكة مأبورة"	125
"إذا تبايعتم بالعينة، ....حتى ترجعوا إلى دينكم"	126
"لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل"	127

"التمسوا الرزق في خبايا الأرض"	127
"الِاقْتِصَادُ فِي النَّفَقَةِ نِصْفُ الْمَعِيشَةِ"	133
"مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيَزْرَعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ"	136
"إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ..... فضلوا وأضلوا"	136
"أتيتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر"، .... "مجاهدة النفس"	139
"أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعَهُمْ لِلنَّاسِ"	139
"لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ"	140
"نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء"	140
"ينهى عن بيع الماء"	140
"لا تمنعوا عباد الله فضل الماء ولا الكلأ ولا النار، ... للمستضعفين"	140
"المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء، والكلإ، والنار، وثمنه حرام "	140
" ثلاثة لا يكلمهم الله، ..... يمنع منه ابن السبيل.."	140
"اسق يا زبير، ثم أرسل إلى جارك" ص	141
"من كانت له أرض فليزرعها، فإن عجز عنها، فليزرعها أخاه"	141
: "إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ مَكَارِمَ"	142
"الثلث والثلث كثير، ... عالة يتكففون الناس"	143
"ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطنه"	145
"مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبْعَانًا وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ بِهِ"	146
"كل المسلم على المسلم حرام، دمه، وماله، وعرضه "	146
"لقد أشرت بالرأي"	246
" شرار أمتي قوم ولدوا في النعيم، ... ويتشدقون في الكلام"	148
"ثلاث منجيات وثلاث مهلكات، ... والقصد في الغنى والفقر..."	149
إِنَّ الأَشْعَرِيينَ إذا أَرْمَلُوا في الغَزْوِ، ... فَهُمْ مِنِّي وأنا منهمْ"	152
قاتل الله اليهود إن الله حرم عليهم شحومها جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه"	154
"تبسمك في وجه أخيك لك صدقة، .... في دلو أخيك لك صدقة»	159
"أنتم بنو آدم وآدم من تراب"	248
"لَعَنَ اللَّهُ الراشي والمرتشي في الحكم"	252

"يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ لَنَا عَمَلًا .... يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"	252
"التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"	256
"إنكم لا تسعون الناس بأموالكم فليسعهم منكم بسط وجه وخلق حسن"	257
"هذا سوقكم، فلا ينتقصن ولا يضربن عليه خراج"	259
"لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ... أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام"	260
"دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ"	261
"أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، ... تدخلوا الجنة بسلام"	262
"لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به"	264
"الذي لا يأمن جاره بوايقه"	264
"والذي نفسي بيده لا يسلم ... قال: "غشمه وظلمه"	265
"إن من الذنوب ذنوبا لا تكفرها الصلاة ....الهموم في طلب المعيشة"	265
"وخيار أمتي أحاسنهم أخلاقا"	266
"الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ، ... سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"	266
"إن لله خلقا خلقهم لحوائج الناس ... أولئك الأمنون من عذاب الله"	267
"من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، ... ما كان العبد في عون أخيه"	267
"أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس، ... شهرا"	267
"ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع"	268
"سبعة يظلهم الله في ظله، يوم لا ظل إلا ظله الإمام العادل"	268
"مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ، ... كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ"	273
" إِنَّ خَيْرَ الْكَسْبِ كَسْبُ يَدَيْ عَامِلٍ إِذَا نَصَحَ "	273
"هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَدَبَغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ" ... "إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا"	280
«إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لاَ يَسْقُطُ وَرَقُهَا، ...هِيَ النَّخْلَةُ»	280
"طهروا أفنيتكم"	281
" من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم"	281
"بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُصْنَ ... فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ"	281
" لقد رأيت رجلاً يتقلّب في الجنة ... تؤذي المسلمين"	281
"الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ بَابًا، ... وَأَرْفَعُهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ "	281

"عرضت علي أعمال أمتي ... يماط عن الطريق"	282
"على كل مسلم في كل يوم صدقة، ....وردك السلام على المسلم صدقة "	282
"كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ"	282
"مَا هَذَا السَّرَفُ يَا سَعْدُ؟ " ... وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ"	300
"يَا عَائِشَةُ، أَكْرِمِي كَرِيمك، فَإِنَّهَا مَا نَفَرَتْ عَنْ قَوْمٍ قَطُّ فَعَادَتْ إِلَيْهِم"	300
"أَلاَ وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً... أَلاَ وَهِيَ القَلْبُ"	305
"الثلث والثلث كثير، ... حتى ما تجعل في في امرأتك"	143

فهرس الجداول:

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	مؤشرات المؤسسات والحوكمة الرشيدة	165
2	نصيب الجزائر في قيمة الفجوة الغذائية للفترة 2009-2017	225
3	نصيب الفرد من المياه من سنة 1962-2020.	235
4	مؤشر الابتكار العالمي.	236
5	سعر الموارد في بورصة النفايات الصناعية.	290
6	حجم النفايات اليومية للعائلة الواحدة ونسبة الموارد فيها.	296
7	النسبة المئوية لكل من العناصر المتوفرة في النفايات	297
8	النسبة المئوية من الموارد المتوفرة في النفايات اليومية لحي تاغرما	297
9	الموارد الموجودة في نفايات بلدية وولاية غرداية وفي كامل القطر الجزائري	298

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
1	تطور واردات الجزائر من القمح خلال الفترة (1960_2017)	207
2	منحنى تطور إنتاج القمح في الجزائر (2010–2019)	208
3	مصادر الموارد المائية.	232
4	النسبة المئوية للموارد في المخلفات المنزلية	297
5	النسبة المئوية للموارد المتوفرة في نفايات حي تاغرما	297
6	القيمة الاقتصادية للنفايات المنزلية في الجزائر	301

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش.

التفاسير:

1-تفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى : 510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تفسير البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420 هـ.

2-تفسير السعدي عبد الرحمن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن اللويحق، دار السلام للنشر والتوزيع، ط2، ج4، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، الآية: 159.

3-تفسير الشعراوي (المتوفى، 1418هـ)، د.ط، دار أخبار اليوم، جمهورية مصر العربية، 1991م، م4.

4-تفسير نظام الدين الحسن النيسابوري، ج04، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق: الشيخ زكرياء عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ.

5-رشيد رضا تفسير المنار، ط2، دار المنار، ج1، 1947، د.م.ن.

6-محمد سيد طنطاوي التفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، مصر، ط01، 1998، ج13، ص126.

7-محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ج12، ط1، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، 1401هـ، 1918م.

8- تفسير أبي السعود محمد بن محمد العمادي(951هـ)، المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج08، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.س.

9- تفسير أبي السعود محمد بن محمج العمادي(951هـ)، المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج08، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.س.

كتب الأحاديث:

1. ابن بطال أبو الحسن، شرح صحيح البخاري (المتوفى: 449هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط2، 1423هـ، 2003م، ج10، ص210.
2. صحيح مسلم، ج03، باب: لعل آكل الربا وموكله، ح رقم: 1597.
3. لتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر بن عبد البر النمري (463)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ، ج21.
4. شرح السنة للبغوي، فضائل سيد الأولين والآخرين، ج13، ح رقم:3622.
5. سنن أبي داود، باب، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الفكر، د.س، صيدا، بيروت،
6. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، حققه: شعيب الارنؤوط ومن معه، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1424 هـ - 2004م،
7. السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424 هـ - 2003م،
8. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1421 هـ - 2001م،
9. سنن سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت:227)، ط1، دار العصيمي، المحقق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، 1414، الرياض، السعودية،
10. الفيومي المقري أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المحقق: عبد العظيم الشناوي، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر، 2016،
11. الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم، باب: ما جاء في كراء الأرض، ج17، ح رقم: 3799.
12. كشف المشكل من حديث الصحيحين، باب: مسند سعد بن معاذ، ج04، ح رقم:2393.
13. شرح النووي على مسلم، ج9، ح رقم:5272.
14. شعب الإيمان البيهقي، باب: التوكل بالله والتسليم لأمره، ج02، ح رقم: 1198.
15. الجامع الصغير وزيادته، باب: أول الكتاب، ج01، ح رقم:8510.

16. جامع معمر بن راشد، باب: الديون، ج11، ح رقم:20038.
17. السنة لابن أبي عاصم، باب: ما يجب أن يكون هوى المرء تبعا، ج1، ح رقم:15.
18. سنن ابن ماجة، ج1، باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم، ح رقم: 222.
19. الألباني محمد، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1992م، ج2،
20. صحيح ابن حبان، ج10، ح رقم:4493.
21. صحيح الترغيب والترهيب، ج2، باب: الترغيب في بر الوالدين وصلتهما والتأكيد، ح رقم: 2600.
22. فتح الباري لابن حجر، باب: كيف يكون الرجل في أهله، ج17، ح رقم:5579.
23. متون الحديث:
24. مسند أبي داود، باب: أحاديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، ج1، ح رقم:485.
25. مسند أحمد بن حنبل، باب: رافع بن خديج، ج04، ح رقم: 17304.
26. مسند إسحاق بن رهويه، باب: ما يروى عن ابن أبي نعم وأبي الأحوص، ج1، ح رقم:245.
27. مسند الحميدي، باب: حديث اياس بن عبد المزني رضي الله عنه، ج02، ح رقم: 936.
28. مسند الربيع بن حبيب، باب: الوعيد في منع الزكاة، ج 01، ح رقم: 342.
29. مسند الشافعي، ج3، باب: الصلح ونحوه، ح رقم:1495.
30. مسند الشاميين للطبري، باب: مكحول، عن واثلة بن الأسقع، ج04، ح رقم: 3394.
31. مصابيح السنة، باب: من لا تحل له المسألة، ج02، ح رقم: 1298.
32. مصنف ابن شيبة، باب: كنس الدار ونظافتها والطريق، ج5، ح رقم:25923.
33. مصنف عبد الرزاق الصنعاني، باب: القطع في عام السنة، ج10، ح رقم:18990.

فهرس الكتب:

1-بن عبد البر النمري، الاستذكار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م، ج2، ص524.

2-البنا عائدة عبد العظيم، الإسلام والتربية الصحية، ط1، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1983، الرياض، السعودية، ص123.

3-البناية شرح الهداية، أبو محمد بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000 م، ج12،

4-بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، د.ط، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2012،

5-البنك الدولي، كلمة رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية حول مكافحة الفساد، واشنطن، 2013/30/01.

6-بوثلجة، راتول، أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية، اكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد15، جانفي2006،

7-بوسيوني سعيد أبو الفتوح، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط1، 1988،

8-لتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأســـانيد، أبو عمر بن عبد البر النمري (463)، تحقيق: مصـــطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ، ج21.

9-توفيق المدني، كتاب الجزائر، د.ط، المطبعة العربية، د.دار ط، د.س،

10-ثامر البكري، استراتيجيات التسوق الأخضر، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012، ص14.

11-جابر ســـالم القحطاني، الطب البديل مكمل للطب الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط01، 2011، ص315.

12- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضـــاع الأمن الغذائي العربي، ص21.

13- جايلور هوزر، الغذاء يصـــنع المعجزات، لماذا نأكل وماذا يجب أن نأكل، ترجمة: أحمد قدامة، دار النفائس، ط07، 1983، بيروت، لبنان، ص19.

14- جبران مســعود، الرائد، معجم لغوي عصــري، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1992،

15- جريبة أحمد ســـنيان الحارثي، الفقه الاقتصـــادي لأمير المومنين عمر بن الخطاب، دار الأندلس الخضـــراء، جدة، المملكة العربية الســـعودية، ط1، 2003، ص76.

17- جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، المحقق: روحية النحاس، ومن معه، ط1، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا، 1984م، ج23،

18- جمال الدين الافغاني، محمد عبده، العروة الوثقى، د.ط ، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، 2012، القاهرة، مصر،

19- جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2014، عمان، الأردن،

20- جوفانا دودوس ، قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، منظمة العمل ضد الجوع، اليونيسف، الدليل العملي لزيادة الأثر الغذائي من خلال دمج برامج التغذية، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة العامة، منظمة العمل ضد الجوع العالمية، فرنسا، جانفي، 2017، ص08.

21- جون بليس، ستيف سميت، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، للإمارات العربية المتحدة، ط01، 2004، 412.

22- جون بيلجر، حكام العالم الجدد، ترجمة: إسماعيل داور، د.ط، مكتبة الاسرة، 2008، القاهرة، مصر،

23- جيلالي الصاري، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900-1954، ترجمة: عبد القادر بن حراث، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م،

24- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ص178، ج2، مطبعة السعادة، ط1، 1911.

25- الحافظ ابن كثير المتوفى(774هـ)، البداية والنهاية، ج، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1993، ص67.

26- حافظ أبي نعيم أحمد الاصفهاني، (متوفى430هـ)، حلية الاولياء وطبقات الاصفياء، د.ط، دار الفكر، القاهرة، مصر، ج7، 1996،

27- الحاوي الكبير للشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (المتوفى: 450هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ج7، باب: المسألة، 507.

28- الحدود والتعزيرات عند ابن القيم، دراسة موازنة، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العصمة، ط2، المملكة العربية السعودية،1415هـ،

29- حركاتي فاتح، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، ص 26.

30- حسين حسين شحاتة، الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، دار النشر للجامعات، ط1، 2008، القاهرة، مصر، ص10.

31- حسين عبد المطلب الأسرج، الأمن الغذائي العربي: العقبات والتحديات، 2012، ص3.

32- الحضراوي أحمد عبد الله، الإطعام والأمن ومنهج الدعوة إلى الله، القاهرة، مصر، دار الأنصار، ط1 ، 1977، ص25.

33- حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، المجلد1، شركة العبيكان للطباعة والنشر، 1406هـ، الرياض، المملكة العربية السعودية،

34- حمدان محمد امين رفيق، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، كلية الزراعة، الجامعة الأردنية، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 1990، ص147.

35- حمزة الجبالي، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، دار الأسرة للإعلام، 2016،

36- حميد بن جويه، كتاب الأموال، تحقيق: شاكر ذيب فياض، ج1، ط1، مركز الملك فيصل البحوث والدراسات الإسلامية، 1986م،

37- خالد سليم عبد الفتاح، كفاية المسلم في العقيدة والفقه والأخلاق والفكر والفرق والأديان، د.ط، دار الكتب العلمية، د.س، بيروت، لبنان،

38- خدام منذر، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، سبتمبر 2003، ص17.

39- الخزاعلة رائد محمد مفضي، الأمن الغذائي من منظور اقتصاد اسلامي، حالة تطبيقية الأردن، ص15.

40- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ج3، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003م،

41- دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية، الاسكوا، الأمم المتحدة، بيروت، 2020، ص19.

42- دنيا شوقي، الإسلام والتنمية الاقتصادية، ط1، دار الفكر العربي، 1979، القاهرة، مصر، ص268.

43- دنيا شوقي، نظرات اقتصادية في القرآن الكريم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جدة ، المملكة العربية السعودية، 1428هـ،

44- الدوري عبد العزيز، أوراق في التاريخ والحضارة، ج2، باب : أوراق في التاريخ الاقتصادي، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2007م،

45- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن ابن خلدون (المتوفى: 808هـ)، المحقق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط02، 1988، ج01، ص54.

46- راغب السرجاني، رحماء بينهم قصة التكافل والإغاثة في الحضارة الإسلامية، نهضة مصر، الجيزة، مصر، ط1، 2010،

47- رائد وصـــلاح، الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من أثاره، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إدارة الأمن الغذائي والتكامل الزراعي، الخرطوم، 2009، ص9.

48- رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، دار القلم، دمشق، ط1، 2010، ص43.

49- رفيق يونس المصري، المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي، دار القلم، دمشق، د.س،

50- رفيق يونس المصري، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي، دمشق سوريا، ط2، 2009،

51- رمزي زكي، الاعتماد على الذات، المعهد العربي للتخطيط، دار الشـــباب للنشر والترجمة والتوزيع، د.ط، الكويت، 1987، ص117.

52- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت المجهر، دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، ص306.

53- روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، الهيئة المصرية العمة للتأليف والنشر، القاهرة، مصر، 1970، ص125.

54- روجر روزنبلات، ثقافة الاستهلاك، الاستهلاك والحضارة والسعي وراء السعادة ، ترجمة ليلى عبد الرزاق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2011،

55- ريمون حداد، العلاقات الدولية، تقديم الشـــاذلي القليبي، دار الحقيقة الدولية، بيروت، ط1، 2000، ص154.

56- الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـــ) أساس البلاغة، التحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998 م، ج2،

57- زيدا نعبد الفتاح قعدان، منهج الاقتصـــاد في القرآن، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، د.ط، 1990،

58- زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (المتوفى: 666هـ)، مختار الصـحاح، المحقق: يوسـف الشـيخ محمد، المكتبة العصـرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط05، 1420هـ / 1999م، ج01،

59- الزيود حسين والبطاينة إبراهيم، مقال محددات سلوك المستهلك المسلم، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، عمان، الأردن، م9، ع4، 2013،

60- ســالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي ، المتضـــمنات الاقتصـــادية والتغيرات المحتملة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ، 1998ص .

61- سامي بن إبراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2013،

62- ســامي دبيان وآخرون، قاموس المصـطلحات السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، لندن، بريطانيا، 1990،

63- سايح فطيمة، دراسة وعي المستهلك اتجاه واجباته الاستهلاكية، دراسة ميدانية، المؤسسة، ع6، 2017،

64- السبهاني عبد الجبار حمد عبيد، تعريف الاقتصاد الإسلامي، سلسلة مقالات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، 2007، بدون سنة ط، عمان، الأردن.

65- السرخسي أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل، كتاب المبسوط في الفقه الحنفي 1-15 ج15، ص270.

66- السرطاوي فؤاد عبد اللطيف، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، ط1، دار المسيرة، عمان، 1999م،

67- سعيد بختة، واقع الأمن الغذائي العربي في ظل اقتصاد عالمي متغير، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، م11، ع1، جوان2014،

68- سعيد حوى، الإسلام، دار السلام، ط4، 2001، القاهرة، مصر، ص139.

69- سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، ط2، 2004، بيروت، لبنان، ص97.

70- سعيد علي محمد العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011،

71- سعيدي بختة، واقع الأمن الغذائي في ظل اقتصاد عالمي متغير ،ص34.

72- سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط01، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص07.

73- سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللاحم، حقوق اليتامى كما جاءت في سورة النساء، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2003 م،

74- سهيل محمد طاهر الأحمد، تنمية الموارد البشرية، ص153.

75- السيد سابق، فقه السنة، م3، ج11.12.13.14، دار الفكر، ط14، 1983، بيروت، لبنان،

76- سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق، ط16، 2006، القاهرة، مصر،

77- سيد قطب، في ظلال القرآن، تفسير سورة يوسف، ط32، دار الشروق، 2003، م4، ج12،

78- سيد قطب، نحو مجتمع إسلامي، دار الشروق، ط10، 1993، القاهرة، مصر،

79- السيوطي، الجامع الصغير، باب: حرف اللام، ج09، ح الرقم: 7576.

80- شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، ط1، دار منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م،

81- الشاطبي، (المتوفى: 790هـ)، الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، دار ابن عفان، د.م ط، 1997م، المقدمة، ص5.

82- الشافعي، كتاب الأم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ج5، ط1، 2001، ص83،

83- شراب محمد محمد حسن، المدينة المنورة في فجر الإسلام والعصر الراشدي، م2، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، 1994م،

84- الشرباصي أحمد، معجم الاقتصاد الإسلامي،

85- شريف غياط، راضية دغمان، الفساد الاقتصادي بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، مجلة بيت المشورة، قطر، ع5، أكتوبر 2016، ص135.
شتيوي علي، إشكالية التنمية في الدول النامية ضمن سياسات مؤسسات بروتن وودز،

86- شكيب أرسلان، لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم، د.ط، مؤسسة الهنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة، 2017،

87- شمس الدين أبو المظفر سبط ابن الجوزي (581 - 654 هـ)، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تحقيق: محمد بركات ومن معه، دار الرسالة العالمية، دمشق - سوريا، ط1، 2013 م، ج6، ص251.

88- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2003 م، ج13،

89- شمس الدين بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، سير أعلام النبلاء، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط2، 1985م، ج5،

90- شهاب الدين المقدسي الرملي الشافعي (المتوفى: 844 هـ)، شرح سنن أبي داود، تحقيق: خالد الرباط ومن معه، ط1، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، مصر، 2016 م، ج19،

91- شوقي أحمد دنيا، الإسلام و التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 266.

92- شوقي الفنجري، المدخل الى الاقتصاد الإسلامي، ص31

93- شيخ الإسلام ابن تيمية، مجموع الفتاوى، م6، مجمع الملك فهد، المدينة النورة، المملكة العربية السعودية، 2004،

94- صالح السدلان، وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية في كل عصر، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1997م،

95- صبحي قاسم، تحديات الامن الغذائي، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2009، عمان، الأردن، ص71.

96- صبرينة حديدان، مقومات البناء الحضاري عند مالك بن نبي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيدر بسكرة م08، ع01، 2019،

97- صديق، محمد فهمي، عبد القادر، محمد احمد، الصناعات الغذائية معجم الصناعات الغذائية والتغذية، دار العربية للنشر والتوزيع، ط01، القاهرة، مصر، 1983، ص207.

98- الصلابي على محمد محمد، عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، مصر، 2005،

99- الصلابي علي محمد، فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شخصيته وعصره، ط2، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، 2009م،

100- صلاح أحمد طاحون، التصحر واستعمالات الأراضي في مصر الجديدة، ط1، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر، 2010، ص42.

101- الطبابي بلقاسم، الموت في مصر والشام، النكبات الديموغرافية في العهد المملوكي، ج1، دار التونسية للكتاب، ص172.

102- الطبراني، المعجم الكبير (1 / 66 / 1) ، وقال الذهبي في كتابه حقوق الجار (ق 17 /1)،

103- طه جابر العلوانيً لاح الفكر الإسلامي، دار الهدى، ط1، 2001، بيروت، لبنان، ص123.

104- طوني بينيت وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة: سعيد الغانمي، ط1، المنظمة العربية للترجمة، 2010م، بيروت، لبنان،

105- الظاهر خالد خليل، عام الرمادة والأزمة الاقتصادية سنة 18 هـ، مجلة المؤرخ العربي، القاهرة، مصر، ع 34، السنة13، 1998م،

106- عبد الباسط هويدي، الساسي حوامدي، المناهج التربوية ودورها في تنمية قيم المواطنة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، م4، ر1، مارس2016،

107- عبد الجبار السبهاني، الوجيز في مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ط2، مطبعة حلاوة، 2014، إربد، أردن،

108- عبد الحق دحمان، الحكم الراشد: رهانات التطبيق بين الرؤية الغربية والإسلامية، مركز المجدد للبحوث والدراسات، إسطنبول، تركيا، 2022،

109- عبد الحميد أحمد أبو سليمان، الإنسان بين شريعتين، رؤية قرآنية في معرفة الذات ومعرفة الآخر، ط1، دار السلام، القاهرة، مصر، 2003، ص28.

110- عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997،

111- عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي (المتوفى: 1359هـ)، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، ط1، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، 1983م، ج1،

112- عبد الرحمن بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، ص265.

113- عبد الرحمن ديدوح، الأمن المائي: الاستراتيجية المائية في الجزائر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2017، ص10.

114- عبد الرحمن على الحجى، السيرة النبوية منهجية دراستها واستعراض أحداثها، ط1، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، 1420 هـ، ج1،

115- عبد الرحمن مبتول، رئيس الخوصصة، الندوة حول الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 1997م،

116- عبد الستار ابراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015،

117- عبد الشافي محمد عبد اللطيف، السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي، عبد الشافي، ط1، دار السلام، القاهرة، مصر، 1428هـ، ج1،

118- عبد الشامي محمد أبو الفضل، القيادة الإدارية في الإسلام، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتهدة الأمريكية، 1996،

119- عبد العزيز رشيد، مساهمة الحاكم في تحقيق الامن الغذائي للرعية من خلال نماذج من التاريخ الإسلامي، مصدر سابق، ص10.

120- عبد الغفور أحمد، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2008، ص159.

121- عبد الفتاح علي السالم الرشدان، الأمن الغذائي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، 2015، ص21.

122- عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ)، خزانة الأدبب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997 م

123- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة: فيصل عباس، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1982م،

124- عبد اللطيف السلطاني، في سبيل العقيدة الإسلامية، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1982م،

125- عبد اللطيف خليفة، ارتقاء القيم، دراسة نفسية، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992،

126- عبد الله المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، ط11، مؤسسة الجريسي العربي محمد عبد الله، كتاب الاقتصاد الاسلامي وتطبيقه على المجتمع المعاصر، مكتبة المنار الاسلامي، الكويت، د.ت،

127- عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي الحنفي، الاختيار لتعليل المختار (المتوفى: 683هـ)، تعليق: الشيخ محمود أبو دقيقة، مطبعة الحلبي، القاهرة، مصر، 1937، ج3، باب: كتاب إحياء الموات

128- عبد المجيد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 1989،

129- عبد المجيد النجار، عوامل الشهود الحضاري، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، د.ط،

130- عبد المنعم السيد، مدخل في علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط1، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1984،

131- عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1990،

البيلاوي حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ماي2000، ص94

132- عبد الوهاب خلاف (المتوفى: 1375هـ)، السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية، د.ط، دار القلم، 1988م،

133- عرموش، هاني، المخدرات إمبراطورية الشيطان: التعريف، الإدمان، العلاج، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1993، ص9.

134- العز بن عبد السلام السلمي، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، صححه: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، 1971،

135- عزت قناوي، نيرة سلمان، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، 2004،

136- عفر محمد عبد المنعم، السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1415هـ،

137- علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (المتوفى: 587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط2، دار الكتب العلمية، 1986م، ج2،

138- علة مراد، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسُبل تفعيل التكامل الغذائي العربي، الجلفة،

139- علي الصلابي، سيرة عمر بن الخطاب،

140- علي حسن عبد القادر، دراسات في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المعاصرة، دار المال الإسلامي، ط2، د.س، د.م،

141- علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تحقيق تعريب: المحامي فهمي الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.س، ج03،

142- علي خالفي، الأمن الغذائي وأثر المتغيرات العالمية، مجلة إدارة، المدرسة الوطنية للإدارة، حيدرة، الجزائر، م10، ع02، ديسمبر 2000، ص173.

143- علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، ط01، 2017، ص19.

144- علي كامل يوسف، المواد المصافة للأغذية استعمالاتها وإيجابياتها وسلبياتها، ط2، 2008، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،

145- علي محمد الصلابي، الدولة الحديثة المسلمة، دعائمها ووظائفها، د.ط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.س،

146- علي يوسف خليفة، القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2001،

147- عماد الامام، ملخص وقائع ورشة عمل حول "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية"، الكويت، مارس 29-27، 2000، ص10.

148- عمارة محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، ط1، 1993، بيروت، لبنان،

149- عمر شيخة بلقاسم، اللهجات الجزائرية بين التباعد والانسجام، مجلة الممارسات اللغوية، م10، ع2، أكتوبر2018،

150- العمري أكرم ضـــياء، عصـــر الخلافة الراشـــدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق مناهج المحدثين، مكتبة العبيكان، د.ط، د.س،

151- عميش عائشـــة، واقع الامن الغذائي، مؤشـــراته وابعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية-دراسة حالة

152- الغزالي أبي حامد، إحياء علم الدين، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج2،

153- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، ط1، مرطز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016، ص76.

154- فتحي الدريني، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، ط2، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، 2013م،

155- فتحي السيد بيومي حسن، الأمن الغذائي في الصين، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2016،

156- فتحي عبد الكريم، الدولة والسـيادة في الفقه الإسـلامي، دراسـة مقارنة، ط2، دار التوفيق النموذجية، مصر، 1984م،

157- فخر الدين الطريحي (المتوفى 1085)، مجمع البحرين، تحقيق: سيد أحمد الحسني، ط2، مكتب النشر القفافة الاسلامية، د.م ط، 1408هـ، ج4،

158- فراس عباس فاضـــل البياتي، الأمن البشـــري بين الحقيقة والزيف، المجتمع العراقي نموذجا، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص80.

159- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993، القاهرة، مصر،

160- فرانسيس مور لاپيه ، جوزيف كولينز ، صناعة الجوع وخرافة النذرة، ترجمة: أحمد حسان، سلسلة عالم المعرفة صناعة الجوع ،الكويت، ص139-140.

161- فقه السنة السيد سابق، م2، ط11، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، مصر، 1994،

162- فلاح سعيد جبر، اتفاقيات الغات ونظام الأيزو 9000-9004 وأثرها على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي، الجفان والجابي، د.ط، قبرص، 1996، ص23.

163- فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2003،

164- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص290.

165- فوزية فتيسي، الإقرار الدولي بالحق في الغذاء الكافي كضمانة للتحرر من الجوع، جملة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، م08، ع03، جوان 2021، ص665.

166- القاضي أبو يوسف (المتوفى سنة 182هـ)، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1979، ص115.

167- القاضي أبو يوسف(182هـ)، كتاب الخراج، د.ط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1979، ص48.

168- القحطاني محمد بن شبيب، النموذج الإداري المستخلص من إدارة عمر بن عبد العزيز وتطبيقاته في الإدارة وبخاصة الإدارة التربوية، جامعة أو القرى، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 1418هـ،

169- باقر شريف القرشي، حقوق العامل في الإسلام، دار التعارف للمطبوعات، ج1، 1992، ص 15.

170- القرضاوي يوسف، فقه الزكاة، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج1، 1973، ص153.

171- القرطبي (المتوفى: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي، تحقيق : أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط2، 1964م، ج18، ص241.

172- قطب إبراهيم محمد، السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، مصر،

173- كارلو كافيرو، السياسات الزراعية في الدول النامية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والإيطالي، دمشق، سوريا، 2003م،

174- كارولاينا ماكلاكلان، وآخرين، الطابور الخامس، فهم العلاقة بين الفساد والنزاع، الترجمة: شركة E --Arabization، منظمة الشفافية الدولية الدفاع والأمن، المملكة المتحدة،2017،

175- كامل صكر القيسي، ترشيد الاستهلاك في الإسلام، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط1، 2008،

176- كوليانج وكاثرين لونج، أطعم الجوعى اليوم وغدا، ص18.

177- أبو بكر بن أبي الدنيا، إصلاح المال، المحقق: محمد عبد القادر عطا، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، 1993، بيروت، لبنان، ص84.

178- لجنة الأمن الغذائي العالمي cfs، التغذية والنظم الغذائية، تقرير مقدم من فر يق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العاملي، روما، 2018، ص 75 – 115.

179- لجنة الأمن الغذائي العالمي، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، 2017، ص11.

180- للتوزيع والإعلان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009،

181- اللوزى ســـالم عبد الكريم وآخرون، تحديات الأمن الغذائي العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن ،الطبعة الأولى،٢٠٠٩ ،ص 5-6.

182- اللوزى سـالم وآخرون،تحديات الأمن الغذائي العربي، مؤسـسـة عبد الحميد شومان،الأردن ،الطبعة الأولى،2009 ،ص 141.

183- لوي مارتيناز، عنف الريع البترولي، الجزائر، العراق، ليبيا، ترجمة: عبد القادر بوزيدة، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2015م، ص9.

184- مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية المركز الوطني للمعلومات، ابريل2005، ص08.

185- مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأسـاسـية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث والمعرفة، دبي، 2008، ص78.

186- مالك بن نبي، العفن، ج1، ترجمة: نور الدين خندودي، ط1، دار الأمة، 2007، الجزائر،

187- مالك بن نبي، المسلم في علم الاقتصاد، ط3، دار الفكر، دمشق، سورية، 1987م،

188- مالك بن نبي، دور المسلم في الثلث الأخير من القرن العشرين، در الفكر، ط1، 1991، ص23،

189- مالك بن نبي، شروط النهضة،

190- مالك بن نبي، فكرة كمنويلث إسلامي ، ترجمة: الطيب الشريف، ط2، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000،

191- مالك بن نبي، مجالس دمشق، ط2، دار الفكر، دمشق، سورية، 2006م،

192- مالك بن نبي، مشكلة الافكار في العالم الإسلامي، مشكلات الحضارة، ترجمة: بسام بركة، أحمد شعبو، ط1، دار الفكر، دمشق، سورية، 1988م،

193- مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ترجمة: عبد الصابور شاهين، ط3، دار الفكر، دمشق، سورية، 1984م،

194- مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 2001، ص31

195- مالك، المسلم في عالم الاقتصاد، 71ص، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط4، 2000،

196- محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الأمين للنشر والتوزيع، د.ط، صنعاء، اليمن، 2012،

197- محمد الأزهري الهروي أبو منصور(ت:370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001، ج11.

198- محمد الحسن الشيباني، كتاب الكسب، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1997، بيروت، لبنان، ص122.

199- محمد الريشهري، القيادة في الإسلام، تعريب: علي الاسدي، ط1، دار الحديث، قم، ايران، 1375هـ،

200- محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986،

201- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، ص14.

202- محمد الصيرفي، القيادة الإدارية الإبداعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006،

203- محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور (المتوفى: 1393هـ)، التحرير والتنوير، د.ط، الدار التونسية للنشر، تونس،1984 م، ج20،

204- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، د.ط، دار الحكمة، الجزائر، 2014،

205- محمد الغزالي، الإسلام والأوضاع الاقتصادية، ط3، نهضة مصر، مصر، 2005،

206- محمد الغزالي، الطريق من هنا، دار روافد، الكويت، ط1، 1430هـ،

207- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، 1422، ج3، ح2493،

208- محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م،

209- محمد بن حبان التميمي، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1988 م، ج7،

210- محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الولوي، البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، دار ابن الجوزي، ط1، (1426 - 1436 هـ)، ج44،

211- محمد بن عمر بازمول، أحكام الفقير والمسكين في القرآن العظيم والسنة النبوية، ط1، دار النشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ج1،

212- محمّد بن محمّد الحسيني الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق : مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.س، ج13،

213- محمد حربة، الواقع الغذائي العربي وأسبابه(التحديات والتطلعات)، كلية العلوم العربية للعلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2015، ص17.

214- محمد حسن هيكل، الفاروق عمر، ج1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، د.س،

215- محمد حسن يوسف، قاموس المصطلحات الاقتصادية، د.ط، د.س، د.د، ص65.

216- محمد حسين الجبوري، طالب حسين الكريطي، السياسات الزراعية في العراق، التحديات وسبل المعالجة، م3، ع2، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة كربلاء، العراق، 2014،

217- محمد راكان الدغمي، رغيف لكل فم، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993، ص33.

218- محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي، نظرية ونظام وتطبيق، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 1999، ص146.

219- محمد سعيد البوطي، فقه السيرة النبوية، مع موجز لتاريخ الخلافة الراشدة، ط10، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1991م، ص219.

220- محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 2010،

221- محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، ط1، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، 1993، بدون ط،

222- محمد عبد الحليم عمر، الذنوب والعقوبات الاقتصادية، سلسلة الحلقات النقاشية، جامعة الازهر، مصر، 2003، ص10.

223- محمد عبد الحي الكتاني (المتوفى: 1382هـ)، التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدنية الإسلامية في المدينة المنورة العلمية، المحقق: عبد الله الخالدي، ط2، دار الأرقم - بيروت د.س، ج2، ص37.

224- محمد عبد العليم مرسى، ندوة التربية الاقتصادية، الانتماء الإنساني للكون في الإسلام كأحد محاور التربية الاقتصادية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة،

225- محمد عبد الله العربي، الملكية الخاصة وحدودها في الإسلام، د.ط، دراسات في الإسلام يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 1964، ع34،

226- محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي, عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978م، ص215.

227- محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي، دار الشرق، ط01، القاهرة، مصر، 1998، ص05.

228- محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة: رفيق يونس المصري، ط2، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2005،

229- محمد عوض الهزايمة، قضـايا دولية تركة قرن مضـى وحمولة قرن أتى، ط1، عمان، 2005، ص106.

230- محمد كرد علي، الإسلام والحضارة العربية، مؤسسة الهنداوي، هاي ستريت، وندسور، المملكة المتحدة، 2017،

231- محمد محمود الإمام، مسـتقبل التنمية العربية والعمل الاقتصـادي المشترك، المعهد العربي للتخطي، الكويت، ماي 1993،

232- مذكرات احمد بن بلة : كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة العفيف الاخضر، دار الآداب، بيروت، لبنان،

233- المزرقي عمر بن فيحان، ضـوابط تنظيم الاستهلاك في الإسلام، ع 34، أفريل 2008،

234- مسـتقبل الغذاء والزراعة "نظرة مسـتقبلية": التحديات والاختيارات من أجل الاستدامة العالمية، موجز تنفيدي، 2011، ص6.

235- مصـطفى إبراهيم، التحولات الاقتصـادية في تركيا بعد 2002، المعهد الوطني للدراسات، تقارير اقتصادية، 2018، استنبول، تركيا، ص10.

236- مصـطفى كامل السـيد، الفسـاد والتنمية، مركز دراسـات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصـاد والعلوم السـياسـية، جامعة القاهرة، 1999م، ص8.

237- مصـــطفى محمد الســـعدني، ألفت عمى ملوك، الفجوة الغذائية بالوطن العربي، قســم الاقتصــاد والإرشــاد الزراعي والتنمية الريفية بكمية الزراعة بدمنهور – جامعة الإسكندرية، ص47.

238- مصطفى محمود منجود، الابعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ط01، 1996، ص28.

239- معتز عبد الله مسالمة، المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، أوجه الاختلاف وأوجه الاتفاق، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، د.س، ص62.

240- منذر الحاج، مقرر السياسات الزراعية، كلية الهندسة الزراعية، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة حماه، سوريا، 2019-2020،

241- منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي علما ونظاما، ص10.

242- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، نظرة إقليمية عامة حول إنعدام الأمن الغذائي، شرق الأدنى وشمال إفريقيا، القاهرة، 2016،

243- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقنيات معالجة مياه الصرف الصناعي لمشروعات البتروكيماويات، الكويت، 2019،

244- منظمة الصــحة العالمية، المكتب الإقليمي لشــرق الأوســط، المركز الإقليمي لأنشطة صحة البيئة، عمان، الأردن، 2004،

245- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، ص228.

246- المنظمة العربية للتنمية الغذائية، تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية، الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الغذائية، فيفري 2010، ص5.

247- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000،

248- مهران كامروا وزهرة بابر، الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط، تقرير موجز، مركز الدراسات الدولية والإقليمية كلية الشؤون الدولية، بجامعة جورجتاون، قطر، 2013، ص13.

249- المؤسساتية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، فاطمة الزهراء مصباحي، فاطمة الزهراء محمدي، جانفي 2018، ص179.

250- ميلود زنكري، مومني اسماعيل، الأبعاد الحضارية والفنية للنظرية الاقتصادية في فكر مالك بن نبي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2010،

251- نادر أحمد أبو شيخة، الكفاءة الإنتاجية ووسائل تحقيقها في المؤسسات العامة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الإسكندرية، د.س، ص 26 ،27.

252- ناصـــر الدين ســـعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصـــادية والاجتمـاعيـة والثقـافيـة في الجزائر في أواخر العهـد العثمـاني وأوائـل الاحتلال الفرنسي، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، 1981، ص70.

253- ناصـــر مراد، الإصـــلاحات الاقتصـــادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصـادية والسـياسـية، نجدت صـبر ثاكرة يي، الاطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، د.ط، د.س، ص35.

254- النجفي سالم توفيق، إشكالية الزراعة العربية رؤية اقتصادية معاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص62.

255- نجيب الكيلاني، الغذاء والصـحة، سـلسـلة المكتبة الصـحية رقم3، دار العلوم للطباعة، القاهرة، مصر، د.ط، د.س، ص38.

256- النسـفي عبد الله بن أحمد، تفسـير النسـفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسـف علي بديوي، ج02، دار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، 1998،

257- نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: 573هـــ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المحقق: حسين بن عبد الله العمري ومن معه، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1999 م، ج9،

258- نصار احمد محمد محمود، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، ط1، 2010، عمان، الأردن،

259- نصر محمد عارف، الحضارة الثقافية المدنية، دراسة أسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، سلسلة المفاهيم والمصطلحات1، ط2، 1994، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، و م أ، ص60.

260- نور الدين ابن برهان الدين (المتوفى: 1044هـ)، السيرة الحلبية، إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ، ج2،

261- هارون عبد السلام، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، المكتبة العلمية، طهران، (د.ت)، (د.ط)، ج1، ص27.

262- هايل عبد المولى طشطوش، أساسيات في القيادة والإدارة، النموذج الإسلامي في القيادة والإدارة، ط1، دار الكندي، اربد، الأردن، 2008،

263- اليحي يحي بن إبراهيم، الخلافة الراشدة والدولة الأموية، من الفتح الباري جمعا وتوثيقا، دار الهجرة، د.ط، د.س،

264- يسن عبد اللطيف عبد الحليم محمد حماية المستهلك من اضطرابات السوق، دراسة فقهية معاصرة،

265- يوسف القرضاوي، السياسة الشرعية، في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، ط4، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 2011م،

266- يوسف القرضاوي، القيم والتنمية، ص172.

267- يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1995، ص45.

268- يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1985م،

269- يوسف القرضاوي، ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده، ط5، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 2012م،

270- يوسف قرضاوي، الحلال والحرام في الإسلام، مكتبة وهبة، ط1، 2012، القاهرة، مصر،

271- يوسف قرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي 178،

272- يوسف كمال محمد، فقه اقتصاد السوق، ط4، دار القلم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003،

273- بكدي فاطمة، باشا رابح حمدي، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان، 2016،

274- إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، الاهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مصر، 2014،

274 إبراهيم مصـــطفى، معجم الوســـيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، ط4، 2008، مكتبة الشروق الدولية، مصر،

275 ابن الجوزي الحافظ جمال الدين (ت:597هـ)، ســـيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، الخليفة الزاهد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1984م،

276 ابن السكيت (186-244)، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر ومن معه، د.ط، دار المعارف، مصر، د.س،

277 ابن القيم الجوزية (ت:751هـ)، اعلام الموقعين عن رب العالمين، اعتنى به: احمد عبد الســـلام الزعبي، ج1، دار الارقم بن الارقم، بيروت، لبنان، 1997م،

278 ابن الملقن سراج الدين الشافعي المصري (المتوفى: 804هـــ)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، سوريا، ط1، 1429 هـ - 2008 م، ج29، ص582.

279 ابن بطال أبو الحسن، شرح صحيح البخاري (المتوفى: 449هـــ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط2، 1423هـــ، 2003م، ج10، ص210.

280 ابن حجر، فتح الباري، دار المعرفة، ج5، بيروت، دون سنة نشر. 2

281 ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، ط1، دار اليعرب، دمشق، 2003، ص279.

282 ابن سعد أبو عبد الله (المتوفى: 230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1990م، ج5.

283 ابن سيدة علي بن إسماعيل (المتوفى 458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الستار فراج، ط1، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، 1958م.

284 ابن شبة النميري البصري (ت:262)، تاريخ المدينة المنورة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، ج2، تم طبعه ونشره على نفقة السيد حبيب محمود أحمد، د.س، د.ط.

285 ابن عابد محمد علاء الدين أفندى، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، دار الفكر للطباعة والنشر2000م، ج2،

286 ابن عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: 1252هـ)، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1992م، ج2.

288 ابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، المغني، مكتبة القاهرة، د.ط، 1968م، ج3.

289 ابن منظور، لسان العرب، مادة أمن، المجلد 13، دار الفكر، بيروت.

290 أبو إسحاق أحمد الثعلبي (المتوفى: 427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير

السـاعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط01، 2002، ج06، ص262.

291 أبو الحسن الماوردي، النكت والعيون، ج02.

292 أبو الحسن النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ)الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ومن معه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1994، ج 03، ص225.

293 أبو الحسن علي المرسي(ت:485هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد المجيد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م، ج8.

294 أبو الحسن علي بن محمد البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، المحقق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1994م.

295 أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979، د.ط، ج04، ص416.

296 أبو القاسم بابن عساكر (المتوفى: 571هـ)، تاريخ دمشق، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، د.ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.م، 1995م، ج72.

297 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ط6، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ج1، 2009م.

298 أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر (المتوفى: 571هـ)، تاريخ دمشق، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995.

299 أبو بكر محمد الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: 360هـ)، أخبار أبي حفص عمر بن عبد العزيز رحمه الله وسيرته، المحقق: عبد الله عبد الرحيم عيلان، مؤسسة الرسالة، دمشق، سورية، ط2، 1980م، ج1.

300 أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ)، جمهرة اللغة، المحقق: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987م، ج1.

301 أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، إحياء علوم الدين، باب: كتاب آداب الكسب والمعاش، دار المعرفة، بيروت، ج2.

302 أبو حفص عمر بن أحمد البغدادي، ابن شاهين (المتوفى: 385هـ)، الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004م، ج1، ح رقم، 549.

303 أبو حيان محمد أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، د.ط، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1420 هـ، ج7.

304 أبو راتب تغريد قاسم محمد، واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2020)، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، م9، ع2، ديسمبر 2021.

305 أبو عبادة الإمام بله طيب الأسماء حمد، الرفاية الاقتصادية بين تنظير الاقتصاد الوضعي ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، المركز الجامعي لميلة، م3، ع1، مارس، 2019، ص601.

306 أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2001، باب: مسند الصديقة عائشة رضي الله عنها، ج42، ح25468.

307 أبو عبد الله محمد القرطبي (المتوفى: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1964م، ج7.

308 أبو عبد الله محمد القَلْعي الشافعي (المتوفى: 630هـ)، تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، المحقق: إبراهيم يوسف مصطفى عجو، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985م.

309 أبو عمر بخارست، صراع الحضارات في القرن العشرين، مجلة الوعي، لبنان، ع92، السنة الثامنة، كانون الأول 1994. أحمد عمر الراوي، الامن الغذائي في العراق.

310 أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، 2003م، ج4.

311 أبو محمد محمود الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.س، ج22.

312 أبو نصر محمد شخار، نظرية العدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي، ط1، جمعية التراث، القرارة، الجزائر، 2021م.

313 أبوبكر بن دريد الأزدي(ت:321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، ج2.

314 أبوبكر عبد الرزاق الصنعاني، مصنف، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، ج10، ح رقم:19618.

315 أبي الفرج الجوزي، مناقب عمر بن الخطاب، دار بن خلدون، الإسكندرية، مصر، 1996.

316 أبي محمد عبد الله بن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، على ما رواه الامام مالك بن أنس وأصحابه، ط6، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1984م.

317 أبي نعيم الاصفهاني(ت:430هـ)، حلية الأولياء، ج6، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1988م.

318 أحمد الرشـــيدي ومجموعة من المؤلفين، المدخل إلى العلوم الســـياســـية والاقتصادية والإستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003، ص03.

319 أحمد الريسـوني، نظرية المقاصـد عند الإمام الشـاطبي، ط4، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فيرجينيان الولايات المتحدة الأمريكية، 1995م.

320 أحمد الشـرباصـي، المعجم الاقتصـادي الإسـلامي، دار الجيل، 1981، ص20.

321 أحمـد بن أبي اليعقوب، تاريخ اليعقوبي، تحقيق: عبـد الأمير مهنـا، ط1، شركة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، م2، 2010م.

322 أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص (المتوفى: 370هـ)، أحكام القرآن، تحقيق: محمـد صـــادق القمحـاوي، دار إحيـاء التراث العربي، بيروت، لبنـان، 1405 هـ، ج04.

323 أحمد جاســم محمد، مســتقبل الاقتصــاد العراقي والبديل المقترح لتحقيق التنميـة، مجلـة البحوث الاقتصـــاديـة والمـاليـة، ع2، جـامعـة أم البواقي، ديسمبر2014.

324 أحمد جمال الظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، ط1 ، مكتبة الكندي ، أربد ، 1988.

325 أحمد خالد عكاشة، نظرية التفضيل الشرعي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، م21، ع1، ص355، يناير 2013.

326 أحمد خورشيد، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م02، ع02.

327 أحمد رضـا، معجم متن اللغة (موسـوعة لغوية حديثة)، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1960، د.ط، ج04، ص275.

328 أحمد عدنان عزيز، علياء محمد طارش، العدالة في الفكر السـياسـي الغربي المعاصر: جون رولز وويل كيمليكا انموذجا، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018.

329 أحمد عز الدين، عصـــر الانحطاط الإمبريالية، العودة إلى منطق موازين القوى العسكرية، مكتبة مبدولي، ط1، 2006، القاهرة، مصر، ص50.

330 أحمد فارس أفندي، صـاحب الجوائب، الجاسـوس على القاموس، مطبعة الجوائب، قسطنطينية،1299 هـ، ج1.

فهرس المجلات العلمية:

1. بحري طروب، الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد، مجلة الفكر، العدد7، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،
2. أمينة سرير عبد الله، آليات إدارة الموارد المائية لتحقيق التنمية الزراعية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، م8، ع2، ديسمبر 2021،
3. أقاري سالم، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر خلال الفترة 2009-2014، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية م11، ع21، جوان2015،
4. إبراهيم سعاد، فوكة سفيان، الفساد والفقر: طبيعة العلاقة وحدود التأثير، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، م08، ع03، ديسمبر 2017، ص25-33.
5. إبريعم سامية، بوقندورة يمينة، ماهية القيادة الادارية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، م4، ع2، جوان2019،
6. أوصيف محمد، النمو الديموغرافي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة مسيلة، م06، ع10، جوان 2016، ص107.
7. أوضايفية حدة، التنمية الريفية كإستراتيجية لمعالجة مشكلة الفقر في الدول العربية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي لإليزي، م6، ع 1،
8. باشوش محمد، بولالوا ياسين، تأثير التنمية الاقتصادية على توجهات الناخبين الأتراك في مرحلة التحول الديموقراطي، حالة الانتخابات التشريعية لسنة 2015، مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، م6، ع1، جوان2021م،
9. بسام سمير الرميدي، الاقتصاد الدائري كمدخل إبداعي للحد من البصمة البيئية وتحقيق التنمية السياحية المستدامة، دراسة نظرية وتحليلية، مجلة اقتصاد الأعمال، المركز الجامعي، ميلة، م2، ع4، ديسمبر2018،
10. بصدار زوليخة، مختاري فيصل، الإصلاحات المؤسساتية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عشور الجلفة، ديسمبر 2015، م02، ع 02، ص197.

11. بطاهر علي، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، جامعة شلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1،
12. بلقاسم بلال، التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في دائرة الدار البيضاء "الجزائر" خلال الفترة 1987-2012 باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م1، ع1، جانفي2013،
13. بلقاسم قريشي ومن معه، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تحقيق الإدارة المستدامة للنفايات المنزلية – دراسة تحليلية لواقع إدارة النفايات المنزلية في ورقلة، مجلة أفاق للبحوث والدراسات سداسية، ودولية محكمة، المركز الجامعي ايليزي، ع4، جوان2019،
14. بن أحمد لخضر، لباز الأمين، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين2001-2010، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، م2، ع2، أوت2007،
15. بن أحمد نورين بن فؤاد، مكانة الدين في المجتمع وعلاقته بالثقافة، جامعة يحي فارس، المدية، م3، ع1، جوان2017،
16. بن تفات عبد الحق، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي، مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية، مجلة الباحث، ع09، 2011،
17. بن خزناجي امينة، أوسرير منور، تطور استثمار الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة، م06، ع01، جوان 2017،
18. بن دحمان آمنة، أثر وفرة الموارد الطبيعية ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 6، العدد 1، جوان، 2018،
19. بن زايد ريم، واقع التنمية الزراعية المستدامة و الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مارس، 2020،
20. بن زغدة حبيبة، بوشويط فيروز، انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على حجم الفجوة الغذائية بالجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2007-2017)، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، م17، ع26، 2021،

21. بن سعيد لخضر، أونان بومدين، حداثة التكنولوجيا وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، م4، ع1، مارس2013،

22. بن شاعة محمد، عشيط علاء الدين، أثر الانتاج الزراعي على الفجوة الغذائية في الجزائر (1980-2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، ع09، أفريل 2018،

23. بن قيلة سلمان، بومدفع الطاهر، كرونولوجيا البطالة والتشغيل في الجزائر المستقلة من البطالة الأمية إلى بطالة حاملي الشهادات، مجلة المعيار، جامعة العلوم الإسلامية، الأمير عبد القادر، قسنطينة، م25، ع8، أكتوبر2021،

24. بن وهيبة نورة، هماش لمين، أهمية القيادة والتغيير داخل مؤسسات الدولة، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، م2، ع1، ماي2015،

25. بن يكن عبد المجيد، الحضارة العربية الإسلامية وتفاعلها مع الحضارة الإنسانية، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، م1، ع31، أوت2019،

26. بوخاري عبد الحميد زرقون محمد، دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع12، 2012،

27. بوخرص عبد الحفيظ، زواق الحواس، دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة مسيلة، م3، ع5، جوان 2018،

28. بوزيان فتيحة، شبايكي حفيظ مليكة، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة2، م5، ع1، جوان2018،

29. بوسماحة الشيخ، خصائص الثروة المائية في الجزائر، مجلة البحوث العملية في التشريعات البيئية، م6، ع1، 2019،

30. بوطالي سامي، الحماية المدنية للأراضي الفلاحية من مخاطر التعمير، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، مجلة علمية محكمة سداسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، م3، ع2، ص75.

31. بوطة عبد الحميد، المؤسسة الجزائرية من التسيير الذاتي إلى الخوصصة، دراسة سوسيو_ تنظيمية، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، ع29،

32. بوعافية سمير، رضا زهواني، القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال فترة 2005/2006، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، م2، ع2، جوان2017،

33. بوعناني حكيمة، دور الجامعة في مواكبة التنمية في الجزائر الواقع والطموحات، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة خنشلة، م1، ع2، ديسمبر2017،

34. بوعوينة سليمة، أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على ارتفاع مستويات الفقر في الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، م04، ع02، ديسمبر 2013، ص318-327.

35. بولودان عبد الرزاق، الامن الغذائي الجزائري بين حتمية تطوير سياسات الإنتاج والتسويق واستمرار العجز الغذائي، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، جامعة الجزائر3، م01، ع02، جوان2020،

36. التحديات والآفاق المستقبلية، مجلة كلية المامون الجامعة، الجامعة المستنصرية، مركز الدراسات العربية والدولية، ع14، 2009، ص87.

37. تقية محمد المهدي خسان، الأمن الغذائي.. أمانة الأجيال، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، م02، ع02، ديسمبر 2015، ص04.

38. تهامي محمد، جعفورة مصعب، مشاكل البيئة السهبية في الجزائر، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة الاغواط، ع04، ديسمبر 2019، ص67.

39. ثورية الماحي، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق زراعة مستدامة بيئيا مع الاستفادة من السياسة الزراعية المشتركة PCA ، مجلة الاقتصاد والمالية، (JEF)، م07، ع02، 2021،

40. جاسم الفارس، سلطة الاقتصاد والمجتمع في الاقتصاد الإسلامي –رؤية منهجية–، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، ع12، 2011،

41. جبار هاجر، تقييم القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة الإدارة وتنمية البحوث والدراسات، ع10، ديسمبر2018،

42. جبارة مراد، راتول محمد، الامن الغذائي في الوطن العربي، إنجازات وتحديات 2012/2000، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، م08، ع15، جانفي 2016، ص72.

43. جبر فلاح سعيد، الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن عشر، العدد 2– يوليو/ أغسطس/ سبتمبر، ص 115.

44. جبري محمد، الوكالة الوطنية للنفايات: رهانات وتحديات، مجلة القانون العقاري، مخبر القانون والعقار، جامعة البليدة2، م5، ع3، سبتمبر2018،

45. الجبوري رقية خلف محمد ، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية ، مجلة بحوث اقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان ، 58-57 ، بيروت ، ربيع ، 2012،

46. جلطي أعمر، دور سلطة الضبط الإداري في مجال حماية المستهلك، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، م4، ع6، جانفي2014،

47. جمال جعفري، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 -2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، جماعة زيان عشور، الجلفة، م9، ع2، ديسمبر 2018، ص100.

48. الجموعي مومن بكوش، القيم الاجتماعية، مقاربة نفسية اجتماعية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، ع80، سبتمبر2014م،

49. حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ع14، 2007، ص17-24.

50. حاكمي بوحفص، دربال عبد القادر، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة وهران، الجزائر،

51. حاوشين ابتسام، السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، م03، ع02، ديسمبر 2014، ص119.

52. حجين سفيان، ندرة المياه العذبة: حالة عالمية ذات آثار وخيمة، دراسة عن الواقع والأسباب، مجلة القانون الجزائري المقارن، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، م7، ع2، نوفمبر2021،

53. حسن أبو حمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، م 18، ع1، 2002، سوريا، ص447.

54. حليمة قمري من معه، إعادة تدوير النفايات كآلية لتعزيز مفهوم التنمية استدامة والتسويق الأخضر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجزائر أنموذجا إحصائيات وتحليل، مجلة أراء للدراسات والاقتصادية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان2021،

55. حمد سالمي، واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري مقاربة تحليلية استشرافية في الفترة (1970-2020)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع12، 2017، ص16.

56. حمدي سليمان القبيلات وفيصل عقله شطناوي، مكافحة الفساد في ضوء قانون هيئة مكافحة الفساد الأردني رقم(62) لسنة 2006، دراسة مقارنة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الأردن، المجلّد 35 ، العدد 2 ،2008، ص413.

57. حمزة قراوي، عبد الحميد دليمي، تلوث الماء وانعكاساته على صحة الانسان، مجلة الباحث الاجتماعي، ع12، ربيع 2016، ص151.

58. الحمزة منير، محاجبي عيسى، منسل مراد، إدارة المعرفة توجه جديد لتنمية الموارد البشرية بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية: عملة الألفية الثالثة وتحدي كبير من أجل تنافسية المؤسسات، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، م20، ع1، ديسمبر2020،

59. حمد حمد الشلش، منهج الإسلام في تحقيق الامن الغذائي ومكافحة المجاعة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع19، فيفري 2010، ص214.

60. حمودي صلاح التيجاني، معالجة الخليفة عمر بن الخطاب لمشكلة المجاعة في عام الرمادة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 1989م،

61. خالد ضو، سبل تحقيق الأمن الغذائي في الشريعة الإسلامية والدستور الجزائري، مجلة البحوث الأسرية، الصادرة عن مخبر قانون الأسرة، جامعة الجزائر 1، م2، ع1، مارس2022،

62. خالد علي العجيلي المحجوبي، السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية، مجلة المالية والأسواق،

63. خالدي سعاد، عبد الله عبد القادر، إدارة أزمات الامن الاقتصادي في التراث الاسلامي: إدارة بين القيادة والاستراتيجية قصة سيدنا يوسف عليه السلام أنموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، ابريل2016،

64. خروبي بزارة عمر، القيادة السياسية والتغيير المجتمعي (التنمية الشاملة)، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف م9، ع2، جوان 2020،
65. خوادجية سميحة حنان، استنزاف الاراضي الفلاحية في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، م10، ع6، نوفمبر2020،
66. ناصف محمد، دراسة تحليلية وصفية لعلاقة النمو السكاني بالأمن الغذائي في الجزائر، جامعة الجزائر 03، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية متخصصة محكمة، م 18، ع14، 2018،
67. داعي محمد، عمالة وهران تحت إرهاب المنظمة العسكرية السرية الفرنسية، مجلة عصور، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، م20، ع2، جويليا2021،
68. داودي الطيب، ماني عبد الحق، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة الفكر، ع3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،
69. دبار حمزة، رايس حدة، إشكالية الامن الغذائي في الوطن العربي والجهود المبذولة لتحقيقه، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، م08، ع01، جوان 2017، ص416.
70. الدراجي زروخي، جلول مقرة، مكانة الإنسان في المعادلة الحضارية عند مالك بن نبي ومدى فاعليتها في القرن الحادي والعشرون، مجلة المداد، م1، ع2، جامعة زيان عشور الجلفة، ديسمبر 2013،
71. دعاء فينو، قراءات ومراجعات: بين إسلامية المعرفة وإصلاح الفكر الإسلامي، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، م12، ع 48، ربيع 1428هـ/2007م،
72. ذويب العيد، مفهوم الأمن في الفكر الديني دراسة لأبعاد الأمن الإنساني في الإسلام، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، م01، ع05، جانفي 2017،
73. راضية لسود، مساهمة إدارة النفايات في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر عرض تجارب محلية، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي، م4، ع3، ديسمبر2021م،
74. رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م24، ع1، 2008،
75. رائد جمال أبو غالي، قياس الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الأراضي الفلسطينية 2003-2014، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر، م08، ع03، 2017،

76.رايس فضيل ومن معه، التبعية الغذائية أبعاد المشكلة وآفاق التغيير، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الواد، جوان 2013،

77.رزيق حنان، باديس نعيمة، التكنولوجيا الحديثة كمحرك فاعل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة بالجزائر،

78.رزيق كمال، منصوري الزبن، الاستثمار الفلاحي والفجوة الغذائية ـ الطموح والتحدي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع28، م01، 2013،

79.رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، م08، ع13، جوان 2015،

80.رشيد زوزو، تجربة استصلاح الأراضي الصحراوية في أبعادها السوسيو اقتصادية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس2014، ص160.

81.رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الامن الغذائي العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، م12، ع04، 0009،

82.رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، جامعة القادسية، العراق، م12، ع04، 2009، ص241.

83.روجيه جارودي، حوار الحضارات، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان،

84.زاوي أحمد صادق، خذير أسامة، الإصلاحات المؤسساتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، ع04، اكتوبر2013، ص42.

85.زاوي أحمد صادق، خذير أسامة، الإصلاحات المؤسساتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، ع04، اكتوبر2013، ص44.

86.زايد مراد، صراب نور الدين، مستويات التمكين وعلاقتها بأنماط القيادة الإدارية، دراسة تطبيقية بمديرية الري لولاية أم البواقي، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، م13، ع2،

87.زموري كمال، تشخيص وضعية النظام الوطني للإبتكار في الجزائر"حقائق وآفاق"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل، م2، ع2، ديسمبر2018،

88.زهير صيفي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر، حالة ولاية البرج، مجلة سيوط، جامعة سيوط، مصر، م45، ع4، نوفمبر2014م،

89.سارة دباغي، التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الراشد، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، م2، ع7، ديسمبر2018م،

90.سامية موساوي، المحددات السوسيولوجية لسوء التغذية لدى الطفل الأقل من عامين لدى الأم الريفية والحضرية في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، م04، ع01، 2011، ص 193.

91.سعد الدين عبد الحي، الإغاثة الإسلامية: عام الرمادة نموذجا، مجلة بحوث ودراسات العالم الإسلامي، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، بجامعة أم درمان، السودان، نوفمبر 2011،

92.السعدنى مصطفى محمد ، الفجوة الغذائية بالوطن العربي، مجلة العلوم الزراعية والبيئية، جامعة الإسكندرية، ج.م.ع. ع2، م9، 2010، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية بكلية الزراعة بدمنهور، جامعة الإسكندرية، ص1.

93.سقني فاكية، فوغالي حليمة، الأمن الغذائي وإشكالية التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، م3، ع2، جويليا2018،

94.سلامي، واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري مقاربة تحليلية استشرافية في الفترة (1970-2020)، مجلة أداة المؤسسات الجزائرية، ع12، 2017، ص ص13.

95.سلمان محسن عبد ربه، أكرم علي مسعد صالح، دور الإسلام في تعزيز الأمن المجتمعي: دراسة فقهية، مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية، المعهد الماليزي للعلوم والتنمية، م3، ع1، كانون الثاني يناير2017م، كوالالمبور، ماليزيا،

96.سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، جامعة الكويت، ع19، صيف 2008، 09.

97.سليمان محمد مرجان، دور إدارة الموارد البشرية في الهيكل التنظيمي للمنظمة الحديثة مع نبذة مختصرة عن القوى البشرية في ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجريبية، جامعة مسيلة، م5، ع7، جوان2012،

98. سمر حسن الباجوري، مشكلة انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، الهيئة العامة للاستعلامات، م12، ع41، جامعة القاهرة، 2014، ص34.
99. سهام داوي، الحكم الراشد وأثره في تجفيف منابع التطرف، منتدى العلماء، ط1، 2018، د.م.ط،
100. سهى حمزاوي، دور الجامعة الجزائرية في مواكبة التغيير التكنولوجي (الواقع والحلول)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، م1، ع2، ديسمبر2017،
101. سهيل محمد طاهر الأحمد، تنمية الموارد البشرية من منظور إسلامي، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) ، م16، ع01، يناير2012 ، ص145-169،
102. سهيمة بوخميس، عواطف بوطرفة، إعادة تدوير النفايات الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، بريكة، م3، ع2، ديسمبر2020،
103. السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية- رؤية إسلامية-دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الاسكندرية، مصر،2000 ، ص12.
104. شارف بن يحي، تطهير العقار الفلاحي التابع للدولة في الجزائر، قراءة في مضمون المناشير الوزارية المشتركة المنظمة له، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة مسيلة، م6، ع1، جوان2021،
105. شتوح أحمد عبد اللطيف، تركيبة المجتمع الجزائري بين التنوع والصراع، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمر ثليجي، الاغواط، م9، ع1، جانفي2015،
106. شتيوي ربيع، الفساد الإداري وآليات مكافحته، تحليل نظري، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي لإليزي، م5، ع1، فيفري2022م،
107. شتيوي علي، إشكالية التنمية في الدول النامية ضمن سياسات مؤسسات بروتن وودز، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، م03، ع02، سبتمبر 2019، ص205.
108. شرفاوي مصطفى، الاخذاري صالح، مسار تمويل التنمية الريفية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 2012، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة،
109. الشلش محمد محمد، منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات، ع19، شباط2010،

110. شليحي الطاهر، مزلف سعاد، أهمية تدوير النفايات العضوية كسماد فلاحي في حماية البيئة، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، م1، ع1، أكتوبر2018، ص127-129

111. شمامة خير الدين، البعد الغذائي للأمن الإنساني، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، م05، ع01، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، جانفي2018، ص48.

112. شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، 60،

113. شيخ سناء، شيخ نسيمة، أثر المنظومة الاشتراكية على الملكية العقارية في الجزائر، مجلة التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون، تيارت، م2، ع4، ديسمبر2018،

114. الصادقُ كرشيد دارة المياه في الشريعة الإسلامية: المرتكزات والأبعاد، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد درايا، أدرار، م6، ع1، جوان2007م،

115. صلاح التيجاني حمودي، معالجة الخليفة عمر بن الخطاب لمشكلة المجاعة في عام الرمادة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م01، 1989،

116. صلاح داود سلمان، حسن علي نجم، أثر ظاهرة التصحر على تناقص المساحات الزراعية وتدهور الإنتاج الزراعي، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بغداد م2012، ع 203، ديسمبر 2012، ص1619.

117. ضبيط محمد، المضافات الغذائية، جامعة حلب، كلية الهندسة التقنية، قسم تكنولوجيا الأغذية،

118. ضعيف الترغيب والترهيب، باب: كتاب الرب والصلة وغيرهما، ج2، ح رقم:1569.

119. ضياء مجيد الموسوي: اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي،

120. طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع 31، 2015،

121. الطاووس غريب ومن معه، تبني نموذج الجامعات المنتجة كآلية لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي- دراسة تجارب دولية-، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي، تبسة، م2، ع1، جوان2019م،

122. عامر مصباح، مواقف نظرية: عولمة النظام الدولي: الفواعل والقضايا، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، جامعة الجزائر 3، م03، ع03، أكتوبر 2015، ص131.

123. عائشة نواري، نصيرة تامي، الوعي الحضاري بين والغياب، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، م06، ع02، ديسمبر2019، ص366.

124. عبد الحسين مهدي الرحيم، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، الجامعة المفتوحة، كلية الآداب والتربية، قسم التاريخ، طرابلس، ليبيا، 1995م،

125. عبد الحفيظ بقة، التنظيم القانوني للمضافات الغذائية والسلامة الصحية للمستهلك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مجلة الحقوق والحريات، ع4، 2017،

126. عبد الحق الأزهري، تنمية الموارد الطبيعية الزراعية وحسن استغلالها في الشريعة الإسلامية، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، م02، ع02، اكتوبر2015، ص192.

127. عبد الحميد أحمد أبو سليمان، أزمة العقل المسلم،

128. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، منهجية الاقتصاد الإسلامي (القرآني) الحديث ومعالمه، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م24، ع01، 2011،

129. عبد العزيز رشيد، الأمن الغذائي في المغرب الأوسط في العصر الوسيط الدولة الرستمية نموذجا (160- 299 هـ/ 777- 911م)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، م3، ع5، جانفي،2015،

130. عبد العزيز رشيد، مساهمة الحاكم في تحقيق الامن الغذائي للرعية من خلال نماذج من التاريخ الإسلامي، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، م2، ع4، ديسمبر2018، ص10.

131. عبد القادر بوعزة، إعادة الفاعلية للفكرة الإسلامية شرط أساسي لحل المشكلة الإسلامية، مجلة الصورة والاتصال، جامعة وهران1، أحمد بن بالة، م2، ع5، سبتمبر2013،

132. عبد القادر رزيق الخادمي، الأزمة الغذائية: تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي، 2009ن طبعة1، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر،

133. عبد الله بدعيدة، العقار الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، م07، ع01، ديسمبر 2012،

134. عبد المجيد بوقرة، ثقافة الجودة في المؤسسة الجزائرية في مرحلة التسيير الذاتي من منظور ما بعد الاستعمار، مجلة الحوار الفكري، جامعة أحمد درايا، أدرار، م11، ع12، ديسمبر2016،

135. عبد المجيد صغير بيرم، الشركات التجارية متعددة الجنسية والمسؤولية الاجتماعية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، م07، ع01، جانفي 2018، ص227.

136. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، آفاق التعاون الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، م02، ع02، جوان2003، ص76.

137. عثمان فكار، الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقاربة سوسيوتاريخية، مجلة جامعة دمشق–المجلد 29 –العدد 3+4 –2013 ، ص591.

138. العرب والعولمة، تحرير: أسامة أمين الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1998، ص28.

139. العربي بختي، أثر الغذاء الكامل والتعليم الجيد في تنمية العقل، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، م05، ع02، جوان 2012، ص70.

140. علي علان، الأمن الاجتماعي في الشريعة الإسلامية، المفهوم والمقومات، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، م12، ع1، جانفي2015،

141. علي محد الله الحوا مده، نظرية النظام العالمي الرأسمالي وموقع المنطقة العربية منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، م02، ع01، جوان 2012، ص248.

142. عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، ترجمة: عبد القادر شرشار، ديسمبر2012،

143. غردي محمد، زرمان محمد، استراتيجية يوسف عليه السلام في إدارة الأزمات الاقتصادية ومجابهتها، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، ديسمبر 2019،

144. فارس مسدور، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف: التاريخ والحاضر والمستقبل، مجلة أوقاف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، خبير معتمد لدى وزارة الأوقاف، ص8.

145. فاطمة بور، عبد الرزاق سيب، الإرادة الحضارية في فكر مالك بن نبي، (الأسس والمعوقات)، مجلة الأصالة للدراسات والبحوث، م1، ع2، ديسمبر 2019، الجزائر،

146. فائزة داقو، لعلى بوكميش، عوامل الاندماج الاجتماعي للعمالة المنزلية المهاجرة داخل الأسر الجزائرية – العمالة الإفريقية أنموذجا– دراسة حالة بولاية أدرار، مجلة الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية، أدرار، م13، ع15، جوان2018، ص130.

147. فرانسيس مورلاييه، ترجمة أحمد حسان، صناعة الجوع (خرافة الندرة)، دار العالم والمعرفة، سلسلة كتب ثقافة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983،

148. فيان صالح علي، أبعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف(عليه السلام) في ضوء القران الكريم، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل كلية العلوم الإسلامية، العراق، م7، ع13، جوان 2013،

149. فيروز مزياني، سارة بخوش، المتغير الثقافي في بناء الأمن: إعادة تعريف الأمن كثقافة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، م10، ع02، أفريل 2021، ص37.

150. فيصل المناور، عمر ملاعب، مداخلة علمية مجتمع المخاطر وتحوالت القيم العالمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، م22، ع1، 2020، ص110.

151. قادري حسين، سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م08، ع01، 2021، ص561.

152. قدي عبد المجيد، الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل، مجلة دراسات اقتصادية، المؤسسة: El bassira Center for Research, Consulting and Learning Services, Algiers,Algeria ، الجزائر، م02، ع 01، جانفي 2000،

153. قيم الحضارة عند مالك بن نبي، الشارف عيسى الحبيب، ملاح أحمد، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، م9، ع3، 2021،

154. كباب مباركة، الاستراتيجية الوطنية في إدارة وتسيير النفايات المنزلية وما شابهها في اطار حماية البيئة والتنمية المستدامة، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمر ثليجي، الاغواط، م5، ع2، سبتمبر2021،

155. كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، جامعة وهران، قسم علوم التسيير، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005،

156. كريم مقنوش، جرائم المنظمة المسلحة السرية (S.A.O) في الجزائر، مجلة المصادر، م6، ع9، جوان2004،

157. كعرار سفيان، تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على الامن الغذائي، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، م04، ع01، جوان 2020، ص60.

158. كمال لدرع، مسؤولية الحاكم في حماية الأراضي الزراعية في الفقه الإسلامي، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر، م22، ع1، ماي2007،

159. لاشين محمد عبد الحميد وآخرون، تنويع مصادر التمويل التعليم العالي بسلطنة عمان في ضوء بعض النماذج الريادية المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة بني سيف، ج1، 2013، مصر، ص5.

160. لحلو بوخاري، دراسة نقدية للاقتصاد التعاقدي جائحة كورونا وسقوط ورقة التوت عن الاقتصاد التعاقدي النيوليبرالي، مجلة البصائر، النسخة الرقمية، سلسلة الاقتصاد والأخلاق، ع1089، نوفمبر2021م،

161. لطيفة بهلول، حليمي سارة، إعادة تدوير النفايات الصلبة من اجل تفعيل أبعاد التنمية المستدامة – عرض لتجارب دولية–، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد10، العدد3،

162. لعماري وليد، أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1، الحاج لخضر، م7، ع2، جوان2020م،

163. الماحي ثورية، أوزال عبد القار، انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2000-2018)، جملة اقتصاديات شمال إفريقيا، م16، ع23، 2020، ص230.

164. مايدي آمال و فرحي محمد، دراسة أثر الثقافة الاستهلاكية على وعي المستهلاك بالخداع ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م9، ع1، 2016،

165. مبروك عطية مبروك توفيق، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على الأداء الاستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العائلية العاملة في السوق المصري، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، أوت 2021،

166. مجال قرناش، نظام مسؤولية الإدارة في جمال إدارة وتسيير النفايات المنزلية وما شاهبها، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد بن حيي الونشريسي، تيسمسيلت، م3، ع5، جوان2018،

167. مجدي علي غيث، منير سليمان الحكيم، متطلبات الوضع الاقتصادي الأمثل في الإسلام – دراسة مقارنة– ، كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، دراسات علوم الشريعة والقانون، الأردن، م45، ع4، ملحق4، 2018،

168. مجذاب بدر عناد ومن معه، تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول الإسلامية في مجال إنتاج الحبوب واللحوم (دراسة تحليلية وصفية)، مجلة الاندلس العلمية، المجلد3، العدد السادس مارس 2011، ص232.

المجلات العلمية:

169. محمد أحمد عمر بابيكر، نظرية الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ودور الزكاة في الرفاه الاجتماعي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، م2، ع5، سبتمبر2019،

170. محمد البشير محمد عبد الهادي، الأمن الغذائي المفاهيم، القياس والأبعاد، مجلة الحقيقة، أدرار، الجزائر، م6، ع2، 2007، ص2.

171. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فيفري، العدد230،

172. محمد الشلش، منهج الإسلام في تحقيق الامن الغذائي ومكافحة المجاعة، منطقة دورا التعليمية، جامعة القدس المفتوحة، ص191.

173. محمد دياب، المشكلة الغذائية في العالم: جوهرها وأسبابها الحقيقية، مجلة الدفاع المدني

174. محمد رجراج، الازمة النفطية وآثارها على الأمن الغذائي حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجلفة، ع02، م05، جوان 2012، ص454.

175. محمد رشيد بن علي رضا الحسيني (المتوفى: 1354هـ)، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1990 م، ج10، ص351.

176. محمد سيد طنطاوي، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، مصر، ط1، 1998، ص19.

177. محمد عبد القادر عابدين ومن معه، درجة ممارسة المديرين للقيادة الاخلاقية كما يقدرها معلمو المدارس الحكومية في محافظة القدس، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ج1، ع28، تشرين الأول 2012م، محافظة القدس، فلسطين،

178. محمد علي حسين، موقف الإسلام من تنمية الموارد البشرية، مجلة دراسات، الجامعية الإسلامية العالمية، شيتاغونغ، م:09، ديسمبر 2012، ص349.

179. محمد قرينات، التنمية الزراعية في الجزائر والامن الغذائي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقيع1، م9، جوان 2012، ص69.

180. محمد محمد الشلش، منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة، مجلة القدس المفتوحة لأبحاث والدراسات، ع19، شباط2010،

181. محمد مسعودي، متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، م23، ع1، ديسمبر2019،

182. محمد مطلق محمد عساف، مسالك الشريعة الإسلامية في تحصيل مقصد احترام التشريع وسيادة أحكامه، مجلة جامعة الشارقة، العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، القدس، فلسطين، م18، ع1، جانفي2021،

183. محمد هبول، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، مجلة دراسات، م16، ع 1، جانفي 2019،

184. محمد هقاري، الوقف سلوك حضار للعمل الإنساني الدائم الجمعيات الخيرية نموذجا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، م07، ع 04، 2018،

185. محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، دار الشروق، ط18، 2001، القاهرة، مصر، ص254.

186. مختاري ملوكة، التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر "دراسة مقارنة"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، ع9، جانفي2017م،

187. مريم داوود أحمد ومن معها، التمكين الاقتصادي في القرآن الكريم، مجلة الرسالة، بكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، جامعة الإسلامية، ماليزيا، م2، ع3، 2018،

188. مزريق عاشور ، بوقسري صارة، أثر رأس المال البشري على أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 21، جانفي 2019،

189. مزوري الطيب، برامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية "الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية" وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ع06، جوان 2014، ص236.

190. مسكر سهام، شايب باشا كريمة، إشكالية توفير الأوعية العقارية داخل المدن والتوسيع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية، مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة2، الجزائر، م7، ع1، جانفي2020،

191. مسكيني أنس، صلعة سمية، سايح حمزة، دراسة قياسية لأثر العمولة المالية على النمو الاقتصادي للفترة 1995-2015 " دول المغرب العربي أنموذجا"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة مسيلة، م06، ع01، جوان 2021، ص532.

192. مسيكة بوفامة، وفوزية غربي، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، عدد 15 ،2006 ،

193. مشري حسناء، مسالته سفيان، تثمين عملية تدوير النفايات المنزلية وما شابهها في ظل متطلبات التنمية المستدامة، -دراسة حالة مؤسسة سطيف-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة سطيف1، م11، ع4، جويليا2021،

194. مصطفى فلاح، أزمة المياه والمجتمع في الجزائر دراسة حالة مدينة الجزائر، مجلة المفكر، جامعة الجزائر2، م1، ع2، ديسمبر2017، ص488.

195. معتز نعيم، السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية، دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد، جامعة دمشق – المجلد 24 -العدد 1- 2008، ص320.

196. معطى الله خير الدين، الاستهلاك المستدام التحديات والسياسات المرتبطة به في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع42، 2014،

197. معوشي سمير، تحليل سلوك المستهلك في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مجلة المعارف، قسم العلوم الاقتصادية، ع18، 2015،

198. مغربي خيرة، كتوش عاشور، واقع الموارد المائية في الجزائر واقتصادياتها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، م13، ع16، جانفي2017،

199. مفتاح علي حسين بلحاج، نمط لاستهلاك الأسري بين مظهري (التفاخري/الاعتيادي) في ظل المتغيرات المجتمعية، مجلة كلية الآداب، ع8، جامعة مصراتة، ليبيا،

200. منتصر أمين، فرضية المنفعة الذاتية وأثرها على السلوك الاقتصادي، كلية الزراعة "بنين" جامعة الأزهر،

201. منظمة الاغذية والزراعة العالمية: الوضع الغذائي العالمي والقضايا المتعلقة به، تقرير لقاء ويوم الاغذية العالمي بروما، يوم 0982/10/16، 1983، ص57.

202. منى السيد حافظ عبد الرحمن، الأبعاد الثقافية في دراسة الاستهلاك مع إشارة خاصة للدراسات العربية رؤية سوسيولوجي واستشرافه مستقبلية، حوليات آداب عين شمس، م40، 10-2012/12،

203. موسى اسماعيل البسيط، الغذاء والتغذية في ضوء الكتاب والسنة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع6، تشرين الأول، 2005، ص332.

204. ناصف محمد، دراسة تحليلية وصفية لعلاقة النمو السكاني بالأمن الغذائي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية متخصصة محكمة، م 14، ع18، 2018، ص148.

205. نسرين معياش، النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر، مجلة جامعة الشارقة، للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع1، م16، ضوال 1440هـ، يونيو 2019م، ص55.

206. نشأت مجيد حسن الونداوي، التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل تأثير العوامل الداخلية والخارجية والبيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، م06، ع20، 2010،

207. نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية...آفاق 2022، شيخاوي سهيلة، عدالة العجال، مجلة الباحث الاقتصادي، م6، ع10، ديسمبر2018، ص82.

208. نور الدين أبو لحية، الاستعمار الكلاسيكي وجرائمه في حق الشعوب ـ الاستعمار الفرنسي للجزائر نموذجا، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع17،

209. نور الدين بوحمزة، قواعد شرعية في الغذاء الحلال، مجلة الصراط، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، م11، ع02، جويليا 2009، ص68.

210. نور الدين حاروش، إستراتيجي إدارة المياه في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، م4، ع7، جوان2012،

211. نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع7، جوان2012م،

212. نورالدين بن شوفي، واقع الحكم الراشد في الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، م4، ع2، ديسمبر2021،

213. نورالدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، صلف "سلطة العولمة الفاسدة"، مؤسسات الاقتصاد العالمي" الراهن: البنك العالمي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2010، ص19.

214. سليماني نورة، محاضرات في مقياس سلوك المستهلك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر،

215. سلاطنية، وعرعور، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2009،

216. سفيان عمراني، خري الدين معطى الله، الاصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة نقدية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والإنسانية والاجتماعية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، م2، ع41، كانون الثاني2017،

217. سالمي الجلالي، العنصر البشري ومشكلة الأمن الغذائي "ولاية المدية من الاستقطاب إلى الطرد، شباب من الأصالة إلى العزوف"، جامعة حسيبة بن بوعلي، مدينة شلف م3، ع2، جوان2016م،

218. نورالدين جوادي، عمر عزاوي، الأمن الغذائي واقتصاديات الطاقة الحيوية في ظل الاحتباس التجاري في السوق العالمية دراسة الإستيراتيجة الدولية للفترة ما بين عامي، (2000 إلى 2030)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الوادي، ورقلة، الجزائر،

219. هاجر خلالفة، الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، دفاتر المتوسط، جامعة باجي مختار، عنابة، م02، ع01، جوان، 2015، ص28.

220. هاجر خلالفة، الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، دفتر المتوسط، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2015، ص26.

221. هبري نصير، إعادة تدوير النفايات في ظل الاقتصاد الدائري وتحقيق التنمية المستدامة، Revue des reformes Economique et intégration dans l'économie mondiale، المدرسة العليا للتجارة، م13، ع2، أكتوبر2019،

222. هبول محمد، بوفنش وسيلة، تنظيم العقار الفلاحي في الولايات المتحدة الأمريكية: دروس مستفادة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، م8، ع2، جوان2021،

223. الهزام محمد، عيساوي فاطمة، القيادة الأخلاقية ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عدد من المنظمات بالجنوب الغربي، الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، م5، ع1، أفريل2022م،

224. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، مصر، م30، ع02، أفريل 2015، ص543.

225. هنية شريف، التنظيم القانوني لتسيير النفايات في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعت تامنراست، م9، ع1، جانفي2020،

226. واثق عباس عبد الرحمن محمد، دلالة التقييد للسلوك الإنساني في الاقتصاد الإسلامي الاستهلاك نموذجا، جامعة واد النيل،كلية العلوم الإسلامية والعربية، قسم الاقتصاد الإسلامي ، الأفاق للدراسات الاقتصادية، السودان، العدد6، مارس2019.

227. ورتي، جمال، آليات السياسة العقارية الفرنسية ودورها في تقسيم بنى المجتمع الجزائري، قبيلة الحنانشة نموذجا، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة، م7، ع3، جويليا2011،

228. وردة حدوش، سامي بسة، ماهية مناطق الظل في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل، مجلة السياسة العالمية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، م5، ع خ1، 2021،

229. وسيلة شريبط، سياسة إحياء الأرض الموات في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، م02، ع04، ديسمبر 2013، ص184.

230. وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق، سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 10، ع33، 2012، ص190.

231. الياسين بوجردة، احلكم الراشد وتفعيل العدالة االجتماعية يف الوطن العريب، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، م4، ع3، 2021م،

232. أيمن محمد حافظ الحماقى: مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها- معايير وخطوات إعدادها-، مذكرات غير منشورة، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، ص ص02.

233. يوب أمال، بودبزة إكرام، أثر الالتزام بمبادئ القيادة الأخلاقية على تعزيز المسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على البنوك العمومية بسكيكدة، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمنت، م8، ع1، مارس2021م،

234. يوسف بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع38، جوان 2018، ص16.

235. يوسف ناصر، مسارات التحديث في الصين: الشباب الكونفوشيوسي المسؤول والقيادة التقليدية المفتوحة، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ع22، مارس 2013،

فهرس الرسائل الجامعية:

1- بلحناشي زليخة، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه دولة، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2007،

2- تندراري عبد الرحمن، العمال الزراعيون والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران 1880-1954، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث تخصص: تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2018،

3- حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007،

4- ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة دكتوراه تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016،

5- رمضان البوطي محمد سعيد، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية القانون والشريعة، جامعة الأزهر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1977،

6- طافر زهير، تطور التبعية الغذائية في الجزائر وعلاقتها بالتزايد الديموغرافي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2010-2011،

7- طوش عيسى، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص14.

8- الطيب قصاص، إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر، الواقع والتصور المستقبلي، أطروحة دكتوراه تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2015-2016، ص3.

9- عبد الرحمن بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012،

10- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007م، أطروحة دكتوراه:

11- سالت محمد مصطفى، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال شعبة القمح، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017،

12- سحر عبد المنعم السيد قمره ومن معه، دراسة اقتصادية تحليلية للفقر في ريف مصر، دراسة حالة لمحافظة الإسكندرية، إعداد: قسم البحوث والدراسات الإقليمية، دراسة مقدمة من وحدة بحوث الاقتصاد الزراعي بالإسكندرية، 2019-2020،

13- ملاك محمد سعد بن جبرين، تطوير الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المتجددة، تصور مقترح، أطروحة دكتوراه تخصص أصول التربية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، قسم أصول التربية، وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية، 2018/2017م،

فهرس المعاجم:

1-معجم ابن عساكر، باب: محمد بن أحمد بن الحسين أبو عبد الله، ج2، ح رقم:1066.

2-المعجم الأوسط للطبراني، باب: من اسمه عبد الله، ج09، ح رقم:4429.

3-المعجم الكبير للطبراني، باب: أبو طفيل عامر بن واثلة عن حذيفة بن اسيد، ج3، ح رقم:3050.

4-الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 2005، بيروت، لبنان.

5-نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، 2008.

فهرس الموسوعات:

1-جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محيي الدين محمد ومن معه، مراجعة: الجوهري محمد محمود، ط1، المركز المصري العربي، م2، 2001.

2- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية، (عربي - انجليزي)، https://ebook.univeyes.com/7823/pdf-الموسوعة-الاقتصادية-الاجتماعية-اسماعيل-عبد-الكافي، 2021/07/13. ص53.

3-عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج2، بيروت، لبنان، 1993.

4-محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1980، ص14.

فهرس الوثائق الرسمية: الاخير

1-الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 9009، الموافق 4 شعبان0292، العدد 26،00 أوت، ص6.

2-وزارة البيئة، الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر، سنة 2020م.

3-وزارة الفالحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في ميدان الفلاحي بالجزائر، وثيقة أساسية، 2010.

5-وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، الكويت، ط1، دار الصفوة، 1995م، ج35.

فهرس الندوات والملتقيات:

1-إسماعيل عبد النبي شـاهين، دور التشـريعات والقوانين في تحقيق الأمن الاجتماعي، في المؤتمر العالمي الذي تنظمه جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، يومي 3-4 -2012،

2-أشرف محمد دوابه، التنمية البشرية من منظور إسلامي، بحث مقدم إلى الملتقى الثالث حول: "واقع التنمية البشـرية في اقتصـاديات البلدان الإسـلامية "، كلية العلوم الاقتصـادية والتسـيير، يومي: 26-27 نوفمبر 2007، جامعة الجزائر، ص10.

3- إلهام منير بدور ومن معه، دراسة ميدانية نحو تقانات استخدام المياه الرمادية المعالجة في الزراعة، ورقة علمية مقدمة لورشـة عمل " اسـتثمار الموارد المائية وتنميتها"، المنعقدة في جامعة تشـرين، اللاذقية، سـوريا، 17-2009/10/19م،

4-الأول الاقتصـاد الإسـلامي، الواقع ورهانات المسـتقبل، المركز الجامعي غرداية، فيفري 24-23، 201، طويجيني زين العابدين، الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومسـتقبله، مؤشـرات كمية دالة، ملتقى الأمن الغذائي، الشلف، 2014، ص3.

5-بن داود ابراهيم، البعد الرقابي للأموال من المنظور الأخلاقي الاسـلامي، الملتقى الدولي: الاقتصـاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23 – 24 فيفري 2011،

6-بوشارب خالد، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، حالة الجزائر ، ملتقى شلف، ص5.

7-تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة والستون، البند ٢٦ من جدول الأعمال المؤتمر، التنمية الزراعية والأمن الغذائي، 2010، ص3.

8-تواتي بن علي، العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدُّول العربية والأطر العملية لحلها، جامعة الشلف، ملتقى التاسع، ص5.

9-ثامر البكري، إنتاج وتسـويق الحبوب وأثرها على تحقيق اسـتدامة الأمن الغذائي دراسـة وصـفية لمحصـول القمح في العراق، ملتقى الشلف 2014، ص9.

10-جعفر عبد السلام، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، فيينا، فترة: 6-8-2003، ص6.

11-حميدة صابرر، كاظم الأعرج، نظام الاقتصاد الإسلامي بين حفاظه على مبادئ الشريعة وتحديات التطبيق المعاصر، مركز تحقيق المخطوطات بجامعة قناة السويس، من كتاب: المؤتمر الدولي الثالث تحت عنوان: "قضايا العلوم الإنسانية في المخطوطات والوثائق والموروث العربي والإسلامي"، جامعة قناة السويس، القاهرة، مصر، 2019، ص191.

12-زرمان ناجية، دور البحث العلمي في تحقيق الأمن الغذائي، مداخلة منشورة ضمن أشغال يوم برلماني تحت عنوان إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي 05ماي 2010 كتاب صادر عن لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة بالمجلس الشعبي الوطني،

13-شعيب شنوف، مداني عصمان، الاقتصاد العالمي العادل مالك بن نبي نموذجا، الملتقى الدولي

14-صالح محمد المسعود خريسات، الزكاة وأثرها في التنمية الاقتصادية، المعهد العالي لعلوم الزكاة، ص5. www.highzakats.edu.sd

15-عائشة نساب، إعادة الاعتبار للدور المنوط لسكان الأرياف في استدامة الأمن الغذائي، الجزائر نموذجا، ملتقى الشلف 2014، ص6.

16-صليحة عشي، البطالة والفقر في الإسلام بين العلاج والحلول، ورقة مقدمة إلى: الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، والذي تنظمه جامعة صفاقس، تونس، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة، خلال الفترة 27 – 28 – 29 / 6 / 2013م،

17-طروبيا ندير، تعثر برامج التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وسبل تفعيلها الجزائر نموذجا، الملتقى الدولي التاسع: استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي،23-24 نوفمبر 2014م، ص4.

18-عبد الرزاق وورقية، التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدَّم إلى، المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، ينظمه مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، بجامعة الملك عبد العزيز، 24 – 26 / ربيع الأول/ 1420هـ، الموافق: 1 – 3 / إبريل/ 2008م،

19-عبد الواحد غردة، مقومات تحقيق الامن الغذائي في المنهج الإسلامي، الملتقى الدولي التاسع: استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي،23-24 نوفمبر 2014م، ص4.

20-عمران سفيان، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي:23-24 نوفمبر2014،

21-عوض خليفة موسى، التعاون الأفريقي في تحقيق الأمن الغذائي، ورقة بحثية لملتقى الجامعات الأفريقية، التعاون والتداخل، الندوة العلمية، محور درء الكوارث، 2006،

22-عوض خليفة موسى، التعاون الأفريقي في تحقيق الأمن الغذائي، ورقةُ قدَ مت إلى: ملتقى الجامعات الأفريقية

23-قورين حاج قويدر، ورقة بحثية في ملتقى استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسلية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في صناعات المحلية البلدية، الملتقى التاسع في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية ، بجامعة الشلف، يومي 2423 نوفمبر2014.

24-نادية محمود مصطفى ومن معها، **القيم في الظاهرة الاجتماعية**، أعمال الدورة المنهجية: في كيفية تفعيل القيم في البحوث والدراسات الاجتماعية، المنعقدة في فترة 6-11 فيفري 2010، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، دار البشير،2010،

25-كفى مريم، الصراع الدولي في مجال الدعم الزراعي وأثره على الأمن الغذائي العربي، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مخبر العولمة و الاقتصاديات شمال افريقيا، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البلدية، الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، الشرق اليومي 23-24 نوفمبر ، ص11.

26-كمال رزيق، المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية عنوان البحث : إشكالية العلاقة بين الأخلاق و الاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن،2009 ،

27-لجنة الأمن الغذائي العالمي، مؤشرات أساسية مقترحة لرصد حالة الأمن الغذائى، روما، الدورة السادسة والعشرون، 18-2000/9/21

28-لجنة الأمن الغذائي العالمي، مؤشرات أساسية مقترحة لرصد حالة الأمن الغذائي، روما، الدورة السادسة والعشرون، 18-2000/9/21.

29-اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، تقييم أثر سياسات دعم بيئات الأغذية الصحية والنظم الغذائية الصحية، تنفيذ إطار العمل المنبثق عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، أكتوبر/ 2016، ص 35.

30-المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، الدورة السادسة عشرة، الأمم المتحدة، افريل2018،

31-محمد دباغ، وسائل تحقيق الأمن الغذائي في الفكر الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي العاشر، الأمن الغذائي الواقع والمأمول، جامعة احمد دراية -ادرار، أيام 18-19-20-2007، ص79.

32-محمود الوادي، إبراهيم خريس، دور الاقتصاد الإسلامي في الحد من الأزمات الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، فترة 10-11 نوفمبر 2009، ص4.

34-مسعودي سارة، مصطفاوي محمد الأمين، المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطوريها وتحسين مردوديتها، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق"،

35-مطاي عبد القادر، الأمن الغذائي العربي رؤية إستشرافية لتحقيق التنمية الزراعية المستديمة، جامعة الشلف، الجزائر، ص8.

36-المعز لله صالح أحمد محمد البلاغ، أثر تعليم مقاصد الشريعة في التنمية الاقتصادية، المشاركة في أعمال مؤتمر أثر التعليم الشرعي في التنمية الذي نظمتها كلية الشريعة جامعة حلب، سوريا، ديسمبر 2010،

37-معمري نارجس، سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق"، يوم 2021/3/11، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، مخبر بحث stratev، جامعة مستغانم، الجزائر،

38-المفتي محمد أمين، التعليم الجامعي العربي وأزمة القيم في عالم بلا حدود، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي السنوي التاسع لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2005،

39-مكتبة حقوق الانسان، جامعة مانيسوتا، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة العشرون1999، التعليق العام رقم 12، الحق في الغذاء الكافي (المادة 11).

40-الملتقى الدولي التاسع: استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي،23-24 نوفمبر 2014م.

41-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المجلس، الدورة 127، روما، 2004، جماعة العمل الحكومية الدولية المعنية بوضـــع مجموعة من الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سـياق الأمن الغذائي القطري، وثيقة تكميلية، التقرير النهائي للرئيس، الخط التوجيهي 03، الاسـتراتيجيات، البند 3-3.

42-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة 26، روما، 18-2000/9/22، ص40.

43-مؤتمر القمة العالمي للأغذية: "إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي"، روما، إيطاليا، 13-17 نوفمبر 1996،

44-نذير طروبيا، تعثر برامج التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وســبل تفعيلها الجزائر نموذجا، الملتقى شلف،

45-نعمون وهاب، عناني ساسية، دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة صندوق الزكاة الجزائري، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03-04 ديسمبر 2012،

46-نعيمة خطير، الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية ... إشكالية التعريف والتوظيف، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، م01، ع02، جانفي 2018، ص244.

47-هاشمي الطيب، وب سعيدة، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات، ملتقى الشلف،

48-الوردي جعفر عبد الله، الكليات الخمس حقيقتها وآثارها، موقع حياة أمة، مكتبة الحبيب المصـــطفى، نسخة الكترونية، 2007،

49- السالوس منى على، مبادئ التربية الاقتصادية للمستهلك في الإسلام، نـــدوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإســـلام، كلية البنات جامعة عين شمس، جامعة الأزهر، مركز الدراســـات المعرفية، مركز صـــالح كامل للاقتصاد الإسلامي، يوليو 27-28- 2002، ج1،

50- صـــديق الطيب منير، 2008، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العمومية، قيم الحماية المدنية في المناهج التعميمية الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراســـات والبحوث، الرياض، السعودية،

51- المركز الوطني للسياسات الزراعية، منتدى السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي والتنمية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، سورية، 2002،

52- رفيس باحمد، تباين الفتوى الجماعية المتعلقة بالمســـلمين في ديار الغرب، الملتقى الدولي الرابع: صـــناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر، 2019،

فهرس المواقع الالكترونية:

1. غسان محمود إبراهيم، الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري، موقع جمعية العلوم الاقتصادية السورية، http://www.mafhoum.com/syr/articles_08/ibrahim.pdf
2. الأنشطة الطبية، سوء التغذية، أطباء بلا حدود، https://www.msf.org/ar/سوء-التّغذية. https://iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=10918 ،
3. https://www.unscn.org/uploads/web/news/document/Climate-Nutrition-Paper-AR-WEB.pdf ، يوم: 2021/10/02.
https://www.unscn.org/uploads/web/news/document/Climate-Nutrition-Paper-AR-WEB.pdf ، يوم: 2021/10/02.
4. أخبار الأمم المتحدة، تقرير أممي العالم يسير إلى الخلف فيما يتعلق بالقضاء على الجوع وسوء التغذية، 6 تموز/يوليه 2022، https://news.un.org/ar/story/2022/07/1106332 ، يوم: 2022/6/9.
5. الأمم المتحدة برنامج الغذاء العالمي، إنقاذ الأرواح تغيير الحياة، القضاء على الجوع، ص1. https://ar.wfp.org/zero-hunger، يوم: 2021/09/09.
6. الأمم المتحدة، حقوق الانسان، مكتب مفوض السامي، لمحة عن الحكم الراشد، https://www.ohchr.org/ar/good-governance/about-good-governance، يوم: 2022/04/23.
7. الأمن الغذائي: حقائق وأرقام، https://www.scidev.net/mena/food-security/feature/food-security-facts-and-figures-.html
8. انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في السكان استنادا الى: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، برنامج باربوانت، FIES https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/session_1_-_2.1-food_insecurity_experience_scale_ar_0.pdf، 2021/08/14.
9. موقع الأمم المتحدة، خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، أساس العمل، بند 03، http://www.fao.org/3/w3613a/w3613a00.htm، يوم: 2021/10/02.

10. موقع الأمم المتحدة، خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، أساس العمل، بند 48. http://www.fao.org/3/w3613a/w3613a00.htm،

11. أوليفييه دي شوتير، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان الدورة 19، البند03 من جدول الأعمال، تقرير مقدم من المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، 2011/12/26، ص12، الموقع: https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session19/A-HRC-19-59_ar.pdf

12. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم52، ديسمبر 2020، https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_52a.pdf

13. تقرير الأمم المتحدة، التغذية والنظم الغذائية، لجنة الأمن الغذائي العالمي، مارس 2018، ص48. http://www.fao.org/3/i7846ar/i7846ar.pdf.

14. تقرير الأمم المتحدة، حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم، عاو 2012، صفحة الرسائل الرئيسية. http://www.fao.org/3/i3027a/i3027a.pdf

15. التقرير الصادر عام 2001 عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، http://www.fao.org/3/y1500a/y1500a01.htm، 2021/8/14.

16. الحبيب الأسود ومن معه، الأمن الغذائي فجوة عربية بين كثافة الأفواه وضمور الإنتاج، صحيفة البيان، 08 ،2018م، الإمارات، https://www.albayan.ae/one-world/correspondents-suitcase/2014-06-07-1.2139761

17. دياب محمد، المشكلة الغذائية في العالم: جوهرها وأسبابها الحقيقية، مجلة الجيش للدفاع الوطني اللبناني، العدد 85، تموز2013. https://www.lebarmy.gov.lb/ar/conten.

18. الرماني زيد محمد، الاستهلاك في حياتنا إضاءات اقتصادية أربعون أنموذجا، شبكة الألوكة www.al u kah. n e t، 1439هـ، ص29.

19. عبدا الله الثنيان، معضلة الأمن الغذائي العربي والاكتفاء الذاتي، موقع إلكتروني: http://www.alriyadh.com/Contents/24-10-2004/Economy/EcoNews_13531.php

20. العصيمي فهد حمود، خطة الإسلام في موارد الإنتاج، أطروحة دكتوراه، الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي، https://iefpedia.com/arab/?p=4980.

21. قره داغي، الاقتصاد الدائري ينسجم ويتفق مع الفكر الاقتصادي الإسلامي من حيث رعاية المجتمع ومصالحه، موقع الاتحاد العام لعلماء المسلمين، يوم: 2022/08/09.

22. كريستالينا جورجيفا، محاربة الفساد: ضرورة واضحة وضوح الشمس، مدونات بنك الدولي، يوم:2022/06/27، https://blogs.worldbank.org/ar/voices/fighting-corruption-importance-crystal-clear.

23. اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة التاسعة والعشرون (2002)، التعليق رقم 15، الحق في الماء (المادتان 11و12 من العهد)، جامعة منيسوتا، مكتب حقوق الانسان، http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-gc15.htm

24. محمد عبد الحليم عمر، التفسير الإسلامي للتخلف الاقتصادي في الدول الإسلامية، ص03، من موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، https://iefpedia.com/arab/?p=30352

25. مدونة البنك الدولي، https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/numbers-facts-about-water-crisis-arab-world،

26. معصر عبد الله، الاستهلاك من منظور إسلامي، موقع رابطة العلماء السوريين، يوم 2019/9/21. https://islamsyria.com/site/show_articles/2277

27. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التغذية، http://www.fao.org/nutrition/ar/، 2018/10/16.

28. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيان صحفي مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، 2022/6/6، https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-and-wfp-warn-of-looming-widespread-food-crisis-as-hunger-threatens-stability-in-dozens-of-countries/ar ، يوم: 2022/9/9.

29. مؤتمر القمة العالمي للأغذية، إعلان روما بشأن الأمن الغذائى العالمى، البند 15-17، روما إيطاليا، 13-17-1996، ينظر: موقر المؤتمر:
http://www.fao.org/3/w3613a/w3613a00.htm، يوم: 2021/10/03.
30. مؤتمر القمة العالمي للأغذية، إعلان روما بشأن الأمن الغذائى العالمى، روما إيطاليا، 13-17-1996، ينظر: موقر المؤتمر:
http://www.fao.org/3/w3613a/w3613a00.htm، يوم: 2021/10/03.
31. مؤشر الابتكار العالمي(2021)،
https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2021.pdf
32. موقع الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة،
https://news.un.org/ar/story/2007/07/70332، يوم: 2022/07/30.
33. موقع التلفزيون الجزائري، https://www.entv.dz/وزير-الفلاحة-ارتفاع-مساحة-الأراضي-
34. الموقع الرسمي للدكتور على طلابي، مقال: الأسباب الحقيقية لاحتلال فرنسا للجزائر،
https://alsallabi.com/article/1921/26، يوم: 2022/04/23.
35. موقع شركة مدار للورق، فائدة إعادة التدوير، https://almadar-dz.com/ar/فائدة-إعادة-التدوي،
36. موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، FAO،
https://www.fao.org/neareast/news/view/ar/c/1252032 /
37. موقع منظمة الصحة العالمية، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/drinking-water ، يوم: 2022/03/19.
38. موقع وزارة الموارد المائية: https://www.mre.gov.dz/?page_id=1934 ،
39. الهيئة العامة لمكافحة الفساد، نزاهة، آثار الفساد ومخاطره، الكويت،
https://www.nazaha.gov.kw/AR/pages/effects-of-corruption.aspx،

40. واكد رابح، وهيبة ياليشان، دور القيم الانسانية في حل المشكلة الاقتصادية، من وجهة نظر مالك بن نبي،
https://www.ouakedrabeh.com/books/التفكير%20الاجتماعي%20في%20حل%20المشاكل%20الاقتصادية.pdf

41. وكالة الأناضول للأنباء، تشاووش أوغلو: تركيا أصبحت نموذجا في الأمن الغذائي،
https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/تشاووش-أوغلو-تركيا-أصبحت-نموذجا-في-الأمن-الغذائي-/1851957#، يوم: 2022/07/29.

42. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki/روبرت_ماكنامارا، يوم: 2021/09/07.

43. اليونيسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بناء السلام في عقول الرجال والنساء، يوم: 2021/09/14،https://ar.unesco.org،

44. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج1، مؤسسة الرسالة، ط2، 1973، ص6، موقع يوسف القرضاوي، https://www.al-qaradawi.net/node/5031

45. منظمة الصحة العالمية، سلامة الغذاء، 26/02/2019،
https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/food-safety،

46. المرسوم التنفيذي 12-214، على موقع وزارة التجارة، يوم 2020/03/09،
https://www.commerce.gov.dz

47. يوم: 2020/9/12.

48. مقال عبد الجبار السبهاني في موقعه الشخصي، يوم: 2021/02/18، https://al-sabhany.com/index.php/articles/islamic-economy-production

49. عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر،
https://www.un.org/ar/events/desertification_decade/whynow.shtml، 2021/08/12

50. يوم: 2021/09/13.

المراجع الأجنبية:

-1 .Centre for Development Studies, University College Dublin, Ireland ,December 1999،

-2 An introduction to the basic concepts of foodsecurity (FAO, 2008.

-3 Food Security for the Food-Insecure: new challenges and renewed commitments ،Majda Bne Saa

-4 Food Security for the Food-Insecure: new challenges and renewed commitments ،Majda Bne Saad.December 1999،Centre for Development Studies, University College Dublin, Ireland

-5 Food Security for the Food-Insecure: new challenges and renewed commitments ،Majda Bne Saa

-6

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/mrj_strtyjy_lmn_lgdh_wltgdhy_fy_lbnn.pdf.

-8 Kotler et autres: Marketing Management, op-cité

-9 Plappally, John H. Lienhard V, Costs for water supply, treatment, end-use and reclamation Anand K, Center for Clean Water and Clean Energy, Department of Mechanical Engineering, Massachusetts Institute Technology, USA, June 28, 2012.,

-10 RIZZOLI, Fabrice (2010). « Pouvoirs et mafias italiennes. Contrôle du territoire contre État de droit », pouvoirs, n° 132 : le crime organisé, P43.

فهرس الموضوعات

	الموضوع	الصفحة
	المقدمة	**أ**
	طبيعة موضوع البحث	**ب**
	إشكالية البحث	**ب**
	أهمية موضوع البحث	**ج**
	أهداف البحث	**ج**
	سبب اختياري للموضوع	**د**
	الدراسات السابقة	**د**
	منهج البحث	**و**
	منهج كتابة البحث	**و**
	صعوبات البحث	**ز**
	خطة البحث	**ز**
الفصل الأول	**مفهوم الأمن الغذائي وواقعه.**	**1**
المبحث الأول	الأمن الغذائي تعاريف ومفاهيم عامة.	2
المطلب الأول	تحديد مفهوم الأمن الغذائي.	2
المطلب الثاني	توصيف الأزمة الغذائية.	21
المطلب الثالث	الأمن الغذائي المؤشرات والأبعاد وآليات تحقيقه.	27
المبحث الثاني	تحديات الأمن الغذائي.	45
المطلب الأول	العوامل الداخلية المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي.	45
المطلب الثاني	العوامل الخارجية المؤثرة على الأمن الغذائي.	62
المطلب الثالث	السياسات الخارجية المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي.	66
المطلب الرابع	الفجوة الغذائية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي.	72

الفصل الثاني	**فكر الاقتصاد الإسلامي وسياسته في تحقيق الأمن الغذائي.**	**79**
المبحث الأول	أسس فكر الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي.	81
المطلب الأول	مفاهيم حول الاقتصاد الإسلامي.	82
المطلب الثاني	أهمية الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي.	88
المطلب الثالث	عدالة الاقتصاد الإسلامي.	97
لمطلب الرابع	مبادئ الاقتصاد الإسلامي.	101
المبحث الثاني	منهج الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي.	107
المطلب الأول	المحفز العقدي في تحقيق الأمن الغذائي.	108
المطلب الثاني	المحفز النفسي لتحقيق الأمن الغذائي.	111
المبحث الثالث	سياسة تحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي.	116
المطلب الأول	سياسة العمل والإنتاج في الإسلام.	116
المطلب الثاني	سياسات الإسلام في استغلال الموارد الطبيعية.	124
المطب الثالث	ضوابط لاستغلال الموارد والثروات من منظور إسلامي.	129
المبحث الرابع	سياسة تشريع الضوابط والقيم وتأثيرها على السلوك من منظور إسلامي.	139
المطلب الاول	دور الضوابط في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستهلاك.	139
المطلب الثاني	دور القيم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستهلاك.	144
المبحث الخامس	آليات لتحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي.	153
المطلب الأول	البعد الفكري لتحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي.	154
المطلب الثاني	البعد السياسي لتحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي.	160
المبحث السادس	استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي من خلال نماذج ناجحة.	167
المطلب الأول	القيادة الرشيدة وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي.	167
المطلب الثاني	نموذج تجربة سيدنا يوسف في تحقيق الأمن الغذائي.	171
المطلب الثالث	تجربة عمر بن الخطاب في التنمية وعلاج الأزمات الاقتصادية.	177

المطلب الرابع	تجربة عمر بن عبد العزيز في تحقيق الأمن الغذائي.	186
الفصل الثالث	**الآليات الإسلامية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.**	**198**
المبحث الأول	واقع السياسات الزراعية في الجزائر وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي.	200
المطلب الأول	مفهوم السياسات الزراعية.	200
المطلب الثاني	السياسة الزراعية بعد الاستقلال: (في ظل النظام الاشتراكي).	209
المطلب الثالث	أثر الموارد الطبيعية والبشرية والإدارية على نجاح السياسات الزراعية.	223
المبحث الثاني	آليات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور الاقتصاد الإسلامي.	238
المطلب الأول	العمل على تحقيق الأمن والاستقرار السياسي في الجزائر من منظور إسلامي.	238
المطلب الثاني	سيادة الشريعة والأخلاق وأثرهما في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	251
المطلب الثالث	الأمن الاجتماعي وأثره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.	256
المطلب الرابع	العمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادي في الجزائر من منظور إسلامي.	265
المطلب الخامس	تدارك ثقافة الاستهلاك والإنتاج في المجتمع (الاقتصاد الدائري):	274
	الخاتمة العامة	300

ملخص البحث

هذه الدراسة سعت إلى البحث عن سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال النماذج الناجحة في القرآن والسنة، والآثار والأخبار التي يزخر بها التراث الإسلامي، واشتملت على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، الفصل الأول منها لمفهوم الأمن الغذائي وواقعه في العالم، وتوصيف الأزمة الغذائية، والمؤشرات والأبعاد وآليات تحقيقه، والسياسات الداخلية والخارجية والفجوة الغذائية المؤثرة على تحقيقه، وفي الفصل الثاني تم إبراز فكر الاقتصاد الإسلامي وسياسته في تحقيق الأمن الغذائي، انطلاقا من أسس فكر الاقتصاد الإسلامي وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي، وسياسة العمل والإنتاج في الإسلام، وسياسات استغلال الموارد الطبيعية، والضوابط التي وضعت لذلك، وتشريع الأحكام والقيم وتأثيرها على السلوك، والتطرق إلى آليات فكرية واستراتيجيات سياسية لتحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي، من خلال نماذج ناجحة، وقيادة رشيدة في التاريخ الإسلامي، والفصل الثالث تناول الآليات الإسلامية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، حيث تم التطرق إلى العمل على تحقيق الأمن والاستقرار السياسي، وسيادة الشريعة والأخلاق وأثرهما في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، والأمن الاجتماعي في الإسلام وأثره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وضرورة تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وتدارك ثقافة الاستهلاك والإنتاج في المجتمع، بتتبعه التاريخي من عهد الاستعمار إلى يومنا هذا، واستعان الباحث في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي بآليتيه الاستقراء والتحليل، والمنهج التاريخي والمنهج المقارن، وحاول توظيفها كلا حسب موضعه، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها الرجوع إلى النموذج الإلاهي في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، فهو السبيل الوحيد للخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبط فيها الأفراد والمجتمعات، والاقتصاد الدائري سيسهم بجدارة في التوازن البيئي، وتوفير الموارد الاقتصادية وحمايتها من الاستنزاف، وتحقيق الأمن الغذائي، والاستفادة من ثروة اقتصادية مستحدثة للآلاف من الوظائف ومناصب العمل، شريطة الأداء الحسن والادارة الفعالة للموارد التي تزخر بها النفايات.